

عزمي بشارة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المهترسة نفي إنشاء النشر - إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارته عزمي

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة/ عزمي بشارته.

624 ص. 24 سم. - (سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على بيوجرافية (ص. 561-582) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-351-3

1. الديمقراطية - فلسفة. 2. الديمقراطية - نظريات. 3. الإصلاحات السياسية.

4. الدولة - نظريات. 5. المجتمع السياسي، علم. 6. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21.

7. الديمقراطية - البلدان العربية - القرن 21. 8. العدالة الاجتماعية. 9. الحرية. أ. العنوان.

ب. السلسلة.

321.B

العنوان بالإنكليزية

Problems of Democratization:

A Comparative Theoretical and Applied Study

by Azmi Bishara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن

اتجاهات ينفذها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 20

وادي البنات - ص. ب: 10277 - القطيف، قطر

هاتف: 00974 4035688

جامعة الجليل فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4955 الرياض الصلح بيروت 107 2180 لبنان

هاتف: 00961 19918378 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirut@office@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2020

المحتويات

9	قائمة الجداول والأشكال
13	تمهيد
15	مقدمة

القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

35	الفصل الأول: التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية
35	أولاً: مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة
47	ثانياً: مقارنة التحديث والديمقراطية
69	ثالثاً: المؤشرات الكمية والسجل بشأنها

الفصل الثاني: نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال

85	إلى الديمقراطية
----	-----------------

الفصل الثالث: عناصر الانتقال عند التحديثين

105	وفكرة التدرج إلى الديمقراطية
-----	------------------------------

الفصل الرابع: البرجوازية ونشوء الديمقراطية

129	أولاً: الديمقراطيات التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية:
-----	---

144	نموذج مور
-----	-----------

ثانيًا: هل هي تبعية المسار؟ 159

ثالثًا: هل هي حتمية طبقية؟ 162

الفصل الخامس: في نقد مقاربات التحديث 165

أولًا: هتفتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أيديولوجيا تبريرية 165

ثانيًا: لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال 179

ثالثًا: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية 190

القسم الثاني

دراسات الانتقال الديمقراطي

الفصل السادس: الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها 209

تصنيفات 222

1. المقاربات البنوية والوظيفية 222

2. المقاربات المؤسسية 223

3. المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي 231

4. دراسات الانتقال التي تسمى أيضًا

مقاربة الخيارات الاستراتيجية 241

الفصل السابع: دراسات الانتقال: الخيارات الاستراتيجية 243

أولًا: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح

من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية 243

ثانيًا: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين

اليسار واليمين 271

ثالثًا: تلخيص منظري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد 280

الفصل الثامن: أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال 289

309	الفصل التاسع: نقد «براداييم الانتقال» والرد عليه
325	الفصل العاشر: الإجماع على الدولة: الأمة والقوميات الإثنية
352	هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

363	الفصل الحادي عشر: العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي
368	أولاً: إعادة الاعتبار للعامل الخارجي
381	ثانياً: تحولات أميركية
387	ثالثاً: عربياً
398	رابعاً: تصدير الأوتوقراطية
407	الفصل الثاني عشر: عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

	الفصل الثالث عشر: الفصل والوصل بين الإصلاح والنورة والثورات
441	الإصلاحية
464	نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة
479	الفصل الرابع عشر: عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية
	الفصل الخامس عشر: الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن
509	تشيلي ومصر
529	الفصل السادس عشر: التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس
551	خلاصة
561	المراجع
583	فهرس عام

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

- (1-1): توسع حق الاقتراع في الديمقراطية التي نشأت
قبل الحرب العالمية الثانية 66
- (2-1): الثلاثون دولة الأولى في العالم في معدل دخل الفرد عام 2017، مضافاً
إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم
فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس 71
- (3-1): ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التعليم الأعلى في العالم وفق برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل
الفرد، ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب
تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم
هاوس 73
- (4-1): مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر
التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها
على مقياس فريدوم هاوس 75
- (1-11): التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة
الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية
(NED) 385

- (1-13): أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار/ برميل) في الفترة 1979-1990
467 (تم تعديل التضخم بأسعار 2019)
- (1-14): هيكل الضرائب ونسبتها من الموازنة في مصر 483
- (2-14): هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر 484
- (3-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017 (معدل عام/
484 صندوق النقد العربي)
- (4-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
486 (معدل عام/ البنك الدولي)
- (5-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
488 (معدل عام/ البنك الدولي)
- (6-14): هيكل إيرادات البلدان الغربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
490 (معدل عام/ البنك الدولي)
- (7-14): هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة
492 (معدل عام/ البنك الدولي)
- (1-16): عدد الفقراء الحاليين عند خطوط الفقر الوطنية
530 (النسبة إلى مجمل عدد السكان)
- (2-16): الفرق بين حجم الطبقة الوسطى في مصر وتونس 530
- (3-16): نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بجمع الخمس الثاني والثالث
531 والرابع بحسب سلم الدخل

الأشكال

- (1-11): التمويل الأميري لتعزيز الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب
أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية
الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) 386

- (1-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017
 485 (معدل عام/ صندوق النقد العربي)
- (1-16): معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018) 532
- (2-16): نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس
 533 (1971-2016)
- (3-16): نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس
 533 (1971-2016)
- (4-16): نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017) ... 534
- (5-16): مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس
 534 في الفترة 1990-2018

تمهيد

هذا الكتاب هو بحث في نظرية والتطبيق يساوي دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ويقدمه وتطبيقاتها وصولاً إلى التمدح العربية. وبذلك، فهو يقوم بعمله سريراً واسعاً للأدبيات، مجرداً بأن يحدد بعض القراء فيها إسهاماً إلى الهدف من السير التحسيني للأدبيات هو تأسيس البحث على قاعدة صلبة، وتزويده بأحاديث من بين القراء بمادة تحليلية ويسبق معرفة واضحة في موضوع مصري لا توجد عنه دراسات واضحة وشاملة باللغة العربية.

يأمل الكاتب أن يقدم الكتاب إضافة نظرية إلى دراسات الانتقال، كما يأمل أن يساهم في تعميق فهم الديمقراطية في الدول العربية وتداولها العامة. لمهمتهم فإن الكتاب سأل جهد بحثي نظري وتطبيقي إلى كتاب نظري، لكنه ليس نظرياً في سياق سجن أكاديمي بحث، بل يأتي في سياق رؤية الكاتب لاهتمام المجتمعات والمواضيع في البلدان العربية، والتحديات المترتبة على التطوع إلى العدالة والحرية، ويظهر ذلك جلياً في الباب الرابع والأبواب النظرية في الكتاب بما فيها تلك التي تتخصص سرّاً مفصلاً للأدبيات لا يخرج من التطرق المقارن إلى حالات عربية، ويمكن أن يشمل القارئ غير المعني بدراسات الانتقال ولعمري بالتمدح العربية التي يتطرق إليها البحث واستنتاجاته النظرية منها، مباشرة إلى باب الرابع والأخير من الكتاب.

أثمر مشروع الكاتب البحثي بشأن المسألة الديمقراطية (تمدد حل مع مشروعاً إنشائي بشأن الدين والعلمانية)، الذي بدأه في كتاب المجتمع المدني

وتلاه كذب في المسألة العربية، مروراً بسلسلة الكتب عن ثواب الحرية، وصولاً إلى هذا الكتاب، دراسات أخرى مثل مقالة في الحرية وفي الإحالة عن سؤال ما الشعبية؟ وبأمل أن تصدر عنه دراسات أخرى متعلقة بالظرفه وقصص الإسلام والديمقراطية

أخيراً، شكر لمساعدتي بمرء سديدة بي اوقت عملي المكثف والمواصل في بحث عن امفالات وكتب ونحيتني بها صور عمين تقريباً، وجهدي في إعداد لسات واحداول الكمة الكثرة في هذا كتاب، كما أشكر لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذين قرأوا النص وعنفو عليه (عبد مفتاح ماضي وحيدر سعيد وحماد بوث ومحمد المصري)، وديرا بصار وصوفية حائنه وحطاب معهد ندوحة سدر سات اعليا لدين شاركوسي جمع المعنومات عن حايه مصر فب في السدس العربية، والعمين في مكة المركز ومعهد الندوحة وفي مشروع لمؤشر عربي، مساعدتهم القيمة

أخيراً، أن الأول لأشكر بعدي صغيره (رب وعمر ووحدا) بحملهم اعنك في المواصل في المكتب مساعد طوبية بعد لعمل وهي بهاب الأسوع والعطل، وسط حية الذي يتطبه البحث والتألف، إضافة إلى المسؤوب المبرنية على لعمل

مقدمة

يكتسب موضوع الانتقال إلى الديمقراطية راهية في ضوء حضورها بوصفها نظام حكم يمكن أن تطوع إليه المجتمعات التي نرح نحت ببر الاستبداد والطغيان، وهو سيد الوحيد مصروح عالمًا من مختلف أنواع الأنظمة سلطوية

يطلق هذا الكتاب من وجود ثلاثة مكونات ضرورية للديمقراطية المعاصرة، هي

أولاً، مشاركة السباسة القائمة على مساواة بين المواطنين في القيمة، ووعدهم قدورين على انمير بين الخير وشر، ومن حقهم مشاركة في تقرير مصيرهم، والتأثر في القرارات العمومية التي تمس حياتهم، بشكل عام، المتمثلة أساسًا بالانتخابات الدورية سريجه بسلطة التشريعية (في النظام الرئاسي)، أو التشريعية و التنفيذية (في النظام الرئاسي)، من دور حترال هذه المشاركة في الانتخابات

ثانيًا، حكم القانون، ووضع حدود بسلطة لمنع التعسف في استخدامهما. وهذا يعني تحديد السلطات التشريعية والتنفيذية 1 بالمدة عبر انتخابات دورية 2 بالصلاحيات من خلال نوريجه بين مؤسسات مختلفة، بحيث يتحقق ثور وثورغ من الرقابة المتبادلة بينها بأدوات متعددة

ثالثًا، ضمان الحقوق الأساسية والحريات المدنية التي يحميها المكون الثاني وحميه، ومن دونها يصح حكم الأول غير ممكن، أو بمارس شكليًا وحسب

من ناحية الإنسان الفرد، يجمع حكود الأول والثالث في تشكيل النموطة الديمقراطية في كيان غير مسحب مُجمع عليه، أو مجمع على العيش المشترك في حله لأسباب محدده تاريخيه وثقافيه وعبريه، وقد رعى بأطر هذه مسئوليات الثلاثة، لا وهو لدولة النموطة المعاصرة هي عضوية في كيان دولة تشمل حقوق وواجبات تطورت عبر تاريخ بالصلب ومسؤوليات وعبريه، وأصبحت ملازمة للمواطن سواء اكتسب مواطنة بدولادة أم بتجنيس ومع أنها قائمة في الدول غير الديمقراطية المعاصرة، إلا أن جدلية الحقوق والواجبات التي تشمل عليها المواطنة وصيروره بصوره، مشهود وممارسة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الديمقراطية، ولا سيما المكوّن الثاني والثالث المذكورين أعلاه

كتب روبرت دن (1915-2014) أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نظام حقوق أيضاً¹ ويمكن على المستوى المحلي أن تُشقق الحقوق؛ لو جدت من بصورت - «حقوق مدنيه» وضرورات عيش في جماعة، أو غيرها ويمكن أن يربط أصلها بالإنسان الفرد أو بالانتماء إلى جماعة لكن شئوا الحقوق وتطورها هو عمدة اجتماعية سياسية وصيرورة تاريخية، ووجودها في المجتمع السياسي المتعثر، وليس على المستوى النظري المحدود، يعني وجودها بوصفها مكوناً أساسياً في نظام سياسي يعتمدها، وحكم قانون ينظم الحقوق والواجبات في دولة ذات جهر إداري وحلف النظام الحقوق الذي يتطور ويعد إنتاج منه من خلال نظام الديمقراطية صيرورة التاريخيه التي أوصفت إليه من ورائه

(1) صرح مارشال ميجر فكره نظري حقوق النموطة غير متماذج و سيم منابه بعبارة «فيما هي تعاقب رسمي» - بشأن الحقوق المدنية في المرحله السبعه (القرن التاسع عشر، ثم سياسيه في مرحله توسع حقوق المشد كة القرن التاسع عشر)، و «حقوق الحقوق» لأجماعه في القرن العشرين ولا سيما في أن مارشال - قارئ أساس بالموذج البريطاني H. Marshall. *Class, Citizenship and Social Development* (Garden City: Doubleday 1965), pp 78-84

1. خاتمة طويلة عند هذا الموضوع، وسوف نحاول أن نحصل مستقلاً دراسة نظريه الديمقراطية: إذ يسمح جوف: «نظم» هذا الموضوع هذا الكتاب هو لانتقال الديمقراطية وهي وليس نظريه الديمقراطية، لكن لا يمكنه يجب تناول بعض جوانب نظريه الديمقراطية

(2) Robert Dahl. *On Democracy*. New Haven: Yale University Press 1998, p 4R

إن فيه المواطن الرئيسة بمشاركة سياسية هي لاستحداث الدورة التي نحدد هذه الحكم، وتفتح تداول سلطة سيمياء وتفر من يمثل مدس أو يوت صهم في الحكم وكلي تُحرى نحداث مياسه دوريه في لوقع يجب أن توفى يجب مياسيه بعد ب كاي حتى تكون قدرة على البوت على اسديه ولسه في حاحه إلى نظرات انعقد لاحداعي كي يدرك أن الديمقراطية ليست حده طبيعيه، إنما هي نظام حكم في مجتمع متمدد ووفق د كوارب روسو (1924 1996)، فإن ديمقراطية، خلاف لما توهمه السلطات لاستعمار المفاخرة بلدوية المستعمرة، لا تقوم بوسطة بصوص ونوبه مصوغه حداث ووحود مستشارين أحزاب، فهذا لا يكفي ويجب أن توافر يجب محبة قدرة على تداول السلطة في ماسه، ووفق دال «فإن التعامل مع ذلك الفرع الأكثر صعوبة ويعقد، من فلول الحكم وهو من الحكومة الديمقراطية»³

ليست الديمقراطية نظام حكم مثالي، ولا هي نظام طبيعي اندي يجب أن يكون قائم، أو يُفترض أن تصل إليه جميع الدول إذ تُركت تتطور وحده من دون تدخل خارجي. على الأقل مد عرضها بعمية التحديث، ولا الديمقراطية هم نوى احبر في موضحه قوى شر، وبتقدير أن الديمقراطية هي البديل الواقعي الرهن ابوحيد من لسطوية، والمطروح عالمي في هذا العصر، لا يعني أن يحاحه حتمي، ولا يبرر تجاهل أزمات الأنظمة الديمقراطية واحداثها في الدول اني انتمت إليها حداث، وحتى في حالات اني بمر بها هذه الأنظمة بمرقتها واستقر ره

إن ما يجعلنا نتحدث عن راهية الديمقراطية هو، في رأيي، ليس انتحاب الحكم بوصفه هدفًا قائم بذاته كما يبدو الأمر في المعارك والسحالات السياسية، بل لأنها تتضمن حوارًا مباشرًا عن مسألة حماية المواطنين من تعسف

Dankwart A. Pastow, *A World of Nations Problems of Political Modernization* 3 (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 227

Robert A. Dahl, *A Preface to Democratic Theory* (Chicago: University of Chicago Press, 2006-1956), p. 19.

كتب دال ديك في سياق تعريفه (سياسه الأمير في حد النص من هو حكم

السلطة، وهو ما تصو إليه لمجتمعات التي تنوق إلى التحلّص من النظام السلطوي، وبإزاء نظام حكم يحترم الكرامة الإنسانية وترجمها في مؤسسة حقوق المواضع السياسية والمدنية وحرية وصماها وهذه ليست مسألة براعمانية، بل هي هدف وعية

عند ما ارتبط هذا بهدف وهذه العدة، أي تحديد تعسف السلطة وحمية الموط (حمة، حرية، ملكية) من سلطة تتطور استرالية ولا تعني البرلة والدمرصة الأمر ذاته، لكن ثمة علاقة بريحه وصيد بينهما فمن ناحية أولى، من دور حرة فردية وحمية، ومن دور تحديد سلطات الدولة، تُصح الديمقراطية عبارة عن استناد ممثلي لأغلبية الدين يستحق حين هم في أحداث بريئة في غياب الحرة من ناحية ثمة، فإن من دور يكشف المؤسسات للمحاسبة والمساءلة، وتعرض سلطات لاحتمال التغيير دوراً من خلال أحداث بريئة، سيُحل سلاعب لحقوق والحرة، وحتى لارساد عنها وهو تفصيلات الحكومة^{١٩} لقد أصبح بيرة في عصر ديمقراطية بالضرورة، والديمقراطية بيرة ولدت، فحين نستخدم في عصر مصطلح استدم الديمقراطي، فإننا نعي به نظاماً ديمقراطياً بيرانياً وهذا لا يمنع بقده من منطلق ما يُسمى الديمقراطية امشاركة التي تعدّ ناقصاً مشككة بمواضيع الباعه بين أحداث وأخرى^{٢٠} ونعده أيضاً من منظور ديمقراطية الاجتماعية الذي يعتبره إخرثاً وشككاً من دور عده اجتماعية، حتّى على الحقوق السياسية أنها تقى نظرية ومجردة في غياب عدالة الاجتماعية وهذا لم تصح الديمقراطية الليبرالية على هذين سقدين وغيرهما يشأ احتمال تحول إلى حكم ساحة لسياسة، كما يمكن أن يشأ محاصر لشعبوية في أي حرة، ما يعني تشييد في اندية هو أن مصطلح ديمقراطية في عصرنا، حتى ذلك الذي يريد النقد أن نصاب إليه صدمات المشككة الاجتماعية، يفترض أن يتضمن الليبرالية السياسية التي تتضمن دورها تحديد سلطات استدم احكام في مقاس

(in terms of) Jazner & Ph. pnc Schmitter (eds. *Transitions from Authoritarian Rule* (Comparative Conclusions about certain Democracies vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986) p. 8

المجتمع وهدد، كما تنصص اسرع عن حقوق والحريات المدنية فمن
دونها تتحول مصطلحات الديمقراطية الاجتماعية والمشاركة، أو اشتراكية،
إلى مجرد خطاب نموي لا يضمن غير ديمقراطية في الحقيقة

النظام الديمقراطي هو المصروح، عربياً أيضاً، بدلاً من الأنظمة
السلطوية الحديثة وقد تضمنت إليه الشعوب خلال الثورات المتواصلة
في المدن العربية منذ عام 2011، وصولاً إلى الثورات في الجزائر
والسودان والبحرين الخوي هي لسبب واحد «واقعة» هي عام 2019
والديمقراطية هي هدف التعبير المقصود، كما يجري خلال لحظات إعادة
إسحاق بهمة الوضعية والتعبير عن لتو إليها ورفض أنظمة المحاصصة
الاحتشائية والدليل أساس على ذلك عددٌ متزايدٌ تحقيق الديمقراطية فشلاً
لثورات، لهذا السبب يروح الاعتقاد أن الانتداب الديمقراطي في تونس
هو «لجراح التوحيد» الثورات عام 2010 2011 لقد قرب الرأي
العام العربي «كوب» قوى إسلامية متطرفة معادية للديمقراطية موحدة
الشعوب لشعبية وطرح بدائل سلطوية لها، في بعض الحالات، وصفه
فشلاً أيضاً، عندما عُدَّ عودته لسلطنة بعد عشر لانتداب الديمقراطية
في بعض المدن والحروب الأهلية في بعضها الآخر كدولة ليبيا وهذا صحيح
الوصول إلى عدم ديمقراطي منتخب يُقيد فيه صلاحيات بحكم وتُصار
يُعدُّ نجاحاً في المنطقة العربية

لقد ارتبط صعود الديمقراطية بـ «التقدم الاجتماعي» لكن فصيلة
الديمقراطية هي مع تعسف السلطة يرسم حدود لها وتحدد آجالها وإشراك
المواطنين في تقرير مصيرهم وحماية حقوق وحرريات والديمقراطية هي
اليسل المحرّب للاستبداد وفي الدول المتحررة من الاستعمار بعد الحرب
العالمية الثانية، شأب تحارب بيرونية ذات ديمقراطية محدودة وسدائية لكن
ما سبب أن انقطع تطورهم تدريجي الصبغة، وشدت بها أنظمة سلطوية

6 لا يعطي الكتاب هذه البر حجة لأنه أعدد وتُكتب في تونس عام 2009 لكن نكتب واحد
في م حجة البر حجة بعد التحرير أنه لا بد من نظام في بينها بملاحظات وملاحظات

وحققت هذه الأخيرة نجاحاً أكبر في عملية التحديث في اندية، تكفي
محصنة عن كوارث حقيقية؛ ليس على مستوى الاقتصاد وحده، بل على
مستوى الخدمة المشوّهة في المحمل أيضاً

كان عالم قد شهد خلال فترة لحرس بحسين الأولى و تشييه حرّ في
الديمقراطية، إلى درجة لهو بأفويها النريحي، ويمثل ذلك صعود الأنظمة
التي تقوم على يديولوجيات معدّية للديمقراطية وأقصد على نحو خاص
العربيين الحكيين لديمقراطية الفاشية والشيوعية كما شهد العالم الثالث بعد
تفكك الاتحاد السوفيتي، منذ منتصف القرن العشرين حتى عهد ثامن منه،
منظمة استيطانية، وانحصر هذا المد في نهاية ذلك عقد ومنذ ذلك الحين
من عادت الأنظمة الاستيطانية في القرنين الحادي والعشرين (امتدت معدودة)
تتّرى عنها الفاشية أو الشيوعية، فضلاً عن أن يقوم نظام استيطاني فعلاً على
إحدى هاتين الحركتين الشموليتين شرعية لأنظمة استيطانية التي كانت
قائمة ويعيد إباحة نفسها بحج سياسي، يقوم على مصادر محمية أو سرّ
ديني أو ثقافي و«حشية» مصوغه صوغاً استيطاني، أو بصورة نظام ريعي نوعي على
الصرف من دون حماية ضرائب، أو اعسارات لحدود على الاستقرار، خوف من
التغيير و«موصى»؛ بتحريف من عدم البقيس تكاثر في الديمقراطية وهي
تستخدم أنظمة برفده متطورة، و«ردع» درجات مختلفة من القمع، و«حشك»
وسائل مدغية يدي يمكنها من تشويه الخصوم، و«محاولة» مستميتة
لمقاومة تأثير عولمة وسائل الاتصال و«معدية» مصادر المعرفة، إضافة إلى الدعم
الحارحي الذي يصل، في بعض الحالات، إلى حد حمايتها من التغيير

تستند الأنظمة العربية الاستيطانية إلى مروج متفاوت الدرجة من هذه
«شرعيات» وأدوات برفدة والقمع، مع شدة من عدم 201 على إثارة
المرغ من خطر موصى، وذلك بالإشارة إلى ما وقع في سورية واليمن وليبيا
من اقتتال أهلي بعد تغيير (أو محاولة تغيير) نظام استيطاني الحاكم، ومن
معاودة الملايين من المصالح والمشردين، فضلاً عن «معدية» وأنظمة التي تعي
موصى ب«راع» وانعدام الأمن واستحالة تغيير الاقتصاد ومعيشة الناس اليومية

لقد شنت حملة كبرى قذفت الأنظمة وصعقائها من أحهره أمني ورجال أعمال
مستعربين ومثقفين وعلماء مرتطبين بالأنظمة سخرُوا أيضًا وسائل توصيل
الاجتماعي في خدمة تحميل محاولة التعبير، أو حتى مجرد رغبة في
نفس الأنظمة بالحكم، مسؤولية عبث الأنظمة المصداق أي إنهم قاموا بتحميل
أموال طين متصعبين إلى حياة كريمة ومسؤولية عن لمعانة الإنسانية وغيرها
من النتائج بوحيدة رفض الأنظمة الإصلاح واستعدادها لاستخدام أقصى
القمع في مواجهة مطالب الانتصاات والثورات شعبية

الحقيقة أن دور التي وقعت فيها الحرب الأهلية والنوصي م
تمر بمرحلة ديمقراطية حتى تكون الديمقراطية سبب النوصي ويتحمل
مسؤولية تدهور هذه الدول إلى الحروب الأهلية رفض الأنظمة أي انتقاد
مدرج لسلطة الإصلاح من أعين، أو حتى حواء من حرجوا إلى شوارع
بالحوار السلمي والتمسومه، وسحبها أيضًا عدم لهم معارضة في بعض
الحالات لدى بعض مركب المجتمعات العربية هي لشرف، وبحققت
بحل الاجتماعي والسياسي في ظل أنظمة لاستبداد، وهشاشة سة الدولة
في بعض لحالات، فضلًا عن بعض بحارب الانتقال إلى الديمقراطية في
العالم، وحدود دور التعبئة الشعبية فيه، كما تتحملها حركات ديبه سباسبه
متطرفة حاربت استغلال ضعف الدولة في مرحلة ثورات عرص نفسها على
المجتمعات بالقوة

حات لانتقال بدمقرطي وحملت في إثرتورات عام 2011 بتدعيم
تؤاد إلى احترام هي أو فوصي هم مصر وتونس ففي مصر، وقع انقلاب
عسكري دموي ضد تجربة الديمقراطية النوبدا، وفي تونس لا يزال النظام
الديمقراطي بعض على الرغم من صعوبات لاقتصادية والعرب التي تعتبر
الحياة السياسية في هذا بلد لكن حبه أفضل على نحو لا يقدر بأي نظام
سبوي عربي لخدمة حقوق المواطن المدنية والسياسية وحرياته وكرامته
بأنظمة بدم الديمقراطية لا تقتصر على نظرية، فهذه لأفصنة سست
مسألة وعصاة، وثمة أساس تحريبي تفصيل انعدام الديمقراطية على السلطوي

والمساحرة بمعداة شعب اسوري واسيبي ويمشي ردع اشعوب عن مطلب الديمقراطية لا تُدين إلا الأنظمة السببوية في تلك الدول، فديمقراطية سم تحرّب فيها أصلاً، ومن تتحمل مسؤولية عما جرى فيها قبل اشوراب وبعده هو، النظام السببوي في المقام الأول، وممارسته وعقيدة القائمين عنه

أما الأساس لنظري ولأخلاقي تفصيل ديمقراطية فما من نظام عربي وثم يدعي دحضه وعائل ما ندعي لأظمة العربية ويطعون باسمها أن امحتمعات العربية غير حاضرة بديمقراطية، أو أن الديمقراطية عبر ملائمة لها، وهم، بعد معنى، لا يدعونها أو يكرهون أنفسهم وثمة وفرة من تصريحات السكاتوريين شأن هذا موضوع قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مثلاً «هذه دول مستفزة بها أكثر من مثني عدم على سبيل المثال بريطانيا وأمريكا، هذه دول سبق وصروف أخرى محددة جداً عن ظروف نحن نستدعي بتجربته، أو انحاء موجوده هناك، ويريد فرضها على واقع وبالتالي نحن لا نضمنهم هم بل نضمن أنفسنا [] كما يجب أن نرعي المستوى الثقافي والعسكري والاقتصادي في هذه الدول وكذلك لاختلاف الدين بين وبينهم [] من أجل الكلام عن ممارسات ديمقراطية ترصنا لا يجب أن نستدعي نماذج الديمقراطية المتقدمة ونقول إنه يريد هذا على الأقل نحن نسمي ونسعى إلى هذه النماذج ولكن نرعى بالسائح التي بسحبنا واقعاً»^٨ وهذه دل رئيس المحررات المصرية، في عهد حسني مبارك، عمر سبيح «نعم أؤيد الديمقراطية لكن الناس يؤمنون بها السؤال هو متى؟ عندما يكون عندنا ثقافة ديمقراطية أولاً»^٩ وسنين في هذا لكتاب أن

(رلاحظ سجدته لاختلاف الدين أُلجأ في تنزيه رفض هذا الديمقراطية بمجتمعات ما بدأ فعلى الرغم من خدمته على يد عدد من حركات (الإسلام) وحسبها الدود هذه الخدمة نفسه نحو استخدام الدين في خدمة سياساته وسيرويه من شاء، ولاشك لأخرى على ذلك أكثر من أن تسترصر في ملاحظته وحده في هذا الهامس

٨٩ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

٨ ٩ ٢٠١٤، مرصد في 24 2 2020، في <https://bit.ly/2xt3tM9>

9 «Egypt's Vice President Omar Suleiman: the Islamic Current has Pushed these People

2/6/2011 » ABC News, 6/2/2011 accessed on 12/2/2019 at <https://bit.ly/2f0L6n1>

المطلوب لانتقال ديمقراطي ليس بوافر ثقافة ديمقراطية عند الناس عمومًا، بل عند سحب المؤثرة في المجتمع بصفه عامة، وعلى اسحب السياسية تحديدًا

حيث عدت لأوتوقراطية إلى انتصدي علمًا للانثال الديمقراطية، كما في روسيا، يلاحظ أن ما يدان هو غير سه بوصفها تفصيلًا فردانيًا عربًا ماضيًا لثقافة انتصدي لأهية سمحية، وليس الديمقراطية وهذه تصبغة فلا-سمير بوبين والأيدوبوجي لأوراسيه في روسيا وايمين في أو. و الشرفيه المعروفه لتصدير أيضًا¹⁰ أم صفة ديمقراطية فتدعى انتميت بها، مثلما تمسك بها في الماضي أنظمة الحرب و حرب، أو الحرب الواحد و نصف، في أوروبا الشرقية وسكنت حسب الديمقراطية شعبية، وهي النسبية التي تعد إباحي في كثير من نظم استظوية في العالم الثالث، ومنها العالم العربي

إن حاله لوحيدتي التي بشرت لانتقال من بين الحالات المتأسويه الثلاث (سورية و مصر و ليبيا) هي الحالة الليبية لكن لم يبق فيها نظام ديمقراطي حتى يحقق، ودي لجمع بين تدخل الحارحي والتفريخ المتواصل لفصائل

10 في مقابلة مع صحفه فاينشال تايمز عشره فقه العشرين في مدينة موسكو الساسه، هاجم بوبين ما يسمى بالنكره السرايه وأعني فشلها، لأن البعض عناصر النكره السرايه، ما عاد ممكنًا لحفاظ عليها ولا سيما مع تارة قصيه بعد حزين و عماد ساسه العربيين بعد و النظر في مصالح سة ب ولا منفذ منها ساسه النجوم التي انتجتها سمشارة لألمانية أنجلا ميكر و صف ه بالحطأ لمداح، ومدفعا عن وزير رئيس لأب كي دونالد بريت ساء حداث عار على الحدود مكسيكية الأميركية بحماية بلاده من «التهدي بها» بفسه حزين و بحد سة على الرغم من أنه يشير إلى أنه لا ينبغي مع سياساته هذه ككده بوبين و ب و بالعبون أيجب تفهم بشي، ما أنه على الأقل يبحث عن حرة ودية عليه، غير بوبين ب «النكره انبيريه أصبحت ثانية، وبقا ص مع مصالح لعالية بعض من سكة، كما أن نعيم تفهيدية حثت في العرب، وأنه يجب على الذين أن يقوم بدار مهم في الثقفه والنمادف الوطني وأحد أنه يجب أن يكون هناك بعض انقوع (ساسة لأساسه والقسم لاجلانه، أن نعم التفصيليه هي أكثر استقرار وأحد أهمه من الفكرة سسر سة بي، في أنه صارت

غير موجود، نُظر (Jamel Barber & Henry Fox, «Vladimir Putin: The Fair Interview», *Financial Times*, 27/6/2019 accessed on 24/2/2020, at <https://on.ft.com/2nml7k>)

11 انتميل الحكم في انيم إلى حكومة وحيد، و بوشم بعننيه حوار ذات معنى سحب رعيه لأهم المسجده بوصف إلى وثائق مهمه، لكن لم تجر أي انتخابات ديمقراطية، واندعت الحرب لأهليه بعد الحوار مباشرة

مسدده محيياً إلى قبل تلك التحركة في العهد وما لبث صراع مسلح أن أحيا العرب عليه والجهوية، ما بين أن كيان الدولة برمتها كان هشا صلا وأسهمت في تقويض بنيان طبيعة نظام الاستبداد الذي نشأ. شعب عليه، والذي كان قد هدم خلال أربعة عقود متتالية من حكم دكتاتور، عريب الأطوار، كثر البروت، ما كان قائما في مرحلة ما بعد الاستقلال من مؤسسات قديمة

سرى التحركة، مؤسسة وفشل بحركة المصرية في الانتقال إلى ديمقراطية، والمفارقة بينهما، العودة إلى الـ «سادس انبي ظهرت في إطار «علم السياسة المقارن» (وهو فرع من علوم سياسية)، وهو ما أصبح يُعرف بالعلم الانتقار» ويردتها نقدًا (أفضل لاحقاً استخدام تسمية دراسات الانتقار إلى ديمقراطية، ولاحقاً دراسات الانتقار) أما تجارب جديدة وديمقراطية والسورية فسلطت أساساً درسه معشقة دعواتي و«صعوبات سي حال دون أن تصبح انتقالاً إلى الديمقراطية، ما شير مسألة طسعة لأظمة سطوبة انبي سادت في تلك المدن وعلاقتها بيه محرمات فيها، ومسألة الدولة شكل عام، وطبيعة ثورات التي شنت وعجزها عن طرح دليل بديهي مقنع

بعد أن بدأ الانقلاب العسكري في مصر، عام 2013، كانه افتتح مرحلة مراجعات بعد ساد «الأوهام» في شأن الديمقراطية، تعجرت في عام 2019 تنافست شعبه ثورية في السودان وحرث ولسان والعراق، نصائب كلها ديمقراطية، وترصد الفساد بعيانها (وبالحجب لسياسية صالفة في محاصصات حدثه في حائتي ساد والعراق)، وبدأ السودان فعلاً عمليه انتقار رسميه مُتَمَقَّ عليها، يصعب التمسؤ بنتائجها حاليًا شبحه بعدم وصروح بيات الجيش وهو طرف في الانتقار، ومدى سرام أقوى المسيطرة عليه و«متبعة فيه الانتقار» إلى عدم ديمقراطي، وسبب تأثير دون إقليمية متحرفة من الديمقراطية وماهضة بها، ولأن الانتقار على مرحلة الانهيار قصي قوى سياسية مهمه أد الحرائر التي مكنت من نجح سقوط صحدي إبان ثورة فقد أطلعت عملية انتقال سلمي من دون حوار وطني أو توافق بين القوى لساسيه رأيت بعدم اسابق، ولأسيم عموده الفهري الجيش، أنه قادر على تحمّل انتحار

تدافعية، وهو يقوم بخنوء الانتقاد لبعض الإصلاحات ولم يصبح بعد مصير
استدلال بين العمية شورية والعملية الانتقائية، ومن دونه تكون عناصر استمرار
النظام القديم في الجديد هي الأقوى

في الانتقال من أهمية دراسات الانتقاد عربياً قبل ثورات عام 2010
2011 حيث يرى أندرسون هذا الاهتمام برائد لهذه المسألة في منطق
«شرق الأوسط وشمس أفريقي»، كما تسمى، على الرغم من غيابها في واقع
الدور العربي، وخصوصاً قصص حرقه أشد إلحاحاً فمطلب هذا الاهتمام
في رأيها، كان خارجياً حيث أنه في الترم عدد كبير من الدخيلين عربيين
الديمقراطية الأميركية، ويصف إلى ذلك رغبتهم في تقديم تصانح لسياسات
الخارجية الأميركية ووفق أندرسون، كانت العلوم السياسية الأميركية مد
ولادها مُصمَّمة بدراسة الديمقراطية وشؤونها، وحافظت على هذه المصداق
الوراثية في شخصيتها، فهي عبر معية دراسة الأنظمة السلطوية وشبكات
القراءة والأنظمة الملكية والشبكات لربوية والجماعات الدينية، وهذه كلها
تقع خارج نطاق ما يهم علوم سياسية الأميركية، مع أنها هي المقصد برئاسة
في شرق الأوسط حيث يعيب مؤسسات ديمقراطية ١، ٢ ثمة إحيار
إلى دراسة المؤسسات الديمقراطية في تخصص علوم سياسية وبرعته
التاريخية إلى المؤسسية (Institutionalism)، وإلى دراسة التحول الديمقراطي
في سياق السياسة الخارجية الأميركية (وهو هي الحقيقة محالف لادعائها أن
اهتمام السياسة الخارجية الأميركية بالديمقراطية متأخر سياسياً)، في حين أن
الشرق الأوسط في بداية لقرن الحادي والعشرين لم يكن مهتماً بمناقشة هي
شأن نظام برئسي أو الرئاسي^٣، ولا حتى بالانتقاد من النظام، مستطوي
إلى الديمقراطية، بل كان مهتماً بقضايا الأمة وتشكل الهويات والعلاقات

1. J. Anderson «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East» *Annual Review of Political Science* vol. 9 no. 2006, pp. 205-227 accessed on 25/2/2020 at <http://bu.y2wz5D>.

٢ (الحقيقة أن موضوع الديمقراطية مطروح عربياً منذ مدة طويلة، ويرى من منظور فيه دراسات
في الانتقاد القديم هي

القضية و لائيه وصمود السمكيات ودينامية لاقتصاد الريعي وشوء فصادات
وماربه عبر رسمه ودور جيش في سياسة وشوء يثبات خاصية بالجرهات
والتمرد⁽⁴⁾

لحقيقه أنه إذا كانت العلوم السياسيه قد أهتمت هذه لموضوعات، فرب
تخصصات تاريخ ودراسات لشرق الأوسط، وعدم الاجتماع و لأثروبولوجيا،
زكريات - إحداه إلى موضوع الإسلام - على لموضوعات المذكورة وحده
ويسعي سطر يسي العلوم الاجتماعيه بوصفها محالاً واحداً في نظري ومع
ذلك، بحسب هذا نجد توتر مئة ومهيد بين دراسات المناطق Arab Studies
وأحدتها التي تمثلها أدرسون هاء من جهة، ودراسات الأنك التي قد تفرص
أحداتها القائمة من استقرار تحارب أخرى ومن دون تخصص في الإقليم، من
جهة أخرى

ربما غير كل من أدرسون ولدين اتفقو معها في بداية القرن الحادي
اراهم بعد عام 2011 وعلى الرغم من فشل الانتفاذديمقراطي في بعض
الدول العربيه، وعدم بدء وه أصلاً في دول أخرى، فإن دراسة أصبحت
موضوعاً شائع على أحدى العلوم الاجتماعيه المتخصصة في اسداد العربيه،
بها فيها العلوم سياسيه التي لا أرى إمكانية فصلها عن علم الاجتماع وتاريخ
والاقتصاد والدراسات ثقافيه وغيرها علم دراسة محرمات بمنطقة كما لا
أرى أن في إمكانية فصل دراسة الانتفاذديمقراطي عن موضوعات، مثل
ساء الأمة وشرعية الدولة ودور الجيش ودور بقية وقرابة وتشكل انهيوت،
وعبري ولا تفرص أن توسط دراسات الانتفاذإداره تظهر هذه الشؤون

⁽⁴⁾ ibid., p. 269

(4)

⁽⁵⁾ م. هاء المنطوق كتب المؤلف في كتاب المجتمع المدني فصلاً عنوان «الأمة والقوم»
مجتمع مدني، وكتب لاحقاً في الطائفه والنصنيفه ودور الجيش في السياسه والقضايا النهويه وحيه
لانظمة دستوريه انعريه ومسائله ساء الأمة هي ذات في المسائله العربيه ويروى موقف هاء بكتاب أنه
يميط بعلامه ساء مع عيات كيه هي المسائله انعريه ندي خارج فيه علامه عيات بديستعاطيه بالمسائله
بمويه والدوله الريعيه وبقية وغيرها، وكتابه الطائفه، الطوائف المنحيلة، وكتاب الجيش
والسياسه ويعبر كيه هاء عن الانتقال استمرار بمسروع نفسه وتطوير الأفكار، بما في ذلك دراسات

شأن حل لغوم لاجتماعية في عرب، إن لم تكن كنها، في دراسة الانتقالات (Transitions، و تحولات Transformations) والانتقالات و تحولات الكبرى هي في دفع إلى التفكير في ما يمر منضومة اجتماعية اقتصادية سياسية من أخرى، وهي خصوصية النظام بخاص في تلك المنطقة وسيه مدحيه التي يختلف فيها عتد قبه وما بعده، وعلاوة السية القائمة بصيرورة عشفه منها، وما سمي في مرحلة ما «قويين» لتعير ولتطور بالمرح (Evolution) و أو بالضرورة (Saturation) ومن صمها ثورة من الإقصائية إلى برأسمالية، ومن المجتمع بفسدي إلى المجتمع عداثي هكذا شأت أصلاً لغوم الاجتماعيه في عرب

تكمس الإثباتية في نالها إلى اسداد العربيه وغيره من سداد الغم اشلت في مصصحاتها ومفاهيمها في برديها حاهره لتعكير والتطيق، سما هي مسمدة من نوع العربي تحديد، مثل الإقطاع و برأسمالية، والتقييد والحدنه في التي تصفها هذه المصصحات به نكر قائمة في مجتمعات أخرى و لإقطاع العربي الذي أسسح منه مصصح الإقطاع سم نكر قائم في مشروع على هذا نحو، لا في نمط ملكيه الأرض، ولا في نمط علاقه الإقطاعي بالأنوار، لملاحين العامين في لأرض، أو بالسيطة المركزية، وتطبيقه على الغم العربي عصل وهذه إحدى مشكلات تطبيق نظريه

= هي الثورات العربيه والاست كتاب ثورة مصر كما يرى أن نظريات لغوم لاجتماعيه في عرب بوليت مر د سار حصاره لا و به و لأمركنه، وأن هذا يقوم به بوليت عتد در منه قسم حر دحواب مصره، تُكب و تُصم وتُطو خلال درسه تُنظر عومي بشارة، المصمخ المدي درسه بعبدة، ط 6 الدوحة بيروت بمربر العربي بالأبحاث و د منه السياسات، 20 2 (1996)، عومي ب. في المسألة العربيه مقدمه لبس ديمراطي عومي. ط 4 الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث و د منه السياسات، 2018 [2001]) عومي بشارة، ثورة مصر من جمهوريه بوليو إلى ثورة باير. ح (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث و د منه السياسات 2016) عومي بشارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ح 2 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودرسه السياسات 2015، عومي بشارة، الحيس والسياسة، شكتابات نظرية ونماذج عربية (الدوحة/ بيروت المركز العربي للأبحاث ودرسه السياسات 2017)، عومي بشارة الطائفة، الطائفة، الطوائف المسيحية (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)

مربحون مور، مثلاً، هي الأصوب الاجتماعية المستقر طية واستكثورية، لتي ستطرق إليها بنوع، وتشكيلات كارب ماركس لأجتماعية الاقصادية لتي طوزنها الماركسية السوفيتية إلى مراحل في التاريخ الشرقي عمومًا (عمودية، إقطاع، رأسمالية) وأسقطت على المشرق أما حترعها بمطأ اسبوت للإنتاج فم يحل أي مشكلة، في رأي، بل رادها تعقيدًا؛ إذ تعامل بعض الباحثين مع ذلك اسمط بوصفه حبرًا ثبات يورث لاسبياد من حيل إلى حروب وازالة خصيرات اثقافية، بحوهرية لتي حترعت للمشرق من رواب نظر أخرى غير الماركسية

كي يكون مصصح، برأسه به مبيدًا في فهم طفت اقتصاديه جديدة خارج أوروبا و بولانب المتحدة الأميركية، أخصب به إصافات (مثل رأسمالية وطيه متحة وتبعه وكومر دورية، ورأسمالية محاسب، ورأسمالية دولة...) إذ تحصف عمدة شوء اقتصاد السوق و صناعة والرأسمالية في العرب عن شوء الرأسمالية في المشرق بتعامل مع رأسمالية متطوره قائمة خارجها ومع ذلك تُستخدم مصطحات لعلوم لأجتماعية العربية في وصف هذه طواهر في المشرق، لأبها مهمة ويحولها لاستخدام من مصطحات حاهرة مستوردة إلى مفاهيم تحسنة تفسيرية تحلل طواهر قائمة وحوال و صافات مقترحة فيها بموجب تعريف مصصح

لا ينبغي هذا، بل، بوحي الاستداده الفصول من مذهب علوم الاجتماعيه وتحريكها تعريفية في العرب، ولتحدي هو تقديم إسهام نظري بتعامل نقد مع هذه المفاهيم من خلال دراسة اوانع في مذهب أخرى وفي رأي، يمكن أن نقس حدر في حالة دراسات الانتداب الديمقراطي، لأبها تعترف بوصوح سمحيها فهي، بحس الخط، أشد توصفًا هي تعميماتها (المشتقة من اسحارب الأوروبية والأمريكية ثلاثية)، وأل ادعاء من السردوب الكرى المعروفة في العلوم الاجتماعيه العربية، والتي تعرضت لنقد مستحيص في العرب نفسه ويمكن التعامل مع دراسات الانتداب للاستداده من التجربة وليس لتطيق تعميمات طرية فم يصح بتعميم من هذه دراسات هو في الواقع مقولات نكد تكون سببها

يستفيد هذا الكتاب من دراسات الانتقد الديمقراطي ونظرياته المستفاد
عالم من جنوب أوروبا، وأميركي اللاتينية، من دون أن يهتم دراسات تحديث
ونصريته، أو ناصية خصوصية أدب لوجية، بل يستفيد منها أيضاً وهو معرض
جميعاً لسمه و يخلص المطربين في جزء كبير من هذا الكتاب ثم يمتحنها في
أرواح عربي محاولاً اتوصل إلى فهم تحارب الإصلاح و ثورة فيه، ومقدرة
تحارب الانتقد

في سياق ملاحظة وجود استثناء عربي في ما يتعلق بالانتقد الديمقراطي
(سبق أن خصصت كتاب في المسألة العربية بتفسير الاستثنائية لي أسميه
المسألة العربية، بعد هي وجود استثنائية إسلامية، محذراً لا تفصيل العلاقة بين
المسألة العربية، أي إشكالية العلاقة من الأمة و هووية و الدولة و المواطنة،
وهي إشكالية غير محبولة منذ نشوء الدولة، والعو من تني نصيح عوئق مدعة
منحور الديمقراطي هي صدها. وهي 1 لاقتصاد ربعي القوائم هي دور
قبلة، لكن تأثيره يمتد إلى معظم الدول العربية عبر التأثير السياسي المباشر،
وعبر تصدير ما أسميته الثقافة ربعية أيضاً 2 الثقافة سياسية يصب
3 كريس الانقسام النفسي والظاهري سياسياً حتى بعد روا أن أسسه الاجتماعية
الاقتصادية، الثقافة 4 العامل الجارحي والإقليمي والعوامل الجغرافية
ومعها مع حالة التشطي العربي 5 وأخيراً أصبحت مسألة دور حيوش
العربية الحاسم في بعض المعامل والمفتقدت ° ، وستكون هذه العو من
حصره في محرى هذا العرض، ولا سيما عند التمييز بين تحررة الانتقد
السياسية والمصرية) بل أن هذا الكتاب هو دراسة أشمل وأعمق للانتقد
الديمقراطي من تفصيل سي ساوله في كتيبي الأخرى مثل كتاب في المسألة
العربية والمجتمع المدني دراسة نقدية، فهو يسول بالحيل نقدي دراسات
الانتقد الديمقراطي ضد نظريات التحديث حتى ما يسمى «علم الانتقد» وما
بعده، محاولاً لإسهام نظري طلاق من النقد النظري والتحرره العربية في
الوقت ذاته

مثير هذا كتاب بوصف تحوّل الانتداب الديمقراطي إلى الديمقراطية
 الليبرالية في ديمقراطيات سريجة في العرب لي مرت بالمرحلة
 السابقة قبل تعمم حق الاقتراع، من حالات الانتداب من السيطرة مباشرة
 إلى ديمقراطية أشدّية لاحية عمومية حق الاقتراع قبل ترسيخ الحقوق
 والحريات ويرى أن تعقيد الانتداب إلى الديمقراطية في الدول سامية، بما
 فيها دول العرب، يحتمل أن هذا الفرق كبير، وهو ما يدفع المؤلف إلى
 وضع إصفاة إلى شرط لإجماع على الدولة بوصفها كياناً وطنياً مسلماً
 به وبحري العنصر الديمقراطية في صياغة، وهي التي يطبق منه دراسات
 الانتقال وبعد مرحلة نظريات التحديث ودراسات الانتقال توصفنا في هذا
 الكتاب إلى ما عثره إصفاة نظرية ساحية شروط المعصومة بعد أن تلقى
 البحث في هذا الكتاب مع نظري الانتقال على أن شروط نظرية التحديث
 تتعلق بموضوع «استدامة الديمقراطية» لا بشروطها، وبعد أن تلقى معهم على
 ضرورة توفر شروط الإجماع على الدولة، وصار إلى 1 إمكانية أن تنشأ
 النخبة الحاكمة سبب ثورات ويسبب إصلاحات من أعلى 2 ضرورة
 توفر حد أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نخب المعارضة والسلطة في ما
 يتعلق بالتوافق على الإجراءات على الأقل والالتزام بها، وضرورة اتفاق
 على مبادئ المواطنة (الحقوق السياسية والحريات المدنية والواجبات)
 في مرحلته الثالثة المتعلقة ببناء المؤسسات وهذا يعني أهمية توافق بعض
 مكونات ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة
 3 من الضروري ألا يعارض الجيش عملية الانتقال إلى الديمقراطية، إما أن
 يحد نفسه وإما أن يدعمها، فهي لا تتحقق إذا وقف صدها 4 كما قلت
 أهمية الدولة جيوسراتيجياً قل وزن الدور السالب للعوامل الخارجية الدولية
 والإقليمية 5 لا يمكن حكم الدولة بأكثرية ضئيلة في مرحلة الانتقال،
 ولا سيما إذا كان حصار الدولة معارض الانتقال الديمقراطي ولا بد من وحدة
 قوى التغيير على الرعية في إنجاح الانتقال ورفع فوق التناقض على السلطة
 بينها في هذه المرحلة 6 من الضروري الاهتمام بالسمية الاقتصادية وبشر
 التعميم (وبالسمية البشرية عمومًا) في مرحلة ترسيخ الديمقراطية ومن الخطأ

تجاهل كل ما جاء في نظرية التحديث بسبب إهمالها الحيارات السياسية
للمشاعلين وتركزها على العوامل السيوية والوظيفية

حصر الكتاب نفسه بتأثير العوامل الاجتماعية، ودوية والإقليمية
التي أهميتها دراسات الانتقال، ويتضمن هذا القسم (الثالث) فصلاً عن
الثقافة السياسية وتأثيرها، ينتقد فيه المعاريات التي تفرّد دوراً للثقافات معينة
في شوء ديمقراطية ويعتبر أخرى غير مؤثّرة بها وتري دراسة أن من
غير الممكن أن تنشأ ثقافة ديمقراطية ونسود شعباً في ظل الاستبداد، وأن
ثقافة يجب تتحمل مسؤولية رئيسه خلال عملية الانتقال وقد فمت هي
النقطة الأخيرة من صدور كتاب بحذف جزء الأكبر من فصل جتعلق
بالمقشبات دائرة حول الثقافة السياسية في أسلداً حسنة وعلاقتها
بالإسلام، لأن مكانه في كتاب آخر أعمل عليه محصص بهد عرض، أملاً
أن أتمكن من إبعده

في القسم الرابع المعصص بتحارب العربية، يدر من الكتاب ظاهرة عدم
حول الإصلاحات من أعلى في لسلداً بعرة إلى نقاد ديمقراطي ناكب
مثل عميق، الإصلاحات بالضغط من أسفل، وفلاط رماه بمادرة من القائمين
عليها، أو لانهاق بين المعتدلين من نظام والمعارضه على التوصل إلى مشاق،
منادواً بدهره من خارج نطاق توقعات دراسات الانتقال وهي صاهره ما أسميه
«الثورات الإصلاحية»، على عرابة لمصطلح لأن تعوّرت أن تفصل الأبحاث في
العلوم الاجتماعية بين ثورة وإصلاح، وأعني بها حركات شعبية وسعة لا
يمكن فهمها بوسطة ثورية الثورة لإصلاح، فهي تحرح في اسديها احتجاجاً
على الظروف الاجتماعية والممارسات لأمية داعية إلى الإصلاح، كتاب لا
تلبث أن طرح محمل مسألة احكم مضيئة بتعبيره، ما يؤهلها لأن تعدّ ثورات
وليس مجرد حركات احتجاج مطلسة واسعة؛ فهي بطالب بوسقاطه نظام أو
تعبيره، من دون أن نطرح بديلاً جاهراً بها بطالب عملياً بانتقال ديمقراطي،
وهذا يتطلب مسار صلاح وتفاوض ومساومات تأتي ثورات من أدنى مست
نظام بحكمه، ما الإصلاحات فتأتي عدلت من أعلى وهي إحداه أم ثورات

العربية فهي حركات شعبية واسعة من أدنى، لكنها لا تقبض نظام الحكم من
نظام بتغييره وهذا أسمي ثورات إصلاحية — بحرك النظام على البدء في
عملية تغيير بدءًا بمعادير الحاكم لتعبي ثم يشغل لبحث إلى تناول عو من
بحاج هذه الصيرورة أو فشلها

(١٧) وصلت إلى هذا الاستنتاج في كتابي عن الثورات العربية، وضعته على نحو واضح في
جزء الثاني من كتاب ثورة مصر يُنظر بشفرة، ثورة مصر من الثورة إلى الانفلات، ج ٢، ص ٢٥-٢٦

القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

الفصل الأول

التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية

في مقارنة التحديث، وفي الشروط البنيوية للديمقراطية مثل النمدين والنمية الاقتصادية ومعدل دخل الفرد وسبب التعليم، وفي الحفظ بين شروط ديمومة الديمقراطية وشروط مشئها، وبين تدرج نشوء الديمقراطية من أنظمة ليبرالية حضرية وشوئها في عصرنا دفعة واحدة بعد سقوط أنظمة سلطوية في تأثير التحديث المتفاوت بين الثورة العلمية والصناعية وفرصه من الأعلى بواسطة الاستعمار أو الدعوة، وفي نقد أولي لمقارنة لتحديث وتعييها عصر الإرادة السياسية، وفي التعامل مع مقاربات التحديث بوصفها أيديولوجيا تبريرية للاستبداد خارج أوروبا والولايات المتحدة

أولاً، مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة

تُعتبر دراسات الانتقار من انظام استظوي إلى ديمقراطية عمومًا نقداً حاداً لنظريات التحديث، ولا سيما تحديد الأخيرة شروطاً بنيوية للديمقراطية وخلافًا لما هو رائج، لا شئق هذه الشروط من تدرج الديمقراطية في العرب، بل من ظروف ديمومتها وحفظ عليها، وتقوم على اتصير بين المجتمع التقني والتحديث، ندي عتاً ما يفسد ذلك سمير إلى عدم السياسة الأميري، مع أنه في الحقيقة يقوم على عدم الاحتماع عمومًا مع كل مركز وليمير دوركهاسم وماكس فير وفردريك تورير وخورج ريمير فعلم الاجتماع شأً عمومًا في سبب تفسير الانتقال الأوروبي إلى حدائه وشروطه الاجتماعية

والتفكير والاقتصاديه وأثره في المجتمع واسدوله لب، فإن علم الاجتماع
الكلاسيكي برغمته هو نظريات في التحديث والتحديث

التحديث مصطلح شامل غير معبري، دلالاته لانتشار من اقتصاد كفاءة
إلى الاقتصاد لساكني السلعي، ومن اسعي سد حاجات الأساسية، إلى توفير
الحاجات المادية و المعنوية وربدها وتوحيدها باستمرار، وتشمل دلالاته أيضًا
الثروة العلمية والتوسع و ثوره الإداريه، وإعلاء مكانة العمل واعتباره معيار
الحكم في مجالات مترديه، وانتشار التعليم، كما تمتد إلى شؤء مدويه الوطنية
وأجهزتها المؤسسية التي لا تقوم سوى فراضتها على مشارب مودونه، والانتشار
من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية، والتحولات الثقافية المؤدية إلى إعلاء
أهمية النجاح والإنجاز والمهارة، والتعبير في مفهوم الفرد والهوية بتصور
أطر أسماء غير محلية وحواش كثيرة أخرى والتحديث أشمل من مصطلحات
مثل التصنيع والعلمانية والقرطلة والعنف، فهي جميعها عناصر متفاعلة يمكن
فصل بعضها عن بعض نظريًا، لكن يصعب فصلها دارجيًا وفي الواقع ومع أن
التحديث مصطلح غير معبري، فإن علم الاجتماع جمع حواش أصبوره المذكورة
«تقدم» قدس على مجتمع التعليلي يتم عدت عن حكم معبري؟ وتقدم
يستعي المصطلح مبدئيًا له وعاد ما يُتهم التحديثيون بجهل حواش
مثل تدوير الفرد، والاعتراف، والأزمات والأعراض والأمراض النفسية التي
ترافق التحديث، وشمولية سلطة الدولة وفدراتها القمعية غير المسووفة، وهدسة
الاجتماعية، و التعامل مع العلم و المعرفة بوصفهم أداس، ليس - «السلطة»
على الطبيعة فحسب، بل منحكم في بشر، وتنبؤ لشئ، وفرص التحديث
بمسار بوسطه لدوله نصت نكل هذه لحواش عدلحي حتى سوسيولوجيون
حديثيون كلاسكيون، أمثال ماركس وفير ودوركايم وهذا لم يمنع مدحتي
بوصفها مكون من مكونات التحديث عمومًا، وليس بوصفها الحركية «المظلمة»
فحسب من التحديث

كتب ألفين سو أن الحكومة الأميركية شجعت مؤسسه الأكاديمية في
بالاده على تخصيص وقت وجه للبحث فصي عام اشلت بعد استقلال

دول عديدة عن الاسعـم شـعـيـع الـاسـتـقـرـر والسـمـة في ثلث الـعـدـاد وحـشـية
 حـمـارة هـذه اـمـدـون مـصـنـعة الـسـوفـيـت¹ وهـذه حـدـثـه شـوء در مـدـت اـتـحـديـث
 في عـنـم الـاـحـمـد ع الـسـاسـي والعـنـوم الـسـياسـيـة في لـصـف شـي من ثـقـر
 اـعـشـريـن و بـحـسـب عـنـريـس اـنـمـولـد، كـتـت در اـسـتـت شـحـديـث صـنـعـه بـمـيـه
 حـي مـتـصـف سـيـيـب² لـهـد شـجـع مـحـسـ عـنـوم الـاـحـمـد عـة في حـولـاب
 الـمـتـحـدـة هـذه سـحـوث، و مـوـر لـحـة العـنـوم الـسـياسـيـه مـقـدـرة بـقـيـد مـسـدـة
 در اـسـتـت تُشـر في د شـر جـمـعـة بـرـسـتـوـن عـن الـعـلام و اـسـيـر و قـراطـيـة و التـعـيـم
 و الـثـقـافـة سـدـسـيـة و الـأـحـرـاب سـدـسـيـة، و الـأـرـمـة في تـحـدـث بـعـنـم ثـاـث³
 و شـرـت مـحـة *Economic Development and Cultural Change* تـثـجـ سـحـوث
 الـتـحـدـث و در اـسـتـت

الـتـحـدـث عـنـد دـاـسـب بـرـر، ر ئـد عـطـم هـذه المـقـارـنة عـنـي المـنـطـقة العـرـبـة
 و اـيـر و تـر كـيـه، هـو الـمـبـدأ الـمـوـحـد في در اـسـة شـر قـي الـأـوسـط جـنـوع، و هـد
 اسـتـحـدـمـت في المـحـي مـصـطـلـحـات مـثـل «لأـورـة» شـان بـأثـيـرات الـاـنـدـاـت
 الـمـصـنـعـة في شـر قـي الـأـوسـط و اسـتـحـدـمـت مـصـطـلـحـات «لأـمـر كـة» في حـيـه⁴
 لـو صـف شـاطـر بـحـمـعـت اـتـشـيـريـه الـأـمـيـر كـة و أـحـيـر، اسـتـحـم مـصـطـلـح
 «لـعـر بـة» في مـقـبـل الشـاطـر الـسـوفـيـي في المـنـطـقة غـيـر أن بـر ر رأي أن «شـر قـي

1. A. N. S. So social Change and Development, Modernization, Dependency and World ()
 System theories Sage Library of Social Research, n 78 Newbury Park, CA/London/New Delhi:
 Sage Publications, 1990), pp. 7-8

2. Gabriel A. Almond «The Development of Political Development» in: Myron Weiner & (2)
 Samuel P. Huntington eds. Understanding Political Development: An Analytical Study (Boston: Little
 Brown, 1987), p. 437

3. Lucian W. Pye (ed.) *Communism and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Joseph A. Pion-Berger, *Bureaucracy and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); James S. Coleman, *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Lucian W. Pye & Sidney Verba, *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Joseph A. Pion-Berger & Myron Weiner eds. *Political Parties and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966); Leonard Binder et al. *Order and Sequence in Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971)

4. يعني مصطلح «أمر كة» عن الـاسـتـخـدـام الـاـلـاـحـقـه الـيـه حـب و بـعـيـن بـاـسـب بـعـدـت
 الـمـنـهـلـا كـيـه و اـمـيـر كـيـه و عـبـاـسـر مـن بـعـو مـثـل الـمـوسـيـقـي و سـيـمـه لـأـمـيـر كـة و غـيـر هـ

أو سبب « يربط رمة الحديثة، لكنهم يرفضون أن تُكتب عنها «ضع في أميركا» أو أي إقليم آخر ولهذا فصل تسمية الحديث

رأي ثور أن مرتكبات عممة التحديث وتعاقبها رسمي هي صيرورة
عممية؛ إذ حرت في العرب وسوف تجري في أماكن أخرى، وهي تبدأ بالمدن
التي يريد من سنة بعيم يدي معرض السببي وسائل لاتصل وقد توفي
ذلك عدلًا مع ارتفاع دخل الفرد والمشاركة السياسية ويكثر النموذج لأساس
في جميع المجتمعات التي تمر بعممية تحديث بعض سطر عن لحسن واسون
والعممية، وهي عمما عممية التعبير الاجتماعي مصالح في عرب؛ وبذلك
سوف يفيد من يسميهم الشرق أوسطيون^{١٤} من دراسة لتجربة العربية^{١٥}
وهو يناهض المروق الحوهمي بين عممية الحديث تاريخية^{١٦} الأصصة^{١٧}،
صح بعير، أكد ذلك سندر ح أو نظره أو كسهم (وهو الأرحح) وعممية
الحديث في حرب بوجود مراكز اقتصادية متطورة مهمة واستعمار و/أو
معرض نموذج الدولة التي تقوم بدارها بفرصة من أعني

يحدث الشرق أوسطيون، وفي تعبيره، تحقيق ما تحقق في لعرب عرب
قرون في فترة وحيرة، على نحو يؤدي إلى تعقيد عممية التحديث، وتصح
الإثنية المبركة أحد عوائقه، ولا سيما مع انتشار القومية المتطرفة سياسيًا
وحرف لأحباب بعد أصبح انحاء للاستعمار بعني رفض كل ما ظهر وكأنه
وصاية عربية^{١٨} بهم يربطون المؤسسات الحديثة، لكن ليس لأندومو حباب
الحديث، استقطب الحديث من دون أهدافها، ولثروة حديثه لكن ليس الحكمه
الحديثة، وبصانع الحديث ولكن ليس البرعات وحبوب الحديث^{١٩} والعصر
الأهم في الحداثة وفق بربر هو شواء «شخصية النممة» (Mubna Personality)
أي الإسباب الصادر على النقل وإحيار عممه ومكان سكاه وهذا أساس
المدن وشرط لتحديث ويمثل أهم صفه لها، بحسب رأيه، أن المنطقت

14) Daniel Lerner The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (London: 1967)
IL The Free Press 1958), p. 45

Ibid. p. 46

(6)

Ibid. p. 47

(7)

الأساس كي يستطيع نرد العرش في أمدته، قدرة الإنسان على أن يتصور نفسه هي مكاد الآخر. أو ما يسميه «التقمص العاطفي» (Empathy) ويمتد ليرى بين التمدين والقدرة على السهل وبين نهجرات لسافة بسب المتدعة والحروب وغيرها⁸ وهذا في الحقيقة تمييز صعب، لأنه ليس جميع من وفد إلى المذب كان يمارس حرية عقل لحدته، ولا سبب لدى الكثير منهم كان الهرب من الخوف أو طرد من غيره، وكان لحديد هو لاكتشافات جغرافية والثورة العلمية والصناعية

إن حماية عرب الحديث بفرصة الإنسان في العمل وانتحس هي التي تحولت إلى محرك الاجتماعي (Social Mobility) رسيحة عقل وبعش هي المدب سباً مؤسست تحسّر بين أفراد لا يعرفون بعضهم، وكذلك لمؤسست التعليمية الرنفة سهم و بلازمة لتأسس اقتصاد حديث الإنسان في هذا السجمع هو ما يمكن أن يكون عليه وليس أصله وفصله، ومن ثم فإن الأمر مرتبط بالكفاءة وتنشع مؤسسات مجتمع على أحداث عقلانية هي حارات نرد، ويوقع ما يمكن سمينه المكافاة و عداد على سلوكه كما أنه يحصل ما يمكن تسميته توسيع هوية نرد خارج نطاق ما كان معروف من الجماعة لمحبة أو بعائنه ويصبح توسيع حدود الهوية الذي يجمع بين نرد وأفراد لا يعرفهم ممكناً بسط صفات من نرد على الآخرين، واستبدال صفات الآخرين بي يعبرف يعادية، ويعت صفاته شبيهه بي هذه هي عمدب «تقمص عاطفي» وأحدى النهجيات الرئيسة في نردية التحديث هذه هي أنّ ما يميّز السط أو السلوك الشخصي في السجمع الحديث هو القدرة بعاله على التقمص العاطفي هذه هي القاعدة النفسية لأساس التي تقوم عليها تحول الإنسان إلى نرد في السور، ومستمع إلى أفراديو، وناحب في المستقبل⁹

حاول بربر، في بحثه كمي وحقابلات التي أجراها أ. ريرك مصفوة تضمن معومات عن السور وسنه العقيم وخصوب واستعرض الإعلام

Ibid. pp. 47-48

(8)

Ibid. p. 50

(9)

وعزف الصدى بسية ادين يسكون في مدن عدد سكانها أكثر من خمسين ألف نسمة، ويكتفي في البداية بتعلم بوضعه عدده على الفرء التي يعرّض الإنسان مصحفه، يصدله إلى الاستماع إلى الراديو وزيادة دور استيعابه وجمعها في مؤشر واحد ومجتمع هذه العناصر في فكرة المشككة في معنى الإنسان في المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي حيث يعيش لأفراد في وحدانية معزولة⁽¹⁰⁾

نظور المجتمع الحديث في مرحلتين ثلاثتين، وهو يأتي أولاً، ويظهر خلاله مزيج المرحلتين التاليتين، وهذا النعتم ونمو وسائل الاتصال مع نمو مصاعه وتوحد علاقته متبدلة من المراحل الثلاث هذه؛ النعتم ضروري لوسائل الاتصال، لكن وسائل الاتصال غير ممكنة من دون أن يصل المجتمع إلى مستوى صناعي معين قادر فيها على إساح هذه الوسائل وكل مرحلة تميل إلى إساح المرحلة السابقة لا علاقة بها بالاختلافات الثقافية والعقائدية بين المجتمعات وعليهم تأخر ملايين البشر في إحدى هذه المراحل يجب النظر عن كثب إلى هذه المراحل الثلاث، وسيبرر لا يعتبر الثقافة أو العقيدة عصباً في منطق التحديث، لأن تحديث مصحفه بعض النظر عن العنصر الثقافي والديني⁽¹¹⁾ فمفارقة التحديث لكلاسيكية مع ترتبط بدين بعينه أو ثقافة بعينها، وإن تعاملت مع التقاليد الفئمة عمومًا في العرب وشرق بوضعه عوائق تكسحها عملية التحديث

المشاركة السياسية عند ليبرر هي ساحة حيرة لعملية تحديث، والحكم الديمقراطي يأتي متأخرًا تاريخيًا تتويجًا لشوء مؤسسات المجتمع المشككة، وقد فحص 45 دولة في العاشر حفصل نمو مستقر ومستوى عدي من حداثة هي هذه الدول، يتعلم المدني هو عامل دري صحف أيق ومشارك اقتصاد وسياسي بتصويت ويموت هذه بدول

Ibid. p 57

(10)

Ibid. p 60

(11)

Ibid. p 6

(12)

سوسع مطرد عممة التحديث، بحيث أُنشئت المدن الصوحي، وبحوث الصوحي إلى مناطق مدنية،^{٦٣} رداد ستة عشر شكراً مطرد وبالمحصن استوعبت مؤسساتها عملية التحديث المستمرة من دور تعبيرات ثورية كبرى، ومن دور عطف^{٦٤} إلى تصحيم عدد سكان المدن في الشرق الأوسط (هي خمسينات القرن العشرين) لا يعني تمدين، لأن مدينة لا يسوعهم؛ نهالك مجموعة من السكان طافية على سطح المدينة من دور نيوب على الشوارع؛ لا يحضرون المدارس، ولا يحضرون على أحور، ولا يشترون بضع، أي لا يحركون الاقتصاد، ويعتد هؤلاء لاحتين داخلين ريفيين وفي هذه الحالات، لا يعكس التمدن في شعبه، أي لا يسه التمدن تريد على التعليم واهتم بمرور الإشارة إلى أن توزيع أجهزة الراديو مجاناً يمكن الحكومة من بصال الروادع ليس ما يقصده بالحدث، بل صور فئات اجتماعية واسعة قدره على قضاها وإن فرص رموز أحداثه من أعلى، ومن ضمن ذلك عمدة التصويت التي لا تنمو من مؤسسات من أدنى، مثل لامتدات صحح. ليس الشعب من دور مدعمن، ليس هو مقصود بالمجتمع المشارك^{٦٥}

بحصن أحد أهم باحثي الانتقاد في الديمقراطية الذين تنقدو نظرية التحديث، آدم شيفورسكي^{٦٦}، نظرية التحديث بتوليات مشاعة لم ذكر مدافع التحديث عبده يتألف من صيرورب تمايز ويخصص إلى الاجتماعية يصل إلى دروتها في فصل البنى السياسية عن سى تفيدية المجتمع وعن السى لاقتصاده وتتألف منسسه اسسه من مزيج اتصنيع، واتمدن، واسعيم، والاتصالات، والحراك الاجتماعي والظفي، وشوء الاتحادات السبسية^{٦٧}

(٣) ibid. p. 64

(٤) ibid., p. 68

(٥) وهو بالادعاء به التحديث شأن البعوض طيه و لا شقال بديعراحي

Adam Przeworski & Fernando Limongi. «Modernization Theories and Luck», *World Politics*, vol. 49 no. 2 (January 1997), p. 58, accessed on 25.2.2020, at <http://bit.ly/2Gphoak>

يعتق لانتقاد من مرحلة إلى أخرى من تحديث تأثير المؤسسات في انشخصية و«سبوك» أي بشيء شخصيه لحديثه أو الانتقالية (بمعنى الانتقالية إلى تحديث) بقدره على التخصيص لعاطفي الآخر، وإن كان من خارج نسبة انتقالية التي يتمي إليها الفرد فكيف يمكن قياس «انتقاص العاطفي»؟ لقد حاول بيرز نفسه عبر استمارة من الأسئلة موجهة للمجيب نقله بأن يضع نفسه في مكان الآخر، مثل كيف ستتصرف و كنت رئيس تحرير؟ ومداداً بفعل «كانت رئيساً؟» مبدأ أن المعلمين بمدنيين المشاركين القادرين على التخصيص لعاطفي بحتفون حديثاً عن أولئك الذين لا يمتلكون هذه الصفات. فهم لا يرفضون الإجابة عن أسئلة تتعلق بأشأن عمومي، وبندهم آراء حول القصص العامة وهذا مميز من سميات احداثة أما لخصص انتقادي يرى أن لقصص العامة يست من شأنه² لكن حديث بعد أكثر من نصف قرن من بحث بيرز هو انشأ الاسعداد لائحاد الجوف في كل شيء من دور المعلومات إلا أنه حتى تشكل رأي، وديك مع تدفق المعلومات وعرايتها على نحو يصعب قرر لشئعة من الواقعة، والتحقيق من الكذب، وهذا من مصادر الشغوية هي السبسة المعاصرة

تسير المجموعات الحديثة من تقنييه، بحسب تالكون بارسور، بتعبيرات معطيه هي عبارة عن «نمذج مشابه»، أولها العلاقات المتحايدة عاطفياً في مقدس لعلاقات عاطفية، ولا سيما في عمية العيين والشعس حيث تُحدث الحدة الهويه وغيرها من علاقات عاطفية في عمية إدرة اشركات حديثة ومؤسسات ادوية وغيرها ثانياً سوحها احدثه مقدس الجماعته؛ بمعنى أن الاعتبارات الفردية هي ما يحكم سبوك الفرد و بترمه (أفكاره، مصالحه، رؤاه إلخ) ثالثاً العلاقات الجريئة هي مقدس الكونية؛ بمعنى أن علاقة لا تقوم على المعرفة الشخصيه، بل على تعقدات ومصالح رابعاً يعتمد تقويم المؤسسات بفرد على الكفاءه والتحصين وليس على

الأصل والتمزق الاجتماعية وأخيراً، خامساً، سيمر عملنا بتخصص وليس
بتشعب على مجالات مختلفة^{١٨}

بحسب مقدرة ماريون حاي (أي حويبور، في المجتمع الحديث
شترك في أمور كثيرة، ولمجموعات غير الحديثة نحتف بها إلى درجة أن
ماضي المجتمعات الحديثة شبه حاصر المجتمعات غير الحديثة حشاً، أي
بشكل قبل القرن الثالث عشر م. من المشترك مع بعض المجتمعات غير
الحديثة أكثر مما يجمعها بشكل الحديث^{١٩}، ونحن تبدأ عملية التحديث
فيها بخرق المجتمع ونجعل فيه، وتعتبر الأنماط الأصيلة منه، وهي تعتبر
ذلك في اتجاه المجتمع الحديث^{٢٠} أي بـ هذا توجه واحد عامية
التحديث في النهاية وقد أثر هذا الصور بمفردات التحديث في موقفها من
تطور الديمقراطية؛ إذ اعتبرت أن التحديث يقود دول العالم الثالث إلى
إلى نموذج العربي وهي نصف مفهوم لآنية التي تجمع مطري التحديث
كما اردد تحديث المجتمعات أصبح أكثر تشابهاً^{٢١}

بحسب سوليفان جيمس كولمان بوصفه نموذجاً سياسياً، فـ «التيوس»
الحديثة، وهو المساواة السياسية التحديث هي تصنع إلى خفض المساواة
وأهم مكوناتها تطوع الأفراد إلى المواطنة التي تعني المساواة القانونية،
والعدالة الاجتماعية، ومساواة الفرص بحيث تكون الكفاءة معيار التوظيف
والمشاركة الشعبية في النظام السياسي هي لمكونات الرابع لمفهوم المساواة في
الحداثة ويرى كولمان أن ميراثي حداثة هما: «السمير بالوظائف والأدوار
والمؤسسات ب التطوع إلى المساواة

18 Robert Parsons, *The Social System*, New York: The Free Press of Glencoe, 1964, p. 67

19 So, p. 74. Marion Levy Jr. «Social Pattern» Structures and Problems of 19th Century Modernization, in: Wilbert Moore & Robert M. Cook, eds. *Readings on Social Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), pp. 189-208

20 Ibid., p. 190

21 So, p. 33, Levy Jr., p. 207

هذه مصدوره تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام لسياسي الذي تشوبه أيضا
 أزمات يقضي حيا إلى زيادة دعة العدم. والأزمات التي ينددها كولمان
 هي، إلى حد بعيد، تلك التي ما رات دراسات الديمقر طبة في العلم الثالث
 بواجهها 1 أزمة هوية القومية خلال لانقلاب من الولاء لجماعة لأوية إلى
 الأمة 2 أزمة اشريعة السياسة بدور جديدة 3 مشككة التبعين أو الهد
 General ٤، المعيقة بصعوبة مشار تأثير بحكومة المركزية في قطاعات
 المجتمع كافة 4 أزمة المشركه حين لا يكون هناك مؤسسات مشاركة تؤثر
 مطالب الجمهور المتصاعدة من مداه 5 أزمة دمج فئات سداسته متصاعدة
 6 أزمة التوزيع سي شأ حين تعجز الدولة عن لتسمة لاقتصادية وتوزيع ما
 يكفي من المدافع والخدمات لإرضاء بضعات الجمهور ٢

من صفات الحديث بموجب هذه للمدارس أن الحديث هو أولا
 عملية سفيه لأنها تأتي على شكل رزم أو عدايد (Clusters) تشمل تعبيرات هي
 كافة صاحبي السبوك لاجتماعي، بما في ذلك التصنيع، ولتمدين، والشمعية
 (Mobilization)، ولتاير، ولعممة، والمشاركة، والمركزة (Centralization) ثانيا إلى
 عممة تحوييه، بمعنى أنه حين يتنحو مجتمع بحدائة يجب أن يعبر همه إلى
 قيم حدائة فمدرسة الحديث تعبر لحدائة ولتقيد مصصحين منادرس ثالثا
 الحديث عملية كبة؛ فحين ي. أن الحديث مجاب معين تبعه مجالات أخرى ٣

س يعالج هذا كنه في هذا الكتاب، ولا يقص في بقدر له، إذ نرى ذلك
 دراسة أخرى، س ما يهتم هو صفة نظرية الحدث لمدشرة بحث موضوع
 الانتداب لديمقر هي ولست نورد تعريفه من راويه نظر مطري الديمقر طبه
 التحليلي

٢٠ pp. ١٧ James S. Coleman «Modernization: Political Aspects» in David L. Sills (ed.) (1973) *International Encyclopedia of the Social Science*, vol. 41 New York: Macmillan, 368 pp. 495-412
 ٢١ pp. ١٩ Faki Hermassi, «Changing Patterns in Research on the Third World» *Annuaire* (1976) *Review of Sociology*, vol. 4 (August 1978), pp. 24-257 accessed on 27.1.2026 at <http://bibliothek.sagepub.com>
 ٢٢ pp. ٢٢٢ Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development and Politics» in Cyril E. Black (ed.) *Comparative Modernization: A Reader* (New York: Free Press, 1976), pp. 25-61

التحدث كما براه روسو هو توسع حيث للسيطرة على الضيعة عبر
التدور بين بشر، وهو يعبر لإنسان والمجتمع، وتأثيره الأعمق هو في العصر
الشري لإنسان الحديث يبحث عن معرفة تجريبية لا سحرية وصادقة
بالسنة إنه ليست وحاً مطلقاً وإنما آخر ما توصلت إليه المعرفة قد يدعوه
المقصود إلى البحث عن التنوع و لأمر هريه، لكنه عمود لا يبحث عن
التعبير من أجل التعبير إنه يؤمن بإمكانية تغيير الإنسان مصره. ولربح بالسنة
إلى لإنسان الحديث لا يدور في دور وإنما يمكن توجيهه نحو الأفضل، ومن
هنا فكره لنقدم الحداثة ثوير ثلاث علاقات رئيسة علاقة (إنسان - إنسان)،
والضيعة، ونهية البشر¹⁴

كما أن المبادئ بين بروهراضة مدونة و سحب سياسية جزء من عمدة
التحديث التي تسبق نشوء نظام ديمرطي في الديمقراطية، بحكم تعريفها،
تعتبر السلطات السياسية (مستوى لسياسي) مع بدء جهر البيروقراطي
الأساسي في مدونة وهذا التمايز بين لدولة بوصفها مؤسسة وبحكام
هو مدير سبق على الديمقراطية، إذ يمكن تغيير الحكمة والانتخابات، لأن
مؤسسة الدولة تبقى خلال ذلك ثابتة فهي غير مرصطة بشعوص الحكام ولا
شك في أنها تربط بشوء جهر البيروقراطي وجهر قمع بحكم السبب شرعي،
لكنها لا تترك حتى شخصوص البيروقراطيس أنفسهم وبقص النظام البيروقراطي
منطق الدولة الحديثة حين تنهم من بعرضه بعدم الوطنية أي أنه ضد مدونة،
مطاماً هي ذلك منه وبين الدولة أن التمييز في الوعي والتمايز في السبب بين
كيب الدولة والنظام لحكام (مؤسسة وأمرذا) هو من أهم مسحات التحديث،
وهو شرط بشوء الديمرطنة وسعود إلى هذا موضوع تحت عنوان شرعية
الدولة والإجماع عليها

بكن عمدة التحديث تسح حداثة ونقيضها فيد عسراً أن الحداثة هي
التح «مودحي مطي» لعملية التحديث بحكم تعريفها، وعمدة يفترض أن

Janwar, A. Russia: a World of Nations Problems of Political Modernization (24
Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 3

تعني تحكيم عقل في قصص عدم (الطبيعة و المجتمع)، و عصمة ربح السحر عن معرفة العلم و حصصه بقرار لسي، والبرقرطة اشياء انجهر الإدري (عقلاني)، و بقرده تعني شواء أونوبوم (ستفلاية) لإنسان هرد لأحلافة والاعتراف بقرده عقده، ما يترتب عنه الاعتراف بقرده في المشاركة في اشأان الحمومي لأنه عصر في مجتمع، ولأن لقرارات العمومية بوتر في مصيره الشخصي ودد شدت في مدانة عقرة على الحديث عن «مودح»، لأن سياسة حديثة يشوبها كثير من اللاعقلانية، ولأن لأسطورة تجعل فيها عموم، فثمة صيرورات تحدث نتيج، بفعل مع مجتمع القائم بفئصر حديثة للحداثة بتعريفها المذكور، ومنها مثلاً شواء جماعات هوية وعصبات بدلية من جماعات التقدمية المتصاعدة، وحبوب تدبر للأفراد بدلاً من الفردية في محل عصوية في الجماعة الأهلية، وحلول استيركية لحدده بدلاً من الأنظمة بملكه لأنويه، وأيديولوجيات شمولية ديوبه بدلاً من البديت تضطلع بوظائف أدبي بديلة، واستعداد ثقافته لاستهلاكه لجمهور بدلاً من أونوبوم الفرد، وغيرها

يتخصص فرسيس فوكوياما، في تقديمه كتاب صامويل هنتغتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، بقرده يحدث بقوله إن منظورها يعشرون «لجواب لإيجابية» هي حداثة مثل انظر الاقتصادي، و تعبر في العلاقات الاجتماعية، وإشتر بغيره، ولتحولات معيارية نحو قيم مثل الاحترام والعائلية والعدلية وتطور المؤسسات الديمقراطية، وحدة مرانطة⁴⁹

رأى روستو أن مصطلح حداثة يمكن تعريفه بشكل موجب، فأ المجتمع انتقيدى فهو مصطلح يُطلق على كل ما بهي Residual Concept ٩ مجتمعات انتقيدية متنوعة، ومن خطأ عسرها واحد في مقابل لحداثة، فم بجمع سها هو أنها ليست حديثة⁵⁰ كما لا يحور المسألة في فصل بين الحديث

Francis Fukuyama, *Afterword*, in Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 2004), p. 2.

والتقييدي، فهي المجتمعات التقليدية أيضاً محاولات للسيطرة على الطبيعة، وعلى مستوى العلم التجريبي ويمكن انقوب إن تربية حيوانات و زراعة المحبوب و إشعال النار واحترار نعمة كد ثورات ربما لا تقل عن انشورات الصناعية المعاصرة من حيث اثرها في التوزيع الإنساني⁽²⁷⁾ والمجتمعات التقليدية ذات الثقافة «سحرية» كد قدرة على بناء أكثر القلاع والقصور تحصيناً لكن يفارق أن التحديث لمعاصر شمل هي أثره جميع ماضي الحياة، كما ارتبط بانشوره العلمية والصناعية وتحول للاقتصاد علاهات التبعية التخصيبية إلى علاقات التعاقد

لا يتسع المجال هنا للتطرق إلى جميع المعاشات داخل مدونة الحديث و خراجها لصحة معممات الواردة فيها، ولدور تفاسد معقود أو المسهل لتحديث والتي وصلت طوب الصف شي من القرن العشرين ولا محار، أبداً، بالتطرق إلى همجية لتفاعل بين صيرورة تحديث وطبيعة المجتمعات النائية، ولا بالإحالة عن السؤال في شأن الفرق بين لتحديث المتدرج الأصل لدي تداخلت فيه هذه صيرورات، والتحديث المفروض على مجتمع المدفوع بقوة من مؤسسات الدولة أو من خراج لدولة، والذي يلامس على نحو غير متكافئ حوب محددة دول غيرهما، ودخول ذلك ما يعتبره ليبرل وغيره عناصر مترابطة بأي معاً فهي لا تأتي بصيرورة معاً، وقد نحافظ لتقليد على نفسها وتعتبر (ربما تشوه) وتتراكم مع عوامل حديثة كما أن لتحديث مفروض من اعلى أو بالتدخل مع دول أكثر تطوراً قد يحدث قطعب ووطنف اجتماعية، ويرتأ أخرى، على نحو يحول كيانات اجتماعية هجينة

ثانياً: مقارنة التحديث والديمقراطية

بدأ انتقل مقارنة التحديث من علم الاجتماع إلى علم السياسة مقارب وإلى النظريات المركبة السياسية، من مطلق نقد مفهومات نظرية النمو سمييه

التفيدة التي كانت سائدة، بعد أن قصّر سمعح المؤسسي عن فهم صعود
ظواهر مثل شيوعية وبارية والفاشية على أنقاض المؤسسات الديمقراطية
التي أونها بلث حقيرة حل هنامها، بوصفها جوهر النظام الديمقراطي
وكنت القصية الأساسية لتي أشعت بطرية يحدث شروط ضرورية
لتفعيل المؤسسات الديمقراطية بشكل صحيح بما يكفي تثبيت الاستقرار في
الدولة في أثناء تعيير المحسبات

اشتبأ المؤسسيه من عدم الثورات الإنكيرية والبرسيه والأميركية، ولا
سيف من تحديها اندسوريه و برسمانية وعنى الرعم من أحداثها الكثيرة، من
أهمية مؤسسية مثبت في تعاملها مع الديمقراطية على أنها بيدل من انظم
اساسية لأخرى كفه، واستدت إلى شكل سلطة قادرة على تحرير والمحاسبة،
وتداول السلطة سلمياً، وتشرك المحكومين في حكمها²⁸

رأى المؤسسيون أن الديمقراطية، على الرغم من ثوابتها، أكتب أنظمتها
اسيسية برحمة أم راسية، سلطة (وحدوية *Unitary*) أم اتحادية، هي تجسيد
لقوة عمدة هامة تكتب معها، مع أنها لا تمثل مفهوم شاملاً بلحققة وهذا
معنى أن الديمقراطية يجب أن تحقق في النهاية درجة من الفاعلية وهدفها
المؤسسي، أكان بيئة جيدة للديمقراطية أم لا، وسواء أكانت الديمقراطية
عربية أم محبية، هو عومة الديمقراطية وبأسسها حيث لا توجد، وإصلاحها
بحيث تكون، وظيفياً وأخلاقياً، قادرة على إقامة نفسها²⁹ وأهم ما يجب
مأسسه هو المبادئ التي تشر علاقة تبادلية بين المحكومين والحكام،
وتوفر تدولاً سلمياً للسلطة، وبصمم محاسبة المنحيين، وتوسط بين الحاجة
إلى سلطة وطلب العدة ولهذا، أصبح مؤسسيون يسهون كثيراً بحارب
التي فشلت، كما في حالة شطب نظام باري هندري دستور جمهورية فيمار
(1919-1933) وفشل الحرية الديمقراطية³⁰ وشأت العلوم السياسية

David E. Apter, "Constitutionalism Reconsidered," *International Social Science Journal*, (28
vol. 4, no. 3 August 99), p. 469, accessed at 24/2/2020 at <http://ulay2x.lp9uc>

Ibid., pp. 463-464

(29)

Ibid., p. 464

(30)

الأميركة في نهاية القرن العشرين وكنت دراسة انطدم بديمقراطي ادي تهنده مفاشة ثم استيوغة وشروط استقراره وتصوره، من أهم محاور هذا العلم في خصم الحرب نادرة، أو ما سُمي بصراع بين «الشرق» و«الغرب»

بوي باحث مؤسسي قديمي، هو ديفد أشرف أن نقد المؤسسة تركو في البداية على التعبير المؤسسي وانواقية وإعادة بناء لائماءات لمحتلفة بحيث برؤد القوم بديمقراطية بشرعية، وبحيث يصح «شريعة ديمقراطية»⁽³¹⁾ وب أكثر إبحار ت نظرية تصور التحديث ديمومه في رأي أشرف هو دراسة الحاء، وذلك على رغم من لإطار التحليلي، وليس سسه ومن نقد المؤسسة شأب في رأه مؤسسة حديثة تجمع انضربة إلى المعضيات احراكمة والمقاربات العنرة مفوميات ومنه تفرعت حوث دراسات لا تقدر⁽³²⁾ ، وتحديداً من نقد تحديث المؤسسة ونقد على المؤسسة مع هذا النقد، كما أن بعض باحثي الانقاد إلى الديمقراطية تطبقو في بحوثهم من نقد مقاربي تحديث والسعة هي لوقت داته، كما سيب لاحقاً

تُعتبر دراسة سيمور هارتس ليسيب المبحوثة امكرة الأكثر أهمية في محاس العلوم سياسية لربط نظرية التحديث بدراسات الديمقراطية بحيث تتحور شكلانية المؤسسة المعتمدة التي شُعبت بالنسبة المؤسسة هذه ربط بين نمو الاقتصاد والنمو والشمس والشمس التعليم وغيرها من مكونات عممة التحديث من جهة، وديمومه النظام الديمقراطي من جهة أخرى، وذلك باعتماد معادلات كمية بين ادوار في معدل دخل نفرد ومعدلات نمو ومستوى لتعليم وغيرها، وتحليل معطيات ساء على نموذج نظري خلا من الدراسات العنرة للنسب من الاعتماد على تفسيرات سبويه كما أن لمقاربات التحديث التي تعتمد دراسات ساريخه معادله طوبئة مبدى تُظهر فوارق سبويه أيضاً، وربما تصب في لاتحاد نفسه كنها، كما يبدى سابقاً، تقع في معاطة إسقاط الفوارق بين ابحر حل المبحوثة في تاريخ الحرب على الفوارق بين ادوار التي

Ibid., pp. 47-472

(31)

Ibid. p. 472

(32)

تجري المنافسة بينها هي المرحلة الرسمية ذاتها، فسقطت إمكانية بين ماضي العرب وحاضره على فهم الفارق بين اسداا في العرب والشرق في الحاضر

كان معتق ليسيت البحث في الشروط السيوية له يمومة الديمقراطية، إذ اعتقد أنه لمرح من مقارنه ديمقراطيه عمليا البحث أن يكون قادرين على الإشارة إلى مجموعه شروط وحدت فعلا في عدد من سلسا، والفول إلى الديمقراطية نشأت من هذه الشروط واستقرت و؛ سحت بسبب مؤسسات وفيه داعمه، وبسبب صيرورات صبية دالة أيضا، بحيث تميز هذه شروط عافية الدول الديمقراطية من عالسة لدول غير الديمقراطية³³ من الواضح أن لدراسة اهتمام بمنظمات استقرار النظام ديمقراطي ورسوخه، تكفي خطط مد البدة بين شروط لدرجعية شوء صهره في قيد بحث وشروط إعادة إنجاحه وربما كان هذا الخط بين ستساح الديمقراطية من شروطها نظريا من جهة، وشروط شوتها اسارجعية من جهة أخرى، غير واضح لداته نكر انكتب تملك لاحقا بهذا الخط على نحو واضح سأكبه أن منظمات ترسيخ الديمقراطية هي اشروط المسقة المطلوبة لشوتها أيضا، ودلث في مقدة لاحقة يعود فيها إلى دراسته المسكرة هذه، كما سري

تدوب دراسة ليسيت هذه، وهي من عام 1959، أيضًا علاقة رسوخ النظام الديمقراطي بطبيعة نشأته وهذا الربط الحاطي، أكان عبده أم عد غيره، هو في رأيا المشأ النظري لدراسات الانتقال (وإن كان البعض بموضع بداية دراسات الانتقال في عام 1970 مع نشر مقالة روسو)³⁴ والمقارنة التحديشة التي يحتف معها هي مشأ دراسات الانتقال، حتى لو لم يعترف بهذا المشأ منظرو الانتقال الديمقراطي المنأخرون ويظهر ذلك بوضوح أيضًا في المقرات المقشقة سابقًا من بربر عن شوء المجتمع المشارك

Seymour Martin Lipset «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959), p. 69 accessed on 5/2/2020 at <http://bit.ly/2M10l9p>

Janikowitz A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (34) *Comparative Politics*, vol. 2 no. 1 (Apr. 1970) pp. 37-463. accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2nxFe14>

استحوذت بحوث استقرار ديمقراطية على العلوم سياسية في الولايات المتحدة بعد الانتصار على النازية سبب حرب باردة وما سمي بالخطر الشيوعية³⁵ ولصرخ الطغي في لدول ديمقراطية ذاتها، والاستقطاب الأبولوجي الأساسي العالمي وعلى مستوى كل بلد، وتوسع بهوة بين اشخاص واحزاب، صيرورة إدارة الاستعمار، وغيرها، هذه شذات الدراسات بداية على راسخ بعدم ديمقراطي في العرب، مع اشخاص شرح سميره من لأظمة الشيوعية، ما على في حبه البحث في الديمقراطية ذاتها نظرياً وبطلياً³⁶ وهذا بجانب مختلف عن موضوع الانتفا من ناحية الداعين والسيوت و صيرورة ذاتها، وربما الفهم أيضاً وحتى حين يقوم الداعين أنفسهم بالمهمتين، أي الانتفا إلى الديمقراطية وعدة إتجاهات بمعنى ترسيخها أو نوصدها، فإنهم سيواجهون فصلاً مختلفاً، ويحرون حسابات مختلفة ويتصرفون على نحو مختلف³⁷

تموضع ليست ضمن العديد الذي يعتبر الديمقراطية ترتيباً مؤسسياً لنظام انتخابي ينظم بداول السلطة سلبياً فهي عبء نظام سياسي يقدم فرضاً منظمة دستورياً ومنظمة رمزاً لتعبير الحكام، وهي آلية اجتماعية سياسية لحل إشكالية صنع القرار بوجود مجموعات مصالح متصارعة وتمكن هذه الآلية أكثر قطع ممكن من اسكان من تأثير في هذه القرارات، وذلك تتمكسهم من الاحتيار بين مندسين على مختلف أسباسبه وكتب ليست أن هذا التعريف مأخوذ إلى حد بعيد، من أعمال حورف شومبير وعاكس فير³⁸ ولا شك في أن الأخير ربط الديمقراطية بالحدث الصناعي و العملي والعقصة الإدارية وشيء أخيرة بيروقراطية ربما تنحرف إلى أخيرة تحكم في الدولة لولا خصوصيتها بمسوى

(35) في هذه المرحلة، صارت أنفأ أسباب في نظرية الديمقراطية

(36) عن هذا الموضوع يُنظر « Philippe A. Schmitter «Is it Safe for Transatlantists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University 1996, p. 5 accessed on 15/2/2020 at <https://go.aws-tauv8hi>.

Joseph A. Schumpeter Capitalism, Socialism and Democracy (London/New York 1977, Routledge 1996 [1942] pp. 231-302 esp. p. 269; Max Weber Essays in Sociology L. L. Gerth & Wright Mills trans. eds intro. New York: Oxford University Press, 1946), p. 226

السياسي المنتخب بفسبٍ وهذا الانتخاب سافسي سياسي مؤهين سدير
الشأن العام للإشراف على سير وقراءته هو وقايه من خطر استبداد السيرة وطبة
أيضاً³⁸

هكذا، تقتصر أهمية صاحب على لأصحاب، واستعلاء، فرصة تغيير
الحكم دورياً، واستبدالهم بحرين من بين سحب مستخدمه وشعبه لتوسع
حق الاصرع، تنشأ لأحزاب والعددته الحزبية التي تغير صورة المجلس
العمومي وهو أيضاً توجه شومير في تحديده الاحترالي للديمقراطية باعتبارها
آلية لصنع القرار، وإطاراً ينظم التنافس الدوري بين سحب سياسية على بيل ثقة
الناخبين للوصول إلى الحكم. ويترتب على تعريف مسببت لاخترتي مجموعة
شروط أولاً، قواعد وحريات سياسية يحددها الجمع ملائمة، ومجموعة أفكار
ومعتقدات شرعية لنظام للديمقراطي ونمؤسسبات من أحزاب وصحافة حرة
وغيره. ثانياً، قيادات سياسية تحتل مصاصب رسمية، وقيادات سياسية أخرى
تتصرف برصمها معارص شرعية، وتناوب بوصور إلى سلطة³⁹ لا حديد
في هذا التعريف وهو، مثل شومير، لا يفرق مكاناً بين حريات في من تعريف،
لكنه يصعبها ضمن شروط إجراء استحداث بريده رئيس عند قراءة شومير
أن تعريفه يس على هذه البرحه من الاحتراب، فهو يصف إليه شروطاً لازمة
لتحقيق هذا النظم. فما حدده شومير من تعريفه الاحترالي عاد إليه في عرصه
شروط نجاح الديمقراطية، وهي

أولاً⁴⁰ بر كفاءة السياسيين وللمرشحين لمتحسين للبرلمان مهمة جداً
نجاح الحكومة الديمقراطية وصاحب ذلك، اقترح شومير تكوين النقابات
السياسية ونهيتها

Max Weber, *Weber Political Writings*, Peter Lassman & Ronald Speirs eds (1987), Cambridge: Cambridge University Press, 194), pp. 103-104

Aspect, «Some Social Requisites of Democracy» p. 7

(1997)

(40) برود لا، س، بر، في المصاحف 290-295 في كذا - شومير في النظم

(لاكتييه المذكورة في)

ثانياً لا امتناع عن توسيع المجالات خاصة بقرار سياسي
والديمقراطية لا تقتضي حصر كل شيء لسلطات السياسي وهذا يتحدد
بمحددات اساسية مهم بالحفاظ على مؤسسات مثل القضاء والجيش وغيره
خارج الصراع السياسي. وما زالت حدود المجال السياسي موضوع صراع
طويل عريض

ثالثاً كفاءة البيروقراطية، وسجده لا تكفي، بل يجب أن تكون
البيروقراطية قادرة على تطوير مبادئ خاصة بها، يكفي نواحيه السياسيين
المنحيين الذين يحتلون منصب مهينة، بحيث يصح البيروقراطية سلطة في
الدولة (سلطة رابعة أو خامسة، المهم أنها سلطة) ولا يسهل شومير لمخاطر
أخرى حدود الديمقراطية إذ لم يرق هذه الاستقلالية البيروقراطية ويحدد،
والتي يجب أن تكون، في أي، استقلالية مهمة فحسب، أن تراقب بحيث
لا تحول إلى استقلالية سياسية، أو إلى سلطة، وبحيث لا تنسى ديموقراطية أو
أندونوحد تفرص أحداث على السياسيين بمتحس، أو ترفض لا يصح
سياساتهم فعرفنا ما سمي بدولة العمدة التي أعاقبت تحول ديموقراطي
في بعض البلدان العربية، وتألفت من البيروقراطية الأمنية والعسكرية على نحو
محصوس، هو بصلط وضع أجهزة بيروقراطية أحداثها السياسية بحصه به
والسعي إلى تطعيمها

رابعاً «الانصاف الديمقراطي» Democratic Self-Contr، ويمكن اختصار
هذا شرط في ولاء جميع الأطراف (الحسين والمنحيين وحكومه) غير
امشروط بنجاح ديموقراطية ووضع شومير أمثلة واضحة لأشكال هذا
الولاء من قبيل «الحب أن يكون انحون وأعضاء مجلس النواب بمستوى
فكري وحلالي عادل بحصه في وجه عروض المحاذعين والمهاووس []
وحب على سياسيين في البرلمان، خصوصاً، أن يقوموا رعتهم في ربح
الحكومه وإدلائها كذا أنكمهم ذلك [] ويجب أن يحترم انحون خارج
المرجع تقسيم العمل بينهم وبين سياسيين ليس تتحوهم»⁴ وهذا يعني

أن على المجلس السياسي بأن يسيء مهمة السياسيين، وأن يتركوا الحكومة تقوم بعملها بين انتخابات وأخرى، ما يعني عملياً أن الديموقراطية بحويته تحت الجمهور عن السياسة ولا تحت الضغط ولا تحتج وعيرهما بين انتخابات وأخرى وهذا تحديد مكرر يدفع إلى الاشتباه بديمقراطية شومستر بوصفها حكم فئة من السياسيين تتدوّن سلطة فيما بينها

حامد التسامح مع الاختلاف في الرأي، و«المنافسة الفعلية على العبادة تتطلب قدرًا كبيرًا من التسامح مع الاختلاف في الرأي»⁴²

يتعلق بحوء لأكثر من هذه الشروط التي فصلها شومستر، بما يمكن تسميته «ثقافة سياسية لخدمة السياسة ونيروقراطيه» ويكتسب عصر النهضة السياسية مدحها السياسية أهمية مصرية، كما ستسعد عند تحليل بعض تحارب الانتهاك الديمقراطي ليس تعريف شومستر إذ على تلك الدرجة من لا حرب، التي يبدو عليها حين يورد مختصر مشم، ورده سياسي

قبل يسيب تعريف شومستر على نحو غير تقديري⁴³، إذ لم يصب اهتمامه على نظريته، بل على البحث في شرطي ديموقراطية المستقرة، وهما نمو الاقتصادي وشرعية عدم الحكم إلا شرط الحداد على ديموقراطية في العالم يحدث هو تطور لاقتصادي يدي يشمل الصنيع بما هو تعبير سيوي لتحيرات لأحتماءه، وانساح عممت تمدين والتج معالات المعين والنمو المستمر في ثروه المجتمع أو ادخل القومي وحصة فرد منه، وهي عنده أيضًا من عوامل نجاحه في النظام في مجتمعه وبعد بحث إسقاطات النمو الاقتصادي (المؤلف من التصنيع والثروة ونمدين + شعبي) على استقرار الديمقراطية، سفل إلى دراسة حواسب اشريعة أي إلى أي مرحلة تقوم مؤسسات التي يصبها الأعباء مدحمة من الداس⁴⁴ أما درجه اشريعة

ibid p 295

(42)

(43) على هذا الأساس، يحاول أغنييه المسوح لأصحاب التي تطمح أو مختصر مسألة ستتم:

ديموقراطية من موهب التي لم من مؤسسا المدد ديموقراطي مثل التي مدن والحكومة، القضاء والأحراب والنصحابة

فتعني بقدره لظام سياسي على أن يؤكد اعتقاداً بأن مؤسسات القامة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، وأن يحافظ على هذا الاعتقاد ويطلب ذلك، في رأيي، جدير فكره شرعية المؤسسات المسجلة آنحاً ديمقراطياً في أوساط واسعة من المواطنين، ولأهم من ذلك هو عند لظام عبر المستق من نزوحات حرة وريفة، أي المهروص للهوة، غير شرعي وفقاً لسميت، تعتمد درجه شرعية الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إلى حد بعيد، على طرائق معالجتها بقضايا الكبرى المختلف عليها تاريخياً في مجتمع ما، وحق تلك بقضايا⁴⁴ وسحت درسه في انشراط كمواصفات سيولة تحافظ على التقدم ديمقراطي بقائم على لرغم من الحفظ الذي أشرب إليه وهو ما مسوقت عبده في ثاب انكباب

ببرعة إبلاء السور الاقتصادي واثروة أهميه قصوى في صعود الديمقراطية، مششره بين الساحتين سحدنيين، وهي لا تتوقف على السحت الكمة المقارنة وحيث عقد ذهب إرسب علسر 1925 1995) إلى أن أوروبا، منذ لعصور اوسطى، انقسمت مرس من معسكرين ساسس موه في رد لإصلاح لمصد على حركة الإصلاح الديني وفرصه عقيدة مركزية عبر متسامحة في نصف أوروبا، ومرة أخرى في حالة الماء كسبه بعد ذلك بفروب ثلاثة هي السحه الأولى، شق أوروبا حطاً بين الشمال والحبوب، وفي شادية بين لشرق والعرب، وفي السحتين، كانت مسألة الثروة هي العامل المقرر؛ ف«ما ساد في السهية هو الثروة ويسر الحقيقة»، والسك في السحب الأفقر من هذا لا تقسم تفت هي السهية إلى أن تُهل مؤسسات السك في انقسم لأعلى على أمل السشاركة في نصف من ثروة⁴⁵

يتن بسيب، من حلال إحصاءات محسفة استند فيها إلى مجموعة سحت سثرب هي ذلك عصر في السرة 1948 1957 هي دورباب سوسبولوحة وسيكولوجية محسفة، أن ثمة علاقة موحه بين نقيه ديمقراطية ومسوى التعسم ومصد سخم الديمقراطية مواقف ساس من أعرف ديمقراطية محسفة

Inset, «Some Social Requisites of Democracy» p 86

(44

James Gidner «Civil Society in Historical Context» *International Social Science* (43

Journal vol 4, no 3, Augus 1990 p 496 accessed on 25.2.2020 at <http://bib.izf.hu/9ac>

مثل تعدد الأحزاب، والسماح مع حصرية، وموقف من الأقليات. إن التعبير المستقل المؤثر في مواقف هذا الشأن هو المستوى العيني الذي يشمل درجة مشار التعليم وغيره من المعاصر⁴⁶ وبعبارة ذلك أن مؤشر التنمية الديمقراطية متغير تابع لمستوى التعليم

إذا كان مؤشر المعنى لا يصل إلى درجة اعتباره شرطاً كافياً للديمقراطية، فإن الأداة التي توفر مدته تشير إلى أنه يكاد يكون شرطاً ضرورياً لها. في مجتمع الحديث ومعنى في أميركا اللاتينية دولة واحدة من الدول الديمقراطية في تلك الفترة برزت نسبة الأمية فيها على 90 في المئة، وعند تأسيس إسرائيل لاستثناء الذي يؤكد القاعدة⁴⁷ وأخرى مقارنه بين مصر وتركيا، حيث كانت مصر تفوق تركيا في درجة المعدل لكني تختلف عنها إلى درجة كبيرة في معدلات المعنى، وشرح أنه بعدة تفسير لنقدم تركباً عنها على نسبة الديمقراطية⁴⁸ وهذا تفسير ممكن مواقف قائمة، وليس قانوناً يمكن من التنبؤ فمما بشأن روسيا والصين وتقدمهما على الهند في محور التعليم؟ لكني أتفق معه على أن مؤشر التنمية، من بين مؤشرات التحديث، هو الأقرب إلى مؤشر الديمقراطية كما سوف نرى في الجداول لاحقاً

يشمل مفهوم بيسيت النمو الاقتصادي أربعة مركبات⁴⁹ الثروة، وهي الأساس، ونقداس بمعدل دخل عمود، أي حصة الفرد من ناتج لومومي 2 التصنيع الذي يقاس نسبة من يعمل في الزراعة ونسبة استهلاك الطاقة للفرد 3 التمدين الذي يقاس بحساب نسبة الذين يعيشون في المدن 4 التعليم الذي يقاس نسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعة هذه هي مبادئ بيسيت للنمو الاقتصادي واستخدام معطيات الأمم المتحدة، ومهم كإن المؤشر الذي يستخدم يقاس النمو الاقتصادي، فإننا نأخذ أعلى في الدول

Capset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 79

(46)

وهو لا يتوقف عند حصص التعليم وإنما

ibid. p. 80

(47)

ibid. p. 8

(48)

الديمقراطية من الدول الديمقراطية⁵⁰ هذه عناصر الأربعة مداحه عبد ليبر
الذي يقتبس منه بسست، وقد يكون ذلك دافعاً عن أنها مراحل في صيرورة
نفسها التي تبدأ بالمدى عبد ليبر⁵¹

بزي منظور التحديث دور النمو (الثروة، والأمن الاقتصادي، والتعلم)
أهمية كبرى في توسع الطبقات الوسطى وتحفيز حدة الصراع الطبقي
وبناء الطبقات الوسطى هم الأكثر استعداداً للتطوع في لأحزاب استبدادية
ولاتحادات، ولأكثر فدية بموارد سلطة الدولة وصفتها، وتشكيل الرأي
العام ووسائل لأصل الجماهيرية، وتدريب فيه النموطين على المهارات
السياسية ورفع مستوى توقعاتهم السياسية كلما كثرت الطبقة الوسطى اعتد
المرح السياسي في بلد وفل تنظر وبحسب بيسيم، كلما كان التصنيع
أسرع أدى إلى الصراع مع المجتمع من قبل صناعي، وعند ذلك يصبح الطبقات
العامة أشد نظراً⁵² أي أن التحديث في حد ذاته لا يؤدي إلى تجاوزها غير
في حيه خطر اشتيوعية في العالم الثالث دراسة إلى الولايات المتحدة

مثلاً بعض شعور والنمو الاقتصادي حجة الطبقة الوسطى ومكانها،
يتولد منها بحث ظروف الاحتجاج والاشعاره بدأت من الطبقات الدنيا،
بحيث يصبح لديها ما تحسروا، وذلك حلاك توقعات ماركس كما تسهم في
نوع انتماءات غثات المتخلفة، بما فيها طبقات العامة، وسبح علاقب
من خلال شبكات عبدة للمجتمع بحيث لا يبقى لانتماء أحادي، ولا الولاء
محصور في فيه بعينها (Segregation) أكدت طبقية أم إثنية ويحفظ تعدد
انتماءات المرء إلى مؤسسات وجماعات من حدة الاستقطاب، ويسهم في
توريط المرء في صحن العمومي⁵³ ومن الواضح أن ما يهم لسياسة هو نفس
منه الاستقطاب الطبقي الماركسي، بتعدد انتماءات المرء وارتباطاته التي

50, p. 49: Seymour Martin Lipset *Political Man: The Social Basis of Politics* (49
(New York: Doubleday, 1960), pp. 45-46.

Lipset, *Political Man*, pp. 59-60; Lerner, p. 60. (50)

Lipset, *Political Man*, p. 54. (51)

شدد هيجورد لاحقاً على هذه الفكرة، لكنها ليست من باب أهداه

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 83 (52)

تحدوا. طبقة وحقبة أن هذا لا يطق بالصورة على مجتمعات تقوم فيها الحب لسياسة استخدام سمات الهوية؛ إذ قد يساهم التحريم في ندوة ثقافة هوياته وولاءات مستقطبة صائفة أو إثبات عدمه في ندوة المتضمنة بين جماعات إثنية أو طائفية قد يكون أكثر عرصة سياسات الهوية

مع ارتفاع سطح انعمومي تقتصر بصحوة في الاستهلاك، وتوسع الطبقة الوسطى، وينحسر لمستوى صحي نفسه كبير من سكان، ويحصل الأثنية ويردد عدد من ينمي التعليم الشوي والإعماري هذا يحصل في مجتمع عديمي أو إسلامي، شراكي أو رأسمالي، أفريقي أو اسوي أو أوروي الاستياء الوحيد بحسب بنسب وآخرين هو دور السط لعدة حيث لا يؤدي ارتفاع دخل الفرد إلى هذا، التثخ بالصورة⁵⁴ وهذا ما عاد صحيحاً إذ ارتفاع مستوى التعليم ووسعت بصفه بوسطى وظهور وسائل اتصالها لاجتماعية وخصوصاً في المعمومات، وتحسنت الخدمات بصفة بحيث ارتفاع معدل عمر المرافق في ذلك الدول أيضاً، ولكن من دول علاقه بالديمقراطية

ثمة علاقة إحصائية وصحة من نشر السهم والحزبة لسياسة؛ إذ من ارتفاع سبه لتدريس ومستوياته بصفة إلى معدل دخل الفرد قد يكون له تأثير كبير في سلوك حين الحثف ومضالته سياسي⁵⁵ وقد قام أليكس بكلر وديفيد سميت بإجراء مقارنات مع عينة من ستة آلاف شخص في ست دول بامية، وبوضلاً إلى شيجة مفده أن الدول والمجتمعات مركبة لا يوجد فيها مميزات شخص نسج سلوكه وقبمه أكثر من درجه السهم ومع زيادة درجه السهم تزداد سلوكيات حداثية تجعل مواطن يشعر بأن بده ما يقويه بشأن سياسات حكومته⁵⁶

(54) Seymour Martin Lipset & Kuny-Ryung Song & John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requirements of Democracy», *International Sociology Journal*, vol. 46, no. 1, May 1993, p. 166

(54) يمكن استثناء دول الرعية إذ تترجم فيها المطالب السياسية حالت إلى مطالب معقبة بالماضي ومشاركة أكثر في الشؤون

(55) يُنظر Lipset & Torres, p. 67; Alex Inkeles & David H. Smith, *Becoming Modern. Individual Change in Six Developing Countries* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974), pp. 33, 4

بعد دراسات انكمبه العنبره لتفاوت علاقة إيجابية بين شروط التحليل، ولا سيما نمو، والديمقراطية ونهضة، فإن نتائجها عمومًا متشابهة بشأن المستقل في حقل، فإن الدراسات التاريخية مفيدة، سي تشدد على الصروف النوعية في العرب والتعقد لتريحي العبي لتطور الديمقراطية الأولى فيه في ظروف الرأسمالية المبكرة، متشائمة بشأن البدان الأخرى ويرى دنرشن روتشماير وأخرون أنه لا بد من قول الاستباح الأول الذي على انزعج من أنه لا يعبر عنه، فإن أي بحث يجب أن يأخذ في الحسبان أن انتشار بين نمو وديمقراطية قائم، لكن العلاقة عسرة عن صندوق أسود، ولا يمكن اكتشاف ما في د حبه من دون دراسات تحريرية مؤسسه نظرياً^٤

أي يسبب أن جميع تص، مد أرسو حي لمرحلة المعاصرة، على أن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وب أهم المسورة أنسر على إعلنة^٥ Sustaining، ديمقراطية فهو أرمصو، يقتصر ألا يعني مدونة مور والهاقه، وأن تكون نسبة الفقراء محدودة حتى يتمكن المواطنون من المشاركة على نحو معبر في السياسة، وأن يطورو نوعاً من الانصاف وألا يبحروا إلى دعوات الديمقراطية التي تعرض بها الناس في ديمقراطيات صحيح أن أرسطو كتب أن الثروة المصروفة إلى جانب الفقر مدقع في غياب صفات وسطى يجرأ إله إلى لديماعو حياء وإله إلى الأوبى مركب المحصنة وسطى يتولد عمومًا من الديمقراطية التي يسميها ديمقراطية جدمحة، أو من الأوبى مركب المخرطة أم همه الطبقات الوسطى فلا نسج طعيان من الوصح بحي أن فصل اجتماعات سياسية يؤمها مواصو الطبقة الوسطى، وأن تدك الدول التي توجد فيها طبقة وسطى أكبر وأقوى من الطبقات الأخرى هي لأفضل دة، لأنها [] تمنع أي من لأصراف الفصوى من السيطرة. إن حظ تلك مدور عظم حيث يمكنه لثروة معدنه ومدى نمو طس ما يكسبهم، حيث نمك هذه نكثير وبعة لا نمك شيء، قد نشأ ديمقراطية متطورة أو أوبى كى محصنة، وأطعن بشأن من

Dieter Rueschmeyer, Evelyn Huber Stephens & John A. Stephens, *Capitalism (16 Development and Democracy* Chicago, University of Chicago Press 1992 pp 4

(5) أفضل هذه الترجمة هي هـ اسياى على كتاب مثل المحافظة و تنمية

كلا التصرفين، ف من الديمقراطية وف من لأوسع كـ، كـه لا نشأ من الدستور لنظام الوسطي، وف يقترب منه⁶⁸ و مقصود بديمقراطية الجامعة هي التي ندهور، ييب الحكومة الدستورية في حبه حكم أعليه من الفقراء المعترضين لدعاية ديموقريين بصور مساواة محدودة من دون غير للأهية والكفاءة، و دعوة إلى حرية من دون صواب، واتي تسهي عادة إلى انخوض وانطباع وربما كـ حكم بصفه الوسطى بدسوزي عند رصو هو لأقرب إلى فهم بيرانية أم حكم الأعليه من الفقراء (تعريفه هو ديمقر طية) فيؤسس لمفهوم لديمقر طيه ايراديكالية كـ، بطور لاحق كـ، يحدد أن سذكر أن لمشكلة عند أرستو سم تكـ كـفة إقامة حكومة ديمقراطية، بل كـف بقدر بها البقاء من دون الأثر لاق إلى ديموقوب راعوصي⁶⁹

يتفق دـ عمومًا مع استنتاجات سبست معتمدًا، إحصائيًا، على بحث بروس رست، وعلى سبست نفسه أيضًا، ولا سيما في فصل⁷⁰ لديمقر طية والنمية الاقتصادية» في كـه الإنسان السياسي⁷¹ وبحسب المعطيات، لا شك، هي رأي، هي أن أبسه الكافية و مستوى الاقتصادي الاجتماعي يسيران مع وقد وجد رسميت أن سبه الأنظمة متعددة لنافسية من بين الدول الأكثر تطورًا من ناحية الاقتصادية، التي سببها مجموعات الثورة بصناعة ومجموعات الاستهلاك جمهيري، أعلى كثيرًا من سبتها من لأظمة الأقل تطورًا من هاتين ناحيتين حيث تسطر لأنظمة انسلطوية وراصد من جتعيين هو على درجه عديه من الأهمية لإحصائية⁷² وهذا يعني بـ فرض نظام سعدي⁷³ (Polyarchy) سذكر بأنها تسمية دـ النظام ديمقراطي

Aristotle «Politics» in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford (1981) Translation, Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2, Princeton, N. Princeton University Press, 1984), Book IV, Part X, pp. 1205b-12057

Ibid., Book VI, Part V, p. 1209b

(59,

Robert A. Dahl, *Polity: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 6-13; Bruce M. Russett, *Orders in World Politics* (New York: Macmillan, 1967), 4; Hermann Muir, *Capital, Communism, Development and Democracy*, in *Capital, Politics, Marx*, pp. 45-76

Dahl, *Polity*, pp. 64-65

(61)

(62) المقصود بعدد مكر التوجه السلوكي وبتوزيع مصادر هـ التي يعني بقاء سـ كـتيرين بـاطع

بـكـ يس المقصود حكم الأعليه أو حكم الأكثره بحديث،

الليبرالي بقائم فعلا في الواقع وليس الأمثلة ديمقراطية ليبرالية) تعتمد بالتأكيد على درجة التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع⁶³. وثمة عتبة عدا لا تتأثر درجة التعددية الشاملة بعدها، بمعنى أن ثمة مستوى معبٌ من التطور الاجتماعي الاقتصادي لا تتأثر بعده ديمقراطية الشعوب في معدلات مدخول والمو و ثمة عتبة مد، فترتيب معدل دخل الفرد ما بين 100 و 200 دولار أميركي تفريق (تعبئة الدولار عام 957)، لا توجد تحتها أي فرص شتوء مثل هذا الصدم، و بما توجد فرص لأبسط حري من أسس السياسي⁶⁴

بموجب مقدرة نظرية التحديث، لم تكن ديمقراطية ناشئة بالمتقد. مباشر دفعه واحدة من سلطوية في سبائ ممكنة من دور النمو الاقتصادي والتضيق الذي عرفته مدونة في عهد فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco 1939-1975)، إلى درجة أن أحد الباحثين توقع أن تصبح إسبانيا ديمقراطية عندما يتجاوز معدل دخل الفرد ألفي دولار سنوياً⁶⁵. وفي عام 1970، كانت إسبانيا المدونة دلو حيدة عبر ديمقراطية من بين سبع عشرة دولة صاعدة نشع قتصاد السوق، وأصبحت لاحقاً الدولة الصناعية سبعة في العالم مع وصول نظمه اوسطى إلى 50 في المئة من عدد سكانها، وتخص ستة اعاميين في لرراعه إلى خمس سكان فقط. وكما قد مكنل روسكن امع وفاة فرانكو في عام 1975. كانت إسبانيا قد أصبحت دولة حديثة من جميع النواحي إلا من لماحية السياسية⁶⁶ أي إن الديمقراطية فيها كانت نحصيل حاصل ورأى الباحثون تحديثو التوجهات أن ما كرس إسبانيا دولة عبر ديمقراطية طوب هذه نصرة هو عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، مثل سابع لحرب الأهلية فيها نني وضعها ضمن الدول استظوية، مثلاً؛ وضعت نتائج حرب لعلمة شاية

Jahu. Polyarchy p. 65

(63)

Ibid., p. 68.

(64)

Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly* vol. 99, no. 2 Summer 1984) p. 200 accessed on 26/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/265888>

ipse: Sening & Torres p. 58 Michael Roskin. «Spain: From Democracy Again» *Political Science Quarterly* vol. 93, no. 4 Winter 1978, 979 pp. 629-646. accessed on 25/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/265888>

دول شرق أوروبا ضمن التصنيف نفسه ^{٥٠} وبدت بعد تحديثات حول أسباب
إلى ديمقراطية تطورياً طبعياً من دول سطر هي العوامل الأساسية المنعقدة
بالحرب القدر في لسطه ولمعرفة بعد وفه في كور وكأل سياسة هي
كبت في الماضي مجرد معوّ لاصلاح ديمقراطية مكنمة الشروط، لكنها لم
تصبح عاملاً في الانتقد المأخر إليها وإذا كانت هذه هي الحرب، فماداً بشأن
الربيع لمي أصحاب ديمقراطية في المرحلة داه من دول هذا النمو الاقتصادي
والتصنيع؟ يرى دراسات لا تتعدى لبقده مسوية التحديثات من غير ممكن فهم
هذه التحولات من دول فهم حالات النهوى اسباسة وفدرتها على المساومة
وإدنها اسباسة يصف أنى ذلك عوامل لم يتسه إليها في الدبة بعد نظرية
التحديث من منظري الانتقد وهي. عامل لإقليم الديمقراطية في البيئة الأوروبية
للسين، ولحاضر الاقتصادي المتمثل بإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،
وعامل استشراف الحبش الربيعاني في حرب استعمارية في أفريقيا في انقلاب
25 سبتمبر أبريل 1974 الذي أصبح له كتنورية

العرب أن دراسات لا تتعدى لبقده معاصرة تحديث تتحد من أسباب
مؤدخ لا تتعدى لمبائير من سطوية إلى ديمقراطية بالتوفيق بين المعتدين
من لحب الساسية، ولا أرى ناقص من تفسيرين في هذه الحالة، إر بكس
أحدهم لآخر، وأقصد توافر الشروط السوية والفرات اسباسة الصحيحة
لكن التفسيرات المذكورة بشأن إسبانيا لا تنطبق على حالات مثل دول أمريكا
اللاتينية التي قادت غيرمو أودويل (1936-2011)، أحد أهم منظري ما
يسمى «علم الانتقد»، إلى التفكير في أوية القرارات السياسية الاستراتيجية
للسحب والإصلاح من أعلى، وكان قبل ذلك قد طور مقوشه عن سطوية
البروقراطية في مقال نظرية تحديث ^{٥١} وهي بين فيها أن النمو الاقتصادي،
ولاسيما بانبع سياسات إحلال المؤاد، أي استبدال الإصلاح لمحتويها،
أدى إلى نشوء أشكال جديدة من السلطوية

تدل الدراسات المقارنة كمية على أن ثمة علاقة إيجابية بين الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية ومعدل دخل الفرد ونسبة التعليم. لكن تتشكك أيضاً حقائق مجموعة توقعات، من نوع أن سبب التعليم وضعف في الدول سامية في البلاد التي يس فيها ديمقراطية، وحققت، أيضاً، نسبة وفيت الرضع في صل أنظمة حديثة غير ديمقراطية ويمكن شكك عدم الاقتراض على درجه عديده من الاحتمال أن ارتفاع معدلات نمو ومساوي معيشة نمو صين أكثر ملاءمة لإيجاد الحقوق والحريات المدنية وممارستها، مع تأكيد أن عكس ليس دائماً صحيحاً. فقد شاب دكتاتوريات تحديثية نموها في دول عديدة في القرن العشرين تقوم على تخطيط له وله وتعتني بالموارد وزيادة عمليه التنمية عبر لقطع اعدام أي قطاع دوله وثبت أنها في مرحلة تعميم التعليم وإرساء اسي التحتية وصحة عامة قد يكون أكثر نجاحاً من ديمقراطيات في بلدان غير المتطورة لكن نجاحها يتوقف عند حد معين، كما سري، لأن سلطوية السروقراطية تصب في الحمود، ولأن درجات معية من تطور قوى الإنتاج تنصب المدفوعة الحرة والإبداع، إضافة إلى تعيّر تعريف التنمية لتشمل اشميه بشرية

في إمكان الأنظمة السلطوية البيروقراطية، وفق أودوين، وهي عمومًا تصنف بين العسكرية وبيروقراطية له وبه وساسة محافظين في أمرك الانسقة، أن تفرص برامج تنظيمية وتحلدا الاستهلاك وتجمع انطباق وتوفر لاستقرار سياسي انلازم لحلب الاستثمارات الأجنبية وإدارة استثمارات طوية امدى وهي تمنح امدون ايامية لأفصسه بلارمة تصحيح سريع سسبونة، إذ، وليس الديمقراطية، هي التي عالت ما توافق مستويات تحديث العالیه^{٩٠} وهذا ليس صحيحاً دائماً فثمة وجه آخر لها هو حقّ الاستناد لمقيم إلى لمعوق الأكبر سمية لكن هذه امراضية لأتية من بصرية نقدية تشبه ما قد مفكراً محافظاً مثل صامويل هنتغتون إلى سريز دعم الأنظمة السلطوية في «اسداد المتخلفة» ومطقه في ذلك أن انظم استصوي قدر على اشميه لاقتصاديه وتحديث بلاد وإذا صحب نظرية

(Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism Studies in* (1979) *South American Politics* (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California 1973) p. 8

استحدثت في هذا شرط نسبي لديمقراطيته، ما يعني من هذا المنظور، أن دعم النظام نسلطوي التحديثي في دول دالة تسع شروط الديمقراطية

في ردّ منكر على تطوير ليست لشروط الديمقراطية، كتب روستو أنه وكتب شروط التحديث معطيات، رامية مساهمة لها شأب الديمقراطية هي الولايات المتحدة في عام 1820، وفي فرنسا في عام 1870، وفي السويد في عام 1890. ولا كانت بحيث، في منتخب شروط التحديث مثل التمييز ومعدل دخل الفرد، ولا تشتر انعدام، وعدد أجهزة الهاتف ودور انسيب، كل ألف حصة إبح⁷⁰

رد استحدثشون بدورهم لاحقاً على دعوات روستو ولخص رد في أن الديمقراطية منكره تمنع مؤسسات مساهمة من نشوء منظومة الاتصالات العامة، وفعل المشاركة شعبه في الانتخابات بني حديث توزيع أكبر بلحيات الاجتماعية، إن أحد أهم مؤامات الكيان السياسي مستقر هو بلاؤم انوفعات شعبه مع مستوى لتطور لاقتصادي لائم في المجتمع والبول لأهل بطوراً نون نمي نوفعات تحاور شروطه السيويه سب قدرها على ملاحظه الدول لأكثر ثراء و عندها على هذه الدول ربما كان هذا صحيحاً، لكنه ثبت لصحة الفيد، فهو مجرد تفسير ينحني عن لشروط اسويه متعلقة بالنمو في حده ديمقراطيات اشرية

أند هينغتون ما اعتره النقطة الرئيسة في دراسة ليسيب (1959) التي أطلق حوا ١٠ أكديمت مستعصاً، وتنحصر في ثبوت وجود تناسب طردي بين النمو الاقتصادي واسعة الناحية السياسية⁷¹ كما صاغ ذلك كوني ألب في الخلاصة سي كتبها في كتاب ألنود وكورنات سياسة المحتمتمات البامية⁷²، مع أنه انتقد حمية علاقة فيد كتب هذه صحیح صحيحة، حسب

Rustow «Transitions to Democracy», p. 352 ١٦٥

apsel, Seong & Jorma, p. 165 ١٦

Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», p. 38 (72

James S. Coleman, «Conclusion», in Gabriel A. Almond & James S. Coleman eds ١٦٦

The Politics of the Developing Areas (Princeton N. Princeton University Press, 1960) p. 118

أ. مصفي سمر الاقتصادي في الدول الشيوعية في العاشر الثالث إلى تسير
شؤون الديمقراطية وهذا في رية مساح يحتاج إلى تدقيق، فقد بين باحثون
أ. دول شمل. غرب أوروبا أصبحت ديمقراطية (في غرب أسبع عشر) حين
كان معدل دخل الفرد فيها بين 300 إلى 500 دولار بأسعار عام 1960 وفي
عام 1981. كان ثلث الدول سبعة قد وصل إلى مثل هذا الدخل، لكن أغلب
هذه الدول لم يصبح ديمقراطية⁴

تجانب هذه المقاربات التي أجراها باحثون مثل روسو وهنغتون وغيرهما
الصواب مثل مقاربة التحديث ذاتها، لأن الديمقراطية الحديثة انطلقت في أوروبا
بداية بوصفها أنظمة ليبرالية وضعت قواعد قانونية ومؤسسية للتمديدية وحمت حرية
التعبير والاختيار ولم تشمل المشاركة السياسية الانتخابية فيها جميع السكان،
من اقتصر على الطبقات المالك، بحجة أن الأحرار والنساء وغيرهم لم يكونوا
مستقلين أو أصحاب قرار. وعندما توسعت لمشاركة كانت المؤسسات والقواعد
قد برسخت وقبل ذلك كان معدل دخل الفرد بين الفئات المشاركة، ومستوى
تعليمه وغيره، أعلى كثيرًا من معدل دخل الفرد ومستوى التعليم بين السكان عمومًا،
إضافة إلى صغر جهاز الحكم ومؤسساته، وضعف قوى الأمن والجيش، وعجزه
عن فرض مسطرته ولذلك لا تقاس الأمر على معدل دخل الفرد في الدولة في تلك
المرحلة، ولا على المستوى العام للتعليم فهذه مقاييس تنطبق على السكان جميعًا،
في حين أن تلك الديمقراطية حين نشأت كانت محصورة في قطاع من السكان،
مؤلف من أصحاب الثروة والطبقات الوسطى المتقدمة وهذا فارق جوهري بين
مشعها التاريخي في أوروبا والولايات المتحدة، والديمقراطية المشودة في دول
العاشر الثالث لقد تطورت الديمقراطية في الغرب من حيث المشاركة تدريجيًا
بإضافة قطاعات من الجمهور؛ المعدل، ثم شكل متأخر النساء إلخ، كما ازدادت
قوة للدولة بالتدريج مع توسع حقوق المواطن في لوقت ذاته

فما بعداد معدود (1) لإصها. تدرج شمولية الديمقراطية عبر توسع
حق الاقتراع

الجدول (1 1)

توسيع حق الاقتراع في الديمقراطيات التي نشأت قبل الحرب العالمية لثانية

الدولة	مع حق الاقتراع المشروط لنحو حال	مع حق الاقتراع للمرء والرجل	مع حق الاقتراع للمرء والرجل	مع حق الاقتراع للمرء والرجل	مع حق الاقتراع للمرء والرجل
أستراليا	182	1916	1947	1912	
ألمانيا	1810	1869	1944	-	-
ألمانيا	843	1902	1902	902	190
ألمانيا	1815	1871	1909		1867
إيرلندا		1922	1922		1872
أيسلندا	1874	1916	1906		1903
إيطاليا	1848	1919	1946		186
لأوروغواي		1918	1932		1918
النرويج	1820	1820	1906		1844
النرويج	1806	1918	1948		1806
النرويج	1814	1814	1904		1958
الدانمارك	1848	1918	1908		1901
السويد	1808	1909	1904	-	1866
سويسرا	848	1866	1907	-	1872
فرنسا	792	1848	1944	-	1913
فنلندا	809	1916	1906	-	1907
كندا	1858	1920	1920	360	1874
كوريا الجنوبية		1948	1948		1943
كولومبيا	821	1936	1957		1854
لوكسمبورغ	1841	1919	1909		1809
لبنان	1848	1918	1908		1940
المملكة المتحدة	100	1918	1928		1804
هولندا	809	1898	1906		1884
هولندا	848	1907	1908		1896
نيوزيلندا	852	1879	1893	847	1870
نرويج		1950	1950		1950

مصدر

استمرت عملية الديمقراطية في دول وسط في مجملها نحو قرن كامل، وإن أي مفارقة بين مشأ الديمقراطية السريالية وإستأثها دفعة واحدة في أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث في عصرها هي مفارقة غير تاريخية ولا أساس لها معنى (إطلاق، سواء تعلق الأمر باسم اقتصادي أم بما يسمى الديمقراطية السياسية عمومًا، تطوّرت الديمقراطية في الماضي من توسع حق الاقتراع في نظام بيرسي تانسي قائم، لكن لمره لاخره في صور فيها نظام ديمقراطي في مسار كهذا كانت بعد الحرب لعامة لأولى مباشرة ومنذ ذلك أصبح نشأ الديمقراطية بالانتقال مباشر من أنظمة سيطونه^١ وهذا هو تحدي دراسات الانتقال في دول العالم ثالث أيضًا

أشار كارب دي شفايتز إلى خطأ توقعات بأن تسير الدول النامية في مسار الدول منطوية الذي اتخذه هي الفرون المعاصره، وأنه لا يمكن تجاهل عاصره أصبحت فيه مثل تطور سريع الذي تقوده لدولة مركزية في مفس تطور. نضياء في ظل هيمه أفكار لبريه على الاقتصاد في ثقرن ساسع عشر، ومن ثكن شعوب في بديه التطور الرأسمالي معاة كما هي حال الشعوب في اعالم المعاصره، ومن توحد دول مضطرة محصورة بنظر إليها ساس بوصفها مثلاً، وعموم من عدسة أخرى و التطور الديمقراطية في ثقرن التاسع عشر كتب تاريخ اجتماع عوامل وحروف تاريخه فريدة لا يمكن تكرارها بطريق الأميركي الأوروبي نحو الديمقراطية معنق ويحب تصميم أدوات أخرى ساء دول ديمقراطية جديدة^٢ ولا أدري إذا كانت مهمه تصميم أدوات جديدة نفس النموذج الديمقراطية القائم وتطويرة وتعديله، ولا ناسع بأن طرق التاريخة الفريدة إليه لا تعني أنها الوحيدة الممكنة، بل تعني عراذتها أنها لا تتكرر، وأر مهمه ساء الديمقراطية أن تكون سهلة، تتصلب توافقاً بين الدعين السياسيين لأشد تأثير على أنها سديل برحد من السيطوية وحل الأمش للصرعات والإدارة لسوع

¹ Jan Patrychy p. 47

(٢٤)

² Ruesenmeyer Stephens & Stephens p. 20. Karl de Swennen. *Industrialization and Democracy Economic Necessities and Political Possibilities* (New York Free Press. 1964) pp. 10.

في أي حال، فإن عموم الناس هي الدول المستوربة لا تُحرّون مقدرات
باريحية، كما أن قدرته أو صلاحياتهم بالديمقراطيات في الحاضر لا تؤدي إلى
استباحات عميقة، بل إلى تمثيل مسوغة قيميًا إن عوامة وسائل الانصاف وبتضع
إلى النموذج العربي المتكامل بولأداب حاجات جديدة، منها حقوق إلى لحقوق
المدنية والسياسية و بحريات و شيع حداثة النظام الديمقراطي في الدول المتطورة
بحو دول النعائم عبر المتطورة، و شيئاً لا يجداب إلى النظام من دول العدمية على
تحقيق عناصر أسهمت كثير في حارسه، وعلى رأسها مستوى المعيشة المرتفع

ثالثاً. المؤشرات الكمية والسجلات بشأنها

لا شك في وجود عدد إحصائي كبير في ما يتعلق بمقولات نظري
التحديث من أمثال ليرر وبيست^{٦٧} التي تعيد أنه كما كان مستوى معيشة أمة
من الأمم أعلى، كان هناك احتمال أكبر في أن «تتأخر» على الديمقراطية، وأن
أنفق مع هذه الففوة والمؤشر المعتمد عدة هو معدل دخل فرد من اسابع
المحلي (إجمالي (معدلة إلى لعليم)، فهو متغير المعشر انهيمس Dominant
explanatory variable حتى لدى الدول غير الصناعية^{٦٨}، وذلك بإضافة تعديلات
صورية متعلقة بـ أشياء مدوية سريعة ذات معدل الدخل المرتفع بفراد، حيث
يكون أثره معاكساً، لأن الدولة تحتوي المجتمع عبر توزيع الريع

في إطار الأدبيات الكثيرة الصادرة مؤخرًا عن أزمة الديمقراطية، يتبين بعض
الدخيل أن لدول الديمقراطية ما عدا النموذج الواحد الصحيح والحد،
وأن ثلثي خمس عشرة دولة في العالم ذات معدل الدخل الأعلى للفرد تتأصل
من دول غير ديمقراطية، وأن الدول المستوربة أصبحت تضم فصل الحكومات
في العالم، بما في ذلك الصين وروسيا وسعودية^{٦٩} لكن عندما هب بإعداد

emier p. 63. Lipset *Political Man*, p. 31.

(٦٧)

ipset, Reong & Torres p. 156.

(٦٨)

Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa « The End of the Democratic Century » *Autorae* = 179

Global Ascendancy » *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 5, May/June 2018, pp. 4-9, accessed on 29.2.2020 at <https://doi.org/2wq9nQw>

حدود، حاصل بعد الكتب محصن الدول الثلاثين ذات معدل دخل الفرد الأعلى هي العالم، يتبين أن ثماني منها فقط صُنفت على أنها دولة حرة حرة، أو «غير حرة» بحسب تصنيف فريدوم هاوس، وأن سبعاً من هذه الدول ثمانية (باستثناء سغافورة التي تشهد تحولات في اتحاد تعددية مصطنعة) يعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط؛ أي إنها دول ريعية وشبه ريعية وهذه دول لا يترفق فيها اسمو مع الديمقراطية حسب وصفه الدولة هي توزيع العوائد وحده الصرائف، وقدرة العدة على توصف في حيزها البيروفرطي وخدماني ومن بين أفضل ثلاثين دولة في العالم في العنصر، بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن سبعاً وعشرين دولة منها ديمقراطية (باستثناء جورجيا التي تشهد تحولات أيضاً) وبمسبة إلى مصر، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الفردي بحال المرتبة ثامنة في العالم، فإن ترسبها بحسب نصيب الفرد من الدخل لقومي الإجمالي ما زال محمضاً، والأمر ذاته بطبقة على مستوى التعليم ومؤشرات التنمية البشرية

تبين الجدول (1 2) و(1 3) و(1 4) أن معدل الدخل هو مؤشر معقول على رسوخ ديمقراطية، ولا سيما إذا استُثبتت الدول الريعانية التي يشكل معدل دخل فيها مؤشراً سلباً لأنه يدل على عدالة الدولة لمجتمع واعتماد الأخير عليها، ومن ثم راجع لأحد الديمقراطيات تماماً لكن حين ترتب الدول بموجب مستوى التعليم وبشاره بخرج دول ريعية من القائمة، ولا تدخل ضمنها دول سطوية، وستدخل دول سلطوية قبله مستملاً ذات إحصائيات في محدد التعليم إلى قائمة الدول الثلاثين الأولى في مستوى التعليم؛ إذ يرتبط ذلك بخطط الدولة ومدى إتقانها على التعليم (كما في حالة الصين التي ما زالت مع ذلك خارج قائمة الدول المتقدمة تعليمياً وخارج قائمة الدول الراقية أيضاً، وكما في روسيا التي تحتل المكانية الثلاثين من حيث مستوى التعليم وما زالت خارج قائمة الدول الثلاثين الأولى من حيث معدل الدخل) وتبقى العديدة الدولة لساحقة في قائمتين هي دول الديمقراطية إن الجدول التالي يقدّم بعدادها ضمن هذا البحث تؤكد أن نظرية تحديث تصح عند الحديث عن الدول الأكثر تطوراً من ناحية اقتصادية واجتماعية، فهي دول

دیمتر اطہ : بحروف من خادمہ دول عبد دیمتر اطہ من صاحبی اقتصادہ
و انعمہ بس فی مکہ

المجدول (1 2)

الثلاثون دولة الأولى في العام في معدل دخل الفرد^{٢٥} في عام 20٦7
مضافاً إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم
ومؤشر السمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصميمها
على مقياس مريدوم هانوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد العمومي لنقد القوة السراية (بالأسعار الحالية لدولار المصري)	إيرادات الموارد المعطية من إجمالي ماتج (المحلي)	التوسع عامية بحسب مؤشر الحكم البشري	الفرد عالمية بحسب مؤشر القيمة البشرية	مؤشرات مستخدم حارس		
					مستوى الحقوق الأساسية	مستوى الحريات المدنية	مستوى السياسة
قطر *	128,060	6 32	84	37	6	5	(NF)
السعودية *	90 5,0	0	37	9	4	4	PF
بروناي *	82,760	6 93	23	39	6	5	(NF)
ليكويا *	83,3,0	44 03	116	56	5	5	(PF)
(ماتج بحرية مستخدمة)	14 4 0	14 55	64	34	6		NF
تركسمينوغ	72 640	0	44	2	7	1	F)
موريتانيا	65 910	0	14	2	1	1	F)
سورينام	63,530	3 84	6	7	1)
أيرلندا	62,440	0 00	4	4	1		F)

٨٥) المقصود به نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (GNI)

١٨٦) مدمر الحموي سياسي؛ انجديات ميدية على مقاس من الم بحث يحيى الم عم ١
ب الحقوق والحريات في أفضل مستوى بها، في حين ان الرقم ٧ يحيى انها في احدى مستوى بها. أي
بالنسبة إلى تصعيقات الابدان يحيى (F) أ ليد ٨ حرة و (PF) ٨ شبه حرة ١ و (NF) ٨ حرة ١

من الواضح أن مؤشر التنمية أكثر دقة من معدل دخل، فثمة سبب واضح بين الترتيب العشري في مستوى التنمية و الترتيب في مستوى الحقوق والحريات؛ إذ الدول الثلاث الأولى في مستوى التنمية تكاد تكون كد الديمقراطية بمعايير مؤشر حريات و حقوق سياسية وتحتل الدول الثلاث الأخيرة مؤشر تنمية على مستوى الحقوق والحريات أيضًا

الجدول (1-3)

ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التنمية الأعلى في العام

وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (NDP)

مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

مسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لتعادل القوة الشرائية للأسعار الحرة بدولار أمريكي	إيرادات موارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التنمية	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر الحرية المدنية	مؤشرات فريدوم هاوس
أ. ب	51,760	0 01	1	5	1
نمور	49,780	0 17	2	3	1
د. نمور	51,560	0 19	3	11	1
م. نمور	62,440	0 00	4	4	1
نمور. نمور	39,560	0 12	5	16	1
ن. نمور	63,530	2 84	6	1	1
نمور. نمور	43,160	0 19	7	14	1
نمور	53,640	0	8	6	1

بج

شورس	92,640	0 02	9	10	1	1	1
فيلد	45,230	0	10	15	1	1	1
ميوه	50,840	0	1	7	1	1	1
بلايا مستحده	60,220	0 05	2	3	2		1
گند	45,250	0 25	3	12	1		1
سوليسو	65 910	0	4	2	1		1
بديجك	42 960	0	5	17	1		1
جمهوريه النشيب	35,110	0 0	5	27	1		1
سوليس	53,910	0 00	7	25	1		1
سورس	31,130	0 04	8	55	1	1	1
سورس	38,060	0 00	3	22	1	1	1
استورس	31,000	0 12	20	30	1	1	1
بورس	28,120	0 04	21	33	1	2	1
لاقب	22,400	0	2	41	2	2	1
كورس حجب	38,260	0 00	23	22	2	2	2
سورس	52,660	0 04	24	23	1		1
سورس	45 470	0 00	25	19	1		1
سورس	3,120	0 05	26	70	3	3	3
سورس	43,220	0 0	28	24	1	2	1
سورس	22,820	0 01	29	31	2	2	1
سورس	18,140	0 60	29	53	6	6	6
سورس	90,520	0	31	9	4	4	4
سورس	24 890	7 1	31	49	7	7	6

١٠ دول شه جزه او هر جزه

المصدر المرجع نسبه

على الرغم من كثرة الحديث مؤخرًا عن إنجازات الصين، ودخول بعض جامعاتها قائمة الأعز جامعة الأولى في العالم، وفي ما زالت متحفه تعليمية وتحتل المرتبة 107 عالميًا في مؤشر التعلم

الجدول (1 4)

مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وقت لتعاين القوة الشرائية (بالأسعار المعيارية لدولار الدولي)	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس		تصنيف البلد
				مسوى الحقوق اساسه	مسوى الحريات المبدية	
الصين	16,760	107	86	7	6	(NF)

المصدر المراجع نفسه

عد شيغورسكي إلى ملاحظة بسيت عن أن أغلبية اسود المتصوره ديمقراطية، وأغلبية الدول الفقيرة دكتاتورية، ويتن في دراسته مع فريادو ليمونجي في عام 1997 أن هذا النمط الإحصائي المتكرر ليس سببًا عن احتمال شوء ديمقراطية في دول الأكثر تطورًا، وإنما بدس على رط آخر يفيد به إذا بدأت الديمقراطية، بعض سطر عن أسباب شوتها، فسكون أكثر ديمومة في حالة النمو الاقتصادي“ ووفق شيغورسكي، قد تسقط الديمقراطية في أي بلد بلغ معدل دخل الفرد فيه 6,055 دولارًا أمريكيًا، بأسعار منتصف التسعينيات، وخلال الدريج التحديث سقطت 70 ديمقراطية في دول أفقر بمقاييس هذا السلم وصمدت 35 ديمقراطية طوال 100 عام في دول متصورة إلى ديمقراطيات في دول المتصورة تصمد في الحروب

Adam Przeworski, «Capitalism, Development and Democracy», *Brazilian Journal of Political Economy* vol. 24, no. 4 October-December 2004, p. 438, accessed on 26/2/2020 at: <http://bit.ly/2o3upQx>, Lipset, *Political Man* Przeworski & Limongi, pp. 55-181

والاقتصادات، ونجوا من العاصمات والأزمات الاقتصادية وسياسية⁸³، ويرى شيفورسكي أن الديمقراطية ليست مجرد شيء تصمد في ظروف النمو الاقتصادي، فحتى الدكتاتوريات في حال شأنتها في الدول المتطورة تسرع إلى الصمود عبر أصول في مثل هذه ظروف⁸⁴؛ أي إن نمو الاقتصاد في حين يرحم في مؤسسات دولة قوية راجعة ومستوى معيشة مرتفع سبباً يسهم في صمود أي نظام ولا يستقر النظام في الدول الفقيرة غير المتطورة في عصرنا، الديمقراطي أكاد أن يصوّف وكتب شيفورسكي في موضع آخر أن استظويه في كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا عززت النمو بالفعل، لكن بعد التحول الديمقراطي فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يقلل من احتمال العودة إلى استظويه⁸⁵.

بحدس ولفسوف يمكن ترجيح أن النظام الديمقراطي الوليد وأجش أكثر حاجة إلى النمو الاقتصادي من حاجة النظام الاستظوي كي يستمر، فهو أقل قدره على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية وتراجع النمو وقد ينهار نظام استظوي مأروم اقتصاداً، لكن هذا لا يعني بالضرورة لنحو إلى الديمقراطية ويسو صحيحاً بوهنة لأولى أن لا زدهر اقتصادي قد يدم النظام الاستظوي والنظام الديمقراطي، والأزمات الاقتصادية تعرض شرعية نظامنا بحظر، لأن شرعية النظام تعزّرها أساساً لكن يزداد أن لا زدهر اقتصادي في العصر الحديث يعني تمثيل بين قطعتين الاقتصادي والسياسي، وارتفاع مستوى التعليم، وشيء طقة وسطى واسعة، وتطور حاجات لدى الناس تنحور كفاءة حاجاتهم لمادة بما فيها كفاءة مستوى المعيشة، وفي مقمها الحاجة إلى أن تُحترم كرامتهم الإنسانية وحريتهم، كما تشأ الرعية هي المشاركة في تقرير مصير حياتهم ولا سيما إذا انتظمت واجباتهم تجاه الدولة مثل دفع الضرائب.

Przeworski, «Capitalism», p. 492 Przeworski & Limongi, p. 165 (83)

Przeworski «Capitalism», p. 494 (84)

Adam Przeworski, «Self-Enforcing Democracy», in Barry R. Weingast & Donald A. (1985) Wittman eds., *The Oxford handbook of Political Economy* (New York: Oxford University Press 2006), pp. 312-328

في أي حال، قد نديم نمو لاقتصادي النظام استيطاني وساهم في استقراره إذ كان قادرًا على تعديل نفسه واستجواب مع تغير طبيعة المجتمع وحاجات الناس الجديدة والبيدبل هو اضطوره إلى مدرسة رقبة أوثق على مجتمع + سخدم جمع أشد ثم ر. الأداء الاقتصادي ساح لا يقصي الاحتجاج السياسي بصدق، ومثل ذلك احتجاجات الطفلة الوسطى في كوبا في عام 1987 كما أن الأنظمة سلطوية قد تشق في زمن الأداء الاقتصادي الحيد لكن، بشكل عام، نحظى القيادات المنضوية بدعم أكبر وتعرض لاحتجاج أقل في حالة الأداء لاقتصادي الحيد^{١٤} وسندرك بملاحظة مهمة هي أن نمو لاقتصادي أكثر دامة سخدم ديمقراطي منه لنظام السلطوي، لأن أسس في حالة لنظام سلطوي قد يسهم في ساح نقائص سخدم

في النظام الديمقراطي يؤدي توقف النمو وتدهور مستوى معيشة الناس إلى أزمة في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، يتجاوزها البعض إذ كان راسخًا من حيث مصادر الشرع وقواعد اللعبة الديمقراطية وعلاوة على تأثير أزمات سخدم الديمقراطية مسألة مدى تمثيل لمتأسسات للشعب، ومدى رص المحكومين ومشاركهم في تقرير مصيرهم ويروح اعتقاد واسع أن النظام الديمقراطي امبري في العرب يمر بمرؤ كهذا اليوم في أثناء كتابة هذا الكتاب وسبق أن كتب كتاب مانهيم وغيره عن «أزمة الديمقراطية» في الماضي، ما يؤكد أن الأمر دوري في تاريخه في العرب وأجاب بالحاجة إلى أن تكون عملية الديمقراطية اني نوافق عممة لتحديث صيوره مستمرة، وما أسماه ديمقطة حصرية للمجتمع الحديث، ومشاركة الناس السياسية^{١٥} ولحققة أن العملية تحري في عدة اتجاهات مشاركة، وروته للمشاركة، وتشق العلاقات السياسية، وفصل الباحة السياسية عن محكومين وعودة إلى مطلب المشاركة التي قد تتحد أشكالًا

Stephen Jaggard & Peter R. Kaufman «The Political Economy of Democracy: 186 Transition», *Comparative Politics* transitions to Democracy 4 Special issue in Memory of Jankwart A. Kaslow, vol 29 no 1 April 1997 p 268 accessed on 26/2/2020 at <http://bu.y2i3k.749>

Reinhard Berkes *A Revolution and Modernity Reconsidered», Comparative Studies in Society and History* vol 9 no 1 April 1967 pp 292-346, accessed on 3/7/2013 at <http://bu.y2i3k.749> p 346 Karl Mannheim *Man and Society in an Age of Reconstruction* Ludwig Shatz (trans) (London, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940).

شعبوية مثل سياسات لهزية وغيرها وهي سياسة تُقرص تركيبة خدمه، وذا حافظ النظام على تماسكه فيه يخرح من الأزمه أكثر نظوراً مما كان

أما الديمقراطية الناشئة حديثاً فهذه تراجع النمو ساعد، فيعرقل عملة ترميمها تراجع شعبي وانحسار فواعدها لاجتماعيه وتؤدي المصائب الاجتماعيه في ظروف تراجع النمو إلى حراك ختجاجي بشر الانطباع بوجود حاء من عدم الاستقرار أو القوصي، ويحجم عنه توقي الاستقرار الذي يعني في هذه ظروف «النظام القوي» تراجع معدلات النمو، مما يترتب عليها من تراجع فرص العمل و شعبي و تدهور لاقتصادتي بعد محولات، يترامن مع ارتفاع لتوقعات من انعدام الشئ بعد ثوره أو إصلاح عميق، ومع زيادة حرية تعبير و تجميع ألب دلظام الديمقراطية الواسع سحب فمع حرية التعبير أو سنجدها عوة ضد حرك شعبي، مع أن ولادته تتميز بتراجع اقتصادي أو بصعوبة حل المشكلات الاقتصادية المراكمة بما يؤدي إلى مزيد الاحتجاجات في ظروف من الحرية و قد فشل نظام ديمقراطي حديث نشأة في تحقيق معدلات نمو ممكنه من لقيام بمهمات لسمية ونسبه حاجات لاسر، و تراجع أدائه لاقتصادي في مرحلة الانتعاشية، فبالرغم من جمهور و ساعد الاحتجاج التي تسعه لا تتعلو بحيرات اسحب بخاصة وثقافتها سياسيه فقط، بل بمستوى التعليم في الدولة ألب و فخصائص مسوى التعليم قد يؤثر، في رأي، إلى درجة تمسك أقل بالنظام الديمقراطي الجديد، وإلى زيادة احتمال تعرض الجمهور لديماغوجيا المؤسسه لعوده الحكم السلطوي

يؤدي لنظام السلطوي مداعبه أكبر في مرحلة تدهور لاقتصادي، مما يذهب نظام ديمقراطي وليد، لأنه قادر على التعويض عن تناقص لشريعة بسعيه ونحيش قاعده الاجتماع واستخدم بعنف يصبح هذا الكلام شرط بقاء النظام نفسه مساسكاً فقد تؤدي الأزمة إلى اشفاق في البحة الحاكمة في انعدام السلطوي يطلو ديمامكيه تؤدي إلى بهاره أو تعبيره

يرى شينورسكي وليمونجي أن بصره الحديث قد تصحح بالنسبة إلى «دول قديمه» (والمقصود بها الدول غير المستقلة حديثاً بعد الاستعمار)

أبني بعرضه لتصوره يحدث وفق ما تصفه نظريته وحتى بدكتاتوريات
المديمة سقطت في سبية في شرق أوروبا، نتيجة لعمليات تدريجية ذات
منطق تحديثي أن الدول الحديثة، فكانت أعينها فقيرة رطبت فقيرة بعد
الاستقلال، ولا توجد علاقة إيجابية بين النمو وديمقراطية فيها⁸⁸ ومن هنا،
فإن مشروع دراسات الانتعاش الديمقراطي ساعد لمقاربة تحديث برقص أن
تطرح هذه الدول تحصيل ذلك ومن نظرية التحديث كي تحقق ديمقراطية، ويطلق
من حقيقة أن الديمقراطية ليست عملية موضوعية نابعة من النمو الاقتصادي،
بل تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين ومن الخطأ البحث عن شروط مسبقة
لديمقراطية وإنما يجب النظر إلى الديمقراطية من ناحية قدره على إشراك
توافقات بين النخب السياسية وقد يحول إلهيار النظام السلطوي سيادة الفاعل
استراتيجي بين النخب السياسية هذا ما يحدد هل تنشأ ديمقراطية أم لا
ويمكن أن تحصيل التوافقات اسديمية في ميديت حتمية محتمة، ومن
الصعب تحديد الشروط الاجتماعية مثل هذه التوافقات⁸⁹

لكن ليست خلاف دراسات لانتقال اسديمية التي عرفها الأكاديمية
العربية لاحقاً لم يناقش عوامل اسديمية لداحية وعلاقات المضومة
السياسية انداخله مثل صراعات القوى السياسية ومنه وفي النخب وغيرها،
بل هم يسيرون الاجتماعية والاقتصادية لدعم ديمقراطي قائم بين أنه
أشهر إلى ما يعبره ديمقراطية غير واضحة أو ساذجة لأنها يمكن أن تصمد
في ما هو ما طورت شروط لموازية للديمقراطية مثل نشر التعليم وراحة
تأسيس التحديث صوغه مستقبه⁹⁰ وثمة بدور و صيغة هذا لدراسات الانتعاش
في مقاربة نظرية التحديث ذاتها لهذه المسألة؛ لحزن البيئة الملائمة بتسريع
ديمقراطية وسنة مرهوب سمسات ددة المرحلة لانتقالية في التركيز على
تطوير الشروط الملائمة في ظل الإمكانيات المتاحة وقد كذا لا يستطيع أن

Przeworski & Limongi, p. 76

(88)

erry Lynn Kar: «Dilemmas of Democratization in Latin America», *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 19 accessed on 26/2/2020, at <http://bu.y2P5GF3>

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 71

(89)

يدعي أن النمو الاقتصادي بشجع على نحو ألي أو ميكانيكي تسي العبدده لسياسيه، فعبد أن بعد ف بأن النمو الاقتصادي يربد احتمالات مأسسه انجهد الديمقرطيه وشرعسها. كمد أن المشاركه اسيسيه في ظروف اقتصاديه صعبه وترجح معدلات لتعيم قد تمتد إلى نهديد تعمده لديمقرطيه همد مع أن نمو الاقتصادي هو عنصر في لدمقرطه فحسب، ولهذا فيه عنصر مهم لعمده

بعد موجه الانقذلات في أميركا اللاتسيه وعبرها، ورح سيسيت مع ب حثين آخرين من المدرسه بسسها في مجال دراسات الانتقذ القده لأفكاره وأفكار عبيره من الحديثيس، لئيب داعيه در مسده انعميه وبعد فرضانه محولاً شروط ترسيح لديمقراطيه إلى متعبدات مسفه لانتقذ حتى في لدون استفسه استعمره سابقه، مع إصافه متعبدات عديده م فخص شروط لدمقرطه لسي آخره مع ثلاثه ب حثين آخرين فشمحل على معبدات من مستعمرات سابقه فحسب.

شمحت سسسه الفرصبت التي حري احتذرها في همد التحبيل أولاً، الفرصيه الأساسيه بتطور الاقتصادي تأثير إيجابي في مستو لديمقراطيه، وهي فرصيه مسد عام 1959 ثانياً، عمد بمقرظه من استعمرات الإكبيريه والفرسه السبقه سير أب الحكم اريصدي السابق مساعد على لدمقرطه في مقابل تأثير سبي ماصي الكولونيالي عرسي ثالثاً، اب وحده النظم لسيصوي ر مدى قمبته (Regime Coerciveness) تأثير سبي في احتمالات لدمقراطيه، وهو عمل مهم بلا شبت رابعاً، البعده السيسيه ثقل من احتمالات لدمقراطيه⁹ خامساً، يساعد لإدماج ستر بد سدور الدميه في لمطومه عاممه مع شر التقدم لاقصادي والتكوسوحي وانثفاي، التميمه لسياسيه وبسهم فيها¹⁰ وبحسب نتائج ومعبدات من بحث كيبث أ توبين و ويرت حاكمات¹¹ عن فتره سسبت بقر اصاصي، وبحسب معبدات كذب

(91) همد موقف مسعود الذي يمكن القو به حصص كذب بملأ بما عده محاط بحدث، وهو كذب النظم السيسي في محتمعات متعبره

ipset, Scarp & nnes, p 159

(92)

Kenneth A. Boulton & Robert W. Jackman «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's.» *Research in Political Sociology* no 1 (1985), pp 27-48

المقدّم عن السبعينيات وثمانينيات، يشير أن التطور الاقتصادي هو عامل
 السؤ الأساس بشأن الديمقراطية. كما أن ما فُطبت جميع لمغيرات الأخرى كما
 ببت هم معطيات السبعينيات أن المستعمرات البريطانية السابقة أكثر حملاً
 أن تصبح ديمقراطية من دول استعمرتها قوى أخرى لكن هذه العلاقة تصبح
 فجأة غير مهمة في الفترة 1980 1985²⁴ ومنطوق بي هذه الشروط
 جميعها، وبين مدى أهميتها خلال مكتب بكر في ذلك لا بد من ملاحظة أن
 البعض ربما تأثروا، عي أو غير عي، بمرعه الاستعمار الاستيطاني (ولايات
 المتحدة، كندا، نيوزيلندا، أستراليا، إسرائيل، جنوب أفريقيا) في تشكيل مجتمع
 المستوطن على أساس لمشاركة السياسية الحصرية ورسخ تعددية فيه،
 فالتفت عنه بي «فصل» الاستعمار البريطاني في توريث ديمقراطية

ب ربط نظام ديمقراطي المعاصر بمرجه التطور الاقتصادي لا حتمعي
 إحصائي لا مكفي بفسير شوء ديمقراطية، كما أن هذا الربط يتجاهل حالات
 مهمة لا تنفق عليها، فضلاً عن أن سببه علاقة غير واضحة فم سبب وما
 انسجه في هذه المعادلة؟ قد تكون العلاقة مصادله والعاقب مترجي (أهم
 المسو؟ وأيهما اللاحق؟) في الديمقراطية المسكرة غير واضح إن وجود علاقة
 في حد ذاته لا يكشف كثير عن — و لتجه، ويمكن استخلاص الأسباب
 و انسح من المعطيات التاريخية هذه بمسعدة لنظرية (التفسيرية) و حبه

بهد، بخصوص، يشير أن في ملاحظة هامش هي كلمة *Patvarchy* إنني
 ورفه فذمها، روستو يعوب²⁵ الديمقراطية والإجماع و سوب جديدة في مؤتمر
 بروكسل في عام 1967²⁶ والتي يجادل فيها في أن المجتمع ما قبل الصناعي
 حيم يكون بيئة غير ملائمة للديمقراطية في المجتمع الحديث، فب ذلك لا يعود
 إلى كونه غير صناعي بل إلى تراص وجود كمية وفرة وطبقة وسطى
 ضعيفة وثقافة سياسية سطوية وهذه الصفات ترتبط في عصر بعبب الصناعة

ipset, Seong & Torres, pp 59- 60

(194)

Bankwart A. Risow « Democracy « consensus and the New States » paper presented at 19⁵
 the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels September
 1967

والمديّة، لكنها لم تكن دائماً صدى ملائمة لجميع ما في الصاعقي^{٩٥} وهو، في أي حال، يستتبع أن ما يوجد من احتمالات تطور نظم سياسي-تدافعي تعددي هو وضع اجتماعي اقتصادي أيساعد في محور الأمية وفي رفع نسبة التعميم ويوفر شبكات الاتصالات ب. ينتج نظاماً اجتماعياً متعدداً جمع حبة متعززة من الامساوة^{٩٦}، وهو ما يوافي في ميرك الشمسية في المصنع. وذلك لأسباب عديدة متعززة طبيعة مجتمع المهاجرين والتعددية وتوسع الفكرة وحسوبة الأرض وتطور الممك للصحافة المحلية وحرى ولربد كم دال أيضاً لا بنظر في اعداء بين حصر لنظام الديمقراطية في بدايته التاريخية المشاركة في حبة اقتصادية اجتماعية من يدور النص فحسب، في مقدس سره نظمو للمشاركة الشمسية عبر تعميم حتى لاقتراح في أي ديمقراطية ناشئة في عصرنا حتى في الدول الفقيرة وغير الصاعدة

أما هتعتون المتفق مع ليست على شروط الديمقراطية، والذي يرى في المقابل أن الحدث قد تقود في عدم الاستقرار وعرضي في مجموعات التي يهر فيها النسي العديدة، ومن ثم إلى الاستبداد، فيصل إلى سائح مشبهه لاستحداث يسمي: يستتبع أن الفقر^{٩٧}، من حيث المساء، هو بعقبة لرئيسه أمام تصور الديمقراطية، وأن تطور الديمقراطية يعتمد على تصور الاقتصادي، وأن عوائق أمام التنمية الاقتصادية هي نفسها عوائق أمام ديمقرطيه^{٩٨} ويعتقد في ذلك عملاً حراً يصنع هناك عوامل مفررة هي التنمية الاقتصادية والقادة سبسة التنمية الاقتصادية نحعل الديمقراطية ممكنة، أما القيادة السياسية فحسبها وقعا وهكذا، مع نهاية الحرب بارده، ينقي هسعون افحة^{٩٩} مع مطري الانقاد فحى تحرح الديمقراطية في خير السعيد

Dah Polyarchy p. 74

(٩٦)

End

(٩٧)

(٩٨) وهو غير ما يستتبعه في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، وقد سبق أن نطرح

إليه ما يدور في هذا الشأن

Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave», *Journal of Democracy*, vol. 12 no. 2 (1991, Spring 1991), p. 7, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2Meshu_m

يجب أن تتوفر حسب سيامية تؤمن بالحد الأدنى من الديمقراطية بعبارة أفل
 الانظمة سوء^{٩٥} ، وهذا ما لا يتطرق إليه ليست إلا بشكل مقحم؛ إذ ينبغي
 دراسته بملاحظة متدائمة سيّ تقوياً إب فريدة مجموعة عوامل التي أدت إلى
 شوء ديمقراطية هي العرب تسع عشر لا تعني أن الديمقراطية غير
 ممكنة خارج أوروبا؛ هذا الديمقراطية سياسية وجدت وموجودة حيث هي شروط
 متنوعة، أم الحفاظ عليها ممكن بشروط محددة، ويذكر بأن زيادة الناس هي
 لديها بؤخة حدوث وسيتم تأسيس ، فلا ينكر دور قوى سياسية
 وإرادتها، لكنه يركز على ما يعسر شروطاً ضرورية

إب الدول غير لأو وبه ذات الاحتمالات الأفضل في الحفاظ على نظام
 ديمقراطي بحسب سيست هي إسرائيل وألمان ولسان وبلجيكا وتركيا فهي
 تشبه أوروبا في جانب واحد أو أكثر، من مستوى دعم عال في جميع
 (ما عدا تركيا)، وطبقة وسطى واسعة (وهذا لا يصح في حالة الصين على
 الإطلاق)، والحفاظ على شرعية سياسية بارجية بوجود قوى غير سارية
 هي الحكم^{٩٦} وهو يتجاهل جهد سي لا تشبه أوروبا ومن النواصح أن
 دكتور يه فرديناند ماركوس Ferdinand Marcos (1965-1986) ، مطبقة التي
 دامت فترة طويلة بسناً بدأت في الخمسين، بعد أن شر ببست مقه أم، البسة
 إلى إسرائيل، ببست مثل كثير من غيره من مصاري الديمقراطية، لا يتعامل مع
 صابها الاستبدادي الإحالي، وقد تحوت حمية إلى دولة فصل عصري مع
 من تبقى من عرب فلسطين على أرضهم بعد التهجير بعد أدات محرمات
 المستوطنين الأوروبيين نفسها ديمقراطية، أكان مجتمع المستوطنين يشكل
 أكثرية أم أقلية في محيطه بني يقصيه من ديمقراطية، أو يتخيه بعد إبداء عبيته
 وتحولته أهيه وهذا لا يتطرق إليه الأكاديمي الأميركي، ويتجاهله كثير من
 الباحثين

ibid. pp. 33-34

، 100،

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 103

، 101،

ibid. p. 01

(102،

لا معنى لشروط الضرورية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، فهي ضرورية وعبر كافية، ويطلق ذلك على إرادة الفاعلين السياسيين التي تكتفي بها دراسات الانتقال اللاحقة لوجودها ليست كافية، وحتى إذا كانت «ضرورية وكافية» هي مرحلة الانتقال فيها غير كافية سواء الديمقراطية وترسيخها كما سري

تتشتر مقاربة حديثة تمثل ضرورة توافر شروط اجتماعية اقتصادية للديمقراطية عربياً، إذ يتبنى كثيرون نظرية التحديث بشأن احتمالات نشوء الديمقراطية عربياً، مشدداً يتبنى بفكره فكري عربي واسع مفوله بفصل الشقوة السياسية استبدادية أو عدم ملائمتها للديمقراطية، ويجمع البعض بين الأمرين ويتم تبرير ذلك بأن تحوّل الديمقراطية في عالم عربي هي معوقات قروب عدة كي تكتمل مفوماتها، نشأت أن هذا المتطلبات مساهمة اقتصادية واجتماعية، بمعنى أن تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية تقتضي وجود سي معين ودرجة محددة من تطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي¹⁰³ ولا حلول حاضرة لمشكلات الديمقراطية والديمقراطية، وفق وجهة النظر هذه، تظهر نتائج إذا ما اكتملت مفوماتها لأهلية ونصيب نظام ما من نظم الحكم برحمتي أكاد أو رئاساً، أو غيرهما من النظم، من هو صاحب ظهور الديمقراطية وممارستها كما أن الديمقراطية لا تُقرص بقرار من سلطة، أو بمعية شعبية موزونة¹⁰⁴ بمعنى أنه إضافة إلى افتراض شروط اجتماعية اقتصادية، يحري الانتقال من أهمية الفعل السياسي للنظم وممارستها الديمقراطية تظهر تنافس إذا اكتملت شروطها وهذا تسيب حتى بمقدرة السيولة التحديثية، وتبرير عدم الفعل السياسي، وهي مقاربات الانتقال التي تدب تحدث عن الديمقراطية بوصفها نموذجاً حراً (أو بمادح حاضرة)، بحيث أصبح الانتقال إليها بعد سوية بين السحب السياسية أقرب إلى تبيها، وليس يتجه من جديد من شروط مساهمة تطور تدريجاً هي كل مرة

¹⁰³ محمد فريد حجاب، «أزمة الديمقراطية العربية وبحدياتها في أعام الثالث»، في علي حبيب الكرمي [د ح و] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سوسة 2002، ص 96
¹⁰⁴ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 96
¹⁰⁵ محمد حبيب، ص 90-91

الفصل الثاني

نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية

في مفهوم الشرعية وفي الربط بين شرعية النظام الديمقراطي وطريقة الانتقال إليه وفي لقاء التحديث ودراسات الانتقال على تفصيل الانتقال التدريجي وقبول التسويات وهي أن التدرج لا يعني السلبية بالضرورة وفي أرباط الشرعية الديمقراطية بمسألة الهوية الوضعية ورمورها، وبالقدرة على حل القضايا الرئيسة التي تهم المجتمع في إطار الدولة، والحاجة في الإدارة وخدمات الدولة وفي أن شروخ الأيديولوجية الكرى تتناقض مع التعددية الديمقراطية لأنها تمضي إلى لغة حصيلتها صفر وفي أفصلة مفهوم الشرعية على مفهوم الهيمنة

يحتج أي نظام سياسي إلى شرعية أي لفظة على موبد مقبويه لدى اساس، واعتقاد بضرورة الحفاظ عليه قناعة أو تعوذاً وتحدج الديمقراطية الشرعية أكثر من غيرها، إذ لا يمكن تعويض عدب الشرعية بالضعف ولو موقفاً وعدم لرص عن حكم السبب الحكمة وسياسات فدا بمضي إلى عزل حكم بالاحتجاب مع الحفاظ على النظام الديمقراطي نفسه، إذ يمكن تغيير حكم مع الحفاظ على النظام وهذا من عناصر شرعية النظام الديمقراطي

عدد ماكس فسر ثلاثة أنواع من شرعية حكم هي 1- تنبؤية الدائمة على احترام البنى تنبؤيه والأعراف المتواترة استئدة 2- كبريمه المعتمدة

عنى سحر الشخصية وحاديثها (لدى ارفعاء ولأبياء) 3 تقابلية المعتمدة على عقلانية هي دارة محمعات في أحداثه واخرم انفسه وفي حاله الديمقراطية، فـ القانون المقصود هو الذي تسه هبة مسحة، ومن ثم فهي هبة شرعية أيضا بموجب قانون أو دستور ويمير مفهوم لشرعية يقري هذا بدوره أكثر من مفهوم الهبة الذي نشر في أوساط حركيين اتحدت بسب هذا التصف حديثاً، وإمكانه صفة بصفت أخرى، هي حين يقتصر مفهوم الهبة على ثقافته بوصفه أيديولوجيا صفة ويمكن من البدايات ملاحضة فيه استخدامية له في تفسير بعض ما يجري في حالات لتحديث لمأخر، عواقب هذا نوع لأول من لشرعية، وهو تقنيدي، من دور أن يشأ الثالث منها، وهو القانوني العقلاني، وكثير عند فـ ثاني أو كيرمي من دور صعود الثالث فعند تكون البدائل هي ما يعوصى، وما أنظمه فحجية سنطوية استدعي سقائيد وتداول بعده إتاحتها بوسائل حديثة أو سسبل عيبات أخرى بالكارم ما الشخصية، وإم لاستعداد أنشمل

بعد لا يتفهم من النظام السعوي إلى الديمقراطية، لا تتأسس شرعية الديمقراطية سرعة تُعنى عن مصادر شرعية أخرى مباشرة يجب أن يرافق في ما الشرعية العقلانية الديمقراطية القائمة على الحقوق والدمنور وغيرهم رميات وظيفية النظام الديمقراطي الحديث تحدوه في ثقافة الشعبية، ونمو اقتصادي حرك من تحسين ظروف حياة الناس، لأن توقعاتهم تصعد بسرعة، خصوصاً إذا حصل الانقاص بعد أزمات اقتصادية اجتماعية يصعب السلطوي وإذا لم تمكن الثورة هي ظل النظام الديمقراطي الجديد من حصة حاجتهم وتوقعاتهم، فلا يستطيع هذا النظام أن يؤسس شرعيته في اشرع¹² واعتقد أن هذه نقطة مهمة جداً في تحديد مصير الديمقراطية (تحديداً بعد ثورة) فإذا لم

Max Weber, *The Religion Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation*, David (Owen & Tracy R. Strong, eds. Rodney Wingerd and Jonathan Hackert Publishing Company, 2004), p. 34

(2) سبوا، نظره إلى هذا الموضوع، أي ثورة الوجهات شعبية من النظام الجديد يُعنى عزمي بـ ثورة مصر من الثورة إلى انقلاب ج 2 (بدوحه بيروت) مركز العربي للأبحاث ودوره لـ (2016) ص 17

نرسح «بوصية دستورية» أي تطوير فرع من الولاء بوصي لدستور³، في غياب نمو اقتصادي، مسخر من الديمقراطية لويده سيده، لأن الأمور التي لم تكن متاح للشعب مناقشتها وبداء رأي فيها في ظل نظام السابق، يصبح لأحتجاج عليها متاح قانونيًا في ظل النظام ديمقراطي أي إن ريدده ليوعدت وحيات لامل تأتي مدت في مرحلة أصبح بإمكان جمهور أن يحتج ويتظاهر فيها، في ظل ديمقراطية ريدده تحب القمع؛ وهكذا، تهر مرحلة الديمقراطية من الديمقراطية دأها فهي امر حل المسكوكه بكون المس بالشرعية حصه سهلًا عبر لأحتجاج المستمر فل أن توطلد مؤسسات لوطية دستورية

اعبر ليسيب، كما يت، أن درجة شرعية معلقة بقدرة النظام سياسي على أن يولد شعاع لدى الناس بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن للأمر علاقة بالحدوة والكفاءة أيضًا. ولأسما داء النظام لاقتصادي وقدرته على حل مشكلات اكبرى ومعالجة شروح الاجتماعية ولاحقًا أكد ليسيب على عصر آخر في تشكل شرعية، وهو بوصول إلى تسويات مع اقوى مقدمة بحيث تحافظ على لاستمراره كما في حاة تحول لأنظمة ملكية إلى دستورية مع الحفاظ عليها⁴

في أثناء مق به موضوع الشرعية تحديدًا، وحدث سمست نفسه بمرق من معادته متطلبات ديمومه ديمقراطية إلى لأنتقل إلى الديمقراطية، وذلك على نحو معكوس أي أنه ربط بين احتمالات ترسيخها وطريقه الانتداب

3) بنو أدولف شيرر هو هذا المفهوم نظروف ألمانيا بعد الحرب، ولأبجار الموطي ديموطي غير هومي يكون فيها (لأخلص لأعراف نديموطية وأندوطية هومي لأثية وهام به عن هذا من نظريته (أحقًا يُنظر Jan-Werner Müller «On the Origins of Constitutional Patriotism», *Contemporary Political Theory* vol. 5, no. 3 (2006), pp. 278-296, accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2ZarpDp3x>

نحر نستخدم المفهوم هنا لنحسب دلالة إلى شعور لوطي حاة دستو ديمقراطي أخر حاة عدية شامة وسعد وحر لا بعريره التصحاب

Seymour Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy: Revisited» 1993 Presidential Address, *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1, February 1994, p. 8, accessed on 17/2/2020 at <http://bit.ly/2PRu3b2>

إليها، فأعد درجة شرعية ديمقراطية لقائمة إلى طريقة هي شدة فيها، أي بعد الانتباه إليها فشرعية لنظام الديمقراطية سوليد مرتبطة إلى حد بعيد بتقبل طبقات القديمة ذات الامتيازات للنظام الجديد، وهذا بدوره يتماشى مع السرح في ضوء ديمقراطية ونموير بحويصاات وصدايات بها كي سارل عن لحكم أو عن جزء من مبرانيها^٥ إن الأنظمة الديمقراطية الأكثر شرعية وستقراراً هي التي تحوّلت من أنظمة ملكية إلى ملكات دستورية وحفظت على نوع من الاستمرارية، كما احتفظت فيها الطبقات القديمة بمكانة م، خلافاً لسوء الي حي حرى فيها تحوّل حاد أكان بالعنف أو من دونه، وبهيت طبقات القديمة فيها معارضة نظام الديمقراطية^٦، وهو ما حصل في الثورة الفرنسية وظل النظام بعدها يتعرض لهزات، بما في ذلك عودات إلى الملكية ونظام إمبراطوريات كما كان المجتمع الفرنسي من أكثر المجتمعات في أنظمة الديمقراطية انحرافاً حيث من بينهم الاحتلال النازي مثل حكومة فشي في فرنسا (1940 - 1944)؛ إذ تعاون مع الحكومة العميلة قطاعات و به من مجتمع الفرنسي وبصح ذلك على مطالب هي من النظام الفاشي وباحتصار، كما الديمقراطية لأقل استقراراً من بين ديمقراطيات البريحية هي تلك التي قامت بعد قطع كامل مع الماضي، وعادت بثوره

الحقيقة أن دراسات الانتقال العهد صرية لتحديث تلك هذه القدرة لتدريج ديمقراطية، وهي تؤكد على تصالح الطبقات القديمة مع لنظام الجديد الذي تضمن سلامها وبعض مبرانيها، ويحردها منها تدريجياً، واستمداعة مع مقدرة ذال يقب في تأكيد على لتوسع التدريجي ببيرية لخصرية بتوسيع حق الاقتراع عد تست در سات الانتفا ما يشبهها، من دون إشارة إليها، في مدرستها للانتقال الديمقراطي، وذلك برفع الانتفا في إسبانيا إلى مستوى

Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy», *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959), p. 87 accessed on 25/2/2020 at <http://bu.uva.nl/OLop>

Ibid. pp. 8-88

(6)

اسمودح شفق في حقه نظام سبب لإصلاح، شامهم بين معددين Soft-
 100% من النظام والمعارضة، ومساومات وصعوبات مسددة لحل أزمة النظام
 القديم بالانتفا إلى الديمقراطية، وإحدى «المنعطف من الطرفين»، النظام
 والمعارضة، على القول بها أو تهمة شهم ومحاصرتهم

ربما سبق أرسطو الحديث إلى تفصيل شراح في حجة الديمقراطية
 فعل ذلك في سبق تصفه أنواع لأو يعرك و الديمقراطية، فكتب أن الحكومة
 قد تكون شعبية ميل لأحلاق والعقول من دون أن يكون الدستور ديمقراطياً
 وأحياناً يكون بدسور ديمقراطياً لكن لأحلاق والعقول أو سحرية ثم يصيب
 إلى هذا ساعر «حدث دائماً بعد ثورة وسعي النجاة من تعطل انتخابات
 وإثر الاكتهاد يادى الأمر بالتعديلات المقدمة غير ذات الدل» مع لقاء رعمه
 الثورة سادة لدولة²

يد، صبح أن الطبقات القديمة نظام معارضة الديمقراطية في حالة الانتقال
 الحد الذي يستشبه، وأر هذا الاستثناء يؤثر في شرعية نظام الجديد، فإن
 العكس صبح أيضاً وحسب، تعبت الطبقات القديمة استعانة في رفضها
 إشراك قطاعات جديدة من سكان في حكم، كما في حجة الاعتراض
 المستمر على حق الاقتراع بصفة العامة بشأنه صبح بين فئات واسعة من
 السكان و لأندوبو حبات التي تعتبرها هذه الطبقات منطرفة فمثلاً، حين تأخر
 حق التصويت عاماً في روسيا وغيرها من الدول الألمانية حتى المصعب
 الديمقراطي مع سطات لاحتجاجية نشتار لأشتركي الذي لم يكن في حبه
 ديمقراطياً سراً وقد احتج الأمر إلى وقت كي يصبح اليسار لأشتركي
 ديمقراطياً بالمعنى الأخير لي المتفاني للملكية الخاصة وحماية الحريات الفردية

Aristotle «Politics» in: The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation
 Jonathan Barnes, ed. Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984,
 book IV, Part V, p. 205

سجود في الأساس في هذه الحالة في حقه حمد نظامي السيد في الميراث يُظهر سطور صالبي
 السيمية في حقه على الإعرافه جون بارنمى ساهوغير، يعرب حمد نظامي السيد (بده حه بيوت
 مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 (2) ص 88²

وتحسد عود لدولة تكن لاستقطاب طل قائمًا في المجتمع الأنكبي وأثر في الديمقراطية الويدة بعد الحرب العالمية الأولى

ينطبق هذ الأمر إلى حدٍ بعد على حاة لدول العربية، فحيث أدت الفثات الحكامة كبر قدر من مدفومة لإصلاح و تعبیر بشأب أدت فعل متصرفة عبر ديمقراطية، إصدفة إلى أن الانقلابات انحددة ضد انظم المنكبي، كما في حاشي مصر 1952 و عراق (الأكثر حدة ودموية) 1958، أسحت عمومًا أنظمة استبدادية، وإن كب حين صعوده أكثر حدثة من الأصمة كمنكة لتفسيدية (وهي نيك المرحبه كان ارهاد على دور الدولة السحديتي لحصري يستقى توحهاً تقديمًا) وقد رفع الانقلاب المصري شعرت ديمقراطية في السدية قبل أزمة 1953 درس 1953 في مجلس قيده اشورة، بيد أنه فست أن بارل عنها بعد نيك لأرمة مصلحة احك. لسلطة وحل الأحزاب ولا شت يدي في أن ثمة علاقه س شوء اشيارات اندييه المتطرفة في انعام العربي وتصرف الاستند وشدّه أي أفق شعيير، ورصد فثات وسعة من اسس مظاهر السحديت والعنمة من أعلى بعمية قمع المجتمع⁸

يعبر ليست قدره الأمم على تطوير ثقافة سياسية ديونة مشركة بجميع الأحزاب والهي السياسية من أهم امتحانات شرعية انظم الديمقراطية⁹ والمعصود هو ما أضفى عليه أيضًا (السيدة امديه)

تطورت ديمقراحت تدريجه، لتدريج، واحتاح ترسيخ مؤسستها وفيهها إلى وقت لكن تدريج سم يعني استمية بالضرورة وحلافاً بسحديشيل الذي حعبوا السريج سابق ديمقراطيات بيرية في بريطانيا وولايات المتحدة بمودحيهم المقضس، فإن لتطور في بريطانيا سم يكن سدمًا وفي

(8) نجل هذ إلى عرصي مر ذمار العير والعلمانية في سياتي قاريحي بالأنماط السير سائر بدرجه كيه بالأنماط العنمة التي م بها مجتمع من المجتمعات بما في ذلك موقف من الديمقراطية، يُنظر عر مي سار، الدين والعلمانية في سياتي قاريحي، ج 1 الدين والدين (اليدوخه بيردب المركز حربي بالأحداث، د 20 مقصده انجرة الأرب، ص 8

(9) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p 89

أبولابات صحيفة أنشأ، برفاق تأسيس النظم وبولاء برموره (بندسور، والآباء مؤسسون، وبقدر به) مع ثوره وطنيه عبقة ضد الإنكبر أما بشية رموز له يانه انوصيه (حطوب بيكونز، وريدره أنصوحه أشهداء، والأبشبه الوطنيه) فقد شأت في حصم لحرب لأهبيه بدمويه الدلعه الحب، وبعدها متشرة، في سياق صوغ ذاكرتها سم شأ الثقافة السياسية الأميركية، والبدلة ائديه الديمقراطية¹⁰، معبر عن ذلك ما يهمنها أن يسييت يعلق أهميه على ربط الديمقراطية بهوية وطنية مشتركة، من دور أن يستخدم هذه المصطلحات

في مقارنته مع. انت محتفه وادت إلى الديمقراطية بمرسه أو بشاربه أو اشيعوية، سم يقدم ب. بعتوب مور حسب الديمقراطية بوصفه مس. سمي. بل قدمه من دور تحمين ب. وقع الحب والمعانه في عميه رسميه العلاقات الر عيه في الريف بواسطه تسييج الأرض وطرد غلاحين وانحرب لأهيه هي إنك. ا. وغير ذلك من تحولات لاجتماعه التي لا تحو من لعب وما يمتكي بعض باحثين من لحكم على التحور في حرب باعتباره عب. في مقبل نحور بوصوف باسمي هي مرتبط هو إهاب الثورة السوربتية في برصانيه، واستعتم على الحرب لأهيه فيها، وإبرار غلب الثورة بصرسيه، مع أن مجتمع الإنكبري مز متحور مبكر لا يصل عب. إلى اندراج ت. يحيي في شكل الديمقراطية لأوى يعني أن لشركه سدسة توسعت رويدا رويدا، واتسعت معها شمويه الحوطة وعمقها بداحي وحرى ذلك من خلال بصلاب وصب إلى حد انحورب لأهيه أحيان لكن ما مير النظم

(10) يُنظر تعيين الكاتب ليوث روبرت بيل بشأن بداية ائديه الأميركية في ممانه ائديه جده في أمير. 5، وكنه العهد الذي حُث به في عرمني ش. الدين والعنانية في سباق تاريخي، ج 2، مع 2 العلمانه ونظريات العننة النوحه بروب. ب. كز العربي بالحب و. اسم الساس، 120 9، ص 370 380، 1038، Robert A. Bellah, ed., *Religion in America: A Handbook*, vol. 96, no. 3 (1970-1971) (Winter 1967), pp. 2, accessed on 27/1/2020 at <http://bit.ly/2MtlxGob>. Robert A. Bellah, *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial* (New York: Seabury Press, 1975). Harrington Moore Jr. *Three Origins of Democracy: Lord and Peasants* (London: Duckworth, 1966), p. 4.

الديمقراطي الأنجح هو قدره على تعديل نفسه وبساح توليفة جديدة في كل
موقف، توسيع امثراكه، وزيده الحقوق والحريات، ووضع حدود للسياسات،
و تعديل الحدود بين المجالين الخاص والعام

حين أصبحت الاقتصادات الرأسمالية المتطورة في أوروبا والولايات
المتحدة بأمره عميقة بين أو حو عشرينات القرن العشرين وثلاثيناته، هرب
الديمقراطية في تلك الدول التي حقق فيها النظام أقل قدر من الشرعية، مثل
ألمانيا والنمسا وإسبانيا، فنهارت ديمقراطيات فيها، وبحس فرنسا بصعوبة
من مصير مشابه أما الدول التي حدثت موافق مرتفعة على سلم الشرعية،
وحيث تطورت ديمقراطيتها بشكل متدرج، بحس تقدير يسببت، عمر
سويات كبرى من لصفات، مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا،
فهم نهز الديمقراطية فيها وبعد أن يتأخر أن يتدرج به يعني التسليم، به
إلى أن التسليم بمكرة التدرج ذاته لا يكفي بتفسير الشرعية الديمقراطية في
هذه الدول، بل نمة أسباب إضافية متعلقة بتعمق التاريخي لشوء النظام
وتراكمه مع شوء الهوية القومية التي تأسس مرتبطة بهذا النظام ورموزه فحين
يرصد شوء النظام الديمقراطي لشوء القومية الحديثة من خلال انصراع مع
دول أخرى، أو من خلال تدخل مع الهوية الوسطية بشعب وثقافته، فإن
الديمقراطية تزدح حتى لو تعرضت لهزات، وبعد بساح نفسها بعد الأزمات
لقد شأب هوية القومية الفرنسية مع جمهورية ومفهوم نموطة والنظام
الديمقراطي (بأمره العبد معروفة هي فرنسا)، وكذلك الهوية الإنكليزية
ثم البريكانية التي تطبق مع لاشتماء إلى دولة و سميكية دستورية، وحيث
يعني السافر بينها وبين هويات وطنية محبة أخرى أمة بحل بما يتوافق وما
بالانفصال أما في ألمانيا وإيطاليا فهم ينتمون من شوء القومية مع ديمقراطية،
من إلى لقومته نشأت منها، ولم يكن تعددية والحريات داخل جماعة
مرتبطة بالاشتماء القومي إلى أمة، أو حوصي إلى الدولة واحداث هذه
الدول أزمات عدة بما فيها عدم صمود الديمقراطية في لأزمات، وانهارها
مرة على الأقل قبل أن تنشأ الوطنية الدستورية، أو انولاء دستور ديمقراطي
بوصفه أحد مكونات الثقافة لساندة

لا شك في أن سرعة في الأداء وتوفير الأمن والخدمات واحسوى
 المعيشي المعقول ساهم في تدعيم لشرعية وحين صارت مصدراً اقتصادي
 والسببي بهرات كبيرة تصبح مدى قوة لشرعية أو هشاشتها¹² ولذلك أثار
 بسيت في عام 1960، في كتبه الإنسان السياسي، إلى أن من الضروري أن
 يُقدّر أساس الديمقراطية مدنها، لا بمجرد دعيته في المحيين الاقتصادي
 والاجتماعي، بل لأجل ميرانها السياسية أيضاً، وحينها تصبح الديمقراطية
 مستقرة بالفعل¹³ وكي تضمن الديمقراطية في الأزمات لا يحفل أن تعتمد
 الشرعية على حسن الأداء بل يحمته الأزمات، بل يفترض أن تكون ثقافة
 أوساط واسعة من الناس، أو على الأقل ثقافة المحب السياسية الرئيسية، قد
 تشرت في المشترك السياسية وحمية الحقوق والحريات

إن بعد الانتداب الذي فضته لاحقاً أهمية متحصصين في دراسات
 الانتقال، وتوقعته له مستقلاً لاحقاً هو الذي اشتمل على مسؤوليات
 وتسويات، وغالباً ما توصلت إلى ميثاق تحيّد تأثير حشدين من الطرفين
 وقد تشدد على الانتداب بتدويع واحور إلى استباح أن التحولات
 الثورية ودرجات العيا من تحشيد الجماهير تشكل خطراً على عمدة الانتقال
 الديمقراطي وأعتقد أن مطري الانتقال استعدو في هذا النصيب من دراسات
 بعض الحشيين، ولا سيما في ما يتعلق بالدرج والسودات، على الرغم من
 أنهم يهتمون ذكر هذا قسم من أفكار يسيس، وأقصد بحرفه الذي ناقش فيه
 مسألة الشرعية ويرصها بدرج الانتداب الديمقراطي، ويركز على بعد لحرء
 المعنى بشرط النمو الاقتصادي وروسو الذي يؤكد أن أفكار يسيس لا
 تتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية بل بسس ترسيخها، لأن عنوان مقادته «Some
 Social Requisites»، ويس «Prerequisites»، يتجاهل مسألة شرعية عدمه

12) ipset, «Some Social Requisites of Democracy», pp. 89-91

(12)

13) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1955), pp. 68-9

14) Bankwart, A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (14

Comparative Politics vol. 2, no. 1 April 1970), p. 342, accessed on 22/2/2020 at <http://bu.y2asFe14>

سحق الديمقراطية عند تأسيسها، ومكبدة وحده في صراع،
 ما يجعل لتأثير متوقعة أيضًا على أسلوب حل صراعات والفصايا الرئيسة
 التي تحدث شروخ كبرى في ترويح أمم من الأمم. لكن يمكن أن يستجيب بيسر
 أن الوحدة في من الصراع (أو الصراع داخل الوحدة) تفتقر وحود انكسار
 السياسي ندي يُقسم به الفرقاء المتصارعون، و ندي يشكل إطار التعددية
 السياسية وسبقها ويمكن استنتاج هذا الشرط من التحديث قبل أن يجعله
 روستو المرحط المتسوق بـ «نفس» بل واحد، لما أسماه الوحدة المهددة
 للانتقال الديمقراطية

تطرح هذه الوحدة التي سح التعددية السياسية في دحها سعب
 على اشروح عميقة الكبرى التي قد تقسم اشعب، أي تُشكل خطرًا على
 الوحدة السياسية، و بعيد هذه الشروح بالنسوبات على الأقل وهذا لا
 يعني غياب الاستقطاب السياسي، فهو مطلوب، بل هو شرط توصل إلى
 الديمقراطية بوصفها نسوية وبأحسن لتوصل إلى حل شروح ولعصايا
 الرئيسة التي تسجل محتملًا ما، وضرب النظر عن تدعيم المتواصل وتركها
 عرصة للاستخدام السياسي، يؤدي كله إلى سقطة الساس ليس بموجب
 الموقف من الفصايا المنفردة و تنصلات التي تهمهم، بل بموجب رؤية عامة
 أو أيديولوجيات (أو عصبية هوياتية لم يتسبب ليست بها، بحيث يحتاج
 الأنقسام جميع القصص ويتعمل في جميع المجالات، على نحو يؤدي إلى
 استعصاف يحد كل طرف فيه فور الآخر في المداخلة الديمقراطية تهديدًا وجوديًا
 له^١، لأنه قد يستغل اسقطه لأصناف تمامًا عن سياسة وغيرها، أو يفرح
 عنده رؤيته شاملة معالِم هي حاد الصراع لأيديولوجي وقد يدفعه لحوف
 من ذلك إلى عمد تحالفات بدعم أنظمة سطوية بقصي على أي فرصة بوصول
 الصوف الآخر إلى بحكم مصطفات الوسطى والبرحويه في ألبان حافت
 انصاف شيوخ إلى درجة انحياز مع لدرين، ولا هذا انحياز ما
 يجعل ماريون إلى الوصول إلى الحكم وملت كسيه الكاثوليكية في إسبانيا

إلى الحديث مع الدكتوريه صد لاشراكيين في رسم حروب الأهلية كان كل طرف واثق بأنه في حق وصور نظري لآخر إلى السلطة سيقتضيه عن السياسة، وسيفرض عليه نمط حياه كمالاً، ويخطط عليه مبادئه طريقه حياه وهذه هي حيا الصراع انطو بين الملكيين و كاثوليك والعنه بين في فرنسا اسدي اربععت وتبره في ربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأقصى إلى قيم الجمهورية الفرنسية ثالثة، وبدي هم يتوصل إلى حياه سيجج عمنائه لأهيكه والبريطانية و لإسكندنافية التي تمكن لطرفين من ممرسة عفتائهما في النظم الديمقر طي نفسه، بل بمحص عن عمنائية إقصائية متصرفة

هذه هي أيضًا حيا الكثير من الصفات بوسطنى و لأفكات لدية وجرء من اعمنيين في البلد بعرة بالنظر إلى اسعدائهم بدعم لاستبداد، إذا كان نصح لإسلاميين من الحكم وفرض نمط حياه محدد عليهم، وذلك بوجود شرح عميق لا يقتصر الاختلاف فيه على فصاي عيشه، بل يتعلق برؤى شموليه للمجتمع و لدولة تنس نمط حياه اساسى، من فهم عبر لمهتمين بلسانه لهم حري تداول أفكار كثيرة في العالم العربي عن خوف الناس من أن ينفس الإسلاميون الديمقراطية والانتخابات طاهرًا كي يتمكنوا من الوصول إلى السلطة، ثم يُعتقدوا بعد ذلك بأنها النصح غيرهم من الوصول إلى الحكم مثلما فعلت الأنظمة الشمولية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وهذا غير صحيح، في رأيي، لأن عموم معارضي مشاركة الإسلاميين لا يحشون اصناع الإسلاميين عن إحراء انتخابات بريهة بعد وصولهم إلى الحكم تحديدًا، وإلا لما كان لعديد منهم يفضل الدكتاتورية التي تمنع أي انتخابات أصلاً على حكم إسلاميين متحيزين إن العامل الرئيس يعود في نظري إلى خشيتهم من تدخل نظم حكم إسلامي في محالهم الخاص، وفرض نمط حياه شمولي عليهم، فصلاً عن فرضه في المجال العمومي، وهذا ما لا تقدم عليه الأنظمة السلطوية عالتاً بل مشككة وثبات واسعة مع الإسلاميين في العالم العربي هي معبر عن شرح حماسي ثقافي وليس عن خلاف سياسي، لأنه نصح بوجهات شمولية تناول طابع الدولة و المجتمع وحتى نمط الحياه الخاص، وهو الأمر الذي يفرض أن تسوده أي عملية إصلاح أو مراجعه تقوم بها الحركات الإسلامية حيث مثلاً فرض فرائض بفسد حروب

الخاصة والعامّة⁶، نبي فرص نظام انشيز الراسي في السودان بعد الانقلاب على انصار البرادي، والتي أصبحت من أهم رموز الاستبداد المشهور بها لدى أوساط واسعة من الشعب السوداني، كما تس من مشاركة بساء بقوة في ثورته ضد نظام مسند وفشل ومعروف دويّ وبدخل في خصوصيات بس في قضية بسب مؤقتهم على لعمل الديمقراطية ودحور الرصاص، ولا عقيدتهم وسعد حياتهم ما دامت تخصصهم هم، بل مسألة فرص نصو. انهم لكلية وسعد حياتهم على انفس باستخدم لدوء وأدوتها هذه هي القضية وقد درجت حركات دسية سياسية، حتى وهي في المعارضة، على مطالبة لأصمة الاستبدادية في انفس العربى وفي بعض سمات المسلمة، بفرص مثل هذه الأمور على مجتمع (تحت شعار تطبيق الشريعة)، وانفس بحقوق الأقباط وبغير سياسيين محايدين بأقلونهم السببة، الأمر الذي جعل بس تساءل عما سببته تلك الحركات إذا وصب إلى احكم وتتطلب مثل هذه المراجعة مقارنة الديمقراطية ليس بوصفها مسألة انتخابات ومشاركة سياسية فحسب، والحرية ليس بوصفها شرطاً لتوفير انتخابات نزيهة وكفى، (كما فعل ثير وشومير وليست ممن عرفوا الديمقراطية احترامياً)، بل باعتبار الحريات المدنية مساوية لحقوق السياسية في من تعريف الديمقراطية، وليست مجرد شرط للانتخابات النزيهة ولمشاركة السياسة

تؤكد هذا أن مسألة الشروح لاجتماعية والثقافية لا تقتصر على الصراع بين الأيديولوجيات الشموسية، ولا على تعددية لإثنية والطائفية هي دولة ما إن ما يؤثر في الديمقراطية ليس هذا في حد ذاته، بل تحويها جميعاً، بسبب هوية، أكاد الطريق إلى ذلك يمر بسبب تعددية أم لإثنية، أو فصر اسطيم أو بحرب سياسي على تمثيل ما يدعي أنه مصالحها، أم عبر تحوس هوعد لأحزاب الأيديولوجية وعقائدية إلى هويات ثقافية وأماط حية

6. قصد هو بين مثل المادة 152 من القانون الجنائي لعام 199، وهوانين الضام العام الراسي في المحاكمات وهذه عواير أوصت الدولة أنى حدد أن بس بسبب نوع انفس بس يكف سلاب سببه (الإسلامية التومية في السودان بالانقلاب على نظام برادي في عام 989، بل حاد، لا حاد من بس حاد معين على السودانيي ما ذو أنى سلفات شديد ضد عدد بحايهم التعددية الثقافية والدينية وإثنية في بشار به هذا الشعب

وتطيف الأحزاب لسياسية والأسديونوحدات وكما حصل في مصرح بين
الأحزاب علمانه والدينية، تحوّل لإحزاب مسميوس وهو عدهم لاحتجاجية
إلى «جماعة» فعلاً، أي إلى مجتمع عضوي قائم بذاته، يسهل تنظيمه وحشدته،
ويتميز بسط حيله، فسهل على عدم سيطرته أيضاً عزله عن بنية المجتمع
عند احداثه الصراع وهذا ما تحولت إليه في الماضي بعض قوعد الأحزاب
اشيوعية ولقومية المتطرفة أيضاً وما زال كثيرون يدكرون كيف تحولت قواعد
الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى ما يشبه سطوته والأحويات المعقده
العرة إذا ليست بالتعددية لديميه أو الثقافية في حد ذاتها، بل في تحويل أي
تعددية إثنية أكادت أم حزبية إلى سياسات هوية تحوّل الانقسام في كل قضية
مهما كانت صغيرة إلى «نحن» و«هم»

دفع موضوع لشروح الإثنية ولصنمية العديد من الباحثين إلى النقاش
بشأن توفر شرط أساس لبحاح الالتفاد الديمقراطي، وهو موحدية الوطنية، وأن
من الضروري معالجة قصور شروح رئيسة في العالم العربي قبل الديمقراطية
تشي توافقية، واعظم بالمركرية، أو وضع صدمات حاصه بالأقليات، لأن
الديمقراطية تؤدي إلى تضارب هذه شروح العميقة لإثنية أو لصنمية و«ب
العملية الديمقراطية لا يمكنها حسم هذه الأمور ذات طابع بمصيري»، إنها
تتطلب ظروف ديمقراطية بعد حسمها أو إدارتها عدم إمكانية حسمها، ومن
ثم الوفق بشأنها «كما أثبت تحارب الالتفادات العديدة، فإن لظمنة
المتنازعة هي أهم شروط الالتفاد ساجح []، وجماع ذلك أن تسعر الهوى
المهيمنة بحالة من الأسرحاء والأمن على مصداقها تجعلها لا تحشى زياده
بمؤد بعدصر المهمشه وهذا هو ما نتحدث عنه أدناه في الأوصاع لسهولة
العربية»² وسعود إلى هذا الموضوع لي أجراء محققين دراسات

1 عبد نوحاب لافسي، «الحزبات سطر الانشقاق نحو المجهول»، جلاب في مآلات
ثواب العربيه وفي طرقات الانشقاق الديمقراطي، في أطوار التاريخ الانشاققي مآل الثورات العربيه
سوجه بربوط حركو العربي بالأمث رده سه سبتمبر 2005، ص 203، ويصر أيضاً على
دخيل من سطر ما ذكره من سبي بين لأنه الديمقراطي وجرالم زياده في سوا المنعده
لإثنيات وعدها رجه الديمقراطي المنظم وسعود إلى فرضياته لاحقاً، Nils-Christian Bommert,
Manuel Vogt & Lars Erik Cederman «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of

الاستقل وحول سي بطرحها بعضاً" وفي رأيي، يتفق الأمر بقدره انقيادات شعبية سي نفوذ البصل من حل الديمقراطية؛ يس على صرح برامج ديمقراطية موصية مساوية تحرم اسوع في اوقت دته، بل قدرتها على إثبات صدقيتها من خلال الناسق من خطتها بداخلي وحضنها الموصح في الجمهور، وفي تركيبة قيدها ومرداد أهمية هذه جهات وصعوتها في اوقت دته حينما يقوم النظام بالتحشيد ضد المعارضة على أسس الهوية طائفة أو الإثنية

يتوصل بسبب إلى بعض المفولات انصاحه بتعميم ذات الرعم الكوي بقوله "في سداد التي تحيط فيها مجموعة شروح تاريخية وتشكل أسس لسياسات أديولوجية تقوم على رؤية شمولية بعدم تكون الديمقراطية غير مستقرة وضعيفة"، فلا مكان لمفاهيم سماح وسعدية في لأديولوجيات اشعرسة⁹ وبمر نقلاً عن سعموند موماس من أحزاب تكامية Integrative وأحزاب تمثيلية Representative، وفي رأيه، تفوي لأحيرة ديمقراطية أم الأحزاب اسكامية فتصعها" لأب تقدم لأتدعي سطر حياة مكاملًا يكاد يكون ثقافة عرقية فهي تحول لأحزاب وفواعلها الاجتماعية إلى ما شبه انقوى الدسة سي لا تقدم برامحاً سياسياً محسب، من سطر حياة محصفاً عن بقية المجتمع كذلك، فعيق اواصل بين بعثات المحتمنة في المجتمع بالحيولة دون تكوين هويات وسماءات محسمة للأفراد، كما تعيق الاستقل من أي شيء آخر هي الاشتداد، وتعمده بقيسة أو مدمنة أو حتى حياة (وكفر أو رده في حالة الحركات الدينية المتطرفة)

Comparative and International Studies (CIS) [U. Zurich Working Paper no 62 February 2012 = accessed on 28/3.2020 at <https://bit.ly/3ae85uX>

(18) مبر أن نوب هذا الموضوع يتعصب أكبر، يُنظر عومي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبر ديمقراطي عومي، ص 4 (الدوحة بروك المركز العربي للأبحاث ودسه السياسات، 2018) عومي بشارة الطائفة، الطوائف المتخيمة (الدوحة بروك المركز العربي للأبحاث ودسه السياسات، 2018)

ipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 94

(9

ibid. p. 94 Sigmund Neumann, Die Deutschen Parteien. Wesen und Wandel nach dem 20. Kriege 2^{te} ed (Berlin Junker und Dünhaupt, 1932)

لأسباب ذاتها، يفضل تأسيس نظام الحرس، لأن كل حزب في هذه الحدة بحقوق ذات حتمية متنوعة، ويحترق شروط كثيرة أحياناً كما يؤيد بمطالات تحت ماضي لإسمي الذي يجمع النسبة إلى تمثيل الأقسام، لأن نمش الأولم يحاور أقسام كثيرة هي داخل الأقسام، ويؤيد عسائره لنسب منه، شرط ألا تكون فدرالية على أساس هويات أو جماعات بل على أساس ماضٍ ويعبر هذه الأمور عوامل ميسرة ويست شروطاً لديمقراطية، بل آيت لنحيف أثر الانقسامات في استقرار الديمقراطية

يتفق ذلك مع هذا التخصيص فتمت صراحت لا يمكن النظام السياسي من إدراكه بسهولة، وهناك مشكلات يصعب عبه معالجتها، ولا سيما حالات لزع التي تشعر بها قسم كبير من السكك أن مط حباته وفيه لعب تصيراً بأيدي مجموعته أخرى من السكك هذا تشأ أرملة في انصاف الديمقراطية ومهم كانت اسائنات فإن اسجل النرجي يظهر أن هذه لأرملة تسهي إلى حزب أهلية، وقد تقود إلى نظام سبوني بل أي خلاف يستطع السكك إلى مجموعات معاديه هو شرح بضع لأهمية وليندا التي يعي مثل هذه لشروح الاحتماء هي أول وسيلة لشوء نظام ديمقراطي ويدحص ذلك محاولات التفيل من أهمية هذه الشروح أو احتر بها إلى حالات صقته كأها شروح وهمية غير قائمة بالفعل؛ فحدها لا يؤدي إلى روية بل إلى ربة حدها وهو بذهب أعب من ذلك في سعدي ائدية، من منظوره، نُخذ السامح والثقة المتددة المطلوبة في نظام تافسي تعددي، وسنة النظام لتافسي التعددي الطبيعية هي المجتمعات المتجانسة⁽²²⁾، وهو موقف برالي كلاميكي واسمرفه أن اليمين الشعوي راح يتس هذا الموقف بعد أن تجاوزته اليسرية ذاتها وفي رأي، تعيش الديمقراطية لبرالية مع تعدد نهوب وانغافات، وسجح في ذلك باسم نُحصع حقوق المواص بها،

(22) في مناقشة مسأله خدراته في العرف في كتابي في المسألة العربية ميرب من الفدرالية (إد) به إلى تقسم المظلو على أساس إدري، والفدرالية على أساس هويات منه وطائفيه وعبره و عدره شاحة جديدة بوحده الدولة شاحة، في المسألة العربية ص 259-262

Rober. A. Dahl. *Pluarchy Participation and Opposition* (New Haven, CT Yale University Press. 971, pp. 105-108

بن تقيّمها على أساس حقوق المواطنين، حتى لو كانت حقوق الجماعة سابقة على حقوق الفرد تاريخيًا هي هذه السداد التي قامت الدولة فهي تاريخيًا من خلال توافقت بين جماعات إن تأخير الحقوق الجماعية ضد حقوق المواطنين الفردية هو من التحديثات التي توجه الديمقراطية الليبرالية معاصرة

سبق بطوّقت إلى اختلاف بين موقف جون ستيوارت مل (1806-1853) ونظرية الليبرالية الكلاسيكية في شأن السماح للأقليات في الدولة وقبولهم المواطنين كمواطنين الحقوق، وموقف مغزبة (أكثر محافظة إبي منها) امعكر الإنكليزي الكاثوليكي المحافظ انورر أكتون (1834-1902)، مدافعه عن تعددية جماعات، وعن الوحدة في الاعتراف بوجود تعدد جماعات في الدولة؛ إذ رأى أكتون أن هذا الاعتراف هو أحد الضمانات الأساسية لحدس سلطة الدولة كبر هذا نقاش من استوائتحتس لمنع تعسف السلطة والاستبداد وعند أكتون أن المجتمع متعدد بجماعات أكثر تقبلاً للاستبداد، من دون أن يعني ذلك أنه عدم ديمقراطي، لأنه يوجد محتملات أهية وسطه من الفرد والحكومة المركزية وغيرها وثمة خطأ في فهم الاختلاف من أكتون، ومن لا ينقسمان بشأن جحد التقدم ديمقراطي، بما بشأن لإجابة عن السؤال الثاني من الأكثر نصيًا سلطات الحكومة، النظام الليبرالي في مجتمع مجانس لا يعترف بغير المواطن الفرد (بعض أسطر عن حضرة هذه مواطنة في حية وإقصائها اعمان وساء)، ثم النظام القائم على تعدد الجماعات المتدرة على دالة شؤونها بل مدخل ممكن من الحكومة مركزية^{٩٢}

تصبح ظروف التوفر وتخصفه في المجتمع الليبرالي عند دال أساس لتتصور اللاحق لدى أكتون ليهرب الذي يقتسه في كتابه عن هولندا^{٩٤}

(23) بطر عرمي بشاره، المجتمع الليبرالي دراسة نقدية، ط 6، الموجه برت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 26-262، Richard Wollheim، John Stuart Mill: Three Essays، (London، New York: Oxford University Press، 1975) p. 83 John Emerich Edward Millar Acton، Essays on Freedom and Power، London، Hamish and Hudson، 1969، pp. 66-75

(24) Armin von Bogdandy، The Politics of Accommodation، Pluralism and Democracy in the Netherlands (Berkeley: CA: University of California Press، 1968)

يمكن، في حالة المجموعات متعددة الثقافات، الحفاظ على الديمقراطية إذا لم تكن مجموعة سكانية بأكمها مستثناة من الحكومة، وبشكل عام إذا خُتِنَ بعنصر إثني أو ديني أو الإقليمي في الصراح بين الحكومة والمعارضة² وهذا يعني أن د. ب. يكتب بمرص متعددة الثقافية والإثنية بوصفها عائقاً سيوفاً في مقدس تجسس بوصفه شرطاً سيوفاً مباشرًا للديمقراطية، بل يؤكد دورها على الأساسي أيضًا في التعامل مع هذا العائق، ووضع برامج بحوث ممكنة وهو ما قدم به لبيدوت، وكذلك أفراد مسان وحول أبرز عنصر در سات الانتقار، كما مسرى

لا شك، في رأيي، في أهمية مفهوم الشرعية، أكد ذلك لاستقرار لائحة لسياسية أم لا انتقل إلى الديمقراطية، ولا أقترح الاستعداد عن مفهوم الشريعة ذلك ولهذا أحم هذا الفصل بنقاش ما كتبه ربه لأيوبي عن أن مفهوم الهيمنة (Hegemony) عند أطلوبو عر مشي أكثر سمولاً وأقل قانونية من لشرعية لدى فسر وهي رأيي، لا يعني مفهوم هيمنة عن مفهوم الشريعة في الديمقراطية، لأن الأخير يجمع القانونية بوصفها تعبيراً مؤسسياً صامتاً ومبرراً إلى مقبولة لاجتماعية لطام لا يقل لأغلبه بل منه أما هيمنة فتستط، وفق غرامشي من خلال علاقات قائمة بين جميع مستويات المجتمع، وصفه سائدة ذات رؤية بدعته (World View) أو (Weltanschauung)، وهذا يجعل في لمجتمع هي جميع مدحي بحيد بحيث تتقبل انجماهير هذا الوعي السائد ليصبح جزءاً من «فطرتها» بسميته» والتفاعل المؤدي إلى ذلك بين سنة فوقية واسية تحتية يتجلى في حلوى كتبه اجتماعية سياسية سماها غرامشي «كتبه تاريخية»³ ولا أعتقد أن مصطلح الهيمنة كي يصبح شمولياً يعني عن مفهوم شرعية نظام كما أن شموله مصطلح هيمنة وتحويه إلى «القدرة» تعطي فقدان التميز ذاته، معاربه بالتميز عندكم بين الشرعيات المختلفة بديمقراطية وغير الديمقراطية

Dah. Polvarchy pp 14, 5

(25)

Nazih N. Ayubi. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (2004 London/New York: Routledge, 2004), pp 6-8; Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (Quinto Moore & Geoffrey Nowell Smith eds & trans. New York: Lawrence and Wishart, 1997) pp 86-188, 38

إن أفكار غرامشي التي طوّرها لوي بير أوسير (Louis Pierre Althusser 1918-1990)، وسكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas 1936-1979)، هي تحة لاستقلال بدائي سوسي ندوة عند بولانتزاس، وتطوير مفهوم الأجهزة لأيديولوجية ندوة عند أوسير، ليست جديدة على الفكر الديمقراطي، بل على الفكر الماركسي والحديد فيها، ألا وهو رص الهيمية بالصفة، يُبصر وعلني التحسنة

تكمّل المشككة في أن تصور عسكري في رص صراع الأيديولوجي يدو كأه بحري في تيار ب معنقة متعاسة فهذا التصور دحل الفكر الماركسي يظهر كآه اكتشاف كبير، لكن نجد أن أفكار استعلاية ندوة عند رص مؤسسات وقضاء صراع بين الحب، وليس مجرد أدع قمع يد طبقة ضد طبقة أخرى، نظرت في الفكر الديمقراطي قبل غرامشي فلا يوجد اكتشاف كبير في هذه المفاهيم التي تدو حديده لأنها جديدة في الماركسية، لكنها ليست جديدة في رص الفكر السوسي بشكر عدم وكما أسست، لا أرى أفصية لفكرة الهيمية على فكرة شرعية نظام حكم بمصادر شرعية مختلفة، بل عكس مفهوم الهيمية، على حديده في الماركسية، هو محاولة لإيقاد تقسمها مجموعات إلى سبه تحتته وأخرى فوقه بتحويل تبعه أشبه بالأوى، على تصاع بين الاثنين سح حالة الهيمية إن محل لأسهل لأزمة نظرية يعتمد على أوبة طرف على طرف آخر في معادتها هو الالتفات إلى الحديث عن التصاع وبأثير المتداد، كما بين أي شيء وأي شيء ولا يعني مفهوم الهيمية عن بحاجة إلى فهم مصادر الشرعية هذ فصلاً عن فقدان أي معنى عند غرامشي إذا لم يرتبط بفكر طبقة، وهو ما جعل من الصعب إيقاد المفهوم فأغسية من يستخدمونه بمعنوب ذلك من دور طبقة لأنهم يدركون صعب فكرة هيمية ثدوة طبقة بعيد وعدم وصوحها فكهم ذلك بجذود المفهوم من مسب وجوده الأصلي، وأخيراً، إذا كانت الماركسية هي فكر الطبقة العاملة فهي لم تهيم على أوساط الطبقة العاملة حتى حين أصبحت أيديولوجي رسمية لدول، كما أنها لم تتحول إلى

هوية (إلا في أوساط مثقفين يساريين)، خلافاً لأيديولوجيات دبة وقومية تهيم على مستوى الهوية

من عدد من السهل بحسب معنى فكر طيفه أو ثقافته، ومعنى هيمته، هذا ما سئم أن الصلة الاقتصادية بين ربات محددة بخطوط بي وضعها مركزس ساحبه موقعها من مكانة وسائل الإنتاج، ولا سيما أن ما يعتبر الفكر الصلة العامة من مهمتها حتى في صفوفها، وأصبحت مسألة هيمنة ثقافة في أوساط واسعة من الجمهور مرتبطة بعدة أي فكر على محاطة قصص هوية وطنية وقومية ودينية، وحتى صقية، بدأت هوية صقية وقد بدأت بالفعل هوية طلبة معمار في ندون الصاعدة في القرن التاسع عشر، استمررت مدة قصيرة في القرن العشرين

كتب عيسر أن رسالة ماركسية شُنت على العنوان الخطأ؛ فهي لا تخص إلى عنوانها، وهو طبقه حممه، لأن الفقراء تنو قومته في العرب أو يدين في الشرق بوصفها أيديولوجيات تعبوية (لا تتفق معه على هذا تقسيم بين الشرق و العرب)، لأنها انحوت على عناصر عطفه وروحيه غير موفرة في الوعي الثقافي في حلة أوروبا، بدأت أيديولوجيا القومية مع النحور من الريف إلى المدينة في القرن التاسع عشر ولحق عسها في نشوء الأيديولوجيا الإسلامية السياسية خلال عملية نمدين وانتقال ذات واسعة من سكان من الريف إلى المدينة، وحدي اشريعة الديمقراطية (الأصعب، في رأيي، هو على مستوى هوية والصط؛ أي ما يمكن عده أسماء ديمقراطية عبر هوية وطنية قد ساهم لهوية الوطنية والقومية في تصييه، وقد تناقسه إذ لم تحج عمية ساء الأمة في أحد الهوية القومية في محسنا، أكد ذلك في أمة قومية، أو في أمة متعددة القوميات وهذه مكره أشد أهميه شرعية انظام ديمقراطي من هيمنة ثقافة طفة ولا شك في أن شرعية ديمقراطية (هيمته إن شئت) وسجاعة انظام الديمقراطية في شؤون الاجتماعية والاقتصادية، تساهم في تصييب هذا الانتماء أو بولاء انظام ديمقراطي

الفصل الثالث

عناصر الانتقال عند التحديثيين وفكرة التدرج إلى الديمقراطية

هي أفضلية الانتقال من الليبرالية واشاعسية الحصرية إلى الديمقراطية وهي تناقص تركيز مصادر القوة مع النظام الديمقراطي، وهي صعوبة الانتقال المباشر من نظام سطوي إلى ديمقراطي في توصيف دال لشروط الأنظمة الديمقراطية القائمة ومكوناتها، وهي أنها ليست شروط مشونها، وهي توصيف اليكسبس دو توكفيل لمجتمع أميركي ررعي في القرن التاسع عشر تتميز بتوزيع مصادر القوة والموذ وتبني المعتقدات الديمقراطية وفي علاقة احتمالات الديمقراطية بهوية المستعمر، وفي إدخال المقارنة التحديثية عنصر الثقافة السياسية

سبب في هذا الفصل أن بعض أفكار دراسات الانتقال الديمقراطي مش التدرج، ولافتاح سياسي، وإطلاق انحرابات مثل تعميم حق الاقتراع العام، وثقافة الشعب السياسية، ورد في تنفيذ مطري التحديث شكر تعاقب رمي صويل المدى، من دون التحمي عن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية.

ليست الشروط اللازمة للأنظمة التعددية سعر دال راحة، كما أن إنجاحها ليس سهلاً وقد بحث دال في الشروط التي تريد من فرص مشوء النظام التعددي، وأفرد لشروطها ' فصولاً في كتابه عن التعددية السعسية،

أو الديمقراطية الواقعية « نظام سولي كي » (Pi Yanuky) وهي سعة شروط

1. تعاقب الديمقراطي من الطريق الأفضل إلى نظام ديمقراطي مستقر هو استخدام

في محار حقوق وحرية وحصر النفوس وحشركة السياسية وتوسيعها

بالتدريج، أي الانتعاش من السلسلة السياسية المحدودة بتوسيع المشاركة

تدريجياً، ما يضمن عملية تسنن ديمقراطية تدريجية 2. درجة مركزية في

النظام الاجتماعي لاقتصادي يُحدث تركيز الاقتصاد في سبي اسوة تفوقاً

حاداً في مصادر بقوة سياسية ويظهر على لتدسية عملياً وتدسية الأولى

عنده أن استعداد الحكومة للسماع مع سماعة يزداد مع تراجع قدرتها على

استخدام العقوبات لاقتصاديه الاجتماعي أو ضعف نفوذ المعارضة 2. وتركيز

الاقتصاد يرد من قدره بقوة على استخدام مثل هذه العقوبات لقد اعمر

اقتصاد اسوق شرطاً بديمقراطية ولاحقاً عدل دان رؤيته لاقتصاد اسوق

مع إدراكه توسع الفجوة الاقتصادية وشيء الاحتكارات وتأثيرها هام في

المشاركة السياسية ولا سيما هي توجب اللامسوة لاقتصاديته التي تمضي لا

محددة إلى تفاوت بين لأفراد في الموارد السياسية، أي تؤدي إلى فجوة بينهم

في القدرة على تأثير سياسي 3، مع أن المساواة بين مواطنين، بوصفهم

مواطنين، هو المبدأ لأول ديمقراطية أي تقوم عليه حقوقهم في المشاركة

3. درجة تطور الاجتماعي الاقتصادي والمجتمعات الحديثة للصياغة

المتصورة أكثر ملاءمة بشيء بديمقراطية بسبب زيادة بسبب التعليم والشفاف،

وطريق اسوق غير المتصورة صياغة متعددة مستطوية إلى التعددية التأسيسية

يمر عبر تطوير هذه الجوانب 4. انعدام المساواة لاستعداد قدر من

= كتاب كذا عبارة عن ثم من وتحويل هذه الشروط التي يكتبها بعد في البداية، وتشرحها في

عقود الثانية هو تبصيري 4. ورد في فصول الكتاب المعنونة بكل شرط

End p 49

12

4. في كتابه الصادر في عام 938، حصص دار صلاً قصير ياد فيه مصدر برأسه على

الديمقراطية بعد الفصل الذي يربط بينها وبين فضاء سول. معبراً أن برأسه ذو جهتي 4. في

د ينمو بديمقراطية، وأن لا ما صر من دور الدولة بسبب سطوة صاين لاقتصادي، فهو بين وغيره

فحسب و لا يجب تفهيم لأصغر على لأسبب الفقر وعدم نجاة السياسية والبيئية والفجوة في

مدحون وغيره 7. Rober Dahl On Democracy New haven CT Yale University Press 1998, pp 79

79

الديمقراطية على اسكيف مع محوof حقيقه كبيره؛ إذ يصرر اسكيف النظام الديمقراطي من إحداث ثبات اجتماعيه واسعه 5 شروح ثقافيه التحسن الثقافي أكثر ملاءمة للديمقراطية إلا إذا وجدت في نخب الشروح الثقافيه عن عملية سافس سياسي 6 فكر انشطيين لسياسيين هذه عوامل جميعها يجب أن تمر عبر قاعين سياسيين وأفكارهم ومعتقداتهم 4، ما يعني إحداث وعي مدعيين سياسيين و زدتهم بوصفهم عوامل مهمه 7 سيطرة الخارجية قد تلعب السيطرة الخارجية تأثير جميع لعناصر لسانه القاعية في ظروف غياب سيادة الدولة ٨

وفق داهل، يصعب أن نحول دولة لم تتوفر فيها مؤسسات بلعنده انسيابية والتنافس الأساسي، ولا يوجد فيها بعد تسامح نحو معارضة السببية، إلى ديمقراطية ذمة خلال تصح سواب وبادر ما نحول بلدان ذات التاريخ لطول من التسامح والسياسة لاسفية ومشاركة بوسعة في دول سلطوية بذلك، فمن عبر الواقعي ترقب تحولات در ماتكبة في عدد الدول ديمقراطيه اتعاده خلال جيل أو جيلين (كتب هذا في عام 1971) وقد تحول بعض الأنظمة السلطوية إلى أنظمة محدطة شبه سلطوية، وبعض الأنظمة شبه السلطوية أو المحدطة إلى شبه ديمقراطيه، وقد تصح بعض الأنظمة شبه ديمقراطيه ديمقراطيات ٩ لكن بعد عشر كنه بأعوام لليه بدأ انتصار دول سلطوية مثل النور (1974)، وفرنسا (1974) وإسباني (1975) إلى دول ديمقراطية من دول أن تمر بمرحلة شبه ديمقراطية وهو ما يؤكد إحدى فرصيات هذا كتاب نتي سنو أن ذكرتها، وهي أن ما ينطق على تاريخ شؤون الديمقراطية لاوسى لا ينطق على شؤونها في مرحله المعاصره

إن استباح دال شأن الانتقال الديمقراطي سبرحي انطلاقاً من

Dahl, *Polarchy* p. 124

(4)

ibid. p. 189.

(5)

بعد هذه الشروح مكرره في كتابه الديمقراطية وقادها، بصر Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 264.

Dahl, *Polarchy* p. 208

(6)

المرحلة السيرالية هو وصف تحديني بصيرورة شواء الديمقراطية ساريجية هذه حفاش لكن حفاشك صيد لا يعني حتمات تاريخية، وتعلقات اسببه في ت بتعلق بتعير لأنظمة حتمالية، والتأج عر محتومة ليس باصروره أن ت الديمقراطية المراحل التاريخية الفريدة التي مؤت في كمتز وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا، والتي اتحدث هاك أيضا مسارات مخففة، ولكن متباسة تأثير أصبحت الديمقراطية السيرالية نموذجي قائمًا وحنًا بمرية وسببته وإشكاليته ونس بمر دور العدم بمسارات مخففة لاختراعه، بن مسارات مخففة تقيّن مرن بصيغ مخففة منه

بدلت عنق حوربي دي تسم لئادم من دراسات الانتشار أهمية على مسألة «صناعة الديمقراطية» (Manufacturing Democracy) مشدّد على أربعة عناصر 1 نوعيه بمرج، أي المؤسسات والقوانين وإجراءات لمحدره من بين الحدرات الديمقراطية المصروفة، وهذه مسألة مؤسسية 2 بمر عميه صبح اقرار بدي أدى بي حدر المؤسسات 3 صيغة سياسيين وقانونيين ابحر عيس اندين تّحدوا، المرات وصنعوا، لائلايات والتجعات 4 التوقيت، أي تعاقب المهمات في عمسة لايقار الديمقراطية وفي لعدم للمحاصر، ما عدها البظم لمشودسة مخرودة قائمه على معيير أو قيم أو غيرها، بما أصبح حقيقة واقعة بها تايح وحر ف ر حرات وقوانين مخرّقة، وشهد بحري على أساس مباح عيته نجحت هي أماكن أخرى⁽⁸⁾ لذلك، هالأدق هو الحديث عن سي الديمقراطية ويس عن شونها فلا يمكن تكرار شواء الديمقراطية ساريجية في عرب، مثل تحديد لأستقر صه سمات بظام حكمي تاريحي، وتراجع دور الملاحين، ورسمه لعلاقات في اريف، وشواء بر حوزية رأسمالية مبدرة، وتجانس ديني وإشي، وتصميم مُكر، وطبقه عاملة جرى احتواؤها قبل أن تشب ثوره (كما في بريطانيا) أو بعد ثوره في نهاية القرن الثامن عشر وانتصافات عمالية

(Joseph M. Palmieri, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 4

ibid. pp. 8-9

(8)

ibid. pp. 4-5

(9)

في نهاية القرن التاسع عشر (كما في فرنسا)، ومبدأ دستورية تدفعية بشأن
توسيع حق الاقتراع، بتدريج إيج و* نظريات المراجعة يجب هي ذات الظروف
الضرورية المصنوعة¹⁰ والتأثير غير المتوقعة أو لتصادفية في مرحلة ما يمكن
صداقتها أو بنسب فيها عن قصد في مرحلة أخرى.

يعني ذلك شاذاً، ويذكر أن العصر ثورة الديمقراطية، كما سمى
روبرت روزيل باسم (1909-2002)، أي ثلث الأخير من القرن الثامن
عشر، انتهى من دور ديمقراطيات ما بعد في الولايات المتحدة وليس من
المناعة يقول ما يسمى ثورة لأمة كثة شرع صيرورت ديمقراطية محمية
كثيرة قائمة في المستعمرات في ميرك لشمالية وربما سرعتها مدهمت
الحركات ثورية في القرن الثامن عشر في حلول عصر شروط الديمقراطية،
ولا سيما هي مسألة حرية المعقولات بشرها في الحرية والسيادة، لكنها
فشلت في مهمتها رئيسه وهي تحقيق جمهوريات نمشية مستقرة على أساس
حق لاقتراح العام¹¹ بدر، ما حصل في التاريخ أن أسقط بضم منظري بقوة
معارضة انداحية، ثم حث في محنة ديمقراطية ففكرة الحكومات على
مقدمة القوة مدعوة تصعب لأحلال انداحي دكتاتوريات وتم بعد ذلك بانها
ديمقراطية ولدت مباشرة من انتصبة مسدحة قدمت بها قوى ديمقراطية صمد
الدكتاتورية إلا واحدة في كوستاريكا بعد ثورة 1948 لكن ليس لديه مثال
آخر معروف، لا تُبنى لا تصاحب المسدحة أو ثورات على نظام ما نظام
ديمقراطي، ولا تتبدل الديمقراطية بحري بتدريج وليس بها ثورة

مع ذلك، لا يصح استقراء تدفص بين الثورة وديمقراطية، بل يصح
الاستنتاج أن ثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية إلا بدتها بصلاحيات

¹⁰ Ibid, p. 17

(0

Robert Koski Palmer The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800, 2 vols. (Princeton: Princeton University Press, 1959, 1964)

Dahl, *Polityarchy*, p. 209

(12,

De Palma, pp. 37-38

(3,

تدريجية⁴ ، حتى نوحى هذه الإصلاحات بعد ردود وثورات مصادرة ومن ناحية أخرى، أصبح الآن ثورات الديمقراطية (فرنسا) ذات أعظم أثرًا في محيطها في نشر أفكار الديمقراطية وتطويع شعوبها، من التحول التدريجي البطيء (بريطانيا)

في عرصه ما يسميه التعاقب التاريخي (Historical Sequence) الذي يعتره عصرًا مهمًا في شوء الديمقراطية صعوبة وسرًا، درس دال عمليًا لانتقالات السابقة إلى الديمقراطية، واستقرأ منها ثلاث طرائق لتعبير

أولًا، إن أسئلة السامية سبق مشاركة ويتم بحصول كربين أ في هذه الحالة يقوم نظام سلطوي معلو بزيادة فرص الشفافية العمومي ومعه بعض الحريات، ويتحول إلى نظام سلطوي تافسي ب يتحول النظم السلطوي التافسي إلى نظام تعددي بوحدة لمشاركة السياسية بخصومات أكبر وهذا هو الصريق الوثيق والامن⁵ ، فتشاح في بداية حرية نفس محصورة في ثبات محددة من المجتمع، ثم بحري عملية تعويد على مدى ديمقراطية وحين تتاح المشاركة تكون تدريجية كد هذا مسار معظم الانتقالات التدريجية إلى الديمقراطية التدريجية والمستقرة، وقد استخلص هذا التعميم نصري من الانتقالات التدريجية إلى الديمقراطية معرفته والرسحة في الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا

سحب، عرض لذلك أيضًا في بعض بلدان ميرك لا تبسب التي حصلت على استقلالها مكرًا مقدرة بول أخرى في لعدم ثبات في هذه الدول التي توسعت فيها الديمقراطية تدريجيًا تحت سيطرة لحدة، جاء التافس الديمقراطي أقل استعصاءًا من دول أخرى في بداية دنها لم تحط بهذه الفرصة

4 (4) سبوت بطون في ترجمه مكره في كتابي المسالك العربية في الشؤون لا بدوي من الديمقراطية لا يمكن إصلاحها بل إصلاحها تدريجي من ناحية أخرى يمكنها لا بدوي أن تكون بمعنى تغيير النظم وعدم أن ذلك في كتاب الثورة والقضية للثورة بعد ثورات العربية في عام 2011، وكذلك في الكتب الثلاثة عن تونس، مصر وسورية وبونس

وحاء لمعظم ما نحي حين سحبت سحب بصعظ فثاب واسعة من أحل
المشاركة في العملية السياسية، وفسحت المجال لنشوء مؤسسات مستقلة
تُعتز عن مصادح شعبية. لكن تبعه الشعبية تجاوزت قدرة أي مؤسسات على
احتوائها، وأصبحت أوساط من السحب القديمة بالمرع، ووقع رند كبير ورط
الدول في عهد من عدم الاستمرار و لانتقالات العسكرية بمعاقبة ومزالمت
هذه العودة بقي بصلاب، تأثيرات سسية أو إحصائية، على الانقذ الديمقراطي
في نوع من سعية المس. ⁶

بما أنه ما عاد ممكناً في عصرنا أن نبدأ عملية الديمقراطية بحصر المشاركة
السياسية في مجموعة صغيرة تتوسع باستمرار، وبما أنه صار من غير الممكن
أيضاً قول التعاقب التاريخي الأمر في الطريق إلى نظام ديمقراطي، فإن تطبيق
دروس هذا التعاقب يكون بترتيب الأولويات بعد ثورة أو خلال عملية إصلاح،
ودلك بصور تطبيق الإصلاحات في مجالات الحقوق والحريات قبل حواء
الانتخابات النافسية، التي ما عاد ممكناً أن يتسع نطاقها بالتدريج للاحية
القطاعات السكانية المصاح لها ذلك، بل يجب أن تشمل جميع لمواطنين
وبكلمات أخرى، تحديد كيف تُحكّم البلاد للاحية طبيعة النظام قبل تحديد من
الذي سوف يحكم

ثانياً، للحالات التي سبق فيها بمشاركة الشعبية السرية أ حين بصح
الضام التسطي أكثر استعانت بمشاركة اشعية ب هذه السبورية تنبع
المشاركة وتريد فرض انتافس وهي هذه الاحية، تحديق محاطر حمة تحبنة
توسيع حق لاقتراع من دور ترسيخ الحقوق والحريات وتعبود مجتمع على
ممارستها، جنرامها في اسدية، فيحتمد الصراع بين قوى سسية و حتماعة
فصل أن سوسح سساصي، وحيث لا التزام بالحقوق والحريات هس أو
مفقود، ما يهدد بالعودة إلى السلطوية في أي وقت وهي بعض هذه الحالات

artu Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz (introduction) Politics, Society and Democracy in Latin America & in artu Diamond et al. eds Democracy in Developing Countries Latin America, 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 14

تحرى الاتحاد صلاً لمصح شرعية لطام دكنوري باستخدام هذا الطريق
الذي لا يؤدي غالباً إلى ديمقراطية، بل يسمح شرعية لأنظمة سطويه
اتحادات أو مستعبدات

ثالثاً، الطريق القصير المختصر بنظام سلطوي معني يتحول مباشرة إلى نظام تعددي يسمح حق الاقتراع لعدم وبيح أسس السياسي في الوقت ذاته⁸ والمقصود هنا إزاحة النظام السلطوي بالثورة بعد ثورة أو انقلاب عسكري أو اختلال أحسن يسمح بالاحتياط وقد حصلت تحولات مباشرة مفحثة بالحجة هي اليابان ويطب وألمانيا وذلك بحلال هذه أسس لكن دال بأحد في الحسد مرور ألمانيا ويطب بمراحل ديمقراطية سابقة أمكن لاستناد إليها لإرساء الديمقراطية التي عرصها سطت الاحتلال في تقايد وطنية أم في اليابان فقد أفضى لأمركيون على الإمبراطور للحفظ على استمراريته تمسح الانتشار شرعيه ؟ رسد حنف وقع لا يتعدى المقصع الكامل مع تاريخ وهذا من أسس استقرار الديمقراطية بدينية معروضه من التحارح؛ إذ ثبتت جهود تسته في لتقائد السياسة، ويحدد نقاط ستر تاريخية يمكن لبدء عليها

الطريق الأول هو مدي اتحادته بريتاني و سويد في التحول الى مدي
إلى استعمارية والثاني هو الطريق الذي اتخذه أممي من الإستراتيجية إلى
جمهورية فيمار و طريق ثالث هو مدي اتحادته فرنسا في الفترة 789
1792، أي مرحلة الثورة⁴⁰ مع معظم حركات ديمقراطية في عالم اليوم
ليس ثورية، وأغلبية الحركات ثورية التي تطلق أنظمة سيمونية دثوره ليست
ديمقراطية⁴¹

ثمة حالات محدث فيها اشورة الوظيفه باحطاب ديمقراطيه، أو أسست الحركه لوطيه سي ديمقراطيه بعد لاستقلال مباشرة في هذه حاله قد تصبح

(3

(۱۹) شیخیه زبیدیہ بمطابق ماہی، قمر و نظم

(20)

1273

هذه التي مكّنت من مكوث الهوية الوطنية وبحسب دال الحارث لأمركية والسياسية والإيرانية واليهودية و (إسرائيل) أمثلة على بداخل الديمقراطية بالاستقلال الوطني، ما منح الانتقال إلى الديمقراطية (الثوري) في هذه الحالات) شرعية عميقة، أي إن أي يوتوحي الديمقراطية عبرت بالأيدولوجيا الوطنية وأصبحت عنصرًا فيها⁴²، وتحقيقه أنه بد سلمًا حدًا سهل دال البعد لكونيوني في تأسيس «الديمقراطية الإسرائيلية» وقدمها على أساس هي الآخر الأصيل، من الانتصار ثم يكن ثوري ولا حديث. وكب الإمبراطور قد أرسوا حرة، كثير من مؤسسات الحكم الدي التي استعادت منها الحركة الصهيونية في بناء الدولة، كما وفرو عنصر حقوق و أحداث إنل تتداهم على فلسطين (1920-1947) غير أن سياسات قمعية كانت السائدة في حالة الفلسطينيين مع تكرر الانتفاضات ضد الاستيطان الصهيوني و تم نصف الدولة الصهيونية في سنوات الأولى عديم دولة شيئًا سوى والفويض الاسديا البريطانية لي كانت قائمه ولم تكن بقيادة صهيونية برعمايه مشكبه عمنه مع شرعه مؤسسات الاسباب الرضائي، ففصلها بكتب صهيونية أصلاً من اسيطر فلسطين وإقامة مؤسساتها، فت عمنه وأصبحت إنل تعريف اليهودية الدولة، ونسب الصهيونية عقيدة رسمية

حاول بعض الحركات الاستقلالية لحرية أن يسي بضم على المؤسسات الانتدابية الريضيه و بريسيه أيضا، لكن الأمر لم يجر طويلاً، لأنهم لم تحط بشرعة لأساس متعددة، منها عجزها عن حل معضلات مسألة الرراعية، والهوية الوطنية داخل الحدود التوسعنة التي رسمها الاستعمار، ومحاولة الاحلال الصهيوني فلسطين، وعبرها وهو ما سهل على سحب الرادكالية الجديد من ريف و طيفات الرضعي ادب في مدينة صاعدة بواسطة الأحرار وانحركات دال الأيدولوجيات الرادكالي أن بصر هذه المؤسسات والحب التي ست عمنه مؤسسات وصة بعد الاستقلال بوصفها من أحداث الاستعمار

إن الصريق لأسوأ نحو لعدم الديمقراطية، وفق داب، هو الاستقلال الذي يحرى وسط معارضة حرة كبير من المواطنين، كما في حالة شوء النظام التعددي من حرب أهلية، أو ثورة هُرم فيها حرة كبير من السكك الذين طخوا مو طين في الدولة تحت حكم البقاء الحديد²³ وتكررت هذه النقطة بأشكال مختلفة في دراسات لانتها وغيره، وهي تتفق عدم توفيق الديمقراطية مع وجود شروح عميقة فاعية ومستتة بشأن النظام الديمقراطي نفسه، وقصاأ أخرى أكاست معلمة بالأيديولوجيا أم بالهوية

وهي كذا الديمقراطية ونقادها (1989) الذي صا بعد ثمانية عشر عاماً من صدور كتابه عن نظام الموبيركي، حزب دال اشروط انسةة إلى شروط ربحية عميت، مصيفاً إليها شرطين جديين فهو رأى أن المحاولات برامية إلى تفسير بقاء الديمقراطية، أو عباها، أو فشلها اعتمدت حتى ستينات عرب ابعشرين على تحارب عدد محدود من الدول ودلعب هذه المحاولات في التعميمات مستتة من فشل الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا في لعقد رابع من لقرن الماضي على ماطو أخرى، مستقت بدت بصرية التحديث التي اعتمدت في تعديراتها عمومًا على بيانات عن معد دخل بمرء، ودرجة الإلزام بالمرءة والكنانة، وعدد بوانف سسة إلى عدد السكك، إضافة إلى أسرة المستشفيات، وأهمت ظروف أخرى تعتبر جاسمه من الباحة الصرية في رأي داب، كدسوحيات وبعنفات والشفقة السياسية²⁴

فما ظروف التي تُعسر مزتية سمو بقاء سولدركي ودعمه واستقراره من بظوره الجديد؟ لا بد من تر فر شرطين كي تُحكم دولة شكل ديمقراطي، وهما أولاً، السيطرة البنية على جيش و شرطة؛ ثانياً، أن يكون للمديون أنفسهم ببن بيطرون على الجيش و شرطة جصعين لعمدة ديمقراطية يفسر شرط ثاني الديمقراطية بالديمقراطية، أما الشرط لأول فهم لبعية

²³ Ibid. pp. 46-47

²⁴ Dabl. *Democracy and its Critics* pp. 239-242

²⁵ Ibid. p. 245

وبما يحذر منه دال هـ هو صرح بحيث بعد أن أصبح مؤسسة مستقلة، يقيم دور سياسي، والخاصة إلى احتواء قدرة القمع المركزي التي تطورت في عصر التحديث وعلى عكس من تطورات هـ شعوب، أصبحت جوش المهمة، يعتبر من المؤسسة العسكرية بمحترفة حصراً، إذ تشأ بوجوده وحدة اجتماعية وسبكونوعية بين عسكريين والمدنيين، ويصبح الجيش طاماً اجتماعياً مفضلاً، وظهرت عواقب ذلك في سربيل في عام 1964، وعلى عام 1965، والأرجح على نحو متكرر منذ عام 1955 حتى عام 1983²⁶ ولنمهيبة العسكرية وجهان إداري وجه البعد عن السياسة ووجه لترفع على المدنيين و سياسيين لذي قد يؤدي إلى الشعور بوضعية عليهم

بعد أن وضع دل شرط السيطرة على جهاز الجمع المركزي، اعتبر أن الديمقراطية الواقعة قائمة (النظام الوبراري) مفترقة بربحاً سوف بعض الحصائص المتداخلة وراح بعدده كآلة بصف إحدى الدول الديمقراطية المتطورة القائمة من دور مدني أي جهد تحسبي مسرعى على سبب من مدخل والثروة للمرد، ومو مقرر مدخل، ومستوى عدي من وحدة الحصرية، وعدد فبل نسباً من السكان ر. عمن، وتوقع في وظائف، ومستوى ثقافي مرتفع، وانتشار تعمم، وعمه إنتاج مستقلة نسباً توجهها اسوقا الوطني و مدونه، ومستويات معيشة مرتفعة شكل عدم مع مؤشرات حدة شأ. معد الأعمار ووفد الأطفال واستهلاك المواد الاستهلاكية وغيرها ليس في متناول الحوت الموسعة بالسرر هي شأن شروط الديمقراطية ما هو أكثر ثوباً من العلاقة بصادية بين أي واحد من هذه المتغيرات المجتمعية ومؤشرات الديمقراطية أو الوبرارية²⁷ وتحتد السداد بحدثة، وفق وصف دال، النظام الديمقراطي لأنه يشتمل على القوى والمواد وسلطة، ويورعها بين عدد كبير من الأعداد والمجموعات²⁸

ibid. p. 10

(26)

ibid. p. 14

(2)

ibid. pp. 25-22

(28)

لكن، بسبب السرايا التي يقترح بها نظام ديمقراطي محدود شرطاً لا ضرورياً ولا كافية شئونه ويشير د. بي. أ. عنية سكان الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر كانوا رهابيين ورهابيين 94 في المئة منهم يعيشون في مناطق ريفية وفي عام 1830، أي عشية زيارة سكسيس دو بوكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859)، كانت نسبة 97 في المئة¹²⁹ وعثر مؤرخون معدل دخل الفرد حين كتب بوكفيل كتابه الديمقراطية في أمريكا ما بين 350 إلى 400 دولار أميركي في عام 1830 لكن سياسة السيفسة كانت قد تأسست في الولايات المتحدة قبل حينه إليها بمدة طويلة ويمكن القول إن التعددية السياسية المقصودة على أي حال كانت موجودة في عام 800 تقريباً، حين كان معدل دخل الفرد أقل من ذلك¹³⁰ وما أصبح في الولايات المتحدة يصبح بدرجات مختلفة في نيويورك وكندا وبروينا واسويد وحتى في بريطانيا إلى حد ما، حيث كانت هناك سياسة تافسة في القرن التاسع عشر مع أي هذه الدول كانت على درجة متقدمة من التطور¹³¹

بعد أن المجتمع رزعي في الولايات المتحدة منلك سمتين حاسمتين بحسب بوكفيل وزع مصدر القوة وثنى المعتقدات الديمقراطية وحالات التطوير التحديثي القائم الذي يربط بين الديمقراطية والرجوعية ربطاً محكمًا، غنم توماس جفرسون (Thomas Jefferson) (1743-1826) وجون تايلر (John Tyler) (1790-1862) وغيرهما من المطربين وبمادة الجمهوريين¹³² أن المجتمع الرزعي المنكوب من العائلة مستقلة للمزارعين هو أمر ضروري بوجود جمهورية ديمقراطية، وقد رأوا في هؤلاء عماد النظام الجمهوري الديمقراطي لكن، في حين كانت هذه المجتمعات الزراعية

129 كتب بوكفيل كتابه الديمقراطية في أمريكا بعد حينه إلى الولايات المتحدة في عام

1830، ويشير في مقدمته، وقد صدر مجلد لأ. بي. عام 1898، الثاني في عام 1847

130 Ibid., p. 76.

131 Data. Polarchy pp. 69-70

132 Ibid., p. 7

133 بين المقصود انحراف الجمهور في الصحيح، بل يمكن بجمهوري.

مجموعات حرة، فإن البلدان الزراعية هي عصبها لا تنأى عن مجموعها الزراعية حرة.³⁴

بعد أن أرسى تقدير قريب من ذلك هو أن المجتمع الديمقراطي هو مجتمع المزارعين مستقلين لأسباب شبيهة بالأسباب التي يتيها الآباء المؤسسون لمولايات المتحدة فهم مستقون ولا يدخلون كثير في حياة الآخرين، وليس لديهم وقت كثير للسياسة، لذلك فهم لا يستخدمون السلطة بمرطد، ولا يبحثون عن مكاسب مادية فيها «من أجل ذلك شأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من زراعة ومن تربية الأعداء وبما أنها ليست عبثة فهي تعمل بلا انقطاع، ولا تستطيع أن تتجمع إلا نادراً [] وأن يعمل امرء حياً من أن يحكم ويتأمر» حيث لا تأتي مراولة السلطة بمدفع حبيب «لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشريع»³⁵ وهي مسألة الزراعة وملاصفتهم الديمقراطية، يذكر أرسطو أن إقامة أعينهم خارج المدينة في الأرباب يمنع سلطة اسخار من الاجتماع في جمعية من ذويهم³⁶ وأعتقد أن المقصد منه هو تقنين ما سمي له الأمر أو ممارسة السلطة بإفراط، ورث إدارة اسلاد ليدون و لعر، والاجتماع يكون للث في الاستثناءات وحسب وربما كان هذا عصباً يبرأه ميكراً عند أرسطو

بؤكد ذلك على أهمية معتقدات باشطين السياسيين، أو ما يمكن عنده اسحة السياسية، ولأنه قد يكون يدعى دائماً للجنة سياسية ووعده

Jah. Democracy and its Critics pp 253-254

34

Aristotle «Politics» in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation 35

Jonathan Barnes ed. Benjamin Jowett trans. Vol 2 Princeton N. Princeton University Press. 1984; Book VI Part IV p 2093

سخدمها في حمة حمد ظفي السيد لأنها نقلت من لوكليوي الذي سخدمه مدوه كطرس صوصد من السياسة، ترجمه عن الإعرابه جون درمي سانبيرز بعرب أحمد بطمي السيد المدو حة بيروت مركز العربي لأبحاث دراهم السياسات، 2016، ص 439 وكنت صوصد يفت به خير يكون الختام من الرع ومو سطي لثوه فإنه ليس لديهم من الفرع بلا اجتماع باسم ويركون حكمه سناون، ويكون جماعهم باب في لاساء سنايطر مدو حة صصه ص 388

Aristotle Book VI Part IV p 2094

363

وتؤكد شرعية انضمام الديمقراطية بصفة أي بلد أعنية ليس بأنه نظام شرعي⁽³⁷⁾ وهو لا يمكن من تفسير عدم استقراره في بعض حالات، كما في الأجناس مثلاً، إلا بـ «ضعف برامج ناشطين السياسيين انضادي الديمقراطية»⁽³⁸⁾ وأخيراً، لا يمكن أن نعزو الديمقراطية تحت السيطرة لأحية وهو بعد لبنان وإبطل وألمس وللمسا حالات غير فائدة لتعميم، فيس باصرو. أن يرعى نظام أولبركي بصفة أولبركيًا في بلد آخر وباهتمام من مولف الحب لسياسه ونفوذها يصمم عملًا إلى مطّري الانتقد والنسبة إلى اشروط الخمس، وهو التجانس الشفهي، أعتمد أنه يجب أن يقتصر على عيب لصحة الشفوية، أو بحيدته عن عمدة ندوس اساسي على السلطة فتمه دون ديمقراطية عبر منجسه ثقافي (سويسرا، بولندا، كندا، الهند) وربما كانت كوري هي الأكثر نجسًا، ولكن كوري الشمسية لا يحكمها حالة نظام ديمقراطي، وهذه هي حال اليمن وأندونيسيا في حاصي، وبولندا ومصر وهذه هي وغيرها ليس التحانس الثقافي شرطًا للديمقراطية، وليست التعددية الثقافية شرطًا لها أيضًا

إن حالة الانتقال الديمقراطي امورية بالسية إلى ذلك هي سي توفر فيها شروط السعة المذكورة سابقًا، بعد دكتورية لا تحصى شعبية في مثل هذه لحده يمكن أن يجري بغير سريع لكن بر من توفر هذه الشروط في دولة واحدة دون حصيًا أن الحالات غير الوعدة فهي لا يتوافر فيها عدد من الشروط سعة، وهي لأعية شيرة لتتوأم وهذه حال معظم الدول التي تحتاج إلى مساعدة اقتصادية أميركية، من منظور ذلك، الذي يعصب أن ميرى رعية في تحويل دون إلى ديمقراطيات عبر تقديم المساعدات لها، وهذا غير صحيح أصلاً وفي رأي د، فإن اسهام الدعم في نشوء الديمقراطية غير مرجح⁽³⁹⁾ فالسية إلى تعبير اسمودج بأنه حل عسكري المباشر فقد نجح في حاصي في بطلان وألمس والمب وبنان كما نجح

Datu. *Democracy and its Critics* p 261.

(١٠)

Ibid. p 262

(38)

Datu. *Polyarchy* p 210

(9)

الاستعمار في الماضي في حق أنظمة ديمقراطية في الهند والصين وجمهورية
بورنيو، لكن معظم دول التي استعادت بعد الاستعمار لم تنشأ هي أنظمة
حكم ديمقراطية، أو لم تصمد هي وبعد أن ختمت الكولونيالية من بوجود
لم يكن تدخل سيوكولونيالي في شؤون دول ملائكة أيضاً أو مؤيداً لشؤون
الديمقراطيات

في الحدث عن متغيرات هو عنه في تفسير دسامه انتعير، اقترح بوسيان
بي البدء بنظرية ذات شروط سبعة لأكثر دلائمة هذه النظام والأقل ملائمة
ويمكن جمع هذه العناصر كما يقول، مع النموذج الديناميكي الذي اقترحه
وسو في مقاليه في عام 1970، في شرح ضرورية الانتقال إلى الديمقراطية
ويتخصص نموذج روستو الذي يتقدم نظرية التحديث من داخلها، والذي يستغرق
إليه لاحقاً، في أن شروط الديمقراطية ليس حتمياً ولا مرتبطاً بشروط سيولة
مستقرة، بل يرتبط بدولة مستقرة يشهد بها صراع بتعمد حبه إلا إذا قلب القوى
الرئيسية، التي ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، بتسوية تتخصص بالتوافق على
القبول بإجراءات ديمقراطية لا يحسر فيها طرف كل شيء، ولا يربح الآخر كل
شيء، ثم تتلوه عملية تعويد على الديمقراطية

اقترح بي إضافة عوامل مثل الثقافة السياسية سائدة والتعبئة التاريخية
وبداية الطبقة، مثل وسو، من أهمية لعدم سطوي، فثمة أيضاً فروق في جودة
الفعل عليها بين المجتمعات، ساحة القبلية لإجراء تسويات، وفقاً بثقافة
السياسة السائدة ومدى توافق بحاب سابقة مع المؤسسات الديمقراطية⁴⁰
وأكد بيسب أيضاً في مقالة المراجعة التي نشرها في عام 1994 على مركزه
الثقافة السياسية، ووجد أحد أسباب لارتداد عن الديمقراطية في كثير من
الدول مماثلاً، من بين الدول التي أصبحت ديمقراطية في الفترة 1975-
1987 طب 4 دول من 17 دولة فقط ديمقراطية في عشرينيات القرن
الماضي ولاسياته ومن بين 2 دولة ديمقراطية كانت دعة في عام 1958

Latham & Pye «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), pp. 7-19, accessed on 3/2020, at <http://bit.ly/2weugbF>

أصبح ثنائي سطوراً حتى منتصف تسعينيات وأثّر أيضاً إلى أحداث كانون الأول/ديسمبر 1993 في روسيا حين دأب حركة فاشئة 24 في المئة من الأصوات، مما دأب الشيوعيون 15 في المئة ويعود ذلك، في رأيه، إلى عدم توفر الفرصة لتطور ثقافة خاصة للديمقراطية عند حصول تحول حاد عن النظام السطوي⁴¹ ويبدو بسبب في هذه المرحلة (الصف الأول من التسعينات) تمتد فكرة التور بين الإسلام وديمقراطية ثقافية، وموقف بعض المستشرقين من العلاقة بين الإسلام وديمقراطية، وأ «حرية سياسية عربية عن الإسلام»⁴² لكن لم يحظر في دأله السؤال «ثقافي» أيضاً أنيس الحرية عربية عن التور اليهودية وخصوص الديانة المسيحية؟⁴³

توصل بيسيت بشكل متأخر إلى نتيجة مفادها أن المراسد الديمقراطية العارة لدول أطر، عند بحث لمعيرت صفة علة والمرسطة بالديمقراطية، أن عوامل ثقافية أشد أهمية من الاقتصادية⁴⁴ وعدد إلى معكزين محافظ مثل جورج كس (1904-2005)، وبرنارد لويس (1916-2018) ليكرر أن ديمقراطية ساحت في أوروبا وحادية في شمال غرب أوروبا، وكسك

Seymour Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy Revisited» 1991 (41) Presidential Address «American Sociological Review» no 59 no 1 (February 1994) p 4 accessed on 13/2020 at <http://bit.ly/2PKu3bz>

Ibid. p 6 Panayiotis Vekris «Islam and the State» London: Croom Helm, 1989. (42) p 3 «Robin Wright «Islam and Democracy» Foreign Affairs» vol 71 no 3 1992, p 3 accessed on 17/2020 at https://www.2wllhdt.com/en/Gender/Civil_Society_in_historical_Context/ International Social Science Journal vol 43 no 1 August 1991, p 106 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2yHp9ao> Ali Karanigi «Democracy in Muslim and Turkey in Comparative Perspective» International Social Science Journal, vol 44 no 2 1991 p 145 Bernard Lewis «Islam and Liberal Democracy» The Journal vol 27 no 2 1993 pp 96-98. accessed on 13/2020 at <http://bit.ly/2Nwond7>

(43) مأحارل أن أحضر كتاباً كاملاً ضمن هذا الملف لمأثف عمم السؤال عن الإسلام وديمقراطية

Lipset. «The Social Requisites of Democracy Revisited» p. 5 Seymour Martin Lipset. (44) Kyung-Ryong Seong & John Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy» International Social Science Journal, vol 45, no 2 (May 1993), pp 168-70

Samuel P Huntington The New Wave: Democratization in the late twentieth century vo 4 (Norman OK: University of Oklahoma 1991) pp 298

في جدول بي سورصر فيها سكان هذه المنطقة، مثل أسبانيا والولايات المتحدة وغيرهما؛ أي إن الأمر مرتبط سكان غرب أوروبا وثقافتهم التي حملوها معهم وفي رأي كسب. ما لا يتطرق السيل على أب الديمقراطية وقد نكون نمط حياة طبيعيًا بالنسبة إلى شعوب أخرى، فهو يدعي أنها نمط حياة طبيعي لشعوب شمال غرب أوروبا وتسمى لوبس الموقف نفسه؛ إذ يقول إن مستنقش سشت هل في الإمكان رفع مثل هذا صدم في نفوس أخرى⁴⁵ ولا بدري كيف يمكن عند الديمقراطية نمط حياة طبيعي في مكان وغير طبيعي في مكان آخر، مع أنها لم تكن «نمط حياة»، ولا «طبيعية» في أي مكان قبل شوتها

كما وجد بوس صمم لتقييمات كمية ب متغير ذاتية لإيجابية حياة الديمقراطية هو انه صبي الاستعماري البريطاني بلده المعني وحتى إذا استتب الولايات المتحدة وأستراليا، نجد أن كل دولة يتألف عدد سكانها مما لا يقل عن مليون نسمة، ونقريبًا جميع الدول الأصغر التي استقلت ولديها ممارسة ديمقراطية مسمرة، كانت مستعمرات بريطانية⁴⁶. وسو أن المقصود أن الاستعمار البريطاني عتمة عائمًا على حب البلاد (أي حترها) في إدارتها، وسمح لهم بالعمل في المؤسسات التي يدر بها، ومنها مؤسسات برمجية⁴⁷ أي إن البلدان عاشت نوعًا من الإدارة لداتية في ظل لحكم البريطاني، خلافًا لتقليد الكولونيالي لعرسي

فتمت مؤسسات الإدارة الدسة التي أنشأها الاستعمار بدور في توحيد المرحية ببرانه لأوى بعد الاستقلال لكن هذا لم يعتمد على هوية المستعمر، بل على سياسه في لإداره فبريطاني أدات العهد بحكومة قائمة بدتها من لإكبير، وأشركت بحث هدية في بيروقراطية، وكان استعمارها استبدادي في فلسطين والأردن وعراق، ومباشرًا في كيب وسرايا وأوغندا

1961: «The Social Requisites of Democracy Revisited» p. 5 George K. J. (1961) *Clashes of* 14-15
 J. J. (1977) *Current Realities of American Foreign Policy* Boston, MA: Little Brown, 1977 pp. 4-43
 Lewis pp. 93-94

Upset «The Social Requisites of Democracy Revisited» p. 5 (46)

ويُشبَّح غارو بين دول أميركا اللاتينية التي حُصِّص لها المستعمر نفسه أن من غير الممكن تفسير احتمالات الديمقراطية الديمقراطية في بلد نفسه أثرت في نتائج تداعيل الإرث الاستعماري معها، وأحداث وقعت في القرن التاسع عشر نفسه تُفسَّر كثيرًا من التطورات اللاحقة أيضًا وهي دولة مثل تشيلي شُكِّت مؤسسات ديمقراطية مقدَّمة أو محدودة هي قطعة مع إرث الاستعماري ثقافة ومؤسسات وليس بالباء عليه كما هي الولايات المتحدة وكندا. وبعض الدول استعادت من عثرتها وصعب مواردها سيسي ومن جعل المستعمر لها هي تأسيس إدارات دنية ودمر الصراع بعيد مع المستعمر المؤسسات في دول أخرى بعض هذه المؤسسات قدَّمت حماية بالحد الأدنى للسكان الأصليين ضد أصحاب لأرض والأويعاريك المتحدة، لكنها حثت خلال حملة الاستقلال⁴⁷ يجب رؤية الأمر من راية بقاء الدول في دول رُسمت حدودها شكل مصططع، ما تُدَّكر بعممة إقامة الدول وبرع الاستعمار في أفريقيا في مرحلة صاخره⁴⁸، مع انقار أنه في زمن استقلال دول أميركا الجنوبية، في القرن التاسع عشر، لم يكن ثمة صدمات محدود، ولم تتفر وسائل الاتصال والمصنوعات اليدوية وصدمات سببه عاصمة حاشيًا

الحقيقة أن التحريش العربيين اللاتين بعد ثورت 2011 تشبَّح عكس ما ذهب إليه لينين في شأن هوية المستعمر فتوس التي رشح فيها الانتقال سببًا كنت مستعمرة فرنسية أم مصر التي فشل الانتقال فيها عرفت السيطرة الاستعمارية البريصرية عليها تحت اسم الحماية وربما يدفع ذلك إلى أن تعدَّ منومه هذه بحيث تصح على الحالات التي حزن فيها سوء الديمقراطية أو الانتقال إليها تدريجيًا، أو مباشرة بعد الاستقلال، وليس بالثورة بعد عقود من الاستقلال وعديًا، ثم ندع هذه الديمقراطية الهشة المسكرة التي سمَّى عربًا بالمرحلة البيروالية طويلًا بعد الاستقلال والحقيقة أن هذه المرحلة في ساء وسوريه بصاحبها الاستعماري الفرنسي ثم تحتف

Evamoni, Huellyn & Lina, p 9

47

Ibid. p 0

48

كثير عن المرحلة البيروقراطية في مصر وعموماً، تثبت لتجارب أن مثل هذه التعميمات المستفراة من تجارب تاريخية تتعرض باستمرار بنقص، على نحو يدفع إلى تعديلها بموجب التطورات المتلاحقة، ويسبب زعمها التوصل إلى تعميمات نظرية

حيثما حاولت بسبب صدقة عصر أخرى إلى نظرية تحديث من خارج العوالم الاقتصادية والعلم، فيه وقع في خطأ ثقافي — ذهني رائج منذ أن وجد قسراً التطور الرأسمالي بالروست منه بسبب اختلافات العمل فيها كما ادعى لست أن بيروقراطية أكثر ملاءمة للديمقراطية، لأهمية عصر استقلالية الفرد الأخلاقية، في حين يوحد علاقته مثله بين الدين والادوية في مذاهب الأربع الأخرى الكاثوليكية و الأرثوذكسية المسيحية و الإسلام و كونيوشية⁴⁹ وهي رأيي المخالف رأي فيبر لأصلي، إن سلوك البشر لا تحدده بصوص المذاهب وعقائد المذاهب، بل أنماط ممارستها بدين أي تشابه من المذاهب محضه، والتي تساهم في تنوعها عوالم عدة، منها السيرة الاجتماعية ولأعراف الموروثة و طبيعته بظلم الحكم السائد، و عقيدة أخلاق والمذهب والنتيجة أنه قد يوحد في الإسلام ما يشبه بظلم الدين الكعبي لدى أوساط معينة في صروف معينة، والسؤال يدور هل حوز الشروط لاجتماعه الاقتصادية التي تجعل منه اجتماعية تمارس بظلم الدين هذا مثل ذلك سائر، ولا علاقة مباشرة لهذا كله بصوص مقدسه، أما علاقته الدين بديمقراطية فلا تتوقف على نوع الدين أو المذهب، بل تتوقف على نوع العلمة التي مرت بها البلاد، وأنماط الدين الجديدة التي نحتت عن بفاعل العلمة و تحديث مع أنماط الدين و الثقافة السيرة السائدة، ومسوى التطور الاجتماعي في زمن بعينه فحين تُقرص العلمة من أعلى قبل أن تمر المجتمعات بحد أدنى من العلمة المعرفية، أي التعامل مع الظواهر الطبيعية الاجتماعية والسياسية والاحسد الإنساني، ليس بتفسيرات عينية بل بموجب قوانينها، أو بالاعتماد على أحصائيين (يستون علماء أو خبراء) من جهة، وعلى العلمة السياسية التي ترعى بشوء منطق

الدولة وإحضار المؤسسة الدينية له وصولاً إلى خصخصة القرار الديني من جهة أخرى، تتخذ أنماط التدين أشكالاً رافضة للعلم، وتصبح سهولة الانقياد لأيدولوجيات رافضة للتحديث عمومًا، بعض النظر عن هوية الدين نفسه وإذا تضررت فئات واسعة من عمدة العلمنة التحديث، وما زالت الثقافة الدينية هي السائدة، فمن الممكن أن تنشأ أنماط تدين رافضة للتحديث عند هذه الفئات

كتب ليسيت مر حيه بعد أن نشر بعض مضري الانتدال سائح مشروعههم في شأن الانتدال إلى ديمقراطية في حوب أوروبا وفي أميرك اللاتينية في عام 1986، المتمثلة بأن الانتدال من عدم سلطوي إلى ديمقراطية يصرح حدرات ستر يحية على مدعين لسايسيين الدين يحدد سوكهم ما إذا كانت سسناً ديمقراطية أم لا وهم ينعون مع أي منافسه هذه الحوصوح باستقلال عن شروط الديمقراطية التي أصبح يسميها شروط مسبقه لديمقراطية Democratic Prerequisites وليس مجرد متطلبات الديمقراطية Democratic requisites، وكأه قصيد أن يرتد صميم، بالرفض على تفسير روسو مقالته الأولى التي ذهب فيها إلى سميير بين المتطلبات وشروط مسبقه واتفق مع هراسيسكو وهورب الذي كتب أن «العمل الإحرائي ديمقراطية السياسة بالحد الأدنى يعني صميم وجود شروط اجتماعية واحد لأدنى»⁵⁰، بمعنى أنه حتى الديمقراطية الإحرائية تتطلب ظروف اجتماعية مؤاتية من نوع المتطلبات لسيوية التي سبق أن تعرض إليها فلا يمكن الاستدعاء عن الجاعة والتنمية الاقتصادية لاكتساب الشرعية في الديمقراطيات الناشئة في البلدان الفقيرة وهب بشأن سدود كبير عن العيراب لسيوية بالارمه لتحقيق النمو، والتي قد تكلف ثمن باهظ في مستوى حياة الناس، ومدى توفر إعدادة انهكته لمطوبه بستمه مع استحواف الديمقراطية⁵¹

Ibid. p. 16. Terry Lynn Karl & Philippe C. Schmitter «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe» *International Social Science Journal*, no. 43, no. 2, 90 pp. 170-27. Francisco C. Weffort «New Democracies, Which Democracies?» The Woodrow Wilson Center Latin American Program, *Working Paper* no. 198, 1992, p. 18.

Lipsel, «The Social Requisites of Democracy Revisited», p. 7.

الشروط الاقتصادية لاجتماعية والثقافية ضرورة بموجب هذه المقاربة، لكن سائح العيبية تعتمد على السياقات، وعلى قدرات الداعين السياسيين الرئيسيين كالفداء والرمضاء وتكبيكتهم، ومن ضمن ذلك طريقه الاتحادات ومدى توافرها مع شروح الإنشبه ونسبه لديموعرنيه لدولة⁵² ويهي لبسيت بحمله و حدة تفرقه من مطري الانتفاة ديمقري، وهي أن « حتمنا نحاح ديمقراطية أو فشها مستمر بالاعتماد، بدرجه كبيرة، على حيارات القادة و جماعات وسنوكهم وقراراتهم»⁵³

عموماً، فإن عدد انعوامل لاجتماعية وثقافية واسياسية الكير حد لا يمكن من إنتاج معدله عامة تتيح لتسؤ شوء الديمقراطية هذال وهتعتون، مثلاً، كن متشائم حدًا في شأن اوى تصور الديمقراطية على المستوى العالمى⁵⁴ قبل صعود ميخائيل غورباتشوف (1985-1991) وبدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياني لكن، مع انطلاق هذه الإصلاحات تحت عنواني « ليريسثرويك» (إعادة بناء) و«اعلاسنوست» (اعلاية) نغير كن شيء

بذلك لا تمكن النظريات الاجتماعية الباحثين دائماً من وضع قاعدة يمكن التسؤ بموجبها، ولا يحور الاستعمال في تحديد الاستثناءات في غياب تلك القاعدة ولهذا لا يصح الحديث عن استثناء عربي مثلاً في الانتقال إلى الديمقراطية لأنه لا توجد قاعدة أصلاً

حتى بعد موحه الدمفر طيه في جنوب أوروبا وبعض دول أميرك اللاتينية، مع سظم الشيوعى السوفياني مستقراً بل في توسع، حتى عام 1983⁵⁵ ثم

⁵² ibid.

⁵³ ibid., p. 8.

⁵⁴ ibid. pp. 7, 8. Jahn, *Poharchy*, p. 208. Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2, Summer 1984, pp. 93-116, accessed on 13/2020, at <http://doi.ly/2RT2BFg>.

⁵⁵ Marc F. Plattner «The Democratic Moment», in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed., Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins Univ. Press, 1996, p. 7.

بد كأل استمقاطية دحب في طور الأيمه في سعييت العرب حاصي مع
تقدم لأظمة شيوعية في شرق سيب، وفشل بدير يات ما بعد الكولونيالية
في اسور مستقنه ان تراجعت حتى الهند إلى عدم شبه سطوي في طر
إحراءات اطوايئ تي اتحدثها أديرا عيدي (1966-1977 و 1980-
1984) في عام 1975 وكتب داس، تريث موييهاب، الابلومسي الأميركي
المعروف، في تلك الفترة، في عام 1975، أن «ديمهر طبة اليسراليه بموجب
الמודح الأميركي ميل إلى أن يكون في وضع الملكة في غرب لدسع عشر،
أي بها نقد شكل من شكل الحكومة صمد في مكان فريده هه وهالك،
وفد يعمل حيد في ظروف معيه، ككه بيس دا علاقه بالمستقل بها العدم
حيث كد ويسر العالم إلى حيث يجهه»⁵⁶ وأصبح و صبح في اشدييات أن
تشرم موييهاب سم بكن له أسس، حين اشترت ديمهر طبة، وسين أن بدائل
الديمهر طبة في دور لعدم شت مثل لاشتر ككه الأثريقبه والسير ودر طبه
السنوية في أميرك الالاسه حوأت إلى ماح و شبه اقتصاديًا⁵⁷ وبعد داب
حاء الحور الكبير في أوروبا الشرقية

أعدت التحولات في أوروبا شرقية بعض التوهج إلى نظريه التحديث،
لا على مستوى لدور الاشتراكية ذاتها التي حققت درجه عابه من الحديث،
بل على المستوى العالمي أيضًا. فوق پاي، ترفق تمدد الديمهر طبه مع
الفترة الكبرى في نمو لاقتصاد عالمي الي تجاوزت توقعات الاقتصاديين
اليوكلاسيكيين و لماركسيين⁵⁸ إذ تمتع الحاره العاميه 13 في المئة سنويًا
حلال خمس وعشرين سنة من عام 1965 في حين كد نموها قبل دث 3
في مئة سنو فقط كما تعاضمت بحولات اسكيه بسسه سنويه بلغت نحو

أربع ادي حاره ككاتب بعد وهب روم ككه⁵⁹ هه هو المدخل العسكري لولايات
محمده في غرب كد يمكن به حصار المدخل العسكري للسوفاني في أفغانستان والرد الأميركي
عنه

Amel Fakhri Moukharab - The American Experiment in the Middle East, p. 4 (Fall 1980)
1975, p. 6

Mattner, p. 37

(57)

28 هي مئة في مئة داتها" ^{٤٨} ويشرح بي بتوسع سوق لاتصالات العممية المعاصرة التي تتجاوز مساهمات بصعب قياسها درجات التحديث التي كانت تفحص سابقاً باستخدام معيار كمية من نوع ما عمده ليرس في عام 1958، وذلك حين عتمد معيار مدى انتشار أجهزة راديو في المنزل ^{٤٩}

^{٤٨} Ibid. p. 7

(٤٨)

^{٤٩} Ibid. p. 8

(٤٩)

الفصل الرابع

البرجوازية ونشوء الديمقراطية

في أن دور البرجوازية التاريخي لا يعني وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية والرأسمالية، وفي أن الرأسمالية ربما تؤدي إلى الاستبداد، ولكن لا توجد في الواقع ديمقراطية حديثة من دون اقتصاديات حرة، وفي دور البرجوازية الليبرالي وفي رهان ماركس على توسيع حق الاقتراع للأسباب نفسها المتمثلة بتمسك بعض الليبراليين بحصريته، وفي تبين خطأ رهان الشيوعيين الأوائل على الديمقراطية للتوصل إلى دكتاتورية البروليتاريا، وفي أن التسوية الطبقية في ظل النظام الرأسمالي رافقت الجمع بين الديمقراطية والليبرالية، وفي الديمقراطية وتوزيع مصادر القوة والتأثير. في نموذج ماريتون مور الذي تؤدي سموجه الثورات الفلاحية إلى دكتاتوريات، وفي دور ملاك الأرض ومجالس الطبقات القديمة ودور الإقطاع وفي فقدان مجالس الطبقات في السلطنة العثمانية ودور البيروقراطية الإصلاحية، وفي أن الحلفية التاريخية للديمقراطية هي رسملة علاقات الإنتاج الزراعي، وفي أن البرجوازية ليست فئة سياسية واحدة

دار نقاش تاريخي طويل حول دور البرجوازية في نشوء الديمقراطية رسمته الماركسية في صيغته الثورة الديمقراطية البرجوازية، والحديث هنا عن امشأ التاريخي للديمقراطيات الأولى في انعصر تحديث. وفي حقيقة تاريخية أن مطلب المشاركة السياسية وحريات صدى نظام لاميرات والصفت الاجتماعية التي عثر عليها النظام لإقصائي قد مرر بعد صعود البرجوازية في الدول الأوروبية وبرعها مع الصفات القديمة صاحبه الامتيازات، أكان هؤلاء

من الإكبر ومن أم من الأرستقراطية أما نعيم حق الاقتراع، وتوسيع حقوق المرأة مساواة المرأة بالرجل وغيرها، فقد تحقق ذلك من خلال صراعات مبرّرة تاريخ القرن التاسع عشر لأوروبي مع قطاعات من أنظمة الرجوعية خاصتها لصفة عامة ضد الرجوعية التي تحولت إلى أرستقراطية سياسية، ثم خاصتها لحركات لسانته ضد نظام الاحتداعي القديم وهذا صحيح أيضًا، لكن الرجوعية نفسها المختلفة ومتغيرة وتياراتها الفكرية هي التي شملت طريق ووجدت هذه الحدية من التوقعات والحدود عند فئات شعبية أخرى، وروحت مفاهيم مثل الحرية ومساواة استخدمت في الصراع ضد الرجوعية نفسها حين أصبح الأحرار عائقًا أمام تحقيق المبادئ التي روج لها مفكروها وليس بالضرورة أن تكرر قصة نمشًا هذه بعد أن أصبحت الأنظمة الديمقراطية لعبية مثثة أمام برحبيتها وسينتها، وكذلك الرجوع إلى تفهيمها أو التهور منها، والترويج لها أو التحريض عليها

حين انتشرت فكرة الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم، لم تكن الرجوعية المتحدة حامل الفكر، الحصري فهي من الناحية لذلك التي وصلت إليها الأفكار الديمقراطية وبما رحل لمطبقه عبر الإعلام وعبر جماعات من المثقفين و طبقه الوسطى فكرة الديمقراطية وهي المبدأ العربية ودون لعدم الثالث منهم مثقفو الرجوعية التي لم تدخل في صراع مع نظام حكم سابق، في شر ثقافة تويرية ديمقراطية مكررة وقامت الرجوعية بدور في تركة الدولة بعد الاستعمار، وحرب محاولات للاستثمار في صناعة ولكنها ظلت طبقة ضعيفة قياسًا بالنظريات الأخرى، كما اعتمدت في معظمها على قطاعات محدودة والاسير د والتصدير سي تكييف بسهولة مع نظام محكم

تصرفت الرجوعية في مرحلة التأميمات حتى كاد يقرص كقره جماعة في بعض الدول، ثم صعدت من جديد في مرحلة دول و تقوم بدور ديمقراطي؛ إذ ظلت مرتبطة بالنظام القائم ميكيا أكد أن جمهوريًا وهي ظل الاستبداد المعاصر عاكسًا ما تساهم الرجوعية بخدمه مستطوي المستفيدة منه ما دام النظام قويًا، وقد عادي التطور الديمقراطي والمشاركة

اشعبية، وحتى منح الحريات وعمومًا بفصل التمييز بين قطاعات الرخاوية المحتدنة، مثل طفت وسطى و شفق و لرأسمة الصاعنة و التحررة والمدة و غيرها، بموجب درجة ضررها من عصم السصوى، وتقنها لديمقراطية وتحرفها على طرح مسألة عصم لحكم.

شأ اديمراطفة وفق شهورسكى فى صل الرأسمة، كم شأ الدكتاتورفة الحدفة فى طدها، وهى تتلاءم وتعايش معهم ولذلف فى اسحت فى علافة بين برأسمة و ديمقراطية يحتح إلى تحفيل لمعبراة النرففة لجائرة المحددة بمعبراة نرففة جائرة لا تحصع لحتمفة H storica Contingences، ولا فمكن استطفها من مئافى أوفة مسقة

اعتمدت أعففة الأصمة الحكمة فى نرفف إما على سطررها المشرة على مصدر ثروه، أو على تحففل الأرستقراطية لإقصافه وأمراف سحر و الولة و عفرهم الفئصف بواسطة حاة صرئ، أى نفوف ولس نأفب الأفصاف ذائف، و «لعاقد الحر» بين رأس الماف و حمل أم فى الطم الرأسمة، فقد الفصف سلطة مدوة عن الأمرفف عن مئكة مصدر ثروه من حفة، وعن فوسطاء المفف ففومف نرفة انصرائف لدولة من حفة أخرى وهذافو لأسس لأف لاحتمفة حئصف لافتصاف لرأسمالف الطم ادمراطف أكثر من احمففة فى الأصمة لافتصافه لأخرى، لأ رأس الماف لا فستحرف على فئصف نفمة فستخدام مباشر نفوة ومن ثم، فف فى محاف الافتصاف مفة محل ساف سعافف مع العمل بمأحور محل استخدام الإكراف فى عمل برافى عفا ماف الأرض مافل رسمفة علاقت فى الربف، وكذلك فى حفة فئصف الفمة

Adam Przeworski, «Capitalism, Development, and Democracy», *Journal of U Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October-December 2004), p. 488, accessed on 28.3.2020, at <http://bu.y2u.upQx>

هذ فصار فى شوففر كفا سى ان فف و كدث أى فف ففم فف هو فافس ففرف، فف Hans Kelsen, *Foundations of Democracy»,* *ibid.*, vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy, October 1957, p. 68, accessed on 11.10.2020, at <http://bu.y2u.upQx> Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London/New York: Routledge, 1996), 942.

سوف أن هي مور فكره قلازم لرأسمالية والديمقراطية عند معالجه الحرب الأهلية في ولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ ينعدم تعارضها مع العبودية أيضاً. فمع نكس عبودية نبراج هي جنوب ولايات المتحدة يبدأ على تطور رأسمالية صناعية، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إن العبودية شجعت على نمو صناعي في أميركا، لكنها كانت عقبة بالطلع في طريق تطور ديمقراطية² ويسود اعتقاد أن لنظام رأسمالي القم على تعاقب البحر يُفترض تنافسه مع العبودية، لكن هذا كما يبدو، ليس قابلاً؛ فإفطن دي أسحه بعيد في جنوب ولايات المتحدة كان مد نالاتيف القرن التاسع عشر عملاً أساسياً في نمو رأسمالية الأميركية والإيكالرية³. ويمكن أن صلب إلهام أيضاً رأسمالية عرسية أشرفه تصبغ انطس وهذا يعني أن الشمار والحبوب لم يثقتلا لهذا السبب وهي رأي مور أن الصراع بين الشمار وحبوب في ولايات المتحدة، لو حرب نسويته يومئذ لثم ذلك على حساب انتطور ديمقراطي، وهذا صحيح لكن مشكلة مور تكمن في أنه حاول تفسير كل شيء بالاقصاد ولم يُمر مسألة الدولة الحديثة الأهمية اللازمة. فقد تعلق الصراع على إخضاع الولايات الجنوبية أيضاً، وأساساً هي رأيي، بمرص سيادة الدولة وعدم قبولها تعدد الأنظمة القانونية الذي يمس السيادة

حتى حين غير المدونة يمكنها أن نلاحظ وجود دول رأسمالية عديدة لا تتمتع بديمقراطية براني في عصرها وليس في القرن التاسع عشر وحده. ولديك فالأدق هو انقول إنه توجد دول رأسمالية غير ديمقراطية، لكن لا توجد أمثلة عليه بدور ديمقراطية بيرانية لا تعتمد قتصاد سوق ومن الممكن أن تُسرب الأنظمة سيطرة اقتصادية من دول برالية سباسة أو ديمقراطية كما جرى هي حين بعد مرحلة طويلة من التحديث المفود مركزاً، وهي العدم

Barry Hinton Moore Jr. *Source Origin. of Dictatorship and Democracy* (New York: Putnam, n. 2) the Making of the Modern World, with a new foreword by Edward E. Schattschneider & James M. Scott. Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966], p. 112

ibid. p. 114

(3)

العربي في تونس قبل ثورة ١٩٥٦، وفي مصر، وبسبب هي سورة وبن تحربة شر الأسد على تطلعه إلى تقبيل مباح كهذه هي الإصلاحاته الاقتصادية هي عقد الأول من هذا القرن وسميت انتاريج مد صحه تشجيص د في أن لأظمة السبوية تي يتفل إلى قتصاد السوق في دور لأقل تحديث (الاول الدمه) مررع معني هذا دور دمرها لكن سوف بين لاحقاً أن الدول سمية المصحة على قتصاد السوق كانت أسير استقلالاً إلى استمقراطية من دور التي حاوت تطبيق نظم تسلطي شموي، ما في دنث بحكم قصة النظم على السياسة والأمن و لاقتصاد ومجالات أخرى أيضاً

من الصعب أن نشأ ديمقراطية في دولة تحتكر الاقتصاد واحتكر الدولة للاقتصاد يفود إلى نظام سياسي يسخر الاقتصاد في خدمته ودوره كهذه تمنع نشوء قوى اجتماعية مستقلة عن النظام الحاكم، وتريد حملات الفساد فيها، كما نشأ فيها شركات تنميه الشخصية الشبيهة بالقطاع حيث عتاد الولاء أشد أهمية من الكفاءة، كما نشأ حملات الاسرار ونعود الأقارب والمحسوب Nephewism في هذه الاحال لا يصح سافس الديمقراطي معه حصلها مصر، فيربح مدثر كل شيء ويحصر غريمه كل شيء، لكن هذا يحصل في حال وجود سببه سياسي تحتكر لاقتصاداً ويحاصر في الاتحاد مثلاً يحصر أيضاً سيطرة على موارد الاقتصاديه في اسلاد، من يربح قوة يربح هذه السبيرة وهذا في حد ذاته يصعب انذار في عممية تدول لسلطة كما أن اسحو من نظام سبوي إلى آخر يحدد شكل سيطره على الدولة كأنها عيمة لاحتية المصانع التي تهرها

أدى البحث بين نظرية التحديث ودراسات الانتقال في شأن لشروط الاجتماعية الاقتصادية للديمقراطية إلى تطرفين من لروم الشروط ويكر رؤيتها لكن العامل الحاسم، في رأي، ليس التحديث، بل نمط التحديث

Robert Dahl, *On Democracy*, New Haven, CT: Yale University Press, 1998, p. 78. 43

Sevanur Martin, 'Aspect of The Social Requisites of Democracy Revisited', 1994 Presidential Address, *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1, February 1994, p. 1, accessed on 3.2020 at <http://br.ly/2PRu3bz>

ودور الدولة فيه وفي الاقتصاد، وليس الرأسمالية بل كيفية نشوء الرأسمالية وطبيعة نشاطها أهو صناعي وتحري أم محدد وسيط تحاري مع الصناعات في الحارج؟ وحجم القطاعات المتضررة منه (أصحاب الأرض والملاحون والحرفيون والجماعات الأهلية والمؤسسة الدينية مثلاً)، ومدى استمرارية هذه القوى لاجتماعية المتضررة والتعبيرات السياسية عنها

نشأت برأسمالية في شمال غرب أوروبا وبعض ديممات سوق نفسها، وبعض الثروة في وسائل الإنتاج ونحو وسائل النقل عبر سكة حديد والاكتشافات عينية وغيرها، وذلك في ظل دول أحصعتها الملكية بمصطف لحكم مركزي، وبشركات بناء بيرة وفراصيتها وطبقتها السياسية وحاصت الصنف الوسطى صراعات مع الطبقات الأرستقراطية والنظام القديم ضد الاعتبارات السياسية والاجتماعية بين الطبقات من جهة، وفي سبيل تحرير قوة العمل من جهة أخرى أما في الولايات المتحدة، فإن أساس الديمقراطية كان اجتماع النواحي متطور لبطقة الوسطى ومنتقلين في امدد، والإدارة الدائمة لبلديات صغيرة، والاستقطب الزراعي والممتلكات خاصة لكبيره الممتدة والمتنشرة

لم تعد برأسمالية، في رأيي، عملية التطور نحو سرلية في الولايات المتحدة، بل بالعكس، فقد ستتعدت استفادة كبرى من سلسلة عائمة في دولة عبر صناعية في تطور الديمقراطية السريع وفي أنماط وروسية، لا يفهم تطور الرأسمالية أو الصنعة عموم من دور الدولة وهي الدول الدمية، لا يتوقع من الرأسمالية الدائمة أن تقف ضد بسطة دكتاتورية التي ترتبط بها ديمية، وسي تمثلها ماسراحيص والمقصودات ولوكالات وحمية الإنتاج وتوفير انقطع ماسر مسنوداتها وغيرها لكن قد تنصرف قوت منها من مدخل دولة بموجب ونشوء رأسمان صاحب خطوات مقرب من مائة النظام في مدخل آخر لا يحظى بهذه إمكانية لكن الرأسمالية نفسها تتكيف مع نظام الديمقراطية إذا وقع لانتقال إليه، بعد أن تحاول هي تكشف الديمقراطية نفسها معها بالحرف مع قوى وكيانات سياسية وعناصر داخل

بيروقراطية لدولة لا يصح إذًا تعميم نظرية تسبب هي لرأسمالية مدور
الرئيس في شواء الديمقراطية وكأنها نظرية عدمية

لأن أن سندان اسي نشأب فيها برأسمالية سيحة لعمليات سرة الاقتصاد
بعدة عدم سطوي، لم نكر الرأسمالية فيه حمنة لأفكر الديمقراطية، ولم
تادر هي لاحتجاج الاجتماعي اسي عدا ما اجتماع مع لاحتجاج اسياسي.
من فعت ذلك هوى الاجتماعيه لمتضرورة من سرة الاقتصاديه وشهد ذلك
في تونس ومصر وسورية، حيث شأ الرأسمالية محاسيبا قرية من عدم
وانتفعت هوى الاجتماعيه المتضرورة من سبست عدم بقمعية والسرة
الاقتصادية معاً، والتي تعني الفقر وسقالة وتعدوب النمية الجهورية، ما في
ذلك قوى من داخل قواعد حرب العث نفسه في سورية مثلاً وثمة بحوث
نوت استنوار هذه هوى لاقتصاديه الاجتماعيه العربية من مفاصل السلطة
والمستفيدة من السرة الاقتصادية بكيف مع التغير مؤسسي واستعلان
المؤسسات الجديدة عبر ائتلافات سياسية حتى بعد ثورات الديمقراطية
لمواصلة نموها الاقتصادي السياسي⁶

كما أن بحره الانتقال في دول أوروبا الشرقية في مرحلة ما عرف بلدان
الديمقراطية لاشتراكية تطرح تساؤلات عن حتميه دور رأسماليه، أو حتى
المرجورية عمومًا، في عملية الانتقال ديمراطي، فم يوجد في هذه الدول
مرجورية سامعي لاقتصادي حكمه، أي طعه رأسماليه وهذا في حد ذاته
يحذف ما استؤ به تاريخيًا، لتمش بأن الديمقراطية نشأ في ظل الرأسمالية
فتمش هذه الصقة مع نكر موجودة في أوروبا الشرقية، إلا إذا كان المقصود
هو المرجورية بالمعنى الواسع، وطعه وسطى وليس رأسمالية ولم تُرص
خصوصية صقية تذكر بقوى التي أسهمت في هذا الانتقال في أوروبا الشرقية؛
إذ إن الهآت الشعبه مع تقتصر على طيفه معينة في بلاد أعنية قواها العامة

Abubakar I. Lanza «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia» *Contemporary* 6
Southeast Asia vol. 33 no. 2 (August 2011), pp. 307-32 accessed on 18-12-20 at <http://bit.ly/2WbXFTO>
by PpgMGhr Ivan A. Laksmiana «The Curious Case of Indonesia's Democracy» *Foreign Policy*
12 2009 accessed on 1/1/2020 at <http://bit.ly/2WbXFTO>

موضعة لدى قطاع الدولة لكن بصعب تصور ساء ديمقراطية في أي من هذه دور على أساس حثك حكومة مصادر بقوة ومن صممها لاقتصاد وقد حوت الديمقراطية فتصدد لدولة إلى اقتصاد سوق، أي إن ترسبح الديمقراطية بطلب انتهاك إلى اقتصاد سوق، وليس بعكس

شرح ماركس تتوسع العلاقة بين تحرير علاج من قيود نظام الإقطاع، والتعويض شخصية بالإقصاء، وعلاقة ذلك بشيء سوق العمل التي يقوم فيها الإنتاج على التعاقد حرًا بين العامل وصاحب العمل ولاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على عمل لماحور يتطلب بساء حرًا (بمعنى أي لا يمكنه أحد، ولا حثك هو شيئ غير قوة عمده أي إنه حر من الملكية) قادرًا على التعاقد كما أن عمية حصة قيمة حائصة من العمل لا تتم ملكية ملاك الأراضي بقوة عمل العلاج عبر الحر، مرتبط بالأرض ومالكها، ولا يفرص رسوم والإتاوات وحمايتها بقوة كما هي المجتمع «تفلسفي» بل تُحصى سميت من دور أليات قسرة، من خلال عمية لإنتاج دانه، لأن العامل يتنفي أحرًا على وقت عمده يقف عن قيمة لبصاعة التي ينحى في وقت عمده المستثمر فيها وبدأ دور اسحري سرخورية موضوعيًا في صراعها مع علاقات ملكية القديمة، ودتت في فكر بعض مثقفي اسرخورية وسياسيين في المدن وكان ماركس في شبه متحمس للإبحار في ميدان الحريات، ودافع عن حرية الصحافة، وترأس في مدينة كولن تحرير صحيفة الراين الديمقراطية الراديكالية التي مؤلها برخوريون لكنه كان مهتًا بأن الرأسمالية ومصالح اسرخورية تساقص في نهاية مع الديمقراطية، ورأسمايون بحشون حق لاقرار العام وهي الفصل الثالث من البيان الشيوعي دفع عن الحرية والمساواة التي حفتها الثورة الفرنسية حلاقًا للاشتراكيين الألمان الذين استحقوا بهذه الإبحارات، وكان يقولهم من الرأسمالية رومست يتضمن حبسًا إلى حميمة المجتمع لتقيدي الذي حصه رأس المال وفي الفصل الرابع من هذا النص

7. دور ماركس أهمية لإصلاح لانتحائي الذي يتحور عنده في النهاية ضد وجود الدولة

وصد المجتمع برخوري في عهد فلسفه أحو عبد جبريل Kant Marx zur Kritik der deutschen Rechtsphilosophie in Marx Engels Werke von (Berlin Dietz Verlag 1988 p 327

أهمهم عشر توصيين أوسديين والشرعيين لإكثير ندين ناصوا من أجل حق الاقتراع للعمل من أقرب الحركات إلى الشيوعيين، كما أنه دعم توسيع حق الاقتراع سبهي نوصح لدي يقرر منه المصوتون من يتحبون من صفوف الطبقة الحاكمة كي لايسيء تمثيل الشعب في البرلمان⁽⁸⁾

رأى ماركس وفريدريش إنجر أن «المهمة الأولى رفع الطبقة العاملة إلى طبقة حاكمة هي انقواء الديمقراطية»⁽⁹⁾ ومن نوصح أنهم كب يعصب تعميم حق الاقتراع ويسهل تخمين هل كب شيوعيون نكث بمرحلة سيحصول لو خروا، بين نضم ديمقراطي والسطوة، حتى لو كب نضام سطوي يحكمه حزب شيوعي؟ فالشيوعية لم تكن حرباً في نظرهم أصلاً. لكن ماركس الذي دعم نضامه والديمقراطية في عمله سياسي ووقف إلى حزب تحرير نعبه في أميركا، رأى أن مطلب المساواة يلائم المرحلة التحويلية التي تكون المساواة فيها مصطلحاً حقوقيّاً قصائناً يقوم على استبعاد طبقي والاستغلال، فيعبر ناس كأنهم منسجون مع أنهم ليسوا كذلك فمساواة الحقوق من غير مساووين اجتماعياً كترس حالة الامساواة في المعدل، لم يشه ما كب إلى انحصار مكافئ في إهمال المساواة لحقوقه الذي يحصر فيه المجتمع المساواة الاجتماعية وحقوقية معاً في غياب الحقوق السياسية والحريات، كما يرى أن المساواة حقوقية سياسية هي نوبة حمل من أجل نضمن ما نسمى الحقوق الاجتماعية في منظومتها أم مساواة في شيوعية فتكون بحسب اختلاف الأشخاص وحتلات حاجاتهم، وبمرحلة الفاصلة بين المجتمع الرأسمالي والمرحلة لشيوعية هي مرحلة دكتورية بروتاري

(8) في نسخة الحكومة باريس في عام 1871 كتب ماركس أن ما مير ثوار باريس هو ما قدمه من كب خوار اندونه بدمه دكتورية اليوبساري هذا لا يكون تعبير نظام يحكم بعض السلطة من جزء من الطبقة الحاكمة إلى جزء من الطبقة الحاكمة الذي نهي الحاجة إلى ندمه وهذه هي الديمقراطية بوصفها حكم الأغلبية التي نهي الحاجة إلى الدولة. Karl Marx, *Barrikade in Frankreich*, in: Marx Engels Werke vol. 7 (Berlin: Dietz Verlag, 1972), p. 54

Karl Marx & Friedrich Engels, *Manifest der Kommunistischen Partei* in: Marx Engels 19 Werke vol. 4 (Berlin: Dietz Verlag, 1972) p. 490

التي عدّها حكم لأعليه في صحيفه" ، ومن ثم يمكن دكتاتورية سروييسر
 بـديمقراطية، أي إنه تصور إمكانية وصول إلى الدكتاتورية بالديمقراطية، ثم
 بر ماركس الديمقراطية هدف، بل حدد هدفه بالوصول إلى نظام الشيوعي الذي
 سحلّ فيه الدولة وثمة مرحلته بتفاهيه بشكل يعاد فيها دكتاتورية لأغلبية سي
 تدعي ملكية الخاصة إذا وصلت إلى الحكم.

من مظاهرات مساة وعادب مافضة، فإن ماركس، في تحييه سائح
 مع حق الاقتراع هذه التي كانت الحركات العمالية تطلب به، التقى
 لبرائيس مقصو تعيده، أو تقييد لتمثيل على لأهل، لأسباب منعه بحكم
 من لا يمكن وقد لا يحرمون الملكية الخاصة وحرقات مفردة ومن
 هؤلاء البرائيس رئيس الأميركي الرابع جيمس ماديسون (James Madison
 1809-1817) الذي عُرف بأبي الدستور، والمفكر الإسكتلندي جيمس
 ماكنتوش (James Mackintosh 1765-1832) سيرايلي البردسكي الذي
 وقف مع الثورة الفرنسية ورث على مفكرات إدمويد بيرك (Edmund Burke
 1729-1797) له، وترجع عن أفكاره هذه في زمن حكم حقيقة أهم
 ماكنتوش بتوسيع حق الاقتراع يشمل جميع الطبقات بما في ذلك من فئة
 لبرجان معه ومدى تمثله وإحساس أعضائه بمعبدة اساس، وخطبات القفيرة
 دتها التي يرفع مستوى أفردتها وتفكيرهم في لمصلحة العامة بمنحهم حق
 التصويت لكنه دعا إلى تقييد عدد ممثلي النعماء بعدد محدود يكفي لأ
 يعتر عن طيفه بأكمنها، ولا فسوف يتحول البرلمان إلى مكان للديمقراطيين
 المعبرين عن المظلومية أداتٍ من دون أن يشعروا بها بالضرورة لقد توقع
 في عام 1818 أنه في حده حصرون يعاد على حق الاقتراع لعدم فسوف
 يشأ صراع مع لملكه خاصة ، لكنه فترح تعاد على ذلك بالحداب

Kar Marx, *Kritik des Gothaer Programms*, in: Marx-Engels-Werke vol. 19 Berlin Dietz (1960
 Verlag 1987), p. 19-21-28

James Mackintosh «On the Right of Parliamentary Suffrage» in: *The Miscellaneous Works of the Right Honourable Mr James Mackintosh* vol. 1 London Longman Brown Green and Longmans 1854, pp. 214-218

Adam Przeworski, «Self-enforcing Democracy» The New York University, Department 1-2

غير مباشرة توجد أحسن وسيطة وأكثر مسؤولية من انحصاريين لأفراد كما أن الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو (David Ricardo)، (1772-1823)، أستاذ ماركس الفعلي في الاقتصاد، كان مستعداً لقبول توسيع حق الاقتراع ضمن أوغث الدين لديهم مصححة في الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة

سكن مفكرين سويسريين آخرين هم يتفقو مع تقييد حق الاقتراع، ومنهم جيمس ميل (James M. I) (1773-1846). الذي دعم حق الاقتراع بعدم هي القرن التاسع عشر¹⁴، وكذلك غيره من سويسريين كان من مفتشاً أن خدمة مصالح الأمة ترتبط بمثل المتحيين مثلها كقوة، وأن السياسي مهم كان حكيمًا ومحافظاً فإنه هي الهدية بحكم مصححة انقطة اسي فوصته¹⁵ ومن المطلق نفسه كان مستعداً لاستثناء النساء من حق الاقتراع، باعتد أن روح المرأة¹⁶ و... بها يمكنه أن يمش مصالحها¹⁷، خلافاً رأي به حول استيرات الذي دافع عن حقوق المرأة سياسة لأنها ليست قصراً

هي انهذه سوف يصطر برأسماء، وهو ماركس إلى أن تحتد... هو استمرار سيطرتها الاقتصادية وفي اديمقراطية سياسية وسوف تُفصل سيطرتها الاقتصادية، ونسج سلطنة سياسية دكتاتور كي يحفظ على سطنتها الاقتصادية كما في حنة نابليون الثالث (Napoleon III) (1852-1870) الذي

of Politics, 28/6/2005, p. 2 accessed on 3/2/20 at <http://bit.ly/340kaze>. Stefan Gluck, *Donna = Woman & John Bunyan: The Notion Science of Politics: A Study in Seventeenth Century Intellectual History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 98

(14) تكتوب الكسيرات حقا جيمس ميل عن حكومه Essay on Government اسي أكد فيها

غير حق الاقتراع، لكنه مالع في عديرا ده الصفة الوسيط، الكثيره الحجم وقد تعبره نماع ج...
باجيه قد بها وحكمتها وحكمتها بها هي ذلك قد بها على سائر مصالح لامة، والتأثير عروا هي
حجبات لأدى الى درسه ذهب كثير من محبين من لاعتماد بأن تفتكر البير لي من انسا به
بفقه هم مدع من توسيع حق الاقتراع كي يسمو النصاب لامة، في مقبل خوس اعتمد...
كما هي انصاف لا يعود، لأن ميل هذه النتيجة ومن عداها بعد عامه يجب انصاف عا مع ذلك

من انصاف عا... اسي كتب بها، بطو Joseph Hamburger, *James M. I on Universal Suffrage and the Middle Class*, *The Journal of Political Economy* vol. 24 no. 1 (February 1916), pp. 67-72 accessed on 23/2/2020 at <http://bit.ly/2VZG3kE>

(14) Ibid. p. 72

(15) Ibid. p. 175

حلل ماركس دوره ورطيمه تاريخية في كتابه الثامن عشر من برومير لويس بوبارنت: فقد حسب بوبارنتية بنسبة إنه مستغل علاقة الطبقة الرأسمالية بمنطقة السياسية، فما أن أغلبية الساحل ستكون من البروليتاريه، فسوف يرفض أس المال حتى الديمقراطية السياسية، وسيرم خصمات مع دكتاتوريين يتدار بهم عن السلطة السياسية بقاء تدارهم عن «سنة الاقتصادية» وتولي مهمة حماية مصالح طيفه الرأسمالية^{١٠} ولم يتوقع ماركس أن تتحول الرأسمالية إلى الديمقراطية مع حق الاقتراع العام، وأن تتحول لشيوخه إلى الدكتاتورية

كان ماركس ديمقراطياً راديكالياً أكثر مما كان شركياً رومانياً، لأنه انطوى من اشتديد على بعد سياسي في بصر لطيفة عامه ودفعه في اتجاه تسلم الحكم والوصول إلى دكتاتورية البروليتاريه، أي دكتاتورية لأغلبية لكن بمعنى لا يشبه ما يقص عليه الديمقراطية رديكسه في عصره التي تؤكد على المشاركة الشعبية أكثر مما تشدد على البراليه، بل بمعنى قريب من أمثولة جان جاك روسو، في ما سنده في نقد فلسفة الحق عند هيجل في الديمقراطية الحقيقية التي حصل إلى حد تصديق بين لدولة و شعب في حكم الشعب مدنه والاستخدام بين الحرية الفردية ومصالحه العامة، بحيث لا يعود ثمة حاجة إلى الدولة في الأوتوبيا الشيوعية والديمقراطية التي تقتصر على حق الاقتراع لا يعني عمده غير تحول الأفراد إلى مجموع حسابي من الأفراد، ولا يعني التحول إلى شعب يحكم ذاته

في أي حال، وخلاف الاعتقاد رايح بين بعيد من تحديثي الزمن الحاضر، لم تكن العلاقة بين لرحورية والديمقراطية مبروغة منها في فكر التحديثيين في الماضي، شتر كييل أكنوا أم بيرانيين، فقد كان توسيع حق

Mark Cowling & James Munin eds, *Marx: Eighteenth Brumaire – Post Modern* (6 interpretations), London: Pluto Press, 2002).

(١٠) عرني بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية ط 6 (الدوحة: بروك المذكر العربي

للأبحاث وبرسه السياسية، 2012 [996] ص 80، يُنظر أيضًا Arthur Rosenberg, *Imperialismus und Sozialismus. Zur politischen Geschichte der letzten 50 Jahre*, Frankfurt am Main: Europäische Verlagsanstalt, 1962.

الأقصر واحتراب دائم موضع خلاف بين مثقفي سرحواريه أم سرجواريه بوصفها طبقه فتنصديه، فقدّمت تطلّعات في هذا الشأن بما يتلاءم مع مصيحتها في احتواء البحر - الشعبي المطبوع بتحت دفع ثمن أكبر وثبت أن برأسمالية والنظم ديمقراطي ليمبرالي المحدود كان قادرين على صنعاب توسع حق التصويت وحرابات، مع تكييف نظم سيريبي نفسه بموجبهما أي إن احتواءه هذا، مصب أدى إلى تعبّره ونظوره وتحقيق هوئذ أكبر ومع تطور التسيي والعممي وتطور أساليب لإدائه وشكيب لمتبادر بين العمل بسبي والإدريت، ما عاد مسعى تحقيق لأرباح معارض مع الاعتراف بحقوق اجتماعيه أفض، ويسس بحقوق سياسيه فحسب

تاريخياً، حصل ما سم يتوقعه ماركس؛ إذ توسعت الطبقة لوسطى وصعرت الطبقة العاملة بسريخ، ورتفع مستوى معيشتها وأصبح أكثر استعداداً بقبول تسويات مع سرحواريه بعد أن أصبحت سرجواريه أكثر استعداداً لاستعباد قصاياها المصنعية في إصدار النظم الرأسمالي، ومن خلال النقابات والأحزاب الاشتراكية ديمقراطية التي دحبت برلمان وبين أن الأكثر قد ه على عقد اتسويات منطقيه بين سرحواريه والعمال هو النظم الديمقراطي الذي سظم إدارة المصوبة المطلقه عبر البرلمان والنقابات وغيرها من المؤسسات، وذلك بالاعتراف بحقوق اجتماعيه من جهة، وفرض اصريات مصعديه من جهة أخرى ولم يؤدّ تطور لاقتصاد الصاعبي ومجمعه إلى زيادة الاستقصاء بين طبقه لا تملك شئ وطبقة تملك كل شيء، بل سأت، تبيحه ملتطور، اعلمي والإدري، فئة الحبراء والعيسين والمديريين وطبقت لوسطى المونطة لمطعاب إنحاية وخدمية، وفئات وسعة من المثقفين وعلمائ والأدباء والصحافيين مرسطين تتطور مؤسسات الدولة ومؤسسات تعليمية والثقافة والإعلامية، وزيادة حجم الجمهور المستهدف لإنتاجهم والتدريج، نزحت المصوبة المصنعية؛ لا من حيث مستويات مدخل والرواتب بالضرورة، بل من حيث إزدياد حجم المقدمات السكانية المبحرره من الانحباب الحسدية المباشرة مثل طعام والمأوى والطبقة، ومهتمة بالنشأ عام، أو بمناقشة نمط حياتها على الأقل، مع وجود هوامش فقيره يعيش إما على معونات الدولة في

حالة دولة لروء أو تبقى بها فرصة لأصحاب رؤس، وأخرى صاحبة مورد قوي في الاقتصاد ومؤسسة الدولة وما ست أن شأ المجتمع الاستهلاكي اندي قل فيه اهتمام أو مساهمة واسعة بالشأن العام، ونحول لاهتمام السياسة عند قطاعات واسعة من استهلاث سياسي غير قويات لإعلام لتحري ومصانه محبسه وشأ صراع بين التداول العقلاسي هي شأن العام وشعبوية وسجرميته والإثارة وغيرها

شأ داخل النظام برأسمالي صرع آخر يعنى دور الدولة في الاقتصاد وساسات بصرف والخدمات لي تقدمها دولة. وعلاقة صنع القرار السياسي برأس المال، وكذلك علاقة صنع رأي العام برأس المال كما شأ صراع بين الإدرة والملكيه في اشركات لكبرى الي لا شريك آلاو اءالكين المساهمين في عمية صنع القرار فيها، مع أن سياسات هذه لشركات تتعوى بأموالهم، والأهم من ذلك أنها ذات أثر في المجتمع كنه، وهذه قضية متعلقة بالديمقراطية بالتأكد

عادت مسألة المساواة تطرح مع الديمقراطية في الوقت نفسه فمبدأ أرسطو، كما يتلأ، ظهرت فكرة أن الانعدام المتصرف للمساواة بينهم في يشأ أنظمة سيطرة، وأن الأنظمة غير السلطوية الأكثر مرونة لي مساواة شتمل على ثبات وسعى تعرض مواقفها ومصالحها مع العجوات والقوارق المهيمنة المتطرفة في سيطرة ودخل والثروة

شأت علاقة تدنيه بين تفحص عجوات لي محل وحكته الاجتماعية وبين الديمقراطية وتؤثر درجة الصوت الصفي في مجتمع ما وفق مفه لبرابي مثل ذلك، هي فرض التفاضل الأساسي فمثلاً، يعني التفاوت المتطرف في توزيع الثروة وحركته والمعرفة والنفوة سياسية انعدام المساواة في توزيع مصادر القوة السياسية، ما يترشح عذاب المشاركة في السلطة، ومن ثم وجود نظام سيطوي " ونمة علاقة ليس بين المجتمع الصناعي في حد ذاته وتوزيع

مصادر القوة، بل بين هذا سورع ودرحة تطور المجتمع فكيف كان المجتمع أكثر تطوراً، ارتفعت نسبة سورع مصادر القوة السياسية ومع أن هذه الضرورة لا تُنح مسدوداً، إلا أنها تُفتح فرصاً أكبر بيئية سياسية⁹

العلاقة تبادلية، إذ يساهم تقيص التصورات نظمي في توسع الديمقراطية، سيما تساهم الديمقراطية في تقيد حدة التصورات ونسب أن بين دأب من حلال مرقتة منه في شمل عرب الولايات المتحدة، أن تطور ال الديمقراطية نفس من تصاوت في الاستحواد على مصادر التأثير وهي تعمسه بتوزيع مصادر التأثير في الأنظمة السياسية، تُدر إلى أن الإلزام السياسي يمكنه أن يستخدم مصادره بكسب نفوذ ويمكنه بعد ذلك استخدام نفوذه للحصول على مزيد من مصادر¹⁰ ويشر إلى أن عدم الديمقراطية يمنع الأفراد فرصاً استثنائية لكسب مصادر التأثير ولذلك أهمية قصوى في فهم تأثير الأفراد وجماعات في نظام سياسي على مر العهود، كما هي الحال في دراسته بتغيير في النظام السياسي في مدينة نيويورك ووصف دال هذا التغيير الذي جرى خلال فترة صويله تنوف على أكثر من حرب نفوذ، بأنه الثورة سلمية متممة شهدت خلالها مؤسسات لاجتماعية واقتصادية والسياسية تحولات عديدة ويفسر أسباب هذا التغيير بالاستناد إلى ثلاث فرص أساسية: أولاً، أن العديد من المدن الأميركية شهدت تحولاتاً من نظم تجمعت فيه مصادر التأثير لدى مجموعة معينة من الأفراد إلى نظم بورع في هذه المصادر على نطاق واسع ثانياً، أن هذا التوزيع يستند إلى السيرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي تلك السيرة ثالثاً، أنه يعني الاشتغال من تركيز مصادر القوة إلى تفرقها

Ibid p 86

(9)

Robert A. Dahl *The Good and the Beautiful: Power in an American City* (New Haven 1957)

C. Yale University Press, 96 p. 2

(21) يجب هنا ملاحظة أن لاوس من عام 1983 في التغير الديمقراطي في نيويورك

Goodrich من الحرب المدنية نيويورك، وهو كتاب عامي خريج جامعة ييل، وكان صحافياً وصحياً وناشطاً سياسياً في الكونغرس ويحد من سلاله سعة ويذكر في من قبله أن دس عشر

في حين أنجب جون ميرفي (Julian W. Murphy) من تحريك الديمقراطية على عمدته الجديدة في عام 1984

وهو كاثوليكي حفيد مهاجر إيرلندي، وكان مسؤولاً سياسياً في أحياء لانكشاير العمالية

وتورّعها، وليس من عدم المساواة إلى المساواة وساء عليه، نصف التعبير في النظام سيدي بها بأنه تحول من عدم تراكمي عدم مساواة في خياره موارد التأثير السياسي Cumulative Inequalities، إلى عدم تورّع فيه هذه المود د على نحو غير مكافئ Dispersed Inequalities، إنها لامتساواة مشتتة، فهي لا تتراكم ولا سركر في قتات محدده ويشير إلى أن هذ النظام الجديد قد تميّز بسب حصائص 1 - بعدد من مصادر التأثير أصححت متاحة لمختلف المواطنين 2 - لكنها، مع بعض لاستثناءات، تورّع على نحو غير مساو 3 - قد سحج بعض في أن تأثير باستخدامه أحد هذه المصادر، وقد يحشل في غيرها 4 - كما لا يوجد مصدر تأثير معين يهيمن على المصادر الأخرى 5 - تكون مصادر النفوذ تأثير في قضية أو محار أو قراب عليها 6 - عمد، لا يوجد أي فرد أو مجموعة فراد تغفر تمامًا إلى مصادر التأثير والنفوذ 7 - وسبق أن يسب أن تفاؤل ذال هذا تعدد والتدرج مع زيادة تركيز مصادر القوة والنفوذ في يدول الرأسمالية المنظورة، وإدراك ضروره لتصدي توسع لصحوة الصنفية والصحوة في الدحور ومصادر تأثير سيدي وعدم الارتكاب إلى ديامسكة النظام الدنة

ستقل لأن إلى تحليل إحدى مقدمات الكلاسيكية لشوء الديمقراطية الديمقراطية والتكثورية ودور برجورية ونقدها، مع موضوع بحث هو الانتفا الديمقراطية في عصور هذا وليس شوء الديمقراطية برجورية، لكن لا بد من التصرف إلى هذا الموضوع في سياق بحث التحديث ودور برجورية

أولاً. الديمقراطية التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية نموذج مور

م مير بحث الديمقراطية مور ليس العردة إلى الأصوات الاجتماعية (النظمية) للأظمة السياسية فحسب، بل تشديده على وجود مسارات تحديث مختلفة ذات إسقاطات متشابهة معديه على طبيعة نظم سياسيه وهو ما لم تمت

إليه اضطراب سيولة الوطنية سي بدأت تسود العنوم الاجتماعية في ذلك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية، و لي طُلّ عنصر درحة التطور التي معها الولايات المتحدة و بريطانيا منهي التحديث و مستعدا ذويًا في نظرتها إلى مسار التطور البشري. كما من بحث مور يشهد على دور ملاك الأرض و ملاحين في تحديد مسار تحديث علاج مور دور برجوارنه في شوء الديمقراطية تاريخيًا، و تحديدًا رسميًا العلاقات الزراعية، أي برجزة ملاك لأرض و حرّ المسألة ملاحية و مهم في هذه معادته أنه من غير أن الرأسمالية هي الموضوع، بل دور ملاك الأرض و علاقتهم برأسمالية و دور ملاحين، فهذا ما يحدد وجهة المسار إلى الديمقراطية أو الدكتاتورية

نضق مور من ظهور لأظمة الديمقراطية و شيوعية و سارية، محاولة فهم شوء كل منها عبر تتبع التاريخ الاقتصادي لمجتمعاتها و علاقته بيئة الاقتصادية نوع السلطة (و التحديث من عن تاريخ طويل (Longue durée) من دون تسميته أو استيعابه منهجيًا) فقد تداعل تحديث مع طبيعة السى الاجتماعية سي كات قائمه قبل التحديث، يُفسر طبيعة نظام الحكم سدي شأ، و كأت آدم تطبيق سقدرة نعية السار (Path Dependency)، ولكن على المدى بعيد

لأساس و منطق عند مور هو السى الاجتماعية العقلية، و ليس الثقافة أو الدين فصعود عدم حكم يعرّض حكم إلى محاسبة، أو يحدد سلطانها، غير مرتبط بجوهر ثقافي ناجم عن نوع دين، بل هو مرتبط بمسار التطور الاجتماعي و طبيعة الصراعات السياسية متر فقه معه⁽²⁴⁾ وقد عدت ثبدا سكوكون مؤلف مور عمل اماركسي المفضل و جلد عن صيروزات

(24) خلافًا لبقائه تاريخية جنبه فيه قدمه شموير في كتابات ولى فيه تفسير بين خصا ، بطور ب فيه أتاب محاسبة الحكم و أخرى لم تطور فيها مؤسسات و أتاب كهده، على مشأ دين و سدير في تاريخ مجتمعه في عصر بمحوري (Axial Age)، بطر (Shmuel Noah Eisenstadt «Cultural Relations and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Forces» *The British Journal of Sociology* vol. 32 no 2 June 1981 pp 55-8

المحدث^{٢٥}، وامتدحته على اختياره التركيز على محور من أسسوية الاحتياطة والاقتصادية، وليس على محواسب الشفافية والأفكار، حالاً من سرعة التي سادت في الخمسينيات في مرحه تأليفه الكتاب^{٢٦}.

يموحى هذا المردج التفسيري، فإن شرط لوصول إلى مسار الديمقراطية تاريخي هو تطور العلاقات الرأسمالية في أمريكا مبكر، بمعنى حل لمسألة الزراعة في بداية عملية التحديث، وشيء مصدحة مشاركة بين رأس المال وبنصة لأرستقراطية ولم تحل هذه العملية التدرجية من العنف، لكن لعنف مبكر هذا جهض حملات إصلاح ثورات فلاحيين مأخرة فمن هذه ثورات المأخرة أدب إلى شيوعية هي نفس وروسية، كما أن تحالف المبكر بين رأس المال وملاش لأرض وفر على المجتمع الثورة لتحديثه من الأعلى التي تعود علناً إلى انشائية، والتي قد تحقق نجاحات اقتصادية ويحدث هو دائماً عن ديمقراطية الإنكليزية سرلماسة التي نشأت تدريجاً عبر تحديد الصفات العليا سيطرت المدن، واتسع فيها حق لافتراع بالتدريج أيها

بين مور أن يصعب كان من بداية عملية قسرية، كما يمكن صيرورة من ذي، ولم يشأ بفعل هو بين أسواق وحدها وعموماً، في مختلف أنحاء العالم تمت بحه حديثه وفرصته من أعلى^{٢٧}، كما أن الاحتياط على هامة نفوذ واحتياطة ثم بكر عملية سمعه فالس يرهبون «ويصربون»، ويخرج بهم في السجون ومعسكرات الاعتقال، ويحدثون بالكلام المعسوس، ويرشون، وتُجعل منهم أبطالاً، ويشجعون على قراءة الصحف، ويُعدّمون، ويُرسّن لهم علم لاحتجاج في بعض الأحيان^{٢٨}، وينتهي مؤ أن السرعة القسرية في لاقتصاد ظهرت بداية في الطبقة البرجوازية، وسنخل ملاحظه أن مُلاك الأراضي «المسيحيين»، أي الذين

Theodor Skocpol «A critical Review of Harrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy» *Politics & Society*, vol. 4, no. 3, fall 1971, p.

ibid., p. 34. (25)

Moore, p. 506. (26)

Ibid., p. 486. (27)

فرضوا ملكيت الأرض الخاصة الواسعة على حساب الأرض المشاع وفرضوا العمل المجور في الزراعة، وفرضوا خاصة تلك المبادئ التي عُثرت هدامة في حسمه²⁸ وهي الملكية، وعلى الرغم من أن بحرب الأهلية لاكتبرية سي دامت من 1642 إلى 1651 بين أنصار الملك تشارلز الثاني وأنصار البرلمان والتي انتهت بصهر البرلمان، لم تكن ثورة برحورية، فإنها وددت في النهاية إلى تقنية البرلمان وفهم التحالف بين الديمقراطية البرمانية و برأسمالية تصاعديه والزراعية، والتي عدت ما يفرغ من لعدتلاب نفسها المالكة للأرض²⁹ وأصبح البرلمان الذي هوته بحرب الأهلية وانتظورت اللاحقه ودر على العهد بالإصلاح لسلمي الذي فتح بحد شكل أوسع مام نسوق لحره وانتظور الرأسمالي³⁰ كانت بدايه الديمقراطية الاكبريه في تحديد سيطرة الملك عبر تقوية البرلمان والتحالف بين الأرستقراطية والبرحورية هذه هي بدايات لتريخيه، بهي بداية برالية للديمقراطية

أعدقت المواجهة بين ساح لبريطاني والثوره الفرنسيه والردة لرجعة التي صاحبتها عمليه الإصلاح المستمر ومسوخة البرلمان، كن يرتطب عدت إلى عمليه الإصلاح التدريجي في اقرون تسع عشر ولم يخل مسار التطور التدريجي من انصرع بين طيفه ملاك الأرض والرأسماليين المحدثين عن الأسواق و مواد الحدم، والذين دفعوا الدولة نحو لتوسع لاستعماري في اقرون الثامن عشر وتوسع التحاره عاصمة، في حين كانت الطبقة الأرستقراطية مترددة تحشى الصراث سي تعرضه لحرب

ثم نحتج البرحورية اسريطاسه إلى دعم كبير من الدولة، فهي بصوت بالتدريج، وتوحدت الأسواق واستقلت كيانات عمده عن الدولة في اقرون التاسع عشر، حالاً لحالة البرحورية لأسمية التي احتاجت إلى دعم بروسب وطيفت الأرستقراطية من ملاك لا اصي لتحقيق موحدة الألمانية

²⁸ ibid. pp. 8-9

(28)

²⁹ ibid. p. 9

(29)

³⁰ ibid. p. 29

(30)

وإزالة الحواجز المحركة أمام اسحارة وشهد القرن سابع عشر صدام مع الحركات معادية، ومع الحركة ديممراحية أيضًا التي شُيبت الحركة «شارتية»، أي الميثاقية، التي طست نحو لاقتراح عدم سري وتقسيم البلاد إلى دوائر اتحادية متساوية وإلغاء الصرية المثروصة على من يرشح نفسه للاتحادات. وظلت أمواجها سمته إلى أن قبل ثوب وعشرون من ممثافين رميًا بالرصاخص لي أحد الاضطرابات³¹ وكنت قوة الجيش البريطاني معتمدة في الأساس على قوة اسحرية ذات مصدره المحدودة على جمع في اندل³² وهذه ملاحصه مهمة، فقد كنت صيغه قوى الجمع، ومدى قدرتها أو استعدادها للتصدي لقوى الإصلاح وبعير، أو حتى اسمرد في الجمع، ذلك عملاً مهمًا في تحديد مسار تطور وسوب يحتفظ هذا العمل بأهميته عند مقاربة الأمر من حصة واهجائه سحوب الديمقراطية في عصره. لكن مورم يول المسألة العسكرية وكنية شكين الحيوش لحدثة مع مركز سلطة الدولة، وطريقة تمويهها، لأهميه مكهنة هي تقسيم شوء اندمف طيه والكناتورية وكان هذا داعيًا بقده³³

ييس برن داوسح أن تأسس جيش نظامي وصريقة مرميه عملاان حاسمان بين لحدط على طام مكلي ذي صوبط إقطاعيه طبقه (أو دسوريه إقطاعيه كما يسميها) و تأسيس حكم أوتوقراطي، أو حتى دمار الدولة ورواها فقد أدت هزيمة الطلعت الأرستقراطية المتهدة على مبروسس إلى توحيد ألماب في طر نظام عسكري بيروقراطي³⁴ وقدم

bid. pp. 33-34

(31)

bid. p. 32

(32)

Brian M. Downing, *The Military Revolution and Political Change: Origins of* (33) *Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

حتى هو يجد التمسك بعنقه مكملاً لبحثه عبر منهجه نفسه ١٩٨٠ ص ٢٢ «الكتاب بكنابات على

علائه بحمي شطر ايضاً George Russ et al., «Barrington Moore's Social Origins and Beyond: Historical Social Analysis since the 1960s», in Theda Skocpol et al. (eds.), *Democracy, Revolution, and History* (Ithaca & London: Cornell University Press, 1993), p. 12-14.

Brian M. Downing, «War and the State in Early Modern Europe», in Skocpol et al. (eds.), pp. 26-27.

صادح على صرح بين الملك و طقت القدمة في عمدة فرص جديدة
وحاية النصر ثب تتسبح وطريقة حسم صرح في إنكتر، وفرب و اسويد
والأصي واطئة ويوس، ذكر حطاط على «اندستوية الإقتصادية»،
أي تحدد سطة حكم مركزي، حاسم شأن الانتقد التدريجي إلى
الديمقراطية لاحق

إن ما عده مور عاصر تطوّر بكسراً نحو الديمقراطية هي عوامل
موروثة هي رية من «المدني اعسف» [] و برمان القوي و مستقل نسبي،
والمصالح بحرية و لصاعة شاعيتها، لاقتصادية، وعبث مشككة هلاحي
حصيرة³⁵ أما عوامل أخرى فهي أسماوية صناعية مربعة انتقد في غرب
اتاسع عشر، و اسيدت انطقات لعب عناصر جديدة ضمن صفوفها، و تدفد
معها سمي على التأييد الشعبي في الوقت ذاته، وحبب هريمه في الصرح
الاحي بتقريب تارالاب في الوقت لملاتم و احقيقة أب جرة، من انطقات
الأرستقراطية انتقل نفسه إلى الرأسمالية، وهي لوقت ذاته قبل برحو ريوس هي
صفوف الأرستقراطية

تكمن فائدة امسار اسريطي في هذه العوامل في أن ما عده مركز
وغير مركز نموذجاً كلاسيكياً يتصور الرأسمالي كان في حقيقة نموذج
استثنائياً وفريداً، أما في فرنسا فتم تتغل طقة ممالك الأراضي إلى العلاقات
الرأسمالية كما صت مرحوا نه الصبعية ملتفة حول الملك وفتح سبغ
والخدمات لأرستقراطية معدشة على الائتمادت المبروصة على الفلاحين³⁶
فكانت الملكة مصففة في فرب هي لراض بين طقة برأسمالية اباشة في
امسار ومالك الأراضي وحلا لريطب سي ففص فيها اتحاد ممالك الأراضي
والرجو ريب سبطت امك، عتمدت اسرجو ربة المرسية على دعم الملك،
وعنى سهلاك العصر و لأرستقراطية بسلاح و سبغ سي سبغ و كانت
حمة اسير و فراطبة المنكة من كد، هو ففص هي، محررة الرئيس بتحديث

Moore, p. 39

(35،

'bid. p. 40

(36،

ويعتبر منطقة البحر حواره فقد كان هدف هذه النجدة إعادة موارد القصر من خلال جعل الاقتصاد أكثر نجاحاً³³، وكان هدف القصر بحكم سطرته على البلاد تطوير القدرات القتالية بحيث

يذكر ذلك بدوايع البيروقراطية العثمانية التي قادت «تصميمات» القرن التاسع عشر، مع الفرق الكبير بين الإمراضورية العثمانية وفرنسا في 1 وحوود نهائية إقطاعية أستيكرطية في فرنسا وعيبتها في سيطرة 2 مركزة السلطة التي أنتجتها الملكية المطلقة الفرنسية خلا صراع طويل مدته القرون السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، على عكس النظام لإمبراطوري النمساوي الذي لم يسكن من فرص سيطرة المركزية على جميع أنحاء لإمبراطورية على الرغم من عدم وجود نظام إقطاعي 3 الصواب برمي الكثير بين مرحلتين للإصلاح في الحسين فقد أثبت تصميمات عثمانية ماحرة بعد تطور الرأسمالية الصناعية والتجارية الأوروبية، فحدثت إصلاحات تنظيمية والعسكرية بعد صعود دول ذات مظامع استعمارية وحيوش حديثة، وقدرات تكنولوجية وحرب استصدار وكان محرك الإصلاح هو البيروقراطية في الحسين. وكان منصوص للإصلاح، في رأيي، هو ذاته، لكن في مرحلة تاريخية مختلفة تماماً؛ إذ جاء التحديث في الإمبراطورية العثمانية متأخر

لم يشأ في سيطرة في أي مرحلة لإقطاع راعي يقوم على ملكية خاصة على غرار الأوروبي، وتوسع بعداً أدى من الاستقلالية التي تضع حدوداً للسلطة المركزية ولم يدخل أي تمرد قام به أحد لولا أو تشاينغ من حده الضرب في سياق تحديث سلطة سلطان، خلافاً للإقطاع والطبقات Estates المنظمة في برجمات الملكية، بل في سياق الاستقلال عن المركز وتوسيع النفوذ على منطقته، أي لاعتبار والتعويض والسلطة العثمانية لم تعرف مجالس الطبقات (برلمانات الملكية أو الأرستقراطية) التي وارت سيطرة الممثل، ولا الصراع بين الملك والإقطاع على القرار السياسي والنفوذ

العسكري، بل كانت محكومة سلطة مركزية مطقة تصارع لسط نفوذها على أركانها ونقيضها هو العوضى وانعدام الأمان (عارات الدو وعصابات الحدود المسرحين ومردات الأقاليم على أنواعها) وطموحات الولاة الشخصية والبرعة الانفصالية لبعضهم، ولا سيما في القرن الأخير من تاريخ السلطة وهذا موضوع جوهري تدور حوله عدد من البحوث في السياق العربي والإسلامي، مثل بييري أندرسون،⁸⁸ وآخرين، متأثرين، في رأيي، بسور و حلاصة ربي أندرسون أنه بسبب غياب ملكية خاصة بالأرض في الدولة الإسلامية، سمحت الشريعة، ثم تطور في دول الإسلام في ظل الدولة العثمانية طمة سلاء أو أرستقراطية، أو إقطاع بشكل قوة سياسية جماعية في مجلس السلطان وكانت مكانه لأعيان أو سلاء المحليين مرتبطة بالدولة وكانت الدولة في رأي أندرسون تربط المدينة والسوق والخدمات البحرية الأمر الذي سمح في مجال مرور طمة برجورية⁸⁹ وهذا يعني أنه سم نشأ مجلس أرستقراطية تحدد سلطة الملك على نمط مجلس لطقات الفرنسي أو البرلمان الإنكليزي، إضافة إلى ذلك سم تتشكل علاقات الرعية في الريف، ولم نشأ برجورية صناعية في المدن، وكان محرك التحديث متأخر هو بيروقراطية الدولة

بدأ تطور الليبرالية الإنكليزية في رأيي معاداة سلطة الملك في فرض الصراخ لحوص الحروب وغيرها وكان تحديد سلطات هو طمة الصراع المتواصل في فرنسا من لولمان ومنت⁹⁰، والذي بلغ درونه في اجتماع مجلس لطقات عشية ثوره وحتى أكثر اضطرابات السياسية المبكرة تشديداً على سيادة الملك مصدقه ومركزيتها ومودجه أعمال المنسوف سياسي مرسي حد بوب (Jean Bodin)، (1530-1596)،

Henry Anderson, *Images of the Absolutist State* (London/Braselen, N.Y. Verso, 1979), (38 pp 36-37)

(199) كما صعد منه روبرت دالمر مطولا وعلى نحو مشوق في فصل بعنوان عودة لأرستقراطية

Robert Rowel Palmer, *The Age of the Democratic Revolution* في كتابه *The Aristocratic Resurgence: A Political History of Europe and America, 1600-1810*, 2 vols. (Princeton, N.J. Princeton University Press, 1979-964) pp 326-346

لم نتكبر من تجاهل حاجة لملك إلى موافقة انصرفت لأستقر حصة على
رأيه انصرفت⁴⁰

في النهاية، أرى إصلاح لإمراضورية لخدمة بالترمس مع انصرفت
والحروب في تفكيكها ولا شك في أن تحدث تركب مستفقه اللاحقه كدونه
قومية نصف ثم إصلاح استلمت ما في العدم لعربي قسم شأ عن انهار
الإمراضورية دوله قومية بوحد السوق لاقتصادية وناعم صعود رأس المال
العربي، بل شأت بدماء عربيه محتفه تحت الوصاية الاستعماريه، وبعد ذلك
استفقت دول من دور حل المسألة القومية أم لإفصح في لمناطق لعربية من
الدولة العثمانية فشأ متأخر، مع إصلاح قوانين ملكية الأرض وتسجيل لأراضي.
وشوء طبقة لأعيان الذين يملكون لأرض ويفضون في المنسب في انملاء
العائس⁴¹ وهؤلاء قامو بدور في ورثة الدوله العثمانية بعد تحللها، وشكلوا
مع لطيفت الوسطى جديدة تحبه دوله العربية في ظل الوصاية الاستعماريه،
وحدث بعد لاستقلال مباشرة، لكنهم لم يقومو بدور داعم لديمقراطيه، بل
شكرو عائق أمام سحدث وحل لمسألة البررعيه بقدر تحسوا مع لأطمة
الملكية التفسديه، وشكل أساقهم المتعمدون، لم فهم متعمدون في العرب،
أحراراً لير نه هته في بعض الحالات أما في جمهوريات بقا لاسلالت
العسكرية الرديكيه بتصفية طعة لأعيان اقتصادي وسياسي، وكذلك مابع انتفاة
السياسة الليبرالية عند ساء هذه الصفة المتعمدون، والعاء لعدم اسرلي المتأثر
بالتعليم العربي اندي صم إلى شيار السراي معلمين من طبقت أخرى وعبرها،
وحسب بضره واحدة مشككه بررعيه عبر لإصلاحات البررعيه، ما شكها من
تشكيل قاعدة اجتماعية فلاحية واسعة فترة طويلة

40 يُنظر مناقشه سيمر هومر المطولة في: Stephen Holmes *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* (Chicago University & Chicago Press, 1995) pp. 106-109

41 كتب سار جيساري في العراق وسريه مع تركب ممكنة لأحي، جرى سار سار
ساعه من لأحي بعرية وفسفه تشيويح وأعدا غريب وفي مصر، وضع محمد علي لاسر
طبعة ملأ لأحي وهو لملأ في مصر ملأ المستعبدون لأحي وبيوت مصري وساعه يُنظر
(Charles 1899). *An Economic History of the Middle East and North Africa* London: Methuen. 982 p 4

واحتج جميع الأنظمة الملكية معجده على الررعة، في فرنسا وروسيا والهند والصين، مشككة تمويل جهاز البيروقراطي يصحح الذي لا يكفي لمويله عائدات من الزراعة، وكنت جميعها، بما في ذلك فرنسا، تعتمد حيلة بيع مناصب بحيث يُتاح المجال بموصف في ذلك منصب بعد أن دفع ثمناً له باسترداد المال بواسطة حُساد⁴² وهو ما عرفه العرب العربي العثماني ولا سيما الولايات الشامية عثمانية بصورة مصرية، بواسطة استئثار الأرض غير نظام الائتم الذي ابتُهِم فيه شريحة المسترمين، بلث الشريحة التي مثلت الأساس الذي شككت عنه فئة الأعداء، علاوة على بيع منصب الولاية أو المنصرية، وحوالي كبير لائتمين يدي بمنتك جهاز بيروقراطي وعسكري لجدية لأعشر بررعة، والتشديد بها للإبقاء بقيمة منسج الذي جهاز بتحصينه مقابل حصول على منصب ولاية، وتمويل نفقات جهاز الجنائي ونحوه الائتم فعلياً إلى نوع من منصب والتي مثل حبة الولاية بـ شراء، ولهد ارتباط منصب الولاية والمنصرية بما عُرف عثمانياً بمفهوم «مفحة»، وهو سعي ابوالي أو احتصرف بمرء حريته الخاصة بالأمور المسترفة من علاحين لتعويض ما دفعه ثمناً لحصوله على المنصب

استجبت لبرجوارية لفرنسية المال شراء المناصب لأغراض اتوسع، لكن المناصب الملكية أفسدت لبرجوارية ودمحتها ضمن فئة ملاط ونبلاء والمدعين عن نظام الامسار⁴³ ويمكن اعتبار الثورة الفرنسية، إلى حد بعيد، رد على لإصلاحات التي وقم بها ملاط وعمشوا البرجوارية ولسوق الحرة ممثله بمرمض الأشهر لـ روبير جاك تورغو Anne Robert Jacques Turgot (1727-1781) يدي وقم بهذه الإصلاحات وتوفي من سنوات قبله من اندلاع ثورة فرنسية، وكان لها تأثير واضح في كتاب آدم سميث (1723-1790) ثروة الأمم (1776)⁴⁴ وهكذا يستعرض مؤسس ثورة أذت رسميه اقتصاد السوق وتمثله في ظل إدارة تورغو والإصلاحات التي تتيح

Moore pp. 47-48

(42)

Ibid. p. 60

(43)

Ibid. pp. 74-75, 81-82

(44)

تمدد سلطته المباشرة على حساب العلاقات التقليدية إلى انتفاضة فلاحيه بسبب
 غلاء الأسعار انبجحة عن حرة الحبوب وسبب ذلك، فإن اغبار الثورة الفرنسية
 بسبب حرة الثورة برحورية ورأسمالية هو من باب استميط الخطي اناجم عن
 سرديّة ماركسية فقد كان دافع تريف هو معارضة العلاقات الرأسمالية، وبعث من
 اضطربه بالارتداد إلى نظام المحافظ الذي يضمن تعاقد في التريف فأرست
 من سبب 1787 فيودالمفروضة على حرة الحبوب وفي العام الذي تلاه كان
 الشتاء قاسياً وتلاه جفاف، فاجتمعت الكوارث الطبيعية مع عظمة أسبانية عدم
 1789، ما أدى إلى انتفاضات فلاحين في مناطق عديدة من فرنسا لكن العناصر
 الراديكالية استعنت الثورة في لندن وحوّلت النظم إلى ثورة عارضة مارس على
 الأرستقراطية والملك أم البرجوازية الصناعية واتحادية فهمت لاحقاً مع عوده
 الملكية، ويس في ظل الثورة ولا شك في أن بعض النبلاء الليبراليين بضموم،
 في بداية مع الثورة التي قادها أُنشجسي من الطبقات الوسطى

عدم اجتماعت جمعية الوضعية، وهي برسم الأرستقراطية والإكليروس،
 وأده سلاء في تأكيد دورهم وحدث تورب مع سلطنة الملك، لم تتمكن من
 استعده المبادرة بنحة تطويقها بعمال لاحتجاجات والاضطرابات واضطرت
 الجمعية إلى سنّ قوانين نصفي عملياً امتيازات لإفطع السبانية والفديوسه وقد
 عدم ذلك تطور أنرأسمائه، لكن هذا لا يعني أنها كانت ثورة شعبية

في حضم الثورة وبعده مباشرة، تطوّرت ديمائه بحشود شعبيه
 وكأن حضم أي فضيه يفترض أن يحري في اشوارع، ومن ضمن ذلك مشكله
 الأسعار وغلاء الحبوب وهو فكر الهدة الرديكاليين في حينه، فوجدوا
 مسؤولية الدولة حمط لأمن والقدوس إلى صمد ألا بحوج قسم كبير من
 المواظين، بحث بعنو هذا الوجه على لاسرام بحده بمكنه الحاصه ففي
 حضم بديميه الراديكاليه بثوره الفرنسيه، ظهرت برعب ديمقراطية بسبب
 دور أكبر بلدوة لتحقيق برده. في الوقت الذي دعمت فيه موثيق الجمعيه
 الوطنية وقوانينها لحقوق الفرديه وقصائد اسوقي حرة لقد تطورت
 السراسيه الفرنسيه متأخرًا

سواء على ذلك يمكن القول، في رأيي، إن بداية الديمقراطية البريطانية كانت لبريطانيا، ومرت لاحقاً بعملية ديمقراطية تدريجية، في حين أن بداية الجمهورية الفرنسية كانت ديمقراطية، وتبعها لاحقاً عملية لبرلة تدريجية. ومن هنا كانت الديمقراطية البريطانية الليبرالية تحرر دور الروابط الجماعية، بينما قامت الجمهورية الفرنسية الثورية منذ البداية بحطيم الروابط الجماعية بوصفها روابط قيودالية تقسم الجمهورية وتحرى الصالح العام والإرادة العامة. وهذا وحدهما التشكيران الجمهوريين ولعل هذا ما يفسر دهمته توكفيل حين أ. أميركي ووحيد الجمعيات والكائنات تقوم بدورها في كل مكان، سيما حُرِّبَت الجمهورية الفرنسية من المؤسسات و هُيئت والتجمعات مرسطة بها وبهذا ليس مصادفه أن يتأخر إقرار الجمهورية لكنه قانون الجمعيات في فرنسا نحو أكثر من مئة عام بعد قيام ثورته الفرنسية في بعض السرايا متأخر للجمهوريه اسولتية الفرنسية

ذات سياسة العاصم ان ديكسيه الممثلة بالعاقبة إلى صدام من فقراء امدن والقلاحي كانت هذه السياسة صالحة للتحشد في بحروب ضد أعداء الجمهورية وسوء، لكنه لم تكن صالحة في حفظ توازن مجتمع مستقره داخلياً. والسبب إلى عقب الثورة الفرنسية في مقبل الانتفاخ التدريجي في بريطانيا، يصبح الفوب إن الانتفاخ في بريطانيا قد شنه أيضاً بعض العقب، كما لا يمكن فهم انتفاخ الثورة الفرنسية إلى العقب من دون الثورة لمصادفة والسبب اخرجي إن مجمل من لا قوا حتفهم تبعة لسمع الثوري في موحه العاقبة بلع نحو 35 ألفاً إلى 40 ألف شخص⁴⁵

حسنت الصفة البرجورية الفرنسية الصراع بمصحتها في لهنة سوء بصم رأسمالي وديمقراطي بعد عودة الملكية وسلسلة من هزات، ولا سيما دحر لأستقرعية الفرنسيه وإنهاء تأثيره سياسي بعد ثورة 1830 وهي مرحلة عودة الملكية، شهدت سرحورية الفرنسية تطوراً نوعياً عززته انتفاخات اعدمة وسوء سكث الحديد والوحر و توسع الاستعماري الذي مثل احتلال

البحرائر (1830) محطه اتصاله لأساسيه أم ندول الي كسب فيها لطقه
البحرورية أصعب من - تُشكّل مديلاً، فقد كسب النتيجة هي المديّة أو
الشيوخه فعرصت ندول التي واصلت فيها طقه مديكي الأرض بشهها برمام
الأمر فتره طويّة إلى ثورات فلاحين وتحديث فكري من أعلى

على سبل الشخص، بطوب في ربط السطه ديمقراطيه مد اسراع
البرلمان بوصفه ممثلاً مدفعي الصرث سلطات من المديك، ولا سيم في من
الحروب الأهلية في القرن الثامن عشر، وديت في ساق سعي لسيحكم في قرر
الحرب وصرف الميريات كما رفع موضوع غير ممث كين في البرلمان
مطلب مشههم فيه أم في فرنسا فدفع لآرمان المديكي في القرن ثامن عشر
المديك إلى الشاور مع ممثلي اصحاب (FISHERY)¹⁶، وعصب لانتفاضة شعبية
في المديك - «نطقه ثائته» الوسطى) أن تتمثل في مجلس وأ تحتفظ
المصدره و سبقت مصالح اسخوريه مع الأرض سخرطيه الرضدية بعد رسمته
اعلافت في برلم، في حين حافظت السخوريه الروسيه ولا فصر على
اتحاد مع المديك ما أدى إلى ثورة فلاحين بضم إليها عامه المديك وكان
يمكن أن يؤدي إلى نظام دكتوري شموي بولا عودة السخوريه إلى سيطرة
في ظل عودة لملكيه وتكررت في رأيي «الحياة» سرجورية بلديمقراطيه مرات
عدة في مصدام مع الطبقات الشعبه، وتصلب الأمر حولات عدة حتى ترسيخ
نظام ديمقراطي بيمالي في فرنسا

في المحمل، كسب لظهور لحي في فرنسا ماضيه لديمقراطيه وليبريه،
ولم يشأ مسار مصالحة سريجي معها خلافاً لبرطاني وبي فرنسا أوج لاستبداد
الملكي تعيد الرأسماليه في بررعه، وتكيف ملاءم لأرض مع هذه اسبابه، ما
رأى من لصعد على فلاحين أي - التحديث في فرنسا كان مستكراً ومن أعلى
من خلال انقصر المديكي، فحصل اندماج بين السلاء والسخوريه من خلال
الملكيه وليس صدها، كما أسلم وندلاً من شرجر ملك الأرض، أصبحت
الطقه السخوريه آ سخرطيه وولا انجبر مدي فتحتة ثوره الفلاحين وفقراء

الحدث مع مثقفي طبعة انوسطي الحديد، لأذى هذا التحالف بين نوع آخر من التحديث في غرب أسسه بما حصل في ألمانيا و بربان

بأسسة إلى الباب وألمانيا، فشبه بينهما يكمن في قدرة شريحة من ملاك الأراضي المتحضرين مع بيروقراطية الدولة على تشجيع الصناعة مع بدء العلاقات الإقتصادية والتراتيب البيروقراطية وهذا ما يميزهما عن غرب وانكسرا وانولابات متحدة حيث جرى تصنيع مكرّر موزره بطور الديمقراطية كما احتضنت لبار وألمانيا عن وسط و بعض المتشككين تكون دولتين فضعتين، من كان بيروقراطيين رئيسيين⁴ وهذا مبرر مهم، فالدول الأوروبية العرقية اسمت من الإقطاع إلى الحداثة والتصنيع من أدنى كما في بريطانيا، أو من أعلى، كما في حاشي الباب والبار أما رومانيا والصين فكانت إمرا صوريين، وهكذا كل منهما الأساسي بيروقراطي وليس للإقطاع فيه شأن أساسي رئيس

أخير، يصيف موريس هذا العامل الرئيس عامل غياب ثورة الفلاحين في الباب، وجمع الانتفاضات ملاحية الفقيبة والمحدودة التي نشأت في بعض المناطق كردة فعل على قتلهم علاقات لرأسمالية الركب في عام 1889 أعين عن الدستور، حميد الذي ضمن حق التصويت مسحة وحده، إذ حصل على حق الاقتراع 460 ألف من أصل 50 مليون نسمة في تلك الفترة⁵ وتوسع بعد ذلك حق الاقتراع تدريجاً، لكن لم يُسمح هذا الحق إلا لندكور في عام 1928 واحتضنت عشرة لسانة عن نظيرتها الألمانية والإيطالية، فهي لم نشأ من أدنى ظهور قيادات شعبية مستثمر في الفئات المتصورة من الرأسمالية ولم يقع في باب قطع و صبح و صرح مع دستورية الجمهورية وصل لإجماع على الإمبراطور حيث وكت في لإمكار استخدام ألفاده التفسدية ورموز استبدادية بولاء وطاعة مع استخدام استثنائي للإرهاب. لكن الشبهة من أبعاد والباب ظل قائماً في أن دحور العالم الصناعي جاء متأخر، والتحديث من أعين، واستخدم الفمع في داخل و توسع متأخر في الحاح

ibid. p 253

(47)

Moore pp 254 257-258

(48)

لبناء النظام الرأسمالي وفي الحديث، كان الأساس الاجتماعي لنظام رأسماني هو الائتلاف بين الطبقة التجارية الصناعية الحديثة و طبقات حاكمه تفيدية في سبب قمع و أو انخلاعين والعماد بصاعين وفي تحليل أنصاء أنتجت محبة المرحورية الصغيرة والفلاحين برعة وحمة متشدده يمسبه⁴⁹

أم في الصين فلا استطوية البيروقراطية الرأعية بر ساحة في الإمبراطورية ولا لرأسمالية ناشئة يمكن من حل لمسألة ايرراعية وصعد انشيوعيو عميد سبب عمه غلاحين وكنت ثورتهم ثرة فلاحين في الحقيقة وحين وصلوا إلى السلطة أقامو نظاما تحديثي من أعلى، من دون تقطع مع الثقافة لوصلة الجمعية المبهضة لفرديته السوابه فقد كنت لشيوعية انصسه نجسدا حر بثقافته المحببه ومن هكس مزر ديموسيه، إصافه إلى قدرتها على التكيف مع شروط لتطور الصناعي في نهاية القرن العشرين، بالانتقال إلى رأسمالية تحت إشراف لدولة

ثم ثلاثة شل لوصلة إلى عاب الحديث وفي مو⁵⁰ سسل الأول يجمع بين رأسمالية رديمقراطية البرلمانية بعد ثورات مثل ثورة البريكتية والثورة المرسية والحرب الأهلية الأميركية أم السسل الثاني فهو الرأسمالي التحديث من أعلى في عداد موجه ثوريه، و يدي أوصى إلى عاشيه واسسل الثالث هو لشيوعي كما في روس والصين، حيث قام نظام تحديثي بعد ثورة فلاحين أم لهد فم مزر دي من هذه العمدت، لا بثورة لبرحوارية، ولا بثورة من أعلى، ولا حتى ثورة فلاحين، وقد دخلت التصنيع مأسحة حدا في منتصف سبببات قرن عشرين ولا يحد مور تفسيرا لديمقراطية هي لهد ضمن نظريه التحديث، ويدلث يتحدث على كألها محرد سبه سبببه فزليه لحيبة موصفين ومثقفين شكبو ستمرر مؤسسب لاستعمار البريصاني، ويعسر مصير الديمقراطية الهنديه غير واضح

ibid. pp. 304-305

(49)

ibid. pp. 419-420

(50)

نصمت النظم الإقطاعي ميزة خاصة هي وجود أشخاص وجماعات ذوي
حصانة، وحق مقاومة السلطة المتعدية على امتيازاتهم كما أنه نصمت عناصر
من العقد الاجتماعي، خصوصاً بين الأرستقراطية والملك ويمكن أن نصيف
إلى ذلك ما لم يُجره مور اهتماماً وهو نقاليد الموطنة التي نشأت في المدن
المستفدة في العصور الوسطى

في العصور الحديثة، كان شرط الديمقراطية الحاسم هو نشوء حوار بين
الملك والسلاة وإن غياب مثل هذا المكوّن في الهند المغولية والصين وروسيا
والسلطنة العثمانية هو فارق رئيس. لكن مسألة استقلالية طبقة السلاة غير كافية،
وبما السؤال هو كيف طُبقت هذه الاستقلالية؟ فهي طبقة لبلاء للحصول
على الحرية في غياب البرجوارية لا يعصي إلى الديمقراطية، بل إلى تحلص
مجموعة من الأمراء من التزاماتهم تجاه الملك، ما يؤدي في النهاية إلى توحيد
الدولة من أعلى بواسطة إمارة قوية، مثل روسيا في ألمانيا ومردنييا في حالة
إيطاليا

يساهم دخول برجوارية في مجال الزراعة وانحاف بين الأرستقراطية
والبرجوارية هي وحدة مصداح ارتبط مع الملك، ما يعبر وحدة السلاة بدلاً
من تمكيكها وتحتي همية اسودح بريدني في أن هذا الاندماج حصل
في بعض مع السعة الملكة فهي على تقبها بالمرحى وهي حبة حرية
في التاريخ؛ إنها لاستثناء وتيسر القاعدة، ولا يمكن تعميم تعارده ومع ذلك
نشأت له يمتد طية في عدد عدة بمسارات أخرى وفي عصرنا أصبح النظم
استقرطي نموذجاً يسعى قوى اجتماعية إلى تطبيقه من دون لحاحه إلى
عبور بمسار تاريخي كنه

ثانيًا، هل هي نوعية المسار؟

تعني نوعية المسار أن المعنيين السياسيين أو الاجتماعيين غير قادرين على
إعداد المعاهد التي سوف لا يهدأ تأثير حداثتها أصبحت في مراحل مقصدها

ر دت هذه المراحل من خضاب أن تسع الدول مسارًا محددًا لتطور⁵¹، ويمكن أن تكون المرحلة الانتقالية مخصصة بدعوى المؤسسات السابقة وقادتها إلى إنشاء مؤسسات تمثل بيئتهم ولا تعبر بسهولة. وشأن هذه المؤسسات بعد سببه من ردات الأفعال ورد على ذات الأفعال بتسويات أو غيرها بعد انحدار هذه الخيارات. لكن بحسب مور الذي سدرج ضمن نظريات الحداث، في رأيي، كما يظهر من إدراجه في هذه المسألة، لا ينبغي لخيارات قاعيين سبب من مراحل سببه، بل هو أقرب ما يكون إلى تحصيل سوي تطوّر في أوقاف ذاته، لأنه يربط بين السبب بصفته وشأنه العظيم سببه وأقواله.

ثمة مصادح معاصرة في دراسة الانتقالات الديمقراطية من زاوية شعبية لمسار، مثل دراسة جيمس ماهوني الذي درس الإصلاح الراديكالي، أي التحول من الديمقراطية إلى الديمقراطية، مثل كثره الإصلاح وشأنه وتأثيره في التطور الديمقراطي بعد ذلك يعود فهي منتصف القرن العشرين، كانت عوئيمالا والسنددور وكوسدريك ذات أنظمة مخصصة كثيرًا ويظهر ماهوني ذلك بالعودة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين حرب الإصلاحات الانتخابية في تلك البلدان⁵²، ما بعد في الحقيقة إلى تفسير سوي، لأن هذه الخيارات صعب في النهاية إلى معبئه، ويجري تفسير الديمقراطية من عدمها بموجب السبب الدائمة من دور تحديث عن فعل ما علس سبب في عصر أرماس ولا حارنهم وكل ما بعد ذلك هو الوصول إلى حدود هذه السبب سبب في فعل ما علس سياسيين لم يذكروا ضرورة سبب حيا تهم وأفعالهم حين قاموا بها.

شأنات حركات ديمقراطية في عوئيمالا والسنددور وكوسدريك، لكن مع سبب منها غير لحركة كوسدريك في سبب نظام ديمقراطي، فارتبط هذه التطورات بسبب الإصلاحات الانتخابية التي أُنشئت في هذه البلدان في أواخر

James Mahoney, «Path-dependent Explanations of Regime Change: Latin America in Comparative Perspective», *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1, March 2001, p. 4, accessed on 1/3/2020, at <http://bit.ly/2xjLq4p>

Ibid., p. 112.

(52)

أوسع عشر، وفق نظرية سعية مسار فدمج عتبات الشحنة في نظام أساسي لم يحدد سلطة لاقصدية لائحة محتكمة في إساح انقذوة وتجارته في كوست. كما حلف الموقع انهامشي لنفوات مسجحة في يدوية من احجار ردة فعل عسكرية حادة على عمليه المقرضه في حين كان الأمر معاكس تماماً هي غواتيمالا وإسلفادور^(٩٦)

كما يفصل ديث تفسيرات لأظمة عربية حامية شعبية المسكونة، إلا أنه
للأمة نمكة بأحد مثلاً قرار العشائين حوص الحرب العالمية الأولى
بالحالف مع الحبيب وسأله، أو قرار ابراهيميين وعربيين تقسيم ديث سبطه
العشمايه في الامان بحريه في مشرق اعربي وأثره في مسأله الدولة وشرعيتها
بعد الاستقلال، وأثر ديث كنه في صيغة لأظمة والحسنة الطائفية والديمقراطية،
أو فتح المدرسة العسكرية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين على
يدي مصطفى النحاس باشا (1879-1965) الذي ترغم حرب لوف (1927)

952)، مصاط من فساد ثقيرة، وتأثير ديث في شوء انضمام انجسكري في مصر
جاء مع الطقات المظومة أو الجديدة قدرات داخل الجيش أو هناك سياسة
الاستعمار الفرنسي المهيمنة في تحيد الأقليات في لقوات لحضه اسوريه
السياسة المهيمنة (الفرنسيه) التي تحولت إلى جيش اسوري مثلاً أو اثار
الإصلاح الرعي في مصر في شوء نبر ورواطيه وظفه و سطى ذات أصوار
ريشه، وانصاع الذي أدى مع الإصلاح لرعي إلى هجرة ريشه إلى مدن
وشوء أحرمه مصر حولها، وحش في استيعابها مع تراجع التصنيع، وعبر ديث.

هذه تفسير تاريخية شئنا الذي قد تساهم في تفسير طبيعة الأنظمة
أن تفسير الانتقاء الديمقراطي وعينه بوجود نموذج استقر طية الحاضر هي
عصره، فيكاد يكون مستحيلًا من دون أحد إرادة العاملين في العصر القديم
بإصلاح، تراجع عنه، انهم بمساهمات، لاستعداد بدار عرض تتوصل إلى
توافق بجمع عودة الاستعداد، انتصب، وغيرها من التحيرات للانتقاء هي حد
ذاته هو «حدث مقصدي» بحيث تأثير الذي ويريد من تأثير العاملين لمبشرين

ثالثاً: هل هي حتمية طبقية؟

بش فبراير في نخبته لثورة 1905 في روسيا، بعد لهريمه في الحرب مع اليابان (1904-1905)، والتي أعمره لاشعة في حبه ثورة «الرجوارية ديمقراطية»⁵⁴، وحوود تديرات حاسمة داخل الرجوارية تحول دور إرجاع دور موحد إليها فميز بين الرجوارية بوصفها طبقة اقتصادية من ناحية، بمعنى الرأسمالية لصناعية والمالية التي أبدت بروداً تحاه أيّ تحول إلى ما سماه «الليبرالية الدستورية» وكان مزاحها السياسي صموئلاً رحيماً⁵⁴، وبين الرجوارية بوصفها مكانة اجتماعية (Status) من ناحية أخرى ولأخيرة رجوارية من حيث المعلم والثقافة «والسلوك تجاه الحياة»⁵⁵، وشككت أساس حركة الديمقراطية البرانية في روسيا وعاد ما لا تقوم المنظرون لدور الرجوارية الديمقراطية، من مهم دور، يمثل هذا التمييز المهم أماً العصر الثالث يمثل معتدات انديا من الرجوارية المشاركة في مجلس محمية التي استقب من ثورة في حبه بوصلاح قبصري، فأنلف من صغار موظفين والمهنيين لأقرب إلى لاسر ارايديكالي وسم يرحح قير سفوط انظم لأوبرقراطي القيصري في روسيا، ورأي أن لأمر يحاح إلى حرب أوروية جديدة بسفوط انظم وحتى في هذه بحانه، لن يؤدي سفوط انظم بقيصري إلى ديمقراطيه، ويب إلى زيادة دور انصلاحي في الحياة السياسية، وسفود ديت إلى «الشيوعية راديكالية» ونظام مركزي بيروفرطي لا إلى ليبرالية فردانية⁵⁶، وقد صدق بعض نقد بوقع قير أن يؤدي صمود دور انصلاحي إلى صمود اللاشعة قبل أكثر من نصف قرن من تحليل مور السياق ذاته بأثر تراجمي⁵⁷

Max Weber «Bourgeois Democracy in Russia» · · Max Weber *The Russian Revolution* 154
Gordon Wells & Peter Bachr eds & trans. Ithaca NY Cornell University Press Cambridge NY
Polity Press. 1995). p. 74.

Ibid. p. 45 (55)

Ibid. p. 90 (56)

Max Weber «Zur age der Bürger eben» 1906 وشره في عام 1906
«Demokratie in Russland» *Heritage. Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 22, no
1 (1906), pp. 234-53

سبق أن فحس في هذا كتاب من مصدر بالانكليزية، نكب بورد هب من لأصل بين النسخ
ومكان النشر

تسحصر استقادات سكوككو، محور في أربع نقاط أساسية هي: أولاً، عدم وضوح كيفية تفعيل المعيار متعلق بقوه تأثير لبرحوازية أو ضعفه ثانياً، صعوبة التمييز بين شكلي برداعة التجارية، ذلك القامع للعمل والذي يتسبب في سوق ثالثاً، عدم ملاءمة تفسير الصراع السياسي والتحولات الاجتماعية بالصراع الطبقي ولتحارب طبقة رابعة، لتصور النظري الواضح في التركيز حصرياً على العوامل الاقتصادية، حيث المولدة بتغير، وهناك عدم تفاعل بين المجتمعات⁵⁸ فهي أكثر من بحالات، كانت خطوات التحديث رأسمالية هي المدن، والشبوعية في روسيا والصين، عوامل في الدفع عن سيادة وطنية ضد التدخل لأجنبي مثلاً، أو محاولات قطع الصلة بالنظام الرأسمالي العالمي، كما هي حالة الاتحاد السوفياتي⁵⁹ وكان العامل الخارجي، لا سيما الحروب مع روسيا وتدخل القوى الغربية في منطقة العثمانية، أهم عوامل الإصلاح والتحديث فيها.

في أي حال، ليس الأمر علاقة بسيطة تدعيه بين رأس مال وحريه سوق وبين النظام الديمقراطي بوصفه سبحة سياسية لاقتصاد اسوق وبحسب مور أكثر تركيزاً من مصدرية حثيث مثل فينس كاترايت⁶⁰، أو أن الديمقراطية نظام سياسي متميز داخلياً يلائم تميز الدخيل المركب لنظام رأسمالي وهذا تسطير يصع في المعدل، يرى رويشماير وأخرون «أن النمو الرأسمالي يرتبط بالديمقراطية لأنه يعبر سعة الطبقات ويهوي بصفة العملة بـ طبقة وسطى، ويضعف الأرستقراطية الزراعية ليس لاقتصاد الرأسمالي ولا الرأسماليون هما القوة رئيسة المسئلة للديمقراطية، وإنما تقضات رأسمالية هي التي دفعت بها»⁶¹، إلى ذلك لكن لا يوجد أي إضافة هنا، فحين نتحدث عن الرأسمالية

Skocpol, «A Critical Review of Barrington Moore», p. 12

(58)

Ibid., p. 32

(59)

Philip Clough, «National Political Development: Measurement and Analysis» (60) *Comparative Sociological Review*, vol. 20, no. 1, June 1981, pp. 23-24, accessed at 23.2020 at <http://bit.ly/2KdHvJJ>

Detrich Karschmeyer, Evelyn Luber Stephens & John D. Stephens, *Capitalism* (61) *Development and Democracy* (Chicago University of Chicago Press 1992) p. 1

شمن بذلك تدافعاتها ولا شئ في أن الصراع الطبقي جزء أساسي منها، لكن ثمة بض صراع فكري وقيمي، وهذا ما يعده مور وبعض نقاده؛ إذ أنجب الطبقة البرجوازية ثقافة بيروقراطية وثقافة ديمقراطية جمهورية مع نور بينهما كما أصبحت تدفعات الرأسمالية أيضا فئة من السياسيين والمثقفين حملوا أفكارا ديمقراطية أقتبعت بها جزء من هذه الطبقة، ورفضها جزء آخر ويعطى ذلك على المفيدات السياسية للأحزاب التي عُدَّت معبرة سياسيا عن طبقة هدمها، فلا يمكن تجاهل الفرق بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في الموقف من «الديمقراطية البرجوازية»

يتخصص نقد ريشماير وأحرار لمور في إهمال دور طبقة العمة التي اصطفت بدور الأمر هي نشوء الديمقراطية في العرب بموجب مقاديرهم، وذلك بانحياز مع طبقة الوسطى وحقيقته أن مور تناول المرحلة الأولى لنشوء الديمقراطية وليس مرحلة انصالات سومبيغ حتى الاقتراع

استقدي مور أنه لا يستطيع أن يشرح بأدواته الطبقة لماذا يؤدي أحد الحيراب إلى الديمقراطية وآخر إلى العاشية من دون وسر محار الأفكار، وهو ما لم يقم به، كما أنه لم يشرح كيف يدخل الجيش في المعادلة فهي بحية لألمانيا وبيان يظهر الجيش فجأة من دون علاقة بمصططحات مور الأساسية التي يستخدمها في البحث مثل لصمة وسية ندولة، ولا يُفرد له تحليلا كافيا

ثم صراع أفكار بطور دسليه حصه به صعود فئات السياسيين والمهيين والمثقفين ويوجد صراعات مصالح، طبقة وغير طبقة، وقد يكون هي المحرر، لكن صراعات المصالح الاقتصادية لا تؤثر في نظام الحكم من دون تعبيرات فكرية وسياسية تحملها فئات أخرى، كما لا يوجد نظام حكم حديث من دون فئات بيروقراطية وسياسيين بتأثرون بين مصاصح الاقتصادية بصفات محسب، بل علاقات القوة في السياسة وعدم الأفكار والقيم، والصراع على سلطه أيضا، وهذه محتمعه تحرق الصفات الاقتصادية وتقسّمها

الفصل الخامس

في نقد مقاربات التحديث

في قبول شروط التحديث لشوء الديمقراطية مع ملاحظة عاصرها الممؤقة للديمقراطية، وفي تعاوت درحات التحديث وأثارها، وفي ضرورة بناء النظام السياسي قبل الحديث عن الديمقراطية، وفي أثر التعبئة السياسية الهدام في بناء المؤسسات، وفي أن المهمة الرئيسة في العالم الثالث يجب أن تكون بناء النظام والتنمية، وفي أن الدكتاتورية هي الحل الوحيد في ظروف التعبئة السياسية وفق هتتعتون، وفي احتمال أن تكون أكثر حاجة في عملية التنمية في نقد دراسات الانتقال لعكرة ضرورة دعم الدكتاتوريات النموية للوصول إلى متطلبات لديمقراطية، وفي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي حتمًا إلى الدكتاتورية أو الديمقراطية، وفي التفاوت بين تفاعل التحديث مع السى والهياكل القائمة من جهة، وتفاعله مع الثقافة والقيم من جهة أخرى. وفي نقد نظرية التنمية لظربة التحديث، وفي العلاقة بين السلطوية والتعبية، وفي نقد حلول مثل الاكتماء ابداتي وفك الارتباط بالاقتصاد العالمي، وفي نقد غياب الأحدة الديمقراطية لدى نظرية التعبية.

أولًا هتتعتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أبديولوجيا تربرية

تاريخيًا، لم يشأ الديمقراطية دفعه و حدة، بل استدرج ويطوق ديك على التوسع الندرجي لمحوري الديمقراطية المعاصرة كما يفهمها، أي لانتحات الدورية بحكام، والحقوق و الحريات لكنها أصبحت مودى متكاملًا مطروخ

في صفوف أحادية اقتصادية ثقافة مندوبة ومسايرة وهذه معصية دراسات الانتقار، فلا نطبق الانتقار المعاصر من السيرانية ونصل إلى الديمقراطية، ولا هو عمليه توسع تدريجي بحق الاقتراع كما يشاء ذلك في جدول (1 1) هي الفصل الأول، به انتقار من نظام استعوي إلى الديمقراطية بوصفها نظام حكم معروف ومحرر، ومصادحه المحمده حاضرة إلى حد بعيد

توسعت المشاركة، وعممت الحقوق والحريات في الديمقراطيات الحديثة عبر عقود، وأحياناً لقرون، وهذا يعني أنها تطورت قسماً وعمودياً على نحو مدرج وهي اليوم بعد إسح نفسها كامنه وتطور باستمرار عبر تطور الحجاب والوعي. وعبر مواجهة الأزمات وحل مشكلات التي تواجهها وكما سبق أن بينا، لم تنشأ الديمقراطية في شمال غرب أوروبا وأميركا الشمالية في مجتمعات صناعية متطورة، خلافاً لما سبق عليه هذه المجتمعات يوم الولايات المتحدة، مثلاً، لم تكن دولة صناعية، ولا فرنسا كانت كذلك، ولم تشكل فيها الطبقة الوسطى عليه

انتم هتبعون مبكر ندعات مفهوم التحديث و توفعت الإيجابية التي تحم عنه، نأشر إلى أن لاحتلال السياسي و لاضطرابات الاجتماعية والسياسية هي أبسط محررات ممكنة عمية تحديث مثل تطور السياسي وتنافس حوات التحديث فيما بينها، فيمكن تبعة سياسية منحنية بدفع قطاعات حناعية واسعة إلى المشاركة في سياسة وتوقعاتها عبر هذه شدة تحسين ظروفها، وعدم قدرة النظام السياسي على محارقتها، أن يؤد إلى إحاطة، ولا سيما حين يجد قطاعات واسعة نفسها خارج نطاق تأثير في النظام السياسي وعاجزة عن المشاركة فيه

يحدد هتبعون ثلاث مجموعات أساسية من متغيرات المسبقة لتفسير التحديث السياسي هي «عصبة السلطة، وتدير أسس، وتوسع المشاركة السياسية» امتدت فترة التحديث السياسي في العرب قرونًا عدة،

وتعددت درجة التحديث السياسي وأثره في كل منغير تابع لبحث المتغيرات
الثلاثة المستقلة، وسلسلي، وتعاقبها، ما بين المناطق المحيطة في أوروبا
وأفريك الشمالية أم هي اسداد المستقلة حدث فقد كان التحديث سريعاً
ومتتواثراً في مرحلتي الاستعمار ثم الاستقلال

لا س من تحديث محالات صحيفة سواربي، فتتدرج، مثلاً، مرحل
التحديث السياسي ولا تنوري بالضرورة مع التحديث الاقتصادي والاجتماعي
والثقافي، فيستورد السياسي منطقاً لحاصل وثني فوكوفا على رأي
هسبعون بأن سطور لسياسي منطقاً لحاصل المستقل عن السطور الاقتصادي،
مسنداً على ذلك بأن إباح اسمو الاقتصادي على مدى فترة طويلة مؤسست
ديمقراطية مبدئية أو أقل عرصة للاستكسب لا بضعة على الدول فقيرة،
حيث يُعبر كل من وجود نظام سياسي، ديمقراطياً أم لا، ومؤسست
مؤهبة لإداره دولة و لاقتصاد شرطاً مسبقاً سمو الاقتصادي³

قدم هسبعون أسس استراتيجية لتصوير سُميت « لا سطور الاستدادي»
فرأى أن، لدكتاتورية تحديثية قد تكون ضرورة في حد ذاتها لموضوع سياسي
الديمقراطية والمشاركة المدنية وتوسع في هذا الموضوع تمييزه فريد ركري في
تفصيل ما سماه أنظمة سلطوية بيرالية (مقصود بيرالية قصائد بالطلع) هي
سواء مؤسسات واقتصاديات متطورة قبل الانتقال (تشيلي، كورن الجنوبية، نيبو
سعدوره)⁴ ومفترحه هذا، وحه هسبعون انتقادات قاسية في سببها القرون
الماضي لكن فوكوفا أشار إلى أن استراتيجيته أُثبتت في بلدان شرق آسيا، أو
ما سمي بـ «المعجزة الآسيوية»، حيث حققت بعض الدول الدكتاتورية في تلك
المطقة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة ما بين سبب القرون الماضي
وتسعيناته، وتحولت إلى بلدان متقدمة مع بداية القرن الحادي والعشرين فحققت
كورن الجنوبية تقدمًا قصادي في ظل حكم لدكتاتور عسكري بـ ك شوع

Francis Fukuyama, «Foreword» in Huntington, *Political Order in Changing Societies* pp. xii-xiii 2

ibid. pp. xiv-xv

(3)

Zareen Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York/London W W Norton & Company Inc. 2003) pp. 25, 252

هي (Park Chung-hee) (1962 - 1979)، ونسوان تحت حكم تشيانغ تشونغ كو (Chiang Chung-ku) (1978 - 1988)، وسعدورة برنسة سي كو (Lee Kuan Yew) بعد استقلالها عن مايريا في عام 1965، وبديسيب حلال هرة محكم سوهارتو (Harj Muhammad Sukarto) الذي قد في عام 1967 انقلاب عسكري، وحكم بديسيب سي من حديد على مدى ثلاثة عقود (1967 - 1995) ⁵، ربما شكّل هذه التقدم الاقتصادي قاعدة التحول الديمقراطي الجري والمصوات بين هذه الدول وحقق دول عربية مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر معدلات نمو مرتفعة، لكنها عادت وتراجعت بسبب عدم القدرة على تمويل المشروعات الكبرى، والإفق الحربي، وتصحح لجمهور البيروقراطي وبعد العراق مثلاً درساً على ذلك حين حقق معدلات نمو مرتفعة المعية في سبعينات، ثم جاءت الانتكاسة مع الحرب العربية الإسرائيلية في الثمانينات

الحقيقة أن تشيلي كانت ديمقراطية قبل الدكتاتورية والانقلاب العسكري، وبصعب تصنيف سعدورة بوصفها ديمقراطية حين بعد التقدم الاقتصادي الذي تحقق وبمشككه نكري هي تشخيص هل كانت دكتاتورية ما تمويه فعلاً أم لا قبل أن يقرر هذا المظهر الأميري دعمها أم لا ومن هذا، يُحتمل أن هذا التطوير قد يتحول إلى تبرير بدكتاتوريات عمومية فهل دكتاتورية سبسي في مصر تمويه؟ وهل يجب دعمها إذا كانت كذلك بوصفها حصوة نحو الديمقراطية؟ أم كان لا يمكن دعم الديمقراطية في مصر من دون نجاحه إلى هذه المرحلة الديمقراطية؟

تشكّل لجنة سياسية باحثة عن صيروري التحديث وفشله في دراسة الوقوع التي بسديها يحدث دته مدى فساد اجتماعية أصبحت أكثر استعداداً بمشاركة في الشأن العمومي، واحداً من أهم عوائق الديمقراطية وفق مسعود الذي يرى أن اللجنة تمثل استقلالية المجال السياسي وتعوّض شوء المؤسسات ولا يتعب هتعتون من التأكد أن مصطلح «نظام سياسي» هي عنوان كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة هو هدف في حد ذاته، وليس

مجرد تصوير بوقع، وهو يحاول استكشاف ظروف تحقيق المجتمع في
 عصر تتعبرث جماعة واقتصادية سريعة ومدمرة، من أجل بناء نظام سياسي^{٦٦}
 وانظور الأساسي والديمقراطية ولن هسهول سبب بانظوره من نظامين بعضهم،
 ويمكن ادوة أن تحقق درجة عالية من الأساسية السدسية؛ السيطرة على الأرض
 وانسكب من دون أن تكون الكورة ديمقراطية^{٦٧} وهذا نقلا واصح تبار
 المؤسسة في علوم السدسية فقد عديج هذا التدرج شكك في لنظام الأساسي في
 إصدار التوير القائم بين بناء المؤسسات الحديثة والتعشئة السياسية لقوى لاجتماعية
 الجديدة^{٦٨} وإنهم ناسسة بيه لنس نوع نظام أو نمط حكم، بل وجود نظام
 سياسي ومدى سيطرة هذا النظام على البلاد

عنى هذا الأساس، صنف هتعتون دول عربية الديمقراطية واسرية
 مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والأصمة الشيوعية الشموسية، مثل لاتحاد
 السوفياتي، ضمن الفئة دتها، باعتبارها أنظمة سدسية فعالة في بن حكوماتها
 تحكم فعلا، أي أن هذا الأنظمة تشبه في ما بينها على ساس أن هذه
 البلدان جميعها تتمتع بجماع شعبي على شرعية لنظام السياسي، ومؤسسات
 سدسية قوية ومتسكة وقوية لنسكتف، وجميعها يشتمل على بروفرة فعالة،
 وأحزاب سدسية منظمة، ومشاركة شعبية واسعة في لشؤون العامة، وميطرة
 فعالة لنسديين على مجلس، و-ور كبير بحكومة في الاقتصاد، وإجراءات
 فعالة إلى حد ما في تصميم عمية اللدول الحنم^{٦٩} وسيطرة على الصراع
 السياسي ونحظى هذه الحكومات بولاء مواطنيها، ما يمنحها بقدرة على
 فرض صرث، ووحيد الأبدى العامة، ونعيد سدسات ونميرها من خلال
 الأجهرة الحكومية هذه يد هي معيير وجود نظام سياسي فعال

٦٦ bid. p. x. ٦٧

٦٨ bid. p. xii. ٦٩

٦٩ bid. p. xix. ٨٠

٨٠ (٩) بيسر المقصود ما يهجه عادة لدول الحنم سبب في مدعوطيات بن نسمة من صير

عام حنم - أي من صير حنم - دصيات حنم

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. ١ (١٠)

سوف أن يتحقق حقوقي ديمقراطي مثل هانس كيدرل أن إخراء ب أخيره الدولة، ولا يتم بحكومة، هي أفضل يمكن أن تُنسب إلى أندوه، والذي بعده تمثل دولة نظام قانوني كهذا وحده يشكل كياناً يسمى دولة والنظم يمثل الدولة ديمقراطياً أكد أم لا ومهم هو سيطره نظام على الأرض والسكان في محالاب 1 اندوع 2 إدارة تعدلة 3 صمم طاعة الناس وولائهم جعل عنصر المطربين هذه الحقيقة أساساً لمثل المجتمع وليس اندوة وحده ومثلاً، تصح بذلك الحكومة اسوفية مدنية للمجتمع السوفياتي بوصفه كلاً¹² يمكن هتعتون به يتصرف إلى دور العف في صمم سطره هذا صمم السياسي وحده كما أن تطيره هذا فشل آدم بهير الاتحاد السوفياتي في بدايه تسعيات القرن الماضي، أي بعد نحو عقدين فقط من نشره دراسه ذلك فقد تأكدت شرعية النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي الذي على الرغم من أنه كان يبدو هويًا جدًا في نظر هتعتون وراجع ولاء حتى اندبر نوتر موصف عنه ولم يتمكن نظام من نسبة خراب السكان الأساسية بسبب فشل اقتصاد الدولة المركزي، و لإعاق على سباق التسريح، ونقص الجهار البيروفرطي بعد صنت شرايينه، ومن بين تلك الحاجات التطلع إلى الحرية ندي لا يحور إهماله

فثبت سياسة الحارحية الأميركية هذه عقدين بعد الحرب العالمية الثانية، وفق هتعتون، في العمل مع إشكالية المحوة السياسية بين تطوير المؤسسات السياسية واسعير الاحتجاجي والاقتصادي في الدول ساميه فعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين أدركوا أن من مصلحة الولايات المتحدة إيجاد أنظمة سياسية قدره على العمل بحاج هي سبب أنني شهد عملية محدث، من ذلك لم يعكس في سياساتها تحده تلك سبباً مما تعنى بتعريب الاستقرا السياسي¹³

Hans Kelsen, *Foundations of Democracy & Ethics*, vol. 66 no. 1 Part 2: Foundations of Democracy (October 1995) p. 11 accessed on 3/2020 at <http://bit.ly/2X0uCl>

Ibid. pp. 12, 13

(12)

Huntington, *Political Order in Changing Societies* p. 5

(13)

من أسباب عدم إيلاء لولايات المتحدة مسألة تطوير سياسي وفوق
 هسكتون (ويقصد به سوء مؤسسات مستقرة للدولة) هيئات كفاية عيب
 الموضوع عن تجربتها التاريخية؛ إذ تيب الولايات المتحدة على أسس المساواة
 (لا يذكر أن المقصود هو المساواة بين الرجال والنساء) كما أنها بشأن بوجود
 حكومة مؤسسات وممارسات سياسية سُوردت من بريطانيا هي أقرب السبع
 عشر ومن ثمة فإن الولايات المتحدة تعالج مشكلة سوء حكومات من منظور
 ضرورة تحديد سمات الحكومة وتوزيع سلطات بموجب نهج أميركي،
 أي من خلال دستور يضمن الحقوق، وفصل السلطات والتوازن والرقابة
 بينها، وتطبيق الفدرالية، والاتحادات بدورية، والتنافس حزبي وعلى الرغم
 من أهمية هذا النموذج فإن مقصده تقييد الحكم⁴، في حين أن مقصود
 وفق هذا النقد المحافظ، هو تعزيز قوة الحكومات وترسيخ الحكم وإن عهد
 اتحادات في عيب التنظيم السياسي قد يُسهم في تعزيز الهوية الاجتماعية
 الديمقراطية والحرية وهم فيه السلطة بعمدة وحسب⁵ وفي هذا لسبق،
 يلتبس هسكتون من الرئيس ماديسون، في أحد مقالاته، ضمن سلسلة أوراق
 الفدالية، قوله «أما عند صوغ حكم بديره أفراد من الشر ويمارس على الشر،
 فإن لصعوبة الكبرى تكمن في ما يأتي يجب أولاً تمكين الحكومة من سيطرة
 على المحكومين، ثم في الميثاق الذي إحداه على أن تسيطر على نفسها»⁶،
 وهذا يأتي قبل الديمقراطية

قام مثقفون معروفون بعلامي، مثل فوكوياما وركوب، باستخدام حجج
 هسكتون في فترة الدولة ضد الدعم لمسك عممية بدمقرطة فكتب ركوب أن
 الحكومات يجب أن تبحث عن نظام أولاً، ثم تسمه الاقتصادية، وأخيراً
 الديمقراطية وكتب فوكوياما أن الدول التي تقوم بدمقرطة غير صحيحة تؤجل

Ibid., p. 7 (4)

Ibid. (5)

Ibid. James Madison « The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments » in *Federalist Papers* The New York Packet no. 51, 8/21/788 accessed on 23/2020 at <http://brillj.2EqvBE7>

صرح أن لا نسب أن تتحرر لاحقاً وهذا كنه صحيح. مشكته أن هذه المحاولات هي عدلًا مفولات حو يرد بها أصل فلا شك في أن مدونة شرط الديمقراطية، وهذا يعني الإجماع على كيار الدولة وشرعيته لكن لدول لكبرى ستخدمها في سرمد دعم بدكتاتوريات و أنظمة استبدادية حتى في حالات الدول المستقرة، وبعد أن أصبح نظام استبدادي ويروفر طيته عوائق أمام التنمية مستدامة

نكس لمشكته في اسناد ابي تعرضت لتحديث بموجب نقد محافظ الموجه لأجدة الديمقراطية وإصلاح سياسي في فدرلة لحكومة على السبصره على مواضيع قبل سيطره على دانه ومشكته الأساسية ليست إطلاق الحرية، بل إيجاد نظام عام يتمتع بشرعية يبر المواطنين، لأن في (ممكن إيجاد نظام من دول حرية، لكن العكس لا يمكن تحقيقه) هي حين فشلت الولايات المتحدة، وفق هسنعون، في إدراك أهمية ذلك وتحقيقه، استبعدت الحكومات والحركات الشيوعية توفير سلطة فعلة، لأن أيديولوجيتهم تؤسس قاعدة للشرعية من دول ديمقراطية

حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، كان هسنعون لا يرون تحديد نطاق التحديث السياسي، لانفاد من هذه السلطوي التفلسفي إلى الشبهعية أو إلى الديمقراطية، وحصرها في الثالث لا على مدون ذات الدخل المتوسط⁸ وهذا يعني أن الخطميين، شيوعي ونديمقراطي، يظهران هي فائمه الدول الأكثر تطوراً من بين الدول النامية وهذا يعميم غير دقيق، وهو لا يصح لا على الصين (عندما نسب الاشتراكية)، ولا على عهد بين دول الديمقراطية، كما لا يصح على كوب وبنام، إضافة إلى أن أهمية السلطويات التقيدية لم تنتقل إلى هذا أو ذاك! إدسجت من الملاء مع أحداثه مركبات منطوية محتفه ليم بطس عليه العام الثالث

صحيح أن دولاً عديدة هي العام الثالث نظرت إلى سودج لا حدد

Huntington, *Political Order in Changing Societies* pp. 73.

(7)

Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», *Political Science* (8

Quarterly, vol. 99 no. 2 Summer 1984) pp. 20-202, accessed on 23/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/267217>

اسوفياتي والصين بوصفه مثلاً بحسبى في تحديث مجتمعات زراعية، لكنها
 أنتجت أنظمة سطوية ذات طبيعة مختلفة وبأساليبى دول العثم الثالث، ثم
 بعد الحرب دلت بمودى حداثى، ولا سيما حين لم ينجح قيادات الليبرالية
 التي ورثت الاستعمار ووددت الدولة في القمم بمهمات تحديث، وودت
 لأسباب موضوعية معقدة سببة لمجتمع وبركة الاستعمار وضعف الدولة،
 وأخرى ذاتية متعلقة بقدرتها الإدارية والسياسية، وعجزها عن حل المسألة
 الزراعية، وضعف فواعدها لاجتماعه

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بد كآ الأنظمة شيوعية
 والحكم سطويين قد تفوقوا على دول العالم الثالث الأخرى في سرعة النمو
 الاقتصادي وفي بداية سبعينيات، كانت دولة نظام سطوي تفصح بطريق
 لنظام أكثر سطوية ويصح هذا في حالة المجتمعات العربية، حيث يضاف
 إلى فشل الأنظمة الإسرائيلية بعد الاستقلال مباشرة النعثة الأيديولوجية ضد
 الاستعمار وضد العرب التي أسهمت فيها دعوى الأيديولوجية الحبسية الرئيسة
 من الإسلاميين واليساريين والقوميين على حد سواء، حيث أدى الدعم العربي
 لإسرائيل وللأنظمة المنكية دوراً مهماً في نشر دعاء العرب على سرعة من
 حادية بمدحه في لحكم بدلية

عددت جاذبية المودح العربي اليمفراطي الليبرالي مع شوء طغيات
 وسطى حديدية وفئات حديدية من النكوقراط والمنعدين غير المؤدحين،
 ولا سيما مع تقدم أزمات الأنظمة السطوية العربية ضد السعيبات بتجربها
 من قوة تحديثى إلى عائق أمام التحديث، وظهور آثار التحديث من أعلى
 وبقائهم، بها. لاتحاد اسوفياتي والمطومة لاشركه نكر عوام من حديدة
 مثل تصاعد قوة التيارات السياسية الإسلامية وتدخل أميركي في عراق،
 واستمرار دعم إسرائيل غير لمشروط، وعقوبة حرب سرده أميركي حين تحقق
 الأمر بمطقة العربية، خفضت مودى بقوات وسعه من هذا المودح

تدخّل سلف محافظ لمدرسة تحديث بتحديد من تدوّلها، فتأخّرها
 تختلف عمّا هو متوقع بطريق من استقرار تحارب سابقة تمحضت عن حلال

التحديث متأخر بدلاً من لاجده نحو الديمقراطية والديمقراطية والسياسي والوحدة القومية وبعده الدولة، تتج من عميق تحديث في سلس الديمقراطية «تذكر» في الديمقراطية وميل نحو الأنظمة العسكرية لاوتوكرطية وأنظمة حرب البوح وحرب البوح ونصف الممثل بالحديث بحرية، والقبائل وثوار وحرب وحرب أهلية متكررة، ما أدى بهسعون إلى استباح أن التحديث السياسي في هذه سلس تقتصر على السعة الجماهيرية والبروع إلى المشاركة السياسية بشكل عام⁹، وحدث قبل مشاريع الحديثة وأحلافها في مجتمع، والاسم في ما يحصر انتشار عقلاية في مصر إلى قصي مجتمع، ولفردية، المواطنة والمساواة والحرية فعملية تحديث تؤدي إلى المتساوية الاجتماعية لجميع لتعدي، ومكانة الإنسان التقديرية في سنته التي تربت عليها توقعته منها ومن الآخرين، وما يتوقع منه

حادن هسعون بأن العنف وعدم الاستقرار لا تمشران بالفقر، فهم من تار عمله التحديث نفسها، لأن احتمال الانتفاضات في البلدان لأعني يمكن أن يصل إلى صعي ذلك في سلس لأفقر كما أن احتمال شوء العنف نتيجة للحكم الاستعماري وسوخ (لشي في ظروف تعنته جماعات وسياسية هو أعني من جماعات شوته من معطي الفقراء¹⁰ انزعيب أن هسعون يسوي بين فقر الدولة وفقر السكان، وهذا صحيح، أي حاد ما، لكنه لا يأخذ أثر الصجوات الطبقية والصجوات استموية بين الريف والمدينة في الاعتبار على نحو يؤثر في مدى دقة استنتاجاته

في المقاس، يرتبط عدم الاستقرار سياسي بالحراك الاجتماعي بشكل مباشر فارتفع وتائر تمدين، وتشار التقدم ومحو الأمية، وانتشار وسائل الإعلام، جميعها عوامل تساهم في زيادة توقعات الأفراد من الدولة، وكذلك تطالب الجماعات كما يصوغها المصغون باسمها وتعني عدم تلبية لتوقعات التبروع إلى الاحراط في السياسة الذي يؤدي، في عيب مؤسسات فطرة على

Hamdani, *Political Order in Changing Societies*, pp. 35-36.

(9)

Ibid. pp. 41-42

(20)

استعانه، إلى عدم الاستقرار بين هشة الدول التي شأب بعد الاستعمار هي سبب التحول عن الحواء أحد الجماهير الساجم عن التحديث الذي يسهم بدوره في مصادمة هشاشتها. وعلاوة على ذلك، المنحرج هو قيم دكتاتوريات، أو أنظمة عسكرية، فدره على الاصطلاح مهمات تحديث وحجم مشاركة الشعبية في لوقت ذاته، تستخدم تقمع من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. والديمقراطية تحكم في سبيل من غير تحويلهم إلى جمهور يهتف بنظام، وتستخدم شبكات الدولة لمتابعة من اقتصاد الدولة وخدماتها ووظائفها، وهي تربط مصالح عديدة من الناس بالتأثيرات بالسلسلة بسببها مباشرة.

ساهم قطاع الدولة العام من دول شك في اليمين بمهام التحديث في دول العالم الثالث، من محور لامية وحتى الإصلاح الزراعي وتصنيع واستيعاب وحقق في امدانة درجات عالية من نمو كما أن نقص عدم من جهة وحيش من جهة أخرى كان المصحح لأكثر منطقة الوسطى في دول مثل مصر وتونس وسورية والعراق بعد الاستقلال، خصوصاً مع عدم لدى مثل المجار الأكثر لإنتاج التخصيص والإدارة وامتيازات واسعة من طرف وبقته علاجه إلى منطقة الوسطى صحيح أن انقطاع العام بحول لاحقاً إلى عائق عدم تصور قوى الإنتاج سير وفراطة والتكس الوطني، وعضده المقع و تعيبت الأمة بناء على ذلك، لكن لا يجوز تجاهل دوره في نموهم في امدانة.

أثر نشر تنميه في الاستقرار السياسي في عدد من البلدان؛ إذ شهدت سريلانكا، على سبيل المثال، توسعاً في النظام دراسي بسرعة بين عامي 1948 و 1956، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب المنخرجن بالمدارس الأولية، وساهم في ظهور صعود حتمية جديدة بين الطبقات المتوسطة المتنامية ظهر أثره بشكل مباشر في الانقلاب الاجتماعي على الحكومة في انتخابات عام 1956 التي هُزمت فيها لحمة حكومة التي حكمت بلاد عقدين، وأنهت بسبب مرجه حكم الحرب الوطني المتحدة United Nations Party. UNT و لأمر كذلك في كوريا؛ إذ أصبحت مدينة سيؤول أحد أكثر مراكز

استعيم في العام في خمسينات القرن العشرين و. تصد استعمار استعيم في تلك
 فترة بزيادة الوعي، ومن ثم عدم الاستمرار سياسي في بلاد خلال أوائل
 اسبينييت وتشركت الأنظمة العسكرية الحاكمة في تلك الفترة في كوريا
 وبورما وتايوان. نشأ من تصدات الطلاب وحزبي جامعات العاطلين
 عن العمل⁴⁷ ومثلها أهميت مقربات لتحدث الأوسى شر بتحديث التسريع
 والسياسة، أهمل التقى محفوظ هذه المقاربات من حيث المرحلة دور لتعسم
 في شر تصنع إلى حقوق المواطنة، واضطرر نظام دكتوري في كوريا إلى
 مباشرة الانتداب إلى الديمقراطية للإصلاح من أعلى

كان الطلاب أيضا أساس لانتصارات المعادية للاستعمار، في مصر مثلاً،
 قبل ثوبه يونيو 1952 وأصبحوا لاحقاً بعد مرحلة من دكتورية تحديثية،
 وخرج معدلات النمو، واستراف تصحى الجيش وتسيجه للموارد، سرية مع
 حذره العاطلين عن العمل والصفقات الوسطى بمقره أساس الاحتجاج دي
 التصنع القومي اليساري ثم الإسلامي

تتشكل المجتمع التقليدي واقع للمساواة باعتباره معطى يكاد يكون
 مولوداً في مبره اجتماعية يترتب عنها محدثات اجتماعية وسياسية و اقتصادية
 باعتباره جزء من البيئة الطبيعية للعيش، إلا أن الحراك الاجتماعي وشيء
 ابرظه حكومة (بما في ذلك العمل في جيش نظامي)، وبتشريع قيم
 المساواة، وشيء الدولة ابرضية والمواطنة فيها، يُمثل جميعه عو من محفزة
 على امقاربه أفراد من خارج بيئة الجماعة المباشرة، ويرفع سسة الوعي
 بأعدم مساواة ويقدم الشعور بالاسباء منه وأفكار التحديث تدفع نحو
 اشكيك في شرعية لتوزيع القديم لكن ثمة وجه آخر للمجتمعات التقليدية،
 ووجه آخر بصيروره محدث فلا نحو المجتمع بتقنيدي، القلي تحديث،
 من رخص البهرمية الدائمة وطلب سعمال بحرام مع أفراد القبيلة، كما قد يحصل
 بتحديث قيم الانصاف والدعوة لبهرمية سياسية أو لبرورية أو بحرية أو
 العسكرية، و تفكير العقلاني سيروقراطي الذي يعينه اقيم ويمحور حول

وسائل الوصول إلى هدف، من دون التفكير في لأهداف ذاتها وما يهتم هو الوجه لأبرز الذي يحدد خصوصية لمجتمع الحديث في مفصل التفصيلي ومع ذلك، فإن بجواب المهمة في التحديث وفي مجتمع تفصيلي قد تكسب أهمية في ظروف معينة فتدحض توقعات عليه على تعميمات غير حرة

يعتمد استقرار أي نظام سياسي على العلاقة ما بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسة السياسية القدرة على استيعابها ومع غياب المؤسسات التفصيلية، و تحديث المدينة منها، تكون علاقة مباشرة ما بين الشعب والجمهور الذي تحركه وفي مفهوم الدولة البريتورية (Pratorian) التي تتميز بسيطرة الجيش عليها و انقلابه بملاحقه، وبحسب عالم النفس ديفيد رابورت، فإن « طموحات شخصية دد» ما يكفيها حتى السلطة العمومية، وسعظم فيها دور السلطة (أي ثروة ورموه) ³ ويرى هسبون أن من الصعب تصيف «الدول الفاسدة» أو البريتورية ولاستناد إلى أشكر الحكم فيها، ومع أن من السهل تصيف دول مثل الولايات المتحدة باعتبارها دولة ديمقراطية دستورية، والاتحاد السوفييتي بوصفه دكتاتورية شيوعية، فإن هتبعون و حه مشكله في تصيف لنظام السياسي في دول سطوية غير شمولية كثيرة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا في بعض لأحدها، كما بعض هذه الدول تحت سيطرة زعيم ذي شخصية كاريزماتية وهي أحدها أخرى سعت على مجموعة من المصادر وهي، إضافة إلى ذلك، دول غير مستقرة، ولا يمكن نسؤ بتعبير فيها

لا يكفي مصطلح الدولة البريتورية في وصف تلك الدول. وقد استقر نظام السطوي في بعضها غرب صوية، كما حصل في سورية

Ibid., p. 81; William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (Chicago: U. of Chicago Press, 1959); David C. Rapoport, «Practonism: Government without consensus» PhD Dissertation, University of California, Berkeley, 1960; David C. Rapoport «A Comparative Theory of Military and Political Types» in Samuel P. Huntington (ed.), *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press & Glencoe, 1962) p. 72

نقص هسبون من «تعدد» الدولة البريتورية على أساسه أنه كثير ولا سيما في دوله عن الجيش و سياسة

ويعرف ومصر ويب واليمن وغيرها من الدول ضد سعييات انقراض المادسي صمدت الأنظمة العربية (في دول عرفت الانقلابات العسكرية) ضد مدية السعييات حتى مرحلة الثورات في عام 2011 وأمكن تغيير النظام العراقي في عام 2003 بعزو لعراق عسكرياً و جاورت هذه الأنظمة الحالة مسممة لريتوريه بالاعتماد على مؤسسات الدولة الأمنية و لتوصف في مؤسسات بعض العام منتج من أساليب والإصلاح البرعي و توسع في استثمار فيه، وبيرو فراضه بدولة، وعلاقة الربوبية بين الدولة ورجال الأعمال الذين حملوا متعهدين ثوريين لمشروعات القطاع العام المتوسعة و كذا، أجهز لأمي وولاء الجيش أداة الأنظمة الملكية الدستورية أيضاً، يضاف إليها شرعية أسرية تعسفية، وريوع سقط بالنسبة إلى الدول العظيمة، فضلاً عن ادعاء مالي بحارجي و لمساعدات الأميكية بدول الملكية الدستورية غير النشطة

في شأن تصارب تدافع التعهذ اشعبيه و بناء المؤسسات، كتب جسييت ماصلاً بين بلدان أميرك لاتينية وآسيا وأفريقيا لمصلحة الأولى من رؤية نظر مقاربة لتحدث فهو يرى أن وجود طبقات فقيرة واسعة ومستويات تعليم منخفضة وهرم طيني ذي قاعدة واسعة و ز من مدب حادث من جهة، في ظروف انتصار يسار مكث في دول آسيا وأفريقيا المستفده حديثاً من جهة أخرى، جعل إمكانات الحفاظ على ديموقراطية سياسية ضعيفة²⁴، ومع أن أميرك لاتينية أقل تطوراً في الاقتصاد من عدد من دول لاسيونة، فهي بحسب جسييت أقرب سياسياً إلى أوروبا انقرب التاسع عشر، وذلك لأن جميع دول أميركا لاتينية استغنت ورسخت قبل انتشار لأيدولوجيات الماركسية، ويوجد فيها قواعد قوية وشعبية محافظين، و يرتف فيها تقليدي وغير مستش، و يسار قواعد جماهيرية في الطلقة العديدة نصبة وبحث يمكن أن تسع فرنسا ويطرب في طريقهما المبرح إلى ديموقراطية،

Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy», *American Political Science Review*, vol. 5, no. 1, March 1954, p. 155, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2M10Lnp>

فقد يعني العمال بقيادة الشيوعيين، وتحالف طبقة الوسطى مع اليمين ضد الديمقراطية خوفاً من وصول ممثلي العمال شيوعيين إلى السلطة.²⁵

في نهاية العهد الثامن من القرن العشرين ظهرت تطورات، وفق مدرسة التحديث، أن التقدم الاقتصادي مرتبط بالسياسية واللامركزية الاقتصادية بدءاً من الأنظمة الديمقراطية إلى سبب التكنولوجيا الشخصية في سرتوب وإسبب والتكنولوجيا العسكرية هي بيون وإضافة إلى عودده الحوش إلى شركات هي أميركا الجنوبية، شكلت هذه التطورات حافزاً لتغيرات جديدة بشأن الانتقاد الديمقراطي من عائد بربط السببية، في العهد الثالث على الأقل، بأسماء كمال درج على ذلك بعض منظرين يساريين في السابق²⁶ فشلت الأنظمة الشمولية الاشتراكية التي جمعت بين اقتصادات كبيرة وصناعات تسع حتى السلاح النووي وسفن الفضاء ومسوى معيشة شبه بمستويات معيشة العهد الثالث في سوء الخدمات التي تولت بدونه تقديمها مثل الصحة والتعليم، وشيخ السلع الاستهلاكية ونعمد البيروم عليه واحصص معد الحياة المتوقع عند ولادة وبقيص قدرة الدولة على تلبية حاجات السكان⁽²⁷⁾

ثانياً: لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال

إن دراسات الانتقال الآتية من يحد علوم السياسة (تعتبر محاري) التفت، على نحو غير متوقع بعد هتبعون لمحافظ بصرية التحديث واحتصر أودويل فرصه ليست كمال أي إذ أصبح دور لأخرى في مستوى على الدول المنظورة منه، اقتصادياً، فيخرج بحولها إلى دول ديمقراطية²⁸ لكنه

Ibid. pp. 10-112

(25)

Jason W. Pyle, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism», *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 7, accessed on 23/03/2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/1945611>

Ibid. pp. 10-11

(27)

Christopher A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism in Studies on* (28)

لاحظ أن يحدث في دور البنية بقود إلى البنية، أو تقوم به بنية
بنية. هكذا بدأ أو دوويل بقوله أن يتقل إلى دراسات البنية التي توصل
فيها إلى أن البنية بنية شرطية، بل منهم هو توافق البنية البنية

اشترطت بنية البنية كما هو معروف بواقع شروط متعده بمعدل
دخل بحد وتوسع طبقة الوسطى والرفع مستوى لتعظيم بوصفها شروط
ملائمة لبحوث الديمقراطية، أي أن البنية بنية الديمقراطية في بلدان
حققت مثل هذه البنية أكبر من احتمالها في غيرها. والحقيقة أنه لا يوجد
توافق فعلي بين البنية والبنية في أن البنية البنية المركزية كانت
أكثر حاجة في البنية من البنية البنية في دور البنية، فهي
البنية بنية على البنية خطوات البنية وحاسمة مستعده في ذلك للكرية أو
الشرعية البنية من مرحلة بنية الوطني، و بنية على البنية ومع تعيها
البنية البنية، بعد بنية إلى بنية معينة من تطور قوى البنية،
تصبح هذه البنية عائقاً أمام استمرار البنية لأسباب عديدة منها تقل حجم
البنية البنية المتحكم في البنية مع تراجع البنية، وفتح بنية
والبنية بنية البنية، و بنية البنية عن بنية حاجات البنية مع البنية
السكانية، والبنية بنية بنية البنية لاستعداد بنية بنية بنية كبرى من
دور بنية بنية، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى تراجع البنية، ولما
إلى بنية بنية البنية حول البنية مثل البنية الأقرباء و بنية
البنية بنية بنية تشجيع البنية البنية البنية على البنية، وكذلك
البنية الذي يعوق تطور بنية استثمارية مستعده وهذا يعني أن البنية أكثر
حاجة في مراحل بنية البنية البنية وإحلال البنية في الدول
البنية لكنه سرعان ما يدخل في أزمات مالية، ويصبح بنية عائقاً أمام
التطور، يضطر بعدها إلى استخدام قدر أكبر من البنية والدخول في حالة
حمود تطور أو تقصر، أو القيام بإصلاحات اقتصادية، أو اقتصادية وسياسية
وهنا تبدأ عملية بنية البنية، وقد توضح حالة بنية، أو بنية بنية من

السيطرة المتأثرة اقتصاديًا، تتبع محالًا أوسع لرأس المال الخاص، وربما بعض الحريات المدنية على الهامش

مع الإصرار على شروط التحديث بما فيها تطور الرأسمالية الصناعية، ثار عدلُ السؤال عن ديمقراطية الهند التي وُمت بعد الاحتلال البريطاني، والتي لا يمكن فصل مشئها عن أثر الاحتلال البريطاني ودور الطبقة السياسية الهندية فيه. فقد نشأت الديمقراطية في الهند في عام 1947 حين كان معدل دخل الفرد فيها 566 دولارًا أمريكيًا، وفي سعادوية صمدت له كدورية حتى عام 1950 كان معدل دخل الفرد 18,300 دولار أمريكي³⁹ ونشأت الديمقراطية في بلدان ذات معدلات دخل متساوية للفرد صمدت الدكتاتورية في دور عسك، ومهم كان حد النمو الاقتصادي الذي بدأ بعده الدول السطوية في حصر قهرها نفسها، فقد عثرت تلك الدول ذلك الحد، وطبقت سطوية وحتى لو استتب الدول التي تحصل على أكثر من 50 في المئة من دخلها من النفط، فإن دولًا مثل سعادوية وأمريكا الشرقية وتايوان والاتحاد السوفياتي وإسبانيا وبنغلاديش والأرجنتين ومكسيك طبقت دولًا سطوية بعد أن عبر معدل دخل الفرد حد الخمسة آلاف دولار. وهو الحد الذي لم يصل إليه دول ديمقراطية مثل النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيسلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج حتى عام 1950⁴⁰ لكن التطورات اللاحقة ألفت حيلًا ثيلًا على مقاربات شهورسكي هذه، حتى لو اعتبرنا عوامل أخرى (غير لاقتصاد مسؤولية عن سقوط الأنظمة السطوية وصعود الديمقراطية في دول المذكورة

سواء أن يبا أن الإصرار على بواشر شروط سيولة الديمقراطية في نظرية التحديث مع كشف حوسب التحديث أهمية، في الوقت ذاته، ثار في بعض هتبعات دعم الأنظمة سطوية بعد الحرب الباردة وشككت دراسات

Adam Przeworski. «Capitalism, Development and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy*, no. 24, no. 4, October-December 2004, p. 48. accessed on 28.1.2020 at <http://buly20suplax>

Adam Przeworski & Fernando Limongi. «Modernization Theories and Facts.» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 160. accessed on 25.2.2020. at: <http://buly20suplax>

شيفورسكي مساهمة حده في تدقيق مثل هذه التعميمات بناءً على دراسات مدربة مسة على معطيات كثيرة باستخدام أدوات إحصائية وناول شيفورسكي شكل خاص بحجه نهائية ان التطور الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، أي أوصلت إلى استنتاج يقول إن من الحكمة دعم الأنظمة سطوية ومشروعات التنمية لأن داءها الاقتصادي أفضل وأظهر بالأدلة القائمة على معطيات، بحجم غير مسوف، أن لا أساس لضرورة الصحة بالديمقراطية على مدح السمية، و الديمقراطية ليست مسحية ولا حمية، لكنها سبحة حائرة (بمعنى لا حتمية ولا مستحيلة) للنزاع بين مجموعات منظمة

نؤيد شيفورسكي نظريته بسبب في أنه بعد مشوء نظام ديمقراطي تردد احتمالات رسوخه وديمومته كما كانت سب النمو الاقتصادي مربعة لكن لا يوجد أساس للاعتداد أن نمو اقتصادي بالديمقراطيات، بل يمكن أن يؤدي إلى أنظمة سياسية محتشمة لكن، إذا ما نشأ لنظام الديمقراطية فإنه يمكن إلى أن يور في الدور الصغيرة، أما صموده في الدول الغنية فيقترب من اليقين⁽³¹⁾ وينحصر شيفورسكي مع ييموحي بقدر دراسات الانتق لنظرية الحديث كما يأتي أولاً، لا توجد علاقة مباشرة بين نمو الاقتصادي ونشوء الديمقراطية، بل بين نمو وديمومته ديمقراطية وهي الدول التي يسميها شيفورسكي «القديمة»، أي تلك التي لم تنشأ نتيجة للاستقلال عن الاستعمار. أطردت احتمالات نشوء الديمقراطية مع النمو ثانياً، قد يكون التحديث سبباً من أسباب نشوء الديمقراطية، لكن لانهالات الديمقراطية القديمة نشأ بعدة أسباب، كانت الحرب مثلاً من أهمها ثالثاً، ارتفاع معدلات النمو في الدول الحديثة يوسع التكنولوجيا والديمقراطية على حد سواء رابعاً، الديمقراطية هيبة في الدول المهيمنة إذ نشأت ولكنها نمت إلى الاستقرار مع نمو حتى لو كانت لديه صعوبة اقتصادياً بمس معدلات مدح، أي أن الارتفاع المطلوب يحفظ على نظام هو ارتفاع نسبي في نمو مقدره بما كان سابقاً

Ibid. p. 66

(31)

Ibid. p. 67

(32)

وليس بمصنوع أقدامًا مصفوفة محددة خامشًا، يحدس رأي محدثين عميق إلى أن النمو يتطلب ذلك. به هو من التحديث، لكنه، هي المهنة يؤدي إلى الديمقراطية ويرى شيهورسكي وبيمونجي أن هذا الأمر ليس حتمًا، وربما يؤدي إلى الديمقراطية أو إلى الأنظمة سيطرة وأحيانًا، إن مسألة الديمقراطية في الدول حديثة هي مسألة مصاب سياسي وتحدت سياسة يجب وبعد الانتق، من الضروري العمل على النمو الاقتصادي وريادة معبر دخل الفرد وحسين ظروف معيشته، فلا يابن من ذلك في الدول النامية مستقبه حيث بعد الانتق الديمقراطي⁽³⁵⁾

مع أن بسبب استخدام عوامل عديدة تفسير سبب نمو الديمقراطية، فيه عند أن النمو لاقتصادي السريع لدول يؤدي إلى عدم استقرار الديمقراطية بشيء حركات منظرية مثل الفاشية والشيوعية، حسب التطرف عنه هو النمو السريع³⁴ وستق هتعتون، كما يبيأ، إلى هذا الاستنتاج لكن شيهورسكي حالف بسبب ومن اتفق معه في هذا طرح؛ النمو السريع لا يشكل خطر على الديمقراطية ولا على ككتورية³⁵ إلى ما يؤدي إلى عدم الاستقرار هو الحركات الاجتماعية ساحم عن ارتفاع توقعات مجتمع لكن النمو يريد من قدرة الدولة على الاستجابة وتلبية تلك التغيرات، وهو ما يساهم في الحد من عدم رضاء مجتمع وعدم الاستقرار السياسي وفي حانه النمو لاقتصادي السريع، من المفترض، بطورًا على الأقل، أن شأن فرض جديدة للأعمال ولوطائف أيضًا لكن ثمة احتمالات صعود طوهر أخرى مرتبة عليه، مدح هتعتون تعة مها³⁶، حيث كتب أن النمو السريع 1 بموق احتمالات الاجتماعية اقتصاديه 2 يتبع ثرية حدًا من خارج يجب

(33) Ibid. p. 77

Seymour Martin Lipset *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), p. 54

Przeworski & Limongi, p. 67 (35)

6 أ بعيس هتعتون هذا من عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ماركس أولسون (الاب)،

ويعد أن هذه النماذج مسجصة في الأساس من مقاله وسور، يُنظر Mancur Olson «Rapid Growth as a Destabilizing Force» *The Journal of Economic History* vol. 23, no. 4 December 1963, p. 532

الاقتصادية الاجتماعية بتقديده لا تتكيف مع نظام القائم بأي لا يستوعبهم بدوره بشكل كامل، وهم يسمون إلى محصل نفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسب مع وضعهم الاقتصادي الجديد 3. تمنح كثرة تنقل أيدي يقوِّض الروابط الاجتماعية، ويشجع على الهجرة السريعة من مناطق الرييفة، التي تمنح في المدن بينه مؤاناة للأغنياء وانتظاف السياسي 4. يريد مستوى معيشته أعداد متزايدة من الناس بدورًا، ويوسع الهجرة بين الأغنياء والفقراء 5. هذا ما يؤدي إلى زيادة توقعات هؤلاء وشعورهم بعدم الرضا عن النظام القائم 6. يضغط فرص قيود عامة على الاستهلاك بهدف تشجيع الاستثمار على نحو يمنح استياء شعبًا 7. يريد من معدلات نمو الأمية وانتشار التعليم ووسائل الإعلام، ما يرفع سقف توقعات إلى مستويات أعلى مما يمكن تحقيقه 8. يقيم الصراعات الإقليمية وعرقية في قصير مثل تورع الاستثمار والاستهلاك 9. يرفع مستوى مهارت انطيم الاجتماعي ما يسهم في زيادة الانتعشة والضغط في سبيل مطلب قد يتعدى حقيقها 10.

سبق أن طرح بوكفيس مثل هذا التفسير للاضطرابات الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالتمه الاقتصادي السريع في تاريخه بثورة عرسية³⁸، وأشار إلى أن ثورة العرسية سبقها تقدم و زدهر مريعان ومسمران على نحو أدى إلى زبده في الرخاء، وثارت الاضطرابات نتيجة لأسباب لا علاقة لها بوجود أزمة اقتصادية وكان الاستياء شعبي متزايدًا في مناطق عرسية التي شهدت أعلى مستويات من التطور والتمه الاقتصادية على وجه التحديد، لكن ليس بالأسباب التي يذكرها مسعود، بل لأنه كان هناك، بحسب مور، متصرون من تحديث في اريف و تمتد اقتصاديهم شمل لهرء المدن المتصرون أيضًا، والصفات وسطى بأفكاره الجديدة البعدة الإقطاع والكنيسة وطموحها السياسي أما تفسير بوكفيس لموقعاتها وحلف عن

Huntington *Political Order in Changing Societies*, pp. 49-50

(38)

Alexis de Tocqueville *The Ancient Regime and the French Revolution* (ed. 1988)

Arthur Goldhamer trans. Cambridge/New York: Cambridge University Press, 2000, chapter III, 4 pp. 152-159

تفسير مور، إذ يحا معنى ثقافتي معروفاً، يرى أن توقعات الناس بحسب مع تحسن الأوضاع، فيرخصون التعاش مع ظروف كانوا يذعنون بها من دون مدومة، والآن ثورات لا يحدث عندما يتحسن وضع من سيئ من أسوأ []، وانعدام لدي نهضة ثورة يكون ذلك أفضل من بقاءهم في سبيله ١٣٣

إن تفسير عدم الاستقرار الاجتماعي بعموم سريع وهي ليست، وكذلك نقاش شبهة روسكي ولينين في له، كلاًهما خاطئ، لأن الموضوع واضحاً وحسب إذ كان الموضوع هو التحديث السريع وسير ممكن، وهو مفهوم أشمل من النمو السريع إذ لاقتل سريع إلى مجتمع حدث من دون تصور تدريجي لتغيير المرافقة لحدثاً، وليس النمو السريع هي حد ذاته، هو الذي أدى إلى ردات الفعل منطوقه كما حصل في فرنسا، حيث حصل تصور فني ثوري هائل نكن في أوساط شعبه، وبعبارة الأمر وقتاً لشرك الأفكار الديمقراطية في أوساط شعبية واسعة ومشهد دون أخرى بونر في سبها الثورات من تحديث السريع من أعين والثقافة سائدة في مراحل أصبحت فيها النعثة حجة هيرة ممكنة

كتب نيككي كيدي أن الدول التي دامت فيها حركات إسلامية قوية تو فرت فيها عدة شروط لآتيه محذوه بوحيد الدولة ساء على أيديولوجية غير الإسلام كالفومية مثلاً، ونمو اقتصادي سريع، ومدين سريع، وشيء طفت صغيرة محرومة في المذهب هي تظهر فيها بوضوح فجوة مرثية بين الغني والفقير وجميع هذه الدول استنادت من أربع بعني ونو شكل غير مباشر، وقطع مع الماصي الأكثر سلامية للحكومة والمجتمع كما أن أغلب هذه الدول عرّضت لتأثير عربي ٤٠٣ وجميع هذه الطواهر متعلقة بالتحديث السريع المقروض من أعين، وبمظهر مرتبة به مثل التأثير العرب وتسي أيديولوجيات غير دينية هي

Ibid. p. 157

(٢٩)

Nikki R. Keddie (ed.), *Society and the State in Post-colonial Muslim Societies*, 140
in: *From Baku to Lahore* (eds.), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* (London: Mawdudi Education, 1988), p. 17

اسياسية ومع أن من غير الصحيح أنه قد تم لقطع مع ماضي أكثر إسلامية، بل نشأت، في خصم الصراع مع هذه الأنظمة، وانتشرت تصورات مختلفة لماضي أكثر إسلامية قطعت معه الأنظمة لحاكمية، فإنه حصل، في المحمل، هذا التفاوت، بل التباين بين التفاعل التحديث مع لسي والهيكلة الحديثة من جهة، والتفاعل بين التحديث والثقافات القائمة من جهة أخرى

بفرح بوربيرو ليشير سمية لتغييرات لسي سسها عقلانية حديثاً في مدخل حديثه التي تعني عقلانية معارضة، *Alternative Rationality*، وتفضل بين المصطلحين يكشف بعض أهم تحديث عصر في ظروف التحديث معار لتقومات. لا يوجد مجتمع يمكنه رفض تحديث من دون أن يحكم على نفسه بالتحرف كل مشروع تنموي بصور إلى قطع صلات، لاقتصاد الوطني لاقتصاد العظمي محكوم بفشل⁴ لكن، من ناحية أخرى، قد نرحم عن التحديث من دون حداثة أي من دون عقلانية معارضة، أنظمة أشد قمعاً للإنسان الفرد من المجتمع لتقليدي

مهما كتب لاسراتيجية النعمة، فإن تحديث يودي إلى التمكن الاجتماعي وشيء قطعت مهمشة معرضه للإهمال الشديد، وشيء قطعت اقتصادية خارج بقوى، وقطاعات اجتماعية خارج النظام الرأسمالي، كما هو الأمر في مجتمعات أميرك اللاتينية والمشكلة ليست في عدم تمكن تلك الدول من دعم هذه القطاعات فحسب، ربما هي التمكن الاجتماعي أيضاً والاندماج الاقتصادي والتنافي لعالمي لعدم تقويمات بنح هو نفسه تفكك وظيفي في دول⁵ واعتقد أن هذا الوصف لمجتمعات أميرك اللاتينية يصبح على أعنقه للمجتمعات العربية برقصاء قطاعات واسعة منها خارج عملية الإنتاج، مثلاً تماثل تشييه بحب عربية نفسها وما تعتقد أنه مثيلاتها في باريس وسان مع تلك

Norberto Cennaro, "The Search for Post-Communism: Challenges to Democracy in Latin America," *International Social Science Journal*, vol. 4, no. 1 (August 1991), pp. 54-547, accessed on 25/2/2020 at <http://bu-y.zy1p9ao>

هذا نموذج آخر لنظرية تحديث: هو نظريات السبعية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً

⁴ Ibid. pp. 542-543

(42)

الحب في سان ناولو وستيعو لتي أشد، بينها ليشر، وتشبيهها نفسها مع مثيلاتها في نيويورك ومدريد⁴³ بدكري دلت بالانقسام القوي في المجتمعات العربية بين شي ثقافة عربية، والاكتفاء، إلى ثقافة نفسية من جهة، وثقافة جماعية تجمع على نحو متورس بحس اجتماعي وثقافي نسجه الطغوات العنصرية الجديدة بالاستهلال، وتقليد وأعرف معدله وأخرى مصنوعة متحيزة على أنها تفيدية إلى لا يمدح في السوق برأسه العالميه والتحديث المتأخر يؤدي إلى شوء ثقافات متصادمة، وقد تطرقت إلى ذلك في كتاب ثورة مصر، فثمة قطعت بحوية نالت تعيش في معرلات ومدن وأحياء خاصة بها أو في مدن مسيحية، وفدت اجتماعية هشة ومهمشة تعتقد الحس بالأمن الأساسي، وتحد نفسها مدره بما في هوية العقير والحرمة والعولم اسعليه في احياء ليومية وما رختة عن عاصم حماعي تتماثل فيه ذاتي لهشة صعبة عمر لعودة إلى التقليد وساء جماعات منحبة المستوى لاهي (قومية دينية إلح)⁴⁴

يعود تحديث المتأخر الذي يقوّهن انسي التقليدية إلى عصبان جديدة يعتقد بأسرها فلسفية أو من إرث حصي، ويتحدون من خلالها عودتهم إلى الحدود والأصول «سبعة» بموهمة مع أنها من نتائج لتحديث نفسه، كما في حالة الطائفة السبسية وعضائرية السبسية التي ألتجها دمار بهشة الاحمادية في اعرف حراء بصحاح الكارثية للحرب ولا سيما بعد احتلال اعرف⁴⁵ وحتى دراسة نصيب عن مجتمع في اقربه الإباضي⁴⁶، وهي مؤسس «الصحف» في جنوب إيطاليا (مناصرة شمالها) على اختلاف المصحة الدتية بعائلة اسواه، وعيب صور ما بمصحة عمدة، وافقد العلاقات حرح العائنة إلى عصري لأخلاق ولثمة، بما سحت في مجتمع «الصحف» بوجود

ibid. p. 512

(43)

(44) عومي بشره، ثورة مصر من جمهورية بوليو إلى ثورة يناير، ح 1 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2018، ص 98، 208، 217، 221)

(45) كما سبق أن بسب في عدد مواضع يُظهر عومي بشره، الطائفة، الطائفة، الطوائف

المنحيلة، الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2018)

(46) بكتو هيجون من القياصها في كتابه عن نظام انسياسي في مجتمعات معية

آخر «متقدم» وهذا مجتمع «متحلف» من جمعية تفكيك الجماعة الممتدة إلى عائلات نواه ولا شك في أن أشقه ووجود تصور لمصلحة عامة، وهو واحد الأدبي، يمكن من لعبور أو الانحدار على مستوى المجتمع، ويسمح بواقع سوث لأحزاب وليس بتردد أفعالهم لكن «لعائنة اللاأخلاقية» Amoralism، المنمحورة حول العداء نواه لا تنتمي إلى مجتمع تفكدي، بل إلى مجتمع «متحلف» تفككت فيه المؤسسة التفيدية لعائلة الممتدة نتيجة المرحله الأولى من التحديث في ظروف انقراض وتسمية الشربة بمحكمة وزيادة توقعات في الوقت ذاته⁴⁷

في رأيي، إن أخطر أثر لتحديث المتأخر والسريع وغير المتكافئ والمفروض من أعلى، هو تحول الجماعات المسكنة على نفسها، والتي تشكل أخلاقياتها أساساً بالأخلاق المتروكة في العرف الاجتماعي، إلى مجرد أطر عصبوية، وقد نصح لاحقاً أطراً لتعنت والحشيد السياسيين، ومن ضمن ذلك الطائفية والقبلية والجهوية وغيرها

ما يمتد عمقه لتحديث، ولا سيما في المراحل الأولى، وفق هتبعون، هو الوعي المتزايد بالأهمية التي تتجلى لدى قوى اجتماعية مختلفة ويعبر عن ذلك مثلاً ظهور حركات دينية أصولية في المراحل الأولى من تحديث مشرق حدث في مصر بظهور جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك الحركات البوذية في بورما وبنام وسريلانكا التي جمعت بين الأساليب التنظيمية الحديثة والقيم الدينية التقليدية وخصت شعبوي⁴⁸ ونفسية في أفريقيا هي ساح التحديث والتأثير العربي في مجتمع التفكدي: إذن الوعي النفسي لم يكن معروفاً

Edward C. Banfield *The Moral Bases of a Bureaucratic Society* New York: Free Press (1940) pp 4-60

مع التحدث الشديد على نهج الكارت في نقاط بوجهات غير هي شأن لأخلاق البوذية في دراسة العلاقة بين تحديث و لأخلاق في انطون غير قرية صغيرة بواقع فيها يهوض بينهم تحديث، ويعبر عن دراسة أنثروبولوجية سطحية تقوم على معرفة ومبادئ سكان التي سياسيات متعمدة بالهين و بهند ومهادم لتحديث هناك

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp 31-38

(48)

تقرَّباً في هذه الرقعة الهندية ؛ على سبيل مثال، تطوَّرت وعي قصة سورون ruba، في جنوب بحيرب في القرن التاسع عشر وحدث، و استخدم مصطلح «يوروبيا» أول مرة المنشور الألبسكان وحتى في خمسينيات القرن الماضي، حاول أحد رعماء قبيلة لايبو (1850)، أو (لاغو)، إقناع راج الفسلة في المقرى المجاورة بأنهم من اقبيلة نفسها لكنهم بساطة - يقنعوا بذلك كى، مع غمسه بحدث، بحسب جهود لإقناع بإيجاد شعور مشترك بنفسية بين أفرادها ولولاء بقبيلة «هو»، في كثير من النواحي، ستحدث بالحدث، وهو نصح قوى تعبيري نه ستي أحضره الحكم الاسعماري إلى أفريقيا»⁴⁹ وقد كتب سمبر أمين (1931- 2018)، أحد أبرز مصوري المدرسة الراديكالية في السيرة، بحق، أن الرعماء القبية في أفريقيا معاصرة، سي يرى بعض أن لها دوراً تقديرياً، إنما هي صهره حدثت، ملقاً في ذلك مع هشغون⁵⁰ ويصبح ذلك على تلت معاهدات الحمادية البريطانية للأسر الحاكمة في دول الخليج العربية كبديل من دوراتها السابق بين عدة عائلات، وحمل الولاء بها ولقاء للدولة بالحدث يعني أيضاً أدوات جديدة لتحليل الاجتماعي تسج انماءات مسائل كبرى تعد بالملايين - لكن ممكناً تصورهم في أفريقيا، وطوائف دينة كبرى غيره لحدود أسحب طائفة الساسة وأنصرع على الدولة في المشرق العربي وهو ما سبق أن أظلمت عليه نسبية طوائف المحبة مسعير مصصح برك أندرس (1936- 2015) في وصفه بالمقومات

سواء أن يثأر ديمومه «ديمقراطية»، وفق نظرية التحديث، تتصلب الجمع بين عصرين «شرعية والحداثة» يهن بيو في عصرنا في الدول سامية؟ رأى ليشر أن عصر الحداثة يؤدي إلى تعديلات سيوية ضرورية كي ينلاءم الاقتصاد

Foot p. 38 David Abomethy «Education and Politics in a Developing Society: The Southern Nigerian Experience», PhD Dissertation, Harvard University Cambridge, MA. 1965 p. 31

49 سمبر أمين، «قصبة الديمقراطية في العالم الثالث»، الفكر الديمقراطي، العدد 1 (1990)، ص 5

(151) يُنظر أيضاً: الطائفة، الطائفة، الطوائف المحبة

مع الاقتصاد العاصي، ولكن من مذهب فيه لكن هذه الإحراجات مصداقاً تؤدي إلى تفكك اجتماعي يفسد من شرعية النظام، وحتى من شرعية التحديث، من حيث أن الشرعية لا تقوم على الفسوة أو الإحراجات الشككية فحسب؛ بل يكتسب النظام شرعيته أيضاً من القيم والمعتقدات، حتى لو كانت مصادقة وغير معروفة بشكل جيد ومن هنا فإن وجود منظومة معيارية من هذا النوع جوي معرضة بشدة لعودة الديمقراطية وثقل عدم تحقق بعضها وثمة عنصرٌ مفتاحيٌّ في نظرية الديمقراطية هي وحدة الجماعة الوطنية في الدولة فهل يتلاءم ذلك مع تفكيك بني شح من عممية التحديث⁴⁴؟ يمكن تكثيف أطروحة ليشر في أن ثمة أربعة مصادر شرعية للنظام الديمقراطي 1 القانون والإجراءات 2 الجماعة 3 الإيمان بعودة الديمقراطية 4 الإيمان بالديمقراطية ذاته «نحن» أي يجب أن تكون الديمقراطية ضمن منظومة جماعية تُشكّل بناءً جماعياً يُمسّ تفكيكها بالديمقراطية

يمكن أن يتحول المصدر الرابع، وهو ضروري بالتأكيد، كما سيين في الفصل عن الدولة، إلى مصدر محاطر، لا علاقة إلى لا علاقة لإثبات في تحديث هذه «نحن» على حساب مواطني المصلحة لاستمرار لآخر بقضي ذلك إلى فحوصي محدد للجماعة بوضوح، التي تتأسس عليها المنظومة الاجتماعية في عالم مترابط يبدو أنه يقوم على الاعتماد المتبادل لكنه مبهم، وبحكمه علاقات السيطرة والهيمنة والاتع

هذه العلاقات كانت من أبرز مشاغل نظرية شعبية

ثالثاً: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

في سياق آخر عبر سياق موضوع الديمقراطية وجهت نظرية التحديث تحديثات نظرية أخرى لم أعاجها في البداية، إذ لم يكن لها علاقة مباشرة بموضوع الديمقراطية فقد دأبت نظرية نقدية للنظام برأسها في العنصر مسأله

شؤون مركز وهامش يكرس لعلاقة بينهما «لحديث»، بمعنى معادله لمجتمع
التقليدي من دون التوصل إلى حداثة، لأن طبيعة عمدية التحديث في دول
الهامش وإثره مختلف جداً عن مركز هذه النظرية هي نظرية مدرسة التبعية
Dependency Theory التي ركزت في حديثها نظرية التحديث على الاستقطاب
الذي يحكم النظام العالمي

اعترض منظرو مدرسة التبعية، على اختلاف توجهاتهم سيبرية (الاسيم
في أميركا اللاتينية) والماركسية (مع سيطرته التوجه ماركسي على نظير التبعية
في الهندية والتي جعلت منها نوعاً من ماركسية عالم الثالث) على استنتاج
نظرية التحديث أن منتهى صيروره التحديث في بلدان نامية هو نموذج شبه
بدون اعساة ورأوا أن علاقة المدن مع الدول اعمية بصناعة وبلدان
نامية تتبع مساراً مختلفاً تماماً فتح مركز اقتصاداً منظوراً ومهيماً، وهامش
بصناعات المواد الخام، أو يؤسس في بعض الحالات صناعات غير منظورة، فيؤكد
التحديث انحاء (بفتح العلاقة غير المكشوفة مع دول المتقدمة و معاصرة
بها)، وتكرسها علاقه المركز بالأحرف عدد كب منظرو تبعية فدين بلا
هوادة لنظرية التحديث، غير أنهم كانوا في لخصه تحديثيين في كل ما يتعلق
باعتبارات انحاء ثالث ومجتمعاته، لكن بالاعتماد على دور الدولة في
التحديث باستقلال عن المراكز الرأسمالية العالمية

بعد انهيار نظريو مباسه إلال لوردات تصاعية في خمسينات عرون
الماضي في دول أميركا اللاتينية بساء على برنامج النجاة الاقتصادية لأميركا
اللاتينية في الأمم المتحدة، ثارت ردة فعل نظرية نقدية، ولا سيما بعد نهير
الأنظمة شعبوية التي طبقت برامج التصنيع وإلال لوردات وحماية المنتج
المحلي ولافت أزمات اسعية. و تحا في الولايات المتحدة هي مرحلة مدّ حركة
السلام والحركات الطنابية والشبابية في الستينيات والسبعينيات فقد طرح
نصريه تبعية سؤالا عن عدم نجاح إلال الواردات والتصنيع، والأسواق
المحمية لم تكف بعدم تأود صناعات لتصنيع الاستهلاك، ونحول الاعتماد
على تصنيع المواد الاستهلاكية بمركز حصص عري إلى لاعتماد عليها في

التكنولوجيا متقدمة، ما أحلّ بميراث المدفوعات مره أخرى وأدى إلى تركم الديون وشيء أمة ما جاء، وهذا ما يعرفه أيضاً في حالات مثل مصر وسورية وكانت هذه الحالة سبباً في اعراق (قبل حرب مع إيران) وحرث لولا وجود ثروة مضيئة في السدين وبمثل نظرية تحديث في تفسير ما جرى، لأنهم تركّز فقط على العوامل الـ خمسة، المتعمقة بمسوى التحديث في بلد المعنى، ولا ترى أهمية العلاقات بين مركز نصباغي المتطور ودول العالم الثالث منذ الاستعمار وحتى التبعية ويست بطرئة التبعية مفارقتها على هذه العلاقة مؤكدة أن ما يُنتج لتخلف ليس الإقطاع أو التقييد أو غيرها، بل التبعية، فهي هي تُنتج مركزاً متطوراً وآخر متخلفاً^{٦٣}

لخص نصّ الأثر في مدرسة التبعية، ثوتوسو ديس سانتوس^{٦٤}، «عربيه لتبعية بأنها علاقة بين دولتين أو أكثر (تكون فيها بعض الدول (المسيطرة) ودره على لتوسع و لاصلاقي من دانه، في حين أن الدول الأخرى (التابعة) يمكنها أن تعمل ذلك فقط انعكاساً لذلك لتوسع»^{٦٥} وعلى الرغم من التصورات الكبير بين مطري التبعية، فإنهم يهتمون على فرصات أسسبه أهمها ١- التبعية صيروره عمدة في دول العالم الثالث ٢- إبط عامس خارجي وليس داخيلاً مفروض من الخارج ٣- هي في جوهرها مسألة اقتصادية ٤- تتجلى التبعية في استقطاب مدطفي أو فسمي في الاقتصاد عالمي ٥- التبعية غير متوافقة مع التطور، فمن الصعب أن تسحو دول انهامش بدول

Arvin Y. Sa. *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World System Theories*. Sage Library of Social Research, vol. 178. Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990, pp. 96-97. And under Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Unequal Development*. New York: Monthly Review Press, 1977. André Canuer Frank, *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1969.

Theotonio Dos Santos «The Structure of Dependence» in K. I. Kan & Arnold L. (eds.) *Readings in the Theory of Dependence* (Boston: Lexington, 1973), pp. 226-236. Theotonio Dos Santos «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America» in H. Harnstein ed. *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973, pp. 57-80.

Dos Santos, «The Structure of Dependence», p. 226.

المركز لمتصوره وهي ذلك نوع من لخصيه ومن ثم فإن سناحوب نظره
سبعية ماقصة تماث نظرية لتحديث⁵⁶

من لأهميه يمكن أن بعض أهم منظري السبعية وسقد نظرية التحديث، مثل
ودويل سدي شتهر بمفهومه عن السطوية البيروقراطية فهم سظم عسكريه
الانقلابيه هي استيباب وبحييه هي أميرك اللاتيبه، أصبحوا مطربين للانتقال
الديمقراطي بقدر انقدا، أو سمي سمي، أي بهم بدأو في بقدر نظرية لتحديث سظم
التحديث بصعود الدكتاتوريات، ثم تقلوا منها إلى بقدر السبعية انكلاسيكية إلى لا
تري محوراً من السبعية غير فك الارتباط لاقتصاد لعالمي، و لتحث في حيات
الدعيس الساسيين بعيداً عن نظرية السبعية إلى سب سبغ شروطاً سبوبة خاصة
بها، ولم تكن الديمقراطية على حدود أعمالها

سب أو دويل وعمره علاقه سطور برأسدي في سبب سبغ سبب سبب
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
لأنظمة وسبب على موقع سبب السبعية في سبب الاقتصاد العدمي وتري
نظرية لاقتصاد لعالمي، مثبها مثل نظرية سبب، أن السبعه لسرر لاقتصاد
لعدمي تدفع في سبب الحكم سبب⁵⁷ وأكد بوليس أن السبعية تقود إلى
سبب سبب السبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
للمقدول سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
[سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب]
وهي سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

So pp 104-05

(156)

O'Donnell *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* p 90

(157)

Kenneth Bollen *«World System Position: Dependency and Democracy»* The *Class* 198

National *Intelligence» American Sociological Review* vol 48, no 4 (August 98), p 468, accessed on 29/2/2020 at <http://bit.ly/30Cplu4Y>

كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) " بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصادات تتباعد أكثر تركيزاً، وبحرقها رأس المال الأجنبي واسكوبوحي، وأكثر اعتماداً على الأحرار، المتخصصة للحصول على تدفعية في الاقتصاد انحصاري، تحركت حيوش مهينة ونكفور ص وإدريو بدولة إلى مقدمة غميه صبح بفرار، مسدد بين أحراب شعبية وبصوت يصعب بصيرة عليها، تأسيس حكم أكثر حاجة⁵⁹ لكن بظهورات في أسواريل وشبي و غيرهم، برهت أن هذا الاستباح يس وقولاً، ولا يوجد علاقة حتمية بين انطو لرأسمادي في العالم الثالث و بضم السلطوي.

أدى إدوار متغير بعلاقة بين دور مركز لاقتصاد العالمي واسو انهامشيه ونسبه انهامشيه على أسس سياسية (معاهدات، بحاصات، تدخل عسكري) إلى الاستباح أن خطوط الديمقراطية أقل في دول انهامش، وأكثر قليلاً في دول شبه الهامش وقد يعني هذا أن سية العلاقات الدولية ربما تتحور في أهميتها الشعبية الاقتصادية في تحديد احتمالات شوء انطو الديمقراطية و بالسبة إلى علامات الدولة، اقترح إدوار دمولر⁶⁰ أنه لا يوجد دليل على أن عدت ديمقراطية كان نسخة الشعبية الاقتصادية، لكنه وجد علاقة سسية قوية بين المعونات، ولا سيما العسكرية من لولايات المتحدة، واستقر الديمقراطية⁶¹

دافع معظم مصري شعبه عن بضم احمادية (اقتصادي، أو الاقتصاد الحماي، في بندا الهامش وشبه لهامش ضد انبوق الحرة العالمية (حرة

(59) الذي سيصبح بينا بربايل (1995-2003) ويطبق سياسات بيرة انية، حتى في المجال

الاقتصادي

Terry Lynn Kar «Dilemmas of Democratization in Latin America» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 4 (October 1990), p. 4 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2P5Uf71> 1 Donnet *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* Fernando Henrique Cardoso «Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications» in Alfred Stepan (ed.) *Authoritarian Brazil: Regimes, Policies and Future* (New Haven, Yale University Press, 1973), pp. 42- 38

Lawrence N. White «Independent Economic Development, Aid Dependence and the United States: and Democratic Breakdown in the Third World» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 4 (December 1985), pp. 445-469 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/34bVn>

Ulrich Kueschmeyer, Evelyn Huber Stephens & John D. Stephens. *Capitalism* 161 *Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press 1992), p. 49

اسحارة) التي تقدم المركز المتصور (تصدير صانع، وحيث تصدير اشركات العالمية لمصنوعات بحث عن أي عذبة رحيصة، وهبته سياسية) وأعدوا التح صبعة منظومة متصوره لمفهوم حوصية لاقتصاديه الذي برر في ثلاثيات غرب الماضي هي أميركا اللاتينية، حيث تسوق ذلك مع عادة اسطر في المودح الاقتصادي سير في على حلية كساد معظم والأزمة العالمية في ثلاثيات وبرور دور بدوة وأهمها هذا الكبيره وفي بعض حالات دفع بحيل معصية التمه في ساق علاقات لتعنة بعض مطري هذا، لانه الين أصره على سياسة في الارتباط لنقوبه أنظمة سطوة، وحتى شمولية، إحياء في ضوء مفهوم اسمه المستقبه لمجرد أنها تشع إحداث اقتصاديه حمائه وسبست إحلال الوردات

ذهب مطرو التحديث علة إلى أن علاقة بين دول سامية ودول اراسمالية منظوره عامل مساعد بلديمقراطية شكل عام وقد عارض ذلك مطرو لتعنيه كثر الأخيرين، بعض انظر عن دولهم، لم يعتنو كثير بمسألة ديمقراطية في الدول لتعنيه ومن اهمه بالمرصوع، أو كان تحقيق الديمقراطية دافعه، عذر نظرية التعنيه إلى شكل آخر من نقد نظريات التحديث تحش بدراسات الانتقد التي ستطرق إليها بالتفصيل في باب شامي وقدو أصحاب نظرية التعنيه أن العلاقة بين بهامش ومركز لا تشجع لاقتصاديات المحبسه على التطوير لأنها تقوم على تصدير المواد الأولية ولاسيراد وتترك هامش صغير يدمر، فسقى دول الهامش عبر منظورة ونفيس ييسست وكينوع ريوغ سونوع وحبو شارل تورييس من مقاد كادوسو (في حصائص لأنظمة السطوة في أميركا اللاتينية الذي صدر في عام 1979 قبل أن يولى وزارة المدنية ثم رئاسة الجمهورية في لبريس)، والذي ساء فيه عن الديمقراطية بوصفها نموذجاً روماست أكثر مما هو حقيقي، وعن معنى أن إقيماً تأكده بحري تحديثه في لوقت الذي يصح فيه سياسياً أكثر سطوية⁶¹

Seymour Martin Lipset, Kyung Ryung Seong & John Charles Thies. «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy», *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2, May, 1993, p. 156. Fernando Henrique Cardoso, «On the Characteristics of Authoritarian Regimes in

تعقبت أغلبية المحجج التي سمعت لإثبات علاقة سلبية بين السعنة والديمقراطية بالعلاقة بين لمحب في المركز والأطراف، ومصالحاتها المشتركة في تكريس استثنوية وتتخصص عناصر الرئيسة في العلاقة بين تابع والمتبع. لاحظ على بورند موارد الحزم الرحيصة، وصماص بدفق لاستثمارات إبي دول بهامش من دول قيود. وعمدة الرحيصة هي الدول لسعة، لأمر إبي يتطلب تعاملاً بين نخب المركز ونخب الأطراف⁶⁴

التحالفات لأكثر دعمًا لمثل هذه العلاقة هي جماعات مثلاً الأرض والحد، ما يؤدي إلى إضعاف سرحوارنة بوطية ذات عظموح تنصيعي التحديثي هذا رأي بعض مطّري شعبي، في حين أن بعض الآخر يرى أن الرحوارية لصناعة عسها، إذ شأت في هذه الظروف، لا تحدي علاقات انشعية بل سدمح فيها⁶⁵ بالنحوب إلى الصعاب الحوئية وسركيية وسوة وحدها تتمكن في هذه حالات من تحدي علاقة شعبي بوضع القيود على السحارة وسحمية المنتج المحلي هذا لا يكون دور سرحواريه السعة ديمقراطيًا، خلاف ما وقعه نظريه الحديث ونقل دول شبه سعة، الأكثر استهلاية والأقوى، من سيطرة دول مركز. لكن من غير محصل أن تسامح مع أضعافه السحسة في شعبي، لضعف الاستهلاك وريده لاستثماره ما يتطلب عدًا قصه حديثة⁶⁶ أفا في دول المركز، فنواجه بحكومات مطلب الجماهير من دول دعم خارجي يعرّز موقفها، وتضطر إلى توزيع مصادر اقوة السياسية على نحو أكثر عدلاً.

Latin America in David Collier ed., *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979) vol. 2, pp. 37-47.

Bollen, p. 470

(64)

ibid. Christopher Chase-Dunn, "The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study," *American Sociological Review* vol. 41, no. 6 (December 1976), pp. 730-738, esp. p. 732, accessed on 23.2020 at <http://brlv.org/>; Fernando Henrique Cardoso & Euzélio Fausto, *Dependency and Development in Latin America* (Marjory Mattingly Colquhoun trans.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

Samuel Charney, *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace (66 Jovanovich, 1977), pp. 80-81, 223-224.

كتب بولس أن ثقة حالات مسخرة مع مصداق السعية المستدامة بشأن الديمقراطية في لدول النبعة، وثمة حالات أخرى لا يسبحم معها إطلاقاً. ومثلاً، كانت البرميل واسمودة وإيران وكورب الحوية وهيتي والأرجنتين كلها حتى نهاية الستينيات، دولاً شبه نبعة وعبر ديمقراطية في حين كانت، في الفترة ذاتها، نحو عام 1965، دول مثل يهد (في حية) وسريلانكا وترينيداد وتوباغو وباربادوس وجاميكا، كلها دولاً نبعة، لكنها ديمقراطية سيّياً⁶ ويتحصن الاستنتاج الرئيس من المقاربات بين الدول في أن الدول النبعة وشبه النبعة أقل ديمقراطية من دول المركز كما يمكن رصد علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؛ إذ يريد نمو لاقتصادي من احتمالات الديمقراطية وإذا كان الوضع الهش أو اتباع صانع على نمو لاقتصادي، فإنه يفسد من احتمالات الديمقراطية على نحو غير مباشر أي أن الأمر يعود في النهاية إلى مدى تأثير التنمية في النمو، وتأثير نمو في درجة ديمقراطية⁷ وهذه مصادقة النافية على سريان نظرية محدث في الدول النبعة أيضاً. وسبق أن نظرنا إلى صحيح هذا الافتراض سنيحة؛ فتأثير نمو إيجابي في احتمالات ديمومة النعم الديمقراطية إذا شأ

لكن منظرين آخرين مثل كاردوسو وأودويل رأوا أن العلاقة بالاقصاء العالمي لا تدعي إمكانات انتقور، والنعم الأساسي به شأن في الحروح من واقع التنمية وحصن تصور اقتصادي كبير في سريان وكورب الحوية وتيوب وسعدوة والصين هي طر أنظمة سلطوية محرطة بقوة هي الاقتصاد العالمي وهذه الحقيقة ولدت أدبيات تفيد أنه بعد أن قادت الدكتاتوريات شعوبه إلى نمو في لاقتصاد المركزي وكنت قدره على التنمية والنصيب لإحلال الواردات، ودحت في أزمة الديون والتنمية لتكمووحة، بدأت سلطويات بيروقراطية متسرة اقتصادي، بعضها يكسر واقع تنمية وعصها لأحر يتبع استراتيجية صاعه متجهة إلى تصدير (كما هي حالة ماسي في حية مور

Bollen, p. 47.

(67)

Ibid. p. 477

(68)

الأسبوية علاوة على سرارس) وتميز منظرو التنمية القديون في مدرستهم ذاتها بأمريين¹ رفض حتمية التنمية في العلاقة بالمركز الاقتصادي العالمي ورفض فكرة الانكفاء عنه² طرح الأجندة الديمقراطية كما سمروا داخل نظرية التحديث في إبلاتهم الخبرات الاستراتيجية للحب السياسية شأنًا مهمًا في تحقيقها وهذا دفع بعضهم إلى دراسات الاستقار الديمقراطي

موصول بان تيوريل إلى موصيخ كئي بوجود علاقة موحه بين نمو الاقتصاد ووسع الديمقراطية (ولس الانتل بها) مؤكًا، ممولات شيفورسكي ورصد، مثل غيره ممن أحرروا دراسات كمية، علاقة سببه بين وجود أكثره مسمة بين اسك والديمقراطية وفحص، أيضًا، مسألة الاعتماد على التحد من خلال طريقه نظام العالمي ونظريه، سببه وتأثيره في احتمالات الديمقراطية وتظهر أرقامه أن حجم البحاره وتدفع بمحافظ الاستثمارية تعوق ديمقراطية، أما الاستثمارات التمرية مباشرة فتُحفره لكنها تصعب مع الرمس³، وهذا مظفي ويظهر حصاء تيوريل أن لحجم التادل بحاري البحاري تأثيرًا سببًا أما انتشار الديمقراطية في بلد مجاور والاصمام إلى مضمات دوليه ديمقراطية فهما تأثير إيجابي⁴

كن مشكلة مدرسه لسببه هي رأيي، لا تكمن في الحقائق، وإنما هي الاستنتاجات السياسية، لأن سباسب فك الارتباط بالبحارة البحارة تحت دعوى تنمية المستقبل وبعحر من التنمية، والانكفاء عن تأثير العولمة كأنها عدو، لا مجرد مرحلة تاريخية موضوعية في تطور لاقتصاد ووسائل الانصب، بيد أن إلى ذلك، بات ولس إلى الديمقراطية وهي في حدها، حنولًا رجعية تشه انعورده إلى المجمعات تتلدة كحل للاستعلاء برأسالي وقد

1. John R. Heilbrunn, *Determinants of Democratic Development: Explaining Regime Change in the World* (1987) 472 (1986) (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 78.

صدر عن المركز العربي ترجمه بكتاب بي. بي. تيوريل، *تحديدات النجور الديمقراطي* تفسير معر أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، ترجمه حبيب النجاص صابح، سببه بوحسن راندوخه بيروت المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، 2019.

Teorell, p. 84

(20)

الأعلاق المتصرف إلى سطوة شمويه متصرفة كما في حسي كورب انشادية
وكمودب في مرحلة حكم الحمير الأحمر، التي أيدها بعض مطري سعية،
مثلما ثار لنظام السوري الذي أقام نظام سطوي من دون ديون حارحية وتأمين
الأمس لعدائي إغحاب العصر، وعثروا انتفاضة الشعب السوري مؤامرة
إسرائيلية، لأنهم في عدائهم الحارم بالإمبريالية لم يركبوا مكاناً لحقوق لشعوب
وحرياتها في الدول الدمية، مع أن السياسات لاقتصادية لمعدية لنظام السوري
من السبعينات قد نفرت سطوي على المستوى لاقتصادي، وفدت المصنع
الصناعي عام الذي هو ركن تنمية مستقبه لدى مدرسة التبعية إلى موت
سريري، وفك نخاعه الشعبي السبق مع قواعده الملاحية و لعمدية لمصلحة
التحالف مع حزب انتفاضة وعشيرة من رجال الأعمد جدد

وفق لمنهج الكمي نفسه في حصر الدول وبصفتها، تؤثر المنظمات
الإقليمية الديمهرطيه إيجاباً في سريخ عوده التحول الديمهرطي. كما
حصل في تركي في عام 1983 بعد لاعلاب اعسكري الدث في أبوب
سبتمبر 1980³³ فقد مارس استوق الأوروبية المشتركة ضغطاً كبيراً على
ترك و ردت مساعداتها المالية في عام 1981، قبل أن توقفها وتشرط
تعزيز حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية³⁴ والحالة ثالثة هي حانة
بيرو، حيث نذحت مبصمه الدول الأمريكية (Organization of American States)
بموجب إعلان سبتباغو (اتقرار 1080) ضد الاعلاب أرتو فوجيموري
(Alberto Fujimori) على الديمقراطية، والذي وصل إلى رئاسة في عام 1990
بالانتخابات³⁵ وصعقت هذه المنظمة لمراقبة الانتخابات الرئسية التي هُرم
فيها عام 2000³⁶

وفق سمير أمين، أحد أبرز ممثلي لائحة الراديكالي في مدرسة التبعية

ibid., pp. 9-92

(21)

ibid. p. 92

(22)

ibid. p. 96

(23)

ibid. pp. 96-97

(24)

إس حسب أندريه غوسر فرث (André Gunder Frank) (1929-2005) مقبول الاتحاد الآخر الذي مثله كاردوسو، ليس ثمة ما يدعو إلى الاستعراب لعدم وجود ديمقراطيات على النمط العربي في دول العالم الثالث، وهذا ليس بتحذير أو تهديد وإنما يعود إلى «أن لتوسع رأسمالي بعرض الديمقراطية ويحدها مرآة مسحياً»⁷⁵ ومع أنه يسمي الدول الاشتراكية بعائمه في حبه بمصطلح نظم اشتراكية مرعومة، وأحياناً بمصطلح وصفي هو دول الاشتراكية المحففة، فإنه يعتبر أنها خفت حصوات متقدمة هي تحررها من الرضوح بمعيار «العالمية رأسمالية»، وفي قدمها ثورات اجتماعية حديثة من ناحية أخرى أن دول العالم الثالث، فتم تحقيق ذلك، لا في مجال ما يسميه فث الارتباط، ولا في مجال تعبير الاجتماعي لدحي⁷⁶ وأطروحة معروفة هي فث الارتباط بالنظم لاقتصاد عالمي يدي يحكمه انصوار الامتكاقي، ومن ثم الاستقطاب، لأنه يعيق تنمية بلد هامش وفي رأيه تكون هذه لأطروحة خاصة إذ كان النموذج الوحيد لسمية هو الانحراط في الانحراط العالمي، وهذا كتاب وفيه مقولات الاشتراكية قد حُصت بتهيار بمعسكر الاشتراكي، أي أصبح لها طابع طوباوي⁷⁷ لكن هذا ما حصل فعلاً، فهل كان هذا إذا تراجعاً صمماً متأخراً عن مقولة فث الارتباط عند مفكر كان قريباً في الخمسينات من الحداثات المدوية الفرنسية، وبداطف مع تجربة الحمبر الحمر، وأقصى شطراً حيوي من حباته في دعم بعض نظم استيطانية في أفريقيا، ومنس مسدى العالم الثالث، وكان له تأثير فكري فاعل في أوساط اليسار العربي غير مُسَمَّيت؟

ينتقد أمين نظرية التحديث، لأنها ترى أن السمية لاقتصاديه رأسمالية اسدحية هي بوسنة بوحيدة بلوصور إلى الديمقراطية في دول العالم ثالث، وهذا في أفصا الأحوال⁷⁸ كما يعتقد ربط بين غياب ديمقراطية في دول الهامش بارت انصوار سابعه وهذا صحيح، لكن خلافاً لرأي أمين وغيره،

(75) أمين، ص 10

(76) المرجع نفسه

(77) المرجع نفسه، ص 1

(78) المرجع نفسه، ص 13

ليس هذا الغياب نواح اسعية وحده، بل لأن الديمقراطية أصبحت مطروحة من دور شروطها (ولا لما طرح هذا السؤال)، ما يتطلب قوى سياسية وبرامج عمل وتدخل عنصر لا دة، قبل اكتساب الشرح السياسي صحيح أن علاقه بمركز الصراعي ودور الشاعة تسج ستفطانا داحتيا في توزيع تدخل والتهميش الاجتماعي، لكن لم يثبت أن حثها ممكن في ظل نظمه سيئويه، ولا أن مواجعة محجوب الصعية تعني عن ضروره وضع قيود على سلطة نظام الحكم، وتوفير احد الأدبي من حقوق سيادية واستحريات

كتب أمين أن لا محاربات هي دور عالم ثالث لا تؤدي إلى الديمقراطية، بل إلى نظم شعبية وهذه النظم تقوم بعض الإصلاحات الاجتماعية، من صلاح راعي وأميم «نعيم»، وهي نظم «دحت في برعات حادة مع العرب من دور أن تكون قادرة على دفع مطلق فك الارباح، وم تكن ديمقراطية مع كونها شعبية، بمعنى أن الجماهير وقعت وراءها من دور أن تسمح السلطة لهذه الجماهير بأن تؤسس تنظيمات مستقلة بها ويرجع هذا الوضع إلى ضعف لتكوين انطقي لهذه الجماهير وفي هذه الظروف كثير ما تظهر الشخصيه الكارمية»¹⁶، مثل بيرونية ولداصرة وسحى أرمه النظم التي نشأ في هذه لظروف، أي ظروف «هامش والعدم الثالث في علاقته بالمركز، في أنها «لواحه» حرجا حقيقيا فوم أن يبين النظم الأساسي الحصوع مفضت «اشكيف» بحيث لا يستطيع أن يحقق الإصلاحات الاجتماعية المصنوعة، الأمر الذي يحكم عليه «تأزم السريع»، وإنما أن تعرض لجماهير الشعة مثل هذه الإصلاحات من خلال استخدام أداه ديمقراطية، وحيثما يثبت عدم أن يقع في تقص حثير مع العرب، الأمر الذي يدفع الحركة إلى تطور من مشروع برحواي إلى مشروع وطني شعبي»¹⁷ و«حقيقة أن مشروع لدولة التحديثي لم يكن برحواي أصلا، كما أن ديمقراطية الصاعدة في بعدم شئت شئت نسب أرمه الأعظمه

(79) المرجع نفسه، ص 16

(80) المرجع نفسه، ص 7

السلطوية، وأيضاً سبب تطلع الناس إلى تحديد تعسف سلطات وبيوت
الحقوق الأساسية و لحرية امتددة

أي مطروحة إشعية أن علاقة سماركر لاقتصادية اعلمية معونة لتطور
الدتي، ومن ثم لأي اجتماع سيمرطية (لاحظ هـ أن مطري النعية
يحرصون نظرية التحديث على صعيد عالمي، ويتشبه في بدايتهم بربط
النعم والانتطور الاجتماعي بسمو لاقتصادي لكن من دون فكره الديمقراطي)
به أن مطري نير شعبه الذين عدوا العلاقة بالدول الرأسمالية، أو ما يسمى
دول المركز، أو العلاقة بين مركز و أطراف، عائق أمام تحوّل الديمقراطية،
أيدوا أنظمة دكتاتورية في هذه البلدان نفسها دعماً لجهودهم في بناء الاقتصاد
البرطاني والاستقلال عن سداد المركز، طامحين إلى فك الارتباط مع المركز،
أي إنهم بدوا الجهد التحديثي، وبه يكن عند أغلبهم أي برنامج ديمقراطي،
والديمقراطية لم تكن على أحذيتهم، وبإأكيد ليس بحركات امدنية و لسياسية
وقسم منهم وقف ضد اسخواب ديمقراطي و ثورات في العالم العربي، متدبر
وقف بعضهم إلى جانبها ولايقسام لم يحدث بناء على القرب من التحديث
والبعد عنه، بل بناء على الموقف القيمي من الديمقراطية والدكتاتورية

إن ندول التي تقدمت بحول بناء الديمقراطية من بين الدول ائامه السلطوية
التي اهتمت بالتعليم و التصنيع و التحديث، كانت عمومًا أقرب إلى نموذج كوري
الجنوبية المفتوح، وليس نموذج كوري الشمالية المغلق «لمكتفي ذاتياً»، وهي
نموذج جنوب أفريقيا وبنس وبنسوي، وتونس وبنس سورية أي إن التحديث
من أعلى مع انفتاح اقتصادي داخلي و خارجي هو الذي كان مؤثراً أكثر للاستقلال
الديمقراطي، وهذا ليس قانوناً، بل به تسجيل سماتك لا تفاصيل حقائق أخرى
في مستقبل وثمة سادح أخرى بدون مفعلة أمام البحارة العالمية عدد
بلغة لاقتصاديين مكشوفة أمام لاقتصاد اعلمي (المعولم مع مؤسسة ديت في
مظمة التجارة العالمية) لم يؤد لتحديث فيها إلى الديمقراطية بعد، مثل مصر
والعرب. ولافتاح على العالم لم يسك سبلاً واحداً لكن عمومًا، لم يكن
الاعلاق ومحولات لاكتفاء انساني حقيقياً إلى الديمقراطية، بل عانت من صبقته

أنظمة قمعية صطرت إلى تبع المزيد من لقمع، مع ساقصي بين انمشروعات
الكبرى وبين تلبية حاجات الناس اليومية من طعام ومسكن وغيرهما وقد فشلت
هذه المشروعات نفسها في كثير من الحالات، أو أفضت، وبورط في أزمات
نموذج و سداة برعت مع مواجهة أزمة لتطبعات الناس نحو الاعتدق من حدة
الانغلاق بالهوء وهذا اسعمل لمفكر لبرالي للمحفظ، جيوسي سارنوري
(1924-2017)، صعب نظرية انعمه نوحه بعد مطرف إليها فهي رأيه كات
مساهمتها الرئيسة في أميرك اللانيسية تقديم العلاقة بالمركز المتطور كمش فداء
عن سوء أداء الأنظمة، أو «حججه عياب» لتبرئة المسؤولين من سوء الإدارة التي
أدت إلى انسيوب و انهيار⁸ وهذا غير صحيح بالطبع

بدني القوى السياسية متأثرة فكرة لاستقلال لاقتصادي والاكتفاء الذاتي
من خلال وضع الصلاب مع لتجارة لعالمية (مع أن الاستقلال لاقتصادي في
عصرنا سبي حذا وكذلك لاكتفاء ذاتي، وهو يترافق مع التبادل التجاري ولا
يتوافق معه) على استراتيجيه لدور لاقتصادي لاقتصاد عي تحديثي مدونه
وانعصاع عدم وفلم توقعات دراسات لتعبه أمر ص هذا القطاع «حتمية حين
تحتكم هذه بوطائف والأمر ص هي لبر وفواصه والكنس وطفي وسوء
الإدارة وفشل تخطيط المركزي، وأخير، وليس آخر، بسداد والربوبية وصولاً
إلى رأسمالية محاسب ولا شت هي أن السديس من بين مضري الاكتفاء ذاتي
انتقدوا هذه انطواهر، وانتقدوا إلى انمعاصرة أحياناً، كنهم لم يتسوا انديمقراطية
واندفع عن الحقوق والحريات سرائيجية فعليه

وفلم أتبع نظرية الشعبية السبر نمو دور الدولة تحديثي في سدق
سواء الاقتصاد الوطني المستقل عن السوق لعالمية، مع الثورات العربية ضد
الاستبداد منذ عام 2010، حيم كات في نظره معاديه للإمبريالية محاسب،
أي حس شت ضد أنظمة مرتبطة بسوق لعالمية عبر بلورة لاقتصادية
وانحصصية كما عي حالي مصر وتونس، وعرضو الثورات في ليبيا وسورية

Onyiah, Samira. «Re-linking Democracy: Had Not You Bau Processes International CB I
Social Science Journal» Vol. 43 no 3 (August 1991), p. 44 accessed on 28/3/2020 at <http://bu.y2v-tp9ao>

لكمهم عمومًا ما لثوا أن اتحدوا موقفًا ضد الرئيس المصري المنسحب بعد الثورة، وأيدوا الانقلاب العسكري، ووقفوا عاكسًا ضد التسوية بين لمتديس والعنانيين في تونس لأن موافقهم كانت حداثته علمانية متطرفة مستعدة لتتصحية بالمراسل الديمقراطية بمصحة انصراع مع الإسلاميين، بدلًا من التسوية والبحث عن قواعد حداثته وصدمات متفق عليها وقد دفع الاستقطاب الديني العناني أو السني الإسلامي بعض المثقفين اليساريين إلى دعم الانقلاب العسكري في مصر لقد كانوا تحديثيين متطرفين في ذلك حين بدأهم ومثل هذا النموذج من المثقفين الحداثيين فقد نظرية التحديث حالات عبر متصحة مع عملية التحول الديمقراطي إن بدى قدموا بدلًا وطب ديمقراطيًا حقيقًا في هذه المرحلة هم مثقفون بدى جمعوا بين الموقف المعادي للإمبريالية والمثالي في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في بدايتهم³¹

أصبحت الديمقراطية، بتعبئة أو من دونها، نموذجًا مطروحًا في أوساط الشعوب برزحه تحبب لير لا يتبدد وانعكس في قمع الحريات ولا شك في أن تتخلص من نظام سلطوي بعينه لا يعنى بالضرورة تحقيق الديمقراطية، بل قد يعنى الانتقاد لى نظام سلطوي حر فثمة شروط يجب أن تتوفر أهمها، في رأيي، نسي الفاعلين السياسيين الرئيسيين حيز الديمقراطية، وعدم تحدد الجيش موقفًا مذهبًا بالانتقال الديمقراطي، والعمل على توفير شروط تحقق الانتقال وترسيخه وهو ما يحاول أن يسه في هذا الكتاب

كتب مارك بلاتر أنه إذا فشلت الديمقراطيات في حبوب الكرة لأرضية، وثب أن الديمقراطية تصلح لدنوب المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجياً فحسب،

31 (8) قدّم لاقصادي مصري إبراهيم العيسوي المنقّر اسمه مستغفراً والعدالة الاجتماعية نموذج كهذا. قد حل مثله في دعمه للديمقراطية وبجهود اتحاد التحول الديمقراطي حتى في عصر رئيس محمد مرسي، ينصر إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والسياسات مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها (مدوح بيرات مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 4 2014، ص 0) موضوع عنده ليس مجرد موقف سياسي فهو مؤسس على موقف حول مصر وأوروبا من حيث الحرية مكتوب ليس هي فكرة العدالة بل أنعدده لأحاديثه بشكر فاعده مينة بالديمقراطية يُظهر المراجع نفسه ص 122 126

سيشأ عالم قبيح فيه دول منطوية نهياً محمديها سبط حياة استهلاكي
ومحزب مدسة وعيرها، ودول «المحتقة» بحصص لأنظمة سطوية رسياسيين
أن تبقى دول اشهاد بمأى عن نغسة الحوب؛ فعرين غير ممكن لأن ثمة
حاجة إلى بوصول إلى لمواد الحام كما أن نغسة تؤدي إلى البهرة غير
الشرعية (تدعى للاحثين و لحووع و لإهاب ونهريه محذرات وعيرها
والأهم من ذلك أنه «سيكون عس أن نغس سداد لأمر أمام حرية والكرامة
الإسانية وحقوق الإنسان وأموطن هي الحوب»⁶⁹

Marc F. Plattner «The Democratic Moment» in Barry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. Baltimore MD/London UK: Johns Hopkins University Press, 1996, p. 45

القسم الثاني

دراسات الانتقال الديمقراطي

الفصل السادس

الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها

في أن دراسات الانتقال تهدف إلى الوصول إلى الديمقراطية، وفي أن عدم الحياد في ما يتعلق بالمائة الأخلاقية لا يتعارض بالضرورة مع الموضوعية العلمية وفي رسالة العلوم الاجتماعية للشعوب التي لا تتواءم معها مقومات الديمقراطية بموجب نظريات التحديث في تشديد دراسات الانتقال على إرادة الماعلين السياسيين وخياراتهم في ظروف محددة، وفي رفضها الحتمية السيوية. وفي أن مقاربات التحديث لشوء الديمقراطية ورسوخها قامت على استقراء نشوء الديمقراطيات التاريخية والدول المتطورة في حين أن دراسات الانتقال قامت على استقراء تجارب متأخرة في الانتقال في بلدان جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية في تصنيف مقاربات الانتقال إلى الديمقراطية بما فيها التحديث والمؤسسية والاقتصاد السياسي في العلاقة بين الرأس مالية والديمقراطية مرة أخرى في أهمية الأداء الاقتصادي للوحة الحاكمة قبل الانتقال وتحديد دورها في الانتقال وبعده، وفي اللبنة المزدوجة ونماذجها المختلفة، وفي تفصيل الشروع في اللبنة السياسية قبل الاقتصادية عند الانتقال إلى الديمقراطية، إلا إذا قام النظام السلطوي باللبنة الاقتصادية قبل الانتقال

بحوث الانتقال إلى الديمقراطية التي أصبح يطلق عليها علم الانتقال (Transitology)، والتي تكرر ذكرها في هذا الكتاب بوصفها محاولة لمقاربة التحديث، هي دراسات حديثة، وأخرى مقاربة ظروف التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي. ومراحل الانتقال، وسبل إيجاحه وقد تكون بعضها

نبحث ترسيخ النظم الديمقراطية، وأسباب الفشل في حدة فشل وجمعها ينفق على أهمية هو من لسياسية، ولعديدين وحذرناهم لاستراتيجية التي فلتت دراسات التحديث من أهميتها، كما يجمع مصطلح غالب على الديمقراطية بوصفها هدف وعبء فيسبب سمية مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية بحسب تحقيق تاريخي يوضحها بين حشيش، بحث لا تُحدد المرحلة الانتقالية لها فيها، بل لها ليس فيها. إن الانتقال هو مرتبة على وجود عبء هي التوصل إلى الديمقراطية، أي من يقوم بتحديد من حل ما بوصفها مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية هم مطبوع أو سياسيون به يهتم موقف إيجابي من الديمقراطية ويرون أن مساهمة في التوصل إليها. يصح نقادهم على أنهم غائبون (Teleologists) في بحوثهم وليس هذا بعداً سيدياً لأن أعينهم المطربين يعرفون بهذه «المهمة» و«الحاجة» (الأخلاقية وليس النظرية) في حد ذاتها لا تتفحص مع الموضوع عدمه، إلا إذا وادت إلى انتقائية بإدراج صفات تميز مرحلة الانتقال و«همال أخرى

بختصار، فإن الموضوعية في بحث العلمي، أي (الحاجة) سوفائع وعدم الانتقائية في المعطيات، إدراك احتمالية التعميمات من الاستقراء الصحيح وتماثل الاستدلال من تعميمات، كنها لا تعني تحديد في موقف الأخلاقي من الاستدلال من مطلق قيمة مثل كرامة الإنسان والحريه والمساواة

إن ما حصر على دراسات الانتقال أمراً الأول معوي، ومصنوعه رفض فكرة أن كل ما لدى البحث العلمي أن يحصر به شعوب البلدان غير متطورة صاعياً هو عدم توافر فرصة الديمقراطية في بلادهم لأن شروطها البيئية عنه^{١٢}، والثاني نظري فرصه حدائق بارحية، ونعاده تحقيق النمو في ظل

١. أشار على سيد تعريف تاريخ الأروبي عصر وسيد ما يسر فيه بوصفه وسيطاً، وفيه من حصر، وأندى يجري معاصر معه حيث كانه عصر ظلمات، وفيه سر العصر النهسي بكلاسيكي ولا عصر النهضة كلاسيكي، بل هو عصر نهوع في العبي، لا يمتدء بالمعصوم غير مصححين فيه (2). كان هذا دافع الكتاب الرئيس تأليف كتاب في المسألة العربية في عام 2007 دعوى غير همة من غير الانساني والفكر السياسي، وهو قد طرح مسأله نصمه حكم في العلم العربي والتدبير الديمقراطي، ودحض جميع الشروط البيئية، ويبين العوائق المطبوع بجوارها في العالم العربي، هذا أهمها يجب عيونا في المسألة العربية

أنظمة سطوية، و انتقالات من سطوية إلى الديمقراطية في بعض دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى اليونان وإسبانيا وبرتغال، ولاحقاً في بعض لدون سامية

جوى توماس كروثرز أن نحو مئة دولة، من عام 1990 حتى عام 2002، صُنفت دولاً ذات أنظمة في حمة تنافسية وعسائاً ما يتغير نصيب المرحلة الانتقالية ذاتين أنها ليست تنقلاً إلى ديمقراطية، ولا مجرد حمة رمادية، من نمط حديد من استظوية ويعاد تقييمها بأثر تراجعي

ليس ما سُفي علم لانتقال نظريات حدة في لاجماع سياسي، مقدر ما هو مشروعات بحوث ودراسات في تجارب أميركا اللاتينية وحول أوروبا في السبعينات حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي. وربما تجارب أوروبا الشرقية أيضاً حتى بداية التسعينات، واستتجاب مقيدة منها وهي، على أهميتها، لا ترقى إلى سمية «نظرية» أو «نظريات»، مع أنها قدمت مفاربات بصرية يمكن نطقها على حالات أخرى ففي كل مرة حرت محاولة لتعميم استنتاجات من دراسات الانتقال في مطلقه على ماضق أخرى في العام، أي التصرف كأن هذه لاستنتاجات نظرية قد تُسهل فهم لانتقال إلى الديمقراطية من دور التخصيص في الدولة والمجتمعات ذاتها في تلك المناطق الأخرى، كتب لنتيجة لاضطرار إلى تعديل «نظرية»، بحيث نمنح وزن أكثر بعد من العوم المساعدة، وتردد أهمية بيئته لاجتماعية لسياسية ونصرف العبي، وأحياناً عوامل خارجية والبيئة الإقليمية والدوية

حصل أمر شبيه حدث بما سمي «نظرية الديمقراطية لتوافقيه» سي سنشحت من حالات معينة في أوروبا مثل هولندا، ثم بدلاً من أن تُفسر حالات أخرى عدلت تلك الحالات لأخرى لنظرية ذاتها بسمرة، حتى لم يبق من اشروط اعمامه غير ستعدد من المجتمعات مختلفة لتوافقه، إلى درحه بحوثها إلى اسمرء مسمر حالات عيبة، ما يشبه مسألة اسعد د يجب لسوق على الإجراء الديمقراطية في ما يسمى «نظريات لانتقال الديمقراطية»

ساهمت دراسات الانتقالات الديمقراطية في الإضاءة على جوانب مهمة من عمليات التحول من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، و تتميز بين شروط الانتقال وظروفه وشروط ترسيخ الديمقراطية، لكنها ليست نظرية عامة، ولم تمنح قانوناً بل مجموعة قواعد نابعة عن سميط تجارب متعددة ومن هذا المصطلق، أقول إنه لا توجد استثناءات عربية لأنه لا توجد قاعدة وضعت مهيأة فهم المناطق المختلفة في العالم مُقنعة على عاتق الباحثين المتخصصين. دراسات الانتقال لا تحررهم منها، مثلاً لا تحرر ديمقراطيين في هذه المناطق من البصائل السياسية، ومن مهمته وضع برامج ديمقراطية، مع أن بعضها يترشح إمكانية حصول الانتقال بالتوافق على قواعد إحرارية ديمقراطية لتنظيم أسس وتداول السلطة بين قوى هي ذاتها يسبب ديمقراطية بالضرورة وربما استفاد بعض الديمقراطيين من بضربات الانتقالات الديمقراطية ليتعمدوا من أخطاء حالات يعدونها شبيهة بحالاتهم، ومن هنا، إنها، هذا، أطلعوا على هذه الدراسات، وإذا سلمنا أن هذه دراسات شخصيات لأخطاء والإيجاب، أن عميق ولا توجد مبررات خاصة لتشكيك في هذا الأمر، إذ يصح عليها ما يطبق على العلوم الاجتماعية بشكل عام.

يطلق مصطلح المرحلة الانتقالية أو الانتقال على مرحلة زمنية زاهية، إذا أصغر مستخدم المصطلح تصور عن مرحلة محددة مستقبلية يتجه الانتقال نحوها، وبكسب تعريفة منها من دون هذه «عائية»، تُوسم مرحلة سابقة بأنها انتقالية بأثر تراخي بعد شئ مرحلة تاريخية جديدة ذات محددات جديدة، فصيح ما سبق مباشرة مرحلة انتقالية بالضرورة، أكدت مرحلة في تاريخ نظم السياسية، أم أنماط الإنتاج، أم العلم وعن غيرهم وعاء ما يرد التصنيف بأثر تراخي في إطار عملية تحقيق تاريخي لكن لا معنى لمصطلح «انتقال إلى الديمقراطية» أو «تحول ديمقراطي» إذ كان سابقاً على التحول من نظام غير ديمقراطي يسمى عادة سلطوية (بعض أنظر عن نوع السلطوية) إلى نظام ديمقراطي، إلا أن منظور من يرى ديمقراطية عدية، حتى لو كان «باحثاً موضوعياً» يشر مقالاته في دوريات العلوم السياسية

من هذه الناحية، فإن درسات الانتقال ليست ديار أكاديمية متفرعة من علم السياسة المقارن فحسب، بل مصنوعة من داخل حطاب ديمقراطي أيضاً، حالها كحال نظريات الديمقراطية التي راح في زمن الحرب الباردة (شومبيير، كسبر، سارنوري، ليبسيت، دال، وغيرهم كثيرون) وحذر باحثون أصحاب أقدمية سيئة بسبب، ومن صميمهم من أصبحت درساتهم كلاسكية في عصره بتحديث، وسأول شروحات استقرار الديمقراطية من موجات نظير حديثة بسبب

كتب ليبسيت، مثلاً، في حنام مقالة سبق أن صرّق هذا لكتاب إليها بنوسع «بقدر ما كان هدف توكفيل من دراسة الديمقراطية الأميركية مساعدة الفعل الشرعي على مواصلة تحرير الديمقراطية ونهت هذه المهمة الثقافية الفكرية الجوهرية التي يمكن طلاب علوم السياسية وصعبا صعب أعينهم»⁴ وبعد بسبب به يكتفب دال تفحص النظم الديمقراطية والوع عنه في كتابه، بل صرح أيضاً بأن هذا أهم دواعيه لتأليف كتاب لكنه ادعى أن حججه في حد ذاتها غير متأثرة به وابعه هذه كتب أودوبيل عن مشروع درسه الانتقال إلى الديمقراطية الذي شقّه مع زميلين آخرين في معهد وودرو ويلسون في ثمانيات الحرب الماضية انطلاقاً من تجربته دول جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، والذي مسعود إليه لاحقاً ما يأتي «أندكر أيضاً إحساساً بمشاركة لأحلاقه والسياسية في بحث عن طرق تحقيق عدم من أنظمة استبوية لتي كنت لديها أساس جيدة لكرهاها»⁵ وبعد مرور أكثر من عقدين على المشروع، كتب أودوبيل أن محركة لمشروع الانتقال من النظام الاستبوي، كما كانت حطاً الآراء المسبقة الشائعة عن دول ميركا اللاتينية وإسبانيا واستراليا التي

Symour Martin Lipset «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development (4) and Political Legitimacy» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 103 accessed on 6/3/2020 at <http://bit.ly/2M10Lnp>

Robert A. Dahl *Polity by Participation and Opposition* (New Haven, CT Yale University 1971), p. 31

Guillermo O'Donnell «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes» *Journal of Democracy* vol. 21, no. 1, January 2010), p. 29

كتب لأديبات اثني قرأه في مكتبة جامعة بير، والتي تُذكر بمكاتب تحقيق الديمقراطية في هذه الدول لأسباب ثقوية ودينية متعلّقة بالأفكار الهرمية والترسّنة و«متصوبة»^{١٧}، وأنه بأحد ناحية موضوع شؤء نظم ذوي لحقوق الإنسان ضد الإغلال العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، ومواثيق المنعنة بمسودة حرّة في فترة 1979-1999، ومبعضه لتعديت في عام 1984، ومواثيق مكافحة جميع أشكال سميير عصري في عام 1965، وحقوق طفل في عام 1989، وحقوق السكان الأصليين في عام 2007، من بين معاهدات وموثيق دولية حقوقية أخرى، ويفترض أن تكون هذه من مصادر القوايين الوطنية^{١٨} وهذا يعني أن مدافع سأسيس اسطري للانتقال من الحكم المستوي إلى الديمقراطي حتى في الدول غير المتصوبة، هو دفع معياري مصمومة الإعمار بقيم كوية

صحيح أن دراسات الديمقراطية تُعى بتعريف الديمقراطية وشروطها ورسوخها وطبيعة مؤسساتها، ونظريات الديمقراطية تعنى بنسبتها ومؤسساتها وأسسها الفكرية وحتى الفلسفية، كما أن دراسات الانتقال تبحث في الشروط العينية لشوئها، ودور الماعل الإسامي في ذلك، لكن عينا أن تتذكر أن الديمقراطية ذاتها ليست عدماً بل هي نظام حكم، أي نظام سياسي وقد يشده الناس لأسباب مختلفة غير متعلقة به، بل بالتحصل من النظام السلطوي، وأرماته وآفاته، أو طلباً لقواعد وإجراءات متفق عليها لحل الصراعات السياسية والاجتماعية سلمياً بين قوى ليست ديمقراطية بالضرورة، لكنه أيضاً نظام يقوم على قيم مثل المساواة والحرية بوصفها قيماً جديدة بأن يشدها البشر في تنظيم مجتمعاتهم وقد يتجاوز تحقيق الديمقراطية ما يعتقد أنه شروطها لأن ثمة من يشدها تطلعاً إلى عيش أبنائه في ظل نظام يحترم هذه القيم، وليس نزوة أو مكرمة من حاكم، بل لأن مؤسساته وقوايينه تقوم عليها

^{١٧} John D. Donno, *Democracy, Agency, and the State: Theory with comparative intent* (Oxford/New York: Oxford University Press, 2010), pp. 183-184.

^{١٨} Ibid. p. 189.

دراسات الانتقال هي عسير عملية لانقال من استبصارية إلى الديمقراطية (أو تعثرها في بيئتها بعد حصولها) باستتاج شروطها (الضرورية والمساعدة) وقد صدح لاستنتاجات استبصارية مرشدا في عمل سياسي في بلد آخر بعد دراسة ظروفه العيية، لأنها تشدد على عنصرى الإرادة والوعى عند الحق، وترفع احتملة اكتماله في طريق تحديث بني تتجاهل العمل الأساسي ووفق أحد الباحثين، فإن يفارق بين دراسات الانتقال التي يمكن عسرها «حددة» ونسب استبصارية المرتبطة بالحديث هو أنها أقل حيداً وأكثر نرشداً وروحاً للعمل السياسي إلى درجة أن مشروع التحولات لأشهر عبدة أودوبيل وعبس شمير كاد في رأي أحد مسعيه، وهو أبرهام بوفتس، عبزه عن، *thoughout Wang* (قرب بعد *Wistful Thinking*) أي تمتي مُثاقل، وأن المشروع يرفع احتملة انسيوية، وينسى الديمقراطية قيمةً ويبحث عن مكاتب واقعية بتحقيقها⁹، وذلك في مقدس ضرورات سياسي ومور وغيرهما من التحديثيين الذين بصرون على شروط موضوعية ولا يولون العمل الأساسي أهمه حصه وقد نبذ من اقتباس بسيت لسان أن نظرية التحديث سم مكى حيدية، ولا تكشف عن قوانين حيدية، بل رأنا، على لسان أحد أهم أقصاء في دراسة الديمقراطية، أن مهمة العلوم السياسية هي المساعدة في تحقيقها ويتمثل يفارق الرئيس، في رأي، في أن نظرية التحديث حبت أسرة ببح الأوروبى والأمركى شمالي ودا قسب باحتمل تطبيق الديمقراطية في لسان الأمة، ربطت هذ الاحتمال بتحقيق شروط سيوية وثقافية شأ عضها بعد اكتمال ديمقراطية في العرب، وكبها أسعصها على المجتمعات الأخرى بعسرها شروطاً مسمة

سيئ لاحقاً أن أكيد شمير أن هذ انعم مشعبت عن العلوم السياسية المقدره توصل إلى مجموعة فرصت وبصيصات كوبة يمكنها أن تفسر اسحوب من الطم لأوتوقراطي إلى استبصارية أو يأمل أن تساعد في توحيه

Gerardo Munck «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» (9) *Perspectives on Politics*, vol. 9 no. 2 June 2011, p. 335, accessed on 3/3/2020, at <http://bu.y2WGWkcc>

الحول وإرشاده " هو تأكيد فرع من المضمون المطري الكوني، فضلاً عن أنه اعترف بأن هذا العلم غير محيد، مثل نظرية التحديث

تطوّر نظرية تحديث هي مقارنتها للاندماج بدعمراضي من تشخيصها لشروط استقرار بدعمراضي العريقة مستقرة أما نظريات الاستقرار السعمرضي القدره لطرية التحديث تطوّر من شعراء بحارب حنده باحده سبياً تحقّق فيها سباً من لسطوية إلى السعمرطيه وإدما سباً حقاً أن شروط التي شخصت بدعمراد أساسيه وخواهره بحصول الاستقرار السعمرطي هي فعلاً كدث، ينفي علياً أن يمر بين شروط ضرورية، ومن ثم فدية لتعميم، وشروط حرن غير محددة سلفاً تُستتخ من دراسة البلد المعين والشروط ضرورية هي عدماً، بل دثماً، غير كفية واعبوم لاجتماعه يمر بين شروط ضرورية وثلاث متغيرات التي نظراً فتصبح اشروط ضرورية كفية، وهي المتغيرات طدرته الحادثة أو الحائرة، معنى التي لا تحكمها الدعدة الطريه التي توصل إليها البحث ومع أن هذه المتغيرات الطريه صعبة الوقوع فإنه تحري محاولات متواصلة تتمصها، أو استوصل إلى ترسمات لها ولأن تعبئة الشروط قد البحث معلقه بدعمر الأساسي وقرارات الداعين الاجتماعيين التي يصعب شؤنها، إلا على درجات متفاوتة من الاحتمال، فإن م تُنقل عادةً ويصبح تعميمه هو ما يمكن عباره اشروط الضرورية فحسب لكن المقصد في هذه الدراسات ليس ما يصلح لتعميم، بل دراسة تفصيلات اسجاج واسعتر دثها، ولأستفادة من خصوصية كل حاده فما يمكن تعميمه صامر بلعاده، أما ما يمكن اسعم منه فكثير ووافر

ثم يحقق أي نظير من هذا النوع، في أي، هدفه في خروج بني عموم الاجتماعيه والداعين اسيسيين بتعميم سباً على صرود، توافر شروط سابقة على أي عمليه مثقّل لي بدعمرطية غير شين هما أولاً، الكيان سيسي السجمع عليه، أي بدوة بوصفها إصراً سياسياً معروفاً منه ولا تساؤل في

شأنه عند الأعدية انسحق من لدن والماعلين الرئيسيين، وعدم شكيت أي نيار سياسي رئيس في كندا الدولة القائمة وهذا في الحقيقة يعني فصل لنظام السياسي عن الدولة، بمعنى أن لا سؤال في شأن شرعية الدولة ووجودتها عند الاختلاف على شرعية النظام السياسي ويبدو هذا العامل بسيطاً، لكنه ضمن صميمها مكونات جماعية ثقافية مهمة جداً ثانياً، قول الحب السياسية الرئيسة، أكدت في أسسها أم المعارضة أم في كليهما، هو عند الدولة الديمقراطية ويفتح هذا الشرط أهو التغيير في دور لا يقتصر أن تستطير تحقق شروط نظرية التحديث في ما يتعلق مستوى المعيشة، ومستوى التعليم، وعمرها، كي يسع سكانها بالمشاركة السياسية، والحكومة من بعض السلطات ومسئول في باب ثالث من هذا كتاب عناصر أخرى من التحرية العربية قد تصبح بتعميم مثل موقف الجيش وكل ما عند ذلك عوامل مساعدة وظروف عينية تختلف من دولة إلى أخرى، بما في ذلك مسألة التقسيم بحجة لحكمه لي يحضرها دراسات لا تتعد شرطاً ضرورياً (وسيحاول تبسيط بعض العوامل المعنية من لتحرية العربية مثل جذبه للإصلاح والثورة، والعوامل الخارجية وموقع الدولة الجيوسياسية، وسلوك الحب السياسية بعد الانتخاب مباشرة) لكن الشرطين المذكورين لا يكفان نفهم طوره عساه مركبه مثل الانتقال في بلد محدد، أكدت بدته الإصلاح والثورة، فشروعه بمسيرة والمعرقه تختلف من بلد إلى آخر، وهي كثيرة يصعب حصرها، ولا تصح لكل البلدان في حدة الانتقال، ومن ثم فهي غير قيمة لتعميم ولتكوين نظرية من الصعب جداً وربما من المستحيل، لتوصل إلى شروط ضرورية وكافية وقيمة بتعميم لشوء الديمقراطية في جميع البلدان فلا توجد نظرية تفرق على جهد معرفة ظروف كل مجتمع ودولة في مرحله من بحية محدد، وبحيها، بما في ذلك فهم بنية المؤسسات القائمة، وتاريخ الدولة السياسي والأهم من ذلك عدم وجود نظرية توفر على الديمقراطيين النضال من أجل الديمقراطية، وعلى الماعلين السياسيين، أكد الديمقراطيين أنه لا، عند المسومات والحوادث الوسيط، وربما سوف على قواعد ديمقراطية إحرثية بحسب الصراع المدمر والديمقراطية هدف، ويستمر مرحلة من يحبه حتمية قدمة بفعل التطور والتقدم، بعض البصر عن أهداف الماعين واستر تحببتهم

أثر ستيوارت هارد وروبرت كوفمان في كتابهم الاقتصاد السياسي للانتقال إلى فشل نظرية التحديث في توقع التطورات الاقتصادية والسياسية اللاحقة في الدول الاستبدادية في أميرك اللاتينية وشرق آسيا، ولديك تحت التحليلات عن التفسيرات المرتبطة بالتحول الاقتصادي من بداية ثمانينات القرن الماضي¹ وتقول كل من لين كرون وشميتز أيضًا، على ضرورة التحلي عن البحث عن شروط ومطبات ضرورة تمر الأنظمة الديمقراطية وتوسع وجودها، والتركيز بتوضيح على فهم تنوع الظروف التي قد تظهر الديمقراطية في صيغها²

أما في ما يتعلق بمرسوح الديمقراطية فلا شك في أهمية العوامل الاقتصادية وقد ذكرت روبرا جيدر أنه في الفترة 1974-1998 بهز 85 نظامًا سقوطًا، لكن بقي منها 30 نظامًا ديمقراطيًا حتى ذلك العام، وشأب 9 أنظمة ديمقراطية مع شئو دول جديدة، وثمة 8 دول لا تندو فيها ديمقراطية مستقرة، وتحتوت 4 أنظمة إلى حاية من الاضطراب وسيطرة أمراء بحرب، وبحول منها 34 إلى نظام سلطوي³ ويذكر شكلي حاصي ستوح حول مؤديعات وكيفت بول أب العمل الرئيس في الشؤ الانتخاب إلى سطوة هو الفقراء أكب الانتفا من ديمقراطية أم من نظام سلطوي آخر⁴ وسوق أن يتركف إلى دراسات شيفورسكي عن الموضوع

في المرحلة التي نُشرت فيها دراسات الانتقال التي نُشر استعداد عن المقاربات السيوية نقاش مشعًا، صدرت أدياب كثيره عن أزمة سطوية في

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democracy*, (1) Transitions (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), p. 2

Terry Lynn Kar & Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America», (2) Southern and Eastern Europe a International Social Science Journal, vol. 43, no. 2, 99, p. 270

Barbara Geddes, «What Do We Know about Democratization after twenty Years?», (3) Annual Review of Political Science, vol. 2, 99, pp. 5-6 accessed on 3.1.2020 at <http://bu.bu.y2t6y0I>

Ibid, p. 7 John B. Londregan & Keith Poole, «Does High Income Promote (4) Democracy?», *World Politics*, vol. 49, no. 4, October, 996, pp. 30 accessed on 3.1.2020 at <http://bu.bu.y2t6y0I>

المعسكر الاشتراكي وبدانة الإصلاحات في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وأدت محدداً إلى مغريات سيوية لأزمة الأفضمة سطوية أعداد الاعدار في نظرية التحديث، من منطق أن مباح فهم أزمة النظام الاشتراكي كد انحصار معدلات النمو وعجزه عن معالجة الدول العربية في الإنتاج¹⁵ ومستوى المعيشة، وخصوصاً بعدم شأت في دونه مجتمعات حديثة بسبب تعليم عالية وطققات وسطى واسعة تطمح إلى سيمفوطية، وأصبح النظام السلطوي عاثم عائقاً أمام تصدعات هذه مجتمعات ولدت تتحول في أوروبا الشرقية لاسبه إلى دور العوامل الخارجية أيضاً، التي تعرضها فصلاً خاصاً في هذا كتاب؛ إذ تعدر فهم التحولات التي حصلت من دون بهير أهمية استوفياتية سم تأخذ دراسات الانتقار الديمقراطي الأولى، بعد تحولات في حروب أوروبا وأميرك اللاتينية، بعامل خارجي في الاعدار، كما لم تتعرض بقصد مركبة كتبت القائمة في اسبق ودول أوروبا الشرقية وجمهوريات لاتحاد سوفياتي السابق حيث ترر شروح تاريخية وقصد إثبة معمدته تعرض بشوء الديمقراطية أو ترسيخها، وتحتاج إلى تحول مركبة قبل بشوء ديمقراطية وبعده، على نحو لم يعرفه أميرك اللاتينية وحوب أوروبا، باستثناء إسبانيا التي كانت مشعبه بقصة كتوب، ولكنها مشعبه بها في إطار الديمقراطية دنها، من دون أن تشكل تهديداً لها حتى الآن ويرى أنها لا حثيث أن التأكيد على دور الطبقة السباسبه الذي تموت به دراسات الانتقار للائم الحالات في أوروبا الشرقية، حيث قدمت الحركات الجماهيرية والقطات والجماعات ما تحب الوطنية بدور كبير في انهيار سدادا الاشتراكية¹⁶ ولا أفس معه في ذلك؛ إذ أدت المساومة والسيويات بين سحب المعارضة وسحب الطام القديم دوراً مهماً في أحداث اسفير سسمي في همدرد ونوسدا ولم يحل سد وحده في أوروبا الشرقية من معوصد كهده في إحدى مراحل التحول وحتى حيث سم يحصل حوار كهدها

Jordan Gans-Morse, «Searching for Transistologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm» *Post-Soviet Affairs*, vol. 20, no. 4, 2004, p. 326 accessed on 33/2020 at <http://dx.doi.org/10.1017/S0891318004000017> (Fé. Jordan & Pve «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review* vol. 94, no. 1, March 1999, p. accessed on 28/3/2020, at <http://bit.ly/2wugbf>

Gans-Morse p. 328

(16)

(ومما مثلاً)، قامت بحب انضمام القديس بعد النخب من رئيس مدوٍ أساسي في الحدث على دور الحرب قائم. ومن ثم هي عمية لا تتدل دتها

في هذا سياق، تبيّن محدودية مصطلح «موجات العالمية» ولا سيما الموجهة بثقة، بعض لأديب بطق من وجود صيرورات عسية، أو موجات بعدة هنعوب وفي م عدا كونها غير مشته. لو مشككها الرئيسة نكمن في معامل مع الظروف لت يحته في كل دولة تصفها معوفاً لهذه الموجهة عالميه أو مسعدة هي فيشاً نصور باحم عن ترويح بعض الدراسات في الإعلام وتسميتها بتواطؤ من بعض الأكاديميين، وكأنه توحد صهوة قائمة بدتها هي «موجة ديمقراطية»، نكسها بعض مدوٍ و مجتمعات ويفشل غيرها في ذلك ومن ثم بدأ في البحث في أسباب تقته في ذلك لمجتمع أو رفضها في ذلك، وهذا منطق عحيب فلا توحد موجة ديمقراطية بل مجتمعات عسية تتقل إلى ديمقراطية تُستقرأ منها موجة، وأخرى تبقى على حانها أو تتحد مسار بطور آخر بحب لا يطلاق من المجتمعات نفسها عند معاجتها، ومن يطبق من «موجة» ما حارحها يميل إلى عدم فهمها، وقد يترلق إلى محاسنها من منظور موجة عديمة مقترصة فصلاً عن ذلك، يمكن أن يشكل الانتقال في دولة أو عدة دول موجة إقليمية تتحول إلى عامل حارحي مؤثر في الاستقرار والحجارات السياسية في دولة م

في رأينا، أن الموجات التي يترص أن تُستقرأ من تحارب العسية هي في الحقيقة إقليمية وليست عالمية ولا تتدل ديمقراطية قد يشتر مثل جائحة أو عدوى (Contagion) هي ميفات إقليمية، أو داخل فصاء ت ثقفيه اصمديه سياسية متقدرة وفاسة سائير والأثر وأصلاً، لا توحد برعة عالمية لديمقراطية يمكن أن تقع صمها التحولات في جنوب أوروبا وأميرك اللاتينية والمعسكر لاشتركي، فكل منها ظروفه، وب تأثر بعض دول أميرك للاتينية بتجربتي إسبانيا والبرتغال، فهذه «موجة» منهضة عن «موجة» التحولات في أوروبا الشرقية التي قُرئت بأدوات أخرى غير دراسات الانتقال في أميرك اللاتينية وجنوب أوروبا لا توحد إذ موجة عالميه أوسى أو ثبة

أو ثلاثة لانتقال إلى استقرطية، خلافًا لتأكيدات أمثاب هسعون، وكان ما حصل في شرق أوروبا جزء من موجة عالمية وحتى تاريخيًا، لم يغي انتشار أفكار ليبرالية وديمقراطية في ثمانينيات القرن العشرين أن الديمقراطية الإلبرالية والأميركية والهولندية والفرنسية تنتمي إلى موجة واحدة (هي الأولى بحسب هسعون)، بل كانت موجة انتشار الأفكار عند اسحنة في بلدان كثيرة، منها ما أصبح ديمقراطيًا، ومنها ما لم يصبح كذلك. موجة شعبية متنوعة وحتى إذا أخذنا العوامل الجغرافية في الاعتبار أكدت «عسوي» و«قليل» نموذج، أم بالتأثير المباشر في المحيط كما في حالة سويسريكا و«الاسوسيت» أو تعبير الأجدة الأميركية، أو اشتراطات برامج الإصلاح الهيكلي في شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإفريقيا، فإنها لا تؤدي دائمًا إلى انتفا ديمقراطي، ولا تأتي على شكل موجات عالمية

ثمة منظور قريب هو حدث في أوروبا الشرقية أدوات نظريات بغير أدولة وسائها، وأحزاب مثل مارك بيسنجر وكروفرورد بونغ بعمو مع ما جرى في آسيا، في منطقة لقوقار ووسط آسيا، كحالة إزالة الاستعمار أو تمكيبك (Decolonization) باعتبار أن السيطرة السوفياتية كانت نوعًا من الاستعمار⁸ وبدأت مقاربة انهيار الدولة وبدايتها ملامحه بسخطين في شؤون روسيا وأوكرانيا، في حين لاأعت نظرية تمكيبك الاستعمار السخطين في شؤون آسيا الوسطى ولقوقار، وطُبق معارفة اثوره على روسيا أم در ساب لانتفا مما سُمي الموجة الثالثة فاستخدمتها قلة من السخطين في شؤون أوروبا الشرقية، حيث تحولت بحث تعبير نظام سياسي، ما تطلب تطوير در ساب حاصه لم يمكن اعساره انتقالات ما بعد الشيوعية (Theory of Post-Communist Transitions)، لأنها تتناول كيد الدولة ذاته و«مجتمع والثقافة والنظم لافتق دي وغير ذلك وليس النظام السياسي محب⁹

ibid. p. 331

(18)

ibid. p. 342 Mark Beissinger & Crawford Young (eds.) *Between State and Society: Post-Communist Transitions in Central and Eastern Europe* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002)

Gans-Morse p. 343

(19)

تصنيفات

يمكن العثور على عدة تصنيفات لدراسات الانتقار إلى الديمقراطية و لخصيفة أن كثيرًا مما يُعدّ مدرّس قائمة يدوي مثل المؤسسية، التحديث، و يُعدّ مدرّسه اقتصادية، فتفاعل مع غيره من تيارات و مدارس و أحد منها مثلما أحدث منه و سيطر ذلك على أسيار الذي سيعمل معه بالتفصيل، والذي بدأ بوصفه بمرّ قائمًا بدنه في لحوم السياسية المقارنة، و يُعنى بالانتقال من النظم الاستعوي تحديّ و ليس بشيء الذي يفترضه ن يبحث أو عمنه بدئه، كما يعنى بالسياسة و جارات المحب الاستراتيجية فقد جذب إليه مدارس فكره محبّة، و قد يُعنى أيضًا بعوامل لم يكن أحدها في الحسبان، مثل طبيعة النظم السابق، و طريقة الانتقار، و تدخل ابحر حي، و غيرها من عوامل و سيمرّح في هذا سيق تصنيف أحدها و قد به سوجان حيو²⁰، و لأخر أعدّه تورس²¹ لأربع مقادير نظرة مع تحسبها

٦ المقاربات السيوية والوظيفية

ربما كان أهمها أعمال ليرلين مثل لسيث والموند وسندي مير، و كسين مثل مو، و غيرهم ممن يعتبرون منظور منه التحديث في دراسته الديمقراطية و سبق أن تعرّفنا إلى تعرضي و تحسب مسهين، نكتب لم يدّحي في دراسات الانتقار، فهي ليست مقاربات بالانتقال أصلاً، نكتب يت كيف فرصت عاصر من نظريات سيوية بوصفها شروطاً للانتقال²² و أسست هذه البحوث إلى لافتة ص أن التنمية الاقتصادية والثقافة السياسية والصراع العنفي والتي الاجتماعية و غيرها من العوامل والتي لا اجتماعه و لسياسية، بشكل عام، قد

Sujat Gu. «Democratic Transition: A Critical Overview» *Issues & Studies* vol. 3 (2017, no. 4 (1999), pp. 34-35, accessed on 3/3/2020, at <http://bu.yf/7qEdz7>

Juan Lin. *Democracy and the Determinants of Democratic Regime Change in the World* (2002-2006) (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 2.

(22) نكي حيو بصيف «ودوي» و شخير في بحوثهم الأولى التي ركّز على سيطرة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية و جنوب أوروبا، في نظرة ما بين سببب العرب المعاصي و سعيياته

نعتبر أسباب نشأة بعض حالات الانتقال الديمقراطي أو عرقها وما يميز
الطفرات السيوية لتحويل الديمقراطية بحسب توريل هو أولاً، أنها تعطي
الأولوية بلغو من أسيريه ثانياً، لا تحدد كيف تؤثر هذه العوامل في القاعدين
الاجتماعيين، وفي سلوكيات و خيارات محددة بشأن عدم حكمه² بتأكيد
يعرف ليبسيت وأمثاله أنّ من يقوم بالانتقال في النهاية هم شعب، ويشير إلى دور
الحزب ولكنه لم يعالج هذا الموضوع

الحقبة أن «سوق» البحوث في شأن الانتقال ما زالت تعج بالدراسات
الكمية التي تهاون مستوى الديمقراطية في الدول بدءاً على مقياس فريدوم
هاوس أو أوليتي³ وربطه بمقياس مثل معدل الدخل ومستوى التعليم ونحوه
وسائر الانصاف والاعتماد على تصدير مواد الخام وغيرها من البعوض
الموروثة من مقاييس التحديث، مع محاولات لإيجاد متغيرات سوية حديثة
مستفقة تُرابط مع الديمقراطية بوصفها متغيراً تابعاً، وهذا يعني أن مقارنات
التحديث ما زالت حرة بررق وتفتد في الأحداث المقارنة بين البلدان وما زال
يحد بحوث مقبلة في الانتهاز من مصطلح التحديث تنحدر الاقتصاد إلى اشتداه
السياسية والصراع الطبقي وسي لا اجتماعية

2. المقارنات المؤسسية

ينصب عن اهتمام مقارنات المؤسسية Institutional Approaches على
دور المؤسسات وأثرها في تشكيل سياسات وأوضاع ممارسات السياسة وهي
تقيدها أهداف القاعدين السياسيين وخياراتهم حيث يكون بمدى تبنيه
مأسسة النظام السابق شأن مهم في تفسير تحولات النظام وفي ركن بعض
الاحتمال على تعديلات الدولة مع المجتمع والتغيرات في هذه العلاقة ودورها
الحاسم في عملية التحول الديمقراطي فمثلاً، يشير بعضهم إلى دور الأساس
لمجتمع المدني في نهيار الدول الشيوعية في شرق أوروبا والمؤسسية
بوصفها مفردة عريقة في العلوم السياسية أولت عملية بناء مؤسسات هي

²bid. p 18

الدور المستعينة حديثاً، باعتبارها المصالح بشيء ديمقراطية، أهمية فائقة وشدّة باحثوه على بقاؤهم وسيادة بقاؤهم الديمقراطية تصدح بدلاً من الاستبداد يستجدهم القادرون بدلاً من التعسف، وفي تدبير المشاركة وسموحته، وهي مصممة بحيث تُشكّل توريثاً ديناميكياً في المجهود السياسي موارد متوارث المتغير في المجال الاقتصادي والتفق مؤسسيون عدا على أن المدارس التعسفية للسلطة محكوم عليها بالزوال على المدى البعيد

عميقاً، المؤسسة عديمة هي تأسيس عدم بحوكمه رأو الحكامة) مقارن بواسطة محاولة فهم كيف تعمل الديمقراطية، وكيف بشكل انضمام من أحرارها، وكيف تأتلف لأحرار تُشكّل بصدق²⁴ وما دامت بقضية أساسية هي بناء مؤسسات فيمكن فرض الديمقراطية من أعلى، وأن تقوم المؤسسات بتعبير المجتمع نفسها، أي أن من الممكن فرض مؤسسات الديمقراطية التي تعيد تشكيل مجتمع بحيث يتلاءم معها. ومع ذلك، نظام الديمقراطية في ديدنها محرّوّد مؤسسه سياسيه، وإلما لتعبير الأعلى و لأفضل عن العصبية السياسية على برعم من لأخطاء ومع يش مؤسساتها عنانهم على الثقة بالجهة وحكمتها وإلما عندهم أن أي مشكلة يكون حيث بإصلاح المؤسسات أكثر مما يكون بتحسين السياسات²⁵

انتقد شهورسكي هذه المقاربة مدّعياً بالمؤسسات الاقتصادية؛ د صحت هذه المقاربة المؤسسات الجهة أوجبه هي فهم النمو الاقتصادي أما فقر الدور السامية فتتضمن منه من مصوره، الفوائد المؤسسية التي لا تشجع الشدح لإثبات²⁶ وبين شهورسكي، مدّعياً بحوث كثيرة أخرى، أن المؤسسات الهدوية المنهولة من بيئة والمرروعه في أخرى لا تصرف جدوراً،

David F. Foray «Institutionalism Reconsidered» *International Social Science Journal*, 24 (2004) no 3 August 99, p. 467 accessed on 23.2.20, at <http://bit.ly/2yHpyao>

Ibid. p. 468

25)

Adam Przeworski «The Last Instance Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?» *European Journal of Sociology* vol. 45 no 2 2004 p. 65 accessed on 23.2.20 at <http://bit.ly/2Zd4bo>

وليس متوقع أن تكون مقرة الإصلاحات مؤسسية صحيحة معية فكره
فرض الديمقراطية على أفعاست أو العراق تدو سحيمة رغم كل شيء^{٨٦}

تفترض المؤسسة أنه إذا وجدت مؤسسات مدونة بنفسه في بلد
محتمة وسوف يكون أدائها لاقتصادي متشابه ولا تطرح أسئلة عن حركات
القاعين ومصالحاتهم أصلاً في ساء المؤسسات من النوع الذي تفترض لنظرية
أنه مفيد للأداء الاقتصادي وأهم المؤسسات التي بخطر هي دل الأسطرين هي
هذه الحالة، وذات العلاقة بسمية، هي مؤسسات لي يحفظ على حقوق
الملكية^{٨٧}

صحيح أن باخس ريتير وأمر كس من مير تسم منهج المؤسسة
القديمة حضروا دول التي تمت الصفات لمدينة اللارمه بالديمقراطية خارج
بريطانيا والولايات المتحدة هي كندا وموريلدا وأستراليا وحب أفريقيا
اليضاء، إلا أنهم عتقدوا أن الدول الاستعماري يمكن أن يزرعها في بلد
محيطة كان أمراً مفروغاً منه دراسة إلى المؤسسات القدامى اعتقادهم أن
الديمقراطية تفترض تطوراً مسبقاً للمؤسسات الاجتماعية، واقتصاداً متقدماً
بالحد الأدنى، بحيث لا تكون القرارات الصعبة لحسم المصالح المتصارعة
عبارة عن الغلبة حصصتها صفراء الحكومة الديمقراطية بهذا المعنى لم تكن
مجرد مجموعة أدوات، وإنما عملها بوسط مستمر بين الحاجات الاجتماعية
والوظائف الحكومية^{٨٨}

لم يهتم المؤسسون بالمجموعات كثيراً، إلا بوصفها مصدر للمصدر
الموجهة إلى نظام سياسي كما لم يبدو جهده في فهم مكونات
المجموعات والأفراد وذلك لم يكونوا حذرين منهم مصدر الديمقراطية
التي قدمت على مرحلة قومية وراء الأمة بعد حرب عالمية الأولى، فقد
رؤوا جهدهم على أفضل تعبئة دستورية عن المؤسسة هي جمهورية ويم

Ibid., p. 68

(2)

Ibid., p. 74

(28)

Apter, p. 468

(29)

في أحزاب بين حريين، ومن ثم لم يوفقوا في فهم بهار هذه الديمقراطية وصعود سرية، ولم تتمكن المؤسسة أيضاً من التعامل مع أصول الديمقراطية في ثلثات وعين برعم من حكمه المؤسسة بشأن حكم النقابات والصراخ والبرسات والشفافة والمحاكمة والسيروفرطيه والأحزاب والنظم لاسحابية، فبها طلت أنكوسكسويه حضرياً وسدجة سديمي وفي ه عدد عدها عن تحليل مجتمعات وخصوصية ومحاولتها عزيمة الأحزاب العربية، فربما سم تقد. أهمية بعد الاعقلاي في اساسة ومع أنهم نقنوا فكره عري واقومية والإثنية ودين، فقد مونا بأن في لإمكان تحويلها من اختلاف في هوية إلى مصباح قبة للتأوص ولأن المؤسسة له نهج بدرجة المجتمع وظروفه الخاصة، فإنها سم تنه إلى ظهور مثل شعبية، وبساسة إليهم كان مصصح ذلكبوريه شعبويه مصصحي متافضاً¹ وبهذا كان الخروج على المؤسسة وبهذا في مرحلة خمسينات القرن العشرين

اهتم الموسسيون لجلد نظور ذوة برده وصريق التطور الديمقراطي الاشتراكي ومن منظورهم، فإن أي من محركات الديمقراطية ليس محدد مجموعة إجراءات وآليات والمؤسسات نفسها مشعة بحددي معبرة المحمسة في النقابات والإجراءات وبما أن بهارات أهمية الديمقراطية مفوحه ولاهسية، فإن الأمر يتطلب أن يكون الحقوق محمته، وه نكم أهمية أدوات حمدها وتنصم الديمقراطية حقوقاً محمته بالمؤسسات، ومرطين تحميم هذه المؤسسات وعبر مبرسه لحقوق تعاد تعرف هيات ومن ضمن هيات اسي يُعاد تعريفها بسمراي الحرية والمساواة والشفافة والمضروب من الدولة خلال هذه عملية الإرشاد سيمي سدي يؤدي إلى سبوك مو صبي سيمي

نمته ثلاثة هتدات بديه بمر مؤسسية الجديد، 1 علاقه محركر والمحيط سم يشمل تأثير انطقة والهيمنة والشركات نكري المتعددة لقومات 2 تشكل اسبسات العمومية وتفصيلات لأيديولوجيه التي تحتويها

ibid. p 470

(30)

ibid. pp. 464, 466

(31)

3 صراعات بين الفصاعات ولحدات في المجتمع على تخصيص
 امبرسات في حونه وفي حين شدد المؤسسون قد هي على لايدو وحدث
 ضمن دراسات مقدرة بمطومات بعضا، في مؤسسين احدد اعدوا
 اكشاف مصطلح الثقافة في درجة اعرض أحيانا لسقوط في بحمة
 الثقافية¹²¹ ومع أن المؤسسة الجديدة أحبت عن عيب لاهتمام بسدوكية
 والتنمية سياسية، فثمة عدايات حاضه هي فهي لم تتعامل مع الموجة الثالثة
 لديمهرطية، إلا إذا اعرب أعمار بير وشمير وأودوبيل مؤسسية جديدة ولم
 تقدم توصيفات لهندسة دستورية ممكنة قد ارتدت عن المؤسسة القديمة
 المهنة بحمة الديمهرطية، ولي وصفت قنراحت على شكل مؤسسات
 وعلى الرغم من الفروق بين جميع المقاربات مؤسسية، فإن جميعها رأى أن
 بناء مؤسسات الديمقراطية على نحو صحيح هو الأمر الحاسم¹²²

الحقيقة أن انقدرة المؤسسة لا بد من أن تدخل ضمن دراسات الانتقد
 لأن طبيعة مؤسسات لعدم السلطوي الذي يجري الانتقد منه تسهم في تحديد
 اسرناجات عدلين لسياسيين كما أن الحدايات لاسرناجة قد تصيب أو
 تحصى حين تشد نوعا من المؤسسات الديمقراطية التي بالائم، أو لا بالائم،
 صروف بلد ومجتمع عيشين في مرحلة الانتقد ولا يمكن فصل الحدايات
 في هذا المحال عن حدايات الحب سياسية وتوافدها ولهذا أمكن اعتبار
 دراسات الانتقد نوعا من أنواع «مؤسسية جديدة» في حيد

نوي المعارضة المؤسسة شكل الحكومة ونصم لاسحادة والأخر
 المؤسسة عموم وتأثيره في الاستقرار الديمقراطي أهمية ومؤخر،
 عند اهتمت بمسألة الانتقد الديمقراطي، طرحت مسألة نوع المؤسسات
 السطوية الدائمة وتأثيره في الحور الديمقراطي واهتمت أعنية دراسات
 تير مؤسسية بمسألة استقرار الديمقراطية أم بالسية إلى خطوط الانتقد،
 فقد تناوت الموضوع بعض الدراسات، يتقاطع مع الدراسات التي تنس

ibid. p 474

(2)

ibid. p 468

(33)

يُصحّ الحيراب لاسراتيحية (درست الانصار) ³⁴ هذه الحيراب، في رأي تيورين، تشبه الحيراب السيوية؛ إذ تصعب لأوية السيه عوامل أو عناصر خارج المنصر شري، مع أن المؤسسة أكثر حساسية لفعالية شريه من نظرية تحديث ³⁵

لا يجوز أن يهتم تفسيرات مقصده مع نظريه لانتقل ودمنها المؤسسة الك يحية، خصوصاً حين صرحت مفهوم 'مرحلة محصية' (Critical juncture) الذي بعد تأثير السيوية والمؤسسات ونظريه 'النعية للمسا' ³⁶ بولي شوء المؤسسات بريحاً أهمية أيضاً، وبهدف إلى أن تدفع سياسيه وحتمايه كبرى لا تُفسّر بصيرورات قصيرة المدى فثمة مراحل مقصية تتحلل مسرات الطور، ويكون لحوادث طرئة أو صغيره فيها تأثير كبير في 'حوادث'؛ إذ نشأ صيرورات تعتمد على مسار الذي تم إرساؤه، بذلك تنصب تفسير الاملائم تسخير بصيرورات اتاريخيه التي شقت مسرات معمه بتطور، حتى و حصلت هذه صيرورات في الماضي بعيد ومؤدي حداث الفاعل في امر حل محصية التي تتحلل بتطور اتاريخي إلى شوء مؤسسات تنصب بالقدرة على إعادة إنتاجها ³⁷

في محاولة للربط بين الحيراب لسافنتين (سيوية و لمؤسسة)، ذكر باحثون حروب على الربط بين حيراب سحب الاسراتيحية وانسيقات التي تُحدّد معيير عرارات اسيسيه وتنطس هذه المفرده من أب سي، الاحتمايه

Richard Snyder & James Mahoney, «The Missing variable: Institutions and the Study of Regime Change» *Comparative Politics* vol. 32 no. 4 (October 1999), pp. 03-22 accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/2Mlq3pL>, in Teoret & Axel Haukenius «Determinants of Democratization: Taking Stock of the Large & Evidence» in Dirk Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Opladen, Leverkusen, Barbara Budrich Publishers, 2017), pp. 69-95

correspondence

35

James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology» *Theory and Society* vol. 29 no. 4 (August 2000), pp. 507-548, accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/2NtFO9H>

James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America» *Comparative Perspectives: Studies in Comparative International Development* vol. 36 no. 1 (March 2001), p. 11 accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/2x8g4qp>

والمؤسسات الموحودة هي « شروط المقده » ملامح القرارات السياسية وحيارات سحب الاستراتيجية خلال مرحلة الانتقال، والتي ساء عليها تسع أنواع مختلفة من الأنظمة الديمقراطية¹⁸ وأظهرت دراسات عديدة وجود علاقة بين طبيعة مؤسسات النظام وطبيعة تعبيره ودرجة صعوته (إصلاح سلمي، تعبير عنيف، تنافس شعبي) وما يندب من تأثير في فرض الانتقال

تحاول المقاربات لمؤسساتنة الجديدة الربط بين مقاربات السوية وتلك المصية على لحيارات الاستراتيجية، وذلك لتتوصل إلى تحديد تحريسي للاستراتيجيات وحيارات سحب والدعوى السياسيين المقيدين بالسي الموحودة مسبقا، ما يؤدي إلى تحسين الوقوع وبتوصل إلى تحسين إمكانية اتحاد هذه الحزب فر رتها والأساس بدافعه بها لكن، باعتر إلى حاتي الصين والاتحاد السوفياتي، ليس تشابه فهما التي لاقتضابه وكذلك لمؤسسات السياسية، فإن هذه المقاربة تفشل في بحس أساس اختلاف عمله التحول وبنائجها في هاتين الحزبين، ما يؤكد ضرورة موصية السحب عن معيرب أخرى، مثل الاختلاف في أحبال لقادة الشيوعيين، « طريقة تفكير قاده المكب السياسي لإصلاحية في الاتحاد السوفياتي، وأثر سواي مسح مع ولادات المتحدة، وكذلك دور الجيش والأجهزة الأمنية في السياسة الانشائية قد ساهم لإصلاح الاقتصادي في الصين في ظل نظام القائم في استمرارته أما في الاتحاد السوفياتي، فقد حافظ النظام الشيوعي على اقتصاد الدولة صدة البيرة حتى نهاية النظام نفسه

رأي الباحث سوداني حسن الحاج علي أحمد، مثلاً، أن محركات المرحلة الانتقالية التي يرداد فيها وزن قرارات الحزب السياسية وتتعطل دور العوامل سببه «تتوقف على ثلاثة عوامل هي الإرث لمؤسسي الذي حلقه الدولة القديمة، وطبيعة التعبير الثوري الذي يؤثر في وجود أليات متعددة

18 Jan. pp. 37-39; Terry Lynn Karl «Dilemmas of Democratization in Latin America», 1990 Comparative Politics vol. 24, no. October 1990 pp. 2 accessed on 04/02/2016 at <http://bu.y2p5GF3i>; Karl & Schmitter pp. 269-284

الاستراتيجية أو عدمها، وحاولت سحب³⁹ وثمة محاولات مكررة من هذا النوع لجمع بين المقاربة المؤسسية وما سمي هذا مقاربة الحيارات الاستراتيجية التي أطلق عليها نحن كنية دراسات الانتقال و مقصود بكتب التعددة الاستراتيجية تلك التي تساعد على عودة المؤسسات القديمة و لهذا الجمع بين هذين، مؤسسية والحيارات الاستراتيجية، ثم تقدم خطوة في الجمع بين عدة مقاربات وهذا جهد في الانجاء صحيح من دون شك، لكن يسحق إيراد حطة متعددة لأبعاد مسبقاً، فلا بد من عوص في الحالات العية، وعدم يمكن أنيق من صلاحية المقاربات واستخدامها بتداخل، وور كل منها في فهم المجتمع انيبي الذي قد يتعب فيه عدد واحد على الأبعاد الأخرى وبحولها إلى مغيرات تدعه

ثمة عدد مقاربة المؤسسة بشأن الإطلاق من اسمه الدستورية لعدم في فهم النحولات ومدى نجاح الانتعاش الديمقراطي ولا شك في تأثير المؤسسات حيث يتقيد به النظام لحاكم وهو بالحد الأدنى لكن، ثمة أنظمة منطوية لا تلمز المؤسسات الدستورية القائمة، ولدها عدد من سيسي محدود لا تتغير فيه طبيعة النظام السبوي بتغير الحكم، ومن ثم فهي تُفزع نظرية اسم مؤسسي من مضمونه⁴⁰ وفي العديد من الدول بدمية، تكون المؤسسات برسميه أضعف من أن تقلد الحب السبسيه التي يتف عندها وبعث به باستمرار وبدلاً من أن نحدد البنية السبسيه الخامس والراحيين، يحددها الراحيون، ويعيدون تصميمها في كل مرة بحسب مصالحهم وفي هذه الحالة، تكون قدرة مؤسسات الرسمية على تأثير في الصيرورات اللاحقة ضعيفة⁴¹

(39) حسن نجاح على أحمد، المراحل النفاذ ثواب وعرضه مدخل مؤسسي بتفسيره في أطوار التاريخ لانتقالي مآل الثورات العربية (الموجة دروب تمرير العربي للأنحاش ودسة سباسب، 2015)، ص 67

Steven Levitsky & Juan A. Linz, *Competitive Authoritarianism in Hybrid Regimes after 140 the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010), pp. 78-79

Ibid., p. 81

(41)

3 المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي

تُعنى المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي بسلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتفاعل بين الاقتصادي والسياسي، باعتباره ذلك متغيرات لتفسير نتائج الانتقال الديمقراطي ونهضة الدراسات المستمدة من الاقتصاد السياسي بأثر الظروف الاقتصادية عصرية المدى أو أثر الأزمات الاقتصادية في شروط الانتقال وصيغة تحالفات سياسية جديدة⁴

يستند تيورييل في تصنيف مقاربه الاقتصاديه إلى كاربوش⁵، وهارد وكوفمان⁶ الذين اهتموا بأثر الاقتصاد (الأزمات الاقتصادية تحديدًا) في حركات المدعين السياسيين، بمعنى محاولة فهم ما الذي يجعل مدعي السياسي يُقدم على خيار معين ويطلق هذه لمدى عدة من المصلحة الاقتصادية ولا سيما مسألة الدخل⁷ ويحزب الموضح إلى إشكالية سبب اقتصاديه، لأنها تحدد دعم فقراء أو لأغبياء لعدم دعمه، ديمقراطيًا أم لا ذلك لعدم دكتاتور، إذ اتبع سياسات اقتصادية بمصالحهم لكن هذه الممارسه لا تفسر اتحاد الحزب الديمقراطي وقد يكون الاعتقاد أن الفقراء عمومًا يحصلون الديمقراطية بينما يحصل الأغبياء دكتاتورية صحيحة تاريخيًا، وهو أرسطو على الأقل لكن لظهور الشعبوية الكبرى ضد الديمقراطية بقية أفراد من الطبقات الوسطى، أو أحزاب أيديولوجيه، أو حتى بدعم من الأغبياء، استند إلى دعم جزء كبير من الفقراء، كما أن لتيارات شعبوية التي تشكل نهجًا بالديمقراطية في هذا العصر عالت ما نحاطب طبقات الطب وسستند إلى تأييدها

Gidd, p. 39

(47)

(48) هكذا سمع اسم Brexit بكتلاته

Charles Hoix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003) ;sgard & Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* Stephen Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions» *Comparative Politics Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Jankwan A. Rosow* n. 29 n. 3 Apr. 1997), pp. 263-283, accessed on 26/2/2020, at <http://bit.ly/2LWE74s>

Teorelli, p. 25

145,

تقدم تحييلات بوش وحيمنس روسون ودرون حاصم أوجمو⁴⁶ دلائل قوية مصححة مرهنة آلان ميلرر وسكوت رشارد⁴⁷ ني بسداد إليها، واسي يؤكد الديمقراطية تبع حالك نظام صربية استمرحة بحسب لدحل اسي تُسقى عادةً الصربية التصعيدية⁴⁸ وهذا طلعاً لمصحة إعادة توزيع الثروة وأعتقد أن هذا نحيل صحيح، كنه تعين أكديمي لعدية للانتفال بديمقراطي ولا أعتقد أن أغلبية الدس بونظ بين تعبير البظم والصربية التصعيدية مشرقة، وإن كانت تتوقع من الانتفاة نحسين ظروفها المعيشية وقد نوذي هذه السياسات روراً في دسوح البظم وليس في بشوئه كما أن ثمة ديمقرطيات تحقق نجاحاً محدوداً في تطبيق الصربية التصعيدية في حالات برواتب، سيما بحج رؤوس الأموال في التهرب منها بصرق مختلفه وثمة أنظمة سطوية ودكتاتوريات تتبع سياسات اقتصادية شعبية، فهي بالتأكيد لا تفسر الانتفاة من البظم السطوي إلى الأنظمة الديمقراطية

يصعب تبويريل إلى نصيفات بصرية الانتفاة باسمه مفارقة «تراث القوى الاجتماعية»، بموجب تطير دويشمير وأخريين⁴⁹، ومهد ذلك أن الحامل الرئيس لمطلب الديمقراطية هو بطقه العدمية وليس البرحوية هذا الاستنتاج، إذ صبح، هو البرحه الآخر لمفهوم الب مصصع وازداد قوة رأس المال هم ب طريق إلى ديمقراطية ورويشمير يواهو عني أنه حلال هذه لعمية تطير سرحوارية بالديمقراطية في صراعها مع ضيقة مُلاك الأرض، لكن العامل الرئيس في توسيع الديمقراطية عده هو البصقة العدمية وليس البرحوية هذه المفارقة تُهمل بعميل الاجتماعي الأخرين، كما أنها تسد إلى التحرة

Boix, Daniel Acemoglu & James A. Robinson *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2006)

Alan H. Melzer & Scott Richardson, «A Rational Theory of the Size of Government», *Journal of Political Economy*, vol. 69, no. 5 (Miche 98), pp. 914-927, accessed on 28/1/2020 at <http://bit.ly/2Y5GRLq>

correl. p. 27 (46)

Wernich Kuczyniewicz, Eveline Dagnier Stephens & John D. Stephens, *Capitalism, Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992)

الأوروبية امارية ولى تحرة أميرك لالتية ويمكن، في رأي، أن سدرح
صمن المقاربات التحديثية النقدية

وحد رويشدير وأخرون أن المقارنة كمية الإحصائية العبرة للدوة
تتبع علاقة يجنيه بين لتطور الاقتصادي والديمقراطية، وعلاقة يجنيه يُضبط
بين راث الاستعمار البريدي والديمقراطية، وكذلك يبره استنتية كما أكدوا
وحدود علاقة سلبية من الديمقراطية والتنوع الإنسي بكنهم أصافرا أن تفسير
بصرية التحديث بهذه لعلاقات غير ملائم، وأن لعلاقات الصفة والدوة و قوى
الدوية جوهرية بفهم شوء الديمقراطية^{٥٠}

تحدد مقاربة الاقتصاد سيسي فعية الأفراد واجتماعات ساء على
سعرهم على مصدر لافضدية وإدارية التنظيمية أو قوة الإكره
وصراعهم على مواد شحيحة وبأحد بعضهم لأفك في الاعجب والعيم
والمصالح غير المادية كذلك، ولا ستم اتمأسسة منها ومنظمة والديمقراطية
هي مسألة سطة أولاً يور صرح عليها في ظل بحر المساواة الساسة
وعنى هد يقوم بحث رويشدير وتحرير والمقولة الرئيسية في مدحهم
البصرية متمثلة بأ لعلاقات قوة بالمرحة الأولى هي التي تحدد إذا كانت
الديمقراطية سوف تنشأ ونسج وحفظ على نفسها في ظروف غير مؤاتة^{٥١}
وعلاقات القوة الرئيسية هي لعلاقات بين لطقات وبين الدولة ومجتمع ألقا
وتعتمد على درجة استقلالية الدولة، وتأثير لعلاقات قوة العبرة بمقومات
في نوازل الصقات وعلاقات الدولة ومجتمع لمدي وبهتهم مسألة لعقدة
لأنها عبارة عن مركب خصاصي من المصلحة والقوة في المجتمع، ولأن تنظيم
مصالح الصقات هو مطلق فاعلى جماعيس ورئيس، ولأنه يفترض أن يكون
للتطقات بغير سيسي في اصراع على ديمقراطية ويتوقع رويشدير وأخرون
أن تكون الصقة عامه مداعم الأهم توسيع الحقوق الديمقراطية من مطلق
مصالحهم، وهي تختلف عن انطقت الأدي الأخرى في قدرتها على تنظيم

Ibid. pp. 9-10

(50)

Ibid. p. 5

(51)

وهذا انما راق سيّرها من العلاحين أيضًا إيهم بتعقوب مع مور هي أن ملاك الارض هم قوة مصادة لديمقراطية⁵² ويشير رويشماير وآخرون إلى أن فرض حق الاقتراع بعدم تصدلات طبقة بعامة حوى قس أعضاء القوة بحسب ومج حق لأفراع بساء بذلك بعامل الكّاب مع حق الأفراع لعدم قس مسحه للمرأة. ويؤكدون أنه عدم مريح حق لأصحاب للمرأة في مشاركة بساء في النصوص لم تؤثر في محدد سياسي في لندا أي لم يحدث تغيير سياسي نتيجة تصويت بساء⁵³

لكنهم حين يتحدثون عن هيمنة ثلثة الطبقة العامة مفاد أعطفت الحاكمة، لم يعرّفوا بثقافة الطبقة العامة هل هي ديمقراطية؟ وهل سيع الأفكار من المصالح مباشرة؟ وفي عتقادي أن مفهوم هيمنة ألدنوحية طبقة عامة بواسطه لمثقفين عند عوامشي هو تعلل عكسة الاشتراكية في مجتمع قومي انطقي وثقافة بصفة العامة، كما تناولتها لأدبات مختلفة والأحزاب التي اعتبرت بساء أحزاب الطبقة العاملة، كانت موجهة نحو الاشتراكية، واعتبرت اديمقراطية وسيلة بلوصول إلى الاشتراكية ولم تكن اديمقراطية هدف في حد ذاتها وحصل انقسام في ما عدا أحزاب عمالية على هذا الأسس

راجع رويشماير وآخرون دراسة خمس وايبي وخمس كاترايت⁵⁴ التي فحصب 40 دولة في أربع مراحل مختلفة، ووجدوا أن العمل لأهم في الاستقرار هو صلابت الأمن الاجتماعي؛ فهو ما يربط ساس بالوضع العام وكذلك لم يستجوا من مقداره مراحل هذه أن العلاقة بين التطور الاقتصادي وديمقراطية إيجابية ومستمرة أم تعبر بعدم فمرتبط بتراجع الأمن الاجتماعي، ولا سيّما في الدول التي بحفص فيها الصدمات الاجتماعية ويرتفع فيها مستوى تعميم في سوق دله أم الدول التي

⁵² ibid. p. 6

(52)

⁵³ ibid. p. 48

(53)

⁵⁴ Phelps Cutright & James A. W. (ed.) «Modernization and Political Representation» 92nd (54) 966 » Studies in Comparative & International Development, vol. 9, no 2 (1969) pp 23-44

محفص فيها انحصار، في احتمالات اسعير تكون قبيحة^{٥٦}، ما يؤكد أهمية دور انشاز تُعصم هي عمدة شعير، فهو يريد الوعي بالحقوق، و لوقعت من الطرد، والدلك يساهم الوعي في تحويل عذاب الأمن لاحتماعي إلى أزمة سياسية

وحد نويس^{٥٦} هي عام 1979 علاقة إحصائية بين درجة تطور لاقتصادي والديمقراطية بناء على مصادره 99 دولة وفحص رويشماير مؤشرات أخرى تبين منها أن المتغير مستقل الأقوى هو تطور لاقتصادي كما تكررت علاقة إحصائية بين نسبة استروقتات، أي عدد سكك، وعلاقة سمية مع حجم ميرانية بحكومة من سائح قومي؛ أي علاقة إحصائية مع اقتصاد السوق وفي دراسات أخرى، فحص بولين العلاقة بين الديمقراطية السيسية والمساواة في الدخل، وبين الديمقراطية السيسية ودرجة استقلال لدولة أو تبعيتها لدولة أخرى هي العلاقات الاقتصادية إلى المساواة الاقتصادية، بحسب نتائجها، لا تؤثر في حصالات شوء الديمقراطية، إلا أن علاقتها إحصائية في الحداد على سماء ديمقراطي^{٥٧} وبحسب بحوث نويس، وحتى فلسس كتريت وروبرت مارش وحرش، في علاقة بين درجة تطور لاقتصادي والديمقراطية تنفي قائمة حتى براسمعدت بدول الرأسالية لأكثر تطوراً من اساحة الإحصائية^{٥٨}

انتم همدرد وكوفمان مصادرات 10 الإراوبة^{٥٩} دراسات الانتمال كوبها لا تصغر حوصم التي تؤثر في حارات هاعس سس وانظروها شي قد تعثر تلك التحيرات، فصلاً عن فشلها في تحديد الساعدين الأساسيين والمحوريين

Rueschmeyer Stephens & Stephens p 16

(55)

Kenneth A. Bollen «Political Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review* vol 44 no 4 August 1979 pp 572-587 28/3/2020 at <http://bit.ly/33C-4YvX>

Rueschmeyer Stephens & Stephens, pp 17-8

(57)

Ibid. p 22 Bollen «Political Democracy», Phillips Wright, «National Pattern Development: Measurement and Analysis» *American Sociological Review* vol 28, no 2 Apr 1963 p 258 accessed on 2/3/2020 at <http://bit.ly/2K0Hjy0>, Robert M. Marsh, «Does Democracy Under Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Socia Research*, vol 2 no 2 1979 p 236

في عملية الانتقال الديمقراطي^{٥٩} وذهب إلى أن «سيرة لوسيو» اقتصادية^{٦٠} و«لسياسة والأداء الاقتصادي» والأزمات الاقتصادية^{٦١} جميعها تؤثر في خيارات الصاعدين، وفي قدرتهم على الحفاظ على انسياب المؤسسة أو تغييرها، إضافة إلى أن «عدم القدرة على تعدي الأزمات الاقتصادية أو التكيف معها يريد من احتمال تغير النظام السلطوي، ويقس من قدره قدره على التحكم في عملية التغيير لسياسي، بما في ذلك الشروط المرفقة له»، وبصح أيضاً أن احتمالات رسوخ الديمقراطية ترتفع حين نحسن لحكومة إدارة الاقتصاد الذي ورثته^{٦٢} هذا كله صحيح، فلا شك، في أثر الأزمة الاقتصادية كقوة تعمل معها في مصير أي نظام، وقد ذكر كثيرون أهمية الحاجة الاقتصادية في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتفاخ لكن هذا لا يعني أن عوامل اقتصادية حصراً هي التي تحدد إرادات القاعدين في الانتقال الديمقراطي.

صمم بعد هارولد كوفمان دراسات الانتفاخ، بحث دراسات لير وستيب وشميتز وأودونيل وليس كارب، إضافة إلى هسكتون عبر محسوب صحتها، لأنها بأحد حيات الداعين السياسيين أعينها معقدة، لكن لا بحث في العز من التي تشكلها وهذا هو نفس للكتيب^{٦٣} وقد صور الأمر من خلال تحسن دور الأزمة الاقتصادية في تشكيل هذه الحركات، مع التأكيد على عدم وجود علاقة سببية بين الأزمة الاقتصادية وتغيير النظام ففي بعض الدول، يكون تغيير النظام نتيجة لأزمة اقتصادية، وفي غيرها يتحول النظام الأمة فلا يوجد نظرية اقتصادية محضة هي المفروطة، هذا بحث في شروط الاقتصادية التي تؤثر في توقيت التحول الديمقراطي وشروطه والتحديات من بعده^{٦٤}

في حالة سقوط نظام سطوي نتيجة لأزمة اقتصادية، تشظى الحجة المحيطة به ويصحح من الصعب إجراء مقارنات أو مقارنته بمصلحة الحجة

Jaggard & Kaufman *The Political Economy of Democratic Transitions* pp 5-6

(٥٩)

Ibid. pp. 6-8

(٦٠)

Ibid. p 265

(٦١)

Ibid. p 266

(٦٢)

إحكامه أما إذا صمدت تلك السحرة، فيكون شروط حروح السحرة الحكمة لاحقاً من نظام السطوي أفصل⁶³ وعموماً، يقلل أداء الاقتصادي السيء من قدرة نظام السطوي على مقاومة ويقوّي لمعارضة وبهذا تعرض، بحسب فحص ثلاثة عناصر هي نقصان لانتصادي حارس والطبقة الوسطى، والمؤسسات الجماهيرية، السحرة التي تتحكم في الدولة وأجهزة السمع

في كوريا، حيث قدمت الحكومة سارلات للمعارضة بعد تطهرات 1987، كُتب الدستور قبل حروح سحرة الحكمة من الحكم بكر في المسير ولا حثيين، قام المعارضون بوضع لحيات للمؤسسية مع تأثير قليل بالنظام المعارض وفي بوبه شوكت فشت من النظام السطوي في الانقذ، بكر ارتداه شلمت لأحد أكثر عناصر المعارضة راديكالية وهي لأوروغوي، أدى الرجوع لاقتصادي والاحتجاج السياسي إلى حذر حكومة على السحرة عن مطبعتها دستورية، ولا سيما بشأن متبررات معسكر وأثيره⁶⁴ هذه ملاحظته مهمة، كنها بسبب باصروه قانوناً، فالأمر معمم على ورن السحرة السحرة الثوري في التحول نفسه، كبر الرفع أزمة اقتصادية أم لا

بالنسبة إلى الأزمة الاقتصادية معارضة سبب بالاستعدادات في داخل الحسب الحكمة والتغيير، نجد أكثر من إشارة إلى ارتفاع أسعار النفط بوصفه أحد أسباب الأزمة في عدة دول في نهاية سبعينيات القرن العشرين وكان المتضرر الأكبر منه هو دول هي أفريقيا وأميركا اللاتينية، كنها، هي أوروبا الشرقية، فصب الأسلاك وعجزت لاحتجاجات شعبية في دول كثيرة في أميركا اللاتينية وأفريقيا بسبب الحظوات التي نُفذت لمكافحة الأزمة الاقتصادية، وذلك بدافع سياسات تقشفية ورفع الأسعار⁶⁵ ومن المصادفات أن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 سبب أزمة في دول العديد من دولها، هي حين أن ما سبب لأزمة التي أدت إلى احتجاجات

Ibid., p. 267

(63)

Ibid., pp. 269-270

(64)

Gaddaa, p. 138

(65)

شعبية وبصلاحيات في عهده سداد عرقية في تمديدات العرب عشرين هو
الخصائص أسعار فقط.

من أهم قصص مرحلة ترسيخ ديمقراطية الأحزاب مسطرة منذ عهد
النظام السلطوي، حتى لو لم تكن حراً منه أو دعمته فعلى. وقد يكون أدناه
الانتخابي جيداً في الانتعاش الديمقراطي الحالي من الأزمات الاقتصادية، مثلاً
حصل في كورب الجنوبية، أما في حالة الأزمات الاقتصادية فلا تحقق نتائج
انتخابية جيدة فهي الهش، مثلاً، لم يحط أي حزب يمثل مرحلة ديمقراطية بأي
تمثيل في انتخابات عام 1987 وفي الأوروغواي في عام 1984، حصل الحزب
الذي كان مؤيداً للنظام السلطوي على 10 في المئة من الأصوات فقط⁶⁶.
وقد تمت مصر وتونس بمواهب محتفيتين، إذ حصلت لأحزاب أو الحزب التي
كانت حكمة أو مرتبطة بالنظام السابق على نسبة عالية من الأصوات ففازت من
نسبة أحزاب المعارضة أو تفوقها بتفصيل ولا يكفي لأقتصاد بتفسير ذلك في رأيي،
فسياداً لم يعبث فترة ازدهار اقتصادي قبل الثورة ويسود أن بتفسير هو وجود
فواعه الاجتماعية النظام السابق حيث تدعم أحزاب وحالاته، كما أدى لحدوث من
السياسي الإسلامي دور الحزب من حكم انيسار انرايكلي في دور أخرى

في المثال، بواجه حكومات التي تتولى حكم بعد أزمة اقتصادية في
النظام الديمقراطي ولقد صعوبت كبيرة نسب سافس بين توقعات جمهور
والإجراءات التي تضطر الحكومة إلى اتخاذها لمواجهة الأزمة، وتأثير مرحلة
ترسيخ الديمقراطية بالحوارات الأساسية في المرحلة الانتقالية، كما تتأثر
بالموضع الاقتصادي، وتتطور من محمية ودولية سحاور سيطرة القادة السياسيين
ويشكل هدر وكونهم في مميزات مرحلة الانتقال نفسها، مثل الميثاق
وعبره، بشأن استمرار النظام الديمقراطي لاحقاً فالعوامل التي تؤثر في
الاستقرار تتجسد ذلك كثيراً في رأيهما⁶⁷، وهم محقق في ذلك خصوص
إلى ميثاق أمر مهم، لكن لا يقل عنه أهمية الالتزام به، والعوامل التي تساهم

Haggard & Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions», p. 274

(66)

ibid. p. 279

(67)

أو لا تساعد، على ذلك فإن أزمة لاقتصادية والشروط السياسية و لاقتصادية
تأثير كبير هي مسار توسيع الديمقراطية وثمة تأثير المسمو بعد الانتقال، وصيغ
أن نقف هذا لموضوع لكن في المحمل، يقف النظام الديمقراطي العظم
السياسي بأنه إذا ما حوّل عيه نمك من تغيير بحكم الملموس، بحق و غير
حق، جزء لأوضاع في مرحله الأولى الصعبة لا من تغيير بعدم بأسره⁽⁶⁸⁾

من الصعب على صانع القرار والمعينين سياسيين في الانتقال
الديمقراطي وضع استراتيجيه مرحله أي قصه عسبة بالاكثف بأحد المدهج
المذكورة سابقاً فهذا أردنا أن نفهم، انتقالاً عت إلى ديمقراطية، سجد
أنفسه سجد، مقاربات المذكورة كنها، إضافة إلى أحد إرادات الدعين
و حواراتهم في بحسب، ورد سيكون عت أن ستستط قدرات إصافيه بعد
تت حدود كل مقاربة تصح من الضروري اللجوء إلى مقارنة مركبة وهذا ما
يعتبه ساحتون الحديون حين يزعمون هي فهم حادة بعينها، وليس مجرد إثبات
و جهات نظرهم

سأحد مثلاً مسألة التربة سياسية والاقتصادية، أو ما سمي التربة
المردوحة، هل يمكن تطبيقها سوية في مرحلة الانتقال؟ وأبعد يأتي أولاً؟
لا يمكن معالجة هذه الأسئلة من دون الجمع بين مقاربة مؤسسية واقتصادية،
ومقارنة حوارات استراتيجيه دفاعس كما في دراسات الانتقال التي سوف
يأتي الحديث عنها ثمة، كما يبدو، صعبة متناقضة تربة المردوحة سياسية
والاقتصادية بعد الانتقال وتظهر بحسب دول عديدة أن تراص التربة
الاقتصادية والسياسية قد يكون وصفة مدمرة لمسار الانتقال الديمقراطي هي
استشارة عدم الرضا الجماهيري، ومفاقمة الصراع الاجتماعي⁽⁶⁹⁾

هذا يصح أن تساعد، هل توجد مهمة من هذه أنواع في حالات الانتقال
الديمقراطي في دول الديمقراطية؟ أم أن التربة لسياسية وتوسيع نطاق المشاركة

⁽⁶⁸⁾ ibid., p. 27

(68)

⁽⁶⁹⁾ Omar C. Encarnacion, «The Politics of Dual Transitions», *Comparative Politics*, (69
no. 28 no. 4 July 1996), p. 477 accessed on 28/3/2020, at: <http://dx.doi.org/10.2307/4127000>

هي المهمة الرئيسية^{٢٠} هذه الدوامة، في رأيي، تصبّح في شرق أوروبا، وليس في العالم العربي الذي لا يكس جهمة لاقتصادية رئيسة فيه هي الانتصار إلى اقتصاد السوق، بل في مكافحة فساد جماعات المصالح المحيطة بالنظام وسطرتها على اقتصاد السوق، أي تحرير اقتصاد السوق عالم من شبكات الأسرمان للنظام استيطاني، واحكم، ألقه أما بالنسبة إلى دور الدولة في تقديم الخدمات، فلا أرى أن هي الإمكان الاستعانة به لتحقيق أهدافه الاجتماعية ولتفادي استشارة عصب شعبي ضد النظام نوّليد

تتعلق احتمالات ترسيخ الديمقراطية بشكل كبير بالأداء الاقتصادي وقد تنصّر ثنائيات اجتماعية كثيرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق^{٢١} في هذا المجال، ناقش مجموعة باحثين المصالح الآتية بمودح استرلة لاقتصادية قبل الاسترلة السياسية كما في تشيبي حيث قدم المصالح السبوي جمعية لسترة الاقتصادية بعد منحصر من لأشتر كيب وقمع سقبات، مؤلّز، على النظام الديمقراطي اللاحق الذي قدم بالسترة لسياسة تحاد هذه الخطوات هي حين أن بمودح المصالح هو إسبانيا، حيث فضل لإصلاحات البدء بالسترة لسياسة وترسيخ الديمقراطية، فخصّصت السنوات 1977-1982 لعملية تفكيك إرث عقود من الدكتاتورية الممأسسة، وبدء مؤسسات ديمقراطية، ولا سيما دستور 1978، مع إبقاء أسس الاقتصادية على حدها في عهد فر نكو، ثم بدأت عمليات خصخصة لاقتصاد لإسبانيا في عام 1982 بعد ترسيخ الديمقراطية أما بمودح ثالث فمتصمر في فصل عن بولندا، حيث تحرك سياسيون لاستغلال المصالح السياسية المتمثلة بتفكيك الشيوعية لخصخصة لاقتصاد، وأدى ذلك إلى أزمات سياسية متتالية

إن حالة تشيبي استثنائية منهم فيها مصيبي الديمقراطية، أما أعدية الانتعالات الديمقراطية فتحدث بعد أزمات اقتصادية، وليس بعد استقرار

[Ibid., pp. 479-480]

(70)

[Ibid., p. 48] Stephen Haggard & Steven J. Webb eds., *Waiting for Reform: Democracy in Postcommunist Economies* (Washington, DC: The World Bank, 1994)

الإصلاحات الاقتصادية قد يؤدي لاردهر لاعتصادي إلى استقرار النظام
الاستطري، ولا يؤدي إلى انتقال ديمقراطي يحدث بدو بمودحان الأساسي
والوطني أكثر قاسية لسمعته وديمقراطيات الوحدة قد بفضل المودح
الأساسي على الوطني، حيث قبل ترسيخ الديمقراطية من محاطر تعبيرات
الاقتصادية السيوية وما إن تنهى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حتى كان صوع
الدمشور قد اكتمل، وأصبحت السلطة التشريعية تحتكم بالنظام، وتشكلت
الأحزاب؛ والاتحادات المحلية، وما في ذلك تلك التي تمثل مصالح محددة
يمكن التفاوض معها بشأنها،⁴ وكتبت ناسي بيرمو أن بولند قدمت بمودح
إيجابياً شرةً لاقتصادية قبل ترسيخ الديمقراطية، في حين جسد الحرية
الروسية مودحاً سيئاً كهذا، وموجباً أيضاً حيث كلف لإقدام على بحوث
اقتصادية رديكالي قبل أن تضمن الديمقراطية ثمناً عالياً⁵

4 دراسات الانتقال التي تسمى أيضاً مقارنة الخيارات الاستراتيجية

إن هذه الدراسات هي تيار لحثي اندي يشعب في ما تبقى من هذا
القسم من الكتاب، وهي شكتت بحدي الأكبر بمقاربات السيوية، بشديد
على انعكالات بين الحيارات الاستراتيجية بسحب وأدواء. هم بحاسة بوصفها
نفسياً السجح لا يتبدل الديمقراطية أو فشلها، أي إنها نشدد على مسار الانتقال
بدلاً من نشديها على شروط السيوية لكن هذه المقاربات لم تهب أهمية
العوامل الاقتصادية وسفردها الفصل المقبل

Enclavación p. 482 Nancy Bermeo, «Sacrifice Sequence and Strength in Successful (72).

On transitions: essays from Spain» *The Journal of Politics* vol. 56 no. 4 August 1994, p. 69
accessed on 18/3/2020, at: <http://bu1.ly2LOSORU>

Bermeo, p. 623

(73)

الفصل السابع

دراسات الانتقال: الخيارات الاستراتيجية

في محطات تطور دراسات الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وفي أهمية الإجماع على الدولة، والصراعات التي تنتهي باتفاق على إجراءات ديمقراطية في إطارها، وفي الديمقراطية بوصفها تسوية للصراعات في إطار دولة مجمع عليها وفي مراحل الانتقال الديمقراطي في الإصلاح من أعلى على شكل انتحاح أو لمرلة يتلوها اشتاق النخبة الحاكمة، وفي شروط سيطرة النظام الحاكم على إيقاع الإصلاح وفرض شروط التسوية الديمقراطية على المعارضة، وفي شروط ضعف النظام وفرص المعارضة شروطها وفي دور الانتفاضات الشعبية في تعميق الإصلاحات، وفي الميثاقية في سلمية الانتقال إلى الديمقراطية بالاتفاق على الإجراءات الديمقراطية، في معنى الإجراءات وهل احترام الحقوق والحريات يجب أن يكون ضمها في أهمية أو عدم أهمية وجود ديمقراطيين ضمن النخب السياسية

أولاً: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية

انطلقت دراسات الانتقال من رفض تأجيل التحصن من الاستبداد في العالم لحدث حتى يصوح منتفدات لديمقراطية بموحد مقدرات التحديث.

وأحد نموذج روستو بعد 26 عامًا من نشر مقالة «شرح هذا النموذج»¹ وبسبب هذا عرّف وكوهمان أعيد فيه انحصار التي ظهرت في دراسات لانتشان إلى روستو، ولا سيما المبادئ الآتية أولاً، مفاتيح عميقة لانتشان هي سبب استبداده في الحكومة والمعارضة ومن جملة المصالح ولا لمصطلحات الجماعية أو حركات الاجتماعية ثانياً، تعرّف الدعوى بحسب مواقفهم من تغيير النظام بوصفهم معتدلين أو متطرفين وليس بواسطة مصالحهم الاقتصادية أو الاجتماعية ثالثاً، إن سيوٲ عاكس هو سيوٲ استراتيجي، وأهمهم متأثرة بتوقعاتهم في شأن سيوٲات لخدمة والحصول رابعاً، مدعياته هي سببه عمليات مفوضات ومساومات²

ثمة ثلاث محطات رئيسة من بينها أطلق عليه «اعلم لانتشان»، كانت الأولى مع نشر مقالة روستو التي سبق أن تطرّف إليه وسعود إلى تفصيله وأعتقد أن الفصص التي أثارها، ومنها استقرار الدولة، وتغيير بين شروط نشوء الديمقراطية ومتصبات برسيحها، ومقابلة لإجراءات الديمقراطية بوصفها تسوية بصرفات، ودور للحزب السياسية، ما رت فصوص بحث وإشكالاته حتى ليوم

مع دخول دول جنوب أوروبا بحولاب، وأميري بلايسية مرحلة التحولات الديمقراطية، انصب دراسات الانتحل وبحص غيرع سورس المرحلة بشفن أربعين سناً في الفترة 1974-1984 إلى الديمقراطية، ففهر عدد الأنظمة الديمقراطية من 40 إلى 89 سناً وكانت بداية «الوجه» في جنوب أوروبا، في اسونان وسبب واستبعد في سببات اقرب الماضي، بنتي الأرحيس ولأوروغوي وبيرو والإكوادور وبرسيب والبريس ولاحتد الداعوي في جنوب أميركا، وهندورس والسعدور وبكردور وعربانلا

Bankier & Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model», *Comparative Politics* vol. 2 no. 1 (April 1970) pp. 333-36 accessed on 28.3.2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/239443>

Stephen Haggard & Robert R. Kaufman «The Political Economy of Democratic Transition», *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Bankier & Rustow* vol. 29 no. 1 (April 1997) p. 265, accessed on 26.2.2020 at <http://brl.bclawe74s>

في أميرك الوسطى⁴ وترتبط بمرحلة لثوية من دراسات الانتقال بهذه التحولات، وعكس ما أشار إليها كتاب الانتقال من الحكم السلطوي الذي صدر في أربعه مجلدات صغيره من تحرير أودويل وشمير وبوراس وينهي في عام 1986⁵

ثم تت ذلك الانتفلات هي أوروبا لشرقه، وحصلت حوجه لأحدث في أفريقيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق أما في آسيا فحدثت انتفلات على مدى فترة طويلة منذ بداية الستينات من القرن العشرين حتى التسعينات، هي غمبا الجديدة وباكستان وبنغلاديش وبنفس وكورب الجنوبيه ونيوان ومعوم وبنين⁶

من مفصل أن نرغب هذه نعملية في ضوء أمرين يتمثل الأول بأن فسب من هذه الدول كان في الماضي ديمترياً، أي بها غير مستجده بمبدأ على الديمقراطية منذ ثلاثينات القرن الماضي شهد عالمها تغير ديمتراطيات كانت قائمة، ويتمثل الثاني بأن فسب كثير من الدول المذكورة به يتحول فعلاً إلى دول ديمتريية بل عتق في منظمة مادية، أي أنه تحول إلى نظم سلطوي ديكتور ديمتراطي، كما في حالة روسيا نفسها

سبق أن وقعت في أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية من قبل، في ألمانيا الشرقية في عام 1952، وفي بولندا في عام 1953، وهنغار في عام 1956، وتشيكوسلوواكي في عام 1968، قُمع جميعها، وقمع حركه انتصار معها وعادت قضية ديمتراطية في هذه الدول إلى أحياء بعمل لإصلاح من أحس في الاتحاد السوفياني الذي رفع مظنة لحماية من أئمة أوروبا شرقية المائدة شرعية، وكان عملاً رئيساً يس في نجاح الانتفاضات شعبية هذه

⁴ عبوع سم. سس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي البرورب ونماون في عام متغير، ترجمه علاء بطاحه، سس ترجمه، رادوجه يرو، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 2

⁵ Juergen Dönne & Philippe A. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarian Rule*. 4 vols. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986

⁶ سم. سس، ص 62

المرة، بل هي انحرؤ على إطلائها، باستثناء محرك الشعبي في بولند الذي بدأ في عام 1980، قبل الإصلاح السوفيتي

من المفيد أن سبرجع هذه الحقائق عند تناول مصائر الثورات العربية فقد وقعت في أوروبا الشرقية بنماذج شعبية في لحامسيات ولسييات وقُمت بكن من قمعها ثم توقف فئات واسعة من هذه شعوب عن التطلع إلى الديمقراطية، مع نمو الحاجة إلى حرية وإسهام مثقفين ومع صين في تحجبها (وهذا وحود النموذج الأوروبي عري الحدب) إلى أن سحب الفرصة المؤاتية لتعبير وهذا ما نتوقع أن يحصل عرباً أيضاً في مرحله المقبلة والأنظمة الدكتاتورية بقائمة، حتى في نجلت في إحداد آشور ب، طلب دقة لشرعية وتنبؤات حاح شعوب إلى تحرره على نحو أكثر بصوخ في مطلب ديمقراطية وبؤثر بخطر ثورات في السودان في نهاية عام 2018 وفي الجزائر في عام 2019، ولانتماضت الثورية ضد الفساد والمحاصصة الطائفية في العراق ولبنان في العام نفسه إلى أن مر حله لي انطمت في نهاية عام 2010 ثم قنته بضع ثورات عام 2011

بحث تأثير تحولات في أوروبا لشرقيه، انطمت بحسب بحفت بيرميو - مرحله الثالثه من در سات الانتقال الديمقراطي مع كتاب متين وسر بعوا مشاكل الانتقال لديمقراطي وتعريرها جنوب أوروبا وأميركا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية (1996)، والذي تصاف بحرية أوروبا الشرقية إلى تحررة أوروبا الجنوبية وأميركا للاتينية اني لحصها ودوين

نعود بريميو إلى دراسات أودونيل الأولى عن التحديث وبنسبونة السروقطة اني كانت تقوم على مقالة بشوة تصد وجود علاقة بين انبصونة بيروقراطية وتحديث في أميركا للاتينية وبس بين الديمقراطية

والمرؤلا (Artur Valenzuela) الذي شق طرق العناصر السياسية على لاقتصاديات
في بحثه عن انهيار ديمقراطية تشيلي³ في عهد الرئيس المنتخب سيمون
بيندي (Salvador Allende 1970-1973) وهدم قيادة جيش على لانقلاب
لعسكري الشهير

عميق، بنى أودوبيل وشميتز، الميثاق المدهج تبعية الحديد
والمؤسسية الحديثة في دراسات الانتقالية لير وسنيد في تعيد انهيار
لديمقراطية سلوك الماعين. وفي خلاصة انمشروع، حاش المؤلفان حب
عنوان استنتاجات أولية عن ديمقراطيات غير يقينية بأن موقف الحب وميولها
وحساسيتها وشاقتها معبر عنها في مويو هي التي تحدد احكام الانتقال
لديمقراطي ويجب أن يكون وصفاً أن الساحة لها سبب تسمية أخرى منطق،
ليس المحرك الرئيس هو هدف الساحة اقتصادي بالضرورة، ربما يكون المدفع
يحدد على السلطة في حد ذاتها، ويحتمل أن يكون المدفع المحرك بتفادات
غير متوقع إلتقاء من منطق. انهم يتناول مقدمات بيوتهم فتمه ظروف يصبح
بها، الحرض على السمعة مثل أهمية إشباع رغبات المدينة نفسها ويشيران
إلى ما كسه أبرز هيرشمان الممثل بأن الأخلاق والعواطف قد تكون مهمة
من المصالح

يحدد أودوبيل وشميتز سببه المنطوق للانتقال بالاصلاحات التي
يتمحور حولها الحكم السلطوي قسراً من الحقوق المدنية والسياسية للأفراد
والجماعات أي إن أهميته تطلق بإصلاح من أعلى (يتمثل بفتح مهم
كأن صعباً) بعض النظر عن دوافعه وأسبابه، ومن ثم يتوسع هاشم شرط
لمعارضه سياسي وفكري على قيادة شرط احتياجي، وبدأ الانقسامات

Haggard & Kaufman, p. 264

(9)

Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarianism* (Oxford: *Transitions from Authoritarianism* series, University of Chicago Press, vol. 4, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986) pp. 25-48. Also Hirschman *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before its Triumph* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977)

O'Donnell & Schmitter eds., *Transitions from Authoritarianism* series, vol. 4

(10)

داخل النظام ثم معدل ومشددين. ولا سيما أن المعارضة تسنح مع شجاعتها وتزفع سلف مصداقها. وإذا حثم الصرع وهم يتعب المتشددون على معددين في داخل لنظام الحاكم، لا يبقى بالإصلاحيين من خير. لأن إحرق انحدور مع المصفي والاستمرار. ونبدأ عمله لانتف بـشسويت الميثاقية بين التيارب بمعدلة من النظام وللمعارضة، أو يادر نظام إلى اتحابت يحسرها، وغيرهنا من لاحتمالات ويمكن أن تصمم أوساط من القوى المشددة من الظرفس إلى نسوة لاحقا، ونسح حق امشاركة في الانتخابات

نعي تأكد أودويل وشمير على دور القيادات والنخب السياسية وعمية صنع القرار يهمنش عوامل نسوية والحادحة الدولية أيضا في المرحلة الانتقالية وبعد معادحة العومل اداحية يداا تصاع اقرار إلى الصبحة التي يمكن مستباحها من تطيرات هذا المشروع موجهة مساسين الذين برندون خلال الديمقراطية في محل انصام لسطوي، وتصحص في القوم بالندرج ولاستعداد للمساومة والتعاون مع المعتدين في داخل النظام القائم. بهما لا نغلمان نصابح كهده مباشرة، لكن هذه الاستباحات هي التي يمكن التوصل إليها من در ستهما، حتى لو كان حذرير حقا في صوعها. ويدكر هذا الاستباح/الصبحة بمقاربات بير وسيسان وهسعون، ونيسيب أيضا، فجميعهم شمدو على الاعبدال والتندرج في عمده لانتقال، كما نبت حتى الآن، وكندنت د لذي حصر لطريق إلى انحصرطية نهج اندرج في المراحل، والاعتداد والتحول بوسط هي انحدوث مساسي³، ولا يتطهر انكادنا، أودويل وشمير، بتقدم نظرية أو قواعد للتحوول انحصرطي، بل يحولان الإمساك بالأيقبس الاستثنائي لعميات الانتقال⁴، أي بهما تمتعد بتواضع نظري، ولا يرعب السؤ

Bernard, p. 362

(2)

Robert A. Dahl. *Polityarchy: Participation and Opposition* New Haven, C. 1956, p. 33-34, 216 University Press.

O'Donnell & Schmitter eds. *Transition from authoritarian Rule* 1986, p. 4 (4)

قبل ذلك، وانطلاقاً من دراسة تاريخ البحرية السويدية، نشر روستو في عام 1970 مقالة صدرت تُعتبر تأسيسياً بدرجات الانتقد إلى الديمقراطية وعلى الرغم من أنه تناول تجربة ناريجيه، فإن أسسها حابه من هذه التجربة ورفعت نظريته التحديث في مسألة الانتقد ذاتها، لأنه اعتمد تماماً على عو من أخرى غير لشروط مثبوتة، وقد استحدثت مشروعات اسبحث الجديدة في الانتقد مقولاته بوصفها أدوات تحسينية

بكون، خلافاً للانطباع لسائد بين الباحثين، لم يكن روستو دقيقاً بتحديث من كان بحثاً تحديثياً، وربما كان أكثر تمسكاً من يست ضرورة توافر مفاهيم اجتماعية اقتصادية لديمقراطية، وذلك خلافاً للانطباع الذي نشأ من مقالاته في عام 1970 من دون قراءة بحوثه الأخرى واستعجل الاستنتاج من مقالة واحدة فقد ذكر في كتابه عالم من الأمم أن الدول الديمقراطية الواعدة بديمقراطية في عالم الثالث¹⁵، والدول التي حققت ديمقراطيات مستقرة نسبياً، والدول الأخرى التي يمكن أن تُحصل ديمقراطيات مستقرة نسبياً¹⁶، تعرضت جميعاً بصيرورة من تحديث الإداري والتعديمي استمرت من 40 إلى 130 عامًا، نشأ خلالها الأزمات السياسية الحديثة، بما في ذلك دول دامة مثل الهند وتركيا والمكسيك كما رسمت خلالها حدود جغرافية للكيان السياسي، وقامت تركيا والهند بنقل هيئات الإدارة والإداريين أنفسهم من سياق سابق، أكد ذلك السياق الإدارة البريطانية لهند أم التخطيط العثمانية وكان ثمة استمرار إداري مستقل في مسار العهد العثماني تميز به من بقية ابتدائ العربية في تلك الفترة وأخيراً كان ثمة تقيد مستمر جماعات منظمة أو حزاب شككت ربطاً عضوباً بين محكم والرعي أحرار في حالة الهند مثلاً، وطوائف في حالة لبنان أما شرط الرابع فجامع بين هذه الدول، فهو وجود صراعات حادة جداً، كان في إمكان جسمها بالقوة فهم اتوجهن إلى جنوب وسط وقد تمحورت مقارنته (1970) حول هذه الشروط الأربع،

(15) العربي أنه يذكر من بينها الصين وبنان، شيلي وكوماريكا والاوروغوي

(16) يذكر المكسيك والهند وسيلان وكوتومب والنرويج، كما

إضافة إلى رسوخ كيان الدولة، وجديت هذه الاهتمام كنه، وأهم قرؤه شروطه الأخرى⁽⁷⁾

عرب دول في أميرك للاتينية مرحلة تصور سمي دسوري بيرالي في انقاره 1852 1930 في الأرجنتين، وفي شيلي من عام 1839 إلى عام 1925، وفي كولومب من عام 1860 إلى عام 1948، وهذه دول شهدت انتخابات منظمه دوريه وبعيرًا سلميًا بحكومته لكن بعدة الاجتماعيه المشتركه كك صعيه جدًا، فقد رسط حق لاقتراع بملكه أو التعميم وفي كولومب مثالًا خصب حق لاقتراع في المستوطنين الإسبان، وفي الأرجنتين وتشيلي كك اسك كنههم تصرف من أصوب أوروبيه، وسيطر مُلاك الأرض بكرًا انتحولات اقتصاديه واجتماعيه بعد بحرب اعاصيه الأولى أدت إلى انهيار هذه الانظمه المُتسريه وتشكك اقتصاد الشعب لواسعة غير لمشاركه أسس لك برباب شعبويه عسكريه في لأرجين وشيلي، ومدينه نه عسكريه في كولومب ويمكن في نظر روسومقدرة هذا التطور بالتطور في تريبب مد عام 1688 مروزا توسعت حق الاقتراع بمحسفه في الأعزم 1832 و 1867 و 1885 لكن م حصل في تريبب أن النظام البيرالي تمكّن من استبعاد مطالب الطبقات انديه بالمشاركه، ولم يهر بسبب

إب علم حكمه انديمقرطي، وفق رستو، هو نهج لي احكم، وهو وسنة في تسويه بصراعات والحلاف، وما يتطلبه هو شعير عن امصالح مُتصبرعه وليس قمعه نكنه يطنب أيضًا أن يكتسب امشاركون حرة في تسوية امصراعات بمرص بديمقراطية توفرمه رب هي الإدارة وأعداد من السياسيين وبحب سياسي معده مسافسه ومطعة في أحزاب وهي مثل النقيب الأخرى تقنصي ستمرر سمح بالاسمررة وبعير في بوقب دانه به بضم حكم الأعديه لموفته، ومدينه ممثليه ويمكن حمديه نهج كداون لسلمي لسلطة

Jankwart A. Rustow A World of Nations Problems of Politics, Modernization (7)
[Washington DC The Brookings Institution, 1973, 1967], pp. 228-229

ibid. p. 230

(8)

إذ، ساد شعور مواضعل لدى لموظفين بهوية مشتركة، بحيث تتغير الحكومات ويبقى الشعب وأخيرًا، الديمقراطية هي تقنية سياسية تتطلب شروطًا اجتماعية واقتصادية¹⁹ والمطلوب، كي يرسخ نظام ديمقراطي، هو سياسات التحديث ورسخ الهوية الاجتماعية (أي السيطرة الوطنية) والمساواة السياسية وهذه من معنى قبولًا إلا إذا فهم أنها سارية للمدعو مدة طويلة غير محددة زمنيًا فإذ لمس الشعب أن أي من هذه السياسات لثلاث موقت، فس يسمح لأن المعارضة سوف تستسهل عرققتها²⁰ وهذا يعني أن شروط الديمقراطية عند روسو غير ممكنة تحقيق في حالة ديمقراطية حديثة العهد ذات معارضة قوية لديها إمكانيات انتعاشه لشعبه لإفشال الحكومة، وهذا يحس يدكر بحيلالات هنتغون، ونصب في مصححة ادكتاتوريات انجديشه في لعالم شئت في اب

أما مقالة، التي أشرت نقاش محدود، مع عمدة دراسات لانقال إليه فمستفاه من سحرية اسويصة ولا شك في أنه اصرح لرسوخ الديمقراطية في السويد وحوود شروطه المذكوره أعلاه، والتي تتعين بالمطبات سي اعترضه الكتب منطبات إقامه دوله حديثه لكنه عرب عمليه لانصار دانه عن شروط نحقق الديمقراطية ورسوخه وعملجه على حده في بداية تلك المقلة، التي اعُترب مقدمة لظهور دراسات لانقال، رد روسو على لأدييات انرائحة في شأن الديمقراطية في مرحته، وقسمها إلى تلك التي تشدد على شروط استقرار الديمقراطية ولحدود عليها، وشملت كتب سست وفيسس كاتريت وغيرهما، والأخرى التي تفسر الديمقراطية بمجموعة آراء ومواقف وأمرحة عند مواضع، وذكر من بين مصري لشده سياسيه (بمصلحات اليوم) والتر بجهوت (Walter Bagehot 1826-1877)، وأرست باركر (Ernest Barker 1874-1960) اللذين أكد على الإجماع بوصفه أساس الديمقراطية، إما على شكل إجماع مشترك بمبادئ معينة، أو على شكل إجماع حركي على هو عند معه التي سمها باركر الاتفاق على الاختلاف²¹

Ibid., p. 231

(19)

Ibid., p. 232

(20)

Rislow, «Translations to Democracy: Toward a Dynamic Model», p. 337

(21)

أي روستو أو الما قش في ديمقراطية في عصره يتفقون على نقص أساليب أولاً، جميعهم تقريباً يبحثون في لنظام ديمقراطي بقاءهم وفساد الحصار عليه وتعزيره (ويس الامل إليه)، بالاسناد إلى إحصاءات مقارنة ومقالات ومسوح ثانياً، بحيز دراسات في شأن الديمقراطية، بشكل واسع أو غير واسع، نعر صواب الكبير بين استقرار الديمقراطية في الدول لدولة باللة لا كبيرة ودور الإسكندرية من جهة، ولأزمات متكررة إلى درجة انهيارها في فرنسا وألمانيا، من جهة أخرى " لكن ثمة اهتمامات أخرى نشعر دأريها دور اسمه في الشرق الأوسط وحول آسيا وأفريقيا لاستراتيجية وأميركا اللاتينية فهم غير مهتمين كثير بالعواقب بين الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد من جهة، وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى، بل سبب حمض ورس ما اعتبر الديمقراطية صاعدة في حينه، مثل سريلانكا وسنار وترك وبيرو وبنزويلا، ما يهودهم إلى سؤال عن عمية نشوء الديمقراطية وهو يتخ على الانتقال من المصالح الوطنية في تفسير إلى مخرج البحث في بؤلا ظاهرة أو بثوثها (Genetic Inquiry)، ووفق روستو، أخصاً ليست في جهة مدته " (أي عا حصار سائد) حيز واسع مجال التفسير الوطني من تناول دور في محددة في إدامة الظاهرة إلى تفسير بثوثها واعتبار، ستخدم ليست مخرج تفسير إعادة إنتاج الظاهرة لنفسها في فهم بثوثها

اللافت أن روستو بدأ أولاً بالحصص لتعليل وجود الديمقراطية من عدمه في هذه الدولة أو تلك بربطها بالثافة السائدة في الديمقراطية من منظور هي أسس مسألة إجابة وهي تقوم على صراع بين قد يثبت في مرحله الأولى من الديمقراطية طين وغير الديمقراطية ويسمح * نموذج ديممكي للانتقال الذي يتطلع إليه روستو أن تقوم مجموعات متعددة بالإسهام في مدعه الانتقالية الحاسمة إلى الديمقراطية يمكن حصر عناصر رئيسه في دراسة روستو كما يأتي أولاً، التمييز بين تفسير الوطني وتفسير مشأ الظاهرة، وعوامل التي

Ibid. p 339

(22)

Ibid. p 341

(23)

Ibid. p 342

(24)

محافظ على الديمقراطية بيسب هي شروط سي تؤدي إلى شوتها ثانية، في التفسير الوظيفي بحري التركيز على العلاقة الشدية، أن في تفسير منشأ فجب ب يكون الصراع و صحت بين السب و سبعة ثالثاً، لا تحزن ب روابط السسة كلها في عوامل حتمية أو اقتصادية تؤدي إلى نتائج سياسية رابعة، بيب الأسباب كلها مواقف وأفكار، تؤدي إلى أفعال حاسماً، بصرف تؤدي إلى الديمقراطية بس واحدًا بس يمكن أن نفود إليها سل متعددة سادساً، قد تكون عوامل جسم الأمدوح إلى ديمقراطية مختلفة هي مرحلة ارميه نفسها سابعاً، ثمة تفاوت اجتماعي في الموقف من الديمقراطية، فسر شوتها عملية متجسسه اجتماعاً ثامناً، معطيات التي تدعم بويه منشأ يجب أن تعطي الفترة ارميه السابقة على ديمقراطية وتضد إلى ما بعد شوتها قاسماً، لبحث منطق التحول في النظام سياسي يجوز أن نتج هل البند ب بي كان بها انفس الأساس جرحياً عاشرًا، يمكن اسباح سمدوح مثالي للانتقال من فحص حائش أو ثلاث حالات و حبار هـ سمدوح بصبه على البنية ٤

بعد في البند التاسع تصنيف مكرراً ب دراسات الانتقال لا تفيد في دراسته بحرب سدر فُرض فيها النظام الديمقراطي ح حية، بالاحتلال مثلاً، أو إذا كان عامل الجرحي رئيساً فهل ينطبق هـ ببحث على شوقي أو وب مثلاً؟ نعتد أن د اسب الانتقال يفرص أن سدرس الانتقال بما في ذلك انفس بين عوامل داخلية وخارجية، وحتى حين تُفرص ديمقراطية بالاحتلال المباشر يكون للتفاعل مع البية الداخلية للمجتمع ولسياسية دور مهم في نجاحها أو فشلها (ب مثلاً انصار و س تحارب البب واليبان والعراق) وإذا كان ثمة معوق جرحي ورا (كما في حالة لعود اسوفيتي بوضعه معوقاً للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، ودوله بعد أزمة النظام لسوفيتي والإصلاحات في نهاية خمسينات لقرن الماضي)، أو عامل جرحي يمارس تأثيراً مباشراً بفرص اسروط، فهي هدين الحسن، يمكن اعتبار عامل الجرحي أساسياً، وب بدرجة أهل من لاحتلال مباشر بطيع كما يمكن ب

بُرس لا تنقذ في حدة حصول حولات د حدة ساهم في عاقبتها وعرقستها
و تحويل مسارها مدخلات خارجية (إقليمية) كما هي حالة مصر بعد ثورة 25
يناير مثلاً

قدر روستو مراحته لا تنقذ الديمقراطية بحبل واحد على الأقل، وهي
الفترة اللازمة لشواء جماعات جديدة وعدادات جديدة وهي الدول التي لم
يوفر فيها نموذج ثقافته كانت اعميه أطول كثير فهي تربطها مثلاً تحول
المحاجة بأن لعمده بدأت نحو عام 1640 أو ما قبله، وأبحرت في عام
1918²⁶ وقد وضعت أسس تحديد سمطها الحديث في تسوية عام 1688
و شأ بحكم دستورها السعيدة عبر مجلس الوزراء دي المسؤولية مشتركة أمام
البرلمان في لقرون لمن عشر، وأخذ قرار تعديل حق الاقتراع في عام 1832

هذه رؤية نظرية مفيدة في رؤية لحول في الدول النامية، وعالم العربي
خصوصاً، من منظور تاريخي فصحفه إلى لا تنقذ السريع في هذه الدول،
توقع المجتمعات، وكذلك باحثون بوضع، أن ينشأ نموذج الديمقراطية
الحديثة الذي تطور عبر قرون في أوروبا والولايات المتحدة، دفعة واحدة
إذ كانت ملامحه التي نمتها معروفة لكل من يريد أن يتخلص من الأنظمة
السلطوية، وهي صيرورة وعرة تتجدها تحديات معقدة وحظيرة بعناية

احتصر روستو نموذجه الديمقراطي بثلاثة تأكيدات «أولاً، ثمة مركبات
لا يمكن الاستغناء عنها في نشوء الديمقراطية، فيجب أن سواها شعور عام
بالوحدة موضحة من ناحية، وصراع سياسي من ناحية أخرى، وإضافة إلى ذلك
لا بد من أن تتبنى النخب السياسية القاعدة قواعدها الديمقراطية، وأخيراً
يجب أن يعاد السياسيون وناحون، على حد سواء، هذه بقواعدهم ثانياً، يؤكد
النموذج أن هذه المهمات يجب أن تصب سواها، فيكل مهمة منطوية ومؤسسية
الحيويون مثل شبكة من الإذريين أو جماعته من المثقفين الوطنيين المهتمين
بوحده، وحركات جماهيرية من طبقات ذوي بقيدته مثقفين عن طبقة الشعب

تقوم بسحب التصغيري، وحقبة من لقادة السياسيين ذوي المهارات المتخصصة والمهارة على تقديم السياسات وصوغ إجراء الديمقراطية⁷ ووفق رؤسوه فإن وجود صراعات جوهرية في البلد يعني جعل بعض السياسات والتعددية قصير مئة. ولا سيما على خلفية شعور مشترك بوحده الوطنية واستتبع واستو يعد أن لا حاجة إلى ديمقراطيين مثل نشوء ديمقراطية، وأن نقل أولاء من استكثاره إلى ديمقراطية لا تتطلب ظروف مؤقتة؛ ديمقراطية تشأ لأنها أكثر حادثة مقارنة بالمادح لأخرى في تحول في محل الصراع وعدم نقل الداعين للسياسيون، ولأنهم إلى النموذج الديمقراطي، فإنهم يتقبلون بدت درجة محسوبة من عدم اليقين⁸ لكن من أولاء إلى ديمقراطية وشرام مدتها يجب أن يحسم في نهاية فهي رتب، لا يمكن أن تقوم الديمقراطية وبدود بناء على مصالح حزبية قوى سياسية أساسية عجز أي طرف عن حسم الصراع، ولا بد من أن تحول انشغال بينها إلى سانس بين تصورات محتمة (أو على الأقل ادعاء تمثيل بصورات) مصالحة العامة والديمقراطية لا تقوم وبدود بوصفها تورن محسوبة بين مصالح قطاعية أو حزبية من دون مصالحة عامة، بما في ذلك اعتبار الحفاظ على النظم الديمقراطية والتزم مؤسساته مصالحة عامة

أولاً، الشرط الخلفية (Background Condition) وهو وجود ووحسب وتشخص في تنسب يمكن سياسي المتمثل بدونه والوحدة الوطنية المقصودة هي ليست تهديدات هوية روسسية، ولا المقصود من سمي الهوية الوطنية بمعنى القومي لكيفية، ولا هي رسالة جامعة للأمة، وإنما تعني ببساطة أن أغلبية المواطنين في بدونه لا يشككون فيها بوصفها جماعة سياسية يتموز إيجاباً أو سلباً بوصفها ذواتهم أو وطنهم ورحمة مصصح Political Community الذي يستخدمه روستو إلى «جماعة سياسية» هي ترجمة مصالحة في هذه الخلفية وراثت نسب تعدد الأعداء والالاب لمصصح Community

Ibid. p 361

(27)

Ibid. p 362

(28)

والمقصود في هذه الحالة هو لربط من الكيان الأساسي والأمة، أي شكل الجماعة على أساس الدولة، ما يستتبي حالات تسعى فيها ذات وسعة إلى تقسيم الكيان فائتم أو الانفصام، كما في الأمر طوريه بعثمانية و الأمر طوريه المساوية و لاتحاد سويدي و يوغوسلافيا، وكما في دول أفريقية عديدة وبعض الدول العربية في عصرنا، ويستتبي أيضًا حالات يتجاوز فيها مفهوم اسناد للأمة حدود الدولة بحيث يؤثر في الولاء للدولة.

الديمقراطية هي نظام حكم يُحدد فيه قرارات عادةً بالأغلبية السياسية، وهي أغلبية مؤقتة وكي يُمارس حتى في تغيير حكوم و سياسات دورية، يجب ألا تكون حدود القواعد الاجتماعية مفقودة لسياسية مستهضة ثابتة، من حدود المواطنة والولاء لها وحدهما أي حدود الشعب ويمكن أن تنطبق هذه المفقودة شيئًا، كما ثبت حالة النفاق وعمره فقد يمر الطريق إلى الديمقراطية عبر تفكيك كيان فائتم مثل يوغوسلافيا، ونشوء كليات ذات شرعية بعسنة إلى الأغلبية من مواظبيها، بحيث يمكن إدارة الاختلاف السياسي فيها من دون أن يُهدد وجودها، أي بشيء كليات يتو فر فيها شرعًا ومسوق لشيء لا يبراهنه، وهو الشعور المشترك بوحدة الوطنية هنا يكشف ما يعده البعض وحدها مطلبًا للديمقراطية وهو قدام شرعية معددة على «حسن» قومية أو إثنية مسح السماع مع الاختلاف دحدها وفي رأيي، لا ينطبق الأمر على حق الاقتراع ولندرس لاحقًا بحسب، بل على أبعاد مشاركة لأخرى في المجال العمومي أيضًا، فثمة علاقة بين نوع الجماعة لسياسية المشتركة بمقصودة و لتسامح مع مشاركة لأخر المجال العمومي.

إن الوحدة الأخر لشرعية الاختلاف في داخل جماعة محددة هر إقصاء من هم خارجها، والذي قد يمنع حد التطهير الإثني، أو التمييز ضد الأقليات عند التسامح مع وجودها في داخل الكيان²⁹، أو منح الأقليات مساواة مدبة بوحود

(29) صرحت إلى هذه النقطة في كتاب المسألة العربية، يُعبر عرمني بشره، في المسألة العربية مقدمة لبيد ديمقراطي عربي، ط 4 (الدوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 255

أكثرية إثنية واثقة بنفسها ويطمح بدولة تطوعها نكر، في جميع مجالات، لا يترتب لإقصاء، بموجب مقنن في هذا الكتاب (وقبل ذلك في كاسي في المسألة العربية والمجتمع المدني)، على الديمقراطية ذاتها وراحة (اختلاف الدخيل، بل يتوقف على المعصيات التاريخية والثقافية التي تحدد الجماعة السياسية ودور الدولة في ذلك، فهل الجماعة السياسية إثنية طائفية أم مواطنة؟ كما أن الديمقراطية لا تنشق انكسارات متعددة الصرعات والإثنيات، ولا يحصل الاشتقاق بينة عملية الانتقالات الديمقراطية، بل بينة بواطن السلطنة التي كانت توحدهم بالقوة، وانقلاب صرعات إثنية مع ارتداء فضة الاستبداد. وليسوا انصوريي اندي يحدد بل يسأل هو هل يمكن شئوا آخر مواطنة وطنية غير إثنية تعاش في طيها الهويات الإثنية والعرقية ولا تبعها؟ يجب أن تكون الوحدة الوطنية المقصودة المنجسدة في الانحاء على الدولة أمراً مفروضاً منه كي تتحقق الديمقراطية فهل يعني هذا بالضرورة ترابط بين الدولة وإثنية محددة؟

يميز هنا بين لمرعة القومية والانصافية والمرعة الوحشية القومية التي تجمع عدة بلدان فلا يشترط في الدولة التي تعيش فيها أكثرية قومية إثنية متممة إلى هذه حداد، تحقيق الوحدة القومية قبل الديمقراطية بتأسيس دولة حديثة، فبعدم الوعي بالحجاس قائم فيها هي ذاتها، يمكن تأسيس الديمقراطية على أساس الدولة القائمة ووسطتها القائمة على الوطنية، شرط الاعتراف بحقوق الأقليات القومية فيها وسمهم هو القصور بشرعية الدولة القائمة على الرغم من عدم تطابق بين القومية الإثنية والأمة المواطنة

أنك على عنصر علاقته بين الدولة وقوميه ومواطنة والديمقراطية على من مفكرين اثنين يعتبروا بلورة دولة - "الجماعة السياسية" شرطاً مشغول الديمقراطية، وذلك من خلال صيرورات مثل توحيد اللغة ووضع تاريخ لكتاب الدولة، وتصويرها على أنها في حدهم جماعة محددة باعتبار شعب هذه الدولة مؤلفاً من مواطنين تتوسط علاقاتهم عبر طوعيه الدولة علاقته سياسية

وقانونية³¹⁰، وحررت هذه التصورات سميًا أو بالقوة لكن هؤلاء المتكبرين هم يميزوا بين شؤونهم العامة لإثبات نواة الدولة والتي تريد الدولة في بلورها بأدوات عديدة منها الأساطير ولأدب والفن ومناهج التدريس وخبر رموزها وكتابتها تاريخها من جهة، والأمة لمؤلفه من موطني الدولة، والتي يمكن أن تسعى الدولة إلى نائها إذا توفر لديها هذا النوع، منها تسعى إلى بناء القومية لإثبات من جهة أخرى وقترت ستيان وستر من فهم بشارق بصرح مصصح «أمة الدولة» أو «الدولة الأمة» (Nation-State) في مقابل «دولة لأمة» أو «الدولة لقومية» (Nation-State). وسوف يعود إلى هذا الموضوع لاحقًا.

ثانيًا، مرحلة تخصيصه السدالي يتنقل إلى الديمقراطية هو سد بعش حاجة صراع سياسي مرمز، لكن أقوى سياسية فيه منعقة على حفاظ على الكتب السياسية الهائم وهي تصل إلى هدفه أن من غير الممكن حسم الصراع، وأن الحل الأفضل هو الاتفاق على إجراءات تتيح لها فرصة الوصول إلى السلطة، وإذا حسرت فإنها لا تحسرها إلى الأبد بل تقاح بها فرصة العودة وبكر روستو أن الاتفاق على إجراءات إدارة التعددية والسفاس ولصراع وهو عهد يتم قبل الاتفاق على مبادئ استنامية، والاتفاق على المبادئ هو جزء من عملية الانتقال إلى الديمقراطية وليس شرطًا لها³¹¹.

يفرض أن تتوفر قناعة لدى الحزب السياسية الرئيسة بأن ثمة حاجة إلى حسم مستقطبات وحل صراعات كبيرة مع حفظ على التوافق من دور مكث الدولة أو صرد مجموعات سكانية ومداخل كبرى³¹²، أي عقد حوارات ومساومات، وهذه أهم مؤشرات بلوغ مرحلة استحصيره للديمقراطية وهذا هو الفرق بين الاستقطاب في ركبي في بداية القرن الماضي ضد الأرمن واليونانيين الذي أدى إلى صرد ومداخل، والاستقطاب داخل المجتمع القومي

Jürgen Habermas «The European Nation-State: On the Past and Future of Sovereignty» (1997) and «Citizenship» in Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Cambridge & P. Gried, eds.) (Cambridge MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998) pp. 25-264.

Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» p. 62.

(3)

ibid. pp. 353-354.

(32)

امركي منه بين القذات الررعية ورحورية سمب العنمانية ادي ادى لى ستي
معدلات ديمقراطية لعله في إطار الوحدة الوطنية. ويعيد ذلك لى م ذكره
سابقاً عن نوع ال «بحر» القائمة، أهى إثنية؟ أم طائفية؟ أم مواصية؟ أهى تركية،
مثلاً، لا شئ هى أأ بهوية لإثنية التي شئت تنقب مع الإسلام والمواطنة هى
الجمهورية، حتى هى ذروة العنمانية المتشددة، وقد تفرقت مع غير المسلمين،
كد قامت بدوة بدمج المسلمين غير الانوار (الكرد) في الهوية (إثنية تركية،
بحيث أصبحوا مواصين متساوين في حقوق واعتبارهم افر ذ، هى هدا الإطراب
ولم تكن لهذا الجهد الأخير إلا نجاح حزني؛ د شئ صعوبة فرض بهوية
الهومية في هدا العصر، وأن الدمج في الكبر ساسي بحسب أأ يمر عبر
الاعتراف بهوية كردية

خلاق بعض تفسيرات، لا يرى روستو أن الديمقراطية «تحدث» من
حبس ظهور بفاعس، وفي غياب دور لوعي وإدراك إا البحث عن توازن
دقيق حن الصراع بالحداد على الواحد، ويحدد معدلات حركته بذلك
هو مسدث وح وقرار مقصود من القادة سباسبين بقول اشوع في لوحده،
ومأسسه (إجراء استيمراطي هدا هو بقرار ادي أنحد في عام 1957 هى
السويد (بحرية اسي بنوم عليها بمودح روستو ادي عصره روستو السوية
الكبرى في لسياسة السويدية، وهو قبول حق الاقتراع بعام مع ممثل سسي⁵⁵

لن نطرق هب إلى مرحلة التعويد بعد الانتداب، ويُقصد بها شرب
الإجراءات الديمقراطية باعتباره لحكم بوحده في الحلاف، وطريق
الوحيد للوصول إلى السطة، وترى سرحي صادق الديمقراطية ذاتها
بالممارسة والمعلم

ركر روستو انطلاقاً من بمودح السويد على النحو سدرجي من
العدم السلطوي إلى الديمقراطية، سمأ أوى مطرر الانتداب، مثل أودوين
وشميتز وواينهم، شروح في محنة لحاكمه في دحل المصم السلطوي،

والإصلاحات، وبحولات اسدييه سي بكنر أن تؤدي إلى اسدمرطية وطبيعة هوي دمعرصة، والمقصودت حل اهمامهم ومن مشروع الانتقال الديممرطي في ثلاثة مؤمرت عدهه معبد وودرو ويسون في الأعوم 1979 و1980 و1981. واسب إلى كيباب أيبعة حرر أودوبيل وشمبر ثلاثة مهب مع وابتهد، ولحب استت حاتهب في المجدد الربح والمحبون ر ستنتاجات أولية حول ديممراطيات غير يقبسية

أحدثت دراسات أودوبيل وشمبر من جهه، ولبر وستباب، ودراسات شيمورسكي من الانتقال من حهة أخرى، قطعاً مع المقاربات السيوية ووضعية انتي شدر عني هوي انماكرو اجماعيه كم شدر دي نالما على مهرة أو «صعبه ديممراطيه» بالتوصل إلى «اتفاقات متفاوض عبيها» بين سحب الحكمة وسحب المعرصة بطلافاً من سحرية لإسدييه، وبحول سبعة بين اسحب سحكمة إلى بعده عبة غير صهرية A Positive Sum Game، في حال اناع لحصوت انصححه في عملبه الانتقال³⁴ فصاعه الديممراطيه هي صاعه السحجاب

أدر «، نحو مشروع الانتقال. أن بمر الحكم السطوي قد يتهي إلى تأسيس ديممراطية أو إلى تأسيس نظام أكثر سطرية من سابقه وقد يتهي إلى نوع من لارسك والسوب عني السطه بين حكومات محتفه تفشل في توفير حل مستمر لمشكمة ماسسه لسلطة الساسية كما يمكن ان تدهور لانتقالات إلى مزحوب عبيقة تفصح في بطرس أمام أنظمة ثورية تقوم بتعيرات تحوير المجال السياسي³⁵

ما جمع سحئين في هذا لمشروع (وفق مؤلفي المجدد ارباع اسدي يجمال استحداثه) هو قيم مشتركة نروم تأسيس نظام ديممراطي بديل من السطورية أم الأمر لكي يدي هوي عبيه جميع لاسئين فمحو بالاور،

Stephen Knott, «Democratic Transition: A Critical Overview», *Issues & Studies*, vol. 35, (34 du 4 1999) pp. 36-137 accessed on 3/3/2020 at <http://bu.ay.2zBdzs>

O'Donnell & Schmitter, eds. *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4 p

(35)

وهو ضرورة الإمسك باللقب لاستثنائي جمعية الاستقلال وثمة مشرط ثالث اتفق عليه وهو أنه في حالات الاستقلال لا يمكن الاعتماد على سبي لاقصدية الأحمه عبه ثقافية المستقرة سبيًا وحده في تحليل سترايحيب بهويب اسباسة للسلطة والمعارضة، وبالمسائل السيوية نقل تأثيرها، يس عمومًا، بل في مرحل الاستقلال بحدته، وسمى هذه المرحلة المفصلة اني بردد فيها قوة الفاعل انشري و الإر ذات³⁶

في الماضي، كان الانتصار من نظام سطوي يأتي بعد هزيمة عسكريه، أو حثلاث عسكري من دونه ديمقرطية لند ما سود فيه حكم سطوي يكن في سبعينات القرن الماضي، شأ بمورج حدي بهطلق من الانفتاح من أعلى صحيح أنه يستحيل تجاهل فشل اليهودي في مصر و مصر لأرحتيني في حرب حرب الهوكلا، (1982)، يكن عامل الفشل العسكري سم يكن مقررًا في احداث الأخرى التي بحثها المشروع والذي شككت فيه إبدالي سته حيث أدت دول الحفء هذا دورًا مفتحيًا، وشككت البرتغ أيضًا، في رأي، استثناء حريًا لاب الهرمة في المسعمر ب في أفريقيا كدب عاملًا أساسيًا في الانقلاب عسكري على الحكم السطوي يكن، حتى هذا، كما بين فصل كميث ماكسويل عن البرتغ، قامت عوامل وصرحت محلبة بدور رئيس في عصر نظام عن مدوح عن نفسه في رجه بحزب مجموعة من صباط الصعد. وفي جميع احداث الأخرى كان المدفع وراء الانفتاح محلدًا، مع وجود عوامل دوية و اقتصادية وأيديولوجية بل عمدته بشوء الديمقراطية هي عملية مركبة مشرط فيها فاعول كثيرول، خلاف جمعية إسقاط الديمقراطية سي قد تتم بمشاركة عدد قليل من المأمري³⁷

ibid., pp. 45

(36)

Kenneth Maxwell, «Regime Overthrow and the Prospects of Democratic Transition in (3 Portugal)», in Guilermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe* vol. 1 (Baltimore, MD and London: The Johns Hopkins University Press, 1984), pp. 109-137

O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule* vol. 4 p. 8

(38)

لا يوحد انتقال من النظام السلطوي لا تكون بدايته، بشكل مباشر أو غير مباشر. انقسامات مهتمة في النظام نفسه، بحيث يرر شرح بين المعتدلين والمتصلين هذا استنتاج باحثي المشروع وتشكل اسريل ومسيب بمودحين بعلاقة سببية ماثرة بين عدم الانقسام والتحولات الديمقراطية؛ فقد جاء قرار اسره من أعلى المستويات، في ممثل معارضة سياسية ضعيفة وغير منظمة ارتعدل هي حانه ثابة فام هيا العسكر بالافتح على ندين وصلوا إلى الحكم، و صطرتهم حركه شعبية وسعة إلى الليولة والدمقرطة هي ال. أم في اليونان وبيرو والأرجنتين (بحو عام 1970)، فقد كان قرار الافتح متأثراً بوجود معارضة سياسية مدنية ومع ذلك، وقعت عمليات عديدة وأعمال ومع و حصلت في الحكومه و لقوات مسلحة قبل أن يسيطر المعتدلون.⁵⁹ ونوح حالات أخرى بالصع تقع في أنوسه بين هذه الحالات الثلاث

في حال وجود معارضة قوية تحاول الانشقاق بالعبئة اشعبه. يمكن اتوصل إلى انشقاق سلمي بالتفاوض والحوار إذا انقسم النظام لكن قد لا يكفي ضغط معارضة تعبير النظام، إذا حافظ الأخير على تماسكه وقدرته على القمع، فينشأ حينئذ الاحتمال أن يصبح النزاع مسلحاً وثمة حالات تكون فيها المعارضة ضعيفة، ويكون أداء النظام ناجحاً وثقة بنفسه مرتفعة. في مثل هذه لحاله من يصعب حصول الانشقاق، وإذا حصل فسيكون محكوماً بهواعد التي يصعب انقسام نفسه في أي حال، وبشكل عام، عندما يأتي لانتاح بمادته من النظام، يكون قدر، على صعيد إيفاع اللزله ودمقرطه و سيطرة عليهم وعندها يحتفظ القوى السياسية، لاجتماعية التي تدعم النظام السلطوي بدور دغل، وتتوفر لها فرص أكثر في لانتخابات المقبلة

كأن عملية لانتفا في اسريل تدريجية، لأن النظام السلطوي حافظ شكيب على مؤسسات نظام ديمقراطي سياسي مثل سرحدات وغيرها، وخرت في طيه انتخابات مع صط بمو شجير من أعلى، وطب لانتفا د على المستوى المحلي منتظمة وعندها حصل أول انتفاح في عام 1972 ثم

أحداث 1974، تحكّم بعدم فيه نكر ورن لمؤسسات النمائية ودوره
 1. د. استمر، وتمثّلت أحزاب معارضة في البرلمان، كما وصفت إلى
 بعض المصائب الرسمية لكنها حُرمت حتى عام 1984 من فرصة المنافسة
 على أعلى المناصب التنفيذية إن معظم الحالات لأخرى لي حلّها مشروع
 الانتفال كانت محفوفة عن البرازيل، لم تكن تدريجية إلى هذا الحد، ولم تكن
 المؤسسات قائمة، بل يجب أن تُبنى بعد الانتفال الديمقراطي

يسود في حالات الانتقال خوف من انقلاب عسكري بيعة محارب
 سابقه لكن، باستثناء بوليفيا وركيا، لم يحصل انقلابات عسكرية في أثناء
 التحولات في حالات التي تُرسب ومع ذلك، حذر شمس في فصل الحاضر
 به في المشروع أن لايفتح و يُتركه واحفاز تكيف العمل السياسي وقد
 أثبت عنها من. دبدأ التعبئة الشعبية والسياس على مستوى لقوة عد شعبية
 الدين يرقب أثره، قد يذهب بعض ذات الأرجورية إلى تمشك بالطم
 السطوي، ما لأنه عرر تطور للرسمية، وما لأنه قادر على لصمود⁴⁰ وقد
 تلتقي الأرجورية وفدت قبلة من بصفة بوسطى في تأييد انقلاب عسكري بما
 وجدت لها عناصر حكمة بمن إلى مثل هذا الحد في الحشر⁴¹

ثمّة معضلة كبيرة تمثل تصادم العدالة الانتقالية وحجسه على الماضي
 مع الحاح إلى دول الماضي في حالات بي يؤثر فيها فتح ملفات سيّئ في
 المصالحة الاجتماعية؛ أي في حالات التي رشكت فيها جرائم شعبه وهما
 يعني أن الحاح إلى بيان الماضي أو إلى سوية الأمور شأنه سرر وتذخ حجباً
 في حالات التي يصعب فيها إقرار أو المساءل بسبب حجم جرائم التي
 ارتكها النظام السطوي، ولأن الماكزة ما رأت حية في الأدهار كما أن لا تدق
 بين سحب على دول الماضي قد بسو غير أخلاقي بسسه إلى الجمهور وتشر

⁴⁰ Ibid. p. 27 Philippe C. Schmitter «An Introduction to Southern Europe Transitions» (ed. 140
 Authoritarian Rule (ed. Greece Portugal Spain and Turkey, in P. Jonae Schmitter & Whitehead
 (eds.), vol. 1 pp. 3-10

P. Jonae & Schmitter (eds.) Transitions from authoritarian Rule no. 4 p. 27 14 ر

هذه «الدوامة» من دون أن يرود أحدٌ من ساحتيّ المشروع بحلِّها⁴² ومن
 نوصح أن مسألة المحاسبة والعدالة لاستقالة تُحلّ وفق ظروف كل بلد، بحيث
 يرحح بمصلحة يباح بناء النظام الديمقراطي على دفع الاستقالة، وبحيث يكون
 هدف لعقد، إذ أقره محكمة خاصة أو هيئة شكّلت لهذا الغرض، تثقيفياً بهدف
 إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية، وحرّم قيم مثل حياة الإسباب وكرمه وحرمة

سحر نقاب ميشقي عندما لا يكون النظام قادراً على الاستمرار في قمع
 المعارضة وعندما تكون الأخيرة غير قادرة على إسقاطه ولا تُقو على ميشق
 إذا سدرت إلى الإصلاح أطراف من أعلى وطبقات قادرة على سيطرته على
 بقائه الميثاق هو في الواقع انتقال إلى الديمقراطية تأسيساً عبر ديمقراطية
 باتفاق يحوي من قوى سياسية خلف أبواب مغلقة⁴³ ويعيد بحث الميثاقية
 إلى روسو الذي يتحدث عن مستويات بين القوى السياسية في الحكم
 والمعارضة على نظام سياسي مدبّر، حيث لا توجد أي قوى سياسية قوية إلى
 درجة أن تعرض مشروعها «لمثالي» ولا يبقى مدبّر غير البحث عن
 ثاني أفضل حل وقوله إذ وجد وقد تمّ تحرّج لإسبابة يعودح مثل هذه
 لنسوية، حيث عنبر اسمين عهد الميثاق حضوره إصلاحية، في حين عشره اليسار
 ثوريّاً، وتعايش الظروف معه

توصل إلى الميثاق أحزاب وقوى سياسية، فيحدد لميثاق نفسه حدود
 أحدها الخيارات السياسية، ويوزع صلاحيات بين أطرافه، وتقيّد مشاركة قوى

ibid. p. 30

(42)

عالم سفير هوودر أيضاً مسألة نصيب هذه الشعب أن نصيب عنه الدستور الديمقراطي
 بغير به مهم مثل ما نصوصه بعد روستو يفترض أن نصيبت بدساتير عن الشروع بحري وبرفض
 سسها ثم نصيب عنه لا يقر عن التوافق مع الأنظمة استثنوية إلى ب Stephen Holmes,
Democracy and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy, Chicago: University of Chicago Press
 1995, p. 209

ibid. (O'Donnell & Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* vol. 4, p. 18, (43)
 Jerry Lynn Katz, «Petroleum and Political Power: the transition to Democracy in Venezuela» in
 (O'Donnell & Schmitter & Laurence Whitehead eds) *Transitions from
 Authoritarian Rule Latin America*, vol. 3, Lawrence, MA: London: The Johns Hopkins University
 Press, 1986, pp. 96-218

سياسة لم تشاركت في توقعه فكيف يتفقون على تحب السجل عسكري والتعبئة الشعبية وثمة حتم أن يقوموا بنفسه سلطة في ما بينهم في المرحلة الأولى ما تشأ تحمات بحسوبة تعثر عن الحرب وقطاعات، والديمقراطية الباشئة ما هي الديمقراطية الموافقة وهي أصب نوع من حيثى⁴⁴

إذا تحوّل لمباش إلى موافقيه من روح المحاصصة الدائمة، فإن صعود الفردية والعمه وقصد السوق هي الدولة متقدمه يفوض قدرة قاده الأوليعركي الموافقة على السلطة على سبيل أنعمهم والمصوتس بهم كما يتحرر أعضاء الاتحادات من التبعية للأيديولوجيات أو الصوائف وتشجعات حديثة عبارة لشروح التي كنت سبباً في القدم بالمشاق ممثلاً، قد يتطبع المواضون إلى تحاور الديمقراطية الموافقة (وهي روح من الديمقراطية المحدودة) إلى المواطنة الكمية وحكم لأعسه وربما تكون هذه الأمور مصوّت عليها هي مسون والدستور. فكيف تُدفع عادة في الإجراءات بتمديه أو بروقراطية أو التزحّؤ بر هوى الموافقة⁴⁵ في سبب يمكن اعتبار اتفاق الصائف (وثيقة الوفاق الوطني سبب 1989) بعد الحرب لأهمه توافقاً إذا عدّ محاصصة الصائف القديمة، فكيف أقر أيضاً لاتفاق إلى عدم ديمقراطي غير طائفي لكن الهوى الصائف نواصب على الرغم من حصوله على دعم هذا البلد الذي يدكره بعض المثقفين، ويجهد الانفصامات شعبية في أعدته إلى ذكره رعماء الصوائف وشكك برؤية والاستبداد من حولها.

نعرص أن تكون صوائف موافقة عرض لاتفاق على قوعد الديمقراطية، وليس لعرض موصول إلى ديمقراطية ترفقية وهذا هو واقع الحال في معظم حالات الانتقار المشاقلة

رأى أنه حثوث في المشروع أو جميع لاتقلات غير الميثاقية التي حصلت في أميرك بحسوبة في ماضي سفتها عودة استلصوبة، ما عدا حالة

O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 41

(44)

Ibid., p. 42

(45)

واحدة هي حانة كوسريكا وكاتب استجولات في المرحلة مرامنة نكدة المشروع، في يرو وويغيب و لاكو دور وان ومبيكان، من دون مثاق اقتصادي أو سياسي، وبذات عممية الرسيح فيها أقل وثوقاً من حزب أوروبا ولاشياء هو سرازيل، حيث نتم اتوصيل إلى مثاق عسكري ومثاق سياسي وصحفي وإن لم يكون معتبس

استسمح الباحثون في المشروع ضرورة اتوصيل إلى موثق اقتصادية بعرض ترسيح الة بمقراضية، وفي الوقت نفسه صعوبة اتوصيل إليها في موحده لايتقل والحادحة راحة عن ضروره تحدد خطوات قتصادية صعبة في بعض الحالات تتبحة لإراث الاقتصادي السبي الذي تحلله لأهمية السلصويه والحادحة إلى اتحاد خطوات قد تصب بمتاب واسعة، ومن ثم فمن المفصل الاتفاق عليها ولديك رأي آخرون أن لأفصل أن تتحدد بعد ترسيح الديمقراطية

عرباً، في رأيي، لم تترك حصص مشافهة بين راحة نظام الحاكم و راحة المعارضة في الحائسين المعروفين، وهم تونس ومصر لكن هناك مطبوعات في مصر ولم يحصل هو مثاق بين القوى المعارضة للاتفاق على طبيعة نظام، وما في ذلك نقطة مهمة مذكورة سابقاً وهي رفض تدخل الجيش أو سقوطه إلى لحسم الخلافات.

ثم تمر جميع لانقذلات بظهورات راحة عن التفاضلات شعبية، فهم تشهد ذلك انحرية الأساسية أم في الريحال فشبت ثورة شعبية واسعة وعشوية بعد انقلاب 1974 تميزت بحماسة وانتصاف من شعبي وتمكنت حركة العرب المسبحة من سخدم هذا لأجندح بعوي في خدمة أحده انحول الديمقراطي. وعربت لأرحنتين لحظتين من التحركات شعبية الواسعة ضد الحكم سبطوي في عام 1969، وبحزك أقل كثافة بعد حرب عركلاندا عندما ساد شعور بإمكانه تغيير وفي فريولا في عام 1958، شلت لإصرات الدولة وأحررت رئيس على تسليم سبطنة، كما شبت بتدافه شعبية كبيرة في سبعينات القرن الماضي وتوقع باحثو المشروع أن يحصل مثل هذا في

شبيهي⁴⁴، وتبين لاحقاً أنه تعبير خاطئ، فقد جاء الانتداب الديمقراطي في شبيهي لإصلاح من أعنى والأمجادات ومن دور انتفاضة شعنة

حين يستمر النظام لبحاكم على عمده الانتداب، فإن طهارة التي تُحدثها فيها انتفاضة شعبيه تكون أقل احتمالاً وأقل قوة إذا حصلت، ويصل الضغط تحوّل مرحلة منّرة (الانحداح) إلى دمهوطه، وتتضمن الديمقراطية في هذه لحدة عاصراً أوليعركية ويحار الماحثون في أثر الانتفاضة الشعبية، فترأّج احتمال الانتفاضة الشعبية يقدر من حتم الانتداب العسكري لكن في المقابل، حين يكون حرك الشعب متسعة جداً وقويّة جداً يتردد الضغط في لهيم انقلاب عسكري قد يؤدي إلى صدمات واسعة لا يمكن شتؤ بالأمر بواسطة قاعده عامة، فلا بد من معرفة ظروف البلد، وثقافة العوام المسبحة وتاريخها وقد تنجح الانتفاضة الشعبية في دفع سجون إلى أبعاد مما رعب أصحابه في الدابة يكون بها شأن حقيقي في الانتداب شرطين ألا تتدخل بقوات مسبحة صدها، وأن لا تدفع الانتفاضة اشعة بعنوية معارضة لسياسة إلى التطرف إلى درجة رفض تسويات واسدح في الانتقال

من ناحية أخرى فإن «الزع السحر» عن الديمقراطية بعد الانتداب، وأقصى بدد الأوهام منتصحة شأنها وكأنها علاج لجميع لمشكلات، يحلّف حيث فترسح الديمقراطية لا التي كل ما صمحت به الجماهير ومن أهم نتائج الانتفاضة الشعبية الكبرى، عادة، الدعوة إلى الاتحادات وفي الاتحادات ثمر الأحرار، حتى تلك التي لم نعم بدور مهم في الاحتجاجات لشعبه فمن يقود الاحتجاجات شعبية عاب، إذا كانت ثمة فيده أصلاً، هي تنظيمات أو تحركات شباب في أثناء الحراك نفسه لكن عملية الاسحسة تعيد لأهميه إلى لأحرار ودورهم وحتى لو بشرت مواقف شعوبه ضد الأحرار والسياسيين في مرحلة الاحتجاجات الشعبية، فإن الأحرار هي التي تحتفظ بدم المبادرة بعد انحصار الحراك الشعبي لأنها ممأسسة ومنظمة وقد تمرر لاحتجاجات تنظيمات جديدة، لكن قلّم يحدث ذلك

في مرحلة المسومات بين الاحزاب المعارضة وقوى سلطة الإصلاحية يدور صراع على الإجراءات والتواعد التي سطم ديمقراطية، حيث الاتفاق عديد صوره قصوى وحلاف بلديمقراطية الكلاسيكية لأثبية التي قامت على إجماع محسن مواطنين، وحلاف أيضا لطريقه الليبرالية ديمقراطية التي تأسست على فكرة أن المواطنين مدعين ووعس (وهم أقليه بين السكان) سيتحور ممثلين عنهم حاصعين محاسنتهم، فإن بصوات الديمقراطية المعاصرة تعني عبء لاتفاق على كهل محب لأحزاب والسياسيين لمهيين الذين يتفهمون في م بينهم، ليس على قصص أخلاقية أو أيديولوجية، بل على الإجراءات ومعييرها ويتوافق هؤلاء الممثلون على سداس طريقة تجعل من يحصل على أغليه لأصوات محسن سبطه سبسيه موقفه بطريقه لا سمع الاقلية من محضون على أغليه في المستقل و مدس يحضرون الاسحداث هي احصاير بشون سلطة تأثيرين سجاد قريه مبرمة معدل أن يُسمح بهم بأن بصوت على السلطة وأن سجاد واهم قرارات في المستقل⁴⁷

بعد من بصورري أن سجد هب أن مشروع الانتقال كان مشعلا بالانقسام التاريخي بين اليسار واليمين في أوون وأميركا اللاتينية (وهو شرح مختلف سماء عن الشرح في اسالم بحري وأماكن أخرى من العالم) عوفق المشروع، كدت جميع لاتقالات الساحة لديمقراطية شرحا وحا أساسيا يقتد مدعين من غير المسموح به قتل «معدك في عبه اشطرح» هذه، وهو هي هذه احدة حقوق اليمكية لسرجوارية وغيرها من الممكن اتحاد إجراءات اقتصادية مهمة مثل توسع القطاع العام، سكي «أسمع قبل لمعدك» ووهو مشروع الانتقال، يحب أن تعهم ذلك لأحزاب اليسارية إذا أردت أن تقوم بدور في النظم الديمقراطية، والسبب هو المجارفة بأن ننحون إلى أحزاب هدمشة والفسد الثاني تابع لأول وهو ايحظر حد الممكة⁴⁸ أي المسن بقوت المسحة⁴⁸، أو تقيده في مرحلة الانتقل فإذا كدت القوت حسلحه حمية

Ibid. p 49

(47,

Ibid. p 69

(48)

لحقوق انتقيد الأول ومراياه، فلا مجال لنهديد وحودها المؤسسي وممتلكاتها وأهميتها، فيؤدي ذلك إلى انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية وسوف يرى أن الشروط هي حجة لعدم العربي لا تحسب على عدم المس بالقوانين المسجلة أما بالنسبة إلى شرط الأول فهو من خارج اسباق فديست ممكنة احصاء موضوع الصراع التاريخي بين الأنظمة وسماعات، ولا يدور الصراع الرئيس بين اليسار ويمين عليها وكذلك عنوان الانتفاضات الشعبية الثورة على الاستبداد والفساد. أما بخصوص المحدد فسبق أن أشرب إلى مسألة خوف طاعات وسعة من عرض سطح حبة محدد عليها، أو استخدام الدوة لفرص تصورات محدد لتعقيد الدينية كما أن التنوع والاختلاف قد يثير مخاوف من تفسير حكم الأكثرية بوصفه حكم لأكثرية عدائيه أو لإثمه

بعد أن تنتهي المرحلة الانتقالية، وبعد أن يتعلم المواطنون السامع مع تسوياتها، حينذاك يمكن توقع أن تُتيح الديمقراطية السياسية وعيًا بالمصلحة المشتركة، وشكًا متبادلًا أقل في العايات والأفكار والمثل أي إن الثقة المتبادلة بين المواطنين والأحزاب ليست شرطًا مسبقًا للديمقراطية بل هي نتاج لعملية ترسيخ الديمقراطية

عمومًا، يتألف الانتصار من انعدام سطوي إلى الديمقراطية لا تؤدي جميع الانتفاضات إلى ديمقراطية كما سبق من صيرورين أساسيتين السرية والإصلاح، وهي عملية يصاحبه عدة تعريف الحقوق وتوسيعها، وتؤشر إلى بداية الانتقال، ولها تبعات وسعطات تحدد أفق الانعاش والديمقراطية، وسبوتها المواطنة، وهذا يشمل الحق في أن يُعامل الإنسان معاملة متساوية لقيمة المواطنين في ما يتعلق بحقه في الإسهم في صنع الحيارات الجماعية، وخصوص مقدي الحيارات الجماعية مقبول، وقاديتهم يتعرض بمساءلة والمحاسبة⁴⁹ والمقصود هو المساواة شأن الحق في المشاركة في صنع الحيارات الجماعية، بالاشتراكات وغيرها، وتحمل مسؤولية إدارتها تقوم على المواطنة، ويستند الديمقراطية على غير عملية تطبيق فرغ الديمقراطية

وحرمانها، وعميمها وفي جميع تحارب لي فحصب سقبت عمسة السرة
الدمقرطة، ما عدا في حالتي البرتعد واليوبس، حيث كان الانتقال سريعاً،
فراصب السرة مع الدمقرطة لكن حتى في هانين الحاسب، كان من الضروري
نبلة الحقوق الفردية وجماعية قبل عقد إنجاب، وقبل تمثيل المصالح
المحسنة، وقبل تعرض السلطة الشعبية للمحاسبة والمساءلة⁵⁰، فهي شرط
لأداء المؤسسات الديمقراطية وطبيعتها

ثانياً: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين اليسار واليمين

سنقول في شيعورسكي الذي سبق أن نذكر إليه في سياق مراحلة أفكار
ليسين، وفي نقد نظرية التحديث، وهو الأكثر مباشرة وتماثلاً معهما من بين
مطري الانتقاد، مع أنني لا أختص مع ترجمته الاحترافي للديمقراطية، على مذهب
رومنو ويسين وقبيلهم شومس، باعتبارها آلية انتحالية لتجنب الصراعات
وحسم مسألة السلطة دوراً وسمياً

تتخصص فكرته في الانتقاد في أنه بدأ بصراعات وتوترات في دحر
السلطة الحاكمة ومع سحب المعارضة، وربما يصل قسم من سلطة الحاكمة
إلى فدعة بأنه من أجل الحفاظ على مصالحهم أو جزء منها يفرض التقييد
بالإصلاح، والتوصل إلى تسوية مع المعارضة، ولاتفاق على قواعد لعبة
جديدة تضمن هذه المصالح، حتى ضمن مشاركة السلطة مع الآخرين، أو
اتباع نظام تداول السلطة مسمياً لكن قد يحصل ذلك أيضاً ضد رغبة القوى
الحاكمة بعد هزيمته في حرب مثلاً، حرجية أكدت أم حرباً أهلية، أو نتيجة
لأزمة اقتصادية يشأ عنها التقسيم الداخلي، أو نتيجة لاستمرار القوى المؤيدة
لديمقراطية من عهده في تحديات تدفع إليها نظام لي إصرار بالإصلاح وهم
يتوقع أن يحسرها هي مثل هذه الحالات، تعتمد عمدة الانتقاد لديمقراطي
على وجود سحب في المعارضة و سلطة مدبرة على قيام بمسؤوليات وحقوق

وسط وغيرها وقد فترها اسعص بها يعني عدم الحاجة إلى قوى ديمقراطية، أو إلى وعي ديمقراطي، كما عُثر روستو أيضًا وهي رأي، يتوقف الأمر على ظروف البلد ومستوى وعي لبحث فمثلاً قد يكون سبب عدم توصيل لبحث إلى تسويات ديمقراطية وجود استقطاب أيديولوجي تفصل فيه سحب انسيابية الالتزام الأيديولوجي على التسويات، ولا تدرك أن التسويات الديمقراطية تحفظ لها أبعادها شرط ألا تعرض على الآخرين، كما أن اسعص في شأن طبيعة التسويات بين الأفراد يحدث في كثير من الحالات إلى ديمقراطيين مشربين ودرين على صوعها^١ في أي حال، ثمة هي رأي حاجة إلى ديمقراطيين بالحد الأدنى، بمعنى الاتفاق على الإجراءات الديمقراطية والالتزام بها إن رفع لالتزام بالإجراءات الديمقراطية فوق الالتزامات الأخرى هو الحد الأدنى المطلوب في تعريف لديمقراطي ومن الضروري توفر هذا النوع من الديمقراطية في عملية الانتقال

لا يوجد في الديمقراطية نتائج مضمونة و يتصور فوه خنماعه سياسي في مرحلة ما لا يصح أي انتصارات مستقبلية أما الديكتاتورية، فعلى الرغم من نعتها وصعوبة التنبؤ بما سيقدم عليها، فإنها لا تقبل باللافين بشأن مصالح أحكام وبعد، فإن عملية الانتقال تنحطى العسة إلى الديمقراطية الراسخة عندما يُستبعد احتمال تدخل فوه م تعبير تشايع العملية السياسية الديمقراطية^٢

الديمقراطية هي عملية خصاع جميع المصالح للباس، وعملية مأسسة للآليات؛ ليس بخصوص الأفراد و المجموعات دير سيحتلون مواقع في السلطة وحسب، بل بالنسبة إلى مستخدمات سلطة أيضًا ومن هذا، فإن الانتقال إلى الديمقراطية سياسية تُبجح فرضًا وليس حتميات^٣ إنها لحظة تكون حها.

Gerardo Munck «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» 153) *Perspectives on Politics* vol. 9, no. 2 (June 2011) pp. 33–35, accessed on 3/3/2020 at <http://bu.oxfordjournals.org/>

Adam Przeworski «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts» in Jon Elster & 152) *Kare Slagstad eds. Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press 1988), p. 62

Adam Przeworski «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy» n. 153)

نظام استظوي قبله قدر عى اتحكم فى اسامج، ولا يعود بعده أحد
 قدرًا عى سحكم فيها، وستقل لسلطة من مجموعة من ساس بى منظومة
 من القواعد تحدث لاستمال بى ديمقراطية هـ إذا اكتمل شرط 1 تمكث
 لنظام استظوي 2 الرم جميع قوى لسياسية المؤسسة الديمقراطية
 بوصفها إطارًا تدفيس فى د حله لتحقيق مصالحه سحت أن تمنع القوى
 لمحكمة التي سجمع ضد النظام الاستظوي بأن نشأ تحقيق مصالحه فى إطار
 عددي، وسن مصوًا منه التحلى عن هذه مصالح لىك، فون سحر من
 حل الديمقراطية هو سحر عى حبهتين هـ تفكيك نظام استظوي من حبه،
 وشأ اشروط اللازمة لتحقيق مصالح نجدة أو سحر أو التار المشك
 فى هذا سحر فى المستسح حنى فى لصراع مع حفاء حبين من حبه أخرى
 ومن ثم، فون مهمة الديمقراطية هي تأسيس نسوية إحرائية س هذه القوى
 لتحلله ضد نظام استظوي إنها نسوية يمكن من خلالها أن يتبع كل من هذه
 القوى مصالحه ويشبها فى إطار مؤسسات ومن دون هذا اسوع من التسوية يشأ
 صراع حديد بين هذه القوى يُحهر فيه عى لأصعب فيها، ويقوم نظام استظوي
 حديد، لىك فون المؤسسات هي لحل لمسألة الديمقراطية ومع أن هـ الحوب
 بيدو سطرًا، فون المقصود بالبولى عى المؤسسات هو نسوية إحرائية وس
 لاتفاق عى الموضوعات جوهرية⁴⁴ وهـ، أعهد أن شيفورسكى ينقى مع
 جون روبر (John Rawls) (1921-2002) لىك لا يكره أي من سطرى لاتفاق،
 والىك يتحدث عن الديمقراطية بوصفها تسوية إحرائية واتفاق عى فواعد سعة
 من دون أن يتتارل أحد عن أفكاره أو أيديو وحياته أو عقائده، وحفه فى ممارسة
 الحروب ونشيدات السعادة من دون لمس حرية الآخرين

هـ يُصرح السؤال هل مسأله الحقوق والحريات والتسويات هي أيضًا
 مسأله إحرائية أم جوهرية؟ وعى طريق روسو فى استعدده الاتفاق عى

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, eds. *Transitions from =
 Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3. Baltimore (MD), London: The Johns Hopkins
 University Press, 1986), pp. 47-63.

Pzeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts», pp. 63-64.

المبادئ عند توافق على المواعد و لإجراء ب، كتب شيغورسكي أن السويات في القضايا الجوهرية غير ممكنة لأنها لا يمكن أن تكون مبررة وهو يقصد بذلك السويات على مصامين اسرامح السياسية، كمسألة الصرائب فعدد بغير حرب سياسي قد ينصل من مثل هذه التعهدات وعصّل برامحه و إذا لم توجد ثقة متبادلة، فإن طرف لاخر من يُقدم على تسوية هي أمر حواري لأنه يحشى ألا يسوء بها طرف اثنى ولا تعاقب المسوق على القضايا الجوهرية أمر غير ممكن، و بمصوب هو تسويات تُتفق فيها على مؤسسات سي تضمن في المستقبل الالتزام بالتعاقبات، وتضمن أن أي أعلىة تحكم لا تستطيع أن تحاور سقفاً معيّناً منعاً عنه

مرة أخرى، سؤي هذا هو هل حقوق و حريات هي مسأله مؤسسية، أم هي من ضمن المسائل الجوهرية التي لا يجوز الاتفاق عليها؟ فعصّل بلدان اعربية واجه ستقطان ديباً عمدياً ضمن قضايا الحقوق والحريات، وهذه لا تحلها تسوية إحتراثية، إلا إذا أدحت الحريات ضمن لإجراءت وهي رأيي، لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمة ضمن التسوية الإحتراثية لأي مصم ديمقراطي مقل، أو إفحامها إذا برم الأمر، تماماً مثلما رأى بحثو لاينقل أن التسوية مع ايسار بطلت تدره عن موقف متعقده بالممكنة الخاصة، وهو سار حواري وليس حراثياً هكذا يجب أن يشار من لديه أيديولوجيا مفاضة بحريات ايمدية و السياسية عنها وتضمن لإجراءت إبي أنه من صها في سياسات إذا و هي الاتحادات

أورد شيغورسكي مكاناً مبدئية التدرلات التي يجب أن يقدمها اليسار لئلا تبه لأصالح بحكماء، أي أنه لا يهتد نظام لاجتماعي لاقتصادى انقائم عندما فعه الحرب الاشتراكي في سياسات حسن وصل إلى الحكم بقيادة فديت غوبراليس، وهو يفسره بما حصل لحرب العمال في بريطانيا حين دخل الحكومة في عام 1924 وهذا المعنى، فإن لا تقال يصح اليسار في «دوامه»، لأن اديمفر طبة تصبح ممكنة ضمن تفهيد التحولات لاجتماعية و لاقتصادية

وبحسب مداها^{١٥٥}، فما عد ممكناً تحقيق ما اعتقد ماركس أنه يمكن أن يتحقق في ديمقراطية، وهو أن تكون الديمقراطية حرة، إلى الشيوعية وهي حالة دون العربية، لا يجوز أن تكون الديمقراطية حرة لما تسميه الحركات الإسلامية حكم شرعية، تفسيرها هي لحكم الشريعة، مشد لا يجوز أن تكون الديمقراطية حرة لا سحب حزب عاشر عمالي، غير مبرم الديمقراطية ولا يحترم الحقوق والحريات، ولهذا، لا بد من أن تتضمن تسوية ديمقراطية بعض المبادئ غير الإحرائية

إن المدعى إلى المدح في شروط مؤسسة مدى القوى السياسية هو انتفاع بأنه لا يمكن الانتصار على الظروف الأخر بالصراع، وأن التسوية هي صمد أفضل للمصالح فهي لا تضمن جميع المصالح، بل تضمن لأمن والاستقرار والتسوية جوهرية على نحو غير مباشر، بمعنى أن جماعات تهمل فيها باعتبارها إطاراً وعدا لتحقيق مصالحها إلى الأمر الأهم في عملية الديمقراطية هو ضمانات، ويمكن أن تكون ضمانات مؤسسات^{١٥٦} لكن الحرية المصرية عربياً تثبت أن لمؤسسات الديمقراطية لا تضمن داتها، وأن الحش لا بد أن ينام بها، وكذلك لأحدها لأمية

تتطلب التسوية المؤسسية ثلاثة شروط ١ أن يكون للمؤسسات تأثير في نتائج الصراعات ٢ أن يؤمن أطراف الصراعات الذين أصبحوا شركاء في التسوية بأن للمؤسسات مثل هذا التأثير ٣ أن في إمكانية إنشاء المؤسسات التي تمنح أدنى معهوداً للقوى السياسية^{١٥٧} وأصلها حثاً شرطاً رافعاً هو التزام الحش والقوى لأمية بالمؤسسات

سموحب مشروع دراسات الاستقلال، تُطبق عملية لا تنفد نشاطاً اجتماعياً سياسياً ثقافياً واسعاً يتوخى بحروح العمل إلى إضمار من مطلقاً مطالبهم الاقتصادي يصعب تحقيقها من دون حقوق سياسية ويُعبر عنها لأكثر قدرة

^{١٥٥} ibid p 80

(١٥٥)

^{١٥٦} ibid p 64

(١٥٦)

^{١٥٧} ibid p 66

(١٥٧)

على سبيل المثال كانت هذه هي الحال في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين، وفي إسبانيا والبرتغال وبولندا في نهاية القرن العشرين⁵⁸ وأذكر مرة أخرى أن تحليل شيمورسكي مثل تحقيقات أودويس وشميتز عن أميرك اللاتينية وحروب أوروبا، ينطلق من صراع تاريخي بين يسار ويمس في هذه الدول وفي جميع هذه الدول، مثل اليمين، قبل موجة الانتقال الديمقراطي لني سولوه في حقولهم، موقف دعم لديمقراطية، ومثل اليسار موقف رافض لها وحين نشأت حاجة الانتقال إلى ديمقراطية، بين هؤلاء الباحثين من المراقبة البسيطة أنه في حال فوز اليسار في الانتخابات بعد الانتقال الديمقراطي، بعض النظر عن رد مجه، يرداد احتمال انقلاب اليمين على الديمقراطية بنحوب مع الجيش أما في حال فوز اليمين، فإن احتمالات الانقلاب أقل، لأن وجوده في الحكم يُعزز القوى التي كانت حاكمة ويُقَدِّم شيمورسكي أمثلة متعددة بأحزاب شيوعية (إسباني ونيوباني) وُذِّمَت نبرلات وحقول ألا تتصدر المشهد السياسي، كي لا تستمر القوى النسطوية للعودة إلى المشهد السياسي ويذهب إلى حد الاستتار أن عدم وجود قوى يمينية ديمقراطية كبيرة يُضيق عمية التوصل إلى تسوية، ولا سيما إذا كانت عديمة لاحتجاجية بطم عديم صغيره حذ، ولا توجد قوى تمثلها في إصدار البطم الديمقراطي⁵⁹ وقد اعترض اليمين واليسار ممثلي قوى طرفة، فإن الديمقراطية تصل دائرة وغير مستقرة دائرة لأنها تتطلب تسوية صفة، وغير مستقرة لأنها تقوم على تسوية من هذا النوع⁶⁰

وفق شيمورسكي، يمكن تحصيل منطق الانتفا والحدارات عائمة في مراحله المختلفة واشروط التي تصح فيها الديمقراطية ممكنة بالمصطلحات نفسها، أكان ذلك في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين أم أميرك اللاتينية وشرق أوروبا المعاصرين اشروط التاريخيه مهمه، وثمة اختلاف بين النظام الرأسمالي والأصم في أوروبا الشرقية، ومصطلحات مثل اليمين والبرهورية تبدو غريبه إذا استخدمت في حالة أوروبا الشرقية، حيث اليسار

ibid., p. 73

(58)

ibid., pp. 75, 76

(59)

ibid., p. 80

(60)

الحكم هو ايمين في الحقيقة، ومن ثور عليه هو حيط من اليسار واليمين
الاجماعين لكه مع ذلك يمكن الاستفاده من تجربه أميرك اللانيه وحوب
أورود هي تحليل الحياه بسديه في عام 1980 كما فعل شيبورسكي، وفهم
حساره الحركه الديمقراطيه في تولدا في حيه⁶¹

في حيه نساء سحبه حكمة، بحري لانفاد سمفوصات بر قسم
من هذه السحبه وقسم من معارضة، وتصبح لمسألة مسألة حير سياسي
وقرار صحيح أن حير الديمقراطية لا يُطرح على بحر واقعي من دور
اشرواح سحبه (كياك سدوه المنجمع عبدا، و شرواح بتحصيرية (الصراع
والاستفطاب)، بكنه قرار أصيل تحده انحب اساسيه في صدم و لمعارضة،
ولا يسع مباشرة من هذين الشرطين، بل يولد مصلحة ديمقراطية من بدع
عو من محتفه تؤدي فيه حقه صغيرة من افاده دورا أساسيا، و بدعه خراب
واثلاث و حركات قد تحدث وتشتت مراراً⁶² ودوافع تقوى بتعددية
متعددة جداً، أهمها الخوف من أن الاستمرار في مقاومة التعبير قد يؤدي إلى
حساره كل شيء كما أن أصحاب مبادئ معينة يقررون أحداً حسره الصفوه بين
مبادئهم وأفعائهم، وقد سعت المحافظون و لإصلاحيون من الصراع بطويل، أو
يحشون حرباً أهلية يحسرها نظرون كل شيء فهكذا أي مؤ أن الحرب
الأهليه الإنكليزية ساهمت مكم في دفع سحبه سياسيه الإنكليزية إلى
تحت الحف واختار التدرج لاحقاً⁶³، وهو ما يأمل أن يحصل في دور مثل
الجرانز (وربما سورية مستقبلاً)، أي أن يؤدي الاستفطاب السياسي في الحونة

ibid., p. 76

(61)

المقصود هو بالطبع هذا النمط من الحول الديمقراطي التي تهب باستلاب عسكري
بمودة غريشجيد، و بسكي فقد سعت الوصول إلى ميدي في تولدا قبل التغييرات في الاتحاد السوفياتي
سبب حسبه القوى المنهضة في الحرب انشيوهي من حساره أي انتخابات معينة، وعدم يمكن حركه
صدام العمالية من تدارك عن فكره الانتخابات أصلاً

Ristow, *Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model*, p. 56

(62)

ibid., p. 157; Barrington Moore Jr., *Origins of Dictatorship and Democracy*, 2nd ed. (1966) and *Democracy in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward E. Schattschneider & James C. Scott (Boston: W.A. Beacon Press 1993-1996), p. 3

المعصية، بعد تحررة عصف وحرث لاهية خلال «العشرة سوداء» إلى حيار الديمقراطية خوف من تكرار بحرية عصف اسموي علفة في اذاكرة الجماعة فلا شك في أن الحب الحرارية وقده في سيرات السياسية لرئيسة بوصوا إلى استتاج تحبب التعيير العيف، لكن لم تتوفر حتى كثافة هذه السطور الحب حرثة صاحة لإردة، بالتوصل إلى سريبات تتضمن تفادى على قواعد النظام الديمقراطي وعلى دستور جديد بعد طحة رئيس حرثي عبد عزيز بوهيفة (1999 2019) انتدصه شعبه تدور الحبش معها في تحقيق مصلحي لأوى التي خرجت من أحبها أم في سورية، لقد أباد صدم الحب الفادرة على اتحاد فوات مبدشه أو فخرها، أبقى على المتطرفين وخدمهم من سحبه حاكمه و معارصه، ثم هتس هؤلاء أنص في اصراعت الإقبسية ويحتاج الأمر إلى وقت طويل يمثل هذه التسوية إذ لم يقع صمعد دولي حقيقي على النظام بسبب جرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها

رأت سن كراب أن ما اعتُبر في حاصبي شروطاً مسبقاً بديمقراطيه يجب أن يُعتبر مستقبلاً من نتائجها، ومن ضمن ذلك نمو اقتصادي أكبر، وتوزيع أفضل بثروة، وارتفاع في مستوى التعليم ووسائل لاتصالات وحرية الإعلام؛ فهذه كلها نتائج بديمقراطية مستقرة وينتصو ذلك على ثقافة السياسية، ومستوى الثقة، والبراعة في تسميح مع نوع الآراء، والاستعداد لتسويات كلها يمكن أن تنمو عبر عمل مؤسسي ديمقراطي متواصل يُبجح قيماً ومعتقدات ملائمة وتقدم أدلة على هذا الادعاء مفاده أن أعدية بديمقراطيات في أوروبا، وأقدم البديمقراطيات في أميرك اللاتينية، وهي كوساريكا، أني شأب من حلال الحروب، عبر مدينة إطلاقاً فما عشر في حاصبي معبرات مستقرة تُعرض أن يصحح في لمستقبل متغيرات تدعى كم م الضروري تفادي الانزلاق إلى الإرادة بدمج اشروط الاجتماعية والاقتصادية لقائمة في تفسير سورته ذات الدعين وتقيدها وليلى لاقتصادية والاجتماعية تُحدد لحيارات الممكنة، لكنها لا تُحدد لحيار عبي الذي يحذره انهاعلون

في هذا الإطار، تُدرس علاقة بين السي الاجتماعية واقتصادية
والمؤسسات لفائمه، وصولاً إلى الحيارات لممكنة وبدلاً من بحث عن
شروط مسقة، يقترح هذا المودح أن يركز الباحثون جهدهم على مهمات
لأسة 1 تين كنهية سقوط لضم ونشوء سيدي سدي يمكن فيه أن تحري
تفاعلات اسر سجه 2 احتب. كيف تسهم هذه تفاعلات بدورها في تحدي
هل مسشاً ديمقراطية وسوم 3 تحين نوع الديمقراطية اسي سوف سشاً وكيف
سمناسس⁶⁵

يمكن نمير بين لانتفلات إى الديمقراطية على الحظوظ الآنية
لا تتقد بقوة أو سسوية، واستقلالات بإدارة سخب الحكمة، وأحري كذت
ليد لعب فيها قوى سسسية المعارصه وشهدت أميرى اللاتيبه لأنماط
لأربعة هذه⁶⁶ ويفضل أن يكون هدف دقة هو التوصل إلى ميثاق.

بحب أن يشمل أيّ ميثاق سسسي جميع الأطراف لسسية جهمه، بما في
سك العسكر والسياسيين، على شروط تأسيس حكم مدي ويتناول الميثاق قواعد
صم بحكم، ونظيم لعلاقة بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والاتحادات
السياسية في ما يخص سملكبه وأنظمة لسوق وتوزيع الفوائد هـ لسوع من
المواثيق سول السياسات، وقواعد صم السياسات وبعد ب تتفق جميع القوى
سمناسبة على المسومة، يمكن لهذه في احدث عن مشاركة سسلطة لمسومة
لأوية تصع الأسس لثقفة سببدله بعد نشوء نوع من الألفة بين انجماعات
لمجرد الصو بالمسومة وللعقد الميثاقى، يحس أجوء من لسواق وقد تصطر
المعارصه إلى حماية القوى حكمة التنفيذية بإعداد بعض لأطراف من الميثاق
ووفق ليس كارب، لا تساهم المواثيق في الانتقال إلى الديمقراطية فحسب، بل في
استقراره الص، ونحب أنشة من فرد ملام عام 1958، وتشلي سد وضع قنوب
لأحداث في عام 1874، وكذلك في كولومبيا في عام 1958⁶⁷

ibid., p. 8.

(65)

ibid., pp. 8-9.

(66)

ibid., pp. 11-2.

(67)

في أي لاي دايمود^{٥٨} أن شرع رئيس للانتقال، في ما عدا الإجماع على كيان الدولة، هو مجموعة يجب تعبر تحقيق الديمقراطية من مصديها بعض النظر عن لست وهذا يتوافق مع بوجهات أودوبيل وشمير بكس، لو كانت دولة فقيرة مثل مالي، حسب رأيه، سيكون من الصعب حد أن يحج، وأي صدمة حرجة قد نهر أركان لعملية بجمعها لكن على ألا سحب بيمكبه الحرج في أماكن لا توقعها حتى لو كانت جميع الاحتمالات صدها^{٥٩} عند ذلك أي أن نظرية تحديث تصلح لتفسير رسوخ الديمقراطية وفسر بشوئها وهو كلام يكرر من بحث إلى آخر من دون إصداه نظرية حقيقته وفي أي ديموند، ينتهي الانتفا بصادقه عندما يتحقق تعريف الديمقراطية الأساسي والسبب بشو بضم حكم بيمكن الشعب من حث حركته ببتحدات حرة على نحو معفون في بنة من الحريات بحد الأدنى و بساءه والمحاسبة بين بتحدات وأخرى^{٦٠} ومن الر صبح أنه لا بيمكن التيقن من ذلك بعد حصونه مرة واحدة، وحتى مرين ومن ه بتأني أهمية ترسح الصدم الديمقراطية، بمعنى ألا توجد قوة سياسية أو اجتماعية كبرى ترعب في تعبيره، أو تحصل تصوراً عن بدل واقعي منه حتى تسعى إلى تحقيقه

ثالثاً تلخيص منطري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد

بعد مرور عشرة أعوام على شر نتائج مشروع در ساب الحكون بدمقراطي الأكثر شهرة، لخص شمير لأفكار الأساسية من هذا المرح في عموم استنتاجيه امقدرة في ثني عشره فكره، أعدها ساب بيمد بالفي، ومصوح بالاحتمالات

(٥٨) بيمكن حد دايمود من حد بيم نظريه بتحداته من جهة واستنتاجات در ساب الانتقال من جهة أخرى، رافد حكون الجمع بينهما

army Diamond et al. «Reconsidering the Transition Paradigm», *Journal of Democracy* (69 vol. 25 no. 1 January 2014) p. 91 accessed on 25/2/2020, at: <https://bit.ly/2ULdQeN>

Ibid. p. 94

(٦٠)

المحصنة، ومن ثم فهو مدحصر وحوود نظرية تعاد فصلاً عن براديسم¹²¹، وسوف بضمن عرصه هـ يعين انكسب عيهه ونقد هـ

1 الديمقراطية ليست حتمية، والعودة عهه أيضاً محتملة، كما أنها ليست شرطاً برأسمانية، ويست استجابة لواحات أخلاقية تترتب على تطور الاحتماعي هذه الفكرة يعني أنه لا توجد شروط ولا حتميات، أي إن الأمر معشوح 2 التحول من النظام لأوتوقراطي إلى الديمقراطية يمكن أن يصل إلى نهايات مختلفة، منها العودة إلى الأوتوقراطية أو إقامة نظام مختلط أو بقاء ديمقراطية غير راسخة أو إرساء الديمقراطية؛ أي إن الانتقال من النظام الأوتوقراطي يمكن أن يؤدي إلى أنظمة مختلفة، وهذا ليس تعميماً نظرياً في الحقيقة، ولا يعيب، لأنه يتسع لكل شيء 3 كل نقد إلى الديمقراطية له إيقاعه الخاص، ومراحله الخاصة به، ولا يوجد طريق واحد لتوسيع الديمقراطية ولا حساب شانه أو حيويته يرى حتى الآن مجرد تصريحات عامة يتوصل إليه مشروع الانتقاد، أو اعتراف بأن ما توصل إليه غير محدود 4 الديمقراطية هي هذه اللحظة الانتقالية، بعض النظر عن أنماطها، تُعد شكلاً موحيداً للسيطرة السياسية الشرعية¹²² وهذا موقف ديمقراطي تعظم وصاد إلى درجة أنه أصبح متطرفاً مع مفهوم شرعية 5 قنماً بحصل الانتقال في عربة عن مصائب أخرى غير سياسية، مثل المصائب الاجتماعية والاقتصادية وصيرورت اقتصادية اجتماعية ثقافية وهذا كلام صحيح لكنه عام جداً، لأنه يعني أن سياسة غير معروفة عن الاقتصاد والمجتمع، وأن مصائب التي تعبر عن تطلع الناس إلى

Philippe Schmitter, «Is Safe for Translators & Consolidologists of the Middle East and North Africa?» Stanford University, 24 June 2021, accessed on 3.3.2021 at <https://ips.gi.ac.uk/author/Philippe-Schmitter/>

(122) هـ صف بلاتير ديب د الديمقراطية بقوله: «بعد الحرب باردة في العالم الجديد»

فيه مبدأ واحد شرعيه سياسية، هذه الديمقراطية الديمقراطية بمرسيد فطر Marc F. Plattner, «The Democratic Moment» in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 38

بصيف لا قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة وفي أي، ثم خط بلاتير عن عدم مر باحبي والمعتبين، وقد توصل إلى الولايات المتحدة أن تجسد شرعية ديمقراطية هـ على الأمر بدعته وسادته

الديمقراطية تتوافق مع مطالب ساس الأخرى وعدم ما نصبت المطلب
 الاقتصادية الاقتصادية بصل، وقد بدأ الحراك الشعبي في رفعها 6. تعتمد
 شحنة الديمقراطية بدرجة كبيرة على الترتيب الذي يهز في المعلنون بتحويلات
 المحسنة الضرورية وهذا يعني أن عدم اتحاد لقرا، وتربيت ستم لأوروبا
 هي تدور الإشكالات بكتسب أهمية 7 هـ سحديدي بدلي شميتر باستباح
 عسي وو صبح عما يعتره شرط التحول الديمقراطي، وهو أن من مفصل
 وجود هوية وطنية متمسكة وحدود إقليمية ثابتة ومؤسسة قبل قيام التحول
 الديمقراطي وهذه، في رأي، نتيجة سبق أن أثره روسو وسبق أن بينا
 أنها الشرط الجسدي صمد، إضافة إلى شرط الانتفا الديمقراطية معنق
 بقرة لاجب لساسه على التوصل إلى نسويات 8 تشدد فكرة الشمة
 على تأثير موحات التحول الديمقراطي دوليًا، وبعد كل محاولة لتأسيس نظام
 ديمقراطي تصحح دور أكثر وعيًا بشأن الحولات الحقة، بمعنى أنها تكسب
 حبرة وهذا صحيح أيضًا، لكنه صحيح في كل سياق إنساني فمن الضروري
 الانتباه إلى تأثير موحات الانتفا والساق بدوي 9 نرسط الفكرة التاسعة
 بالنائج المترتبة على نقطة سابقة؛ حيث يشير الباحث إلى أن أهمية السياق
 البدوي تردد على نحو مطرد مع سائر النظم سلفوي ومع كل محاولة لإقامة
 نظام ديمقراطي 10 يؤدي لتدويل المترايد بديمقراطية إلى نشوء مصطلحات
 وشكك يهتم بحقوق الإنسان ودفع عن لأقلب الأنسة ومراقبة لاسحات
 وتقديم المصالح ساسية والاقتصادية وغيرها؛ وبذلك تتعدل الفكرة رقم
 11 نشوء مجتمع مدني غير محدود يؤثر في السلوك حكومات الدول مدني
 الكلاسيكي لدول الديمقراطية الذي يقوم على المصالح، في حالة بدل حيث
 لدعم التحول الديمقراطي في ما يتجاوز مصالحها القومية واستخدام مصطلح
 مجتمع مدني دولي هـ مفصل بعبارة، لأن المقصود هو جمعيات ومنظمات
 دولية غير رسمية، لا أكثر ولا أقل أما مفهوم مجتمع مدني فمكانه في
 حدة الدولة و المجتمع

تصوير قوة مفهوم مجتمع مدني بتفسيرية وأهمية استخدامه استحداث
 صحيح ما يتجاوز تحويته إلى مجرد تسمية للمنظمات غير الحكومية، فإن

السياسي يشمل حقوق النساء والعمال^{١٢٤}، ومن ثم اندرجها في إطار جمعية الديمقراطية، وتوسع ديمقراطية خلال ذلك

12 أحياناً، نصص لمكرة أساسية عشره على أن من الممكن، وليس بالضرورة من السهل، سحب من أوضاع محصنة من دكتاتورية إلى أوضاع محتفظة من الديمقراطية من دون احترام الشروط المسبقة التي وضعها علماء السياسة واعتبروها ضرورية

أ ليس صحيحاً أن الانتقاد إلى الديمقراطية مسمي دائماً وتبريحياً، فإن جميع الديمقراطيات الأولى من فرنسا وولايات المتحدة وسريعتا تطورت بعد وقوع العنف وحروب أهلية وهذا يعني، في رأيي، أن شارق بين استخدام العنف من عدمه، بل بين حصول تصور تدريجي نحو الديمقراطية من عدمه حتى بعد وقوع العنف وقد يكون مدافع متدرج هو لإجماع على عدم لعوده إلى العنف بعد المرور بتجربة مثل حرب لأهلية التي قد تتحول إلى ذكرى معاناه مشتركة، أي ذاكرة وطنية وهذه أيضاً خصوصية أي تحول ديمقراطي مقبل هي حرث فحرة حرب لأهلية وعمها بصري محفور في الذاكرة، ويندو أن ثمة إجماعاً على عدم العودة إلى مثله.

ب يمكن أن يبدأ تحوّل ديمقراطي، وفي شمسيرة من دون حرب شعبي صحيح بطيب يستقصد نظام القديم لكن بعد أن تبدأ عملة التحول، فإن حراثة جماهيرية يحدث تعميق الإصلاحات أو تغيير النظام يؤدي إلى بحث الحياة في المجتمع المدني^{١٢٥} بيد أن ملاحظ أن حركة الجماهير العموية من دون قيادة منظمة قادرة على التفاوض، وهي صل عدم الثقة بين الحركة الجماهيرية وأحزاب المعارضة قد تؤدي إلى انتشار مراح شعبي فوق

(١٢٤) المرجع نفسه

(١٢٥) من هذا لا يصح ملاحظة عرابيم حين أن مشروع ديمقراطية لا ينفصل عن مصطلح المجتمع المدني من معاناته، لكن المشروع ثبت أولوية سياسة على نشاط يسمى نظم المجتمع المدني، وأن لأحره كنسب أهمها وقد رافق من المحررين في بقية هذا النص السامي والتقرير السياسي Guenle Giti *The Dynamics of Democratization: Elite Civil Society and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press 2000) p. 7

من عدم الاستقرار وخصوصي، ومن ثم شوء بيئة خاصة لمشروعات لارعداد
عن الإصلاح

ج يمكن أن يتطور الشحون من دون مستوى عادي من النمو الاقتصادي،
وسكن حتى أن تراجع معدلات النمو هي أثناء عملية الشحون، إلا أن الحرية
يصحح على المدى لمدى عنصر مهم في دفع نمو لاقتصادي

د يمكن أن يحصل لانهال من دون تأثير فعلي في توزيع الثروة، على
الرغم من نشر أوهام لدى مواطنين عن مساواة التي سوف تحقق في
الديمقراطية وقد يتراجع النمو لاقتصادي في مرحلة الانتداب لأسباب عديدة
منها انحصار في أجهزة الدولة وتراجع الإنتاجية في مرفق الإسكان وتعطل
بعض خدمات، ما يحمل محاطر على التنمية رقبها بد من توافر قوى دولية
وإقليمية دعمه و أو التلف حمديري وسع حور مشروع الانتداب

هـ يمكن تحقيق تحول من دون برحورية وصبة وأبرحورية أثبت
في كثير من الحالات أنها ليست مؤيدة لحرك الديمقراطية، بل عارضه
لأن علاقاتها بالنظام السعوي أعمدتها ووجد أمثلة دله على ذلك في حالة
النظم السياسية التي تطور علاقات رداية مع مجتمع الأعمال، ولا سيما عبر
مؤسسات مشروعات الدولة وعبرها

و يمكن أن يجري الانتقال من دون ثقافة مدنية، وهذا أمر يترصد أن
يكون متهوماً، على الرغم من كفاءة التطوير لثقافة السياسية مؤاتية للانتداب
فكيف يمكن أن تتطور ثقافة مدنية من النسيج والنهاية لصنع تسويات في
النظام استبدادي؟ هذا يصح، في رأيي، على المستوى الشعبي، أما غياب
الثقافة الديمقراطية في أوساط السحب سياسية فيشكل عائقاً حقيقياً

ز يمكن أن يحصل الانتداب من دون كثير من ديمقراطيين، فقد نتج
النتيجة طيه بدعيل حمديري غير ديمقراطية كل ما هو مطلوب أن يغرس هؤلاء
ديمقراطيين أكانوا أم غير ديمقراطيين، فوعد مدنية منتفأ عنها وأن يستمروا
في عمل السياسي بناء على هذه المواعد، بمعنى احترامها في حاسبي عنصر

والهزيمة⁷⁶ وسبق أن عثر روسو وشيغورسكي عن هذه فكرة وفي رأيي، تدل التجربة العربية على أن الانتفاخ يدي تجري بعد حقن ثوري يحاح إلى تحته سياسيه في معارضة منها، وحده ديمقراطيه وهداه على صرح برابح ديمقراطي يؤطر التدرجات والمساومات في الحوارات التي تجري بين ديمقراطيين، أو حتى بين غير ديمقراطيين وبعثت شمير أو المصالحات التي توحده حول الديمقراطية في العدم العربي هي دته في مكر أخرى، مع احتمالية أقل ترسخ ديمقراطيه، إذا شئت، مقدرة سداس حول أوروبا

إن الإصاح على الوحدة سياسية لإقليمية لدولة أو ككس السياسي بوصفه أمر مفروغ منه في نظر قوى سياسية ولاحتمالية مرتبة هو شرط مسبق ويمكن أن يسمي ذلك وحدة وطنية أو وحدة قومية أو غير ذلك بمعنى أن تعدديه التي نتيحها الديمقراطية لا تؤدي إلى انصراط عقد الدولة إلى كساد محتف، أو لا تؤدي إلى حروب أهلية فود كساد لولاء الدولة مفروض من أعنى موسعة امتداد أو أيديولوجيا، وليس فائت في لاوعي الناس، فإن رعرعه الاستبداد لا تؤدي إلى تعدديه سياسية بل إلى اختراقات أهلي، وربما بحسب مصلحة سداد من نوع جديد، أو يقود إلى شراء دول جديدة وتطهير ديمقراطي إشي أو طائفي أو قسلي، أو تشأ بعد مرحلة من الاختراقات الأهلي حلولاً توفيقية هشة تقوم على محاصصات تعين شوء ديمقراطيه لسرابية، وتمنع حتى تداول السلطة سميًا ديمقراطيه هي الهية هي عدم حكمه هي دولة، وهذه الدولة هي إطار التعددية سياسية وسادت السلمي لسلطة وممارسة الحريات المدنية ويدو لي أن هذا من تعريفات الديمقراطية وليس من استحسان دراست الانتفاخ وفي الأمر تحاشاً أصبح أكثر راهية في حدة العدم ذات حيث الكبارت السياسية لم تكسب شرعية كاهه بعد ورغم الاستعمار حدود عدو كسر منه على نحو نفسي، أو من تحجج لأظمة هه هي عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار المواطنة

(76) روسو هو منافسه لأفك شمير ويحضر به كما ورد في المصدر لاني
Schmitter «Is it Safe for Transnationalists & Constructivists?» pp 1, 6

ibid. p 4

(77)

ثم حالات هي أوروبا الشرقية أدى فيها سقوط النظام السياسي إلى
 مكث دول قائمة وشؤون كيانات جديدة وكان الانقسام شرطاً للديمقراطية في
 كل وحدة انفصلت وأصبحت كياناً وضعت مستملاً لكن لم تكن الديمقراطية
 هدف الانقسام أو سببها كما هي حالة يوغوسلافيا ودول المنشقة عن الاتحاد
 السوفيتي مثلاً، سواء وقع هذا الانقسام نتيجة لانتهيار الإمبراطورية كما هي
 الاتحاد السوفيتي، أو نتيجة لحرب دموية كما هي يوغوسلافيا وهذا هو
 التعديل لأوروبا بشأن مقولة روسانو، وقد تحقق التعديل في أوروبا الشرقية قد
 يكون الانفصال شرط ديمقراطية، وإن لم يكن محركه وهدفه وهذا ليس
 ضرورياً دائماً، فثمة مداخل ناجحة لدول ديمقراطية متعددة لثقافات ولإثنيات
 والقوميات، ولكنها حققت ولادة للدولة وتسليماً بوجودها

في حالة الانتقال من الأنظمة استبدادية في العالم العربي، برهنت حالة
 التونس على صحة مقولة الكاتب السياسي المفروغ منه، كما أكدته سبباً كل
 من سورية وجزيرة ولسند؛ إذ لم يتوفر فيها هذا شرط وكان شامترا قد كتب
 في عام 1995 أن الهوية الوطنية راسخة في اندون بخرية، أي إن شرط
 روسانو متوفر فيها، في ما عدا استثناءين هما اليمن وسودان⁷⁸ وهذا يتم
 عن عدم اضطلاع على أوصاف منظمة خصوصاً في لمشروع عربي كما رأى أن
 العراق محراً بشكل سيئ على خطوط إثنية ودينية بعد حرب صحاح، وقد ينحراً
 إلى كيانات سياسية إما قامت دكتاتورية انحاكمه في حيله (نشر بمفاد في عام
 1995) بعمليه حرة فصلاً عن ديمقراطية⁷⁹ وبزّر توقعه هذا عجز الدكتاتورية
 عن الإصلاح قبل حرب عام 2003 وحلّال عراق لاحقاً، قام الاحتلال
 الأميركي بإسقاط النظام بالقره، وفرضي نظام ديمقراطي على عراق يقوم على
 المحاصصة الطائفية عملياً، ما راد من بعد قصة الديمقراطية في المشرق
 العربي، فقد استخدمت الأنظمة الحاكمة مثال عراق بتحويل من الديمقراطية
 وتحويلين المتطمين بها برطها بالاحتلال والتفتت الطائفي

Ibid. p 38

(78)

Ibid. p 39

(79)

الفصل الثامن

أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

في أهمية التمييز بين أنواع الأنظمة السلطوية، وفي صعوبة تغيير أنظمة الحزب الواحد والدكتاتورية الفردية، وفي صعوبة تغيير الأنظمة الشمولية من الداخل، وفي الإصلاح السوفياتي من أعلى للاستحالة، وفي سهولة تغيير الأنظمة العسكرية مقارنة بالحال قبل أن تتحول إلى دكتاتورية فردية أو حزبية وفي فشل محاولة ملائمة نماذج الانتقال الديمقراطي لأنواع الأنظمة، وفي التمييز بين الأنظمة بحسب قدرتها على إشغال العنيفة واستعدادها لذلك

لم تحصل الإصلاحات من أعلى في إسبانيا ودول أميركا اللاتينية ومولدا وحسب، بل في لعالم العربي أيضًا في ثمانينيات القرن الماضي، مع انخفاض أسعار النفط وشوهد حركات اجتماعية احتجاجية واسعة فهدرت الأنظمة إلى إصلاحات في كل من الأردن والبحرين والمغرب والجزيرة ومصر لكن اللات في هذه الحالات عدم حصول انتقالات في السلطة الحاكمة نتيجة للإصلاح (ما عدا في حالة البحرين التي انتهت إلى انقلاب على الإصلاح في عام 1992) ولم يفلت زمام المبادرة من أيدي أي من الأنظمة، أي إنها تمكنت من عكس مسيرة الإصلاح حين ارتأت ذلك حتى بعد أن قطع شوطًا معتبرًا كما في الجزائر.

صحيح أن اللبنة من أعلى تحفص ثم تغيير والمعمل السياسي الذي يدعه الأفراد، لكن الاعتماد في هذا المجال ليس حتميًا، ويمكن الارتداد عنه في مراحل مكررة من الانتقال. فالتحول محفوف بالمخاطر، ويعتمد في السديه

على قوة الحُكْم التي تبقى تعسفية في هذه المرحلة، وسنرى أن ذكرنا تحليل
 شيهورسكي هذا سيؤيد رأيي، إن أثر السُّلْة في حالات الانتقال إلى
 الديمقراطية مزدوج؛ أولاً، تحرق لمواطنين على العمل السياسي بالحد من
 حكمهم هذا العمل ثانياً، يقدم الحب الحاكمة سيحة للسلطة بشأن توسيعها
 أو الرجوع عنها وهذا لأثر الثاني لم يقع في حالات العربية التي عرفها
 بـ ما يحب أن يحيط عنه الباحثون في شؤون العالم العربي هو لماذا وأين
 يكمن الفرق؟ ولا تكمن ستتاح ما هو مفروض منه، وهو أن الإصلاح من أعلى
 ليس شرطاً ضرورياً أو كافياً لدخول الديمقراطية فهي بلدان مثل البرتغال
 لم تكن بداية الإصلاح، بل انقلاب عسكري ولدت أمس إلى الاستباح
 الإصلاح ليس الطريق الوحيد لاشفاق ساحة الحاكمة، ولا لاشفاق هو
 الطريق الوحيد إلى الديمقراطية فهو هو الطريق عرثاً في تونس بقسمت
 الساحة الحاكمة نتجه ثورة وليس نتجه الإصلاح، هذا إذا عتبرنا بحسب
 جزء من الساحة الحاكمة وبقسمت كذلك الساحة في الجزائر خلال الانتفاضة
 الشعبية في عام 2019

المقارنة مفيدة لأنها تكشف بعض خصوصيات الأنظمة العربية الحاكمة،
 وأهمها في هذه الحالة هو أولاً، نمركز السلطة حول الفرد الحاكم وجمعه
 بين الدكتاتورية الفردية البيروقراطية والسلطانية، ومع نشوء تغيرات مختلفة في
 دحل نظام دولة لاشفاق، ولجميع اتساع بحكم الفرد ثانياً، صحيح أن مركز
 لنظام هو حكم الفرد، لكن نظام مؤلف من مكونات جبهة الأمر، ورجل
 الأعمد المحدد، ونحرب الحاكم (إن وُجد)، وغير ذلك، ما يمكن الحاكم
 لفرد من ستحد منها في مراقبة حده بالأحرى حتى لو بقسمت مكونات
 لنظام بين معتدلين ومتشددين بشأن الاعتدال على المعايير مثلاً، فإن الانقسام
 لا يشمل الساحة كلها بل أحد مكوناتها فقط فمثلاً، من الطبيعي أن ينقسم فئة

Adam Przeworski, «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy», in J.
 J. Lin (ed.), Anne Schmitter & Laurence Whitehead (eds), *Transition from
 Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 1 (Baltimore, Md.: London: The Johns Hopkins
 University Press, 1986), pp. 47-63.

يحال الأعداء لأن جزءاً منها مقرب من نظام ويستفيد من علاقة المحسوبة والرتبية مع نظام، ومن طبعي أن تصبح جزءاً آخر راعداً في التعبير، ولكن لا تشق سحنة الحاكم حراء ذلك، ولا الفئة الرئيسة من السحنة الحاكمة ثالثاً، هو أن أسميه في كتاب أخرى بـ «المسألة العربية» وهي تلخص في تأثير إشكالية هوية باعتبارها عائد، ليس من ناحية عدم منح شرعية للدولة ورفع ولاءات سياسة فوق الدولة وحسب، إنما أيضاً تدخل لدون لإقيسة في صراع محلي ولا سيما عبر الريح السعلي، والسعي إلى إبعاد الأنظمة التي تعدي أزمه من دون إبعاد لاقتصاد صاروم، وهو ما أضحت عليه نسبية استقامة الرابعة أحب مشوء فنه مثقفين وإعلاميين معتمدين على دعم من خارج، ولا سيما من دون عليه معدنه تتحول لديمقراطي وهو يصبح تصادم العربي ليس عملاً وحسب في نشر بهيب الثورات، أو لاحتجاجات شعبية على الأقدار، وإنما يعني تعاضد بين قوى مضادة للديمقراطية

من الضروري تمييز بين الأنظمة السطوية واشمولية من حيث دليها، سقوط ووهو ليس، ثم سقط أي نظام شمولي أي معنى بمصطلح نحن عو من داخلية، ما في ذلك الأنظمة التي خربت تعيرت كافية لتسقى ما بعد شمولية وعظم ساري في أنماط والنظم عداشي هي إيطاب أسقط نحن عو من خارجية، أي سحررت ويدتقي يسر مع ذلك الذي سن أن ذكرته في هذا الشأن، هي الحكم المتعبر بأن سقوط الأنظمة السطوية سحررت سم يؤد، في أعنية بحالات، إلى تأسيس ديمقراطية، إما إلى تأسيس نظام سطوي آخر، والحقيقة أن منعهم لأور استثناءات في نظام اشمولي في لاتحاد سوفيني سقط نحن حموده اقتصادي وتجوؤه أيدولوجيًا، وبسبب العشل في الساس مع عرب في ساف سسح ومسوى المعيشة وغيرهما، ما أدى إلى عمية إصلاح من أعنى شق نحن لنظام وانحدرت أعنيته إلى الإصلاح والعش في ساس مع عرب هو نحن داخلي وحج في الوقت ذاته ما التعميم الذي يمكن إصابه حوله التوسيه إلى لاستثناءات عنه، حيث قادت الثورة

إلى تعبير النظام في اتجاه ديمقراطي وليس إلى الاستيلاء على السلطة وبمط
الثورات هذا أسميه ثورات إصلاحية، وسعودي هذا موضوع لاحق في
أساس الرابع من الكتاب

وفي مسميات هتحتون، نشأ نصمة بحرب واحد عدت بالثورة.
وتكبر (أيديووحي مصدر شرعيتها. وبحرب هو مدخل إلى السلطة
أب الأنظمة العسكرية فتشأ عموم من انقلاب والدكتاتوريات عادية
مبوعة، والمشتريك بينها أب عرد احكام هو مصدر سلطة، ويعتمد العود
على لغز منه ونعد عنه وشمل الدكتاتوريات عادية، من بين ما شمل،
دكتاتورية كل من أنطونيو سلاز (Antonio de Oliveira Salazar) (1932-
1968) وما سلو كسو (Marcelo Caetano) (1968-1974) في برمود،
وفرنشيسكو فرانكو (Francisco Franco) (1939-1975) في إسبانيا، وفردريك
ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965-1986) في الفلبين، وأندري غاندي
Indira Gandhi) (1966-1977 و 1980-1984) في الهند (في المرحله
الأخيرة من حكمها)، ونيكولاي تشوشيسكو (Nicolae Ceausescu) (1965-
1989) في رومانيا في بعض الحالات، بدأت الدكتاتورية العادية بقلب
عسكري تحول إلى دكتاتورية فردية لاحقاً (أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet
(1974-1990))، وربما نشأ هذه الدكتاتورية من نظام لحرب واحد أيضاً.
كما في حالة حورف حسين (Joseph Stalin) (1922-1952) وتشوشيسكو
وصدام حسين (1979-2003) وجمع حافظ الأسد (1971-2000)
بين الانقلاب العسكري وحكم بحرب لوحد قبل تحول إلى حكم فرد
(يسند إلى حرب من ضمن مكودات أخرى لنظام)، وعمر القذافي (1969-
2011) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد)، وعمر حسن اشير (1989-
2019) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد) ولا يوجد دولة عربية واحدة لم
يحرب فيها الانقلاب العسكري (في حكم فرد) فحالات مثل لآر حسي
في أميركا اللاتينية أو ميانمار (بورما) في آسيا، لم يشهد العالم العربي حكم

جاءه من صباط (طعمة عسكرية) إلا حدد قصيرة جداً، فانهى المسار إلى احتكار أحدهم السلطة بالقوة، أو تهويص نفسه بالصباط له (سببي في مصر مثلاً)، أو يعيرهم وثمة أنظمة سلطوية ملكية نفيدية كما في الأردن والمغرب والسعودية ودون الخبيث، مع فوارق بينها ساحية حسب اعتمادها على مركبات الشرعية تفيدية وجمع بعد كانت لأظمة عربية عشية ثورت عام 2010 2017 كنها سلطوية، لكن بدرجات متفاوتة من الاعتماد على جمع

ميو هتبعون، في محاولة ملأه أفكاه مع دراسات الانتفاخ الديمقراطي مدحر، بين ثلاث سبل في الانتفاخ إلى الديمقراطية هي 1. التحول (Transformation) وهو ما يقبل عند ألس (Reform) الإصلاح من أعنى و 2. الاستبدال (Replacement) ويفيد عند ألس (Raptura) تغيير بالثورة ثم 3. التماثل (Transplacement) وهو يس موحوذاً عند ألس وفق هتبعون، وبمصد به الجمع بين الإصلاح من أعنى والاستبدال من أسفل⁴ لكنه يعني في الواقع الانتفاخ سبطي المتدور عنه هو الديمقراطية، والذي تمحو ت حوله دراسات الانتفاخ قبل أن يطنق هو عليه هذه تسمية

قام هتبعون بمحاولة جديدة بالتقدير لأسس علاقة بين صيغة الطام استيطري وطريقة تعيره، ولا أنه صاعها كأي قوس ثمة ووفقاً لهذا التقسم كتب لأظمة العسكرية أشد قدرة على وضع حد لحكمها وعلى تعيره دتها، لأن لعسكر عمومًا لا يعرفون أنفسهم كحكم دائمين سلا، ويدعون أنه حاكم تسيهي مهمتهم سيعود الجيش إلى التكتاف. كما أن الجيش لا يحشى على مصيره من الحكم تقدمين يطنق هتبعون على حالات الموحه شأه كنها ما عد لأرجنتين واليونس وسما، حيث أها حكم لعسكر وأفسح في المجال للديمقراطية سبعة لهرائم عسكرية

عند ما يصح لهذه العسكريون شروطاً لتحلي عن السلطة تتعلق بصما

⁴ Ibid., p. 583

(4)

⁵ Jan Shapiro, *The State in Democratic Theory*, (Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003), pp. 80-81

حصانة العسكر من المحاسبة قضائية هي طر الحكم المدني بعد تنحير، واحترام لاستقلالية لمؤسسية بالحيش وفي بعض لأحياء، يصز بقادة العسكريون على دور للمؤسسة العسكرية في مسائل لأمن القومي، وحتى الإمسا بورارات ذات علاقة به المجال، وكذلك أصبحت والمشتريات العسكرية فهي اسراريل وجيرو وغيرهم، سيصر العسكر على عملية التحول وعرضو شروطهم أما في الأوروغواي، حيث كانت قوى السلطة ومعارضه متواريه، فمجرى تعدل شروط عسكر وفي الأرجنتين ولوبان حيث حاح العسكر مهورمين زفصت شروطهم⁶

سواء أن نطر هنتنغتون بحكمه العسكر ودورهم المهم في المدن اسمية، في واحد من أوائل كتبه، لأن من الممكن لأعماد عليهم هي عملية التحديث وفي فرص السيطرة على البلاد⁷ وهذا هو يعود بيفرد بهم دوراً متعدياً في عملية الانتقال ديمقراطي قياساً لأنظمة استبوية وبسبب عليه التعميم في شأن تفصيل العسكر الحي عن الحكم حشية بشفاق حيش أو تسييسه، لأنه بسبب الحكم العسكريين الذين يتحولون إلى مدنيين تنحير الري بعد الانقلابات ويتفقون إلى دكتاتورية فردية تصفب لانتقال إلى الديمقراطية، كما أظهرت حادثة سوهارتو في إندونيسيا، وهذا يعني أن هنتنغتون توصل إلى نتيجة تقو أن عسكر الذين لا يتمسكون بالسلطة عبر انتخاب إلى دكتاتورية يتحولون أيضاً عن السلطة بسهولة أكبر.

أما أنظمة العسكريين السابقين الذين أصبحوا دكتاتوريين فرديين فتشبه الأنظمة استبوية سيروغواي التي يقودها مديون، لكنها تتمتع بعلاقة مميزة بمؤسسة حش، وهم بحشون انجيش في الوقت ذاته لأنهم معروفون جيداً قدره على الانقلاب ولأمثله اعربية كثيرة منها حافظ الأسد وجمال عبد ناصر وأبوز اسادات وحسي مارك وعبد الكريم قاسم وعبد اسلام

Huntington, «How Countries Democratize» p 584

(6)

Samuel P. Huntington *Political Order in Changing Societies* with a new foreword by (7) Francis Fukuyama New Haven CT Yale University Press, 2006 [968 pp 240 26

عارف وعبد الرحمن عارف وجعفر الميري وعمر البشير ومعمر قذافي وعلي
عبد الله صالح

أما بالنسبة إلى أنظمة بحرب الواحد، فقد نشأت في معظمها عن ثورات
وحاديات أسيديولوجية الأحزاب طيعة النظام وهي محاولات التي سعت فيها
الثورة منحي بتدخل مع هوية اسد الوطنية، كما في انصير وروسيا وكوبا
وربما كوريا الشمالية. كان نظام ما بعد ثورة أنشد رسوخ وديمومة وفي دول
أخرى، تحدى الحرب بسهولة عن بحكم تأثير عوامل داخلية وخارجية كما
في يوسلا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكية وعرف من دول أوروبا الشرقية⁸
وفي الدول العربية، تحول الحرب الواحد عدت إلى حرب الرئيس، أي إلى
حرب دي قاعدة جماعية موية نظام وحيد مدي في خدمة الكيان،
أكن النظام يسمح باستحداث صورة أم لا وحرب محاولات داخلية سبياً
(وربما صدقة أيضاً في بدايات على الأقل) لربط الانقلابات العسكرية
بالقضية الوطنية ولا سيما بعد نكسة فلسطين، ولاحقاً عرب مزج بوحده العربية
ومهاضه سياسات أميركية في معظمه، ما ساهم في ربط «النظام ثوري»
بالمشاعر الوطنية والموالية وقد سُرف هذا لخطاب «لهزائم عسكرية وتغيير
النهجيات

اتفق عدد من الباحثين مع هسبور بخصوص قلبية الأنظمة العسكرية
لتعبير مفردة بأنظمة بحرب الواحد وبين ذلك تيو بل أيضاً في دراساته
الكمية وشخص سباح حيدر لدي تعرده على طول دراستها في تخصص
عشرين عاماً من دراسات «الشرق» في أن الأنظمة العسكرية أكثر قلبية
للاشفاق من الأنظمة السلطوية الأخرى في فترات الأزمات أو عند حصول
ضغط شعبي أو حتى ضغط خارجي ووفق حيدر، كان معدل بقاء الأنظمة
العسكرية التي عرفها لعام 1946 سبع سنوات، في حين سبع

Huntington, *Willow Countries Democratize?*, p. 585.

(8)

Barbara Chodoff, «What Do We Know about Democratization after twenty Years?» *Annual Review of Political Science*, vol. 2, (1999), pp. 115, 144.

(10) حتى صوغ مقالها في عام 1999

معنى نقاء نظام هردي 15 سنة، أما أنظمة الحزب الواحد، إذا استثنى منها تلك التي يعبر بتيجه انحلال خارجي، فمعدل أعمارها 23 سنة¹¹

يتصور انصباط سهولة عودة إلى الشكوك وحفاظ على ميقاتهم ومصالحهم، بل حتى رده من انهم من طرف حكومات لائيقية غير الوائقة نفسها ولذا، فإن مصيرهم غير مرتبط بمصير النظام عالمًا، فأى دولة معينة لا تسعى عن جيش. وربما كان هذا سبب تأكيد دراسات الانتفاة التي انطقت من أميرك بالانسة على نظام الساحة الحاكمة بوصفه بداية التحول إلى الأنظمة ذات الحكم لفرادي. وإن كان فردًا ذا ماضي عسكري (ملاي) ومعرضه لهرات مع موت الزعيم أو ضعف قوته، وهذا نكمن بفضة ضعفها وفي نظام الحزب الواحد والنظام هردي، نكون حتى نشأت منتصرة في داخل النظام أشد. عنه في التعاون في ما بينها ضد خطر التعبير إذا كانت مدعيتها الاجتماعية مؤيدة وسعة، وحصص التي تجمعها كثيرة و أو إذا كانت المعارضة غير حاضرة بضمائنها بشأن مصيرها

شبه التحولات بين نظام لأسباب عديدة، أهمها لصمومات الشخصية وهو تقدير صحيح توصيا إلى ما يشبهه في تحديد حالات انصباط وبصنيتهم استبدالة بعد لانتقالات التي شهدتها احكام العربي في حمسيات القرب ماضي ومسيبانه¹² وبعد انقلاب عسكري، عالمًا ما يقوم الصباط باختيار الأقل كبريا من بينهم والأكثر نقيًا بالجماعة بوصفه «أول بين مساوين» سأنهم لا يشون أن يكشتموا فحة خطتهم، ومن يبدو عديم الشخصية ولا يرى بحتو النظام إلى دكتاتورية لودية، كما فعل عيدي أمين (Id Amin) في أوغندا في الفترة 1971-1979، ورفائل روجيو (Rafael Jauregui) في دومينيكا في الفترة 1930-1961، وحاب بيدل بوكس (Jean

(11)

ibid. p. 31

(12) عرني بشره، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ومادج عربية (الدوحة: بيروت، 2017)
عربي بالبحاث ودراسة سياسات، 2017

Beaulieu Brakassa في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 1966-1979 .
والدات هي مصر بعد وفاة عبد لصر

ثم بعد تصيبه بمرض الملاريا، بين طعنه الانظمة و احتمالات
لتغيير بين وتوقع صيدت بحرب بواحد و لأوتو وراطينات لمتعددة الأحزاب
بتي تبح لأحزاب هاشم محمود يعمل من دون مدخل في سلطة ويس
يو من على أساس عينة علمه من انسل ل الأنظمة لستوربه متعددة
لأحزاب أكثر تأثر بانهراب حارجية و لأعات لاقتصادية وبتعنه شعبية
رحى التدخلات الأجنبية^{١٤}

في م يسمى بوجه الثالث للانتقال لديمقراطي، أسقطت الانظمة
الشعبية المكونة من القائمة في برتغال والفلس، وهي إسبانيا حصل بغير
سبب وفاة الحكم، وهي بحد وتشيني طرح الحكم أنفسهم بشفة الجمهور
لي لاسحات معتقدين أنهم سيحصلون على لأعية، وعمد به يحصلوا
عبيد بملوا به بعد بردد وهي تشيني وكرور بحماية حكم جهر قمعي، وهي
الحالتين ترشح رأب المؤسسة الجمعيه، بيوشيه في تشيني ورووي دي وو Rch
Tae-wan (1988-1993) في كوري الجنوبية لاسحات بادر بيه معتقدين
ب لأس القومي والسمية لاقتصادية لذين جعفهم سيصحبهم لأعية
لي لاسحات، لكن بيوشيه فشل في لاستقاء على بقائه لي الحكم في عام
1988، أم دي وو بعد نجاح في لاسحات في عام 1987 في لمقابل، ثم
بقس ماركوس في الفلبين ومايول بورييف (Manuel Noriega) (1983-1989)
لي سمانتات الانتخبات و و اها، وأدى ذلك إلى استحداث شعبية صدهم

وفي الحواثر أيضاً، بادر اشادي من جديد (1979-1992) إلى انتخابات
حزبها حزبه عميقاً فذهب الجيش عليه وعلى لانتخابات وتفرغ صراع مسلح
بمحررت ثورت صدمت عبي في بوس، ومبارك في مصر، والملافي في ليبيا،

Geeddes, pp. 23-124

(١٤)

and Carlini, *Democracy in a Developing World: Explaining Regime Change in the Middle East* (4
972-2008 (Cambridge: Cambridge University Press 2010), pp. 9-10

Huntington, *How Countries Democratize*, p. 588

(١٥)

وصالح في اليمن، والأسد في سورية، فأنظمة الدكتاتورية الصاعدة صانع لتغيير بالإصلاح، لأنها تحشى أن تعبت منها ديموقراطية الإصلاح، فيكون لتغيير دستور.

عبد م لا يكون. لاحظ عاقل بين تحول من أعلى والإصلاح (Transparency) واضح. وهناك حالات يمكن تصورها في أي من هذين النموذجين لكن بحسب هشتون. من 16 من 35 دولة شهدت تحولاً ديمقراطياً في ما يسمى المرحلة الثالثة بديمقراطية، كانت ضمن نموذج التحول من أعلى. ويتطلب التحول من أعلى أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة، بحيث تتمكن من تحريك يدها نحو الديمقراطية، إن أرادت ذلك من دون الإعداد شروط معارضة ووفق سقيما، عندما بدأت حركتها في سراريس ثم بكن حدث معارضة سياسية، ولا أزمة اقتصادية ولا أي نتيجة نهائية عسكرية»⁶ من حالات النموذجية تحول من أعلى هي إسبانيا وسراريس وهما «⁷ وأعتقد أن لا مثال من أعلى ما كان صحيح في هذين نموذجا الإصلاح في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أنه بدأ قبله فالعالم الخارجي مهم في هذه الحالة

يؤكد هشتون أن مدبره في سراريس جاءت من الرئيس إرنستو بيبكان جويل (Ernesto Bickman Geise) (1974-1979)، ثم جواو فيغريدو (João Figueiredo) وهو رئيس للمرحلة العسكرية منذ عام 1964 الذي حكم البرازيل من 1979 إلى 1985. وتعد طريق التغيير فيها نمط حصون إسبانيا والأمم وحصوة إلى أوروبا. أي عملية ديمقراطية رجعة هي عام 1973، كان في إسبانيا حكم دكتاتوري قمعي وفي عام 1989، تحول إسبانيا ديمقراطية كدولة عمومية، يؤرخ المراقبون شوء الديمقراطية في إسبانيا في كتاب الذي صدر 1985 بوصف رئيس مدي إلى سلطة بالاحتلال، على الرغم من صعوبة شحيص معطى حد على طريق تطور ديمقراطية، وصعوبة

⁶ Ibid. p. 59. Alfred Stepan. «Introduction» in Alfred Stepan ed. *Democratizing* (6 Br. : Problems of Transition and Consolidation New York Oxford University Press 1989 p. ix.

Huntington. «How Countries Democratize» p. 19.

(17)

محدد لحظة برمه التي تنسب لدكتاتورية بعدها إنني ديمقراطية في
البرازيل هي خصوصيتها كنت إسبانيا و برزيل لحسن النموذجية
لتعبير من أعنى وفي عامي 1988 و 1989، نشور، مدّة هيجاريون بشكل
موسع مع قادة إسبانيا في كيفية تطبيق الديمقراطية⁸ و صحيفة أن أصدره
في إسبانيا كنت من أعنى، مد أن لا تنقل بحسه إلى ديمقراطية في ذلك
المد لا بفهم من دور، تتدوّن و لمساومات بين المعتدلين من النظم
و المعارضة، ويتهمبتن المتشددين بدايةً

كنت أودوبيل وشمسر أن مدخل عسكري مع المجتمع و سياسه بحلف
من مد إلى آخر فكثير من مدون سلطوية مدأت أنظمة عسكرية وتحولت إلى
أنظمة بيروقراطية سلطوية حالة الأرجنتين مثلاً هي حالة حكم عسكري مباشر
مد عام 1976، فقد غلب القواص بحسبه، ثبت هو نفسه ضابط رفيع رجع
منظمة العسكرية وبيوشيه ندي اسمر حكمه تشيبي سبعة عشر عدك مدأ
نوصفه «أول بين متساوين» وهذا ما حصل لبحرال حواص فيلاسكو ألفارادو
Juan Velasco Alvarado الذي حكم بيرو من عام 1968 حتى 1975، و حواص
كروس أوبديا (Juan Carlos Onganía) في الأرجنتين في الفترة 1966-1970
وفي البرازيل، حكم العسكري مد عام 1964 من دون مشاركة مدية ومن دون
شخصه الحكم، وتدوّن لصدور على السلطة الشعبية ولهذا لاحتلاص
تعات مهمة وفي حالة الصبغ ندي تحوّل إلى دكتاتور، ينتهي النظم بموت
الدكتاتور أو مدحته⁹ ولم يصنّح توقيع أودوبيل وشميتز هذا شأن بيوشيه كما
بيت أن في إسبانيا وتايوان، صوفي مؤسس وشرع حكمه في الإصلاح مدحة
لتطورات اقتصادية و اجتماعية وفي الاتحاد السوفييتي، توفي خلال ثلاثة أعوام
ثلاثة أماء عاقين، ما أوصل غورباتشوف إلى لسنه و مدأ في الإصلاح من
خلال الحرب بحاكم

⁸ ibid p 592

(8)

⁹ in Jerrold J. Jenne & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarianism* 19

Reassessing Conclusions about Uncertain Democracies vol. 4 Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986, pp. 34-35

عدت ما يمثل الإصلاحيون تدب يدروا إلى الإصلاح بالاستمرار في الحكم وحل محبتهم إصلاحيون أكثر ديمقراطية وهذا حصل في نيوزيلانديا والمكسيك²⁰، وربما كان يمكن إضافة فشل أوروبا وتشوف، لكن استجابة أثبتت أن بوريس ييتسين (1991-1999) وحلفه لم يكون أكثر ديمقراطية منه وعاد ما تمت زمام الأمور من يد من يد إلى الإصلاح ما يمثل استيفاق المحبة الحاكمة، وفي ردة فعل تستغل همتش الحرية الذي أتبع لتطالب تعميق الإصلاحات، وهذا هو تحليل درسات الانتفاضة الديمقراطية في أودومس وشمبر ووايتهد وشمورسكي وغيرهم.

يشجع الإصلاحات على بعض حركات الاحتجاج في ظلها باعتبارها غير كافية؛ إذ سبب أنها لا تكفي لإلزام المهمة بيد أن الإصلاحات الأعمق يعني تغيير نظام، ومن هذا شأن ردة سلطة في مؤسسة المصادر وإذا قمت القوى السياسية المعارضة بالسيطرة الإصلاحات بسرعة تعمل على تغيير نظام، وكانت القوى المحافظة أقوى من الإصلاحية في دخل سلطة، يحصل ارتداد خارج الإصلاح تقود إليه القوى التي قامت بالإصلاح أو تعزلها قوى متشددة من داخل النظام كي لا تواصل إصلاحاتها.

بعد وفاة فرانكو، قام حلفه خوان كاروس (Juan Carlos)، (1975-2014) المنزوم بحول سياسي إلى ديمقراطية برلمانية بإصلاحات فصل رئيس الحكومة كدسارابا (Carlos Arias Navarro)، وسندته في عام 1976 بأدولفو سوريير (Adolfo Suárez) (1976-1981) الذي بدأ فعياً في الانتفاضة الديمقراطية أم في الأربعين، فبدأ النظام صديق الإصلاحات وحري تعيين الجنرال ليونولد غاليري (Leopoldo Galtieri) في عام 1981، بدلاً من روبرتو إدواردو فيولا (Roberto Eduardo Viola)، حيث بقي عسكري في منصبه حتى فشله في حرب جزر الفوكلاند في عام 1982 وحصل أمر شبه فيلاً في الصين؛ فبعد أن شرح زهاو يانغ (Zhao Z yang) الأمين العام للحزب الشيوعي في سمر، قامت بظهورات بطله الشهيرة في عام 1989 في ميدان

تبدل من في بكس، ما أدى إلى ردة فعل محافظة عبد الحسكرو وقيدده بحرب
 بحري قمع لانتفاضة وتعير رهو ربيع وتعيين لي سع Li Ping أمر مشبه
 حصل في نور ما أيضًا، بعد انتفاضات الشعبية التي أعقت لإصلاحات في عام
 1988؛ إذ انقلب الحسكرو على رئيس بحكومة المعتدل سي حوون التفاوض
 مع جماعات معارضة² وفي الحرائر أدى فوؤ المؤسسة العسكرية من
 نتائج إصلاحات من جديد (1990-1991) التي تمثلت بفور الإسلاميين في
 الاتحادات الجديدة، وفي مرحلة لأولى من الاتحادات البرلمانية، إلى انقلاب
 1992 كما انقلب الحسكرو في مصر في عام 2013 على إصلاحات التي
 بدأت بعد ثورة كانون الثاني يناير ووصلت إلى حد وضع دستور وانتخاب
 رئيس ديمقراطي

مرتكب الإصلاح من أعلى والاستبداد من أسفل الذي يسميه هسكرو
 (Transplacements) هو النموذج الذي تصرف إليه مشروع دراسات الانتقال
 الديمقراطي من دون أن يسميه بهذا المسمى ولا يشير هسكرو إلى هذه
 الدراسات وإجرائها في هذا الصدد، ولا يذكرها وفي رأيه أن 11 من 35
 حالة بين سبعينات القرن الماضي وثمانينياته اقترنت من هذا النموذج، أهمها
 بوسنيا وتشيكوسلوفاك والأوروغواي وكوريا وبدأت جنوب أفريقيا عملية
 كهذه في الفترة 1989-1990

بشمل هذا النموذج على أربع مراحل هي 1 الحكومة تبدأ خطوات
 لبرلة ويحسر سطتها تدريجاً 2 تستغل معارضة هذا الوضع لإضعاف
 الحكومة أكثر وتوسيع عدتها شعبية بتكثيف نشاطها بهدف إسقاط حكومة
 3 تقوم الحكومة بالرد بقوة على التحشيد الذي تقوم به المعارضة 4 تترك
 الحكومة ومعارضة بشيء حانة حمود ومواجهة وتبدأ في سحب عن مدارج
 بالمحادثات لكن الحصوة لأخيره بسبب حتمية؛ فهي بعض الحالات تغير
 الحكومة قباتتها وتبدأ في قمع معارضة باستخدام الجيش وأجهزة الأمن،
 على الأقل مؤقتاً، أو تستمر معارضة في تصوير قوتها وتسقط بحكومة بالقوة

وثمة توقعات كثيرة بهذه المرحلة الأربع، وقد تصف إليها مراحل أخرى؛ فهذا مجرد نموذج مستفراً من حالات محددة والحقيقة أن هتعتون لا يصيف هب شيئاً إلى دراسات الانتقار التي سقته إلى تحديد هب النوع من انتقار بالإصلاح من أعنى ونبسام انحة الحاكمة وبتحشيد من أسهل للضغط من أجل توسيع لإصلاح وشوء النحة إلى محورين قوى سبطه و معارضة في شأن خيارا الانتقال المتشعبة

أظهرت بحارب عربية، ما لم يلاحظه هسعون، وهو أن الاححاح قد تؤدي إلى شفاق سحبه على مسألة التعمير معها، أو تقوم برصلاحت لاحتوائها، ويحمل أن يتبو ذلك تصاعد الاححاح وتقوم لأرمة الاقتصادية، أو المطالب الاقتصادية، مع رتدع سبب التوقعات حتى في عاب أرمة، بدور مهم وقد يؤدي دور شفاق في لاحتحاحات حدث (مثل مقتل معارض، أو سوء تعامل السلطات مع كارثة طبعية، أو غيرهما) بمحر عصاً محفياً، يبطل حجاج شعبي مضبي لا يست أن يحول إلى مطالب سياسية

كما أثبت تحربه العربية وتجربه أوروبا اسرفيه أن التعبير بس مرتط بضبيعة النظام بموجب تخطيط مسبق للأنظمة، بل قدرتها على استخدام أدوات القمع لعصف ومدى استعدادها لتجاوز جميع الحدود في ذلك فإذا كان النظام فذراً على السهاب نعباً في عمليه القمع العيف، ولديه الإرادة للإقدام على ذلك، وإذا لم يؤد هذا العمل إلى شفاء فإنه يعرقل الانتقال مزاجع الاححاح وحقوت صوب القوى المدنية، ويتحول قوى أخرى إلى حمل سلاح

ثمة دراسات حنة تُظهر أن تأثير العننة الشعبية في الانتقار إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتسية في سبعينات القرن الماضي كان سلباً⁽²⁾ لكن الأمر متعلق بنفوذ القوى المتصبة ومزاعه بصل وحمم الاحتجاج الشعبي. ويظهر، شكلي عه، عدم وجود قاعدة عامة تصع بعنة اشعية في حنة ساسة ضد الانتقار

enroll n Nancy Berenson. *Ordinary People in Extraordinary Times: The Journey and the Breakdown of Democracy* (Princeton, N. Princeton University Press, 2003) Ariel C. Armony *The Dubious Link: Civil Engagement and Democratization* Stanford, CA: Stanford University Press, 2004

الديمقراطي وعميق لإصلاحات واشتدق بحجة محاكمة به تكون ممكنين هي بعض محاولات لولا التحته شعبية، حتى إن بعض الحروب الأهلية أوصفت بحثاً مسببة إلى استئجاب ضرورة حل صرحت ببيت ديمقراطية وحدى الدراسات تُظهر أن من بين 40 في المئة من جميع الحروب الأهلية التي وقعت في الفترة 1940-1993 تعهد تحس في مسود ديمقراطية²⁴ في انخفاض، يجب أن يميز بين الحروب الأهلية و بعض منها بوصفه صحت ولا سبب ذلك التي لا يستطيع بها أي طرف أن يتصر على طرف الآخر مع استحالة التحول الانفصالية

تكر الدراسات الكمية تبين أن المعارضه الدخلة مسجحه تتعرض مع الانتقاد الديمقراطي²⁵ على حد يس بعضير و لمتوسط على الأقل وثبت دراسات لحالة أن الانتفاضات لشعبية لسمية كس عملاً يحدثاً في انجور انديمقراطي وفي ديمومه والأشبه على ذلك هي عيس في تمانيات عرب الماصي، وجوب أفريقيا في أواخر عهد الثمانينات ومطلع التسعينات، وكه نك لا انتقاد اليمقراطي في سال وتايلاه في مطلع التسعينات²⁶ هذا إذا كانت الانتفاضات سسمية ممكنة بعض الأنظمة، مثل لعدم سوري، توحيهم بقمع شديد لا يمكن أن تصمد أمامه فكمي، أو تحول إلى سلاح، أو تنهي وتحل محلها معارضه مسلحه من فئات جماعية أخرى

ثبت دراسة كيرت شوك أن لعمل المسنح بشرط سعي إلى انديمقراطية، هي حين لا بعض سمي يعرفه²⁷ و مثال على ذلك هو حله عيس حيث حزب مفتل معارض سو سمون أكيو (Benigno Simeon Co tangco Aquino) الذي عاد إلى بلاده من منفاه في الولايات المتحدة واعتيل في مطار مانيلا في عام 1983، حراكاً شعبياً هائلاً، ما اضطر ماركوس إلى القبول بسحب

24) Teorel p. 403

24) Ibid., pp. 43-134

25) Ibid., pp. 46-137

26) Kurt Schick *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Non-democracies* 26

(Minneapolis, MN: University of Minnesota Press 2005) p. 66

حتى لا قسر، ما أدى إلى انتفاضة في سياتهم في الفترة 1984-1985، فقمعت
الحكومة بقوة ونجاح، ودرندت الحكومة عن الإصلاحات. لكن لعمومات على
جنوب أفريقيا التي انضمت إليها هذه الحركة بولايات المتحدة وجميع حكومات
الأوروبية، جعل الانتفاضة وأساساً معها، حسب نظام الأار بهاب على التكبير
من جديد في قدره على مواصلة الحكم بالأساليب القديمة

مثل الفصل المتواصل و الانتفاضة في جنوب أفريقيا عملاً خارجاً
أصبح حاسماً، لكن هتعنون لا يرى ذلك أيضاً وثيقة «انقضة» معروفة؛ اد
بدأ إصلاح جديد قده الرئيس دي كيرك الذي لعب على قوى المنشدة
في حرية، وأدى إلى مفاوضات وتعب «الشبر المعتدل» ممثلاً بـ «سيلا أيضاً»
على عتد لأكثر تشدّد في معارضة²⁸ وأصبح «المدق بين» «المعتدلين»
من طرفين ممكناً وفي نموذج دراسات الانتفاضة وعرف الدريج المعاصر
حالات شملت فيها الموجهة مدة طويلة سيكاً، بصريات ومواجهات،
ثم مفاوضات وقمع بينها مفاوضات محدّد وتُحب عدة مثال بولندا
لمشاهد حرة التي أدت في النهاية إلى مناقشت الخطوات المسديرة في
عام 1988²⁹ لكن في حالة بولندا تحديد بدأت صيرورة الانتقال بصر
العمان وبصمى بتليخسيب بسارية ديمفراجه ثم تصامى الكنيسة الكاثوليكية،
وهذا ما قد، بحرب اشيوعي إلى إصلاحات ما لبثت أن تراجمت عنها
المؤسسة الحاكمة بانقلاب عسكري وصبح الانتقال الديمقراطي ممكناً بعد
بدء الإصلاح في الاتحاد السوفيتي

بصوه إلى ذلك، عند الحديث عن جذرات من أعين والجنوب
المتفوض عليها لا يجوز أن يتجاهل بحث دور الفرد الذي لا تحكمه قوانين
فمثلاً، يمكن تصور ماذا كان سحصل لعمية الإصلاح في جنوب أفريقيا
والتفاوض مع المؤتمر الوطني لو قد متعرف بعض بعتبال دي كيرك

Intington. «How Countries Democratize» pp. 610-611

(28)

Ibid. pp. 609-610

(29)

Shapiro. *The State of Democratic Theory*. p. 82

(30)

مير شمير وليس كدرب بين أربعة أنواع من تتحول تساهم في رأيهما في تحديد طبيعة النظام الديمقراطي الذي سيظهر أولاً، اميثاق (Pact)، وهو لاتحسم عن اتفاق بين الشعب ثانياً، الإصلاح Reform الذي بشكل سوية مع لشعب في حقيقة ثالثاً، الإملاء Imposition الذي تعرضه الشعب رابعاً، لثوره Revolution أي التعبير الذي تعرضه الشعب أما أنماط الديمقراطية التي تتلاءم مع هذه الأنماط الأربعة فهي الكوربورايتية، و المقصود هو الديمقراطية التي يعترف رسمياً، أو بطريقة غير رسمية، بحقوق جماعات، وقد تقوم أصلاً على توافق سهل، وربما بأحد حصصها في السلطة في لاغتراب (أحزاب سياسية، طبقات وراثت اقتصادية، جماعات إثنية Corporative Democracy، لتوافق Cor sociational Consensual Democracy، لبحرية Elect Democracy، لانتخابية Electoratal Democracy) ويفود اميثاق إلى ديمقراطية كوربورايتية تكون فيه لدولة قوية ومهيمنة في المواءمة بين مصالح مجموعات المختلفة أما للإصلاح يفود إلى ديمقراطية توفيقية حيث بدولة ضعيفة ونوحد إدارة دائمة يعايد من لأهيات التي تشك في عجلة صنع القرار، وهذا يستتج عجب يقوم على ربط لا أساس له بين الإصلاح و الديمقراطية تتوافق فيه ويفود الإملاء إلى ديمقراطية بحماية ولا يكاد الشعب يشارك في السياسة أما الثورة فنقود إلى ديمقراطية استجابية ولا تكون بدولة قوية بما يكفي، ويحافظ الشعب على بعض النشاط الذي لا يثبت أن يحترم في المشاركة في لانتخابات³

الجمعية التي استعوب من هذه الحرة على لتعميم، وهذا الدفع الهوي عند بعض باحثي عدم استجابة بمار إلى تصنيف الذي لا يقيد أحد، وبفهمهم في أخطاء تتجاوز عدم مدقة، صراحة إلى أن طبيعة النظام الديمقراطي بعد الانتقال لا نحدد نوع الانتقال وحده، الذي لا أتفق معهم؛ لا في تصنيفه، ولا في تصنيف لأظمة لخدمة عنه وما يهمي هو أن أب من هذه لانتقالات

Philippe C. Schmitter & Terry Lynn Karl. «The types of Democracy emerging in Eastern and Eastern Europe and South and Central America.» in Peter Vollen (ed.) *Road to Change Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for East West Studies, 1997. pp. 56-58

لا يعود إلى ديمقراطية إذ لم يشمل على صلاحات هادفة إلى تحقيقها، أكان ذلك بعد ثورة أم من دون ثورة، ورد لم تنال بحكمة لدى القوى مدعنة في إداره لمرحلة الانتفاضة وصولاً إلى مرحلة ترسيخ نظام سياسي بخارج إلى عو من أخرى اقتصادية ومدة دولة وغيرها

نصيح مدح دراسات الانتفاضة في تفسير حالات عينية وفشلت، في رأيي، جميع الحالات موضع نموذج واحد للانتفاضة الديمقراطية وثبت أن الممكن بعينه هو مجموعة قواعد، منها بديهيات مثل استقرار كيان الدولة، ومنها قواعد سلوكية مثل سعي إلى التوافق لتجنب الصراع، و هو بالأحرى ديمقراطية، الأمر الذي يتوقف سرجه كبيرة على ثقافة الشعب السياسي، وتشخيص العلاقة بدقة بين نظام سياسي وحيش، وورب القوى محافظة امتصصة في داخل النظام ومن هو مصدر الالتفات في عملية الانتقال الديمقراطية، فثمة عوامل كثيرة يجب لأستاذ بها، كما أن عوامل سياسي بدو بديهية مثل توافق على الإجراءات بوقف على وعي عاقلين سياسيين وإراداتهم، وأحياناً حتى على دور الفرد

الفصل التاسع

نقد براداييم الانتقال والرد عليه

في نقد براداييم الانتقال، وفي نفي وجود البراداييم، وفي مسؤولية الوكالات انفاعلة في مجالات الديمقراطية عن تبسيط دراسات الانتقال ونمذجتها، وفي أن دراسات الانتقال لا تعتر أن أي انتقال من السلطوية يؤدي حتمًا إلى الديمقراطية في توافر مؤسسات للدولة بوصفه شرطًا مسبقًا قبل أي حديث عن الانتقال وفي شوء السلطوية التنافسية بوصفها نموذجًا قائمًا بذاته وليس حالة انتقالية.

سبب بعض نقد مشروع التحول ديمقراطي سطحي المنظمات الدولية نتائجها وتحويلها إلى وصفه فوريه للتطبيق في دور أخرى إلى المشروع ذاته وهو ما اعثر براداييم (بمودخا) متفادًا فأصاب هؤلاء البقاع في بعض بقدهم ولكنهم أخطأوا معوار. إذا، لم تُنتج دراسات الانتقال براداييم، بل أنتجه تسرع المنظمات الدولية عبر الحكومة، وأحيانًا الحكومة في الحرب، هي استخلاص التوقعات بشأن التطورات في دول مختلفة باستخدامه وحتى معوار الكذب الذي يلخص فيه أودوبيل وشميتز مشروعاتهم يشير إلى العكس تمامًا انتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات موقنة عن ديمقراطيات غير يقينية، وكأن الخدمات احتسب بعناية لشفي وجود براداييم.

المهم أن هذا المودخ أثر في الوكالات العربية ومؤسسات الدعم العمدة في الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا لاحقًا كما في أوروبا الشرقية، وحولته إلى مودخ قائم على فكرة خاطئة هي أن أي نظام يعادر بدكتاتورية يتجه حتمًا إلى ديمقراطية لكن مصدر الاستنتاجات الخاطئة هو هي الحقيقة تسطح

بصريات العلوم لاجتماعية عند تحويلها إلى مصموفة تشكّل مرشداً للعمل في الاستنتاجات والتوصيات العملية وهو ما أريد أن أظنّ عليه هي متلازمة الوكالات الحكومية وغير الحكومية (NGOs) ومراكز تحليل السياسات (Think tanks) وهي عبارة عن ميلٍ شديد لتسطيح استنتاجات البحوث العلمية وتبسيط نظرياتها لأغراض وضع الأحداث لتمويلية والسياسية راقعاً لسياسيين و أو الترويج للجمهور وهي متلازمة متكررة في الولايات المتحدة على شكل تحويل دراسات نظرية إلى معادلة مبسطة قابلة لصوغها في عبارات لا تخلو من الطرفة والجاذبة، وأحياناً إلى «تقليعة» إعلامية

أي كروثر ما اعسره «مر دالم الانتقار» مهيداً في مرحلة حطية ومهجنة من التعبير في العالم لكن أصبح من الواضح أنّ الواقع ما عد طيناً لسمودح؛ بدعّدت بدداً عديدة بموجبه لي وضع انتقار إلى الديمقراطية، لكنها ما عدت كذلك وحتى التحولات التي ما رت قائمة لا تتسع السمودح والرمه أصبح يعيق نظور دعم بديمقراطية من طرف الدول العربية والمصطدمات الصاعده في هذا المجال، ويشوّش عمل صناع سياسات و الأوان للاعتراف بأن سمودح الانتقار تجاوز مدة صلاحيته، ويفضّل البحث عن عسست جديدة لرؤيه الواقع من خلالها¹¹

نتمتع هذه لمقاربة حمسه افتر صاب بعدد أساس سمودح الانتقار (دحص أودويل وحودها جميعاً في رذه عيه) هي

الأول يُعتبر هذ الافتراض مطلة لافتراضات الأخرى، ويتلخص في أن لدولة نتي تتعد عن الحكم الدكتاتوري هي دوة في حده انتقار إلى الديمقراطية وعلى هذا الأساس، اعُترب 90 دوة في حاه انتقار ديمقراطي (20 في أميرك لانسيه، 25 في شرق أور و، 30 في أنوف جنوب الصحراء، 10 في سيب، 5 في الشرق الأوسط) والحقيقة أن مشروخ دراسات الانتقار لم يعتبرها كذلك، بل ربما صحت ذلك بعض المؤسسات الدولية على أساس ما عدّه المشروخ سمودح

¹¹ Thomas Brubaker «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* 19 (2002) 3 no January 2002 p 6 accessed on 26/4/2020 at <https://doi.org/10.26907/2152-2225>

الثاني تتألف عملية الانتقال الديمقراطي من مراحل أساسية، أولاهن دراسة أو لافتتاح، وبدأ عدة بنزله سياسيه، ونظهر خلالها شفقات في الساحة الحكمة أهمها الشرح بين لمتشدين و معتدين، ثم يحصل لاحتراق بهدر البدم، ويصعد بسيجته بدم ديمقراطي عبر حكومة متحبة في انتخابات عامة وإشاء مؤسسات ديمقراطية، وعالمت صوغ دستور جديد وتبدأ بعد هذا الانتقال عملية ترسيخ البدم، وهي عملية صعبة يحتر سكرار لانتخابات البرهة وغيره⁽²⁾ ثمه عاتيه ديمقراطية ثوبه في نموذج الانتداب عيني من بساه أن هذه المرحلة تؤدي إلى عابة محدده سبفاً لكن بعض لشروح في لطلعه الحكمة لم ينته بهيه حسنة، بل إن طائفة كسبه من البول بني بحوت إلى الديمقراطية، مثل تاوان وكوري الحوييه والمكسك، ثم تمرّ أصلاً بمرحلة شرح في الساحة الحكمة ولاحتراق السبي بحدثه القوي المعتدله فهي بعض هذه البول، حصص انتخابات وصعدت معارضة عظيمة بطائب بالانتداب الديمقراطي من دول انشفاق البطم الحاكم إلى معتدين ومتطرفين، وهدرت المعارضة بعد عدة مشاركات في لانتخابات انبي أنجه لبطام البسطوي ولا يرى ك. وثر أن المعارضة تهور بانتخابات في ظل بدم سببدي لتستثم بعدد احكم إلا إذا سمحت بذلك ساحة الحكمة، وهذا في حد ذاته نوع من الإصلاح

يُنتج ببحارب الباحة في أو. ويا وشرق سبب ان اسحاق لاقتصادي و أو وحوود تجرته مساهمة من تعدديه سياسيه في بدونه يساهم في إسحاق اسحرته و حقارة بين البول في دحل لافديم نفسها، بين دول بمعسكر الاشرافي سببب مثلاً، أو بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، بين همية عو من مثل بواقر ميراث مؤسسي من البطم السابعة⁽³⁾ لكن دراسات الانتقال الديمقراطي لا تفصي مثل هذه البوامل، بل تكتفي بعنبره غير ضرورية، كما سبق أن شرحه الفرق بين البصروي البدل بتعميم ولجائر في شروط العينية و بوامل المساعدة ه وقد يكون البطور الاقتصادي ومستوى البعليم

Ibid. p 7

(2)

Ibid. p 16

(3)

والبحرية السابقة مع لتعددية عوامل حاسمة في ترسيخ الديمقراطية، وربما في الحسنيين الشروط الضرورية والكافية في مرحلة الانتقال أيضًا، يكفي ليست هي الشروط لضرورة إن ارتفاع مستوى التعليم ومعدل دخل الفرد مثلاً لا يؤدي إلى الديمقراطية في دولة يشق فيها انعدام حراً على مطالب الإصلاح أو على الثورة، ويصعب له الحبش ولا تشق النجاة الحاكمة، أو في محتملات يشرح فيها مجتمع إلى جماعات إثنية ويبدع صراع أهلي

الثالث يرغم كدور ثور وجود هذا الاقتراض، وهو متمثل بالإيمان بالأهمية الحاسمة للانتخابات وتدرأ أعين الباحثين بمسهمهم في دراسات الانتقال أن الانتخابات لا تسوي الديمقراطية، وأنها عبر كفة تعريفها، يكفي هي الواقع دعموا الانتخابات أولاً، ودعوا إليها وعدوها عملياً خطوة حاسمة هي عملية الانتقال والحقيقة أنه يصر في بعض حالات التحدير من الانتخابات المكرر قبل التأكد من أنها لا تعمق اشروخ لاجتماعية، وقبل حصول النورق الإجماعي على الأقل، واقتنع لجهة السياسية به وثمة برعة عند المؤسسات الدعوة إلى الدعوة إلى انتخابات بعد أي حرب، وقبل تعمق في مدى دعم التماس الانتخابي بمكر بعملية الانتقال وهو انعطاً الرئيس الذي وقع في ليبيا قبل كتمان عملية بناء مؤسسات مدوية بها فيها الحبش، والاتفاق على فروع الديمقراطية

الرابع يتمثل بأن شروط السائدة هي الأولى، مثل المستوى الاقتصادي والتوزيع العنصري وغيث مرمسي وتركيب الإثني واستفسد الاجتماعية والثقافية وجميع المميزات السيوية لأخرى، من يكون عملاً مهم في تحديد سيطرة الانتفا الديمقراطية، هذا كأن هذا الانتفا بحري هي أقل المساهمة توقعاً بحسب نظرية التحديث مثل معوي وأساي ومورثيد، وقد لباحثين في مشروع الانتقال أن كل ما يلزم هو قرار لحب سياسية، وقدره هذه لحب على الدواع عن عممة الانتقال صد الهوى المعادبة الديمقراطية هكذا بدأت هذه الأفكار في ظل التحولات المعاصرة في بلد «الموجة الثالثة» مصر، وفق كدور ثور، أن نظريات التحديث لأمر كبة في شأن طبقة الوسطى وأهمية

الفردانية البروتستانتية⁴ يجب شروطاً للديمقراطية وهو بحث صرر رأيه الذي يقول إنها شروط مثلاً

الخامس يتمش في أن عملية الانتقال الديمقراطي تشمل إعادة بناء مؤسسات الدولة وإقامة مؤسسات متحدة وديمقراطية وإصلاح هيكل الجهاز القضائي، وجميعها إصلاحات وتعدلات على مؤسسات قائمة قائمة، أي إن فرصات الانتقال تفرص دولة قائمة متماسكة⁵ وحين جاء ممثلو المنظمات التي تقدم معونات لعديد التحولات الديمقراطية اكتشفوا أن ليس لديهم القدرة الكافية للتعامل مع مجتمع تسي مؤسساتها من لا شيء كما هي حالة ليبيا مثلاً، فقد لم يكن مطروحاً في جنوب أوروبا أو أميركا اللاتينية، وهي المناطق التي كانت الأساس التجريبي لدراسات الانتقال بذلك عن الداعين إلى الديمقراطية لم يأخذوا في الحسبان مسألة بناء الدولة باعتبارها جزءاً من عمله لانتقال ديمقراطي والحقيقة أنها أحدثها في الحسبان بل سميت بها، ولكن لم يعمل معها الباحثون منذ رؤسوا باعتبارها من مهمات الانتقال بل من شروط المسبقة وهم محفوظ في ذلك

ذلك يعني أن ما يسميه كروثرز بغير حق «براداييم الانتقال» لا يخلق على سبيل مثال لا تتواءم فيه شروط المسبقة، وليس هي حجة نظرية ادعاءات بهذا الشأن ولا شك في أن الانتحانات لا تفرص أن تكون المهمة الرئيسة في بلد مثل ليبيا بل بناء المؤسسات، وإبرام تسويات بين القوى المختلفة وإقامة أي عائق أمام بناء مؤسسات الدولة، ولا سيما بناء الجيش الموحد وأجهزة الأمن، حتى لا يخرج بناء الجيش الوطني والشرطة بدمج فصائل المسلحة، أو

(4) اقترحها ك. وثرز في نظريته المحدث كانها أحد أركانها، ولم تكن كذلك وهي في أي بحث من شروط الديمقراطية، كانت تكون رئيساً في نظرية التحديث من لاء 1960 إلى حد ما ديم انتقال أم لا ولا علاقة بالانتقال الديمقراطي حتى تاريخياً بشيء ما يسمى الفردانية البروتستانتية بل بما ثبت وجوده في مجاله لايمان والعدم انبعاثه بين المؤسسيين، ويذكر شنداق لأوبوب فردية لاجلالية منها بين سيرة ولا بد لاجلالية عمية مشابهة حيث عصفه الطبقات الوسطى هي و...
بروتستانتية انطبقت تديمقراطية منها، ولكن علاقه الأمر بتأثيرات سياسية ثانية غير واضحة إطلاقاً

ibid. pp. 8-9

(5)

حلها، بالقوة إن رفض المصائل مصادرة لاندماج انطوغي، وانحس في إلزها
 ذلك، هم من أهم أسباب التعكث و بهدر عممية الاثقال على مستوى الدولة،
 وصعود قوى مصادره للانصار ممثله بحيش انصاره سبي سابق حدة حصر
 (قائد ما يُعرف بالحيش الوطني السبي من عام 2014 الذي انشأه في رحمة وجود
 سبطين معصيين في ليبيا) بدعم من قوى رحمة معدية للانتقال بدمقراطي
 على مستوى الإقليم.

وفقًا لكارولز، فيه عند لتحرر من عائية لانتقال قائمة الكمة في
 رية بصر ساحت، يحمي به أن كثر من الدول التي اعتبرت في حالة انقار
 إلى الديمقراطية دحت بعد التحلص من نظام سلطوي في مرحلة جديدة
 ليست ديمقراطية فهي م بعد إلى سابق عهد، بل شأت في أمة المعدنة
 الحويه، أو لجابة من المصموم، حيث يسمح بتعدديه سياسه، لكنه لا
 تؤثر في عمية صنع القرار، ولا يشارك الموص في السياسة، ولا تؤحد هذه
 التعددية بحدية بوجود تحالف أمي سياسي قيصدي لا يتغير شمة بمادح مثل
 علايش و لأحتين و سب و عو تمالا و أوكرا، تدار لأحر فبه السلطة
 من دون أي تغيير في السياسات و سوط الثاني هو «أظمة قوة المسيطرة»
 والأمثلة الدالة عليه هي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل جورجيا
 وأرمينيا وأذربيجان وكازاخستان حيث يسمح النظام ببعض التفرقة، والتحديات
 شكلية لا يتم فيها أي تبادل للسلطة، ومنها أيضًا دول أفريقية كثيرة حول
 الصحراء. هذه المادح ليست حالات انتقال إلى الديمقراطية، وإنما نظم
 سامة جديدة قديمة⁶

في أودوبل، في رده على هذا كروثر⁷، وجود لرادايم الانتها،
 أي نموذج إرشد في بصري بحة الادعاءات الأخرى كها، ومضمونه أن كل

(6) في تصنيفاته للأنظمة هي الأنظمة (أ) مادية، يسمى (ب) وتر (ج) التعددية المجرية (elkass Pluralist)، وهي مادح عن نظام ديمقراطي ما دم بعد استجابات بريها، كنه تُخرج من مضمونه بالجم
 فاسد، أما ما يسمى (Dominant Power) فهو عده نظام سلطوي، مع به يسمح بالاحتياط، إلا بها
 استجابات غير عادية و غير بريها و بصر من عليها ببيانات كثيرة بعه المباشرة بحره يُظهر Ibid. p. 13
 Ibid. pp. 9-16 (7)

انتقال من استبوابية هو انتقال إلى ديمقراطية ومن هنا غروب مؤلف مشروع الانتقال الديمقراطي الرئيس بـ « الانتقال من لحكم استبوابي »^٨ وليس الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ويمثل عدم بقيته نوع الديمقراطية بعد تحوّل من استبوابية محوراً مركزياً فيه فهي لإمكان أن يؤدي هذا تحوّل من استبوابية إلى ثورات أو أنظمة مختلطة (Hybrid Regimes) أو حتى العودة إلى سلطوية وهذا يؤكد أفعال المؤرخي المختلطة الرابع الذي سبب التطوّر إليه المتمثل باستنتاجات مؤقتة في شأن ديمقراطيات غير بقيّة وهذا ما يقابل مصطلحات الأنظمة القائمة هي المصطلح الترميزية عند ك. روثر (إد. ب. م. يسميه كاروثر بـ (Freeless pluralist) هو ما سبق أن سمّاه أودويس بـ (Democraduras) (وهي جمع ما بين كيمي Democracy و Dictadura ، وما يسميه كاروثر بـ (Dominant Power) سبق أن سمّاه بـ (Dictablands) جمع كلمتي Dictadura و Blanda أي داعمه)^٩

لا يوجد نقاب مودجي أو بر دايمي إلى ديمقراطية، فثمة سبب محسوس للانتقال الديمقراطي^{١٠} ويشير أودويس إلى أنه سبب في المبدأ الثالث من كتاب الانتقال من لحكم السلطوي الذي يعد فيه ضرائق الانتقال وسبق أن نظّر إلى محاكاة هتعتون له

عن تاريخ مشروع الانتقال الديمقراطي، كتب أودويس أنه بد مع زملائه في بحث في بؤية استبيبات وبؤية استبيبات من تقرب الماضي في دراسة هذا تاريخ، أي إلى عملهم لم يكن ربه فعل على عمله ديمقراطية في

Cullerón O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (9 *Tentative conclusions about democratic transitions* in 4) (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986)

Cullerón O'Donnell, «In Partial Defense of an Evasive Paradigm» in *idem* (9 Diamond, Marc F. Mattner & Philip C. Schmitter (eds) *Debates on Democratization* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2011) 2012 p. 95

ibid., p. 96

(10)

A New Step in the Theory of Democratization: Theoretical and Comparative (11 Considerations» in Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds) *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 64-84

O'Donnell «In Partial Defense of an Evasive Paradigm» p. 96

(12)

أميرك فلاينية، بل كان يصعد إلى الديمقراطية قبل أن يصدق عملية الانتقال في لإفليم،^{١٣} ما عدا هي حالة بيرو،^{١٤} ويميز الباحثين في مشروع الانتقال أنهم جميعاً كانوا في بدايتهم مباشرة أو من خلال شبكات البحث مدفوعين بعبء إسقاط الأنظمة الاستطوية التي بنيت بها مصفهم بعد اعتقادوا أن التأكيد على العنصر السياسي في الانتقال أكثر من هو من الاحتجاج الاقتصادي سوف يساعد في تحقيق الانتقال من الأنظمة الاستطوية فهي تلك الصلة كانت أعدسة الأدبيات تُعبد أنه يجب الانتظار وقتاً طويلاً سواقر شروط الانتقال بالمرور عبر السمية الاقتصادية و تحديث ونضوح الثقة السياسية، كي يتمكنوا من الانتقال إلى الديمقراطية نوعية لهذا وجود أن هذا نوع من التطوير التدريجي عملية مشددة بعزائم، ولذلك اتجهوا إلى تسمي المتضررين، فافترضوا أن العمل السياسي موجه إلى عبء قد يكون مؤثراً، وأن التحميل الجيد يصب في مثل هذا الأمر ويعترف ودويل أن أديانهم مبنية، لكن الاستعدادات التي حصلت لا تُدخضه^{١٥} إن محرك البحث السياسي، وهذه التحفيز السياسي وعدم نظار اكتساب الشروط النبوية التي سردها نظريات التحديث و ثقافة السياسية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن يحسب عامل لإزالة السياسة هو الأساس

يو في أودومس على ادعاء واحد فقط من دعوات كروثر؛ أنهم لم يحتو في مشروعهم في البداية شأن الدول لصعفه أو غير مماثلة لكن، في بداية استيعاب من انقرب المصلي شرع عملاء الأخصاع وعملاء السياسة يفتشون قوة النبوية وتمسكهم بوصفهم من شروط الديمقراطية^{١٦} والحقيقة أن روستو ودان وغيرهما، كما يتبين، كانوا قد سهوهم إلى ذلك ولمسألة مثله، عرباً على الأقل، من هذه نظريته

هيمس على بحث في «الأنظمة الهيمنة» سي شدت في وسط أوروبا وشرقها بعد توجه بحرب الباردة بحير إلى فكرة انتقال الديمقراطية و الدراسات التي كرستها، فقومت ورويب مثلاً كأها تمر بمرحلة انتقالية إلى

Ibid. p 98

١٣،

Ibid

١٤،

الديمقراطية، ثم اعتبر بعضها «بى لأوتوقراطية فشلاً في ترسيخ الديمقراطية» ومن هذا المنطلق، قُويت حالات أخرى أيضاً، هي حين وُصفت لدول التي لم تنتقل إلى الديمقراطية بأنها مؤخدة أو متوقفة أو شوبها عيوب، وتأت المصادر الصعبة هو الانتقاد «بى الديمقراطية» ومصدق كتاب ييفتسكي ووي أنه قد نشأت أنظمة من نوع جديد، لا هي ديمقراطية، ولا هي مجرد مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية. فتمه أنظمة محببة تشكل نموذجاً قائماً بذاته، ويمكن أن يستقر ذلك النموذج ويصبح، أو قد تعود تلك الأنظمة إلى الحكم الأوتوقراطي المحض، وفي بعض الحالات تنحدر إلى الديمقراطية بعد صيرورة التقارب الجديدة ويعدّد كتابها ثلث عشر نظاماً محبباً مسطوحاً تنافساً دام خمسة عشر عامًا ثم كان هذه الديمقراطية غير مكتملة أو غير راسخة، وإنما حسب فهمها كما هي وصوغ مصطلحات في بوصفها أنظمة غير ديمقراطية، والمفهوم الأكثر دقة لتحديدها، في رأيها، هو «سلطوية الديمقراطية»^{١٧}

سبق أن كتب مسعود عن النظام الحزبي المسيطر في دول آسيا مثل كوريا وبيتان الذي تنصص بصفة على السلطة وليس تعبير سلطة، وأن الجميع يشاركون في الانتخابات، لكن المشاركة في المناصب هي لحزب אחד الرئيس اسناد وحده^{١٨} فهل هذا هو المقصود بالسلطوية تنافسية^{١٩}

بأحد الباحثين ليفتسكي وواي على دراسات الانتقار الديمقراطية ما بعد الحرب ب. ده بها أولت استراتيجيات المعاصرة حل اهتمامها، فهذه

Steven Levitsky & Daniel A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge NY: Cambridge University Press, 2010)

سلطوية تنافسية حسب النظام الهجين الواحد، وفي المؤلفين، فتمه أنظمة محببة أخرى من

١ لأولئك الدول، والديمقراطية لا تصنف «بى لا تمنح حرةً كبيراً من السكان حق الانتخاب،

٢ أنظمة وصفتها حيث يوجد الحزب الواحد والكرت الحكومات مقيدة مؤسسات غير مسخرة كما في إيران

وغيرها من دول العالم الثالث. ويبدأ ٣ أنظمة تنافسية حيث الانتخابات حرة و«برهنة» لكن ثمة حزب

كتاب مصبوع من حوضها مثل لأر حش في بفره ١٩٩٧ ١٩٩٥ ومرتبط حرة تنافسية، ومع ذلك فإن

حزبين يتررب على التنافسية تنافسية

Samuel Huntington, «Democracy's Third Wave», *Journal of Democracy*, vol. 2 no. 2

Spring 1991, p. 27 accessed on 8.3.2020, at <http://bu.y2mashum>

هي أنه حيث كانت عصبة دُعوت وثيقة تحوّلت لأنظمة استبوانة لاسففة إلى ديمقراطية، وحيث كانت عصبة ضعيفة اعتمد السائح على قدرة بحكم الطبيعة وفي هذه حالات بني تصعب فيها اتصالات بالدعرب، صمدت الأنظمة استبوانة حين تو لوت القسرات أنظمته لدى اسحه الحكمة، ولا سمى بحدود حرب حاكم متمسك وفي حالات السحب الإداري وعدم تماسك السحه الحكمة في ظروف عياب العصبة بالدعرب، فتقرب الأنظمة استبوانة لاسففة إلى الاستقرار، لكن فلم تحوّت إلى الديمقراطية وهي فرصة غير صحيحة لأن الأمر متعلق بالأهمية لاسرائيلية لدولة بالنسبة إلى الدول العربية، وإرادة هذه الدول السياسية هي ما يتعلق بمصلحتها في الإقليم المحدد في المرحلة الرسمية المحددة بالدول العربية، لا بدعم لاسففة الديمقراطية في مصر، كما أن لنظام استبواني الذي نشأ فيها بعد انقلاب 3 تموز، يونيو 2013 يحظى بتجاهل بعض الدول العربية ودعم بعضها الآخر لاسففة، وذلك عالة لاعتبارات حيوسياسية متعلقة بدور مصر وموقعها

الأظمة استبوانة التفاضلية هي أنظمة مدنية توحد فيها مؤسسات ديمقراطية شكلية، ونظر إلى هذه المؤسسات بوصفها وسائل لوصول إلى السلطة لكن استعمال الحكام لدولة يمتحهم أفضلية مصلحتهم أو مصالحهم ويصبح تسميتها لاسففة لأن حرب المعارضة تفس على المؤسسات، لكنها غير ديمقراطية لأن ميدان العمل السياسي (ساحة المذهب كما يسمونه) يمثل إلى مصلحة الحكام إنها ساحة غير مسونة والسففس في غير عدد¹⁴ في مثل هذه الدول، توحد صحدة حرية شكلية، فلا تملك لصحف، بل بشرية كارتلات محبطة بالسلطة، وأحياناً تسخر بصحافيون المحرمون بتهم لا تحقق صدهم بحرية التعبير، أي بحري لاحتلال على احريات بتهم حادثة مثلاً وهذا أسلوب تستخدمه الأنظمة العربية التي تبيع حرية محدودة بصحافة، لكنها بالحق الصحافي السبدي المستغل وبقائه جمع أدلة حادثة صده في محلات أخرى، وقد تمقن به تهم أخلاقية عشوية سمعته ولهذا، صنف بكتاب إلى شروط محد

الأدبي للديمقراطية ، شرط وجود ملعب مسبق ومع أن ساحتين بقصدان
 ذلك تو فر صمدات الانحدات البريئة والخرابات المديية، لبي من دونه لا
 يمكن الحديث عن ساحتين بريئة، فبينما يصرا على عشر «سواء المعب»
 مصطلحاً مستقلاً، ويعني تحديد قدرة نظام سطوي سياسي على الانحد
 على تحركات من دون قمعها مباشرة²⁷ والحقيقة أن هذه ردة غير ضرورية هي
 العدة المصطلحة الأكاديمية فقمع التحركات، مباشرة أكان أم غير مباشر، بقو ص
 براهه أي التحركات

تتميز السبوية تنافسه من السبوية (لمعق) بأن لأخرة لا تحسن
 مؤسسات وفوات ثاف في المعارضه السبويه هذه هي الحار في دون مثل
 الصين وكوب و سعودية وتحتلف أجب عن نظام السبوي مهمين حيث
 توحد مؤسسات ديمقراطية على الورق، لكن النظام يقمع المعارضه مباشرة،
 كما في مصر في مرحله مبارك وكر حستان وأوربكستان، حيث توحد التحركات
 لمبح شرعية فحسب بعدم القائم وتتميز السبويه اسفسيه من الديمقراطية
 بأنها تنهت إحدى ثلاث مواب ديمقراطية¹ الانحدات لخرة اسريهه عامه
 لجميع السبعين² حمية وسعة تحريات حمية³ ملعب مستر، أو مبد
 سبسي مستر شكل معقول⁴

في بعض الدول غير الديمقراطية من نوع النافسية لسبوية، قد لا
 يوجد يقين²⁴ بشأن النتائج وحتى حسارة الحاكم بسبويه، لكن يرشح أن من
 يعقده في الحكم يستخدم السلطة بالطريقة نفسه، أي به بكرس صفاً سطوياً

(21) وهي 1 الانحدات النافسه بحره بريهه 2 حوالا افرام سابعين 3 حمية تحريات
 حمية، بما في ذلك حرية التعبير والصحة 4 عدم وجود سلطة وصية غير منجيين غير
 مؤسسات الحكم (مثل العسكر والجمود ومؤسسات الدييه) بحث بحث من سبويات بمسؤولين
 منجيين التي يتحصلون من كتابات داس ومسمو - وغيرهم

Levitsky & Way, pp. 56

(22)

ibid. p. 7

(23)

(24) عدم يقين بشأن نتائج نظام الانتخابي هو مكون مهم في تعريف الديمقراطية عند

شيفر، سكي

تدافياً فهذا نوع من الأنظمة يختلف عن الدكتاتورية بأن الدول السلطة واردة، لكن السيرة استوطنته نهى قائمه، فلا تتوفر فيها حماية كفيه بحروب وميدان سياسي مستقر وانتشرت أنظمة كثيرة كهذه بعد الحرب الباردة في العديد من الدول مثل آسيا وأرمينيا وسلاووسيا والكاميرون وكمبوديا والبنين وكوت ديفوار وبنين وملاوي وموريتانيا وروسي وأوكرانيا^{٢٥} وست مصدفة عدم وجود أي دولة عربية بين هذه الدول، وربما يقترب العراق الحاني وسبب من هذا السورج وفي السيرة تسود، في رأس، حاله عدم أكثر ث شأ تعبير حكام في هذه الدول، ويصح الأهم بسببه إلى الناس هو مسأله الأوصاع لاقتصاديه والاحتماضه، و حقوق المدينه والحرب، وليس هويه لحاكم لكن مؤمنين في كسب في بعضها فحسب تكون شائع لاحتجابات غير يقينه، وهذا يعني أن يقين قدم في بعضها الآخر، ما يسمح بمصطف دول مثل بحرثر في عهد بوتصيفة الذي أُنشئت أربع مرات، لكن تتجده كان يقيناً بتفاق التحريين الكبيرين ر الأمن وبحيش وفي بعض حالات، أرحب لقيادة لإيرانية، عبر هيئة شحيص مصلحة انضمام، نحن لاحتجابات غير يقينه الناتج من دامت حرب تحت سقف مدائ الجمهوريه الإسلامية، ومؤسسة حشره وم يسهر عنه من مؤسسات عسكريه وشبه عسكريه (ممتلك مؤسسات اقتصاديه) ومؤسسات دينية

الأنظمة استوطنته التدافيه هي حشره ما بعد الحرب الباردة، ومع أن تلك الأنظمة وحده في بعض الحالات في أثناء الحرب الباردة، فب حشره انتشرت بعد نهائيه حينما تضعضع استقرار كثير من الأنظمة استوطنته المعقده، لكن لم تتحول كلها إلى ديمقراطيه بر حح في حينه ادعم السوفييتي للأنظمة السعويه، لكن بدعم عربي لدمرطة تفاوت من مد إلى آخر وكثير من الأنظمة الأوتومراضيه بنت مؤسسات وجزءات ديمقراطيه شكليه، كي نصوصح نفسها في مكان مريح تنفي بدعم الدولي أو تحميم، يصعب الداحي^{٢٦} لكن

Levitsky & Way, p. ١3

(25،

ibid. pp. ١7- 8

(26)

دعم لنوع لعرية بعض الأنظمة استنصوية التي يمكن الاستمادة منها سمر بعد الحرب اساردة كما هو واضح في حالات عربية معروفة

يُعلن المؤلفان التعديون في نتائج عملية تراجع النظام السلصوي أو تضعفه بعد الحرب الساردة الذي أسس أنظمة ديمقراطية وأخرى تفسيه سطوية، باعامين المذكورين وهما

1 كذوة لصلات بالعرب، خصوصاً لصلات لاقتصادية ونسبسية والسياسية والاجتماعية ونظيمائية (أي بين منظمات)، وسبق بعد محدود للصانع والخدمات ورؤوس الأموال، وبشر، بين بدالي بعضها من جهة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى اتقدت هذه الفرصة سابقاً، وسعج الموضوع تنوسع أكثر في فصل محصص للمعوم من الحارحة

2 فدرية حاكم تنظيميه، ومدى تماسك الحروب الحاكم وحجمه ويقول كانبس إن من بين الأنظمة ذات الصلة القوية بالعرب لم يبق نظام سطوي واحد بعد عام 2008، وإن كل تحول أنجح ديمقراطية حصل هذا حتى في لبنان التي لا تتوفر فيها «صروف مريحة» لسطور ديمقراطي مثل عربات ومقنوبيا ورومانيا وحيث كانت بصله ضعيفة هي أعدسية أفريقيا وبنسب للاتحاد السوفياتي سابق كد بصلع حد حي ضعيف، ومن ثم فإن لمحرك الرئيس كد العومل المجدد، خصوصاً عدره تنظيم للحكم وحيث الأحزاب الحاكمة كانت قوية وودت قواعد خنصاعية قوية مثل مايرب ورماسوي، يمكن الحكم من مواجهة خصوم أثرياء في لشارع وفي صاديق الاقتراع

بعد عشرين على بعد نظم اشبوعنة وتفكك لاتحاد اسوفياتي، نعممت البحوث في طبيعة الأنظمة غير الديمقراطية التي شأب في بعض هذه الدول على أنصص النظم الشموس، أو بعد الارتداد عن عمسة انتاب ديمقراطي في بعضها الآخر ومنها الأنظمة السطوية كما هي بيلاروسب التي ما عدد هي

الإمكان عبها ديمقراطية نفسية؛ إذ أصبح النظام الحاكم سلطويًا ديكتاتوريًا مثل دول الاتحاد السوفيتي السابق في وسط آسيا ومنها أنظمة نهجية التي اتخذ فيها مسار الانتقال الديمقراطي صريقة إلى حكم شبكات عصبية (patrona networks) أو حكم جماعات مهيمنة على شكل عُصب (جمع عصبة) أو «عصابات»، أو عائلات (العالم العربي)²⁸ في حالة ما يسمى «دولة المافيا»²⁹، لكي يجمع فيها لحكم ما بين نفوذ سياسي واستخدام مصادر الدولة، ولا سيما ثروته، في لحداد على وجودهم في السلطة وتنافس الشبكات المنظمة على مدافع السلطة مثل السيطرة على بوطائف و لأجهزة الأمة وحتى استيهره على الثروات ودخل الدولة، ولا سيما في حالة ما يرجع من مواد خام مثل النفط وغيره وقد يتحد اندافس شكل صراع على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية كما في أوكرانيا من دول بعير في صعبة تصادم مع بعير الحكام لكن نضارع عمدًا ما يحري في ظل انهزم السلطوي نفسه لذي بنوعه خام وصي أو راع (patron) بعد أن حسمت مسأله سلطه لمصالحته، وأصبح هو الزعيم الوصي الذي يستخدم أدوات سلطة لبقاء في الحكم

يكون التأثير والاستفادة بالأسباب وتقررب شخصي من دور هذه الشبكات المنحرفة وصولاً إلى الدوائر لأقرب من الدائرة الداخلية حول الزعيم وهذه قطعاً ليست أدوات تأثير ديمقراطية ولا يمكن فهم طبيعة هذا النظام بموجب نظرية الديمقراطية أو دراسات الانتقال، بل بدراسة طبيعة النظام السلطوي السابق وأثاره في المجتمع والحزب السياسية وطبيعة النظام الحالي الذي يعده البعض نوعًا من الكليبتوقراطية (kleptocracy) لتفسير هذه الأنظمة

(28) استعاره في مقابل مصطلح بعالم السفلي في وصف عالم الجريمة

(29) بنظر اشتقاقات نائب ماحر من نموذج دولة المافيا في تحليل النظام في هنغاريا

معاصره: Balint Magyar (from Free Market Corruption Risk to the Certainty of a State-Run Criminal Organization using Hungary as an example), in Balint Magyar (ed. *Stable Structures Reconceptualizing Post-Communist Regimes* (Budapest, New York: CEU Press 2009), pp. 461-486

سواء أن طور الحزاب مع العديد من الحزب شرق أوروبا والمختارين من دول الاتحاد

سوفيتي السابق في أوروبا؛ أما هذه الفكرة لإيجاد أدوات مصطلحه عن الديمقراطية و سلطويه

مهم هذه الأنظمة وأليات عنيده في Balint Magyar & Julia Vasshely: (eds. *Twenty-five Sides of a Post-Communist Mafia State* (Budapest: New York: CEU Press and Coran Lib. Inc. 2007)

من أنظمة السخرة أو سيطرة بأنها لا تنحى إلى النادر بعضه من الإرهاب في حصر وجود أي معارضة فهي تسمح بوجود مع صين، وقد تسكنهم من خلال تشويه صورهم في الإعلام الذي تسيطر عليه أو تضيق عليهم من العيش أو ترهيبهم، فيحافظ على بعض مظاهر المؤسسات الديمقراطية كما أنها لا تنبئ أيديولوجيا شمولية، بل تنبئ عائد ديمقراطي وطني وتشكيك في الأحزاب عمومًا وتحذير من القوي سيطرة. ومن هذه الدول ما هو أقرب إلى سيطرة مثل روسيا والصين، ومنها ما هو أقرب إلى الديمقراطية مثل تونس ولا شك في أن بعض دول أوروبا الشرقية قد حققت الانتعاش، ومنها مثلًا مسوغيب والشيش ودول سيطر، باستثناء استوب التي تحرم لاقية اروسية من حق الاقتراع لكنها جميعًا ديمقراطيات شديدة سمحدر تقدم لاسرالية بعد، ومنه بحسب اصحاب كبرى مثل التعددية الثقافية وأعداد مهاجرين كبيرة وغيرها، خلافًا لديمقراطيات ورون العرنة، وهي ما زالت معارضة لهرت

يمكن، مع بعض الاستثناء، لاستفادة من تحليل لاسع على اسطرة وهو دهر في دول محاصصة صئفة مثل لبنان وعراق في تطوير فكرة الشبكات الربونية وعلاقة بوضيه الحمديه من الرعمات الطائفية وأساعه والنظام السياسي هب من سيمويًا، لكنه «ماجوي» إلى حد بعيد

الفصل العاشر

الإجماع على الدولة : الأمة والقوميات الإثنية

في تعريف الدولة الحديثة ووظائفها، وفي دور القومية، في التمييز بين القومية الإثنية والأمة على أساس المواطنة، وفي أهمية هذا التمييز لشرعية الدولة في الفارق بين دولة الأمة وأمة الدولة وفي التجانس الإثني القومي، وهل هو شرط الديمقراطية؟ في احتمالات الديمقراطية في دول متعددة القوميات الإثنية واحتمالات فشلها، في دحض الربط بين المدايح الإثنية والديمقراطية، وفي دحض الخلط بين أثر الدولة الحديثة والمشاركة الجماهيرية وقومية الإثنيات من جهة وبين أثر الديمقراطية من جهة أخرى

سبق أن بينت أن التعددية التي تسمح بالسياسي على حكم الدولة، واحتمالات التعبير والتلاقيين اللذين يترتبان عليها، يفترض جميعها وحوود إطار مستقر مجتمع عليه، يمكن تحيته مفصلاً عن النظام السياسي القائم^(١) ويمكن تصور تعددية تجمعية في إطار دولة حتى عند تأسيسها، أي قبل أن ترسح وتستقر، إذ كان ثمة إجماع على تأسيسها ووجودها يتجاوز الخلافات التجمعية على التصايب الأخرى، ووقع ذلك فعلاً والديمقراطية ليست فرضاً، بل نظام حكم يقوم على سيادة القانون في دولة، والخلاف لا يكون، لا في إطار وحدة أم في حال اتحاد لا اختلاف شكل صريح يشق الوحدة ذاتها، من

(١) في بعض حركات التحرر، يكون منطوقه بـ "كياي سي دي والنص من حيث كياي بوصفه

سقفاً متعدد دحيه

لا خلاف لا تكون عددية قوى داخل دولة تمكن من أساس ديمقراطي، بل
عدد كيانات أو دول

عدت ما يقتضيه ما حثون تعريف فيبر بدولة اندي يهون (سوف يستقى
السلطان السياسي والعسكري ذو الاستمرارية دولة إذا كان طاقمه الإداري قائماً
على حثك الاستحسان التشريعي للعنف في فرض النظام) ^١ ويصف فيبر
بما أن الدولة تسع درجة تصورها الكامل هي الأرمه حديثه، بفضل تعريفه
انطلاقاً من الدولة الحديثة ويسحريه من المصم قائمة راهباً و متغيرة مع
الزمن وتتحقق مميزات الدولة الأساسية هي أنها تتمثل بصفة إدارية و بوب
خاصة لتعريف التشريعي الذي توجه إليه و عديد الصقم الإداري مصطمة أي
بصفة التشريعي أيضاً ^٢، وسلطة الدولة سبب ملزمه لمواطنيها وحدهم الذين
حصب أعينهم على المواطنة بالولادة، بل يمكن ما يجري على أرضها أيضاً
بهي منظمة قانونية قسرية ذات أساس إقليمي إنها تحتكر العنف التشريعي،
أي العنف الذي تقوم به أو تسمح به الدولة ^٣ وعدت ما يندل ذلك تعريف
ماركس لها بوصفها أداة جمع حصة حصة، واعتبار ماركس، يعلم الحكومة
في النظام الرأسمالي لجهة لإدارة شؤون الطبقة الرأسمالية، وغيرهم من
التعريفات الاحترافية

إن شؤون الدولة الحديثة والجهر سيرة قراطي والمحال لعدم من أهم
صيرورات عمله التحديث إلى جانب ثوره العلميه و تصميح و تمتعت
الدولة هي حدثه من دولة سلالة حاكمه ^٤ يدلف الشعب من عداها
الموالب يملك إلى الدولة بوصفها دولة أمه، معنى أنها ليست مرتبطة
بأرض محددة تسط عليها سيادتها فحسب، وإنما بجماعة محددة تُعرِّف

Max Weber *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (Guenther Roth & (2)
Klaus Wittich eds.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1978) vol. 1, p. 64

ibid.

ibid. p. 66

(بهذا المعنى، و بدولة تعريفها الحديث في بوصفها سلالة حاكمه بل يمكن مقصود على العادة
الإسلامي، بل كان في و و ب يصف، و شعبها يميز بأنه بطبع هذه السلالة أو بوالها

عليه وتحدد مصيرها ألقب وتعي دولة لأمة هي هذه وحدة دولة قومية،
والجماعة المقصودة هي جماعة (يسمي أو نصف محيطة) إثنية قومية وقد
ساهمت الدولة في صياغة هذا التجانس القومي، وحتى فرصه بالقوة إذا لزم
الأمر، ولم تنجح دائمًا في ذلك

بالنسبة إلى ما في هذا كتاب، بدأ شكل لدولة الحديثة تدعى قبل
الحداثة، ساهمت الملكيات لمظيفة في مركزه السلطنة وأسس بيروقراطية
الدولة ولا يمكن اعتبارها مجرد إقرار بل تأسيسه، مع أن صيغته الحديثة التي
نعرفها استقرت في ظل هذه برأسمالية في الغرب. لكن برأسمالية لم تكن
شروطها، وحتى لو كانت كذلك، فهي ما عادت شرط بعد أن مسح نموذج
الدولة الحديثة في مناطق أخرى من العالم

ما يجب أن من شروط مشيئة دولة حديثة عناصر كانت قائمة قبل
الحداثة، مثل وجود سلطة سياسية، أي حاكمين ومحكومين ووجود شكل
الولاء لسلالات حاكمة أساس بوضوح لاحقة، وهذا أمر لا يجوز تجاهله
والدولة الحديثة لم تنشأ من لا شيء لكن ما سمير لدولة الحديثة من لولاء
لسلالات حاكمة هو صفة الرسمية وأسيده بمنحصة عن أي سلالة حاكمة، أو
حرب، أو نظام حكم، والتي أصعب لها عنصر جديد في القرن العشرين أصبح
من أهم شروط حفظ غيها وهو عبارة «مُعترف بها» ويجب أن يوافق،
بموجب تعريف لها في هذا كتاب ما يأتي، 1 احتكار وسائل العنف الشرعي،
والقدرة على ممارسة هذا الاحتكار، ما يعني أن الشرعية في هذه الحالة مشتقة
من الدولة ولا حاجة إذا إلى هذه الإضافة لأنها تجعل التعريف دائريًا فيكفي
أن الدولة تحتكر العنف واضرار القدرة على ممارسة هذا الاحتكار يطلب
شروطًا توفرها لحداثة مثل بناء جيش وأجهزة شرطة قادرة على فرضها على
إقليم وسكان، ما يقودنا إلى العنصرين الثاني والثالث وهما 2 حدود سياسية
جغرافية يُمارس هذا الاحتكار في إطارها وهذه الحدود هي الحدود السيادية
3 شعب يقطن ضمن هذه الحدود حاصص لهذه الدولة، وتمثله الدولة رسميًا
أمام الدول الأخرى، وأصبح يتألف في العصر الراهن من مواطنين في هذه

الدولة وما عادوا مجرد قاطنين على أرضي وموالمين لسلطانٍ أو مدث، بل أصبحوا مواطنين في الدولة 4 جهاز بيروقراطي متفرع مكلف إدارة الشأن العام، يعمل لدى الدولة، ويشكل بوجوده جسدها المادي لمحموس 5 سلطة تشريعية تسنّ لقوانين السارية، وتدار بموجبها شؤونها وشؤون المواطنين وقد تكون هذه سلطة هي الحاكم ذاته في الأنظمة السلطوية، وقد تكون برلماناً وفي أي حال، الدولة هي التي تسنّ القوانين من خلال سلطة من سلطات الحكم وهذا من شروط تعريفها

يُعرف أودونين الدولة على أنها أولاً كيان حديث نشأ في بعض البلدان في الشمال الغربي من أوروبا هذه العنصرية ذات خصوصية بـ بحية أقرب بصرى محيطة في شكل الدول هي بقية عالم 6 وهي أربعة قائمة على الأرض، تنأى من مجموعة من المؤسسات وروابط لاجتماعية (ببندى عاتٍ نظام قبوي في تلك الدولة) تتحلل لأرض والسكان الذين يحددها وبصفتها هذه المؤسسات تسعى حتكراهي لاسخدام لإكراه المادي شرعي، ويكون سيدها عمليه سخدام وسائل الإكراه على السكان وإقليم مصير وحيثاً لسيدها المررب لا الصول بهذا معنى هو ما يسه أفراد محوّلون بحلول مراكز قنوية في الدولة وليس المصنود بالقانون عدات متورثة أو مجرد نظام أخلاقي أو ديني سائد 7، ولا هو أمر حاكم عبد بومس هوس؛ فأمر الحاكم قد لا يكتسب سلفاً وقد يكون نتاج عملة نفسية مؤقتة، أما في الدولة الحديثة والقانون عكس التعسف، أو هكذا يُفترض أن يكون على الأثر

عانت ما تُعثر أندولة عن نفسها بقعة لقانون، ومدى سرامها وقد تها على التعبير عن ذلك تُحدد درجة سحابة نظام القانوني بدولة يُفترض أن بونـ البيروقراطية والقانون معاً أكبر قدر ممكن من المدافع لسكان إقسم الدولة وببندى مظهر بدولة لمحوّلون اتحاد القرب وانحدت باسمها أي مهمة

4. John D. Donohue, *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent* (1967).

5. Oxford: New York: Oxford University Press, 2006, p. 5.

6. Ibid. pp. 9, 52.

7. Ibid. p. 67.

برهنية اسكن، وصحان استمرارية باربعة مجموعة اسكاسة القدسة في هذا
 الإقليم بقود دنت، في البعد ثلث سدوة، وهو أن تشكّل بؤرة لهوية جماعية
 وعموماً، مدعي التسميوت بدین محتون ماصب في مؤسسات لدولة أن الدولة
 هي دولة لأمة، دولة للشعب أو لمواطين ومع تكرار هذا بحضاب، وممارسته
 بأشكال متعددة في العلاقة بين شعب و الأنظمة الحاكمة، يشأ البعض التي تُعزّز
 عن هوية متعيرة، يؤكّد عليها الخطاب، وتتموضع فوق هويات أخرى ومصالح
 أخرى ناجمة عن شروح اجتماعية هذا كله ما يعبره أودوين درجة صدقية
 الدرجة⁹ وهذا تسيط للعلاقة الجماعات بدولة، فقد تحتفظ الدولة بصدقية
 بوصفها حبراً وصباً تاريخياً، وتعير، عن كيونه جماعية، في لوفب الذي تفقد
 فيه الحكومة صدقيتها، كما قد تفقد دولة قاعدة انصدقيه على الرغم من سياسات
 حكومية لا تميز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، إذ كان ثمة جماعات
 هوية ذات فدرات سياسية تعتبر إصدار بدلية متشابهة مع تصديقيتها عموميه لكن،
 عموقاً، إن ثلثت بحكومة في سياسيتها هذه في ظروف من النمو الاقتصادي
 تسمى لفوى التي لا يعترف بشرعية الدولة أعلية في داخل جماعات الهوية

لن نبحث في لغوميه وتاريخيتها المجتمعية، فيسب هذه مهمة كتاب
 بل نكتفي منها بنسب حوت متعلقة بموضوع وحرب محاولات عديدة منذ
 انقر، بتاسع عشر تعريف القومية تركب أعينها في مسألة نعيش المشرط
 ووحدة بمصير، ما يعزّز عنه عدة في دولة ذات سيادة وحدث هو عن
 تعاصير أو تعاطف أو تصادمي يميز جماعة كبيرة من جماعات كبرى أخرى، حتى
 من منظور غير سياسي متبورات من، بحيث يتشأ كون هي ما لا تشركون فيه مع
 الآخرين، ويرعون في العيش في ظل الحكومة دتها، بحيث يحكمون أنفسهم،
 بمعنى أن تكون الحكومة منهم¹⁰ ومن دون أن يقصد، تصحيح مظهره من

⁹ Ibid. p 54

(9)

John Stuart Mill «Considerations on Representative Government» 86 p - John Stuart (190)
 Mill, The collected Works of John Stuart Mill, vol. XIX, Essays on Politics and Society, Part 2
 (London-New York: Routledge, 1977), p 546

صوب هذا الفصل كما يأتي عن لغومية باعتبارها مرتبطة بالحكومة ليشيه 1861

يس «أن يحكموا أنفسهم» و«أن تكون الحكومة منهم» نسبة على العرف بين جماعة القومية واعتبارها أساساً لنظام ديمقراطي (يحكمون أنفسهم)، واستخدام الهوية مرزاً لأي حكم (يحكمونه منهم)، فتتحوّل مسألة القومية إلى أيديولوجية ومبرر وجوده ووفق من فإن ما قد يحرك هذا العاطف أو انضمام هو «أثر الهوية بعوية أو العرقية» لكن المحرك الأقوى في رأيه هو وجود ماضي سياسي مشترك يشمل رموزاً وقيماً ومشارع مشتركة بمعبر وحصرة وانحرول شأ حواثل بأربعة وسيفات معينة، مشيراً إلى سويسر المؤلفه من «أعرق مختلفه» (بمعنى صحاته) تتكلم لغات مختلفه، ومع ذلك يجمع مثل هذا شعور اسويسريين وسعي الي تميز بين لأمة ونقومة²، نصح السويسريون في شكسامة من دون أن يشكرو قومية

ممد هذا الشرح الذي يؤكد على بعد السياسي، مروراً بالتعريفات الإثنية المختلفة بمفاهيمه، حتى تعريف سدكت بدرسن بقومية ووصفها جماعة معجبة، الذي أراه مصداً إذا ما قصدا في أدوب انحرول، وإذا انفقاً أنه لا ينح عن لا شيء، بمعنى أن ثمة أساساً إثنيّاً في مثل الدعة وغيرها، تعددت الدراسات والتعريفات بقومية لكن منهم في أي دراسة بقومية هو الاساء لسعدين سعد الإثني مع تحديدات مختلفة بعنصر لمهم فيه، أي البعة والإيمان بأصل مشترك وغير ذلك، والسعد السبسي يتعلق بتغير بقومته عن نفسها في دولة، أي أن يعيش أفرادها في دولة بعثروها دولهم، أو أن تحكمتهم «حكومة منهم» على حد بعبر من

كانت سرير الإثنية قائمة قبل القومية وكان ثمة مشتركات إثنية في بولندا وهنغاريا وإيرلندا وبركيا وفرنعا وإيران وبالنلند والبعم بعربي قبل شوء القومية الحديثة والقومية لا شأ من لا شيء، لكنها بسبب صعد إثنية وتهمش أخرى، ونؤكد البارق ونهمش المشترك مع «لآخرين»، وقد تحتزع

¹ but

² (عربي بدارما المجتمع المدني دراسة نظرية طة (الدوحة 2000) محرر عربي للأخبار وبعبره السياسية، 2006) [2006]

المعروف مع ما تصنع قوميات محاورة سبب شوء قومية ويدل ذلك لا يحور
 احرازها إلى تصف المسماة صفت إثنية و منخدم المستعمرون تسميات
 عدة في وصف الجماعات السكانية لأصدية، وستخدم الإنكيز أوطاً مثل
 «قبائل» في وصف الجماعات في أفريقيا، مع أنها لم تكن قبائل في حين
 استخدموا كلمة «أمم» لليهود في بعض ماضي أميركا الشمالية لكن أب منها
 لم يغرب ما يفصده بمصطلح انقومية كما استخدم لفرسيون كلمة «الشعوب»
 لوصف الطوائف والقبائل في سورية الطسعة عرفت العنوم الاجتماعية
 والأيدولوجيات تعريفات كثيرة نفومية منها ما يميز عناصر مكوّنة «موضوعية»
 مثل لغة و التاريخ لمشترك وعبرهما، من عناصر أخرى تسمى «دنية» ومع
 أن المحجرب الجماعي يحور هذا الفصل بين لدني و لموضوعي، فإنني أعتقد
 أن الصفة الممطرة لنقومية الإثنية من محرد الإثنية تتعق بالعد السياسي، معبر
 عنه عدك باستطاع إلى الدولة و سادة، أو على الأقل عدم قبول سيطرة قومية
 أخرى على إدارة حياه المجتمع في دحل الدولة، والرعة هي لإدارة الدولة في
 حالة الأقليات نفومية لكن ما يميز القومية بوصفها ضاهرة حديثة هو التصنع
 إلى دولة تعتر عنها إا ما يميز نفومية من الجماعات لأخرى هو ذلك الرط
 بين الصفات المشتركة المسيحية أو الحفعية مع العد السياسي، أي لتوق إلى
 أن يكون التعبير عنها في دولة وهذا ما أخرى فعلاً في لدول الإثنية عبر تاريخ
 اني شملت دولاً قومية، أحصل ذلك تدريجاً، كما في بريطانيا وهولندا ولسويد
 واسبانيا قبل شوء أيدولوجيات قومية، أم ساندريج واثوره كما حصل في
 فرنسا، أم بالتوحيد بقوة كما حصل في إيطاليا وألمانيا وبعض دول أوروبا
 اشرقية والسمان، والصراع المديد على الاستقلال عن روسيا في حالة بوسنة
 وعن السويد في حالة السويد

شدد ووكز كونور على أهميه العد الإثني في نفومية، يميزه من مسانه
 اوطسية و لدولة و تعريفات «العقلانية» نفومية، مؤكداً بعد لإيمان بالأصل
 المشترك المشتق من كلمة «إثنية» نفسها، صحيحاً أن هذا الإيمان أم لا

نمهم هو وجود أسطورة الأصل المشترك وععتقد أن هذا صحيح ولكنه غير كاف لتمثيل القومية من جماعات أخرى، مثل القبلة وغيرها وعريفها بوصفها المجموعة الأكبر التي تؤمن بأصل مشترك، بمعنى أن تمثيلها من القبلة وغيرها بالتحكم، لا يكفي لتحديد خصوصيتها وحدانيتها ولا شك في أن تعدد الأسماء أو سطورة لأصل مشترك مهم في لغوية، لكن أحداثه تصف أبعاداً مثل لتداعيل بين اللغة المشتركة، للهوى الحديث ضمن نهضة الثقافة القومية، والتعد السياسي المتعدد يسوق إلى بحكم إنساني أو سيادة لكن من أنوسع في هذا الموضوع الذي سبق أن تطرق إليه في فصل مصوب في كتاب المجتمع المدني فليس هذا هو موضوع هذا الكتاب، لكني أعتقد مع كوبر على التمييز بين القومية الإثنية والقومية وما يهتم في معانيه هو القسم الأخير المتعلق بإمكانية إحواء طوائف الأقليات عومية إلى الانضمام بواسطة منحها الحكم الذاتي ضمن لدور^(٦) وهو على درجاة كما هو معروف ويرى كوبر أن بحكم إنساني ينبغي إحداث اندس غير المتعين كثير بالسياسة الحاخبة ومياسات اندس التي بقي في يد الدولة المركزية لكنه لا يعلج مسألة لتعدد الإسمي العومي في داخل الدولة المتعدد طية لي لا تقتصر على علاقه أكثره وأقربه

وفق إرنست غلر، تسعى الأنديز بوح القومية إلى مطابقة بين سياسي والجماعة عومية [١] وشعور عومي هو شعور بالعصب من حرق هذا لمبدأ [٢]، والحركة القومية هي حركة بحركتها مثل هذا شعور^(٥) من عتقد ذلك عينا لا يؤيد هذه الدلائل على أسس قوميه لأنها قد تتجه نحو الانعصاف لكن يمكن الرها على قوميات ثقافية ترفض القومية السياسية الانعصالية في حالة تحقيق الدلائل مر ي بها وتفضل بقاء فيها^(٦) إن

Walter Connor, «Ethnonationalism», in Myron Weiner & Samuel P. Huntington eds., (14) *Understanding Political Development: An Analytic Study* (Boston, Little Brown, 1987) pp. 204-205

ibid. pp. 2-28. (١٥)

Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University, 1983), p. (١٤)

Afred Stepan, «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a State-Nation Model as Well as a Nation-State Model?», *Government and Opposition*, vol. 43, no. 4, Winter 2008, p. 1, accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2KFlu7Z>

الحددي المعاصر لأهمه في هذا سياق بقى هو الفصل بين الأثة والعمومية، والذي سبب أن تطرقت إليه في كتب المجتمع المدني في فصل، المذكور أعلاه، بمعنى إدخال مبدأ الموحية في الدولة بوصفه أساس الانتماء إلى الأمة، والإيمان بإمكانية أهم متعددة الإثبات أو لقوميات، أو متعددة شعبيات أو غيرها، كما في حالة سويسرا، المكروه، ويلجئك لاحقاً، وحالات مأخوذة أكثر مثل لأثة متعددة الإثبات والبلديات والبلديات في الهند وثمة حالات كثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى والعدم حيث أيضاً لا يمكن بحل أي استقرار، فيها من دول مثل هذا الفصل بين القومية والأمة، والاسس هو توصل انتماءي من دولة وجزء من مواطني محسوب، أو تقسيم الدولة إلى دول قومية وقد شهد عدم مماثلة هذا. حيدر الأخير عدة مرات لكنه من ممكناً دائماً، وقد يكون ثمة ودخ

نحو الانتماء إلى أن لا يدير لوجي القومية والحركات القومية التي يشملها مصطلح (Nationalism)، هي التي تمنح العمومية وليس العكس، ولا سيما في حالة القوميات التي نشأت في مرحلة متأخرة فهي تصمي على البعد الإثني والبعدي القائم معنى سياسياً وتطبعاً نحو الدولة، كما أنها تساهم في تخيل عصر إثنية عبر لحركة القومية والدولة ذاتها، وفي اتجاه الترخيص المشترك والمحيط، وحتى في وضع قواعد اللعبة وفرصها وهذه أمور بحثت فيها سابقاً فيوهان غوتفريد فشته (Johann Gottlieb Fichte) (1762-1814) بخطبه الموجهة إلى الأمة الألمانية لم يكن يحط بالقومية القائمة، بل كان يساهم في صنعها وكذلك ساهم ساطع الحصري (1868-1968) وميشيل عفلق (1910-1989)، وقسّمهم واد النهضة العربية الحديثة في الفكر والأدب، هي الكنية والتصميم والحريّة والعصم هي شوء عمومية العربية الحديثة، وكذلك فعل كاميلو بنو كوت كفور (Camillo Benso conte di Cavour) (1810-1861) وجورجيه ماتريبي (Giuseppe Mazzini) (1805-1872) في بناء القومية الإيطالية كما حرب صاعدة الأمة القومية الكسندية والأمة على أيدي قوميين كاستييين أمثال محمد عبي حجاج (1876-1948) وأبرهه للإسلامة ويطلقها أيضاً على ما يطلق عنه أو الأمة

التركية مصطفى كمال (أناتورك) (1881-1938) وفيدته عملية بناء دولة
التركية الحديثة المستقلة باستدعاء قومية تركية

مثبت تساهم دونه في إباح القومية، يمكنها أن تُسح في مرحلة أخرى
الأمه جتعمده القوميات وهذا سبب في تركاء من جهد بشري قد ينجح أو يفشل
ويتوقف الأمر على قوة الحركات القومية، وتاريخ الصراعات بين القوى الأرضية
نفسها، وعلى تاريخ وحدة الدولة، وهل فرصت له وحدة بقوه نظام سلطوي أم
وحدات أسس بـحيّة اقتصادية و اجتماعية لوحده في كيان سياسي واحد؟ كما
تؤدي المصلحة دوراً في الحفاظ على الوحدة، لأسباب مثل مستوى المعيشة
المواتر فيها، وقد تؤدي إلى عربة القوميين الانفصاليين في دول مجتمعاتهم بد
كان من مصلحة المحافظة على الاستقرار والعيش المشترك في دولة الغائمه
المتعددة القوميات

يعتقد القوميون أن قوميه، المتصلة دائماً مع الأمة، تستحق ولاء
المواطنين، لكن الجماعة القائمة على أساس مواضع أو ما يسميه سبب
أمة الدولة تفرص وعود ولاء للدولة أيضاً⁹⁹ وفي رأي، تتطابق قوميه مع
الأمة في مرحلة سحر الوطني، أو سعي إلى إقامة دولة لكن بعد يشأها
يتطلب الصدام الديموقراطي بعبء ولاء الدولة، أي لتكيا بدني ممارس فيه
الديمقراطية على أساس المواطنة وولاءها لا يعني طاعة كل ما تحلف
الصغير بفردي؛ إذ تمكن الديمقراطية من إيجاد صيغ توافق بين استمرار
الولاء للدولة الديمقراطية بوصفها وطاً وعدم محالها بصغير وهذه ليست
الإشكالية التي نبحثها فالمقصود هو ولاء مجموعات سكانية كائنه ترى في
الدولة وطاً على الرغم من الانحلال الإثني والعائلي والجهوي فمن دون
ذلك لا تستقر الديمقراطية

عموماً، يسود انصباع أن قوميه معطى طبعي، في حين أن لدول شئ
يعتبره منمير عن نشأه بـصور بيولوجي عضوي للأمم ووفق ستييب، بُيت

99. Lutz Preuss, *State Building and Nation Building in Europe* (Review 4 (1993), p. 356 accessed on 8.10.2020 at <http://bit.ly/2H9U9Vc>

الدور قبل أن تشر فكره لقومية سي حسب أدب المثقفين وأنهب حاد
 اشعوب لكن اسرعة بوحودية بقومية قنصب عدد الدول من 1500 دولة
 أو كيب سياسي تقريباً في أوروبا في نحو 25 في عام 1900 وحللاً لا يصح
 حاطي عن أن الثورة الفرنسية، صغرت قومية في باقي القارات الأوروبية،
 في القوميات في أوروبا الوسطى والشرقية صغرت في سباق اريد على امتداد
 الفرنسي إبان حملات نابليون، أي في سباق مقومته هكذا على الأقل يمكن
 الحديث عن قومية بندية وقومية أجنبية وغيرهما في القرن التاسع عشر لكن
 قومته وتأثيره في أي شئت قوميات في القرن التاسع عشر، وبطبق ذلك
 على إيطاليا وألمانيا وروسيا وفرنسا وسكتلندا عن هولندا في عام
 1830 لكن صغرت، وب زالت تميز، بوحود قوميتين هما بدمية ولعنها
 المهمة هي الهولندية، و لوعونة وعنها المهمة هي بدمية وبدأت في بدم
 الدولة فور الاستقلال عن هولندا لكن التحدّي القومي البدمي شأ في القرن
 العشرين و دى إلى تحويل بلجيكا إلى دولة متعددة القوميات⁹ إن ما ظهر
 في القرن التاسع عشر هو الحركات القومية والمثقفون القوميون الذين ساهموا
 في إنشاء القوميات المأخرة والأبدي بوحيات القومية، واستمرت البصيرة في
 دول أخرى طوال القرن العشرين

ثمة قوميات شأت مكرراً تتوشح مع بشوء الأمة المحصورة في بدمية
 بفعل مكررة البدمية لمصطفه بدمية، والبصيرة على مساحة جغرافية محدودة،
 وبشوء بدمية وتوسع بدمية، وتوحيد سوق، وإزالة البواحر البدمية
 بين البدميات بدمية، وتوسع الطبقة الوسطى وتوحيد البدمية وبشوء البدمية
 البدمية بدمية هكذا عرّف الإنكيز أنفسهم منذ بدمية القرن التاسع عشر
 وتحدث بدمية عن أمة بدمية في بدمية القرن شامس عشر كسب بدمية
 قوميات، في أي حال، حتى لو لم بدمية صعود الأبدي بوحيات القومية

في البدمية، شأت حركة قومية، إلا أن دولة البدمية بدمية القوميات بدمية
 على مفهومهم بدمية متجاوزاً الدولة ومتصلاً مع القومية، بدمية بدمية دولة

من طرف أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) (1815 - 1898) وبصح
 الأمر أيضًا في دولة إيطاليا الحديثة حيث ساهم كامبوسيسو كونت كافور،
 رئيس وزراء النمسا بعد توحيدها، في بناء دولة أكثر من جوربيني عاريابدي
 Giuseppe Garibaldi (1807 - 1882) أو ماتريبي لقوميين²⁰ بصح هذا
 شأن الدولة، أما القومية الألمانية عبر حطبة مع الدولة فهي تاح تدخل بين
 السيسيين ولفكرين القوميين والأدب وغيرهم

أدى الاتجاه لى بناء الأمة المتطابقة مع قومية في الدول التي شفت عن
 إمراصوريات إلى عدم استقرار ولم تستقر الديمقراطية في أعنة الدول القومية
 التي شأت نتجة بهير لإمراطويات اسسوية والألمانية والمسوية
 المحررة بعد حرب العالم الأولى قط ومن ضمن الدول الحديثة لى شأن
 بعد حرب العالمية الأولى، فون هيب وشكوسوفاك وإيرلند وحمف حمف
 استقرًا ديمقراطيًا سيًا، مقدرة نسج من دول الخمس عشرة بقصة سي بم
 شأن على أساس قومي ولم تحقق أي ديمقراطية استقرارًا في الدول التي شأن
 على أخص الإمراصوريات مهرومة في الحرب لعامة الأولى²¹ ووجه
 الديمقراطية في دول سي حمف عن انهيار دولة عثمانية، وكذلك لاتحاد
 السوفياتي ويوغوسلافيا، مصرًا مشبه فحدود مصعت والولايات التي
 استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق كت مصطعة؛ إذ سبق أن حددها
 سيب، وعر تركها السكاني كثيرًا منذ تلك فترة واستقرت الديمقراطية في
 حالات قليلة منها، وبعض الديمقراطية التي استقرت ما رت تعاني التشديد
 على البرعة قومية لإقصائية والتميز ضد الأقليات؛ وهي حال دول ذات
 الحدود المصطعة السحة عن تقسيم استعماري في مشرق العربي وشمم
 أفريقب

عدت ما يكون الإجماع على لدولة سحما عن القاعة الشعبية معبره
 عن قومية أو إثنية، ويساهم لحاس في تماسك هذه الدولة، ويصح أن يكون

ibid. p 157

(20)

ibid

(21)

أساساً لتعددية سياسية في إطاره، لكنه يحوّل الهوية القومية إلى مرجع مطلق لحقوق الإنسان والحريات في الدولة الديمقراطية، لكن، ثبت تاريخياً أنّ لمرئط القومي أو الإثني الذي يصح سلفاً لتعددية سياسية ديمقراطية في داخل كل متجانس، أو «جنس» قومي محدد، قد يُستخدم في تبرير مع التعددية وقمع الحريات عند عدم يدعي تمثيل روح لشعب ووحدة الأمة وثمة دول لا يتواءم فيها بحس قومي أو إثني، فهل نُكتب عليها أن تكون محرومة من الديمقراطية؟ حوس هو بالنتي

ناتسسه إلى العديد من الحثيث، أثبتت الحروب الأهلية والبرعات لاصصيه انني عرفني دول سبطوية متعدده الإثنيات أن لدولة المستقرة التي نصلح إطاراً لتعددية هي دولة قومية، ودلت ليس بمعنى دولة لأمة، أي ليس بمعنى الدولة التي تعتبر في الشرعة الدولة أمة (كما هي تسمية الأمم المتحدة)، وإنما بمعنى الدولة التي تعتبر عن هوية قومية إثنية محددة، وقد لا تكون محاسة دينياً، لكن يفترض أنها دولة قومية معينة ويمكن أن تستعيد تاريخ دول ديمقراطية عريفه بحظ لأحرين، هبّ بشأن للعائش والنعد وحمية حقوق الأقليات، مع أن هذه الدول قامت بفرص بتجانس القومي بالقوة (فرنسا)، أو بتوحيد دويلات متفرقة بانهوه (إيطاليا وألمانيا)، قبل شوء التعددية الديمقراطية الحقيقية وب

لا يخلو التاريخ من تحارب قامت فيها الدولة من دول تجانس إثني أو قومي. ومع ذلك ثبت ولاء وطني وجماعاً على الدولة على رغم من التعددية الإثنية، أكدت مدونه متعددة قوميات و (إثنيات واسيديات مثل الهند، أم متعدده اللغات والثقافات مثل سويسرا، أم ثنائية الهوية مثل بنجك، أم تتصص أكثرية وأقلية مثل كندا

في مجلس، سبق حلّ يوعوسلافيا بقوة وحبس مقنوط لعدم التسطوي، أي انقل ديمقراطي في الكيانات ذات الأكثرية الإثنية الواضحة التي تفرعت عنها، أم نسيكوسوفاكيا وبحيث سلمياً من خلال عملية الديمقراطية ذاتها وثمة دول لم تنجح في خلق انتماء إلى مدونة، أو هوية وطنية، إضافة إلى هويات مواصية الهوية أو الصائفة وغيرها، كما لم تنجح في دمج لأمة، وطن

النظام الدستوري أساس وحدتها، فمقام الموقف السياسي من هذا النظام حده العداء للإطار الواحدوي السياسي، خصوصاً عند جماعات قومية يسود لديها شعور بمصطنوعية صفة إلى نوري تاريخي إلى الاستقلال

عربياً، أثيرت فصلاً متعمقه فيكيان السياسي عند إضافة نظام دستوري، أو حتى مجرد إضعافه، في بعض الدول مثل العراق وسورية واليمن والسودان، كما نثر في غيرها برعات هوياتية قد لا تكون انفصالية بالضرورة مثل الطائفية في لبنان، وقصية الأمازيغ في بعض دول المغرب ولا شك في أن ثمة إجماعاً على الدولة، وعلى الهوية الوطنية الجامعة، قد سوزاً في حصص السكان من أجل موازنة التمسكوية، وبدأ ينحد صراع مباحث مصطنعية في لبنان ولا يبدو لي أن الأمازيغية في دول المغرب تتجاوز سرعة لتقافة التي تمثل لدول إلى احترامها والاعتراف بها، وذلك على الرغم من وجود تيارات متعارفة مفومة

ينطبق ستيبان وعرايم روبرسون من مسألة الدولة العربية وحدوده المصطنعة، والتي حارحت من لدولة عثمانية وكنت حاصلة عدلاً لاختلاف قوى مستعمرة عربية لدولة الوطنية صاعدة بوصفها هوية سياسية، واعدة العربية هي اللغة سائدة، وثمة مكانة في الهوية وصية تتمتع بها الوحدة العربية، ومؤخراً الوحدة الإسلامية لدى تيارات إسلامية وكل من يعرف الحقيقة يعرف كم أن مصطلح الوطن العربي متسر، والصراع العربي الإسرائيلي يدخل ضمن هذا السياق ثم إن ولايات المتحدة تدعم سلطتها في مصر لأنها في حالة سلام مع إسرائيل¹²² من بين أمور أخرى كما تتميز الدول العربية بأن نسبة صرفها على الأمن من مجمل دخلها (GDP) أعلى من أي منطقة أخرى في العالم فتصرف الدول العربية ما بين ستة ثلاثة أضعاف ما تصرفه دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو ما محمد 6 7 في المئة من مجمل دخلها محلي على الأمن، في حين تنفق دول الناتو 2 2

Affid Stepan & Graeme B. Robertson, «An Arab more than a Muslim Electoral 122 Gap.» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 3 (July 2003), pp. 41-42 accessed on 4/2029, at <https://bit.ly/3eWebdV>

في المئة فقط من محمل نتائج المحي (بالاعتماد على يداد ما قبل عام 2003)²³ وفي نتائج عام 2017، نصبت لست متقاربة، فمع محمل إصاق الدور العربية على 4 من 6 في المئة في حين كان صرف دول بانو أقل من 2 في المئة، مستثناء الولايات المتحدة و يونان وفرنسا وتركيا وإسبانيا كما وجد عشر دول عربية في قائمة الدول العشرين لأكثر إصاقاً على الأمن من محمل السج المحي²⁴

ثمه قصت. يفترض أن تمت انتدابها، هم 1 نصف لإجماع على الدولة، وشرعيها 2 صرف لمرتفع على الأمن وسوء أقماً مرتبط أنصرف المرتفع على الأمن وسمح بمرات الإقليمي والمحور الدولية أم بالأمن الداخلي، ولأمران مرتبطان إلى حد ما شرعية دولة واستقرارها والإجماع عليها، بما في ذلك مسألة الحدود

ذكر العديد من الباحثين، مثل برا أندرسون، في تحليلهم أسباب مصادرة الأنظمة السببوة العربية الإصلاح وسعيير، شددت روستو على مسأله 10 جماعه لبسائه والولاء لها، وأن هذه قصة رئيسة في المنطقة العربية²⁵ إنها إشكالية المسألة العربية التي تشير بالتقاطع بين أزمة العلاقة بين الأمم والدولة من جهة، وعوائل الديمقراطية هائلة في بلدان أخرى أيضاً من جهة ثانية وستق أن أشرت إلى دراسة يرى مؤلفوها، من منظور يمكن من (Michael Mann) أن عدم عربي لا يوازيه شرط المسس الوحيد المتعلق بالإجماع على لدولة. ومن ثم، فإن من الضروري معالجة قصص الشروح الرئيسية في عالم العربي من مدمرصة، بما فيها مسألة موقع الدين في السياسة ولأقرب وغيرها، ومنها سي النوفقة أو نظم الامركة

Ibid. p 42

(23)

10 World Bank Military Expenditure % of GDP Data (Washington), accessed on (24 8/3/2020) at <http://bit.ly/2MLKJRB>. «Defense Expenditure of NATO Countries (2017-2018)» Press Release NATO Public Diplomacy Division 10/7/2018 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2Dn4GTo>. 11a Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East», *Annual Review of Political Science* vol 9 June 2006 p 209 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2wcZSD1>

أو وضع صمدات خاصة بالأقليات، لأن الديمقراطية تؤدي إلى انحياز هذه الشروح الحقيقية الإثنية أو الطائفية²⁶

الحقيقة أن الأمر ليس بهذه الاستحالة، فقد نسين في أثناء دراسته الحرك الثوري العربي، خلال العهد الأحمر الذي افتتح مرحلة جديدة، أن اتصال من أجل الديمقراطية يعود ويتراق مع نمسك الدولة والهوة الوطنية حتى في الدول سي رفق بخصها من اسطويه تعكث إلى طر نف وطهور بطنمة السياسية مثل العراق وطهور ديك من خلال شعار الحرك الثوري في هذا البلد خلال تشرين الأول أكتوبر وتشريس الذي نوفمبر 2019، وهو شعار «ريد وطنًا معر حدًا» وفي مدهصة حصص الحرك بطنمة سياسية نمة، في دهن لموطن العادي، علاقة بين مطلب الديمقراطية وانتشديد على المواطنة في لدولة وهذا لا جمع ب حركت داب ست انفصله قد تدعم الحرك الديمقراطية من مطلقات أخرى، وبذلك فهي لا تشدد على المواطنة لمشتركة

أالحق انقسام لاستعماري صرًا كبيرًا شرعية كمال الدولة اني شأب ساء عليه، كم ساهم تحدي الاستعمار وانقسام في رفع لأمة فوق الدولة، وحاء دور أيديولوجيات لأحرب بحاكمة في هذه سبب دنه في عرقه شوء شرعية بهذه الكليات تشبه هويات متحدرة لدولة مصدرًا لشرعيتها، وثقيف اجمهور بذلك، مثل اولاء ت تفسيية في حاء بملكيات، والأيديولوجي العمة في حالة العت، والأسيوية حنا الإسلاميه في حاء لقد في في بدائنه، ثم العربيه لأحد وهي لأنظمة نفسها ستي استخدمت صمم أليات سيطرة ولاء ت عشترية وطائفية ماهرة، بعد تراجع ورن للأيديولوجي القومية

(26) عبدالوهاب الأحمدي «تجديات النظر للانتقال نحو الجمهور، تأملات في مالات ثورات العربيه وفي نظريات الأمن الديمقراطي، في أطور التاريخ الانتقالي مأل الثورات العربيه بدوحه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 178 Nds-Christina & 178 Barroane, Manic Vogt & ans Erik Cedemnar « The Arab Spring and the Forgotten James, Center of Comparative and International Studies (CIS) Zurich Working Paper no 52 February 2012 accessed on 28/4/2020 at <https://bit.ly/3eLdKBp>

وفدعيتها. خصوصاً بعد هزيمة حرب 1967، وعموماً مع تراجع حرب ساحت
الحكم من مصميه الأب يولوحيه بعد مكوته فترة طوبئة في حكم وساهم
شوب صراع كد يكون و حودق بين حريين قوميين في اعرق وسورية في
صعصعة صدقة لأيد يولوح الفومة في الحنين

لم يدرك هذه الأظمة أهمية الانتماء العربي لوجداني والثقافي عند
الأغسة في سدا ادي يحافظ على نماسك لأكثرية عربية في داخل كل
لد، وركرت على المومة عربية لا بوصفها هوية ثقافية ذات بعد سياسي،
بل بوصفها أيد يولوح تريريه بسطام وأنصت ردة الفعل اسسية على
الأيد يولوح الفومة المفروضة في تصور فكرة حرية عمومة وتراجعت
الأهمية سياسية للاسماء العربي السامع سطوائف وساهم تراجعها في الانقسام
الصنفي فهي العرق ادي أبحرت فيه العديدة سسية سيحة تدخل حارحي
بالاحلال المباشر قبل ثورات الحرية في عام 2011 شمالي سوريا، صعدت
صدقة سسية منظمة بعد نهار السطام اسبق وروع الشرعية عن أيد يولوحية
لم يحلّ الولاء الوطني للدولة في محل الهوية العربية، بل تصدرت مشهد
الولاء طائفية التي أحتجتها احب ساسه جديدة لكسب التأييد في
الاتحادات أما الأقية الكردية فتمسكت بهويتها لأشبة القومية، لا يولوحيه
اعرفية وهكذا، أحد الكتب وابحثون وصحافيون وسيسيون يكتبون عن
شيعية وسنة من جهة، وكرد من جهة أخرى؛ أي قومية واحدة وطائفتين، بدلاً من
أن تشمل الوطنية العراقية قوميتين إثنيين، عربية وكردية، في إطار أمة مواصية

بم تحج جميع المحاولات تأسيس ولاء وطني في سورية والعراق
بحيث سجدور عومية عربية بعد لاحلال في عام 2003 فيما كردية قومية
ثانية فمن ابواصح أن الأمة عرقية تتألف بشكل رئيس من قومية عربية تسمي
بها الأغسية، وقومية كردية تسمي بها لأقية وفي سورية، تشكل القومية
الكردية ستة صغيرة من سكان قدس على سستها في العرق، ومع ذلك احب
الاعتراف بها وعلى اديمهر طيس العمل على الاعتراف بها موقع وعنده
في ظل وطنه حامعه بوصفها شرطاً لتحول ديمقراطي إلى الانقسام ادي

أنه بعض الديمقراطيين في العرب إلى جماعة شيعية وأخرى سنية تجمعهما ديمقراطية بوصفه بخطى الهدف مما، من لأنه يتجاهل عروبه لأغلبه العربيه المؤلفة من أتباع المذاهب الشيعي و سني بحسب، من لأنه يقسم العرب إلى صونك سياسيه في حين يحتفظ الأكرد بهويتهم القومية وعددة تطبيع السياسية تجمع لعددية الديمقراطيه في ما عد فرص لانتفاء العدائيه على السوط بوصفه اسماء سياسيًا وإصافه إلى ذلك، فإن تسييس لانتفاء الطائفي الشيعي ونسبي يتحوّل إلى حشر ولاء بقوى خارجية مثل إيران والسعودية

في الماضي، شكّل العداء بقومية العربية تحديثية في عرب، ولا سيما في السياسة الخارجية مولات المتحدة، مطلقاً لدعم الأيديولوجيا الإسلامية المعددة بقومة والشواعة في آراء، بما في ذلك الحلف مع الأيديولوجيا وههنا ضد انضمام المصري و ضد الأنظمة بعثيه و حثاً، أدّى العداء العربي لبقومية العربية في العراق باعتباره مجرد عطاء لسياسة طائفية إلى شجيع هويات الطائفيه والعدائيه السياسيه، وعبارته أسس الديمقراطية التوافقية و بقومية العربيه، حتى الأيديولوجيا منه، ليست عطاء لعدائيه سببه في العراق، ولا في سورية إلى عثر فيها الأيديولوجيا بقومية عربية عطاء لطائفية علوية هذه المرة

يقول سوريس، في تعريفه لمجتمع قومي متماسك، إن مقصود هو أن الدولة تكون ضعيفه في عيدها، ويتحدث عن المجتمع ذي مشاعر مشتركة، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأبطال والرموز والموسيقى والفن، وهذا يعني، في رأيي، قومية إثنية (وإن كنت متحبة) ولا شيء آخر والمجتمع ذو بوحدات المشتركة هذا لا يحصل تطويره بضمم كافي في الدول الضعيفة عوضاً عن ذلك، يطغى على الهوية الوطنية الهويات العرقية المرتبطة، لخصائص اللغويه والدينيه وما بمائلها⁽²⁷⁾

(27) غيدوع سوريس، الديمقراطيه والتحول الديمقراطى السيرورات والمأمون في عالم متغير ترجمه عماد بطاينه، سلسلة مؤتمرات راندو حه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015)، ص 104

ونذكر أيضاً ضعف الاقتصاد أو عدم وجود اقتصاد مدمج وشماسك يقدم قدراً من لرفه يسكن أهم لعن اثلث في الدولة ضعيفه فهو الافتقار إلى مؤسسات دعيه وسريعة الاستجابة²⁸. والحقيقه أنه محي في أن مثل هذا ايوحدن المشترك لا يحقق من خلال مواضعه وحدها بل تولده انتماءات كثيره، قوميه أكاب حتى لو سبب بواسطة الدولة نفسها عبر دمج، أم وطنية مباشرة كبير لدونه في حبه لدوله التي يحج في حتى انتماء كهذا يحدث ذلك حين تكون الفائدة من الاندماج هي الدولة أكثر منها هي الانعصار، هذا هي حانه توافر حسابات براعساتية وقر راس عضلاية، كاشتر قاعة أن إصدار الدولة الهائمه هو الإلحاح الوحيد الممكن بعد تحارب ب يحية من محاولات الانفصال الدمه والفتشية، أو من دون حسابات عضلاية بوجود تحربة تاريخيه مشتركة في نفس صمد مسعير، أو هويه مشتركة تمت في موحهه محبص معد

يست الحروب لأهلية والانفصال عن الدولة حتمية أو قدراً لا بد منه مع انها استظونه أو ثوره عنها في دول متعدده القوميات أو طوائف، لكنها تصبح ممكنة حين توافر ظروف ذلك وهذا حصل في عراق وسورية لكنها لم تحصل بسبب ديمقراطيه، بل قبل شولها أصلاً، أي بسبب نشر انظم سلطوي في بناء أمة وطنية هذا لا يعني أن ديمقراطية هي نحن السحري إذ حافظت الدولة على تماسكها فلا تسوى قصب الهوية من بقاء نفسها وسبسات هويه تصبح أكثر رجاناً في حبه استيمقر طبه في محتتمعات غير منجاسه إن من سهل تحشيد انداس على انهويه في بحكومات محدثه هي عصرنا الذي أصبح فيها بحكومات مصدر مهت تبرع²⁹، وهي لا يمكن التدفيس فيها على نحصيل حصه منه في شكل ميريات أو وظائف أو عطائات أو تعسبات أو عيه هذا، وذلك يمثل الهويه الما، إله أو طائفه أو عيه سبسات والحقيقه أن الديمقراطية لا تنسب في شروح، بل فتج لها أن تترر، إذ أتبع

(28) المرجع نفسه، ص 104

Pranab Bardhan, «Democracy and Development: A Complex Relationship», in (29) Shapiro & Casiano Hacker-Jordon (eds.), *Democracy's value* Cambridge: Cambridge University Press 999' pp. 106-107

تمثيلها سياسيًا في عملية أساسية، ما قد يحول التنافس إلى صراع هويات يمكن لا مبرر لأي بحث أن يربط بين هذه الشروح وبين الديمقراطية، فهي ليست مقصد هذه بل تعدت لمشاعر الضم والتميز وفشل نظام استيطاني في بناء أمة موحدية، وعاء ما تتجذر في طين النظام الاستيطاني نفسه، أو نطل كلمة تحت فشره وحدة الوطنية التي يحسدها ذلك النظام في إطار الفرصة للتعبير عن نفسها ومهمته نظام الديمقراطية وضع استراتيجيته تتقدم معها، وليس إنكار وجودها، أو انتظار أن يحل وحدها.

شير هذا إلى اختلاف مطربين من أهم مطربي الانتقال، هم سيبان وليبر، مع شرط الوحدة الوطنية قبل الانتقال إلى الديمقراطية، فمن مطورهما يمكن أن نُحل مسألة وحدة الدولة سواء مع مسألة الديمقراطية¹¹ وقد يكون ذلك من خلال بناء هدايات وتوقيفات ولا تفصل بين العدايات ووحدة انكباب سياسي التي يقر بها روستو، لكن شرط أن ينتج من ذلك تسليم بكون الدولة الوطنية المعهدة الهوية (كما هي حالة سويسرا) وإذا شككت الديمقراطية على أسس إثنية، فغالبًا ما تقوم هذه لإثبات وتفتح منها مراحات انصافية بدعوى حق تقرير المصير لإثبات المعروفة على أرضها التاريخية المصحية منذ أول التاريخ ويكمن التحدي في القدرة على تنمية هوية وطنية فوق هذه لانتعاشات

اسه لير وسيبان إلى عدم إلقاء ترايب لانتعاش مسألة الدولة اهتمام كبير، لأنها محوَر حول قصص أميرك اللاتينية وحبوب أوروبا حيث لم تكن الصراعات القومية والإثنية مسألة مركزية وحتى في إسبانيا، لم تُشر قصيه كاتلوب رالاسك اهتمام كبير في هذه الدراسات¹² مع أنه لم يكن

Gerardo L. Munck, «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule», (30) *Perspectives on Politics*, vol. 9 no. 2 (June 2011), p. 337 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2WtWkac> Juan Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* Baltimore MD/London, The Johns Hopkins University Press, 1996 pp. 6-7

Juan J. Linz & Alfred Stepan, «Political identities and electoral sequences: Spain, the Soviet Union and Yugoslavia», *Comparative Politics* vol. 2 no. 3 (Feb. 1970) from Communism Spring 1990 p. 23 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2Yf0uJu>

الإجماع على لدولة هر أحد شروط الاستعداد لأن الأخير بفرصة ببقوه، فإنه أحد شروط الديمقراطية وكأما زاد عدد من بفرصون وحده أسرب بوضعي بوصفه جذراً يصنع الفرار ب الشرعة بشأن حيتهم ومستقبلهم، قُتت حملات الديمقراطية³²

نُرحم مصطلح القومية عاده يسمى (Nationalism)، مع أن خصوصية المصطلح الأخير هي لدلالة على أيديولوجيا قومية أو حركة قومية وليس هذا ما يعنيه بالقومية العربية، فمداونه هو بهوية القومية العربية، وأفضل أن أترجمها بـ (Ethnic Nationality) بمعنى هوية قومية أو انتماء إثني Ethnic National Affiliation، وأقول (Nationality) وليس (Nationalism)، لأن القومية العربية ليست بالضرورة أيديولوجيا وحركة سياسية بل هي انتماء إلى العربية، وقد يقصد بها ثقافة تؤخذ من يتموز [بها]³³ يؤكد هذا التمييز لأنه كثيراً ما يقر قومية ويقصد بها أيديولوجيا قومية ولأن مصطلح Nationality سنخدم بالإنكليزية في وصف الأسماء إلى يدولة، أي في تحديد الجنسية أو المواطنة في دولة من حارجها، فقد أصبحت إليه صفة (Ethnic) تمييز القومية من الجنسية، ومن الأيديولوجيا القومية في الوقت نفسه، متجاوزاً في ذلك أوضوحه مدافع التخصري في تمييزه المذكر عرباً بين الجنسية والعمومية في إطار فهمه الثقافي الإجماع للأمة العربية الذي يمر في صوء مفهومه بالعمومية العربية لدولة من الأمة وفي هذا التمييز رأي لخصري أن مفهوم (Nationality) و (Nation) لا يعبران عن وصلة الأمة العربية بوصفها مثل بعض الأمم المجرأه ومورعه من دواب عديدة وشكلت في مدى كفاية المفهومين بعبير عن "لأمة العربية في الحانة المحصورة" ويستهي إلى بعبارة "كل أمة تسرع إلى تكوين دولة خاصة بها، لا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين مدوة، كما أنها تبقى "أمة" ذات كيان خاص، ولو فددت الدولة "خاصة بها، وتكون "أمة واحدة" ولو تعددت الدول التي توعى

ibid. p 124

(32،

(33) لا يعبر البعض هذا في حد ذاته أيديولوجيا، لكنها أيديولوجيا تسعى توسع مكانته الذي يعني أي تفكير اجتماعي

شؤونها، ولأمة شيء، و مدونه شيء آخر³⁴ ونحن نحول إلى القومية شيء، ولأمة شيء آخر، وب تطابق في بعض الحالات، ومن منظور الديمقراطية مصرص أن تطابق لأمة مع الدولة، انطلمت لأمة مع القومية أم لا

كل دولة عربية معترف بها هي دولة أمة (State-Nation) في فهم مدونة في منظمه لأمم المتحدة بوصفها أمة وهذا ما لا يقصده قوميوون بمدونه الأمم، بل يقصدون وحدة الأمة و قومية في دولة يعتر عنها وتاريخياً، دحبت هذه الإشكالية في الواحد العربي فشمه قصده قوميه عربيه غير محلوه تشكك أسسها اسميه «مسألة عربية» ومع رسوخ مدونة لعربية بقطرية على الرغم من تنسبات الاستعمارية، أصبحت مسألة عربية عائقاً رئيساً أمام شؤء الديمقراطية ولأنه لا يمكن حله غير التوحيد بالقوة، ولا غير إكراهها، ولأن الأحرار لأبيولوجية عومية لعربية، حين حكمت، شأب أنظمه سببوية فشلت في توحيد الأمم، وحتى في توحيد مدانها، طرحت فكرة حلها حلاً ديمقراطياً بدلاً من أن تكون عائقاً أمام الديمقراطية ولا تكون ذلك بالتحلي عن القومية عربية بل بالتجسك بها هوية للأغلبية في مواجهة الطائفة والعشائرية ولجهويته، والاعتراف بالهويات الإثنية الأخرى في الدولة، وب وُجوب، ونسبة لاسماء إلى بوطن غير يشكل الدولة بالأمة الموطنة وأعباءه تنسبه هذه الهوية هذا الذي يشكل الأساس لاتحاد مستقبلي بين دول عربية ديمقراطية، ويسس وحدة قومية في دولة قومية

قدم الثورات العربية مؤشرات بشأن هذا محل غير صيحات على مستوى الخطاب السياسي و يُعفاة لشعبه أيضاً، لكن بعض الماخن يتجاهلون هذه الصبغة فلم تبرز في خطاب الثوار العربية مصطلحات لأمة (Nation) والقومية (Lahne Nations) مع أنها لم تنهما أيضاً، بل سخدمت مصطلح الشعب فضل ثورة الشعب سمي و سوري والمصري والليبي، أي مصطلح

(34) صاحب الخصي، ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات.

مبسطة التراث القومي، لأعداد القومية صاحب الخصي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة

عربية، 1985) ص 33 34

اشعب معطوف على اسم الدولة باعتبارها صفة لهذا الشعب، وشمل جميع المواطنين بعض سطر عن تماء انهم قوميه والقيمه والظنفيه لا هوو هذا سكر برور محاطر طائفه، بل ليدلله على أنه حامل تُطرح الحجاب الديمقراطيه تطرح معها الهوية الوطنية باستخدام اسم دولة في وصف اشعب فاشعب في لحراث اشوري، يعني مجموع المواطنين معينين بطبيعة نظام الحكم في الدولة أم القوميه العربيه فتجنت في الاهتمام باللع والتعاطف الشعبي عربي مع كل ثورة في بلاد عربي حر، ونشها كالعنوى في الدول العربيه وينوقف على القوى الديمقراطية استثمار فكره شعب مستغلاً في موجهه الطائفه السياسيه وغيره، من دون تجاهل أهمية القوميه العربيه، ومن دون الدحور في صراع معها فمثل هذا صراع لا يؤدي إلى تحرير وطنه بل إلى تفكيك شعب إلى طوائف؛ وقوميه العربيه ربطت في حصري يقضي تهميشه بأندي بدولة والقوى السياسيه إلى صعود طائفية وتسييس مصطلح الأمة الإسلاميه، وأزمات هويه لا حصر بها في مجتمع العربي

نمة جانب سمي آخر تأكيد الدولة على أنها تعبر عن هوية محددة (قوميه أو دينيه أو غيرها)، فهو «يسح» «شعب» أدوات بمطابقة بالحقوق والمساواة بناءً على هذا لا تلاءم وليس مواظبه، والتساوي بالانتماء القومي والتعلق بالرموز قوميه يرحم على نسوي في الحقوق، الأمر الذي من شأنه إقصاء من لا سمون إلى هذه هوية قوميه وأكثر من ذلك، قد يسهل بحول حركات احتجاجيه أو مصالات ديمقراطيه إلى مسارات عداء الأخرين من بين مواضي الدولة إن دولاً كثيرة من التي تعتمد رسمياً أمة مواظبه ديمقراطيه مزب من حيل إقصاء للأخرين خارج النواة القومية أو عرقية أو الثقافية التي قدمت عليها دولة، أو فرض الانساح القومي عليها بقوة، ومنها فرنسا وبريطانيا ولولايات المتحدة واليونان الإسكندريه وتنوع باستمرار محاصر التهمير إلى تلك النواة القومية ضمن حسابات برعمية لكسب الأصوات لدى قوى يمينيه قوميه من الأهمية أن يصيب إلى ذلك الحصار عوده شديد اليمين الشعوي على القوميه في لدولة الديمقراطية واسعة داتها في طر الديماغوجي لا حكمة صا ما يعدّه «حضر الهجره» على الثقافة محبة

وهوية لدولة ومحط بحية فيها، فضلاً عن «مصادره» الأخلاقية فمن عمل من الوطني

حاول سر عموم أن يجد حل في عصف من مودح دولة الأمة واندون المتعددة القوميات ويقي أسوان الكبير عن إمكانية تحويل الدول المتعددة القوميات إلى أمة الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية⁽³⁵⁾. وبلغة أخرى، الفصل بين عموم والأمة بحيث تُبنى الأمة على مواصفه وليس على القومية ومع أن القومية تؤدي دوراً رئيساً في بناء الأمة خصوصاً في الدول التي تشكّل فيها أعصيه كبيرة، فلا بد من الفصل بين عمومية والأمة فيها على مستوى الجوهر في غير المساواة بين مواصفين

في رأي سر، يتوقف مستقبل الديمقراطية في الدول متعددة القوميات في حالات الاتصال على نوع الانحدات التي تُجرى في مرحلة الانتقال وهذا أحزب تحذات على مستوى اندولة أولاً، بصطر الجماعات المختلفة إلى الاندماج في أحزاب عذره للقوميات، ما تُساهم في الاندماج السياسي أما إخراج الانحدات الإقليمية أو لصاحقية أولاً، فإنه ينبغي اسرعات لاصصالية، مؤكداً أنه حاول في استطلاعات الرأي التي أجراها حزب الشيت وعدم تحيير الناس بين الهويات، الصلاق من أن اساس قد يحتفظون بأكثر من هوية⁽³⁶⁾ هذا موقف صحيح، فالهويات مركبة ولا دعي للاحتيار بينها في استطلاع للرأي لكن، ثمة فروق بين اسلوك اليهودي في استطلاعات الرأي والانحدات، ففي الانحدات عدلاً ما تحاور قوى سياسية أن تحيّر الناس بين هوياتهم من سلطة البعثة ضد الآخر في عممية اسافس بحربي

في إسبانيا، ازداد عصف حركة أرض الباسك (بيتا) شكلي واضح بعد الانتقال، مقدرة بفترة انتفاضه 1968 1975 في عهد فرانكو، وهي انفترة انهادئة هي مرحلة الانتقال نفسها 1975 1977 ومع ذلك، ما تُسمع أنهم بديمقراطية أو

Stepan. «Comparative Theory and Political Practice» p. 6

(35،

Linz. «State Building and Nation Building» p. 766

(36)

لنظام الحكم لدى فئات واسعة من الناس ويعسر تمييز أسباب الأمر بأنه يعود بسبب كبره إلى جزءات ذات طابع جامعة أو لا هي مرحلة الانتقال، ما قوى الانحدار، المؤسسات الوطنية الجامعة التي تندرج على السلطة في سبب كثرها، وساهم في تعزيز هوية الهوية³¹، وحققه أن الحقبة الإسلامية المركزية أدركت تعدديتها، إلا أن لعوية الهوية أو الإقليمية، فأوجدت في دستور نظام المقاطعات الحكم الذي مثل كتاب وبلاد سامت وغاليس وبخصوص تفسير بير وسنسب فهو، في رأيي، تفسير ضعيف؛ فعادة توقف حركات المسححة عن الحال في بداية مرحلة الانتقال، نتيجة لعدم وضوح الصورة في البلاد، ولا سيما في حالات الانحدار الأولى فعلت ذلك حتى حركات المسححة في مصر 2011-2012، والسودان مع التفاوض على شكل أسسها بعد انتفاضة عام 2019، وفي بعض حالات الانتقال الديمقراطي المعروفة هي أميرك الثلاثة

في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، كدب تقصيا أشد تعقدا من إسبانيا، بعض مصر عن الاستراتيجية التي سبغها الماعون سياسي، وفرد ذلك شجعت الاسراسحيا لأكثر خدمة للانفصال بقطع، لم يكن ثمة نرام واسع بالديمقراطية لدى الحزب السياسية في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا على الرغم من نزلة من أعين أدت إلى مصداق بالديمقراطية من أدنى وكنت الانحدار لأكثر حدة وتقسمة في سبب هي تثبت التي جرت على المستوى الإقليمي في يوغوسلافيا، حيث لم تحو انتحارات ضد بحرب اعلمية شديدة عقلت بحزب في عام 1990، وسرعان ما تارت فيها تقصيا الإثنية صحيح أن بحزب الاتحاد السوفياتي كدب على مستوى البلاد كدب لمؤسس مسوي شعوب الاتحاد السوفياتي في آذار مارس 1989، تكفي لم تكن الحركات متعددة حزبا، وخضعت تحت مقعد المجلس للشيوخ من دون مقبلة³² هذا كنه فلر من أهمه الانحدار على مستوى الدولة وجزء الناس إليها بحدة

Linx & Stepan, «Political Identities and Electoral Sequences», pp. 126-127

(37)

Ibid. p. 131

(38)

باعتبارها انسحابات ديمقراطية، وأصبح الانسحاب المهمة هي سي حوت
على مستوى الأفانيم³⁹ فمن لاتحاد سوفياتي ويوغوسلافية شأت 25 دولة
قومية بعد سقلي لدماء، كما شأت فراجتات إشتات⁴⁰ وخفضه أن طرفه
الانسحاب لا تؤثر في تشكيل قوميات هي سرطورية من هذا النوع، لم يشكل
يوم لا أمة دولة ولا دولة أمة، ومن تتوابع فيها أي تعاليد ديمقراطية، لا في حل
الاتحاد السوفياتي ولا في حل روسيا القصيرة

يعر بناء لدولة القومية أو دولة الأمة وبناء الديمقراطية أحدهم الآخر
حين تُعرّف جماعة نفسها بوصفها أمة ذات إحساس بتاريخ مشترك، ودين
مشترك، وبيعة مشتركة في كامل لإقليم الذي تقوم عليه بدولة لكن يمكن اعتبار
دول مثل إسبانيا عند موت فرانكو، و الهند عند استقلالها، وسنحك بعد عدم
19٠0 دولاً متعددة القوميات، أو متعددة الثقافات هناك يكون بناء الأمة وبناء
الديمقراطية عمليين متعاكسين هاء ستُمح إحدى القوميات امثيرات أكثر من
غيرها، وبعضها من يُعرف به⁴¹ وفي الدول المتعددة قوميات، يترص بناء
State-Nation أو أمة مدولة وليس Nation-State أي دولة الأمة وتتمثل صيغتها
الأقل توتراً بالعدالة التي يُسمح فيها بعض الامتدادات والصلاحيات بالوحدات
المستقلة نسبياً، ولا سيما في حالة سراوق لظانق بين بهويات ولأقاليم، كما في
بلحك وإسبانيا وكندا والهند⁴² لكن، إذا كان لائتماء إلى بدولة مقصوداً على
مستوى الاعتزاز والرموز والوحدات، وتُقلت كافة السلطات إلى هذه الوحدات،
وإذا كان الموصوف متمهين ببناء مع هذه لوجيات لإقليمه ويعتسرو به
دولاً قومية من حيث نطموح، يصح من يصعب بناء دولة ديمقراطية على أساس

(39) Ibid. pp. 3-42

(40) Ibid., p. 5.

(41) Stepan, «Comparative Theory and Political Practice», p. 2

من الواضح أنه يداري بين بناء القومية وبناء الأمة، ويعبر عنه بناء الأمة قائمه على هوية
بعيد، وليست يرى أن بناءة الوطنية تعبر عن قومية واحدة براء، فمن أي شكر عليه خبري هي
بناءة ومن أن يعبر عن كامل الشعب هي هذه الدولة

(42) Ibid. p. 3

محدد بقوميات، بعض انصر عن طريقة لاشتهت انتشاره، وتصبح الدلائل
المحتملة مشبهة بفتح يدولة في دور وصية أو احفظ عنها نظام مسوي
فمعي مركري

صمدت نظم ودرسة ديمقراطية أكثر من 25 عامًا، وهي الارحتين
وأستراليا والنمسا وبلجيكا واسرائيل وكندا وألمانيا ولهد وإسبانيا وسويسرا
والولايات المتحدة⁴³ واحصت عوامل السمات من دوله إلى أخرى، حتى
بوحري لحصن ذلك فيها جميعًا عبر مقياس واحد هو الثقة بالمؤسسات
سياسية. ومن بين الدول المذكورة ما سكتها سكتها بعدة وحدة، وهي النمسا
وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة واسرائيل ولأرحتين، وهي الأقرب إلى
نموذج أمة لدولة لكنها لم توحه، من جانب تعددية اقمية، كما أن ورب الاسماء
الإثني القومي ما أن مؤثرًا في النمسا والنمسا ويسمعه بمس، كما في أعليه
لدول لأورومنة ومن سكتها دول عبر منجاسة تسود فيها فدراليات وتعدد إثني
مصوص عليه دستوريًا، ومثعبه الاعداد، وهي نهد وبلجيكا وكندا وإسبانيا،
ويمكن إضافة سويسرا

لا توجد علاقة طردية بين القرب من نموذج دولة الأمة والثقة
بالمؤسسات بل على العكس من ذلك، إذ تردد ثقة بها في الدول المتعددة
القوميات، بحسب معطيات استطلاع القيم العالمي World Value Survey⁴⁴
فمثلاً، سبق اليهود مؤسسي دول الديمقراطية الأخرى في جميع معايير الثقة
بمؤسسات الدولة⁴⁵، وهذا عنصر مهم في استقراء نظام حكمه في أي
دليل على السمات بظار الدولة، وليس دليلاً، لا على عمق نوعي الديمقراطية،
ولا على مدى ديمقراطية النظام القائم

إن امتحان مؤسسات الدول الديمقراطية يكون بعدد ما على أن تثبت إطار
المواطنة مرحباً لمطلب المساواة لاجتماعية أو غيرها، وألا يتحقق أي إنجاز

(43) Ibid., p. 12

(44) Ibid., pp. 43, 44

(45) Ibid., pp. 7-9

ديمقراطي برالي واجتماعي في اندون الديمقراطية من دون أن يكون مرجع هو مواطنة في الدولة، وليس الانتماء إلى جماعة

الحقيقة أنه لا يوجد في جمعة د. اسات الاتق. ديمقراطي، ولا حتى في نصريات الديمقراطية، حل لمشكلة دولة لا تحظى بأي شرعية لدى مرصيتها، بوجود ت. ت. قومية بصلية ذات قواعد شعبية م في حاة توافق حد أدنى من الشرعية للدولة، فإن طريقة الالتفات تصح مهمة، وهذا لا يقتصر على تقديم لانتخابات نظرية عدم لإقصاء، بل يتجاوز ذلك إلى المورثه بين التمثيل حسي و لأكثرى، ووجود محسن في الرسا إذا لم، وفرض عدم اقتصر أصوات حزب م على منطقة معينة، وعبر ذلك ومن المهم ألا تقوم الفدرالية فيها على أسس ثبة أو دينة حاصه، و تكون تيارات السياسية الرئيسية عدة بصل و لإثبات وعرفه، والاشبه إلى أنه في حد حصول تير سياسي على أعينه فقط هي إطار إثني قومي معين شكل أعينه كبيرة هي مناطق معينة، فمن سمح أن يطور برعات البصلية

لن نحر هذه الإشكاليات في هذا الكتاب، لكن، في أي حال، لا شك في ضرورة تحديد كتاب الدولة شرطاً لتعددية ديمقراطية انماثة على حقوق المواطنة

هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

أقصى انشغال في مباح ليلف ورواها في نهاية القرن العشرين إلى مقدره معروفه رى «الوجه المظلم» مسأله الوحدة الوطنية والكب السياسي، ومن ثم ديمقراطية وهي فرصة ما المستخلصه من تحارب الأرم في ترك و هولوكوست ومباح رواها وانماهة إلى أن جدور الإادة تكمن في تعميق عممية الديمقراطية أو فشلها، ولا سيد رياده امشاركة الشعبية في السياسة التمثيلية فقد برزت الحكومات عمومًا لمباح باسم الشعب أولكن دعوى بالاحظ صفة يشركون فيها جميعهم نراوا مدبحهم، باسم الشعب وهم لا يحتشون من هذه البحية عن أنديون حباب افرون العشرين الأكثر اعتدالاً، لأنه عصر حداثه في محاكم أسات

المجتمع من جمهورية فانمار إلى ألمانيا النازية واشيوعية والصين الاتحادية، استخدم قصة أحمة الافتتاحية ذاتها 'باسم الشعب' وتفضل محاكم لأمركية صيعة 'قصة من ضد الشعب' بدعائها شرعية باسم الشعب، ادعت أنظمة الإبادة علاقه فرقه دحركات التي تعتبر أحمة حقيقته لتحديثه، مثل النيرايه والاشتركية ديمقراطية [] ويمكن بالتأكيد اعتبار الإبادة الجماعية وحده ديمقراطية محظية⁴⁹ وبحقيقة أن جميع الدول حديثه، ومبروف حقيقتها، تدعي أنها تصف باسم شعب، ونظرة محكمي باسم الشعب، ومثله ويعمل في أحمة لكن على الرغم من الادعاء، يبقى لسؤال عن تعريف النظام لشعب في ضوء سياساته وأيديولوجيته قائم.

يمكن نش علاقه بين عممية تحديث والإبادة الجماعية في بعض أساسيين: الأول هو العلاقة بين الجماعة والدولة في الأحداث، دبية أكدت الجماعة أم قومية لكن ندي ساد في الأحداث المسكرة هو علاقه بين القومية والدولة ومحدوة فرص التحاس، وعدم الانحياز مع وجود لتوسع واختلاف في قومية والثقافة والدين وغير ذلك وهو ما تمثل بعض ساء الدول القومية في عرب عبر الإقصاء من جهة، وفرص التحاس من جهة أخرى لكن ما يشعب هذا هو بعد الثاني المتعلق بمشاركة الجماهير الواسعة في السياسة ودحولها إلى لقصاء العمومي وشواء شرعية الشعبه وباء على ذلك تعتمد الأيديولوجيات التعويبه وتأسيس الجماعات، مثل طائفة و قومية وغيرهم وهذا لا يصيب ما أن الكثير، بعد القرن التاسع عشر أن المحافظون والليبراليون على حد سواء عن تحوفهم من ووح الجمهور أو توسع المجال العمومي وحمة السياسة، وسأو بعض مظاهره السبية لكن هذا الدحور شكل وعده لأنظمة الشمولية من جهة، وقعدة ديمقراطية سيرية من جهة أخرى لكن لا تقدم في سارج وجهاء، على الأقل إلى محاولات متتصال الآخر مع دحول الجماهير (الشعب) امجور العمومي في القرن العشرين، توافقت مع صعود

Michael Mann, 'The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing,' *New Left Review*, vol. 239 (May-June 1999), p. 19 accessed on 8/2020 at: <http://ilw.2NTG> p9

الديمقراطية وحقوق مواطني ألبانيا، وهذا جزء من هذا منظور تاريخي، لكن
تر من الأمرين لا يعني أن الديمقراطية سبب انهيار

يقع هذا الخط بين تراكم والتأثير المتبادل من جهة، وعلاوة سبب - نتيجة
من جهة أخرى. والديمقراطية لم تؤدي إلى عيوب الإساءة لجمعية في أي مكان
لقد حمت عن عمدته تحديث صهرة الجماهير التي تتمكن فئات من الطبقات
الوسطى من تحشيدتها على أساس الهوية في خدمة مصالح قومية أو بوضعي
أو لعدائي صحيح أن هذا هو شرط الديمقراطية وتوسيع حق الاقتراع ألبانيا،
لكن الديمقراطية وحقوق الاقتراع سبب من أسباب الإساءة وتطهير لعدائي
العربي وجمعية الاتحادية السريحية التي سمي التحديث، وني تؤدي
إلى تفكك التي استبدادية في ألبانيا وألمانيا القديمة، وتسبب الأفراد وشؤون
الجماهير، يهيئ شروط الإساءة لجمعية ألبانيا، كما تؤدي إلى شؤون قاعدة
اجتماعية مؤاتية ديمقراطية إليها قاعدة ديمقراطية مشددة هي أيضًا قاعدة
الفاشية والاشتراكية وغيرها (جميعها تقوم على مشاركة سياسية للجماهير
في لمحو العمومي) إن «الجوسايد» هو وجه حديثه الآخر، انضمام،
والديمقراطية الليبرالية وجه آخر من وجوهها، مثل الشيوعية والفاشية

و حسب تفسيرات لإساءة الجمعية في الأدبيات بين عابر أن سببها هو
الدول الهوية والتحصن مدفوع أيديولوجيًا كما في حالة سربيا، إلى استغلال
حالات الحروب وغيرها عندما تقوم فبده تحمل أفكارًا عنصرية باستغلال
اللحظة لملائمة نمط محضها وهذا يتم فبده مركزية قوية محكمة في
مفصل بسيطة، وفي عتب أي معارضة ممكن أن ترفع صوتها صدها، فتم
لكن يهولو كوست ممكن في ألبانيا ديمقراطية *

Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust*, Ithaca NY: Cornell University Press (1989), pp. 14-5, 23

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ترجمته لكتاب باومان، يُطبع: ريجيمون
باومان، التحديث والهولو كوست. ترجمته ترجمته حجاج بو جبر وديب رمضان، تقديم غرمي بشارة،
مسيبة ترجمان (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013)

ثمة مقاربة أخرى تحدث عن ضعف الدولة والاضلال الشعبي وعدم
 لهذبة على تضيق سادة لحدود لي قد يؤدي إلى حروب أهلية ومذابح⁴⁸
 تبدو هذه بحسرات متناقضة، لكن لا ناقص من لأن حديث ليس عن طهارة
 نفسها فقد بحمت حروب أهلية وحملات تطهير عرقي وإثني وحروب طائفية
 عن اخلال دول وإمبراطوريات، مثل المذابح وتهجير أرمن آسيا الصغرى هي
 محرى بحرب العمة لأوى وحروب سق خلال سنوات الأخيرة من
 عهد الإمبراطورية العثمانية، وكما لي حالة تمكك بوغوسلاف و هير لاجد
 لسوفباني وعبرها. ائمة حالات أخرى تمت فيها فبده مؤداحة في دول قوية
 بتخطيط مذابح، كما في حالة الدولة البانية وتخطيط التطهير بمجتمع من
 ليهود⁴⁹، واستعلائها الحرب بشيد عميق إبادة جماعية إذا، ما يبدو كأنه
 ناقص ليس كذلك؛ فكل حالة شروطها وظروفها تاريخية

ناقش ما أنه في حال تضيق شعب (DUMOS) مع لاثية (FBIKX)، تؤدي
 ديمقراطية لأعية إلى إيمان برطة عصوية بين الدولة والإثنية، ما شجع على
 إبادة الإنسان لأخرى، مثما أدى بطبق ديمقراطية مع حكم البرولتاري في
 لفكر الشيوعي إلى إبادة المصقات لأخرى⁵⁰ وفي الواقع، على الرغم من أن
 لقومية الإثنية كانت قاعدة لأكثرية انديمقراطية هي فسه كبير من الديمقراطية،
 فب ذلك لم يؤد، في معظم اخلال، إلى تكا لاجد جماعية بلرم إذا
 بوفر عوامل أخرى لحدوث الإبادات الجماعية، وهي بحتف في حالة الإبادة
 لمنظمة⁵¹ من جهة، والمحرر لتي بحري في حصم ابحروب لأهية كما
 حصل في لبنان و عراق و لوسيه وعبرها، من جهة أخرى

Danielle Cohn-Bersu «Demo-skepticism and Genocide», *Political Studies Review* vol. 4 (48)
 no. 3 (September 2006), p. 244, accessed on 28/3/2020, SACoE journals, at <https://hal.sciencedirect.com/>

Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge (49)
 Cambridge University Press, 2005), pp. 3-4.

Bauman, p. 72

(50)

كما في حالة لاجد البانية بيهود و مندوحه بلأيدوبوب والتي بدهد جهرة البانية لألمانية
 من بده مشاركة حقيقية لألمانية شعب لألماني بل بحية نسبه في البنية

إن أحد أهداف الكري أمم ديمقراطية هو فصل بين الحقوق المدنية والأسماء إلى جماعة قومية بولاده وحتى لو كانت الدولة مدية معبر عن حق تقرير المصير قوميه إثنية، فقد لظلم ديمقراطي أمام مهمة كبرى هي إساء دولة على الموطنة، بوصفها رابط بين لحد والدولة وهو جهة هد اتحدت بست سبعة، وهي لا تشترط انحد عن اهوره لإثنية المومة ههد غير ممكن في لدول اني نموت هويتها المومة نربحت أكاب دنك في عممة نوحده نربحه أم في حصص الصراع صد لاستعم ومن أحل الاستقلال، حلاق بدور التي نأت كببات استبداده وأرست الموطنة من أفرد مهاجرين من شعوب مختلفة، كم في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبيوريندا، حيث نشأت أمة مواطنه «غير إثنية» بهجرة والاندماج وحتى في هذه الحالات، سيطرت في اسديه إثنية محددة قبل أن يتوسع مفهوم الأمة شمل المواطنين جميعاً فعلاً. لا فولاً لحسب وصفت ثقافة «الإثنية الواة» الأنكروسكسوية مهيمنة في هذه بدور، وصل الانضمام إلى لأمة الموطنة مرهوناً عميقاً بتبها، م عده حادة كند حيث يتمع اناطقون بالفرنسية بحقوق جماعية ومن سحرية اتاريخ أن يترك من نقى من اسكاب الأصدين بعد الإاده الجماعية اني تعرضوا بها حق «المنح» بالأصده، كنههم شواهد «سياحية» من عهد عابر أو نقاب أركيولوجية

أي من أن عملة دمقرطه في يوغوسلافيا قدت إلى الإادات الجماعية هدها حكم لا يقوم على تشخيص صحيح، ولا يميز بين أسباب انهيار يوغوسلافيا ومن حجم عده نقد سعب تدرب قومية في كروات وصربيا والبوسنة وسلافيا لإصلاح لسياسي وضعف دولة المركزية في يوغوسلافيا المأثر بالعبير ب في البيئة الإقليمية معبر عن بطبعي إلى سياده، أب إلى الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى حروب أهله وعممات بصهر إثني لكن الحروب الأهمية أنحت كببات سياسية شرعية في نصر المنمنس إلى قوميه إثنية معتر عده كيانات، ويمكن أن يدرس هده تعدديه سياسة نافسة وهدها

Munn, *The Dark Side of Democracy* ch. 2 «Yugoslavia Into the Danger Zone» (5 pp 353-38 ch. 3 «Yugoslavia. II. Murderous Cleansing» pp 382-427

لم يكن حبيباً مطع وفي أي حال، بقيت أقيمت إثنية تعدي نصير، صده في بعض المحلات، ويضيق ذلك على دول أخرى في أوروبا الشرقية أيضاً مثل هنغار ورومانيا ودست أري أن كموات أو بوسين حارباً صرب من أجل ديمقراطية، ولا الصرب دافعوا عن مودهم في يوغوسلافيا حباً في التعددية الإثنية، ولم تحر محاولات التخلص من لأقليات في الكيانات هذه سعياً إلى تأسيس ديمقراطية

لا الهوميه لإثنية أدت إلى ديمقراطية بالضرورة، ولا الديمقراطية أدت إلى انتصير اعلمي وسكن بحيل بمصال إثني قومي يُشئ دولة دكتاتورية، مثل انحصار إيررب عن إثيوبية، و بمصال دول وسط آسيا وغوقر عن روسيا والحث عن محاسن لإثني في الانفصال في موطو محسب عن موطو شوء الديمقراطية بغيره، وإك كد وجود «محس» محاسبه سهل شوء اشعره في الكيانات لسياسي، ومن ثم سهل اشروع المسقه بتعددية والديمقراطية

مثال من لأهم هو حالة زو في بعبر أن المحرك الرئيس بمدح هك هو شوء حكومه أعسه من الهونو رعت لي يتحصن من أقبه ابوسبي^{١٠} فهل كك وبنا ديمقراطية عند وقوع المدح؟ وهل تقتصر الديمقراطية على محات حكومه أعسية؟ ثم كك مدح في أفريقيا في ظل دكتاتوريات؟ ما كك متألق مع ما لو نحدث عن بصير مودح الدولة حديثاً، وأثر الصراع على السلطة واحتكار العنف فيها وشوء جماعات محبة كبرى، وما ترتب على ذلك من عيب اجتماعي وسياسي، وليس عن أثر الديمقراطية تحديداً

هذا السبق الذي يقدمه من راويه بطر بسا به شسه حياً بالهد البشري لديمقراطية مد عرب اسع عشر، عند تحوُّت أعلية المصريين اسر من من تأثير المشاركة جماهيرية لسي صدهم إسرائيليه في المجتمع وحمية الحريات وحقوق الأفراد وبعد الرئيس في بوقت شسه عند سبوارب من

Abul ch. 4 «Kwame, into the danger Zone» pp 424-448 Abul ch. 9 «Kwame L. (52 Genocide» pp 449-473

لدي حذر من طغيان الأعسة من ناحية، ودع من ناحية أخرى إلى توسع حق الاقتراع بحيث تمثل مصالح الطبقات، لكن ليس عددية. هذا التوتر بين الليبرالية جمعية أساساً بتحديد سلطة الحكومة والحفاظ على الحريات، والديمقراطية المعاصرة أساساً بالمشاركة الشعبية، هو ما يمر عبرالة الديمقراطية، ويحافظ عليها في الوقت ذاته وهو يؤثر عاكس عن الأنظمة العنصرية والاشتراكية وشمولية أما الليبرالية الديمقراطية فتتطور من خلال هذا التوتر في اتجاه توسيع الحريات والمشاركة، وقد نتج عن ذلك، كما نرى بوضوح الرهبة في الحرب المعاصرة بأشكالها العنصرية السياسية وبأثيرها في نتائج الانتخابات

لا تصمد قيم الليبرالية في ظروف رفض الحقوق المتساوية للجميع^(٥) ويترتب أن يعي الديمقراطيون الخطر الكامن في السرعة العنصرية ضد المشاركة الشعبية من جهة، والشمولية السهلة التبعية والتخفيف ضد الآخر المختلف، والتي تصب الحريات العدا من جهة أخرى والأخطر في المرحلة الراهنة هو تهميش الحقوق والحريات المدنية في اجتماع حق الاقتراع العام والسياسة الجماهيرية مع السوليرالية فترات الحصص وصر قطاعات الدولة تؤدي إلى حال من القلق وعدم الأمان لدى قطاعات واسعة من الناس أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها سياسياً إن اجتماع السوليرالية مع المشاركة السياسية في لوقت ذاته من أهم أسباب تفسخ الوحدة السياسية، لأن الدولة لا تعود قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للناس، وتتوسع الهوة بين العني والفقير، وفي وقت أصبح أساس فيه مشاركين في انضواء العمومي عبر حق الاقتراع وغيره، وقادريين على التحرك والتعبير سياسياً بأشكال مختلفة رودتهم بها وسائل الاتصال الحديثة

ربما تنبأ احتمالات الاقتال الأهلي والإبادات سيحة بتصدير الديمقراطية، بمعنى حرص في دول متعددة لإثبات والصوئف، كما يعتمد كثيرون من نقد

Mark A. Plummer «From Liberalism to Liberal Democracy», *Journal of Democracy*, (5 vol. 10, no. 3 July 1999), p. 22

هذا التصدير نحو، لكنها لا تحصل بسببه وحده فقد وقع الاقبال الأهمي وأعمال الإدارة سابقاً بسبب تصاعد سي جماعية وسياسية قائمة مع حداثة معروضة من أعلى، أو بعد تصدير نموذج دولة بعينه وعرضه على سي تشديدية قائمة وتتم أيضاً في حداثة تصدير الديمقراطية من خلال فرض خطوات معينة مثل إجراء انتخابات بعد اصعب الدولة ومنح جماعات الهوية تعبيراً سياسياً، وخلق أساس للعددية السياسية أم تصدير ديمقراطية وعرضها في أندية الاتحادية (عربية) وبالتالي فلم يؤدي إلى إبداء وحروب أهلية

حصلت حالات ابداء وصير عت أهلية في المشرق العربي في النقاء مع الحدائة قبل تصدير الديمقراطية ووقعت أيضاً محارر بعد ما شمي تصدير الديمقراطية بالاحتلال المشرق للعراق وسقط صاحب بسبب الاحتلال بعينه، بما هو احتلال، بعض نصر عن مسألة الديمقراطية، جدوة إلى أن النظام السياسي الجديد حل فترة طويلة يعاني بعض الشرعة بسبب ربط مشيئة بالاحتلال كما ب تشديد فوات الاحتلال على ضرورة حرر لاسجانات مباشرة باعتبار لانتخابات هي الانتفاضة، قبل تحوير احمية حررة، والتوفيق على الأرضية المؤسسية و دستورية، تحول إلى مؤجح بصراع، ولا سيما في ظل مهيرة إداره الاحتلال للشعب العربي بوصفه مجموعة طوائف وعشائر، وتعامل معه على هذا الأسس، ما جعل بعض على الدولة صراع هويات وقبائل وطوائف

ثمة قناعات صكر. بما كنهه إيمور حسعر بعد مؤتمر فرساي في شأن مسألة حق تقرير مصير ممثل بقوله «على المصح بيد ومصعباً دعوا الشعب بقرر لكنه في الحقيقة مر سحيق لأن شعب لا يستطيع أن يقرر حتى بقرر أحدهم من هو الشعب»⁹⁴ ويمكن تفسير تعريف الشعب أيضاً بالأمر المفروضة دستوراً، وطريقة حرر لاسجانات، وطبعة بهيثاب بمسحة صاحبة بقرار، وطبعة قوى المعارضة أيضاً ويمكن أن يتجح كد كهد، في أن يصح أساساً

94. Sir Jennings *The Approach to Self-Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1987]) p. 56

للانتخاب ديمقراطي، وربما يفتح و لا يفتح أي تعريف للشعب إذ أنهرت
دولة متعددة القوميات مع نهيار الشيوعية فلا يوجد قاعدة عامة ولا أعتقد أن
طريقة الاتحاد صحيحة، مثلاً، كيف سيتم لأحد سوفييتي من الأنهار بعد
استحوّل، فسقى دولة ديمقراطية متدسك

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

الفصل الحادي عشر

العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي

في تأثير العوامل السياسية الخارجية المعوقة والمساعدة للانتقال الديمقراطي، وفي أن الدول الديمقراطية حرصت إبان الحرب الباردة على مساندة الحلقاء معصر النظر عن طسعة النظام وليس على مساندة الانتقال الديمقراطي إبان الحرب الباردة وفي أن نهاية الحرب الباردة لم تُغيّ التحوّل إلى مساندة الديمقراطية بل إلى عدم الحرص على الدكتاتوريات المحلية في مدى أهمية الدعم الحالي لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وفي حاذية النموذج الديمقراطي، وفي أهمية البيئة الإقليمية الحاصنة للانتقال في دوام اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة ومعصر الدول العربية في المنطقة العربية، وفي البيئة الإقليمية المناهضة للديمقراطية، وهي ريادة دور العامل الخارجي الدولي والإقليمي في إعاقة الانتقال الديمقراطي كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المعنية في شوء ظاهرة تصدير الأوتوقراطية، وفي اعتشار انتشار الديمقراطية تمددًا عربيًا

من ناحية أخرى إن سائح فعل العامل الخارجي، بمعنى تأثير دور أخرى ومياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحوّل الديمقراطي فيها، لا تتصح بمعزل عن العوامل الداخلية. فلاحيرة تحدد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم دورًا

() نشرت صيغة أولى من هذا النص في مجلة سياسات عربية، عدد 38 (أبريل مايو 2010)

وما يشتر في هذا الكتاب هو صيغة معدّته

في اتجاهه ونحن هنا نقوم بذلك بحرب ضد العدو بشكل حربي مصطنع
مما يندرج تحت هي الانتفاضة الديمقراطية وينتصرص أن يحصل ما حدث في هذا
مجال تأثيره المعنوي هذه العملية أو المساند بها ومتى يحول إلى عمل
حاسم

ثمة فرق كبير بين دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال نفسها ودورها
في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال فهي حالات منطوقة، يمكن أن تكون
مطورات قسرية هي قدح لشوب ثوره على نظام مستبد، أو المعوق للانتقال
بمدخل المباشر وهذا يختلف عن دورها في ترسيخ الديمقراطية وديمومة
لتحرره في بلد قد يتعرض لمحصار لإجهاض انتعاشه، أو ربما يتلقى دعم
إرادي، فمثلاً، يمكن ألا تصنع دور مؤثرة أو مؤسست دوله في بهار نظام
مستبد، لكنها قد لا تقدم سموات سماوية بالارادة أو بدعم الاقتصادي،
وحتى الدعم المتني وسياسي في أمور حاسمه بمصير نخول الديمقراطية
مثل إصلاح القطاع الأمني ووسط بورر لعلاقات المدنية العسكرية (مصر
وإسرائيل)، أو حتى بيع السلاح وانتسريح والدمج (ليبيا وسن)، في مرحلة
انتقال من تطبيقي أن تأثيرها الاستمراري ويتراجع أدء مؤسسات الدولة،
والاسم هي مجال خدمات، كما تهبط عنها معدلات النمو الاقتصادي على
سحب يودي إلى تفضي معدلات الأيد للانتفاضة الديمقراطية ومحاولة ترسيخه
مؤسسية، وحتى إلى صعود برعات تعبر عن حبس إلى الدكتاتورية، بحيث يمكن
استخدام قوى محلية وإقليمية معادية للديمقراطية بها، كما جرى في مصر في
بصرة الانتفاضة 2011-2013 ويمكن ألا نحقق دور ومؤسست مؤثرة
لإبهار نظام سطوي ولعمية لتحويل في حد ذاتها، لكنها قد تدعم الحكومة
لديمقراطية مما يندرج تحت ولفروص والاستثمار حشبه الموصى وعدم
لاستمرار، وفق مصالحها كما يحصل حالاً في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي
وإسرائيل

ثمة عوامل خارجية أثرت سلباً في الاقتصاد والمجتمع، وصار من غير
المفيد التعامل معها بوصفها مؤثرات خارجية عند حصول عملية الانتقال

دتها حد مثلاً السعي الاقتصادية ساحة عن علاقات مركز الصاعدي العالمي المتطور هي دول الحروب، وتشجيعها شؤء رأسمانية وسيطة مرتبطة بالسطم القائم، وإعدادتها شؤء بر حورية وطبة محببة منتجة هـ عامل مهم لعدية، وقد يكون حاسماً في عاقبة شؤء مجتمع مدني يقوم على علاقات لسدل حر من دون تدخل ادوية، أو هي اندفع مركزية بقوة الاقتصادية وأنسانية بيد ذات اجتماعه محدودة، سرور فراحبه أنكت أم عسكريه تدور في فلكها «رأسمالية محاسب» غير منتجة وعلى الرغم من مشأ سة الاقتصادية السعة مثلاً في التفاعل بين «داخل» و«خارج»، هل يمكن لتعامل مع هذا المركب الاقتصادي الاجتماعي بوصفه عملاً خارجياً في أشء عممية الانتقد؟ كلاً بالطبع؛ إذ أصبح عاملاً سيوياً داخلاً، كما في تأثيرات مراحبه الاستعمار في سبه له وانه والاقتصاد والمجتمع، وبكأن يعاد إنتاجه من لاقتصادات المنظورة وهو مش الاقتصاد العالمي من خلال علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات تسليح وغيرها وهذه اعمو من لسيوية التي حلفتها شعبيه لاقتصاديه لا تؤثر في سطر دكتورية وحسب، بل تعود وتفرص ذاتها عند درسه ديمومة الديمقراطية وفرص نجاحها بعد الانتقاد ويمكن أن تنتقل الرأسمالية لوسيلة إبي رأسمالية متحفة تميل إبي سحرر من فيود ادوية فصصم إلى عممية اسعير

على رغم من أهميه تشار لأفكر ديمرطية من خلال وسائل الاتصال والعيم والتأثير ولتأثر الثقافيين، وشؤء ردات فعل سسية وإيجابية عيها، فهي سست من ضمن اعمو من حاجبة لمقصودة في هذا السوع من الدراسات الذي يميل عالت إلى تركيز على اعمو من اسياسة بحارجية مدعية، أي في أشء فترة الانتقد أما التفاعل لثقافي وانتشار فكر الديمقراطية ومدى حاديتها وكيفية استيعابها بعيداً عن تعقيدات واقعها بحقيقي، فهي عوامس مهمة جدء في رأيي، ولا تحصى بهتمام كبر، وصحت عبر قبله لفصل عن الثقافة اشعية وثقافة سجب على حد سوء وما عدد الفصل بين «الأصيل» و«لدحيل» ممكناً في الثقافة، كما في الاقتصاد، ولا سيما في مراحبة تشكك الأسواق والاقتصادات وينطبق ذلك خصوصاً على التفاعل الثقافي العربي العربي الذي يصعب حصر هوانه وأطره، من وسائل إعلام ومطبعات وأحزاب

ومؤسسات عربية فاعلة على مدى قليمي ووسائل تواصل وذب وفس فهمه
كها عدت معطيات ومكونات في الحلقة السياسية والثقافة والاحتماعه
النامه في ادوة لبي تحري فيها عمليه النحور و تؤثر فيها

إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين الأول،
بهاية الحكم السلطوي، أكان ذلك بانهياره بعد إصلاح من أعلى يشق النظام أو
بعد انقلاب عسكري²، أو ثورة شعبية تجبر رموز النظام على معاداة الحكم،
أو بكلا العمليتين والثاني، شوء نظام سياسي تعددي بتوافق النحب السياسية
المشاركة فيه بعض النظر عن صبح النظام الديمقراطي لذي بشأ في البداية،
وبدي الاتفاق على مبادئه وفي هذا السياق، يهما دور العوامل السياسية
الخارجية، الآني والمباشر، وتأثيره في هدين التطويرين الكبيرين المترابطين

يصعب قدس تأثير عامل خارجي من دور حضور شق الثاني حد
مثلاً حالة الثورة السورية، وهي من اثوارب لأكثر عداءً، وشرعية من سواحي
الأحلاف والاحتماعه و لساسه، ساحه الأسباب بداعه إلهي، والأكث
مسبوبة في مآلها لم تشهد هذه الثورة لحصه بواقف على برامج ديمقراطي
من أي نوع بدي فصائل لثورة مسنحه، ومع أن مؤسسات معارضة لساسيه
طرحت برامج ديمقراطية، فإن الهوى مسنحه الرنسة رفضتها، ورفضها
الصدم بصيغة الحار وحلاف بحاسي ويمس ويبب المعتقدتين واللين انتهاج

(2) على الرغم من هذه النحور الديمقراطية بعد الانقلاب عسكري، فإن 14 انقلاباً فقط من
لأعقاب 11 ر 2 التي وقعت في الفترة 1945 - 2008 قد أدت إلى الترويج في نموه تحو، ديمقراطي،
أي ما نسبته 45 في المئة فقط بنظر «Monty C. Marshall & Donna Ramsey Marshall «Coups d'Etat Events, 1946-2013» Center for Systems Peace 2013 Patrick McGowan «African Military Coups
d'Etat 1956-2000: Frequency, Trends and Distribution» *The Journal of Modern African Studies* 40 (4
no 4 2002) p. 34» Quoted in Omar Ashour «Intusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in
Egypt» Brookings «Doha March 2011, accessed on 30/4/2019 at <https://brookings.edu/2RF7pn4>
ر» يصعب مقاومة مسنحه الاستبداد على يد ربح سحاب النحور طي عدم كدنت، كما
نجدان مارب مسلمان وريك شولث في برسه 27 حوة مقاومة منبه ومسنحه ضد رنسة أو
لأسلحة بنظر «Maria J. Stephan & Erica Chenoweth «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict» *International Security* vol. 31 no. 1 (Summer 2006) pp. 7-41, accessed
on 30/4/2019 at <https://doi.org/10.2307/2645854>

حروب أهلية أيضاً، لم تصل ثورة سورية إلى أي مرحلة من مراحل مصادره الديمقراطية فهي حين عرف تجرّد بهار النظام سطوي هي ب و يمن محاولات كهذه (الانتخابات في ليبيا، والحوار الوصفي وحكومته الوفاق في اليمن)، لم يستطع نظام في سورية، ولم يجر الثورة حتى بداية انتقال نحو الديمقراطية ولهذا يصعب اعتبار سياسات دعوى الإقليمية والدولية هي سورية موفقة من لحول الديمقراطية عموداً بل هي موفقة من مساءة سقوط النظام القائم و تم اختياره وفق أحداث خاصة بدور مثل تركيا و دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المعارضة بشأن الديمقراطية أما الولايات المتحدة و إن كنت تفصل رحيل الأسد في المراحل الأولى من ثورة، فهي م تكن متأكدة إذا كان الدين الأفضل في الهلال عسكراً أم محاصصه حلفاء، أم بدلاً شعباً غير و صبح معاصم و لم يشأ أن يحلّت عن مطلب رحيل الأسد و قامت إيران و روسيا بدور حاسم في إنقاذ النظام من سقوط محتم و لا شك في أن أثر إيران و روسيا س يبقى حارحياً محسباً، فتحتكما إسقاطات بعيدة المدى على المجتمع والدولة في سورية، لا بصوري معاجلتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي والانتقال لم يبدأ أصلاً

كان تأثير دور لأحبيه في الثورات في مصر وتونس صئلاً وحدثاً، نحلي في اليباب و الاتصالات اليمية لتي أحرار الرؤساء مع حسي مارك (1981 2011) و بو صمد مارك و رين العادين س عني (1987 2011) ومعهم الجيش، صمدت انتصافات مدوية معهما، لا شك في ذلك و ثمة مؤشرات متعددة على تشجيع الولايات المتحدة قيادة الجيش لمصري على عدم استعصام عنف ضد المصاهرين خلال ثوره 25 يناير 2011 لكن التأثير الحارحي أصبح دعلاً و ملحوظاً في مرحلة الانتقال الديمقراطي 2011 2013، وإن م يكن تأثيره حاسماً إلا بفعل عو من محله فهو نجيب توافقاً دحلياً بين الحاح السياسية لمصرية على إجراءات النظام الديمقراطي و توافاً حارحاً منها بحمسه الانتقال برفعه الدعوى فوق خلافاتهم الحرسه والأيدولوجيه، و بو كان الجيش المصري مثل بجيش اتونسي م حيه عدم تطلّعه إلى الحكم، لم كنت العوامل الحارجه على هذه الدرجة من التأثير. إن م جعل الدعم السعودي

والإمارتي الإعلامي (والمصري لعلي وثله عبي) خوى الثورة: مصادره
 وللعلم القديم في مصر - مؤثرًا، لى درجة مساهمة في صب المعدنية، هو
 اعومل بساحنية المذكور، أما السياسات الأميركية فم تكن حاسمة في أي
 مرحلة لكن امتدعها عن تقديم الدعم بحكومة المتحفة في مصر، ورفضها
 اعتبار لانقلاب العسكري بقلابة ما يعنى عدم فرض عقوبات عليه، سهلا على
 قوى النظام القديم والثورة مصادره مهمة إتش بحول الديمقراطية وسين
 أنها دعمت الانقلاب في الحقيقة كما سوضح لاحقًا

ثم تُفصّل السياسات الأوروبية التي اشترطت تقديم الدعم المالي تمديد
 إصلاحات إدارية وحقوقية، بلى تحفيز أي عدم سطوي لقديم بصلاحت
 جدية فصلًا عن أن تقود إلى اتصال فعلي، كما أن فرنسا وريصيا كانتا مستعدين
 دائمًا لمخبي عن فساد حقوق الإنسان والديمقراطية بقدر خدمات الأنظمة
 استظويه في مع لهجة ومكافحة الإهداء، واستمر ر صلفات مع اسلاح
 لكن الدعم الأوروبي للاقتصاد اوسى بعد ثورة، على نرعه من سكو، كان
 مهمًا، مشا كان فك لعلة عن مصر بعد لانقلاب مهمًا، في استقرار نظام حكم
 انقلابي سطوي نزع انصاء الدعم في مصر، ويقمع معارضة، وسحق. نس
 دولة متحت وقيل ذلك م يحظ هذا الرئيس لمتحت ولفقد لنتجوة في إدارة
 الدولة، بتعاون أميركي أو أوروبي حتى لدعم الاقتصاد المصري وغور بمرحلة
 الصعبة بعد ثورته، حين كان في سبه لحكم

أولاً. إعادة الاعتبار للعامل الخارجي

كان القسمون عبي دراسات الانتقار الديمقراطي مدركين، بلا شك،
 أهمية عوامل لدولية، ولا سيما لإقليمية، كنهم م يوجوها أهمية كبيرة،
 وبم تفرد بها معادلات خاصة وإن أحد أهم استنتاجات المجلد الرابع من

(3) عرمي بشر، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2 (الدوحة: بيروت المركز العربي
 للبحوث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215 - 50.

مشروع الاستقلال من حكمه سلطوي⁴، الذي سبق نظري إليه ياسين، هو أن العود من المحنة يقوم بالدور الرئيس في الانتفا، وهذا يباقي صف نظريات الشعب ومقاربات العلاقات الدولية إن مطلقهم الفكري هو المحرك الرئيس الذي دفعهم إلى تركيز على العود من الحفة وهمال الح رحية، أو تحييد. فعبثهم كسب مرمية على أهمية الفعل السياسي في التعبير الديمقراطي لقد أردد هؤلاء دفع سحب السياسية إلى لإيمان بإمكانية إسقاط الدكتاتورية والاستقلال إلى الديمقراطية مع أنه إذ أحدث سياق دراسات الانتفا المذكورة سبق، وهو محاولات في أميرك اللاتينية، حدد أن تعديل سياسات أميركية تجاه دكتاتوريات فيها من مرحلة تأكيد على حقوق الإنسان في فترة حكم جيمي كارتر (1977-1981)⁵ كان له أثر غير حاسم لكن لا يجوز تجاهله، إن لم يكن في بحث على الديمقراطية، وعلى الأقل في وقف عرقلة الانتقال التي دأبت عليها ولايات المتحدة في سياساتها لداعية لدكتاتوريات حديثة صمد خطر الحرب الباردة، ولأسيما حين كان حصار الأنظمة سلطوية هو اليسار الذي قد مطالب شعبه ضد نظم وطب باعثة الاجتماعية لكنه لم يكن بصروة ديمقراطية) وفي حالة أميرك لجنوبية التي عدتها مظلة يهود، لم تنشأ ولايات المتحدة المحارفة حتى بدعم دليل ديمقراطي سرائلي من الأنظمة سلطوية خشية فقدان السيطرة⁶.

ادعى منظرون مؤيدون لسياسات الولايات المتحدة أن صعود الديمقراطية

Chomsky O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* 4) tentative conclusions about uncertain democracies, vol. 4 Baltimore Md/London The Johns Hopkins University Press, 1986,

(5) أعتقد أن بعض الشخصي وهذه كارتر بحقوق الإنسان أد دوراً هاماً كما في حالات لا يمكن فهمها من دون عمار شخصي مثل حالة شادي، في حينه واحدة قصبة هي سار لاس.

(6) تحضر في هذا السياق عبارة الشهيرة بي فالها وزير الخارجية الأميركية هري سسعر بعد لاجابات في حاد سسعر يسدي إلى التحكم في شبني إلا في حاد عيب لا يعف لا يعف وشاهد دولة تصبح شرعية بسبب بعدام المساوية بدق شعبه من أرشف بيويورك تايمز مقاله عن عبيد كسندر يُنظر Anthony Lewis, «The Kissinger Document» *The New York Times*, 27/1/1975 accessed on 10/4/2019 at <https://nyu.ms/2VyeKEW>

وهو مصطلح اعتمد على تأثير لاميركي ويسس على آليات اقتصادية أو بر كم رأس مال، خلاف ما دعى منظور الشيعة وهي رأي هتسغو كـ سب صعود الحكم السطوي في سبعينات القرن العشرين وتدابيرته تأثير الولايات المتحدة وحصلت تغييرات الديمقراطية في اثمايات بفضل سياسات إدارة روبالد ريعر التي حددت مساعيها لتعريب سلطة الأميركي بالتصدي بحركات اشورية ولتعريب لإصلاحات لاشعبية⁷ لكن ريعر استخدم حقوق الإنسان في مكافحة الشيوعية وحصول الولايات المتحدة، ولم نحكم هذه الفصحة علاقاته بحكام الولايات المتحدة إطلاقاً

كسب بين كارب أن البرعة عامة تراجع صادرات دول أميركي بلاتينية، وازداد ادنوب ومل لإدارة الأميركية في عهد ريعر استخدام وسائل عسكرية في سياسه الخارجية أثرب سب في شوء الديمقراطية في ثمانينات القرن العشرين، ومع ذلك صعود ديمقرصات وقدم بمط ظهوره بحدياً كسرت مرمصه هتسغو الذي ربط الديمقراطية بصعود القوة الأميركية فقد شأت الديمقراطية تحديداً في جنوب القارة الأميركية حيث تراجع تأثير الولايات المتحدة، وحافظ سطوب أميركي الوسطى على مسها حيث التأثير الأميركي أعنى وفي بما وهابني حيث تأثير الأميركي مروع منه، استمرت الكتيورات بصورة سطوية تافسية سمحت بانحباب من دون انحلي عن اميانتها⁸

رأت بين كارب أن الديمقراطية هي عوايملا بين عامي 1946 و 1954، وتشيلي بين عامي 1970 و 1973، فثبت بتأثير أميركي فقد انحدت اولايات لمتحدة موقفاً سبتاً من إصلاحات الاقتصادية وعنتها متناداً

Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», *Comparative Politics*, 1 (October 1990), p. 4, accessed on 8/3/2020 at http://www2P/C/F/la_Samuel_P_Huntington, «Will more countries become democratic?», *Political Science Quarterly*, 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 191-218, accessed on 8/3/2020 at <http://www2P/C/F/la>

Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», pp. 4-5

للتأثير سوفياتي في نصف الكرة الأرضية العربي⁹ وهكذا بضد توتر الدخول
الأميركي ضد لحركات الفلاحية الثورية في أميركا الوسطى¹⁰ وقد توسع
نوعه تشومسكي في شرح تفصيلي لأدلة لدور الولايات المتحدة في إضعاف
الديمقراطية، ولا سيما في أميركا الوسطى¹¹.

شرب مؤخرًا دراسات تش أن لدخول أميركي لم يكن مباشرًا في
الانقلابات العسكرية الشهيرة انحصارية على أنظمة ديمقراطية (اسرائيل وشيلي).
بل حصل تلافي مصحح بين الموقف الأميركي المستمر ضد بشوء حكومات
بشعة ضد الثورة الكوبية، مع قوى اجتماعية وسياسية محافظة في هذه البلدان.
انضم إليها العسكري حين تصدر هو أيضًا وهذا لا يعني لدعم أميركي لهذه
الحركات، بل يعني أن الولايات المتحدة هي التي تدارك وحفظت¹² ويرد

⁹ Ibid. p. 9. Huntington «Why More Countries Become Democratic» pp. 9+28.

¹⁰ Kar. «Dilemmas of Democratization in Latin America» p. 11.

¹¹ Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992).

¹² Ibid. p. 12. كوت بيلاند انجاليه لأشد عرق للتأثير الأميركي المقصود في تغيير الأنظمة في
هنا وهناك وهي حالة مورداً لاثباتية حيث من خلالها درجة التأثير الأميركي أكثر محدودية منه بسبب
عنايتا وبحث بالتحقيق وتاثير التحريك الأميركي ولا يجب أن نغفل عنه بعض الانقلابات وغيرها
الأنظمة والموقف غير الدور الأميركي خلال فترة نشرين بالتدريج وراى في محدودية الدور
لأريانه في الانقلابات الداخلية وعدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة والمهنيين الكثير في داخل لإدارة
الأميركية. وعنايتا ما عُكس بقدر انصافناح بين الولايات المتحدة ومن يقومون بالانقلاب عسكري في أميركا
من عماله من منه أو فعل سياسي بأوامر من واشنطن. يؤكد الكاتب أنه في عكس الحقائق كتب هذا
الغرض الذي يقومون بالانقلاب في أميركا فلا يسهل تدويع الكفاية بفعل ما يقومون به من دول بعينها
من الولايات المتحدة ويعتبر أن الولايات المتحدة كانت بعد صعوبة كبيرة في عربات لتجبر على
حكم في سكر عود، مثله فشب في حله كذا كان تأثير العسكري المباشر ممكناً في دور صغيره
مثل عربات وسفارة مع أن هذه الحرب الأهلية وشبه نظام عصبية وحاسمة نظمت من بعدهم
تأثير الأميركي، فون حدود هذا التأثير ظهرت بمسوءة نظامه يميل إلى اليسار في السياسات، وعبر
دنياً فريديلا ونوعاً، لا يودور وعلى الرغم من الدعم الأميركي للعلاقة الاقتصادية المتساهلة
بيكارغو وفريديلا وبوتشيا وإكوادور، فإن الولايات المتحدة لم تمنح هذه الدول من الأمل في
نظام سطوت نفسي، ومن محاور معهما، والنشر الأكبر كان في هابس حيث لم يفتح بدعم الأميركي
والضبط بدعم سياسي لم يسمح للديمقراطية هذه تدبيره الضعيف تحت لاحتجابات عدم مبررات وقد
يسكني الولايات المتحدة من وضع بينه بديمقراطية عدم حبيب ضعيف من حيثياتها غير أن عدم
من تأثيرها الاقتصادي والسياسي فيه وحكومتها انجاليه التي لم تحارب حياح أميركي كذا حكومتها

كورت فيلاندي على فرصة ليفسكي وراي شائعة³، عن أن العلاقة بالعرب تؤثر في الحكم غير ديمقراطي لسحب إلى الديمقراطية أو ليسر هي نجاح الإصلاح ديمقراطي، بالقبول بأن العديد الأخيرين بشأن عدم صحة هذه الفرضية⁴ ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تنقص تأثير المعسكر المتصارعة بأن للحرب الباردة في علاقة الديمقراطية فالإعاقة من الحارح حقيقة ثابتة، والمساعدة بادره بأن الحرب الباردة وتوافق بعض أحداث الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة أم تعدل أفكار بقوى ليبرالية بشأن الديمقراطية الليبرالية كي تفهم، بوصفها إطاراً ممكن تحقيق نهضة الاجتماعية، فقد سبق نهاية الحرب الباردة في كثير من مجالات لأسباب عديدة يسر هذا المحار لمناقشها⁵

أم إذا عند إلى ديمقراطية بشأن حقوق أوروبا، فبعد أن من غير ممكن الاستعفاء عن عنصر أساس في فهمه، وهو سيدي لإقليمي ليس من حيث جاذبية دول أوروبا الديمقراطية وحسب، وليس بوجود شعور عدم غير مريح بالمشاء في إطار انشغالي لأوروبي ذاته عند شعوب بسبب وروب والترتعل، بل لدرجة برعه في الانضمام إلى سوق الأوروبية المشتركة أيضاً ثم الاتحاد الأوروبي، والفائز على مصالح طبقات اقتصادية وتجارية صاعدة هذا الفلسفة إلى الانتقد، أما بالنسبة إلى ديمومة الديمقراطية في تلك الدول فلا شك في أهميته حتصان السوق الأوروبية المشتركة ثم للاتحاد الأوروبي

= جبرال نويعا في بحث في عام 1989، ويتحدث بولايات المتحدة في حرب عليه في جمهوريه
 ميك في عام 1966 وفي غرناطة في عام 1983 حيث أيج التدخل لأمر في بناء بناء انقلاب
 دوي هذه هي حالات الديمقراطية المباشر في بعض النظم من بين، انشغالي في مير

Kurt Weymann, «Limits of US Influence: the Promotion of Regime Change in Latin America», *Journal of Politics in Latin America* vol. 10 no 3 (2008) pp 137-140, accessed on 28.4.2020 at <https://doi.org/10.1017/S0022216X0800011K>

Steven Levitsky & Lucan A. Way *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge NY: Cambridge University Press, 2010)

Weymann, p. 147 (4)

(5) أما بالنسبة لأوروبا في تلك الحرب الباردة فقد مر بعد التحول مكر

في نهوضها لأقتصادي، وتعريفها سموها الاقتصادي وصداقتها بما ساهم في
ارتفاع مستوى المعيشة

كذلك شروط التحول الديمقراطي هي جنوب أوروبا (اليونان والبرتغال
 وإسبانيا) دحلية أساس لكن، لا شئ في مساهمة البيئة الأوروبية هذه اشروص
 وبأثيرها لقوي هي دسومة دسقر صية

ما عاد يهمل لعامل الحارحي ممكن في حالة تنفلات يستحيل معاجتها
 في عصرنا من دول فهمه فتأثير العامل الحارحي في ديمقراطية دول شرق أوروبا
 بعد لإصلاح في الاتحاد السوفييتي ووقع بحداثة عن أنظمة بحرب الشيوعي
 فيها كان حاسمًا وبعد استسح شمير أن لأول قد حاد لإعادة تقويم تأثير
 اسنه دوييه في تعبير النظم من دول رفعها إلى درجه المحرك الرئيس¹¹⁶
 هذا، مع أن العامل الحارحي كان حوهرت في إعادة دسقر طية خلال مرحلة
 الحرب الباردة، فمما نسه له دراسات لانتقال لديمقراطي، بل أصبح هو ذاته
 عاملًا داخليًا في الحفظ على أنظمة لاستبداد حديه لدعسكرين، كما في
 حاشي أوروبا الشرقية وأميركي اللاتينية، فصلا عن اشرق لأوسط وشرق سيب

كان من الضروري بعد مسح دراسات لانتقال في حالة أوروبا الشرقية،
 إد سم يكن الانتقال إلى الديمقراطية في بلدانها ممكن من دول لعامل الحارحي
 المسئول لإصلاح اسوفييتي من أعلى قمة بمرم عمر طرح سياسة إعادة البناء
 (البريسرييك)، والخلي عن حداثة لأنظمة شيوعية في أوروبا الشرقية من
 احتمالات الإصلاح وإنهاء اشعبه، وهو ما فهمه فيده بحث اندون وفواها
 المعاصره في الوقت ذاته ومع هذا الإدرك حترام من ستخدم بعف وسقوط
 العديد من اصحاب، إد أدرك حجمع أن هذه لأنظمة يده حتمًا إلى استعوصه
 ولا قاعدة حتماعية حقيقيه بها ولا شرعية تاريخيه (خلالًا لحالات مثل كوبا
 والعس)

Philippe C. Schmitter «The Influence of the international Context upon the Choice of National Institutions and Policies in Non-Democracies», in Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford, NY: Oxford University Press 2000), p. 27

لم يوقف دور عامل الحارحي على العمل الإقليمي (إقليم حجري ومعسكر اشراكي وحدث عسكري في الوقت ذاته)؛ بل يمكن أيضاً فهم حيز الإصلاح السوفياتي ونوقبه في نهاية خمسينيات من دور عامل حارحي هو سياسة إداري روميل (1981-1989) ومارعيت ناشر (1979-1990)، التصعيد، ولا سيما في مجال سدق لتسبح نووي وتصعد أصحاب الإعلام ودعم المجاهدين الأعداء، وحسرة سوفيت الكملة في انقراض ساحه معدلات نمو لاقتصادي كفاً ونوعاً، ونهب أسعد البطر الذي ساهمت فيه السعودية لكنه كان، في أي حال، حيزاً محبباً بحسب سياسته أي إن ثمة قوى داخلية في جهر الاستخبارات و حرب شيوعي، ممثله بوري أسروبوو، ولاحقاً غورباتشوف، استتبع ضرورة الإصلاح كما أن مركب عوامل لاقتصاد والاداري في داخل الـ ولف، وانحرف الأيديولوجي، واركود لاقتصادي والإداري والاجتماعي، دفعها إلى هذا الاستتاع، وثمة أيضاً نظم مدعة مركزي في دحل بحرب انشيوخي متكر هذه القوى الإصلاحية من فرص سياسة الانفتاح والإصلاح من أعين وديك ظهرت، بعد تحولات في أوروبا الشرقية، درسات سقند أصحاب مشروع الانتقاد الذين تعاملوا مع عامل الحارحي بوصفه عاملاً هامشياً، واعتبره خيمري فريد م لعامل المضي

الحقيقة أنه إذا دفعنا سطر، نجد أن ما سمي العامل الحارحي هو هي أعنية الحالات عبارة عن عوامل قيمية، أو بيئة إقليمية إن موحات الانتقال الديمقراطية من خلال سائر وحدنة هي عدت موحات قسمة سائر بها شعوب وأنظمة من دور قربة حجري وثقافي، وأحياناً تشبه بية مجتمعاتها وأنظمتها مستحي من ذلك حالات بناء نظم بأثير قوة احتلال حارحية

بؤثر عامل إقليمي مباشرة في الدولة المعية عمومًا، يمكن تصور إن بيئة الإقليمية هي من عناصر حقيق صيرورة الديمقراطية عربيًا وشهد هذا

Geoffrey Pradhan, «International Influences and Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage or Politics», in Geoffrey Pradhan et al., *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St Martin's, 1997), pp. 1-28.

التأثير الموقظ العربي في ساحلات السعودية والإمارات في عهده عمية
استحوذ الديمقراطية في منطقته العربية واعمل صده ودعم معارصيه في أي
دولة عربية، وكذلك شوء مناطق نفوذ إيراني

بحيث أهيمه التعامل الخارجي مع قدم الاتحاد الأوروبي ب دور مركزي
في إبحاح النقال بعض دور أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات (سودات متطورة
لدعية) ويرى بحث أنيلا آخ أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية وانسحق
كل على حده بعد انهيار حكم لحرب بوحه، وأن تأثير البيئة الإقليمية أشد
أهمية من لدبية مدحلة، لأن دور صغيرة و صغية شبه انه مشية كانت
أكثر اعتمادًا في صورها على إملاء التعامل الخارجي بدي أثر في صيغته
السامية¹⁹ أصبحت هو اعد المؤسسات الأوروبية، ولا سيما مجلس أوروبا
(Organisation for Europe COE) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation for
Security and Co-operation in Europe OSCE)، ملومه لجمع دور الأوروبية
وأصبحت نسب العنساب الحيوية عمية بمرطه على دول الأعضاء أو تلك
التي ترعب في لعصوية بوصفها شروطًا مسمة وفي بعض الحالات، أصبحت
المؤسسات الأوروبية بونج من سطة عيب في عدد من دول أوروبا الشرقية
والنقل²⁰

بهذا معنى، فإن سيادة المقيدة هذه دور ستميلها سادة أخرى مقيدة
بمؤسسات الأوروبية وأصبحت هو اعد مثل (الجمع الديمقراطية، وحربه
الصحوة، وحقوق الإنسان، وهجرة، وحقوق الأقليات، عظمي وترفعها
المؤسسات الأوروبية على نحو لم يفتد سيادة تحده خارج لحساب، بل
السادة الدحبه هذه دور أبص²⁰ أم بخصوص الساسة الخارجية، فم

Atolu Agh. «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan (9
States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization», *Communist and Post-
communist Studies* vol. 32, no. 3 September 1999, p. 264 accessed on 25/4/2019 at [https://bit
ly/2SdQJk](https://bit.ly/2SdQJk)

Ibid. p. 266 (19)

Ibid. pp. 267-268 (20)

تكن ثمة إملاءات أوروبية عملياً ولم تسمح هذه الدول من عيب سياسة أوروبية خارجية موحدة يمكن إملائها، تطوير سياسة خارجية خاصة بها، بل أصبحت الأشد تناطاً من بين دول الاتحاد الأوروبي سياسات الولايات المتحدة الخارجية، ولا سيما في الموقف من القضية الفلسطينية. ندي اعتقدت تلك الدول أن تخوف من ولايات المتحدة يتطله وكأها عوّضت عن التبعيه لدولة عظمى هي سياستها بحريه وسعيه لدولة العظمى في معسكر الحديد الذي تنتمي إليه

د لست التأثير لأوروبي أن سندعى ردات فعل لدى قوى قومية شعبويه مرفص تأثير عربي من مطبقات السيادة الوطنية والحصوصية الثقافية، وصعدت إلى حكم في بعض الحالات (هعرب مثلاً) قوى تحاول الارتداد حتى عن إجراءات ديمقراطية وشجعت سياسة توتيين يمينية الشعبوية وعوده روسيا إلى اقديم دور أشد تأثيراً على المستوى بدوي من خلال اسوة اسورية، وكذلك من خلال سياسة أشد حرمة في نصدي لمدد الدور في شرق أوروبا، سرعات ايمينية بقومية الشعبوية هي هذه الدول المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية، وهي أوروبا عمومًا وهي مرحلة دوبرد ترامب الذي يتسى بدوره حصان مدهضاً ليرابه، كب من السهل أن تعيش هذه سرعات افوميه الشعبويه التوتيه مع تحريف هذه الدول مع ولايات المتحدة

أكدت معيير كوسيه عن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي وُضعت في حزيران/يونيو 1993، بدايةً، استقرا مؤسسات الديمقراطية بواسطة سياده القانون وحقوق الإنسان لكن شرط أساسي كان التأكيد على أهمية احترام الأقليات وحمايتها. دوع هذا الشرط الدول التي ستضم إلى لاتحاد الأوروبي، إلى اعتماد نوع من لتوفعية وقبول لحقوق جماعية للأقليات، مع أن هذا المعيار يمكن أن يحسن مشكلات حتى لديمقراطيات واسعة في لاتحاد الأوروبي، وحتى من دول أدوات دستورية توافقية² فرصت بعض ملامح الديمقراطية موافقية على لأعضاء بحدد بقاعة يؤكد أنه هي حار وجود

أقيمت قومية كبيرة، كما في الوحدة الإسلامية، بصعب ترسيخ الديمقراطية من دون دستور ذي مزايا توافقية وأصبح هذه الشروط من أهم أدوار محاسبة دول مثل ألمانيا وكرويا وسويسرا وغيرها بشأن حقوق الأقليات فيها.

يعتبر انعقاد تصويت بين دول البلقان ودول شرق أوروبا في الانتداب الديمقراطي بأبغلية دول شرق أوروبا مرت مرت حل ديمقراطية في الماضي، فثمة أهمية توافر تجرته ديمقراطية سابقة، وهو ما سبق أن أشارنا حثوث إلى دوره في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتداب أما دول البلقان، فلم تشهد، عند مرحلة ديمقراطية في تاريخها، ولا وجود لإثبات ديمقراطي يمكن الاستناد إليه ومن ناحية ثانية، فإن الشعوب في الدول ذات الحرية الديمقراطية سابقاً قومن الاشتراكية المفروضة من سوفيات في عام 1956 في ألمانيا، وفي عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1980 في بولندا، فكتسبت لشعوب حرية في الاحتجاج²²، أو رسمت في ذاكرتها على الأقل رموزاً مصدرة بالديمقراطية ومقاومة أساليب السوفييات التي أمكن إحداها وأثبتت أنه يمكن الاستناد إليه مع شراء معارضة بوسيدية وتشيكية أصبحت مؤهلة للتفاوض مع سحب الحكمة من لاحت الفرصة ذلك مع سوء الإصلاحات في الاتحاد السوفييتي وضعف الأنظمة أما في دول البلقان، فقد سادت المحب بحاكمية إلى الانفتاح والإصلاح بصعوبة من عو من خارجها، في محاولة تجنب إهلات ربما استبدادة منها بالانزلاق إلى سبيل لا تنتهي من بلية بمصائب الديمقراطية والحق، تحركت شعوب في دولة متحررة، وحويت سحب حاكمية الحفاظ على سيظنها وقدمت تدريالات قليلة للمعارضة.

كانت نتيجة حصول تغير جذري اقتصادي وسياسي سلمي ومنسرح في دول أوروبا الشرقية أم في البلقان فقد كانت محاولات أقل جذرية وأشدّ عتفاً، وتحوّلت إلى ما يشبه الحزب الأهلية في بعض الحالات وحقائق، في رأيي، أن سبب الأول هو أن بهير الاتحاد السوفيياتي لم يكن كافياً لإفقد أنظمة البلقان المستوية مصدر شرعيتها، مع أنه كان شرطاً ضرورياً فقد كانت

أنظمة دول النقاد السلطوية غير خاضعة لإملاءات سوفيت حلاقاً لأنظمة دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. سي تم تكس لديها أي مصادر شرعية بالبحر، وبهذا مع فع حماية الروسية من دول أن تُطلق رصاصاً واحدة أما السب الثاني فهو التركيب القومي والإثني الذي عقد عملية الانتقال الديمقراطي

تر حجت أهمية العامل الحرجي في إعاقه ديمقراطيه في باقي مناطق العالم التي تأثرت بالحرب الباردة بعد انتهاء هذه الحرب مع روال نظام القطبين ومنت الدول العربية، ولا سيما الولايات المتحدة، عبر متحمسة لدعم الاستبداد لكن هذا لا يعني أنها أصبحت متحمسة لدعم ديمقراطيه أو مستعدة لخصم الحروب لهذا لعرض، ثمة حبط لدى الباحثين والمفكرين في هذا الشأن، فالولايات المتحدة لم تصبح قوة تحمس راية دعم لديمقراطية في العالم بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل التزمًا بدعم حلفائها المستبدين (وهذا ليس في جميع الحالات)

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لأسباب لا تتعلق بديمقراطية، حرب محزون لم تترسخ بعد بدعم إقامة مؤسسات منحه ودمور ديمقراطي في هذين البلدين في ظل الاحتلال كثر هاتين نموحتوليين لم تقمما بموجج حداث لأهنا ترفقا مع احتلال أحبي و«عصبة سياسة» بوضعية أميركية⁽²⁾، ولأنهم رتضاً أيضاً في الأهم بأخبر لحروب لأهمية والقدنية والقسوة وفشل انظم في ضمان الأمن وبمهم خدمات أساسية يسكن فسهدب انحرمان على الأنظمة لاستبدادية ربط الديمقراطية بسدحل الحرجي والاحتلال والحروب الأهلية

كانت مدور العظمى إبان الحرب بارده مستعدة بتدخل بطرائق غير مباشرة مثل لانقلاب العسكري أو تدخل المباشر لإحدهم احتمالات تعبير

(2) ينظر عزمي بشارة في المسائل العربية بقدمه بيان ديمقراطي عربي ط 4 بدوجه

بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018)، ص 63-64، 72-73

نظام الحكم (الأمثلة كثيرة عديدة)، وحياتٌ مباشرة، جمع تغيير نظام حيف (هعريب، تشيكوسلوفاكية، أفغانستان، فيسبم الحوسنة، كوربا الحوسنة، عدا التدخلات الفرنسية بكثيره في أفريقيا) أم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت لعوامل الدحية أشد قدره على حسم مسأله تغيير نظام حكم وبين أن لنظام الدولي، بعد أن نُحسم مسألة النظام، يسلم عادة بحكم الهوى التي حسمت السلطة مصيحتها، إذا حدث في حكم فصنها وفرص سطرها على لأرض، بعض لنظر عن الصريفة وحتى بعد حدوث هه اعتبر ما بعد الحرب ساردة، طلت العوامل الإسميه وعله نفوة في تشجيع الانتفا أو عرفته، وربما حتى إفتبه بعد حصونه ويمكن اعتبار مياسات روسيا المونسية صمن عوامل الإسميه في إصدار ما اعترته مطلق بقود في اسب الوسطى والفوقد وأوكرانيا، أي أن تلححت مباشرة في سورية، ما شكل تعبيراً نوعياً في السياسات الروسية بعد الحرب ساردة

اهتمت بعض دراسات الانتقال بـعوامل الإسميه، إذ كان موضوعها، أصلاً، موحثين من الانتشار الإقليمي للديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميركا اللاتينية، ولاحقاً في أوروبا الشرقية وبأسسبة إلى انتشار الديمقراطية إقبسباً، يشير و تهيد إلى ثلاث طرائق أولاً، لانتشار بالعدوى، ثانياً، الرقده والسيطرة كما هي حالة شروط الاتحاد لأوروبي و ب و و صندق اسفد دوي وغيرها ثالثاً، لاتفاق (الموافقة Consent) الذي لا يمكن أن يتوقف على عدم حارحي²⁴ وسدراكاً بهذا بقص، قشمت أدبيات الانتفا بديمقراطي اسأثير حارحي فه إلى خمس صبروات الأولى هي الانتشار، والمقصود هو الانتشار لمحدد سبباً للمعلومات عبر الحدود سأثير من عمليات الديمقراطية في دول مجاورة، أو من خلال التأثير بصادح بوجه نتيجة لانتشار المعلومات وتكونوح الاتصال الثانية هي تعريب ديمقراطية لدى دول عربية مباشرة، وتحدثاً الولايات المتحدة، حيث يتم لصعظ من أحل التحول لديمقراطي أو فرص الديمقراطية كما حصل في ب و و صربا، أو عرو المباشر كما حصل

Laurence Whitehead «three international Dimensions of Democratization» in (24 Whitehead ed.), *The international Dimensions of Democratization*, pp 3-25

في عراق الثالثة، الحشوية المتعددة الأطراف في حالات ارتط بدعم الاقتصادي وقبول عضوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن أجمع لأشنة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد لأوروبي الرابعة، المعونات الخارجية سعيير بديمقراطية، حيث ردت الدول العربية بعد التسعينات مساعدتها بتدريب ولتتصيف مجدي وللمساعدة في تنظيم الاتحادات والإصلاح في الأنظمة الانتخابية وفي أجهزة القضاة وهي دعم ومساند الانضمام المستفده وأخيراً، شبكات المنظمات العامة هي محار «مراجعة»²⁵ (Advocacy)، أو «تمكين» (Empowerment)، بمعنى مراجعة عن قصيد حقوق الإنسان والديمقراطية أو لالتحادات وغيرها من خلال شبكات عبر حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية وأميركية، ويمكن قوى اجتماعية من المساعدة على التأثير سياسياً

ثم تكرر هذه التصورات أو عوامل عدة في المصطف العربية، فوما أنها عرب (العوامل الثلاثة الأولى)، وما أن تأثيرها كان محدوداً، سعية (عوامل الأخير) ويمكن أن تصيف إلى هذه العوامل شوء مصومه إقليمية قصة لانتقالات عسكرية كما هي حالة الاتحاد لأفريقي، أو مساعدة بدمقرطه كما هي أميرك اللاتينية (فلس مرحلة ترامب)، وكلاهما غير متوفر في بحالة العرب

الحقيقة أنه لا يمكن فهم هذه العوامل إلا انطلاقاً من اعتبارات الدول الكبرى ومصالحها، ولظروف العسية لكن من، وذلك إن توافق الإرادة السياسية للدولة التي تمثل «عامل حارحي» لأقوى في ممارسة التأثير في اتحاد محدد فحرص الديمقراطية في صرب وقع في مرحلة الصراع على تقسيم بقا اسفود روسي في شرق أوروبا، بعد أن وقع تدخل عسكري لأسباب غير متعلقة بدمقرطية، بل بحروب الإبادة والتطهير الإثني لكن هذه السياسة لم تتكرر في سورية على الرغم من التشابه في المحار وعمليات التهجير، لأسباب متعلقة بإعادة تقويم التدخل العسكري

الأميركي بعد خلال العراق، وعدم وصوح الدلائل و أو عدم ثقة وسائل
المصروفة لمطعم، والحشية من عدم لاستقرار على حدود إسرائيل
واستغلت هذه سياسته الأميركية في توسيع النفوذ الروسي الذي يقرم على
عقيدته جيوسياسية تتضمن عنصر بشكك في ديمقرطيه باعتبارها من
أشكال العود الثقافي والسياسي العربي وتعاضت الرعة الأميركية لى
الانكفاء وعدم التدخل بعد اسحب ترص الذي يدعم التكنولوجيا حليفه
عبد، مع الفرق أنه يضلها بعض بحماية (Protect or Money)، يخلص في
دفع الحد وشراء السلاح و لولاء غير مشروط لمساسة الأميركية

ثانياً: تحولات أميركية

شكل المورح لأميركي، بما في ذلك ديمقرطيه ومجتمع موفرة وسط
الحياة، عمل حدب على مستوى العائمي قبل لحرب العالمية الية غير أن
تصدير ديمقرطيه لم تكن سياسته أميركية على أي مستوى وخلال الحرب
البردة، دعمت الولايات المتحدة التكنولوجيا الحليفه تمامًا مثلما فعل
الانحداسوفياتي وذلك لا يجوز إغفلت ترحح الدعم الأميركي للتكنولوجيا
في أميركي للانية في مرحلة حكم رئيس جيممي كارتر في نهاية سبعينات
انقرض الماصي، وعلى الرغم من إقرار الكونغرس في 4 نونبر 1961
قانون مساعدة الخارجيه الذي هي ثره تأسست الوكالة الأميركية لتتمية
الدوييه Agency for International Development USAID بقرار من الرئيس جون
كينيدي (1961-1963)، فقد قدمت هذه لوكالة بعض المساعدات الإنسانية
أساسية محدوده في سياست انقرض الماصي وسبعيناته، ولم تكن تدعم
الأميركي مشروطًا بالديمقراطية، وحتى حقوق الإنسان ونقبت بمساعدة
التفقيه التي تستهدف الترويج لديمقراطيه تحدياً تشكل حرة صغير من
مجموع المساعدات وبدأت مساعدات تنمية من الولايات المتحدة إلى دول
أميركي لانية ترتبط * تنمية أساسية في نهاية سبعينات انقرض الماصي
ففي عام 1975، أصيب عند 116 إلى قانون مساعدة الخارجيه الأميركي،
حيث رُبط استلام المساعدات الاقتصادية بحرام حقوق الإنسان وفي عدم

1978، أضاف الكونغرس سدا 116 «إلى قانون المحفوظات الخارجية»^{١٦} منح لصلاحية وكالة التنمية يدوية لعمل على تطوير برامج لتعريب الحقوق والحريات في الخارج وقس ذلك، بدأت الوكالة العمل على اعتبار «عقيدة حقوق الإنسان» أساسية في العلاقات الدوية

في ثمانينات، في أثناء ولاية ريجن أرناسية، بدأ «مشروع ديمقراطية» تمويل الإدارة الأميركية برنامجًا حكوميًّا بمساعدة في نشر الديمقراطية، وتأسس الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy) في تشرين الثاني نوفمبر 1983 بالاشتراك بين جمهوريين والديمقراطيين، من خلال لجنة متولدة بين الحريين نحصى بدعم لكونغرس من الأساءات السياسية المسببة «لهدف تحقيق النمو وتحرير المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم»^{١٧} كما رفع ريجن إلى إنشاء مكتب دائم لوكالة الأميركية بسمة يدوية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 1985، مخصص بدعم ديمقراطية وبحلول عام 1989، أُنشئت الوكالة الأميركية بسمة الدوية نحو 100 مليون دولار أميركي على برامج الديمقراطية، وركزت على حقوق الإنسان ومشاركة الديمقراطية وسيادة القانون والانتخابات لكن التركيز في فترة اثمانينات بقي مقتصرًا على أميركا اللاتينية، باستثناء بعض المحاولات على نطاق صعب في آسيا^{١٨} في هذه المرحلة، أصبح دعم الديمقراطية حرةً من أدوات سياسه الأميركية خلال الحرب الباردة ويجب تمييز ذلك من التحول في سياسه أميركية بعد الحرب باردة ويمكن أن يقوم بحث بذلك في مشروع بحثي أم باليسه إلى الشعوب منه يكن التمييز سهلاً، وصل دعم الولايات المتحدة ديمقراطية مرتبطًا في الأدهب سياسيًا، المتعلقه بالصراع على نفوذ، وما أضيق عليه «ردواجه لمعير» من مرحلة الحرب الباردة

Thomas Carothers, «The Resurgence of the United States Political Development (26), Assistance to Latin America in the 1980s» in Whithhead ed. *The International Dimension of Democratization*, pp. 26-7

Thomas Carothers *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace 2009), pp. 9-10

شهدت ولاية بين كليبوب رئاسية (1993-2001) عملية دعم بشوء ديمقراطيات في شرق وروند، وتوسع في قسم أحرء من مناطق انهود غربية من روست بهبه، وكذلك لتحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا وشرقها. وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى زيادة تمويلها بشكل ملحوظ، وتوسع نطاق المساعدات بدعم هذا الاتجاه. وتُعب «مبادرة الديمقراطية» في عام 1990 وهي عام 1993، انجبت وكالة أميركية جديدة مدونة سلسة من الخطوط لأعضاء الصانع المؤسسي على المساعدات السياسية أهمها أولاً، وضع مساهمة دعم الديمقراطية والحكم باعتبارها ركيزة من «تركيز» لأسسبة الأربع وكالة ثانياً، إنشاء مركز الديمقراطية والحكم في داخل الوكالة ليكون مركزاً محورية في هذا الموضوع ثالثاً، ستقارب كادر من المتخصصين في الديمقراطية والحكم رابعاً، إنشاء مكتب متخصص في مبادرات الأنهر Office of Transition Initiatives خامساً، العمل على إصدار سلسلة من الدراسات لاستخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم الديمقراطية التي تقوم بها الوكالة ونصاعف اتفاق وكالة الأميركية لتسمية مدولية على برامج دعم الديمقراطية والحكم في هذه السنوات، من 165 مليون دولار في عام 1991 إلى 635 مليون دولار أميركي بحلول عام 1999 وتوزع بموجب على نطاق أوسع في جميع المناطق التي عملت فيها وكالة فعلى سس انشاء، حصص في عام 1999 نحو 288 مليون دولار في أفريقيا والشرق الأوسط، والاتحاد السوفياتي السابق للإلتحاق على الديمقراطية والحكومة، و123 مليون دولار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 11 مليون دولار في آسيا، الشرق الأوسط، و 86 مليون دولار في أميركا اللاتينية، كما حصص نحو 27 مليون دولار للبرامج العالمية¹²⁸.

خلال لفترة الأولى من ولاية جورج بوش الابن رئاسية، انكمأت

سياسة نشر ديمقراطية، وخصص تمويل الوكالة بمرامح دعم الديمقراطية بصفة عامة لأن رئيس وفريقه لم يكونا مهتمين بالوكالة وعمد وفدت إدارة بوش بالحد من بعض الإجراءات التي قلّصت عمل الوكالة، وجرى إعادة تنظيمها في عام 2002 وتغير صفه «مركز الديمقراطية والحكم» Center for Democracy and Governance تابع للوكالة من «مركز» إلى «مكتب»، صعد على عمده مساعدات لاسيما وغيره من قصص التي اعتُبرت ذات أولوية وفي عام 2006، أُعطي عمل «مكتب السياسات» في وكالة نيحة لوضع عمل الوكالة كله تحت إشراف وزارة الخارجية الأميركية، وحد ذلك من قدرة الوكالة على التمسك به في قصص الديمقراطية والحكم، وفي أواخر ولاية بوش لاس، وعلى الرغم من تركيزه الحصري على «أجندة الحرية العنمية» في تقرير بحوث على لعراق بعد تيسر يهف الادعاءات في شأن أسسحة ادمار شام، لم يكن لدى وكالة أي مسؤول رفيع مستوى يركز تركيزاً كاملاً على قصص الديمقراطية وواصل استحضارها في «مكتب الديمقراطية والحكم» إجراء دراسات في هذا الشأن، على الرغم من عدم إعطاء الإدارة عناية في الوكالة، أو بوجه للعمل على الديمقراطية³، ومد عام 2006، أصبحت أعمال الوكالة في دعم الديمقراطية تمثل بهدف استراتيجي من أهداف وزارة الخارجية مستقي «حكم الديمقراطية عادل»، ويغطي ذلك المساعدة في أربعة مجالات 1 سادة بقانون وتحرير حقوق الإنسان 2 الحكم الرشيد 3 دعم المدونة السياسية وبناء القدرات 4 دعم المجتمع المدني

الحقيقة أن أعسة هذه المعونات ساهبت إلى بمرامح حكومية في الدول المستهدفة وحتى دعم المجتمع المدني لا يعني بالضرورة دعم منظمات مستقلة، ولا سيما بعد قيام بحكومات تأسيس منظمات «غير حكومية» مرحضة وتدعه أهل

الجدول (11 1)

لتمويل الأميركي لتحرير الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية
للتسمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NLD) (مليون دولار)

سنة المالية (FY)	التمويل بمصنفه وزارة الخارجية ووكالة الأميركية للتسمية الدولية (USAID)				التمويل الأميركي للمعركة الديمقراطية National Endowment for Democracy (NED)
	تهدف الاستراتيجية دعم الحكم الديمقراطي العادل* (Governng Justly and Democratically, G.J.D)				
	مساعدته نقدية وتعريف حقوق الإنسان	الحكم السياسي	دعم التنمية السياسية وبناء القانون	مجموع المجموع التمويل	
2003				1,29	42
2004				2,925	40
2005				3,15	59
2006	43	648	204	1,58	74
2007	542	63	425	2,41	4
2008	609	762	295	2,259	99
2009	699	1,088	435	2,02	775
2010	888	1,58	42	3,269	778
2011	758	974	23	2,917	778
2012	940	1,03	245	2,826	778
2013	1,217	942	226	2,101	772
2014	626	693	768	1,952	773
2015	659	6	764	1,934	744
2016	94	886	764	2,273	770
2017	829	1,04	22	2,769	770
**2018				2,109	770
***2019	492	616	706	1,413	6

* في السنة المالية 2006 كان تمويل مكتب بناء دعم الحكومة و المجتمع المدني³

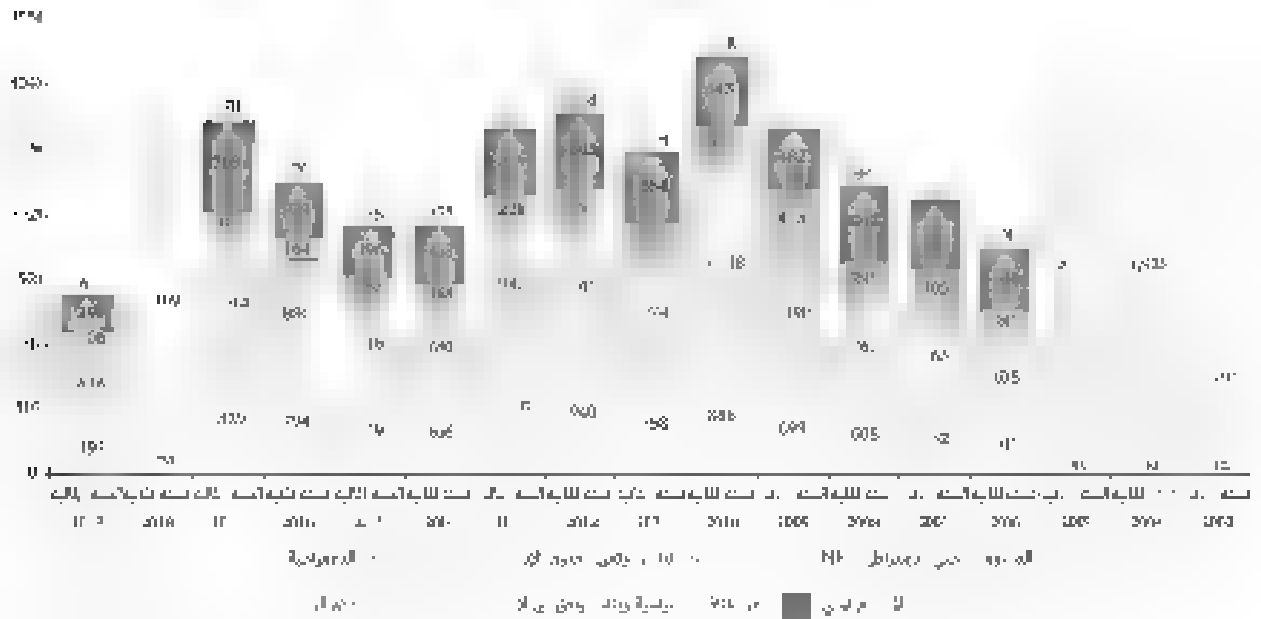
الوزارة الخارجية

*** التمويل المطلوب

المصدر: Manar Jawann & Susan B. Epstein «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance» Congressional Research Service, Report, 4/20/9 pp. 14-5 accessed on 29+20/9 at <http://bit.ly/2xFLY72>

الشكل (11) 1

التمويل الأميركي لتعريب الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب أهداف
الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
والصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (مليون دولار)



ibid. p. 14

المصدر

استثمرت بكونه في العمل، على الرغم من حرص تمويل صحته
الإيجابي على العراق وأعدائهم ولم يكن هدف من هدفه تحسين
شر الديمقراطية، لكن بقوى المؤسسة شره في إداره الأميركية مثل
المحافظين لحدد عدوه كدست وكتب مواقفهم والمحافظين في الإدارة
مصدقته في تصويره على هذا النحو، ما أساء إلى قضية الديمقراطية في
هذه المنطقة ونظر المحافظون المحدد لاستكمال حرب جورج بوش لأب
«غير مهيبة» في العراق، وضم إليها المحافظون الذين وقفوا على صواب
أعدائهم ثم عرفوا ولا سيما بعد أن هددوا في مرور سياسي أو أممي
لصرب عرف بكر المحافظين قبلوا بعود شر الديمقراطية مشروطاً بها
واقعه الديمقراطية، المعصود بها شر الديمقراطية في حله وحدة
إذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الأميركية واستعرب مصطلح من
عنوان مقالة نُشر في عام 2004 تقدم تقرير نظري يتدحج لأميركي
في العراق في عام 2003 و«العرب» بموجب هذا المصطلح لا يستطيع أن

يهاجم جميع أنظمة ديمقراطية، إلا أنه يجب أن يفعل ذلك بنقائش لا تباطئ
بمصادحه الأسريعية³⁰ لكنه لا يشير إلى الوجه الآخر لهذه السياسات
التي لا تخرج من نطاق مع أنظمة أيضًا أم في حالة محاربة بعضهم
«بنقائش»، فكيف الديمقراطية تُسحق بحمل دافع الحرب فحسب،
لأن الأمر الرئيس الذي يدفع إلى تدخل ضد نظام معين بدلًا من حرره
المصلحة الأسريعية، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست من ضرورات ولا
كيفية تفسير تدح في أي مكان لكن لإداره الأميركية تستطيع لاحقًا أن
تدعي أن الحل كان يجب أن يكون تأسيس ديمقراطية وهي مرحلة ترمب
عن الإدارة الأميركية حذر عدم اهتمامها بالديمقراطية في أي مكان
ويستحق ذكر مثل رئيس هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز Juan Orlando
Hernandez حيث الولايات المتحدة الذي عرف المؤسسة الديمقراطية هي
عام 2017، وفرضت تحديات شديدة للرئيس مع أنها لم تكن ديمقراطية وليس
ترمب الخطوة على الرغم من أن منظمة الدول الأميركية The Organization of
American States (OAS) رفضتها، وضمت بعودة الأساليب وكانت نتائج
مشكوك في نيتها. إن عدم مبالاة إدارة ترمب بالديمقراطية أرسل رسائل
واضحة إلى جميع لاوبولطيين محتملين في أميركا اللاتينية تقول إن
السرعة السريعة بثقة من يؤدي إلى دولة فعل سببه لدى الولايات المتحدة

ثالثًا، عربيًا

شهدت المنطقة العربية انحدارًا أميركيًا بشأن الديمقراطية في نهاية
الحرب الباردة، بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض بلدان عربية تقدمًا
للقوى الإسلامية ويمكن أن يذكر مثالًا ما حققته جماعة الإخوان المسلمين من
مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر في عام 2005، بحيث أصبحت

Charles Krauthammer, *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a* (30,
Popular Media, Washington D.C.: The AEI Press, 2004), at <http://www.aei.org/p2PQ254/>

Steven Levitsky, *How America's Shifting Politics Threaten Democratic Survival and Weakness*, 41
Journal of Democracy (Vol. 29, no. 4, October 2008), p. 109, accessed on 28/12/2026 at <http://bit.ly/2B54b51>

أكبر كفة معارضة في إسرائيل، وكاديت فور حركة معارضة للإسلامية «حماس» بالانتخابات التشريعية في عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات اسببه في عام 1989 بحصول حركة للإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما أغضب مؤشراً وصحفاً دالاً على مدى شعبيه الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من محمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993، على الرغم من عديد قنول «الصوت الواحد» في هذه الانتخابات أما مثلاًمة سجرثر (1991 1992) فطست ماشه في لأدها

وم شارتر كروتهمر بمحاولة لصوغ «الديهيّة» التي تمثلها لوفعة الديمقراطية «سوف يدعم الديمقراطية في كل مكان، كك سضحي بالدم والثروة في الأماكن التي توجد فيها ضرورة استراتيجية لحسب، أي في الأماكن المركزية النسبة إلى الحرب الكبرى ضد العدو وجودي، العدو يدي يشكر تهديداً مميتاً لحرية على المستوى العالمي [] العدو الوجودي في عصور هو الشموسية العربية الإسلامية التي هددنا بأشكها لعمليه واندية ربع قون من ثورة حميني عام 1979» وهي، على حد تعبيره، محل محل ديهيات دعم الديمقراطية بأي ثمن وفي كل مكان نكر هذه الديهيّات معارضة سم تكن دئمه أصلاً هي سياسه خارجية أميركية وحتى حين حصلت ولايات المتحدة معارث برر بها انتهاك حقوق الإنسان ضد محرمي الحرب، فهي كدت انتهيه في عرض حروفات أطراف حقوق لإنسان وإهمال حروفات أطراف أخرى وساعدها لهيمنة الإعلامية في دئمه وإحيراب الإعلام انبيرانى

بصه

ديهيّة «الوفعية الديمقراطية» ليست جديدة، بل كدت قائمة في سياسات الحرب الباردة، ووجدت بها عدو حديداً على مستوى العالمي هو الإلهب ومع أن لا مقاربة بينه وبين العدو القديم ساحبه حجمه وخطره وتهديده، فقد صوّر باعتباره خطر وجودي حاد

يتميز كاتب مقالة «البرافعية الديمقراطية» لديمقراطيين من جمهوريين
 هي أن تدخل جمهوريين يكون عائلته من مناصبي الواقع السياسية ومحاولة
 ربط المصالح بالحد الديمقراطي، أو من أجل المصالح وحدها، في حين أن
 الديمقراطيين يعززون أن التدخل المشروع هو التدخل غير المرتبط بالمصالح
 وانفائهم على القيم وحدها⁽³³⁾. وهذا غير صحيح طبعا، وحتى الحرب التي
 حاصها كينغتون ضد صربيا لم تكن من المصالح ولا اعتبارات الاستراتيجية في
 مرحلة سراجيف بروسوفي في شرق أوروبا⁽³⁴⁾؛ وهذا ما دفعه مؤخر سنوثر بارث
 أوباما السياسي، حين نردّد كثيرًا هل أن يدعم تحوّل في مصر، في الموقف
 ونفس أكثر أم هيلاري كينتون وزيره الخارجية (2009-2013) ومرشحة
 الحرب الديمقراطية للرئاسة فطحت بدعم بارث⁽³⁵⁾ ووبسث أن تحلّي أوباما
 عن دعم الثورات الديمقراطية حتى معنوي مفضلاً اتباع سياسات حذرة لا
 بخلاف في نظار نتائج نجاحات مصرية في كل أربع سنوات، ولا سيما في
 قضايا أمن إسرائيل و مخوف من الإسلاميين وهم يتحد أوباما موقف واضح
 مؤيداً بثورة في تونس قبل ذلك

عادت بواقعة الديمقراطية نهج سائد في الإدارة بعد الحرب على
 العراق وظل خطابات الرسمي الأميركي في مرحلة أوباما داعمة لقطبي
 الديمقراطية عبر المستوى العالمي، لكنه كان حذرًا جدًا في مخصصة الأنظمة
 السلطوية ودعم الديمقراطية فعلاً، بسبب خشية من نتائج، ودروس
 التدخل الأميركي في مناطق مختلفة من العالم، وأحياناً بتقرير الديمقراطية
 آخر رائج لدى حركات السلام في العرب، وهو عدم حذر التدخل في الشؤون
 الأحسبة، واحترام نظم عيش الشعوب الأخرى. أما في بعض حركات اليسار
 في العرب فلم يجر التمييز بين العداء للإمبريالية والعداء لكل ما

⁽³³⁾ Ibid. p. 5

(33)

⁽³⁴⁾ Tessa Lunder. *The Inner Enemies of Democracy* (New York: Oxford University Press, 2014), pp. 47-49

⁽³⁵⁾ Hillary Rodham Clinton. *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014), pp. 282-285; Robert M. Gates. *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 504

هو أميركي، حتى لو أدى هذا لعداء في بعض حالات إلى التعاطف مع
الدكتاتوريات وحتى مساندتها

يسبب كروثامر فكرة تصدير الديمقراطية أو عتد إردة الحرية هي
محرك التاريخ لا إرادة السلطة إلى عقيده برووس في عام 1940، بمعدية
لشيوعية، وإلى كسدي في حصده الافتتاحي في عام 1967، وإلى ريعاب
في حصده في عام 1983 في شأن إمرطورية أشر به بعض خطاب بوش
الآن عشية الحرب ضد حرق خطاب بحرية ضد طعن، والعضو فيه
هو «الشمولية العربية للإسلامية» دسه أكاب أم عثمانية^{١٦} و«حقبة أن
ثمة ورو بين خطابات السامي الأيدي وحي والممارسة سسسه الواقعة
فجميع رؤساء الأميركيين المذكورين أعنوا من شأ مصاح اندوه على
نصدير الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة ثم بدخل الحرب لعمية
التيه بشر ديمقراطية، لكن حثلال نميد وبيان مثل مسسة ساء أنظمة
ديمقراطية حمية للولايات المتحدة ولا حيرة لم شس أي حرب في حيه، أو
بعد ذلك تعرض تأسيس ديمقراطية ولم يحل لأمر من تأثر مستشارين ذوي
برحمت عهدة في معده لأنظمة الشمولية فعقيده محافضين حدد
تحتف في سعبها إلى شر ديمقراطية عن بهج وودرو ويلسون (1913
1921) في أنها تحلصت من لأوهام في ما ينحق مؤسسات الدوية، أو
ما يسمى شرعية الدوية كما أنها مت بالحرب الوثائية^{١٧} وعده انطد
حصون فعل عديي ضد العرب؛ فحسب وجهة نظر معسيتها، لا بمع
الردع وحده في ضد انفعال الذي يعمل سرأه الذي لا حشى موت، أي
الاسحاري، بل يجب مواحهه من حلال العمليات العسكرية الوقائفة على
أرصي دون أحسه واعتند هؤلاء فعلاً أن الأنظمة السطوبه من أهم أسباب

Krushammer, p. 14

(١٦)

(١٧) هي العقيدة التي بموجها صوب إسرائيل حرب 1967 عدوانية التي شتها ضد ثلاث
دول عربية بوصفها حمة دعية لأنها دعية بسبق حصون هجوم عيها وما رابت الحرب الم دانية
وحوصها على أراضيها يمكن شكل مصنف هجوم عيها، شكل ركأ اساسي في العقيدة
العسكرية الإسرائيلية

شوء الإرهاب ولو كان مجرد بحث في نفسه، فهو محدود النطاق في
استحقاقه، لكنهم يترددون في سياسات عدوانية أميركية مسقة مع أحداث
إسرائيلية، ولم يتخذ موقف أميركي فاعل في دعم ثورته الديمقراطية، أو في
حماية عدم ديمقراطي عربي منتخب. فضلاً عن تدخل عسكري

الحقيقة أنّ الموقف لسببي الفاعل من الأنظمة الدكتاتورية في عالم
العربي كان انتفاً حتى في مرحلة محافظين الحدود الذين بحثوا عن حذر
سعيهم في الإدارة حين نعتق الأمر بالعالم العربي، فقد وضعوا نصب
أعينهم التدخل ضد دول سيطرة معدنية لإسرائيل، أثبتت أنها قادرة على
بناء جيش قوي العراق أولاً وأدى انشورط في العراق إلى انتفاي عن
شيد حصص أخرى واكتفى بصعظ طبعه على لئول حقيقته التي أروستهم
بإصلاحات شكيه، أو مؤشرات استعداد تتصيع مع إسرائيل بدلاً من
الإصلاحات الديمقراطية وفهمت الأنظمة السطوية ذلك فنبت سياسة
مكافحة الإرهاب ونحوه منه، واستخدمتها ص المعارضة السياسيين
استمس أبناً، كما ست م شمي خطب « لا عندال » في م بتعة بقصة
فلسطين

كُتب الكثير عن سعيات في السياسة الأميركية بشأن أنظمة الاستبداد
بعد الحرب العدمية الثانية، وقيل الكثير عن تعيير سياسة شر الديمقراطية
وسعى أن يثبت أنّ تعيير لأساسي مد مرحلة كرس تمثل في ناقص الأهمية
الاستراتيجية للحيف، وعدم الاستعداد دفع حبة حدود أميركيين ثمناً لانفاد
حيف متمش نظام سطوي، وتعمقت هذه المرحلة بعد الحرب العدمية الثانية
ودخلت هذه سياسة في تاريخ المعاصر بوصفها « عدم ولاء أميركي حداثتها »
(شاه إيران ومركوس وسوهارنو وغيرهم، ولاحقاً مبارك) واستعبد السياسة
البحرانية الروسية في مرحلة بوتين هذه نقطة لتفحص شخصية الحيف
الأشد ولاء نظام السطوية والحقيقة أنه لم يكن في الإمكان فعل أكثر لانفاد
دكتاتور من ثورة شعبه إذا لم تتحول إلى حرب أهلية سرمدخلها، أو إذا لم
يذهب حشده إلى حربه

لكن، في أي حال، ومهما ذك انتصور لتغير الموقف الأميركي بشأن الديمقراطية، حسب منطق الشرق الأوسط موضع اهتمام لدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة وانسحب مصالح العرب في المنطقة بهجوم أزمة استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمها استمرار تدفق النفط وصعود ما سمي «التحدي الإسلامي» بعد انسحاب اروسبي من أفغانستان، ولا سيما بعد عام 2001³⁸، على الرغم من تسلي الولايات المتحدة حصار الديمقراطية في سبيلها الخارجي ونصبه إلى ذلك لاهتمام الأميركي بمصالح إسرائيل وأمنها كأنها قضية أميركية داخلية واحشكة الأكبر أن هذا يعني عادة قبول تصور إسرائيل ذاتها لأمنها، وهي تصورات تتفصّل مع حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح دول المنطقة وسبلها

كانت الولايات المتحدة مستعدة لتصور بمصالحات شكلية بصدرة الأنظمة النخيلية، وعسرت أي انتخابات في ظل الحكم الدستوري تقدّم كيزر وحتفت بالإصلاحات التي حوت في مصر واليمن وأصبحت ملكية في عقد الأخير من القرن الماضي، مع أن هذه الإصلاحات لم تحوّلها و تضعها في طريق تحول إلى ملكية دستورية في أي حالة من الحالات الأردن مع الانفتاح السياسي بعد تنافسه معز في عام 1989، والمعرب مع حملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما مع الإصلاح الدستوري في عامي 1992 و 1996، وكذلك تخريب في نهاية تسعينيات مع تسمم حمد بن عيسى آل خليفة معزب الحكم في آذار/مارس 1999، وإصداره قرارات في عام 2001 أعزى بموجها فيون أمن دولة لسنة 1974، وإصدار ميثاق العمل الوطني في عام 2001 وتم تصعد الولايات المتحدة توسيع الإصلاحات، رغم تفتح على تراجع عنها حين وجد أي نظام الظروف ملائم، ذلك، ولا سيما حين جرى تراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد أن ارتقت مكافحة الإرهاب إلى

Eva Heller « The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective » *Comparative Politics* vol. 36, no. 2 January 2004 p. 148. accessed on 3/2020. at <http://bit.ly/2xBf5zH>

مستوى «حرب عاصمية»، كما أنها لم تصب على نظام سعودي سليم بإصلاحات ديمقراطية، بل بإصلاحات بربرية ودمية، حتى بعد حدوث 11 أيلول سستمبر، واكتفى شعوب السعودية في مكافحته وإفدعها على طرح مبادرة السلام العربية في عام 2002

عمومًا، يلخص الموقف الأميركي إبان الحرب بارده في صمد نفاق البعد، و عمل على حفاظ على أمن سرثيل، و وقف تمدد اليهود السوفدي في المنطقة، بدعم لأظمة الاستبدادية الملكية الحليفة له في مواجهة الحظر الشيوعي»، ودعم صمد المصري الذي عيّر نجده من الاتحاد السوفدي إلى الولايات المتحدة وأقدم على توقيع اتفاق سلام مفرد مع إسرائيل في مرحلة أهور السادات والحقيقة، وبك لا تتعامل هنا مع الصراع العربي مع إسرائيل بوصفه عملاً خارجيًا، فيه عامل مؤثر في إعاقه التحول الديمقراطي صمد سكية، كب هذا الصراع قد أدى، من بين عوامل أخرى، إلى وقف عمليه التثقلة والدمقرطة المحدودة التي بدأها الحب العربية بعد الحصر على الاستقلال، والتي ورثت إجراءاته الإدارية عن لإدارات الاستعمارية في مصر وسورية و عراق ولسان والأردن ولا شك في أنه كب لحسرة هذه الحب في حرب 1948 و ربطها بالفشل في فلسطين، إصده إلى عوامل أخرى مثل فوضى لأحزاب شبه اللبرية التي ندها أبناء اعدلات بمدينة المتشده، والصراعات بين حب تقليدية على السلطة (هي مقبل أحزاب أيديولوجيه غير ديمقراطية) وعدم حل المسألة برراعية، دورًا في الانقلاب عسكريه وصعود سياسة خطية تنوعية سي رافقه، والتي كب تسهل بيادتها بالعمل على تخرير فلسطين و«استعاده كرامة العربية»، ورفع أولوية المعركة على الحقوق المدنية والسياسية، إلى أن تحولت قضية فلسطين في ظل العجز إلى أداة تبريرية لأظمة مستبدة، حتى بعد أن نوقشت هذه لأظمة عن محاربه إسرائيل فعلاً أما بالنسبة إلى الأظمة التي ست السلام مع إسرائيل، فقد أعاق السلام مع إسرائيل بدمقرطيه على عدة مستويات

7 ختاج البعد إلى أدوات قمعية في مواجهة القوى الشعبية الواسعة

المعارضة لهذا السلام، وخوفه من أي تحدد ديمقراطية فعلاً حتى لو كانت
لاحيب أعضاء برلمان محدود صلاحيات بسبب شعبية تحطت المعادي
للسلام مع إسرائيل

2- تجاهل لأصحه العربية الخطوات الجمعية إذا كنت في حمة
«السلام»، و عننا. السلام مع إسرائيل أهم من حقوق الإنسان والمواطن

3 نسيب الأممي مع إسرائيل ذاتها سواجهة المحطز المحدقة بسطه
وسدو أن هذا المعصر يكسب أهمية حياً في علاقات نظام انسيبي بوسر ليل
وفي الحدة المصرية، برقت اتفاقيات السلام مد ثماييات انقرون الماصي
مع ربط الجيش المصري بولايات متحدة، تسليح وتدريب ثم دحونه مجري
اتحاداً ولاقتصاد على بحري حتى مصلحه به للإبقاء على الوضع الراهن
والاستفادة منه، على رعه من اشتراطات المعونه عسكريه تي من صمصه
سود عبر مفعلة متعلقة بالسيطرة امه به على القوات المسححه وحماية حقوق
الإنسان

بالسة إلى تدخل عرب تاريخياً، تشير بيرأ أندرسون إلى تعبر موررو
بيرحر، أول رئيس لجمعية دراسات الشرق الأوسط (The Middle East Studies
Association MESA) سي تأسست في سبعينات انقرون الماضي، الذي عرف لغر
م أسمه «السياسة الغربية» كما يأتي لإب م يواجه الغرب هو معصه لاحير
بين دعم بحكم سيمويين تقليديين أو مثقفين حدائين بسين يوسوب
التخصص من سلطة عرب» وهذا صحيح، فقد كنت لدى حدة في
المدار عربيه على حدة قوميه أو يسريه ذات حطت «معدي للإمبريالية»،
مناثرة بحركت التحرر الوطني عاصم، وتعبر التحلف الأمريكي مع إسرائيل
استمراراً للمسألة الاستعمارية في المنطقة

كأن حل هذا المعر سهلاً من منظور المحافظين الجدد، بعد بهير

isa Anderson, searching When the Light Shines: studying Democratization in the (39)
Knutte Lutz Annual Review of Political Science, vol. 9 June 2006, p. 4, accessed on 29-4-20 9
at <http://br.ly/2weZSDi>; Monroe Berger, The Arab World Today (New York: Doubleday 1964) p. 297

للمعسكر الاشتراكي وتراجع لأهمية الاستراتيجية لدول الحليفة ومع
 رفع «الإرهاب» إلى مستوى عدو كوني، ربط هؤلاء بين الاستعداد وتوحيده
 للإرهاب وفد بوش الأس في خطاب مشهور إن «الاستمرار على المدى
 البعيد لا يمكن أن يكون على حساب الحرية»، في احتلاف و صبح مع منطق
 مرحبه بحرب ساردة التي فضل فيها الأميركيون والسوفييت الاستمرار
 والحكومات القديمة التي يمكن الاعتماد عليها على القيم التي يدعون ادفع
 عنها⁴⁰ ولهذا المعنى، بدأ المحافظون يحدد أكثر مسئلة في موقفهم من
 لذكنتوريت، بما فيها الصحافة لكن تطوهم لسلحل العسكري في حرق
 من دون مر و صبح وبعد حصار غير مسوق في مائة وشمويته، وفتصبح
 أمر الاعتدات الإسرائيلية في ذلك، وعدمهم مع سرائيل بوصفها ديمقراطية
 حليفة مهددة، وجاهل سياسات الاستعمارية ونجاهل نصيب الشعب
 الفلسطيني، منهم كنه في بعثه رأي العام العربي ضد «شتر ديمقراطية»
 على ظهور الدبابات

ما لبثت الولايات المتحدة أن تحثت عن مقاربة المحافظين الحدد
 واتفق المعارضون للسياسة الأميركية في المنطقة مع منحصرين في دراسات
 الماطل على أن مصالح العرب تكمن في استمرار تدفق النفط، وبقه من
 اريد مسوب بتهديد الإسلامي سياسي «قدمت منطقاً مقنعاً بضائع لسياسة
 العربيس للاستمرار في رعاية الأنظمة سطوبه في المنطقة»⁴¹ فقد طبت هذه
 لهموم وائمة بعد نهية بحرب ساردة، ويصف بها ضرورة دعم أجهزة الأمن
 والحيوش التي يمنع عدم الاستمرار الذي يشكل حصاراً على أمن إسرائيل وهي
 أي، أدى هذا منطق في عبه، يصف به فشل احتلال حرق، إلى تخلي
 لإدارة أميركبه عن فكرة تصدير ديمقراطية وحسب، بل عن فكرة
 دعمها أيضاً، ولا سيما بعد أن تبين أن انديمقرطيه توصف إسلاميس إلى الحكم

Anderson, «Searching Where the Light Shines», pp 93-94 The White House. (40,
 President Bush Doctrine: Freedom in Iraq and Middle East Remarks by the President at the 70th
 Anniversary of the National Endowment for Democracy Archives of President George W. Bush
 6/1/2003, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2C1CqA>

Bel al «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East» p 48

كما حصل في أحداث سبته لمسطية، وزيادة قوة الإحزاب المسيحية في الانتخابات المصرية في عام 2005 وتكرر ذلك لاحقاً بعد الثورة المصرية. وقد تحدثت الإدارة الأميركية موقفاً متسامحاً مع الانقلاب العسكري أقرب إلى النوايا الكاملة.

إن العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي الاقتصادية والسياسية فلا يوجد علاقات اقتصادية عبر متناثره بالسياسة وبشأن ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على لاعبات سياسية والجيوستراتيجية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بمفاوضات السياسة والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية ومن الواضح أن ثمة حرصاً على استقرار الأنظمة بعض النظر عن طبيعتها، على الرغم من أن بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنها لا تؤدي إلى صعيد فعلي فهي ما عدا حالات مدرة مثل السودان (وأحيانا ليبيا)، لا توجد آلية محاسبية داخلية مبرمة بحكومات العربية في بلدانها عن مصر المساعدات التي تقدمها ومن الممكن تمرير بعض الخطوات التي تقوم بها الأنظمة موضع النقد كنها حظر إستراتيجية، حتى لو كانت إيجابية كما لا يؤثر هذا النقد عاتقاً في علاقات إسرائيل والأمم المتحدة بصفقات بيع السلاح وبدل المعلومات الاستخبارية وغيرها ويرد ذلك باللائمة بمتحدة والدور العظمى على استقرار الأنظمة كما كان العظم مهمّاً من ناحية الاستراتيجية وفريق من مباحث النفط ومحددات إسرائيل.

لذلك، فكلما نتعد بلد عربي عن المصالح العربية بالخط وعنه حبه الصراع مع إسرائيل، قل احتمال تدخل العوامل الدولية السلبية في عملية الانتقال الديمقراطي حشية على «الاستقرار» والمثال الأبرز على ذلك هو الحالة التونسية حيث ساهمت هاشمية تونس الجيوستراتيجية والاقتصادية في تحديد العوامل الخارجية السلبية، ومن ثم في نجاح الديمقراطية فيها.

شمل الحرص على استقرار الأنظمة نظاماً مثل نظام القذافي الذي يحكم بلداً عربياً بعض، مع أن بعضاً من أصيب بالسياسات الأميركية والآلة وبيدها

فرد صوبه وعُمر داعم لإرهاب كنه بدأ في تعديل سياسته بعد نهير الاتحاد السوفييتي، فُقِل في يادي بدون سي يحرض العرب على علاقات معها لأسباب عديدة، مثل حرص على دفع النفط ووقف هجره عبر شرعية إلى أوروبا. حين وقع تدخل دوي في ليب بقيادة الباتو، فإنما فرصته ثورة شعبية تحولت إلى حرب أهلية وبعد تردد، قضت بعض لدول العربية أن تساهم في حسم مصالحة فصائل الثوره ومجلس الوصي الموقت، ولا سيما أن دولاً عربية صديقة بحرب ساهمت في دعم ثورة لأسباب تتعلق بالعلاقات العربية الية. لا نرب الولايات المتحدة دمة على حظونها بالتدخل عسكرياً إلى حين بعد لأنها تفضل الاستقرار في حل عد في على الوصي التي شأت⁴ ولم تهم الولايات المتحدة بعد الحرب بأي حظوه لتحرير ديمقراطية وسه لقد بحرت إلى التدخل ضد لنظم البسي لفصص من اخو، لكنها أدكت سرعة أن اسيل كن عدم لاستقرار. و تشدد قوى إسلامية، فتركت المساحة لدول الأوروبية

بعد الحرب الباردة، تعاملت الولايات المتحدة مع الأنظمة التي انحدرت مواقف معدبة لها وبساسات العربية في المنطقة عموقاً، مثل صدامين السوري والبيبي، سرعمانية فهي عيب الاتحاد السوفياتي أحصعت الولايات المتحدة تعامها مع هذه الأنظمة لفصص استراتيجية في لإقسم وكنت حاهره بالنسب الأمي معها في فصص الحرب على لإرهاب وغيره، ولا سيما في حالات بني سب هذه الأنظمة في لولايات المتحدة أن الأخيرة في حاجة إليها، كما في حبه دعم سورية في مراحل معينة مفومة الوجود الأميركي في عرق بفتح الطرق أمام الجهاديين موصوب إلى العراق، ودعم بعض الجماعات المسلحة وأدت أوروبا والولايات المتحدة ترحيباً بالتعاون مع الفدائي في فصص مع هجرة عبر الشرعية عبر المتوسط

den Rhodes, *The World as It is: A Memoir of the Obama White House* (New York: 142 Random House, 2018). Jeffrey Goldberg «The Obama Metric», *The Atlantic*, Apr. 2016, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2ZbYdgr> «Exclusive: President Barack Obama on Fox News Sunday», *Fox News*, 10/4/2016, accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2Z36odw>

ومكافحة الإرهاب في أفريقي حين عدت مواقفه إلى تقرب من العرب، ولا سيما بعد احتلال العراق لكن الولايات المتحدة لم تصاح لي شروط هذه الأنظمة عندما تحررت الشعوب ولاحت الفرصة أما في سوريا، فقد بدأت السياسة الأميركية بداية بالثورة وهدمت بعض الدعم السياسي و المالي، لكنها ترددت لاحقاً كما أسلفنا

في المقابل، اعترى الروس الذين دخلوا بقوة إلى المنطقة، في سياق استعادة دورهم العالمي من طريق الشرق الأوسط، كل تحوّل ديمقراطي تمثّل في العراق وبنموذجه في الحكم، واعتبروا أن هذا في الحقيقة، حرّى في شرق أوروبا تحت عطاء موحّد الانتفاخ إلى ديمقراطية، وسعى حصوله بصعوبة في بعض الجمهوريات لسوفييتية سابقة

رابعاً: تصدير الأوتوقراطية

مدانها الشيوعيه، ما عاد ثمة نموذج عالمي سيطر بحكم قس لتسويق مجمع بين القيم وأسس الحكم عدا النظام الديمقراطي ما عاد النظام في روسيا والصين تحسباً لأيديولوجيات قديمة بتصدير ومع ذلك، بقيت هناك دول بحشاش نحوالات الديمقراطية، وبميلان على المستوى الدولي إلى لأظمة السطوية، مع تفصل للأظمة الديمقراطية الوطنية لكن ليس دائماً، فثمة عتبات متعلقه بنفوذ (لاقتصادي في حالة الصين)، وأخرى متعلقه بالتفاهل الاستراتيجي مع ولايات متحدة، بوجود فاعلة عميقة بأن أي انتشار بديمقراطية هو تمدد نفوذ عربي وتنت روسيا، مما حصل صاع الصاع وانضم حرسه في مقدس القيم الروسية والأوراسية، وللبرالية العبرة بالحدود في مقدس لوطية واعومية وغيرها وصرح الرئيس بوتين بشأن الثورات في العالم العربي وبعض دول أوروبا الشرقية قائلًا «كنا هناك سبعة من الثورات 'حموية' ومن الواضح، أن شعوب هذه الدول، التي شهدت تلك الحوادث، كنا قد كنّا من الطغيان والفساد ومن عهد إلى الأعين لكنّ هذا مشاعر شعلت بحث، وفرضت معيار

على هذه الشعوب لا تتلاءم مع طرقها في الحياة، وثقافتها وتقاليدها وشعبه لذلك، وبدلاً من الديمقراطية وحرية، نشأت فوضى، وندع العنف وانتهاكات متعددة وبحوث ربيع العربي إلى شذء عربي ونشأت حالة شبيهة في أوكرانيا في عام 2004، حين حاولوا [يقصد بعرب] مدفع مرشح معين إلى الانتخابات برئاسة [] بفهم أن هذه العمليات كانت موجهة ضد أوكرانيا وروسيا وصمد الاندماج لأوراسيا حدث هذا كله عندما كانت روسيا تسعى إلى حوز في حوا مع ملائكة في عرب⁴ + بلا حص أن بوتين جمع بين الاعتبارات المتعمقة بالصرع على القود في مناطق بعنصره مناطق بقود روسي، والاعتبارات المتعمقة بالشفقة مستخدمًا حججًا كانت بعنصر بمبينة محافظة وعصرية في أوسط سسر (لتي بعنصر بعنصره حاليًا سوتس)، للاحية علاقة العنصرية بين حواهر ثقافيه بشعوب و مصم سياسيه الملائمة لها

مع أن نصمة مثل الصميم السعودي و الإماراتي من جهة، و الإيراني من جهة أخرى، و حسب لتأثير في محيطها، ومع أنها تفقد نموذجًا للتصدير، فإنها تصدر ثقافة سياسية من نوع معين (شيعية سياسية في حالة إيران، حبيب من طاعه أوي الأمر و لشفقة الاستهلاكية في حالة السعودية)، كما دعمت أعضه سبطوية بخلاف على جدر، فإن لأسباب جيوستر تبحية متعلقة بسعود، وإف لإعاقه تمدد لنظام الديمقراطية حشه تأثيره فيها ودمت لسعوديه بدور حاسم في إعاقه التحور الديمقراطية في اليمن بمرص مصادره الحسنية ومسانده قوى غير ديمقراطية ثم دمت إيران بدور في إعاقه تطبيق مخرجات لبحور بوطي بدعم الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 أيلول سسمر 2014، وما لبث اليمن أن أصبح مسرحًا لحرب إقليمية صروس تدخل سعودي إماراتي مباشر كما أن الصرع الإيراني - السعودي في العراق يستمر في إعاقه تطور الديمقراطية، حتى بعد الانتداب من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في لانتخابات

⁴ The Kremlin Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin Addressed to State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and City Society Representatives in the Kremlin Moscow 8.3.2014 accessed on 29.4.2019 at <https://tvr.by/4FWps>

العراقية؛ فهذا الدعم يروم العودة وسأهم في نشطتي لطائفي وليس في شرقيم
المواطنة الديمقراطيّة ويصطلي الأمر ذاته على لسبب أيضًا⁴⁴

استخدمت العودة والإمّارات بدعم محلي في ترسيخ نظام السبب
وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوّه ثورات عربية وتحملها
المسؤولية عن كتاب سورية وايمس وسبب سرّنة الأنظمة العربية من مسؤوليتها،
إضافة إلى دعم قوى سياسية سببية معصية من امداد التي تدعو إلى
صاعه ولي الأمر ورفض التدخل في السببية، وأي قوى سياسية أخرى نساند
السلطنة ورفض الديمقراطية

انحد دعم الاستبداد في عدم تشكّل دولة وديمية، علاوة على اندعم
العسكري والعلاقات التجارية وفي مقابل اشهر الدراسات في شأن دعم
الديمقراطية خارجا، لم تحظ فكرة تحرير الأوتوقراطية من الخارج بلاءهتمام
أكبر⁴⁵ وظهرت بعض الأدب في العقد الأول من هذا عرب تشير إلى
الحكم لاسيدي أو شبه لاسيدي في رداد، وكذا حملات تأثيره دوت
ومن هذه الأدب حر الاستطلاع السوية التي آخرتها مؤسسة فريدوم هوس
عن الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، إضافة إلى كتاب روبرت
كاهن⁴⁶ الذي قسّس شكل واسع في هذا المجال، وبيد يشخص سبب
الحيوسبسي من لأصحه الديمقراطية وعبر ديمقراطية، ولا سيما مع هبة
الحرب الباردة وعود مائسين الديمقراطية الليبرالية من قوى غير ديمقراطية

194 حربي خلال ذلك، به هذا الفصل في كتاب والعراق الحديثة ثوبه حقيقه راد أبعاد سبب
والفقه على نظام العائلي، وانحد راد الفساد وتردي حجاب البوبه بالمحاصصة العائلي، كما تشير
بهصر يعود الحاحي، لا سيما الإيراني في حانه العربي وحربي خلافا عمليه بر مدعته بوبه
وحظه في مجلس العائلي حاسبه

Peter J. Burnell «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation», *Journal of Politics and Law*, vol. 3, no. 2, 2010, pp. 3-4 accessed on 24.4.2019 at: <http://bit.ly/2JmKw3S>

Robert Kagaz *The Return of History and the End of Dreams* New York: Aurea A (46
Knopf 2003)

واستناداً⁴⁸ وظهرت دراسات تدور حول حالات معينة، مثل تلك التي تركز على نمو القوة بدعم بعض ودور نمو دخلي الاقتصادي. جديسي في حدث بعض السدس الدمية⁴⁹ وسبق أن ثبت في موضع آخر عدم صحة تزايد حادية الدول السطوية في محالات مثل مستوى المعيشة (معنى دخل فرد) ومستوى التعليم والخدمات الصحية، وأن أي منها لا يدرج ضمن الثلاثين دولة الأولى في هذه المحالات، عند الدول لمصدرة النفط، والتي تسقط من قائمة دول الثلاثين الأولى عند تصنيفها بموجب مستوى التعليم⁴⁹

صدرت دراسات أخرى تناولت تدخلات روسيا في دول آسيا الوسطى وأوكرانيا وحوادث بيلاروسيا، ومحاولات الروسية بتفويض مساعي مراقبة الاسلحة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁵⁰ وسأهم كل من دعم روسيا مثلاً بحكم في أوروبا وبيلاروسيا، وكنت دعم حثوث أفرقت برلماني، في صمود الأنظمة استوطنة من موجات المعقضة في ليرة

2000 2005⁵¹

(47) شرب محبة فوريث أفيري مقالات كثيرة مساندة بشأن مستقبل الديمقراطية، نكي مقدسي يوماس كروثرو وكل من بشارد يونغر وكريستوفر كروثرو بشير نكي المقدسي (لجنة في هذه المراجعة صحفية، يُصغ Thomas Carothers & Richard Youngs, "Democracies Not Dying," *Foreign Affairs* 42 (2017) accessed on 20.4.2019 at <https://bit.ly/2Uu17Vw> Thomas Carothers & Christopher Carothers «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders and Growing Clipping That's a Good Thing for Global Politics.» *Foreign Affairs* 24.7.2018 accessed on 29.4.2019 at <https://bit.ly/2mkLgfn>

Nauzeen Barma & Ali Rattner, «China's New Challenge to Kent: How Pose by 48 China's 1st + Economic or Military + Ideological + Democracy», *A Journal of Ideas* no. 7 (Fall 2001) accessed on 04/4/2019 at [http://brav2k.hbk.vt.edu/](http://brav2k.hbk.vt.edu/Media/MediaServer/jed.../Chinese%20Soft%20Power%20and%20its%20Implications%20for%20the%20United%20States%20Competition%20and%20Cooperation%20in%20the%20Developing%20World%20CSIS%20Report%20(Washington%20DC%20Center%20for%20Strategic%20and%20International%20Studies%202009%20) accessed on 04/4/2019 at <a href=)

149. کتابت سابقہ میں لکھی ہوئی (2: 1) (3) میں بمقام (4) میں ہد کتاب

Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resurgence to Democratic Transition in the 1990s*
Former Soviet Union, London/New York: Routledge, 2009.

⁴Steven Levitsky & Juan A. Linz, «International linkage and Democratization», *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3, Jul. 2005, p. 52, accessed on 8/3/2009 at <http://bit.ly/2vz052D>.

لا تقوم هذه جوارق فرياق بعيداً لأول وظنه تكفي يدهم حيلها في الظن عن حيلة

سم بقرح الاتحاد لأوروبي انصوبة على أرمينيا وأوكرانيا وحوارب ومولدافيا، بل اقترح عسها رومة من التسهيلات في قصص بأشيره والتجارة المسادلة وغيرها. لكن روسيا صعبت على أرمينيا وأوكرانيا برفض الصفقة، وأدى رفض الأخيرة في عام 2013 هذه الصفقة إلى انصوبة عسها على الحكومة التي قست بالصعظ بروسي، وردت روسيا على سقوط الحكومة بصم قزم واتحاد إجراءات عدائية على الحدود⁵³. ومن ران انصراع جارئ في أوكرانيا فقد تصحاً بيروفر طيو بروكسل في الاتحاد الأوروبي من ردة فعل روسيا على الصفقة التي أرذب عقدها مع أوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا وغيرها. فقد عتقدو أن هذه الاتفاقيات تفبه محصبة خلاف لصنع اتفاقيات التو الحيوستراتيجية الذي جعل لعصوية هه تستقر روسيا لكن روسيا رأت حتى في هذه الصفقات بصعيرة فصية حيوستراتيجية، واعسرتها تمداً لمغرب في المصقة⁵⁴. وأقبح لأمر كيور و لأو. وبيون حو. حان عدم الانصمام إلى التو كي لا تستقر روسيا كثيراً، والاكتفاء بالاتفاقيات مع الاتحاد لأوروبي، لكن تبين أن هذه الاتفاقيات تستقر روسيا أيضاً⁵⁵.

الحدة سورية تهمة حصوص أن التدخل ابروسي فيها كد عسكرى مباشر وحسماً في تحقيق هدفين هما الحصاد على النظام السوري، ومضاعفة الأثر ابروسي في المنطقة العربية وكست راية تدخل ابروسي الحصاد على سيادة الوطنية ضد تدخل العربي الذي بحري من دون إد لأظمة الاستبداد المعية التي بوحب، هي محفل، سدحه مصلحتها بالضع وهه حرب الاستعانة بشرعية الدولية ومفهوم سيادة وتحت رية الحصاد على السيادة الوطنية، تمرر بعقيدة دموية بقلده إن من حتى أي نظام أن يعمل بشعه ومو طيه ما يشاء، وأن يستدعي التدخل لأحبي ضد الاستبداد الديمقراطي على

Chia Nodia, «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics», (52) *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2004), p. 40, accessed on 28/3/2020, at <https://bit.ly/2rpu6>

ibid. p. 46

(53)

ibid. p. 148

(54)

بحسب يصعق موثيق القبول بدولي منعقة بحماية سيادة بدول في مواجعة موثيق حقوق لاساب، وبحسب حتى الجرائم ضد الإنسانية من امتيازات السباده وتر بعض الدول حقها على نحو ساس، أي بقدر دواجعة المعابر التي تسبح بدول الكري، أو صاحبه حطوة بيده مثل إسرائيل، من تحرق من تشاء من المعابر بما في ذلك، تكاد حر من حرب وحرائم ضد الإنسانية

من لأمنية لده على سحلات الأنظمة غير اليمصرية في دوعها عن الحكم لاسيدي، أشا. بيتر نوريس إلى منظمة شيعها بدعوى The Shanghai Cooperation Organisation (SCO) ورصة لدول المستقلة The Commonwealth of Independent States. CIS التي تأسست بعد نهير الاتحاد السوفياتي، وبي نصه في عضويتها عددًا من جمهوريات سوفيانية سابقة وسعيهما إلى الدوع عن الاستنداد من خلال الدعم بمتدود بين هذه الدول، فصلاً عن دور النص في مساعده السعودية وعندهم في حبس لموقع للإلكترونية لي لا رعب في أن يقرأه موصوهم^{٥٥} وومت لص وروسيا^{٥٦} تعرض المساعده على السعودية بعد أزمة عيال لصحافي جمال حشقي (في قصصه بلاده في اسطوب في 2 تشرين الأول أكتوبر 2018)، وحدث من خلال التسبب وتقوية العلاقات التجارية حين كسب الحماية على الممارسات السعودية في ما يخص حقوق لاساب في أوجها في العرب، والتي لم تؤثر في دعم إدارة تراب السعودية في أي حال

بري حب بوديا أن الأنظمة بسطوة بأوعها هي عاد الأنظمة بمرم على بي محبيه ذات هاليد طويلة، في حبس أن الديمقراطية هي صهره الحديدية بسسة بي السى المحبيه، وهي بي قد يحاج إلى سسحل

Burnell, p. ٩

(٩٩)

Henry Foy, «Russia-Saudi Arabia rapprochement Reshapes More than the Oil Market», (٩٩) *Financial Times*, ١٠ Oct 2018, accessed on 6/5/2019, at: <https://www.ft.com/content/8a9a9a9a-9a9a-9a9a-9a9a-9a9a9a9a9a9a>; Richard Hall, «Khamis Khushoggi: Russia Refuses to Clarify Saudi Arabia in Wake of Journalist's Murder», *Independent*, 31 Oct 2018, accessed on 6/5/2019 at: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/khamis-khushoggi-russia-refuses-to-clarify-saudi-arabia-in-wake-of-journalist-s-murder-a8999999-a999-9a9a-9a9a-9a9a9a9a9a9a>; «Patri Says Can't Justify Spoiling Saudi Deal over Khushoggi», *Affairs Review*, 18 Oct 2018, accessed on 6/5/2019, at: <https://www.afr.com/news/2018/10/18/patri-says-cant-justify-spoiling-saudi-deal-over-khushoggi-15399999-a999-9a9a-9a9a-9a9a9a9a9a9a>; «Mideast: to visit China Seeking Greater Development of Non-Saudi Relations», *the New Arab*, 5/2/2019, accessed on 6/5/2019, at: <http://www.2wpx.com/2019/02/05/mideast-to-visit-china-seeking-greater-development-of-non-saudi-relations/>; Michael Samuels, «Saudi Arabia Strikes \$4.9bn China Deal», *Aljazeera*, 22/2/2019, accessed on 6/5/2019, at: <http://bit.ly/2GZ5T6u>

لمساعدتها خصوصاً أن إشهادها يجري في حدود لقوى محيية وهي الأنظمة
 الهجينة ذات ما يكون العنصر السلطوي بعيداً عن عادات ودينامية قائمه و
 تتغير بشكل سطحي، لكنها تبقى كامة إلى أن تُستبدل بأعراف وعداد
 ومؤسسات ديموقراطية حديثة لا يوجد عنصر قسري كوني في السلطوية،
 ومن الصعب نشر السلطوية عديمٌ أما مصطلحات مثل القيم الآسيوية
 والإسلام السياسي فتحتص بدباب في مناطق محيية وليست عامية،
 فعقيدة بوس لأورسه يست كوييه أيضاً بحكم عرفها أما ديمقراطية
 وثمة عنصر كوني فيها متعلق بمواصلة الحرية وغيورها مع ذلك، ارتبط
 العداء الديمقراطية عند سعداء معرب⁴² هذا صحيح، لكن عقيدة بوتين
 الحديثة هي محاولة في تجاوز المحيية إلى طرح عالمي سالب لا يتضمن
 اقتراح بقاء بعينه، لكنه يلائم الأنظمة السلطوية، ويتضمن انتباه من القوصي
 والمحدبر من السحلي عن النظام القائم والقيم المحيية لمصلحة الديمقراطية
 الليبرالية التي تؤسس بأنها عربية أصبحت هذه الديمقراطية هي العنصر
 الكوني في السلطوية؛ إنه يرتبط بين النظام مقابل القوصي، والقيم الجماعية
 المحلية لجماعية مقابل انفرادية الليبرالية العربية

طرح الروس عقيدة يمكن أن يتناها أي نظام سلطوي ضد التدخل
 الخارجي، ونشأت أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية، وتلخص في رفع
 السيادة الوطنية بوصفها مبدأ يتفوق على أي مبدأ آخر في السياسة الدولية
 وتقتصر مفهوم السيادة من سيادة الدولة بما فيها الشعب ليقصر على سيادة
 النظام الحاكم، بما يشمل حرية التصرف الكاملة لأي نظام مع شعبه باعتبارها
 تعبيراً عن السيادة فشعبه هو شأنه، أما التدخل الخارجي فيدح إذا طسه النظام
 الشرعي، ألا وهو النظام القائم وسم من نسيده بحسب تعريفهم كما أصبح
 نموذج بوتين في حكم المردي السلطوي بغضاء سحبي، وتوسيع صلاحيات
 الرئيس محاط بحجة أمنية واقتصادية موالية، ولتأدر على قمع معارضييه
 بأدوات مدونه، نموذجاً حداثاً لأنظمة الاستبداد، وحتى لبعض النماذج

في أنظمة ديمقراطية نشئة حدث و قد منح إلى المرء من سلطة وإلى تأييد و حودهم فيها

أُتفق مع بلاس في أن مصير انتصار الديمقراطية على المستوى العالمي له علاقة بشيئين الرئيسيين وهما سببها بسبب تأثيرهما في آسيا وشرق أوروبا⁵⁸، فإذا لم تسبب الديمقراطية فقد تكون روسيا و الصين هما مولد الأيديولوجية المفيدة المعادية للديمقراطية، وليس أيديولوجية الحركات الإسلامية صحيح أن الحركات الإسلامية الراديكالية تحمل برامج غير ديمقراطية في مراحلة الاستبداد، لكن هذا ليس إشكلاً عاصمياً بل إنه مقصور على هذه الدول ذات الأغلبية المسلمة، كما أنه معبر ومسال فيها لكن الصين وروسيا هما بحد ذاتهما على طرح نموذج عالمي يسس من الديمقراطية لكنه م طرح قصوراً حتى لحظه لأنه يتحسد بانحسار بين برأسماليته والمجتمع الاستهلاكي والسلطوية القائمة على أيديولوجية انفسا فيها السيادة الرقصة إلى مبدأ تعدد لسيارية ليس هذا نظام حكم للتصدير، وما زال أرواحه مضطربين إلى استخدام أداة سامة هي تحديد من هو صفي وعند الديمقراطية ليس فيه سه عرية لكن بر تنصر ديمقراطية في عالم ونستقر إذا لم تنتصر فيهما

ب عدد ممكن من الدول من الشعوبية السامية سمسة لقومه امحادية لد ديمقراطية الإسرائيلية⁵⁹ الذي شهدته الولايات المتحدة وأوروبا عشية انتخابات ترمب وبعدها، ونصعد تأثير سياسات الهوية والسياسات الثقافية والإثنية، وأثيره في تعزيز ثقة الأنظمة الاستبدادية نفسها في مشروعها ولا سيما

Marc F. Plattner «The Democratic Moment» in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 46

(58) لم يسع المنهج في هذا الكتاب لمناقشة موضوع شعوبه من جهة، وانظر لا نكار عن محمد بن ديمقرطية النبي أنه جاريها، وبحث خصيصا في كتابها صرح حجماً من هذا الكتاب يُظهر عزمي ش. ه. في الإجابة عن سؤالها الشعبوية» (ندوة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019)

الديمقراطية شهد أزمة في اللاذقية، وهذه القوى تستخدم بعض مخرجات
الأنظمة لاستئذان العرية الأثرة⁶⁰

(160 مثلاً، وصل الأمر إلى أن منعت النسي عن تصديق عقوبة لإعدام في حق مع صبي
مباينين في بلاده برغم أن حكم لإعدام هو من القانون نفسه بحرية في ذلك على سبيل
أوضاع حقوق الإنسان في مصر في عام ماضى. لجنة بمره لأرونة بمصده في دية بزم
مصحح دار النسي في الأوبة في النصارى لأرونة بمر في بحيرة أرونة جوطيها، خلاف
بلاوياب في المنطقة العربية التي تمثل في الحفاظ على الدولة من سقوط ولايتها وانحسار، كما
بواب في دولة كثيرة محدودة. في أهداف الأمم بحدوثهم عن عقوبة لإعدام، وعبر ذلك بكم أرجو
ألا يفرض عليه أمر، فمعهده بمر موطن بمر رهابي، مطالب بمره بالمضامير، ووطاها الدول
لاوروبية أن يرجع نفسها ورجع عقوبة لإعدام بديها، فهي على أن قد مشتهرين بوضع في أوروبا
واستطرد بانسور السور من نعيمود سايبا، غديا سايبا؛ حاديت كما بديكم، وعيككم
بحرهم ما كما بحرهم لديمهم، بصر السيسى مدافع عن عقوبة لإعدام ليد إسانيتا وبكم
بساينيكوا، العربي الحليل، 20 9 2 20 شوهه في 29 4 2019، في <http://brn.oxford>
وبسابقا، باب سا؛ لاسد مد صرح في مقابلة في مطلع عام 20 1 صحيفه وول سريتا جورنال، في
طريقه التي يُعد به إلى الإصلاح محضته عن طريقه لمر، مضيده أن المشككة مع العرب أنهم
بدأوا بالإصلاح السياسي في تجاه الدمع طلة، في كتب بريد القضي بحو الديمقراطية في أول أمر
بحب ب نفعه هو، شأن الشعب في صبح عر لا أن نقوم بإصدار القرار هذه سست ديمقراطي
سحصر ب في ديم طيبا كدمج ب كيف ب أ؟ بدأ بحدس حوار بيف بحدو جز 6 بمر
يكن بدي في القاصي علام خاص، و ب ب ليد إمر ب و حامد و مصارف ح صه كل شيء
كالب الدية نتحكم فيه لا بكم، أن بحدو الديمقراطية التي سأل عنها بهذه نظريه بديت طرق
محمده بحدو الديمقراطية يُعبر *Interview with Syrian President Bashar al-Assad, the Arab Spring Journal* 3 20 20 accessed on 29-4/20 9 at <https://on.wj.com/2kKk2L0>

الفصل الثاني عشر

عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

في أنه لم تلت علاقة سببية بين ثقافة شعبٍ ما ونظام الحكم الديمقراطي وفي أن الأعراف المنموصعة في المؤسسات لا تعني أن الأعراف سقت المؤسسات تاريخيًا، بل هي نتاج لها أيضًا. وفي أن الحديث يكون عن الثقافة السياسية وليس عن الثقافة بصفة عامة، وفي أنه لا توجد ثقافة سياسية متحاسة لشعبٍ بأكمله. في أهمية ثقافة الحجة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وفي تعريف الحد الأدنى المطلوب توافره في ثقافة الشعب السياسية المعاملة في مرحلة الانتقال الأولى والثانية، وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية في عدم إمكانية نشوء ثقافة جماهيرية ديمقراطية في ظل الاستبداد، وفي عدم جوار إهمال ثقافة الجماهير أو التقليل من أهميتها في مرحلة حق الاقتراع العام وانتشار وسائل الاتصال والتواصل

تستند ثقافة نسائية سائدة إلى ما أسماه توكفيل عادات الشعب وأعرافه (Mores)، وهي «عائلة لأخلاقية والفكرية لشعب كلة»، أو ما أسماه «عادات

Alexis de Tocqueville *Democracy in America* Eduardo Noya (ed.) James A. Schleiter (trans.) vol. I Indianapolis: Liberty Classics 2002, pp. 466-467

في ترجمته حتى تكاد توكفيل يفسر دال في كتابه الديمقراطية ومقارنها، جاء عبارة «أعراف الشعوب» وقد عرّفها على أنها «العادات الفكرية والأخلاقية للشعب» لا اجتماعي في سياقها، لا remind the reader of the general signification which give to the word manners, namely, «جماعة» the moral and the actual characteristics of social man taken collectively» in Alexis de Tocqueville *Democracy in America* vol. I (New York: Schocken Books 1963) p. 79

القبول وحقول* بها يسب لأخلاق لها هي مثل عيب أو قيم ما يؤمن بها الفرد أو بكفر بها، ونوحه في اسمير بين الخير وشر، بل الأخلاق السائدة في المجتمع التي تعبد إلتاح اللائق وغير اللائق، وفسح والحسن، و متموصعه في علاقات اجتماعية والمؤسسات، ومن خلال عدة إلتاح اجتماعية أو المحتسج، أو ما أسماه هيجل (Ständekerk)⁽²⁾ لسميره من (Moralität). وتتألف الثقافة سياسيه من سمير لاجتماعية مسدة شأن بمصير العامة، وأيضاً بمعارف سامس و. إلتهم عن الدولة والسلطة و لثرتة لاجتماعية والسياسة والولاء والحقوق والواجبات وغيرها

إن تتعامل مع مؤسسات سياسية و لاجتماعية إلتامه بوصفها أخلاق اجتماعية أو أعرف متموصعة لا يعني أن الأخلاق هي السب، و لمؤسسات هي النتيجة أو أنها سبقتها ربما

من الصعب تحديد أي منها، وأي عاصر فيها، ذات علاقه مباشرة بالسود السياسي لها سبب أو يعرف نظام حكم الديمقراطية فمنها مثلاً ما يتألف مع احترام حقوق الفرد وحرية الفكر ربما يكون سود حمة هذه القيم في الوقت ذاته معارضاً للديمقراطية ومؤيداً لمتعدديه وداغد لانتها الديمقراطية لأسباب أخرى غير احترام حقوق فرد وحرية و قد يؤيدون الديمقراطية بقائمة، كما فصح عن ذلك ثقافتهم السياسية. لكنهم في مرحلة لاحقة عسي الانتقال الديمقراطية يطعون نفوس التي تحمي الحقوق والحرية لأنها قوبين، ولس لأنهم يؤدون القيم التي تقوم عليها، وقد لا يطعونها أو يعارضونها تصرفاتهم وحيث تصرح الأستاذ هل هم أفية أم أكثرية؟ وما وريهم هي الحاسب؟ وهل تأثيرهم في النظام الديمقراطي أكبر من تأثيرهم به؟ وهذا مثال واحد من أمثلة عديدة للموضوعات التي يمكن أن تتبها أحداث الثقافة السياسية

ينتشر هي بحوث الديمقراطية عمومًا ربط بين التحديث واسمو

(2) تحريد من (Sitten) الألمانية ويعني (Mores) بالإنكليزية

الاقتصادي وازدواج مستوى معيشته من جهة، ومشروع ثقافته المتمحور طيه من جهة أخرى. فعدا ما يتطوع به من نظرية التحديث والمحافظون الفاشيون حصروا، توأما، ثقافته السياسية الديمقراطية مع أولئك الذين يقدرونونها بوصفها مكوناً حيوياً ثابتاً مرتبطاً بدين أو إثنية معينة.

اعتبر تحديثيون مثل بي وغيره أن التحديث يربط هذه الثقافة إلى إحدى النظم الأساسية في الأنظمة السلطوية، والتي تقوم عليها شرعيتها، من منظور، هي الدول القبلية، شبه العربي، بفكره أن الأدنى مرحلة يستفيد من الخصوع للأعلى مرحلة. لكن الحديث في رأيه يعبر طبعه الأخلاق بين حاكم والمحكوم بحيث تنصلع بالمنعزل لعائلة من الصحابة بالحربة في سبيل الأمن والطعام، ولا سيما مع انتشار الأفكار عن إمكانية صدام الحربة والأمن ويطعم في الوقت ذاته ويؤلف انطواء التقني وشار التعليم ومشروع منطقة بوسطى الحديثة مراكز قوة جديدة تعتبر بشكل حاسم سيوكيات نجاح صيغة السلطة والحكم، أن الخصوع للأعلى مرحلة لا يعتمد على قبول شبه عربي فحسب، بل على انقياد الحشود وسمي أيضاً، وعلى قوة السلطة وهبتها، وعلى مؤسسات (سميتها في عصر، تقليدية) تجمع بين الحماية والولاء ولا تتيح للمرد احتار أحدهم دون الآخر، وعلى ثقافته شرع هذه المؤسسات كما أن تحدثت من دور مؤسسات ديمقراطية وبحول الفرد إلى مواطن قد يدرر لأفراد أو يدرر بمجتمع إلى عائلات برة) ويحعلهم أكثر قبيلة خصوع، إما بوصفهم قمع الدولة الحديثة ورفقتها إلى الفرد ولجنة المودة مباشرة، وإما بإحلال انتماءات جديدة وأيديولوجيات تساهم في امتثال الفرد لها محل البنى التقليدية القديمة.

وفق الكثير من محللين، يمكن أن تؤثر الثقافة السائدة عمومًا، أي ثقافة شعب بأكملها، مباشرة في مساهمة الديمقراطية، أو عكسها. وهذا لا ينفك معه لأسباب خمسة 1 لا يحمل شعب بأكمله ثقافة سياسية واحدة متجانسة 2 مسألة ربط طبيعة نظام الحكم بالثقافة تفسيرية محض، فمن الصعب إثبات

1. David A. Collier, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 9, accessed on 28-3-2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/196111>

وحدود علاقة سببية واضحة لها وما يحري عادة هو ربط نظام حكم قائم بثقافة قائمة بأدوات تأويلية في طبيعتها، وليس بربوط سببية 3 بصير هذا التفسير، من دون أن يفصح، مشاركة للشعب في السياسة وعالمًا ما أقصى الشعب عن السياسة أصلاً 4 القيم والعادات الاجتماعية تنظم علاقات الناس ضمن الجماعة عاكسًا، وأحيانًا حارحها أما طبيعة علاقة الفرد والجماعة بالدولة الحديثة فعلى ما تعرضها الدولة وتحدد قواعدها إذا حصل اتلاقي المباشر بينهما، مع تسجيل تحفظ مفاده أنه في حالة ضعف الدولة الحديثة وقوة مؤسسات المجتمع، ولا سيما المؤسسات التقليدية، فإن مؤسسات الدولة تتأثر بها بشدة 5 لا يمكن فهم تأثير قيم وأعراف اجتماعية تُعد عناصر مكوّنة لثقافة السياسية في السلوك السياسي، إلا من خلال تفاعلها مع لطروف والمصالح ومع مستوى الوعي القائم أيضًا

مثلاً، بشدد كثير من لاحتير على أن قيماً مثل صاعة وولاء تقود إلى السكوت سياسي وحتى إلى لاسكينة سياسية لكن، إذا كان حرم الحرية هو قيمة لمهية في حاة الطاعة، فهذه تدفع إلى تمديد أوامر نظام استبدادي، وأيضاً لأوامر في دحل نظم متعرد على الاستداد كما أن انعدام أي احترام لتراتيه المؤسسية وعدم الامثال بقرارات لأعلى مصنوعة هي هوبس مثلاً لا يمكن من إدارة دولة أو مجتمع أما حالة الطاعة بموجب الأعراف تفيدته ليست مسألة ثقافية، بل هي ماح وحدة أسس الجمعية والتقاليد والثقافة ويعتبر لصاعه شيمة في سياق براتية عسكرية، أما فرصت استتية العسكرية على المجتمع فتصبح الطاعة مفروضة ولقبية القائمة بصاعة سبب نظام السطوي وليس الأمر بحسب وجود «ثقافة صاعة» من عدمها، بل بواثر ماح حربه لرأي والتعبير من عدمه في المحل العمومي

أما عره نفس وكرباء سياسي لا يقبل الصاعه عبر لمشروطه فهي عند شمه تُعتمد بها، وقد يدفع إلى مدحها الاستداد (دور، تتوفر لدى منه من المستنديين أنفسهم)، لكنها لا تقود بصورته إلى دعم لديمقراطيه صحيح أنها ربما تقود إلى رفض وتمررد، لكنها، من ناحية أخرى، معرضة للاحواء

من خلال مرسوم لاحترام وضع حاملي المكنة ووجه أم السامح واستشدد
 فقد يعيب أمو محتفه، لأن سمح داخل جماعة أهليه (بحر)، بشكر
 مرجعيه أخلاقية (عدنة، قينة، جماعة دنية، حرب سياسي، قومية إثنية عيها)،
 وقد يكون الوجه الآخر يتشدد مع من هم خارجي أم المطلوب لاحترام
 التعددية الديمقرطية وإدارة لاختلافات فهو نوع من ال (بحر) شمل محسن
 أمو طير على مختلف أحرانهم ودياناتهم وإثنياتهم وهذا نوع من السامح
 يمكن أن تتحلى به وبغيره بحب أخلاقية تحترم حق لاختلاف وغيرها من
 حقوق الإنسان في جميع الظروف، كنه لا يروح يصبح ثقافة عامة قبل شوء
 الموطنة الديمقرطية ذاتها وربما تكون الشعوب التي تتفاهع بحبها الساسة
 وحبها الأخلاقية محصورة

بني المصرون حقوق الإنسان أمالهم على توسيع هذه ال (بحر) شمل
 اشترية جمعاء خير نعتي لأمر بالاحساسية بحده لمس بحقوق أكثر عمومية من
 الحقوق المدنية والسياسية، والتي يستحقها الإنسان بوصفه إنساناً وهي لا تعتمد
 في ذلك على ثقافة إسلامية بنحى بها جميع نشر، بل بحثوث بدول على ررع
 هذه الثقافة من خلال صوغها في مواثيق الدولية وإعلان الأثر بهذه المواثيق،
 وإدانة عدم الالتزام بها، وإقامة منظمات دولية ومحلية على أساسها، ولتشرف
 عليها في مباحث سرية وتعليم، ولشعر عبر وسائل الاتصال وغيرها

لا شك في أن نقد لثقافة أو الثقافات سائده مهم، ولا سيما في مساوت
 الصراع على عقلانية في مقدس العينية في غير شؤون دين، وعلى مركزية
 القيم الأخلاقية في مواجهة العدمية ولا ماص، في رأي، من حوص هذه
 المعارف الثقافية كمن تعبير ثقافة حداث ليس شرطاً يجب على المجتمعات
 العربية بتطوّر تحفها كي تحصى بحقوق المواطنة في دوة ديمقرطية كمن
 للأسف عدت ما بحد نقد الثقافة العربية عن هذه المعك إلى بحسها
 مسئولة عيب الديمقرطية

شر إدوارد ساند دراسته سيميائية سي سو أن ذكرت في هذا كتاب، عن
 الأخلاق في قرية فقيرة في جنوب إيطاليا في عام 1958 مع إردور هذا النوع

من الدراسات التي تقربنا من هذه أخلاقيات المجتمعات «المقدمة» وثقافتها، مع أخلاقيات المجتمعات «المتخلفة» وثقافتها، باعتبار الفروق لمستنتجه تفسيرا لتخلف واحدهش في الدراسة الأثريو ووجه صغيرة التي أثرت عجب هسعبون أنها فقط سلوكيات الإطبايين لحوييس الفقراء سوء عبي قاعسي سربان بمعير لأخلاقية في داخل العائلة لصغيره فحسب دون خارجها، وعدم الثقة، لأخرين فكر فرد يعتقد أن انهم لأخر يعمل من أجل مصدحته وحله وفق القاعستين نصيها، وبعدم ي تصور بلصاح اعم، ولا ثقة سياسيي لأهم، وفق هذا «إيثوس»، مثل لأخرين يعملون لمصالحهم الشخصية ولا وجود لمجال عمومي إلا انهم وخص من خارج مجتمع الفروي من صرف الدولة أو الكنيسة⁴ ويعرقل هذا تنوع من الأخلاقيات لتعود في إنشاء مؤسسات والاحزاب والروبط التي عرفت بركفيل من الديمقراطية وحرارة فيها، كما يعنى ليهوخص بالمجتمع عمومًا، وإذا فترخص صحة ملاحظت هذا باحث اميدانيه وتلك مستنتجة من مقدمات التي أحرها، تسأل السؤال هل يمكن أن تُبنى الحضارة والحديث على مجتمع صغير في بربأ أصلاً؟ وهل يمكن بحيل تعود مثل هذا المجتمع على ثقة سياسية واسيسيين سوء على اسيسيه لئديه المحلية وحدها، ومن دون ربطه بالدولة والمجتمع لأوسع خارجها وممارسه الديمقراطية فيهما؟ وهل يمكن أن تبنى للمجتمع بالنظام وعلاقته سياسيي إذا لم تفرص عديهم ميادة القانون، إذا لم يحاكم أو لئلك لسياسيون في حالات الفساد؟ جواب عن هذه الأسئلة هو بـ «نعم» ولا معنى لاستنتاج احتمالات الحضارة، فضلاً عن الديمقراطية، من دراسة أبعاد سلوك في قرية فقيرة وهذا لا يجد باحث مبحثاً من محاطة الدولة تقوم بمهام الحديث في هذه اعرية وبغير ظروف التي أدت إلى نشوء هذه النقود عد حيوكة⁵ فقد عرفت ديمقراطيات كنها مؤسسات ديمقراطية على المستوى الوطني عبي انهم من صعود أشك من اسيسيه لمحطة التقيدبة أو نصف التمهيدية ونمود الرعامات المحلية

Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, New York: Free Press, 1967, 498 pp. (1958), pp. 83-101.

Ibid., pp. 158-159.

اشتهر في تسعينات القرن الماضي أدبيات عربية عربية تبحث عن
سبب «الانحطاط الديمقراطي» عربيا، فجدده في سرائر الميراث في انفعاله
السياسية العربية و«العنف ضد أحكامها»⁶، أو في ترسب «ثقافة السببية»،
أي بحث ابي شأب في عقود السببية الحديثة، في ثقافة الأفراد، أو في
السيونيزية وهذه الأمور كلها، من منظور هذه الأدبيات ابي عاتق من جانب
كتبتها طرح مسائل طبيعة النظام الحاكم في سداهم والانتقال إلى الديمقراطية،
إما غير قنينة بتعبير، وما بشرط أن تتغير كي يكون في لإمكان شخص من
الامتداد والانتقال إلى الديمقراطية⁷

لا أعتقد أن دولة واحدة من الديمقراطيات اشريحية تخلصت من
الطريق كنه لاحتفاده و نظم الأنوي قبل شوء بدمقرطه، ومع ذلك
انطق هشام شرابي في كتبه لنقد الحصارى للمجتمع العربى في نهاية القرن
العشرين " من مسلمة تقول بـ مشككه المجتمع العربى كمة في صلب اشدة
العربيه و" إذا أ.د. المجتمع العربى بـ يتجاوز أزمته متقدمة وأب يسترح
قواه ويدخل ثمة في مجرى لتريح فلا بد له من اعيد بعمية بعد حصارى

6) **فواز سحر الحوري الذهبية العربية الغنم سيد الأحكام يربط بين درسي**

(1993)

محمد حافظ يحيى، العطب والدلالة في الثقافة ولامسداد الميمر حيي ر م انه مة
مستطيه بدراسة الميمر اية مو حيي، (1997)، ص 132-145.

أكتفي هذا للاقامة مع محققا حافظ حقوق في رد على العربي بخصوص الاستطاعة بوصفها
برأيا تحل في ثقافته، وعلى شرابي وغيرهما، فيس عرشي بحب نقد لأديب العربية عن الموضوع،
من سنن وجهه نظر يكاد يخصص عسار الثقافة السبع طية او المداية به يدجفر احده شرط بالاختار
و فررب أن تحذف نسما كسر من هذا الفصل به في عرصب له نقد ثقافته التي تسبح في الاسلام
ووصفه أيضا ثقافته مناسنة من حية والديهم طية من حية حرم، لأن موضوع يحتاج إلى إطار واسع
من هذا الكتاب ويكفي تكرار وجهه نظر عررب عبي في كتاب حرم وهي انه لا حدود من بحث في
غير ثقافته المناسنة بتدبير طية، وانما يمكن أن يكون البحث له مقصد هو البحث في علاقة له من
سدين بها وسمى ب طررب التي هذا الموضوع ماضئ مداخل من الصبح الثقافي به غير مستضاء
ديمتر طية هي كتاب المجتمع المدني يُبصر عرربي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 6
رندوجه بررب انهم كعربي بالبحاث ود به السياسات، 2012 [1996]]، ص 4 3 25

(8) هاشم شريفي، النقد الحضاري للمجتمعات العربية في نهاية القرن العشرين (بيروت: مركز

در اسباب انه حذر انه يمتد (1999)

يمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العتلية البدوية⁹ وتتحقق
 منه حبه في فكك¹⁰ هو الوعي في خزان هذا أولاً، الوعي بالهسته الأتوية
 في مجتمع العربي المعاصر¹¹ ثانياً، بوصف إلى أسس استحصاه
 حداث¹² وبمخطط شرعي مفهوم سلطة الأتوية لحيته تحريكاً لسياسة الحصرية
 العربية عموماً إذاً يعرفها بما هي «سلطة المباشرة في سيرة الاجتماعية
 الممثلة بالسلودح الأتوي والساعة منه وبمحصنة في علاقات المجتمع
 وحصرية ككل¹³» أم يحسب في يقرخها فتستخلص في مفهوم وعي اسبق
 الذي يعبره مركزاً من حل خلاص من قصة لأتوية ويعوم الفكر العربي
 على مجموعته من نقيم أهمها «لحربه والمبودة»، وطرح «الديمقراطية على
 صعيد الفكر وعي صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية في أي فكيف يمكن
 ممارستها سياسياً وجماعياً من دون نظام ديمقراطي؟ أنيس هذا دوراً مطلقاً؟

لا يرى شرابي معالصة هذا ولحربه التي يوفده النظام الديمقراطي
 ١٣١٠ تحقق في أسلوب الفكر الديمقراطي من تجنب في أسلوب
 الشاهد السياسي لاجتماعي فكما أن اضرقة الوحدة بتحقيق الحرية
 والديمقراطية على صعيد الممارسة تكمن في سد شمولية والصفوية لأتوية
 السلطوية، فإن تحقيق الحرية على صعيد الفكري يتركز في الانفتاح الفكري
 وهي التعددية فكرية¹⁴ ولا شك في أن هذه مهمات فكرية وحبه على أي
 مثقف ديمقراطي في مجتمعه، ولا سيما في الصراع الفكري في داخل أوساط
 المحب السياسية والثقافية

لكن شرابي لا يكتفي بطلب كرم ما تحقق بعد شراء الديمقراطية
 بعشرون سمين بوصفه شرطاً لها، بل إنه يطلب حتى تغيير البنية التي يعتبرها
 أتوية سطوية، لصل في النهاية إلى أنه لا يقصد حتى الديمقراطية الليبرالية،

(9) المرجع نفسه، ص 0

(10) المرجع نفسه، ص 1

(11) المرجع نفسه

(12) المرجع نفسه

(13) المرجع نفسه، ص 16-17

من تلك التي تهدف إليها «وعي القدي»؛ ي «النظام الديمقراطي» الذي
 الدليل للنظام الرأسمالي لشككي الذي مدرسته وما زالت تمارسه بشكل
 مشوه بعض الأنظمة العربية وذلك باعتماد الديمقراطية المحمية بمباشرة
 أساس لإعادة بناء المجتمع المدني وممارسه الحقوق السياسية والمدنية من
 قبل جميع المواطنين بالتساوي⁴ . مشكلة هنا أن العديد من المثقفين
 والباحثين قدسوا في تيسر بعضون ثقافيه ومستفي إلى سرث واسيه
 الاجتماعية من رواب نظر محلهه وقدم بعضهم ضروحات مفيدة من دون
 شك، لكن من دون اسهام حقيقي في فهم دور استنطويه المعاصرة هي الدولة
 الحديثه في المجتمع وثقافته، وتحت طرح مسألة نظام حكم ومواحيته
 في دول بعينها

من ناحية أخرى، نجد أن مفكر بحيثث سيوي مثل مور عرج مسارات سوء
 الأنظمة السياسية المعاصرة من دون الحاجة إلى يكون الثقافيه أو الخصوصية
 الثقافيه لكل شعب في موردجه، فشرح الفارق أو لتفاهات بين مسارات المحلثة
 المؤدية إلى الأنظمة المحلثة لثقافيه أشموية واستنطويه وديمقراطية بناء على
 صفة علاقات الرأسمالية القديمة في كل بلد من القطاعات وملاحين، ومن
 على الثقافيه السائدة في أي بلد من لبلدان فهو رأي أن لتفسير الثقافيه يفود هي
 اسهامه إلى معالجة دائرية⁵ ، أو دور، ذلك أن الثقافة لسائدة نتج انعدام سياسي
 موحث هـ لتفسير، لكن النظام السياسي يتج ثقافيه اني كترس هيمنه ولهداء،
 حذر عدة مرات في كتابه المعروف من تفسير أي نظام حكم موحث ثقافة أحد
 الشعوب في انسلاب التي يتطرق إليها

في أثناء مناقشته الحرب الأهلية الأميركية، وفق مور على سسه لتفسير
 الاقتصادي، مع أن وجود نظام اقتصاديين محتمين بين شمال والجنوب هو
 الذي أدى إلى ثقافتين محتمتين، وإلى نشوء حالة من عدم الثقة بين أصحاب فيم

(4) المرجع نفسه، ص 91

Barrington Moore Jr. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Peasants and the Modern World* (1966) in *The Making of the Modern World with a new foreword* by Edward Friedman & James C. Scott, (Boston, MA: Beacon Press, 1993) p. 486

أحلافية محصنة، وهذا مهم أيضا من روية معالجة ثقافة سياسية^{١٦} والحرب الأهلية التي دارت حول قصة راب بعد قلمي وثلاثي حطير، أي قصة العبودية، وقعت بين سكان مسيحيين بعض من أصل أو إسباني تبوأ أنظمة اقتصادية مختلفة وبشأت تضافر سياسيات على الرغم من الاشتراك في نفس الأصل، ودلت نتيجة الظروف التاريخية والاقتصادية المختلفة ثم جرى فرض التعبير السياسي على الجنوب وتغيرت ثقافته تدريجيا، وسمو الأمر أكثر من قرن في ظل الديمقراطية وفرض المساواة القانونية بين المواطنين، ما أثبت أمرا آخر مهم هو سياسات الحكومة ووسائلها والظروف التي تحققت تؤثّر حداث في الثقافة السياسية

في تفسير توكفيل، عبر المتخصص بالعلوم الاجتماعية والذي لا يتبنى نظرة معينة، ولا يفصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية عن الثقافية، يفرق بين شمال الولايات المتحدة وجنوب هو تفسير أكثر شمولاً من تفسير المتخصص مور فمن الناحية الاجتماعية، يرى توكفيل أن مستوى نيو إنكلاند (New England) في النصف الأول من القرن السابع عشر جاءوا من أوساط طهرانية إنكليزية وحدثوا أمثهم لاحقاً وتغير معتقدوا هذا المذهب عموم من وسط انصقة الوسطى المعتمدين، أي إنه جمع بين ثقافة هذا المذهب الاجتماعي وموقعه الطبقي^{١٧}

أما مؤطو جنوب الذين سافروهم إلى فيرجينيا بدءاً من عام (1607) فجاءوا من أوساط متنوعة، عدت من دور مورد اقتصادية، ولا جمعهم أدب سوى، بل جمعهم البحث عن ذهب في ساريه وحالف أدخل نظام عبودية حصل تغير اجتماعي ثماني كبير، لحظه توكفيل بشيء مائة جديدة قائمة على لامتدرب الطبقية وصيق لأهو وانكسل وانعزور وفسر نظام عبودية باجتماع أسمه «شخصية إنكليزية» مع الأعراف والتقاليد التي بشأن في الجنوب^{١٨}

ibid., pp. 117, 118

(16)

Tocqueville *Democracy in America* (2012) pp 53-54, 59-61

(17)

ibid. p 52

(18)

ثم يكن المستوطنون الذين وصلوا إلى المنطقة مسماة لاحقاً بـ «يو
 إنكلاند» في عام 1620 مدفوعين بالبحث عن الذهب، ولا كـ «أوردا»
 محمدين، بل هجروا من موطنهم مع عائلاتهم بحثاً عن حرية العبادة بعيداً
 عن سلاطنة و «إملاء الديني» ومُبحت بعض مبادئهم لاحقاً نوعاً من
 الإدارة السياسية الذاتية، وتمكنوا من إدارة شؤونهم على نحو ديمقراطي
 ويؤكد توكفيل درجة التحسس العالية بينهم من ناحية الحق والشفافية
 والتمذهب الديني و تفكير في بناء مجتمع أفضل¹ كان هذا وهو وكفيل،
 النموذج القوي للديمقراطية الأميركية الذي توسع وانتشر لاحقاً بينهم أن
 المستوطنين في شمال و جنوب كانوا إنكسراً يتحذرون عميقاً من أسس
 الحضارة و ثقافة نفسها، كنهم هجروا عادات مختلفة، وأشدوا نظميين
 اجتماعيين اقتصاديين مختلفين تماماً بتأثير من سيئة والشفافية، وهذا
 انعكس المحسوس ساهم في شوء ثقافة سياسية والأعراف لساندة من
 ناحية حرية، نحه حوار ثقافي بين المستوطنين حددها الموقع الاجتماعي
 والتمذهب، ولاحقاً تصعب هي دها مع الظروف في منطقة لي وصلوا
 إليها من ناحية نمط الإبحار الذي تم نشه لا يمكن فصل بين الجماعة
 الثقافية والموقع الاجتماعي والسياسي هي كيفية التعامل مع مواقع، ومواقع
 ذاته، حين بحث في نتيجة تعامل هذه عناصر حمساً ولا يكفي تحديد
 الحضارة أو الثقافة التي يتحدر منها مجموع العنصر لاشتقاق سلوكهم
 السياسي

كتب مور، في بعده ما يمكن اعتباره النظرية السياسية من دون أن يسميها،
 أن البشر أفراداً وجماعات لا يتعاملون مع الواقع مشتمل على عناصر كيميائية
 في أبسط الاحتمال و «بذلك، فإن مثل هذه التفاعلات لا تتركز بموجب
 معدلات، فتنة معيروت وسيطة، يصعبها بـ «عسر»، من الأشخاص والواقع
 الموضوعي يتكون من عناصر عديدة مثل الاحتياجات والتوقعات والأفكار
 المستمدة من الماضي، وأسست من الثقافة وهذه «العنصر» يُحفي أجراء من

أبواق الموضوعي ويُظهر أخرى، ومن ثمّ تعبير سلوكيات نبشر توجهه أُنوقائع
بصها، ولا تندو مثل تفاعلات كيمائية⁽²⁰⁾

تبرر أهمية ثقافة سياسيه على مستوى أكثر تفصيلاً وفترت رسميه أنفصر
ومناطق أصغر مم في بحث مور لمسارت لتريحيه الطوييه، كما في مرحلة
الانتقد، بي أنه يقرصه وفي مرحلة ترسيخ ديمقراطيه، مع استسلم بأنها
ليس جوهرًا ثابت، بعض سحر عن عوامل شؤنها وشرط ذلك أن حدد مفهوم
الثقافة السياسيه وبيده سياقات وشروط تريحيه، وإلا فسوف يصحح صفه
من منطق الثقافة السياسيه مرورًا بالاستداده، أو على الأقل وسية لحجب هذه
الاستداده، كما في حجة بعض الباحثين والمتخصصين العرب وغير العرب الذين
يحصرون يقدمهم في ثقافة السائدة وتحالف (لمقصود الحذف عن الحادثة
وقيهها)، وسأورد بي لوم ثقافة شعبية في بلاد سود فيها بناء سلطوي،
وطعير في بعض حالات ومن نواصح والديهي بالنسبة إليّ أن لا معي
لبحث لثقافة السياسيه إذا اشتقت من جوهر مرعوم للدييات والحصارات،
وإذا لم يلاحظ الباحث تريحيه، وتغيره وتشيده، وتأثره بالنظم الاجتماعيه
السياسيه نقائم، فراح يفحص مدى مساندته للنظم ديمقراطيه من عدمها،
ودلت في ظل الاستداده.

كما يجب التمييز بين تأثير الثقافة لسياسيه للحج لهاعده، ولا سيما
الهاعلة سياسيه، وتأثير ثقافة الشعبية السائدة في عمليات الانتقال
الديمقراطي حين نكون ذهية الحج سياسيه وسلوكياتها هي مؤثرة
في صاعده القرارات وأعنفد أنها تظل مهمة خلال مرحلة ترسيخ النظم
الديمقراطي أيضًا، بسبب تأثيرها في القوانين والسياسير، والمداولات التي
تجري في انصاء العام، وعمدية السئنة لاجتماعيه للأفراد عبر التعيم
والإعلام وغيرهما وقد تكون اسحب صغيرة أو صعيمة انثاير، ولا سيما في
عصر أصبحت فيه الجماهير مؤثرة من خلال حق الاقتراع بعدم سدي أصبح
يصنق مباشرة ولا يتوسع تدريجًا مع توسع ثقافة الديمقراطية، وكديث من

خلال الثقافة الجماهيرية ووسائل التواصل. إن اعتبار ضعف النخب السياسية عاملاً مهماً يؤكد أهمية الثقافة السياسية للنخب.

من البحث محدودية تحديد معنى ثقافة شعب بأكمده فضلاً عن قياس تأثيره في قضية الهوية التي يعيشها شعبها. تطبيق نظام سياسي استبدادي أو ديمقراطي ويقتصر حصر البحث في أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية ومدى توفر ثقافة ديمقراطية لدى النخبة السياسية الحديثة وثقافة شعب الديمقراطية لا تنمو وتتطور في ظل الاستبداد، بل في ظل نظام ديمقراطي، ومن ثم فإن عدم انتعاشها من شأنها سلبها عنه لكن سؤال هو هل يجب أن يتوافر حد أدنى من الثقافة السياسية الديمقراطية لدى النخب السياسية بوصفها مطلباً مسبقاً للإحالة هي نعم. فإن الثقافة الديمقراطية التي يفيد أن تنمو بها نخبة سياسية في مرحلة الانتقال؟. 1. بعد تدهور في محاور 1. القاعدية للحوار والمساومة والتوصل إلى تسوية الصراعات سلمياً بحلول وسط 2. اعتبار الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية التي أصبحت معروفة عالمياً الإطار الأفضل لتسوية الصراعات وحسم الخلافات بشأن السياسات وإدارة الدولة سدياً وقد يكفي للانتقال نفسه أن تنفق النخب على الديمقراطية الإجرائية ومؤسساتها، ولكن بعدها مباشرة، أي في المرحلة الثانية من الانتقال، وهي مرحلة بناء المؤسسات وتشريع القوانين، يبرز أهمية توفر عناصر أخرى في الثقافة السياسية للنخب الانتقال التي غالباً ما تفقد بدايات النظام الديمقراطي وإنشاء المؤسسات بعد الانتقال وعندها تحتاج إلى أكثر من قدرة على المساومة والحلول الوسط والاتفاق على الإجراءات فناء الديمقراطية في المرحلة المعاصرة يتطلب عنصرين إضافيين في ثقافة النخب الانتقال أ. قبول مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق سياسية وحريات مدنية ووجبات ب. الالتزام بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية

ب. بكن نمو حاد في الماضي، إلى جميع هذه المكونات ثقافة النخب السياسية بكن في عنصر، الذي يشترك فيه شعب مباشرة في المجال العام بعد الانتقال الديمقراطية، من دون اشتراط توفر هذه الثقافة لديه، يتطلب الانتقال

الديمقراطي هو لها لدى الحزب سياسية رئيسة الصاعدة في الانتقال، منها
يتطلب عملها في بناء الديمقراطية ومؤسساتها إرساء قيم الموطنة في المواطن
وتحديدها لدى الجمهور الواسع المشاركة في حجة أسبوعية

عرف فيرب الثقافة السياسية كـ «المصنوعة الاجتماعية ورموز التعبير
والقيم التي تُعرف بحالها التي تجري فيها النشاط السياسي»²² ومثل أن صدر
كتبه المشترك مع ألكوند عن ثقافة حديثة في عام 1963، يتفق الباحثون على
صعوبة تعريفه بثقافة السياسية باعتباره «ثلث القيم التي تعبر أو يصعب (تدعم
أو تقوض) مصنوعة معبده من المؤسسات السياسية، أو ذلك التوزيع الجاهل
للأساطير ووجهات لسياسة والسلوك تجاه نظام سياسي ومركباته المتعددة،
والسلوك تجاه دور مدات الإنسانية (عقد، لمواطن) في هذا النظام»²³ وحين
استعاد مفهومه لإعادة النظر فيه حدد ما يقرب عشرين على صدور كتبه الذي
نظر فيه لثقافة الديمقراطية، ذهب فيرب إلى أن دراسته هي ثقافة السياسية لا
شكل صرفة من محدودة لصرح معدلات وتأسيس علاقات بعنصره مهمة بين
معتقدات الأفراد وقيمهم ومواقفهم تجاه نظام سياسي من جهة، وإثبات هذا
النظام واستمراره من جهة أخرى» ورأى أن دراسته شكلت بحثاً نسبياً في
تجميع المواد وتصنيفها وتشخيص ثقافة سياسية، لكنه اعترف بأن تأسيس
العلاقة بين الظاهريين (ثقافة لسياسة ونظام الحكم) كان مشدداً ومتوتراً
بعض الشيء، أي مهر وخد عليها²³

في مقابل حصريته التي وُجِدَ لثقافة أسبوعية بمسألة ديمقراطية
بعبارة شرطاً، لم يصع در صواب الانتقال مثل هذا الشرط، وربما كان موضوع

(22) Sidney Verba «Comparative Political Culture» in: Daniel A. Pyle & Sidney Verba (eds) (1965) *Political Culture and Political Development* Princeton, NJ: Princeton University Press, p. 9

(23) عربي ص 6، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 4 (بدوح/ بيروت

مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 1135 Gabriel A. Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Public Attitudes and Democratic Theory in Five Nations* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989), pp. 2-3

(24) بث 6، في المسألة العربية، ص 38 Sidney Verba «On Revisiting the Civic Culture + 38 A Personal Postscript» in: Almond & Verba pp. 394-400

الثقافة سياسية لسحب منصباً في اشتراطها نسبوته السياسي «المعدل»²⁴، وبنده «سويوي» المحس لإجراء مسودات وتصهيات على الإجراءات في مرحلة الانتقال وهي أثناء دحض أفكاره المتعلقة بضرورة وجود ثمة ديمقراطية سابقة على شوء نظام ديمقراطي، سخدم روسو نظرية في علم النفس الاجتماعي هي نظرية يول فستنجر (Leon Festinger) (1919-1989) في كتابه عن الشعور الإدراكي (Cognitive Dissonance) التي تفيد أن ثمة علاقة سادة بين الأفكار والأفعال والنظرية، في رأيي، على قدمها ما رالب مفيد. فهي كثير من حالات تؤدي الحواسيات مسها إلى شوء أفكار عند عد عن ستر الممارسات بأثر تراخي وإسباب، وفق هذه النظرية، بحث عن المسبق دحي بين أفكاره وسوكة وقيمه ومعارفه²⁴، وديمقراطية لا تنشأ بالتشهير والبرود عند الانتعيم وغير ذلك²⁵، وفي حالة ديمقراطية، وما أن الانتقال إليها، بحسب مسحر، نأح صرع بين قوى سياسية لا يمكن حسه بدهو مضطر الأفراد المسبور إلى التوصل إلى صفة متعددة هي إحد. نوحدة السياسية المائمة (أي في إحد التسليم بالدولة) مدار لحلاف من خلال هذا النظام السياسي بطرائق سمية، نرر هذه لسونة لاحقاً بالأفكار الديمقراطية والأفكار الديمقراطية بموجب هذه الحفريه ليست شرطاً مسبقاً بل قد تأتي لتبرير مود بالتعددية والمقصود هو التبرير لبدات وللأخرين

ثمة انقطاع حادى هو أن الديمقراطية تقوم على عقائد مشتركة وإجماع على أفكار مشتركة بيد أن الديمقراطية بم نشأ بالإجماع، بل فرصت على فئات كثيرة طنت تعارضها فرب طوبه حتى في مود التي نشأت فيها الديمقراطية بسريخ مثل بريسب في الفترة 1832-1918 أو السويد في الفترة 1890-1918، وفيها كيرون على مصص²⁶ ليس الإجماع أساس

Leon Festinger *A Theory of Cognitive Dissonance* Stanford, CA: Stanford University Press, 1957, p. 260 (24)

Dankwart A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (Apr. 1970), p. 344. accessed on 9/3/2021 at <http://bit.ly/3nH0cW> (25)

Dankwart A. Rustow *A World of Nations: Problems of Power, Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 233 (26)

الديمقراطية، بل انحصارها والاتفاق بعد الاحلاف، وأداتها رئيسة في ذلك هي المساس على المصائب والاتحادات في مواجهة الأحزاب وكتل البرلمانية والاتلافات و تصويت داخل الحكومة وفي اسناد برلمانية

أساس ديمقراطيته هو الاختلاف وآليات حكمه وليس الإجماع ووفق بورداكريث، في حرب و حود إجماع على قصصه ماء لا يعود هذه قصة سياسية ولجماعات متنوعة تماثلت أو تتعايش لأن لديها مصالح مشتركة، وهي لا تدرس السياسة لأنها تنكس على الأمور المبدئية الأساسية (fundamental) التي الإجماع لأخلاق في دولة حرة ليس أمر عاصف قبل سياسة أو فوق سياسة إنه النشاط (النشاط التمديني) للسياسة ذاتها¹²⁷

هذا يعني أن الديمقراطيين ربما يشأون بالممارسة، وربما تدفعون إلى الديمقراطية عبر الممارسة، فقد لا تكون الأفكار هي المانع، بل ضرورت العمل. ومن غير الممكن أن تصبح ثقافة الجمهور السياسية ديمقراطية تقوم على تقبل لأحلاف وتسامح واحترام حرية الفرد واحترام سيادة القانون والثقة بالنظام في ظل حكم ركنانوري سبطوي

تحفظ لا بد منه

ضمن نقد كين جويرث لتناول نظرية التحديث ودرسات الانتمال بعدها خلال رده على مقالة «الهدية بشرح» لفيوكويما، كتب أن من لأحدى التحديث «عن مسيرة كبرى صوبية» وليس عن تناد الحد إلى ديمقراطية، وأنه لا يحور أب يدفع تصاؤل إلى العاصي عن أهمية نصيره عرب التاسع عشر ختمشة بأن الأشكال السياسية بحكم ترتبط شكل تكلمي أمدط ثقافته اجتماعه والديمقراطية، بحسب هذا الموقف، ساحة ممكنة لكي يادره ن يحيًا، وولاديه عدة عسيرة ومن يرد الديمقراطية عليه أن يصر ويتحقل¹²⁸ والعبارة الأخرى

(2 - 24) Ibid. p. 234 Bernard Crick *In Defense of Politics* London Penguin Books 1964.

Ker Lowitt «The New World Disorder» in Barry Diamond & Marc F. Plattner eds., 128 *The Global Resurgence of Democracy* 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996) p. 35

تم عن واقعية لازمة لكن، عني الزعم من اريد أهمية اشروط مسقة
لديمقراطية في عصر لأن مشاركة المواطنين فيها عامة وشاملة وبمسح
لهم في، يجب للمشاركة مباشرة بعد الانتخاب، وقبل أن تجري عملية
مدرجة، خلاف لشوء ديمقراطيات في غرب، فيه ليس صحيحاً، في رأي،
أن الانتقال إلى ديمقراطية مرصط بضرورة، أنماط تفديه جنابعيه وفق
«بصورة القرن التاسع عشر» في أوروبا، بل تتحصن شروط الانتقال في الحاضر
باستقرار دولة وشرعيتها، وثقافة النخب السياسية المساعدة للديمقراطية،
وعدم معارضة الجيش والأجهزة الأمنية للانتقال

أما رسوخ الطام الديمقراطي فيرتبط بحسن الأداء وسدعة لاقتصادية
وانشراح لتعليم والمو لاقتصادي، إلا إذا كانت مشاركة شعب سياسية
محصنة ومفتخرة على أسس المحنة، كما في به، حيث تحكم بحب
وتنافس بوجود حقوة وطنية وثقافة مع شتت الملايين من اليهود حتى
ديمقراطية الهند القوة ودت، عجوب الكثيرة في الوقت ذاته، يهدهد برعب
إقليمية وعربية وديسة بعد ساهم وجود برعة وطنية هندية ورعادت هندية
وأستورة تأسيس ديمقراطية عهديه في استقرار الديمقراطية هي دولة شسعة
وهيرة مهكة بمرعبات السحية سدية والإسه في لأطراف لكن لا سحر أن
سسى أنها في احققه ديمقراطية أقنة، و مؤسست ديمقراطية عدل، ما يكون
مجرد واحده، لأن المقطعات، لاحتماعه الأساسية المشاركة فيها هي الحصة
الوسطى وانعلي⁷⁹

لا يمكن، في رأيي، تجاهل وجود منظومات وأفكار ديمقراطية حاهرة
أصبح بإمكان سبب أو نسي جزء كبير من على الأقل، أكثر ذلك تحقيق
الاستخدام الفكري مع الممارسه تسوييه ولاعترف بالواقع التعددي الذي
سأ، أم لأسباب أخرى مثل لإيمان فعلاً بأن هذا هو النظام الأفضل

بعد أن سخي حدث فكرة أن الثقافة كائن عصوي متحيز قبل للاستخدام

العصري بوصفه بدلاً من العرفي على سبيل تطور (Evolution) يميز بين مرتب الثقافات، وينقله ونقل على الرغم من ذلك، من جهة أخرى، أن الثقافة السياسية مجموعة أفكار ومواقف عن كيفية إدارة نظام الحكم في الدولة، وهي تحدّد سلوكيات ودرجات متفاوتة من السماح مع رأي الآخر، واحترام خصوصية الإنسان وحرياته، فيما تتجور روستو إلى القول إن الثقافة السياسية مهمة، وليس صحيحاً أنها غير مهمة لكن مقصود هو ثقافة سياسية لسحب القاعدة ونس ثقافة الجمهور. توسع، مع التأكيد أنه كما عمت تشمل فئات أوسع من الجمهور، كان ذلك أفضل لكن ثقافة جمهور لا تصح ديمقراطية في ظل نظام استبداد.

إن الثقافة السياسية السائدة لدى الجمهور في عصرنا عامل مهم في ظل النظم الديمقراطية مع فتح مجال العمومي، وليس في الانتقاد بها، وذلك تشمل مهمات أصحاب عدد من النظم على شرقيم الديمقراطية عبر من الفواين والمداولات العامة في الترميم ووضع برامج التعليم وعمدت انتقاة الاجتماعية وغيرها، لأن جمهور يشك في سياسة من خلال حق لافراغ العام وغيرها، وهما تجدير قيم ديمقراطية وتحويل جزءها إلى عادات وأعراف مفسدة في سياسة قد يربط عكسها على النظم في مراحل أرمده ومن الذي يقوم بحديثها ونشرها عبر الصحافة. لم يكن لحدث؟

لا أنفق إذاً مع روستو ومن معه في أن ثقافة يجب ليست شرطاً في مرحلة الانتقاد (وإن لم يصرح هو بذلك على هذا النحو)، وأنها تدفع إلى النظم الديمقراطية بحسابات براعمانية لمصلحة الدولة وحسب، من خلال حساب طبيعة الصراع ونتائجه وتكتسب ثقافة أصحاب السياسيه هميه قصوى في مرحلة الانتقاد، ولا سيما بعد التحول من نظام السطوي مباشرة

لا شك في أن ثقافة الجمهور تصح مهمة في النظام الديمقراطي حين يعكس عمر مدد، مية طوية بالانتخابات وغيرها على صفة يجب حاكمية، والعكس كذلك صحيح؛ إذ تساهم ثقافة الحب حاكمية ومؤسسات مدونه هي تكوين ثقافة الجمهور خلال نمو النظام الديمقراطي

في ديمقراطيات اعرابية، تطورت المشاركة السياسية بمفاهيم ولعمال
الأحرار والساء من خلال صراع على حق لاقتراع بعد أن كانت المشاركة
محصورة في الرجال من أصحاب لأمال ودافعي الصرائف من الصفة
الوسطى فما فوق وكانت هذه ارمية سي حصل فيها هذا توسع تدريجي
لحق لاقتراع كفيه بالكاد شعوب الجمهور وتعوده إخراجات الديمقراطية
ومبادئ الليبرالية أما في الديمقراطيات الناشئة في عصرنا فلا يمكن تصور هذا
الظلم من دون حق اقتراع عام للجمهور قبل أي شئة أو تعود على إخراجاته
فصلاً عن مبادئه وتكمم المشاركة في أن للجمهور، تحديد هي المدن التي تم
تشأ فيها ثقافة جماهيرية ديمقراطية بعد، بقوم دور أكثر من دوره في بلد
الديمقراطيات الأولى المؤسسة والملاحظة المخرجة هي لحظة ما بعد الانتقال
مباشرة حين تندفع فئات واسعة إلى السياسة ثقافاتها السياسية التي تسكلت
في ظل السلطوية في ظروف التنعة وفتح المجال العمومي وهذا تحديداً تدر
أهمية وجود ثقافة ديمقراطية لدى الشعب السياسية الماعلة، أو حرص على
الديمقراطية على الأقل، يكسح إخراجات الأحرار إلى الديمقراطية

ثبتت التجربة في أميركا اللاتينية، مثلما ثبت في ألمانيا وإيطاليا، أن الحبر
الديمقراطي يجب سبق وجود فهم ديمقراطية بعد عمة أساس^{٥٥} وعمة،
كأن الخيار الديمقراطي في الماضي خياراً برعمات محسنة وسرايحية
لقوى محدطة، مثل شيبي، بحسب هسرويل^{٥٦} إن استوعب هذه الشعب
أن المؤسسات تمثلة كانت في مصيحتها حركت التحول العسكرية عبر
ممكة وحتى على مستوى الشعب، جاء لاسر لأخلاقي بعد هذه الحسنة
العقلانية في تشيبي و لأوروعوي وكوستاريكا، كانت فيم شمع والمشاركة
والترم مبادئ الديمقراطية وإخراجاتها فتح للمدرسة في ظل المؤسسات

Larry Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz «Introduction Politics, Society and (30
Democracy in Latin America» in Larry Diamond et al. eds. *Democracy in Developing Countries
Latin America*, 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 39.

Arturo Escobar, «Cultural Origins, Consolidation, and Breakdown of Democracy (3
Regime» in Diamond et al. eds. pp. 159-206.

الديمقراطية³²، حيث شرع السياسيون واحود صوب في التعلم من احوال
البحر بفضيل في الإطار الديمقراطي إذ زادت قدرة أنظمة الديمقراطية على
حل مشكلات لاقتصاديه وصحة ذات اجتماعية أكبر، وبحاله في رفع مستوى
التعليم واستثمار ورفع مستوى معيشته، عو من منتج عمر احر من إيماناً شرعية
الديمقراطية وحيث كان أداء الأشكال الأتية لله الديمقراطية المتحصورة
في جزء من سكانها، أو ما يسمى (Proto Democratic Regimes)، سيث، كما في
الدومينيكان وبيرو والمكسيك، لم يتصور الترم عميق الديمقراطية³³

في مقدس، بده في حانه لا تدار غير المسرح إلى الديمقراطية في
صروف نعيم حق الاقتراع، لا بد من أن تتوافر ثقافة ديمقراطية، أو على الأقل
الترام الحزب انسانية لرئاسة المنافسة على أصوات الجمهور عبر المشروط
بالإجراءات الديمقراطية

سبق أن أكد دال وهربرت مكوسكي أن الاستقرار الديمقراطي يتطلب
فهم وفواعل ديمقراطية ليس بين السحين، بشكل عدم، بل عند السياسيين
المهيين أو المحترفين³⁴ وحين نقتل مع مبدأ الشفافة سياسية بحاله
امتوسعة باستمرار وبتفاهة مع ثقافة الجمهور، لكن تؤكد في الوقت ذاته
على حصريين هم، عو به سحب من حهه، و شعوبه من حهه تربية

يست الثقافة الديمقراطية شرطاً مسبقاً بشوء الديمقراطية، وهو ديموند
وفي الواقع لا توجد ثقافة ديمقراطية محردة³⁵ وقد نشأ ديمقراطيات قبل

132, Ibid. p 39

133, Ibid. pp. 39-40

Herbert McClosky, "Consensus and Ideology in American Politics," *American Political Science Review*, vol. 58, no. 2, June 1964, pp. 361-372.

من مكوسكي (التي لا تزال في الإحراج) عدمه المصوتين يكون على مسانئ محدة وتسم عو
موقف ديمقراطية في قصير وأشكاله عبيه، و. ب. جرجع عو (إجماع بين المثقفين و مؤثرين
ب. م.)

Larry Diamond, "Inclusion, Causes and Effects," in Larry Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993, p. 410.

استشر هذه الثقافة، ويمكنها لاستمرار بوجود ثقوب فرعة متعددة ديمقراطية أو تشككت فيها لكن استقرار الديمقراطية هو الذي يؤدي إلى تكيف معات اسي تحمل هذه الثقافة مع الديمقراطية، كما تؤدي في سيطرة إلى تغييرها أو تهديمها أو تحفيز من حدثها، بحيث تدوم ديمقراطية على رغم من وجود فئات معادية بها لكن من مهم أن تكون ثمة فئات حرة قوية مؤيدة لها، وأن تتوفر لحب والقوى الاجتماعية الراسخة على الشرعية الديمقراطية وهذا الاتفاق على أن لا شرعية إلا للمؤسسات الديمقراطية، ولا شرعية لأي نظام يأتي على حسابها أو يهونها، هو العنصر الأهم في الثقافة الديمقراطية في كل نظام ديمقراطي نفسه

أحدثت معظم الأزمات صرية في سبعينيات القرن الماضي وثمانيياته في مسألة الانتقال الديمقراطي وترسيخه بحدها أهمية الثقافة السياسية الجماهيرية، ولا سيما بعد الانتقال لكن هذا لا يعطي حقها في أنها أكاد عميق ثقافة الحب السياسية ساحية استعدادها بمسؤولية وعقد التسويات في مرحلة الانتقال وبحسها يؤكد تأثيرها انهم غير المتكفي مع أهمية الثقافة الجماهيرية، ولا سيما في بداية بناء النظام الجديد

في مسألة ثقافة الحب مدخل ثقافة الجماهير، يفترض في عصرنا الحالي، عصر ثورة في وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، عدم تجاهل أهمية لأحيره في استقرار الديمقراطية فهي لديمقراطيات عبر المستقرة، يمكن أن يؤثر الضغط الشعبي من القاعدة إلى أعلى في سحب استيسية، أكد سب ذلك سوء أداء المؤسسات أم المحو بين توقعات وإمكانيات³⁴ وهو سرر أهمية حرم القيادات في اسرامها الإحراء والمؤسسات، ورفع مسألة الحفاظ على الديمقراطية إلى مستوى قضية وطنية، وأهمية المشاركة والكر في «تعويد» سياسي للجماهير على القيم الديمقراطية بوجود نظام حربي ناشط يسمح المواطنين محالاً بممارسة الديمقراطية، ومن ثم تجديد قيم الديمقراطية فيهم ودرء³⁵ حدودها أيضاً، إضافة إلى دورهم في محاسبة النخب المسؤولين

ومن ناحية أخرى، فإن أهمية الثقافة الجماهيرية تكمن في أن صاحب سياسية تتغير باستمرار والتغير الاجتماعي والاقتصادي وتعاقد الأجيال يهرس رعماء حادًا وفي حالة تحديد لإجماع على مؤسسات على المستوى الشعبي، فمن السهل أن تبنى هذه المؤسسات الجديدة فيما وأفكارًا ديمقراطية

النظم الديمقراطية هو نظم حكم يتضمن مؤسسات وقوانين وإجراءات تتعامل مع شعب مؤلف من أفراد وجماعات مصالح وأحزاب وغيرها، وهو مؤثر في الساسة الاجتماعية وسياسية ومناظر بها، ولا سيما في ما يتعلق بدرجة رسوخه واستقراره وهو معرض للأزمات والهرت، والأعطاب السيوية أيضًا لكن، ثمة جانب قيمي في الديمقراطية يميزها من غيرها من الأنظمة السياسية أيضًا فصحيح أن ثمة من يؤيد نظم الديمقراطية لأنه الأجمع في حسم مسألة السلطة من دون سبب دعاء، ويعبر القضية الأساسية إذا هي الاستجابات والتعددية، وسجدت حروف يه، فمن فيهم مثقفون وسياسيون، سبب بحادث الدول الديمقراطية متقدمة اقتصاديًا، والعص الأحر سحر إنه سبب اشوع السائد ونمط وحدة فيها، وهذه كلها تصبح دافع لسحب السياسية في مرحلة الانتقال، لكن جس نوع المدفع هو أهمه بقدرة سرام الوحدة السياسية النظام الديمقراطية وقد يكون هذا لعدم حاسم في شروط معيه وقد نساهم بحرية معتدلة اجتماعي مع الاعتدات والتدمج السياسي في صبح هذا لا يتم فبممكن أن يحد تصغر هذه المراتب لثلاث معًا من تسييس الحياة الاجتماعية وتحويل خلاف سياسي إلى خلاف في كل شيء، ومن ثم إلى قطعة، كما أنه قد يحفف من الصعوبة في لتدفع السياسي

بمعنى ما، يمكن قول إنه في ما عدا سرام الوحدة الإجراءات الديمقراطية، التي قد تكون أدنية فحسب، لا توحيد أي شروط سابقة على الديمقراطية إن العدد من المتطلبات التي تُطرح كأنها شروط ديمقراطية هي في حقيقة من نتائج¹ وفي رأيي، يكفي توفيق الحجب السياسية على الإجراءات لتحديد من النظام السطوي ومباشرة الانتقال لكن لا يكفي هي المرحلة

الثابتة من الانعقاد، أي في مرحلة لأولى من ساء الديمقراطية عند صوغ الحقوق والحريات (دستور ومن دونه) ودفع عنها، وسبق أن بينت في بداية هذا الفصل أن انترام ديمقراطية الإحرائة قد لا يكفي في عصرنا، لأن هذه الجماعة واسعة تتدفق إلى المجال العمومي، وقد تحمل معها وقواها السياسية أفكار غير ديمقراطية يمكن سريرها ضمن الإجراءات والمؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية الترام بحب مبدأ الموطنة به فيها حقوق والحريات في مرحلة الساء، بعد الانتقال مباشرة

أما في ما قبل مرحلة الانتقال ديمقراطي، فتصل بحبه ديمقراطية أكثر مدنية من أحبه وهذه بحبه مهمة حتى وكسب صغيرة، وحتى لو لم تحظ بدور مباشر في الانتقال لأنها ليست قوة سياسية رئيسة، وفي هذه بحبه تمثل وطبيعتها في رفع قيمة الديمقراطية بالفضال وساح الأفكار وهي في موقفها لداعي إلى ديمقراطية تفصلها على استبطونة، حتى إذا كسب نسبة أكثر بحجة اقتصادية في مرحلة التحديث المبكر، وحتى لو بدت استبطونية أكثر صفاتاً لسم لأهني، وذلك لأنها ترى في الديمقراطية عدم الأكثر فرة على حوارها بين قيمتين هما مساواة والحرية، وعمل على تطبيقهما والمقصود بالحرية لا قيمة فلسفية معصنة، بل الحريات والحقوق المدنية التي تنوب عنها مسؤوليات وواجبات والمقصود بالمساواة قبول مساواة أخلافية بين لأهداف تقتصر على أن كل موطن دافع دادر على تحديد بحبه لنفسه واتحاد قررته أخلافية. ومن ثم فسرته على المشاركة في تقرير مصيره، وعدم وحرد امتيازات بولادة أو اشروة وغيرها هذه الأفكار هي الحميرة التي تسح تعديلات فكرية عند الحديث عن المؤسسات وهي التي تروّج ويعتم في مرحلة ترسيخ الديمقراطية

لم تعالج لثقافة السياسة على هذا النحو حين سئحيم هذا المفهوم كثافة في الماضي قريب فحري نشيد على ثقافة الملائمة بوصفها شرطاً لبقاء الديمقراطية في مرحلة لحرب الباردة، أي حين تزر ضائع القرار في العرب ومركز التحليل السياسي التي تنظر في كثير من الأحيان لسياساتهم

أحارحية، دعمها أدكانورية انصووة تحب لمجور لأميركي صد المجور
السوفيني، بحجه أن الثقافة لسياسيه في هذه دور لا تتلاءم مع الديمقراطية،
وهي دنك السيف اردهرت فكره ثقافة السياسية

في نبت مرحده، اسخدم مصّو المعسكر لاشركي تعيلاً أندووحياً
آخر بموقف صد ديمقراطية، فرعموا أنها شكل أدكانورية لرحورية، وأن
الديمقراطية رجورية، وهي سمية الديمقراطية سيرية في مصطحاتهم
هي عارة عن بية فوقية بخدم بضمًا طفياً رأسماليّ استعاليًا وبعر عنه
والديمقراطية السياسية من دور مساواة اقتصادية هي ديمقراطية شكلية وقد
ثبت أن توفر لحقوق المدنية والحريات (لي اعبرنها هذه الأيديولوجيا
شكلية) ساهمت في تحصيل حقوق اجتماعية ومساواة أكبر في توزيع الثروة،
في حين أن المساواة الاقتصادية من دور حرية تحت مستوى معيشه بحد
الأدنى، وبوعيه بحد رديته ومستوى، ورأسمالية دولة بيروقراطية سبويه
وهي أي حزب، كتب هذه بحجه هذه بلد ديمقراطية كوي تمويها بالاستعلاء،
أم مسوع الاستبداد فكك ضرورة مع أعداء الاشتراكية من ائامر عدها بشر
«أوهام الديمقراطية» أو غيرها ودعم سوفيت لاسسداد في الدول حليفه
بهم أيضاً ومن هذه الباحة كانوا أكثر اسجاء مع أنفسهم في هذا موضوع
بأحيه سلطنة عدم الحكم في بدبهم وبلد بحدفهم

حتى إبان الحرب الباردة، صدرت دراسات تدحض لتطير السائد في بحيه
عن الثقافة الديمقراطية باستخدام المباح الكمية هدفشت درسه فرصه أن
الإجماع على أسسه الديمقراطية رئيسه ضروري ووجود النظام الديمقراطي³⁸
وتسبب الدراسة فكرة الإجماع هذه ببي اتفاق الباحثين في تلك المرحلة على
ضرورة توفر متطلبات ثقافية تتضمن قيم أساسية (Basic Values) و بمرح دنك
على ما يبدو ضمن أحواء الحرب الباردة التي تحالفت خلالها دول العرب
الديمقراطية مع أنظمة اسسدية في موحية انشيوعية، وبرر بحدفها لاسسداد

James W. Prothro & Charles M. Lipp, «Fundamental Principles of Democracy: Bases of (198)
Agreement and Disagreement», *The Journal of Politics* vol 22 no 1 May 1960 p 176 accessed on
28.3.2020 at <https://bit.ly/3dzkG8b>

عدم توافر ثقافة ديمقراطية في هذه بدوب وهناك دائماً خلاف في شأن مسألة الإجماع على هذه النظم في العرب فبعض الباحثين في تلك المرحلة عرّف الإجماع بيمان أغلبية المجتمع قيم حرية والمساواة كي تتمكن المؤسسات الديمقراطية من العمل من خمس بروثرو وشارلز غريب واختر كلمة الوصول الى إجماع الأعضاء البالغين في مجتمع ما على نقطة واحدة فقط وهي كمية الوصول إلى السلطة³⁹ واقتصر الخلاف بين الباحثين على معنى الإجماع؛ فمن الندي يجب أن يُجمع ثم على أي من المبادئ يجب أن تكون الإجماع⁴⁰

خلافاً لما يروح في الأدبيات عن بعد الثالث في شأن ثقافة الشعوب، لم يخصص الكتاب وجود إجماع ديمقراطي عند محمد اسحق الأميركي، بل في راحه من لسكان فترضا أب «حمل عقيدة الديمقراطية» ففصر سببهم على الطلاب بعدم عيين جهنمين سياسة معيد و حد متمثل بأن مستصعده أراؤهم سخمو أنفسهم في سحل ساحين بعد أحرابا الإحصاءات بين خلاف الجامعات المورعين على جميع فئات سكان الولايات المتحدة والقادمين من الولايات المختلفة وفحص بمسوس المحرد أي قور مبادئ الديمقراطية، ثم العبي أي هل كان المسححيون يطبقون فعلاً ما يؤمنون به على أمشة عسبه⁴¹

نُت من الاستطلاعات التي أحرته المدة أنه أن المجتمع الندي يتمي إليه الإنسان ودرحة التعميم هم متعيرين مؤثرين حد لي اساتح شأن مواقف من المبادئ الديمقراطية، فقد كانت إجابات سكان منطقة العرب الأوسط أفضل من راحية فهوهم مبادئ الديمقراطية من مجتمعات محبوبة. وكذلك إجابات ذوي درجات لتعليم أفضل مؤيدة أكثر مبادئ الديمقراطية من ذوي درجات التعليم الأدنى. وكانت النتائج مشرة ما يدعم لافتراض أن عوم من فهمه

ibid. pp. 276-277

(39)

ibid. p. 278

(40)

ibid. p. 281

(41)

وصفية تؤثر في الموقف من المبادئ الديمقراطية عدم منح على حالات
عينية لكن ثب أن صغير لمستقل لأكثر مثاره هو عنصر اتعظيم؛ ولأفراد
دوو اتعظيم نعي أكثر تقبلاً للمبادئ الديمقراطية من جميع جماعات
الأخرى، ويمكن عددهم حاملو العقيدة الديمقراطية لذلك تابت الدراسة
فحص أسئلة عينية بين هؤلاء و تصح من امتحان مواقف هذه أسئلة «حاملة
العقيدة الديمقراطية» (و جميع أفرادهم المستحيين بحقوق مسجون أي مهتمون
بشأن عدم) أن لا جماع بين هذه نسخة على موقف ديمقراطية في الحالات
العينية، بمعنى أن موقعهم بديمقراطي يبقى نظرياً، أو يطلق على الجماعة التي
ينتمون إليها، وهي في هذه الحالة مجتمع اتعظيم الأميركي لقد ساد جماع في
الأسئلة على المبادئ العامة، لكن لم نجعل على حكم الأعنة وحقوق الأقليات
عدم وصفت على شكل أسئلة عامة مثل انتخاب رئيس بلية من أصل أفريقي
بالأعلى، أو حاجة لعمل السياسي شيوعيين وغيرها من الأسئلة⁴²

أعد عدم بديمقراطي في العرب ساح نفسه من دوو جماع، حتى
بين سحب، على تطبيق «القيم الأساسية»، مع وجود إجماع واحد الأدنى
على مبادئ عامة وعلى الإجراءات التي تنظم تبادل السلطة والعلاقة بين
المؤسسات وصلت هذه مرتبطة إلى حد بعيد بهوية الوطنية، ولم تنطبق
على من هم خارجها وتوسيع مفهوم الهوية الوطنية لتشمل النساء والأقليات
وغيرها، وتوسعت الحقوق السياسية وظهرت الحقوق الاجتماعية في جانب
الحقوق المدنية لكن هذه مبادئ موضوع صريح وبصلاط محبته، وكذلك
درجه تقلل حقوق الأقليات

سنة هـ إلى أن من الحظاً الاستحقاق والتناقض على المبادئ؛ إذ لا توفر
أغنية في الحجة لمصلحة مبادئ ديمقراطية من دوو توفر أغنية واضحة
لمصلحة تطبيق مبادئ في ممارسة لا يعني أن الإيمان بالمبادئ ليس مهتم
فهي هذه الحجة، تشأ توترات وصراعات بين قطاعات النخبة، بين المبادئ التي
تعتمد مشروعها ومن «اللائق» و «الصادق» استتريح بها من جهة، وبممارسة من

جهة أخرى، وهب ترور الحاحية إلى بحنة ديمقراطية (سياسية وعلامية وأكاديمية وفصائية ونقابية) تتحالف في حالات عديده مع قوى شعبية متضررة، وتتمسك بتعزيز مبادئ الديمقراطية المتفق عليها بطريقاً، أكان الدستور يضمن عليها، أو حتى في غياب دستور، وتتصالح بتطبيقها وتوسيعها ودينامية تتطور ذات الأفق المفتوح هذه من أهم مميزات النظام الديمقراطي

إن سوق عدم نواظر ثقافته مؤثته للديمقراطية هي بدون معالم الثالث بصيراً بعيد الديمقراطية، وادي يقوم على «مسألة» مصمومها أن هذا النظام هم في العرب على ثقافة ديمقراطية، يقب في الحقيقة حسب واستنحه فهو بعد لثقافة الديمقراطية في العرب سبعة على وجود النظام وريظها بعض الساحلين بكل حديه و«رضائه» مرايا اشعوب شماليه و«ريجه» سبعة، بدءاً بمحاسن قائلهم ما قبل المسيحية، أو بفلسفة اليونانية وثقافة يهودية لمسيحية

الحقيقة أن ما يسمى الثقافة الديمقراطية السائدة اني ساهم في تترام سيادة القنوق وحقوق مواطن وانعددية السياسية، هي ساح تطور تدريجي للبناء الديمقراطية وشوثة على مراحل سميرت أكثر من حرب في العرب أما بداياته الموضحة فلا تشر إلا بصروف تدرجة عينية ومدرجات العلاقة بين الأرستقراطية والملك في بكترا القرون سابع عشرة، ثم دحوب انراشماليه في هذه السعة وهي جربة فريده لم تكرر لا في فرنسا ولا في الولايات المتحدة وبعد تلك البدية، تصامت عوامل عديدة في توسع النظم الديمقراطي، منها غو من فكريه وثقافة ولا بمكر فصل شوء الديمقراطية لاحق في أي بلد، ولا سيما الولايات المتحدة، عن تأثيرات هذا النموذج وثقافته في أي بلد، ذلك إنتاج المفكرين الفرنسيين ولاء مؤسسين في الولايات المتحدة وهم بشأ انتقيد الفرنسي في عرلة عن ذلك، كنه صور دساميه لحصاة أبض في تصاع مع مبادئ الثورة وعندها وأحصدتها من جهة، والصراع بين قوى جماعته وبين تطویرها من جهة، وعودة النظام الملكي من جهة أخرى

يُفاش عند هوبز الأندري عددًا من المنقذين العرب الذين كتبوا في

العقدس لأخريين من ثقب العشريين عن لعوائق ثقافية لديمقراطية، من صمها قصب مثل التفيد والعداء العربية و لعشائرية و عبده و غيره و يد كر أن قسماً كبيراً من هؤلاء يدعون ديمقراطية ويشاركون في بلوت ومؤتمرات عن الديمقراطية، كذلك أنني عده مثلاً مركز دراسات بوحده عربية، ومع ذلك كانوا مسعين لتواء مصب ورية في حكومات عبر ديمقراطية أو مثيلها في الخارج، سررين ذلك بأن الديمقراطية مسجيه أو غير ممكنة في ادون عربية¹ و لحقمة أن الفصل في التحديث و لثافة السياسية الديمقراطية كد علة حجاج من بسمون في وسائل الإعلام حفاً - «السراليين» العرب في الحاضر، أي في عصبي عن قمع الحريات وحقوق مواطين والتركيز على قصب التحديث و صناعة في مهمل التحلف والجهل، وضرورة أن يستعين سياسيون ببحرء (مشهم) و غيره ولم يشترط حتى ليراليون حفاً، مثل أحمد طفي سيد (1872-1963) و طه حسين (1889-1973) تطبق حقوق المواطن و حماية الحريات حين تولى سور. ه. مع أن هؤلاء دفعوا عن الحريات وحقوق مواطين هي كتاباتهم حتى هي أثناء وجودهم هي المصعب الوري والبرالية عندهم موقف شخصي وإيمان بالحدثة وكد تكون فدعه داعية، وري هي بمر. (داحي محسب) من بصلم الحاكم لا بملع من تواء مصب في دون سطوة حيث تعرض عنهم، بوصفه واحداً في حدة مجتمع ونحديثه و بء المؤسسات و غير ذلك، وتجنأ خارجاً في الموقف حدائي ومحاربه التحلف أما في عصرنا فترتبط تسمية لبرالية هي الإعلام عربي بالموقف سبي من الحركب البنية والاكتفاء بالدفاع عن الحريات شخصيه بوصفها من مميزات حياة عصري، مع موقف لا ماب تجاه الحريات المدنية والسياسية، بل مؤيد لقمعها في بعض الحالات

لكي لا أفتق مع نقد الأيدي المديني للبرالية بوصفها حارسه

Abdo Wahab F. Afandi «Portugal Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World» in Abraham Labadawi & Samir Makdisi eds. *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (New York: Routledge 2011) pp. 20-23

لديمقراطية، والتي أسماها سحر⁴⁴ «ولاية السراية مثل ولاية مفيد»⁴⁵ ولحقبة أن ثمة حاجة لحرس حدود حكم الاعسية، ولا يصيرها أن تشه - «ولاية المفيد» أو غيرها، فالمهم هو رفع الحقوق المدنية والحريات فوق إرادة لأغلبية متعيرة وحيد أو يمسث بها جميع مثقفين، فمس هذا موضع النقاش الحقيقي مع مصري أحداثاً ضد التحرف متوقعين عن الضرب سياسي، إنما هو تحويل نظرية تحديث إلى أيديولوجيا سريرية وعصهم ينتظر أنشار فيم الديمقراطية بين سكك مع بعضهم، وبعضهم يتصور تطور برحوازية مستفده عن الدولة وهذا أمر غير وارد في ظروف الدولة البعثية بعربة الفائقة، لأن البرجوازية تتطور بموجب خصخصة ومراسيم من الدولة وهي مرسطة في شبكة رومنة إلى البرجوازية التي تتطور في ظل الاستبداد ومراسيم مه هي برجوازية وفده بالاستقلالية، ومصادحتها مست مع الديمقراطية مع النظام الاستبدادي، كما أثبتت جميع التحولات في تاريخ العربي العرب حتى عام 2011 ولا شك في أن هذه البرجوازية نفسها قادرة على التكيف مع النظام الديمقراطي ولنطور في طه، تكيف من تقود عممة الانتفا إلى بعضهم لأحر يرى أن وجود لجنة ديمقراطية يسب من شروط الانتفا سطرًا من روسو، مسعدًا الحاجة إلى أي موقف نصلي ديمقراطي لدى لجنة ديمقراطية

بتمحور انحلاف مع مصري التحديث حول تفسير غياب الديمقراطية شروطها السيوية ونحول بطريات لتحديث إلى أيديولوجيا تربية انتدرية، بحث يجري نهش أهمية المعن السياسي ومن ناحية أخرى، يسوع بعض مصري التحديث (نوصفه تفيداً ضد التحرف) الامتداع عن اتحاد موقف سحالي بأنه إذا صحت دراسات لا يقال فلا حاجة ديمقراطيين لصنع الانتفا إلى الديمقراطية إلى السحدي هو طرح مسأله ديمقراطية في مقابل الاستبداد في ظروف براهة وفهم أهمية المعن السياسي

تطورت الثقافة ديمقراطية مع تطور عظم، وثمة شك في هذا إذا

أصبح سائدة فعلاً عند جميع فئات الشعب في الدول الديمقراطية المتطورة حتى بعد أن تموضع في المؤسسات والأعراف وهذا الموضوع هو إنجازه العكس

بعد تهيؤ المعسكر الاشتراكي حين يحول العرب، قسراً وحرية على الأقل، إلى الدعوة إلى ديمقراطية في الدول الحديثة وليس أمثلة به فحسب، والتي توجت بمرحلة المحافظين، حدد الدين وعقروا الديمقراطية صمات ضد الإرهاب وأن الاستبداد هو خاصية الإرهاب الرئيسة⁴³، فقدت نظريات الثقافة السياسية بعض أهميتها وبقدرة قادر، ما عادت الثقافة شرطاً أساسياً للديمقراطية ولا شك في أن بعض محافظين، حددوا لثبات الموضوع فعلاً بإمكانية تصدير الديمقراطية بعد عرب الاستبداد بتدخل العسكري وقرص دستور ديمقراطي

في هذا العصر، بين دساتير كثيرة أن عدد المواطنين الذين لا يولون العيش في الديمقراطية أهمية في رديده وتكرر الاستطلاعات التي تبين ذلك فبينما أن ثلث الأميركيين ممن يزيد أعمارهم على 65 عامًا في أحد الاستطلاعات أهمية العيش في نظام ديمقراطي، أوى ذلك أقل من ثلث المواطنين فقط ممن لا تتجاوز أعمارهم 35 عامًا أهمية ما وثمة أفضية مترتبة العدد منفتح على بدائل سلطوية فهي الفترة 1995-2015 تصعب ثلاث مرات نسبة الفرنسيين والألمانيين والإيطاليين الذين يعصرون العيش تحت حكم عسكري⁴⁴ لكن ما ربت لأغنيته لسحقه بفصل النظم الديمقراطية، ولأهم من ذلك أن النظم الديمقراطية تراسخ بمؤسساته

Jennifer L. Windsor, «Promoting Democracy Can Combat Terrorism», *The Washington Quarterly* (45 Quarterly vol. 26, no. 3 2003), p. 18

Fascha Mounk & Robert Stefan Eds. *The End of the Democratic Century: Autocracy* 146 (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 29-40 accessed on 9-3-2020 at <https://fam.oxfordjournals.org/>

عبد الله حبيب علي، في European and World Value Survey كما جاءت بقصته في مقال بهو Robert Stefan Eds. & Fascha Mounk «The Signs of Decadence», *Journal of Democracy* vol. 26 no. 1 (January 2017), pp. 5-9 accessed on 9-3-2020 at <https://bit.ly/2YfGvoG>

ومبادئه التي تموضعت فيها قيم ديمقراطية، بعيد إباح نفسه على الرعم
من شروع الحيين في برحمة هذه عرقف غير ديمقراطية في الاسحدث
دائها عبر سحاب قده شعويين وممثلين يمينيين متطرفين في برلمانات دول
ديمقراطية

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

الفصل الثالث عشر

الفصل والوصل بين الإصلاح والثورة والثورات الإصلاحية

في التمييز بين الإصلاح والثورة، وفي الثورة بوصفها قاذحاً لانشقاق النخبة الحاكمة، وفي قصور دراسات الانتقال عربيًا، وفي الدَّبرَّة الاقتصادية من دون لِبَرَّة سياسية، وفي دور الثورات الإصلاحية والفرق بينها وبين الثورات التي تسلّم الحكم، وفي سوء فهم الإصلاحات في أثناء استخدام مفهوم المجتمع المدني في حال قصره على المنظمات غير الحكومية، وفي الإجابة عن السؤال: لماذا لم تفقد الأنظمة سيطرتها على الإصلاحات؟ وفي الأخطاء الباحمة عن نسج نموذج دراسات الانتقال، وفي أن إصلاحات القرن العشرين كانت تعميلية في إطار نظام سلطوي، وفي خلعية هذه الإصلاحات

لم تطرأ تعبيرات على درست الانتقال الديمقراطي تتيح لدراسة التحولات في المنطقة العربية بعد عام 2011، وحدثت مسألة دور الدين بعض باحثي الانتقال مثلما حدثت غيرهم لكن العديد من الباحثين حاولوا أن يشتوا أن لا يعارض من الإسلام والديمقراطية على نزع من سكر في دراسات كثيرة، سبق أن ذكر بعض، أن ثمة علاقة إحصائية واضحة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة وغياب ديمقراطية، وأن في الإمكان التعيش بين الدين والديمقراطية عمومًا من خلال «التسامح بين التوأمة» (Twin Tolerations) الذي يقوم على التعدير المؤسسي بين الدين والدولة والتسامح مع الدين في المحل

العداء بحيث لا يسيطر مدس على الدولة ولا يسيطر الدولة على الدين وهو الموقف النيجيري المعروف، ولا سيما في بنين و بولاند ومحمدة

يشترط مساك وسر رسوخ الدولة ذات السيادة فدره على اسيطرة
على أراضيها، ونوامير بيروغرافية فاعله وفد ف على سمم مهماتها بحيرية،
وسادة حكم القانون اللى يؤكّر الصمدات لخصاية حقوق مواطنين ويضمن
حرية سظم، ووجود مجتمع سياسي موافق من لأحزاب و نقوى السياسية،
ومجتمع مدني يمتنع بحيرية والدينامية والاستقلال، وعند تطبيق هذه
المقولات اسطرة على الواقع العربي بعد ثورات، أصاف يبرز وسبب ثلاث
نقاط جديدة أولاً، أن العلمانية ليست ضرورة للاستقل الديمقراطية ثانياً، أن
معظم الأنظمة العربية اللى شهدت ثورات تحصل ملامح سظمية، وبعضها أكثر
سظمية من غيرها وهذا يعني أن من يصعب إسقاط هذه الأنظمة من دون
علم، ثالثاً، أحداث تصبف جديد للأظمة بناءً على تحمة ثورات العربية
وهو النظام «السلطوى الديمقراطي» بهجين ومن الأمثلة عليه، وفي بكاتس،
النظام المصري تحت قيادة محمد مرسي، وفي رأيي لى عثرت عنه في هذه
الدراسة، ف يوجد عدم سلعوى محبب، وربما نظام ديمقراطي محبب، لكن لا
وجود لنظام سلطوى ديمقراطي والنظام السلطوى هو نظام غير ديمقراطي

لا تتضمن هذه الأفكار في دراسات الأنصار مساهمة حاصه في فهم أقوى السياسة ومحركات التطورات في منطقة العربية بعد عام 2011 وأعتقد أن مصطلح نظام سياسي مقيد إلا أنه كان متداولاً ببعضه تقريراً من

Juan J. Linz & Alfred Stepan. «Democratization Theory and the Arab Spring». *Journal of Democracy*, vol. 34, no. 2, 2013, p. 7. accessed on 9-3-2020 at <https://bit.ly/3k1s72>

(2) عبد الوهاب لايفدي، *الحزب الكبير للثوار*، ص 66. جلال في د لاد
ثوار العربيه وفي ظروف الانتفاه الديهم طوره، في *أطوار التاريخ* لانتاني مالك الثورات العربيه
(مدوح بيره با مركز عربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2013)، ص 6. ينظر أيضًا Juna
J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe,
South America and Post-Communist Europe* Baltimore, MD: Johns Hopkins University
Press, 1996.

3) الألفبتي، ص 7¹

دراسات الانتفا وبيس من حكمة لاكتفاء بمصطلح نظام سبطاني في وصف الأنظمة العربية، ولا سيما نظام مبارك، أو أنظمة تساهم عدة مركبات في تشكيلها ومنها لحرب وأجهزة الأمن، وإن أصبحت الأنظمة لسلطوية اعربية في لعقدين الأخيرين تميل إلى سبطانية بحية تركز قوى في شخص الرئيس (والنظام أسرته في مركبات سبطنة)، أو الملك على نحو غير مسروق من الاستقلال أما ربط علمانية بوصفها شرطاً لديمقراطية تعرفها وتصفها فليس جديدة. طرح فكرة علمانية لرحوة مصفاه في ولايات المتحدة (خلاف ذلك المطبقه في فرنسا) بيس من معجرات دراسات الانتفا، يدور نفس طوير في لعرب والشرق حو. هذا الموضوع من مدة

سم بكر النظام مصري في عهد مرسي سبطونا عجيباً، بل كان نظام ديمقراطياً بوقرت فيه مؤسسات متحبه وهدر غير مسروق عرباً من الحربه السياسية وحروب المدنية، كنه كان بضاف ديمقراطياً ضعيفاً واستعداداً (غير واضح)، لم يكده يتمكن فيه الرئيس من الحكم بسبب مقومة قوى نظام التقسيم في دخل بيقراطية الدولة، وما سمي في حيه مدونة العميقة، ويُضرب سبب تحالف الإحزاب المسممين مع سلفيين في اسرائيل، وتحول القوى لعربية إلى معارضة شرسة لم، رُغم عن الأخوة مدونة، وشواء استقطاب، بل شرح عميق، ممكن بجيش ومعه قوى النظام القديم من سعلانه

من بوضوح أن دراسات الانتفا الديمقراطية من تتحول إلى نظرية مكتمة تصير جميع الحالات، إلا إذا أصبحت جميع دول العدم ديمقراطية، أي حين لا نهى بحارب جديدة للاستباح منها عند بلوغ مثل هذه حالة بحية تنتهي الإصافات وحتى بعد ذلك، قد يحظر لي بالباحث أن شوب إن العديلات لم تنته، إذ يمكن تصور حالات أخرى غير موجودة كنه يمكن أن توجه مستعلاً

سمر مدهش أن المادح القائمة لا سجع في غسوة بالتطورات كبرى على اساحة لعربية، لكن هذا لا يعني إنكار قيمتها في تحييل ما حوى وفي الهدية، لا بد من أن يلتقي بالحق «علم الانتفا» متخصصين في المنطقة نفسها، وعالم ما يتفهم متخصصين في قضايا المنطقة من الأكاديمات

العربة تحديدا وعدم معرفة البعة، ضمن أسباب عديدة أخرى، ساهم في عجز منطريين من عدم سياسة لمقارن عن منحور مع باحثين من الإقليم في قيد دراسة، إلا إذا كان الأخيرون يشرون دراستهم بعة يعرفها الأولون ومن الوصح أن المتخصصين في دراسات المناطق من الأكاديمية العربية ذب يعترضون على هذا «انتقار» لعدم سياسة مقورة الدين يأنون من حاح منطقة نصيق مداحهم النظرية المستفدة من منطق أخرى.

في جميع الحالات سي نخشها دراسات الانتفال الديمقراطي في بلد ما شمي موجهة لثقة، وهي في نظري موجهة إقليمية وليس موجه عالمية، من عملها الانتفال بدأت في ظل النظام السابق و لأمثلة الأشد وصوحت أسباب والمريل وتشلي في برنعد، حصل انقلاب عسكري ثبته احتجاجات شعبية واسعة ضد النظام وفي أيون والأحتين، ضعف نظام العسكري بعد حصاره النظام الأول حرب مرص وحصاره نظام شبي حرب حرر أبو كلاب، واضطرو إلى اللرب عن السبعة ولهد أمملت دراسات الانتفال اثورة الشعبية، أو الانتفاضات بوصفها حافزاً على تحوون في د حل البعة الحكمة، و بما إحدث شقاق بها، قبل لإصلاحات

وصف شميتز تحوون في د حل الأظمة في أمرك اللابيه بالكمات الآبه الدت عمبة ثرة وسعتب دمقرطه حاوت بحب القديمة ضبط إيقاع لإصلاح و منحور بحث يحفظ على مؤسسات دولة و بحث واشطرطه وفقد بحكم البصرة في عدة حالات في أميرك اللابيه مثل المرريل و لأوروعوي وتشيب، واصصروا إلى التحوون مع معاصيهم المعتدين وكب أحد مهابيح ذلك ما أسماء أودوبيل إحياء سمجمع المدني، بمعنى بطلاق حرك شعبي يصيب بتسريع لإصلاحات⁴ واصصرو المادرون إلى ما لم بحصطوا له مثل إخراج انتخابات حرة و بيه و اب م

Philippe + Schmitter «Is + Safe for Transitionalists & Consolidators to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University 999. p. 3 accessed on 3/3/2020 at <https://www.iaodre.org>

سائحته وهذا ما اضطرب إليه سحب الحكمة في أوروبا شرفيه ولم تكن
مستعدة به^(٥٦)

في ليهبار العربية، به أن بعض النظم السطوية العربية عمليه لثوبه حرثيه
وانتدائه لاقتصاديه من السبعينات، وكانت سببه «الافتاح» المصري في
قده الرئيس المصري لأسبق في السدات من أهميه، ما أدى إلى اندلاع هذه
شعبه ضد حركات سريه الاقتصاديه، ومعها النظام شدة، ووصفه السدات
نفسه «انتفاضة لحرمة» أما في سورية، فقد اضطرت لنظام إلى السير في طريق
التحرير الاقتصادي وبعضه دور أكبر لقطع الحاصل بسبب إفلاسه تهرية، وعجز
المصرف بحري السوري عن سربل مسوردات وبحول السبعينيات، كانت
معظم نظم السطوية العربية قد قامت بحركات سرلة واصحة ومموسقة، ووفق
هذه لسياسات محاولة تعديل نظام السبسي الحربي ليصبح أمام قدر محدود
ومسطر عليه من العبدية المقتيدة ومصنوطه سيطره بحرب الحكيم. وهو ما
حصل في مصر مع توسع في محاربه شمي مؤسسات او جمعيات بمجمع
المدي من الجبين لأول ونشاني أي بحري، والحيري شبه السموي (لر به
الأثر السببية لتحرير الاقتصاد في حالات فقرات توسط القطع الجمعياني
بين السمنة ولقطاع الحاصل، ووجود قصه يمتد قدر كبيراً من الاستقلالية
أما في حلة سورية فهو سبب المثرة الاستثنائية لاقتصاديه في السبعينات بهدف
جذب الاستثمارات، مع صعب شديد على قطاع جمعياني. وشدة فمعها في
تطوير الاتحادات الممارسه التي كانت فو هذا نعمل بشكل سري ويتم شمر عمليه
الانفتاح الجري والمحدود في توسع التمثيل عضويه مجلس الشعب لسوري،
ولم تؤد إلى تمثيل بحال الأعمال تحت اسم المستحسن لكن ذلك كان
يجري مع فخر جمعياني وقصه ينفذ لاستغلال، وفوق ذلك قصه فاسد في ما
عدا حالات محدودة بعض القصه

في مصر، كان سارع لثرة وهو ردمح التصحيح الهيكلي كبيراً، بينما
قد النظام سطوي سوري سياسته المتنبهة اقتصادي من بموجب هافيه

مع صندوق النقد الدولي على ان طريقة المصرية، من باحياز ف يلائمه سطوت
 منها وكلام آخر، مضت سياسات شره ها بعيت في انشق الأول من برنامج
 الإصلاح هيكلية (كن من دون اتدوية)، سمأ أحجمت عن لسير في شق
 اشبي وهو إعداد هيكله ومع وصول شر لأسدي السلطة، شرح النظام
 في تعبير لا تقل من انشيت النقدي إلى عدة هيكله كن إعداد الهيكله سم
 نحدث نظام، من شكل غير مباشر عبر دفع قطاع الصناعة بحولية العامة إلى
 اموت سريري، ولترة الررة والعلاقات ابراعية والإحارة شكل واسع
 وكبير، ما أدى إلى كورث في قطاع براعة سمب عن سحب القطاع عدم
 لدعم مدخلاته، وترفق ديث مع راء مسألة لإصلاح لسي ورومب من أي
 حدود للأعمال لمصلحة لترة أو لإصلاح الاقصادي وهي لحلاصة هي
 ما عد صوريه شأت نظم سطوية تفسية مقدمة تهيم عليها نحب حوب
 الحاكم وينحكّم فيها في كل من مصر و سم و تونس والحرائر، سمأ تحكمت
 اسيروقرية لأمية في اصحاب لنظم السصوي السفس في كل من لأردن
 والحرر والمعرب

خلافاً لمعظم الحالات التي درستها المشروعات البحثية في الانتفاذ
 الديمقراطية لم يحرر الحخص من الاستداد في البلدان العربية من خلال عملية
 إصلاح تدريجي تحللتها انتدصات شعبية لتعميق الإصلاحات وتماهمات
 واتماقات بين القوى المعتدلة من النظام والمعارضة، من تصحرت انتماضات
 شعبية عموية مع تراب عنفوان انظم السلطوي وبطشه، وتحولت إلى ثورات،
 أسميها ثورات إصلاحية فهي بطلب تعبير نظام من حارجه حلف شعار
 إسقاطه، لكنها من حيث المراح الشعبي الذي يسود في أي حراك عموي
 تصرفت في الاحتجاجات مثل ثورات، فرفضت أي إصلاح مقترح لاحتواء
 الحرك الثوري حيم، بدأت الأنظمة في التراجع أمامها، وأصرت على تغيير
 النظام عبر تعبير رحالته، لكن من دون أن تطرح بديلاً منه متمثلاً بقيادة جديدة
 تحتل السطة وهو ما يتكرر في لسان والعراق والحرائر عند كتابة هذه السطور
 هذه الثورات الإصلاحية هي ابتكار عربي

اتحد بأسد ثورات عربية أو معارضة في عام 2011 من المثقفين شكل يشاري على مصطلح ثورة في حد ذاته باعتباره مصطلحاً معياراً يحمل شحذات إيجابية من ماضي الحوضي السياسي فمعاد صو الحراك الجماهيري شككوا في كونه ثورة، أن مؤيدون فأكدوا أن الحراك ثورة، وسموه كذلك وأثر هذا شاف على سمك مصطلح الثورة الاستعرب لدوهم الأولى، ولا سيما أن كثيرين اعتقدوا أن مصطلح ثورة سبق أن فقد طريقه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبعد تدهور الأنظمة التي سفت بسببها ثورة في العالم العربي وانعدام اثبات إلى نظم سلطوية من أصناف مختلفة، والتي تشتت في نغور الأسس من خطابها السياسي «الثوري»، فضلاً عن هلاك مصادر شرعيتها ونصوبها وعدم تمككها من ترميمها وقد تمثنت مصادر شرعيتها الإيجابية بتبعية حاجات لاس الأسامية بواسطة اقتصاد اعصع عدم، ونوحيد سلاله، وحل لمسألة ترعية، ونصبة نواب الاستعما. ونحرير فلسطين ثم وجدت أن ما أحرقت فيه بعد فترة قصيرة من تدفق الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ما يعبره من مستحدث للوظائف، أرعها على مواجهة الأزمة من جديد، مع تشديد لقصة على السياسة والعمل الحربي النظامي أو غير النظامي

ما إن عدد رين معنديين من عبي تونس تحت وطأة الانتفاضة الشعبية حتى اتضح أن مصطلح الثورة مستعار جديته عربياً، وعادت إليه شرعية بسبب لمد الجماهيري ضد الاستبداد والفساد ويبدو أن مفهوم ثورة لم يفقد حاذيقه حتى بين المثقفين الحائمين من استحرك الشعبي، لكنهم عوض أن يتحدثوا موقفاً ضد الثورات عمومًا، حشية على الاستقرار مثلاً، أنكروا على الانتفاضات الشعبية المطلية بتعبير انعدام سمة الثورة، وروعوا الاحتفاظ مثل هذا مصطلح - «الثورات حقيقة» التي ستحفظه

عُمل لتشكيك في ثورات بتسميات لثورة وتوصيفات لها مستمدة من تجارب الثورة البلشفية والإيرانية، وما عبق في لأدهم من أوهام وتهنئات عن الثورة الفرنسية والمعصود هو تحركات شعبية واسعة ذات قيادة أيديولوجية

ملورة بهدف إبي اسس نظام حكم آخر يساح ثورة فحسب
 س يحمل "أي يوجب ثريه" نص تؤدي إلى ثورة اجتماعية شمة بما هي ذلك
 ثورة في الفهم، ومثله فيده ثورية حذره لاسلام السطة، وتقوم بسطرة
 عبها و ستمال بحب أخرى

بـو افرصا، حسن بيه المعرصين على تسمية الثور بـ، أي بو افرصا أن
الذئب لهذا موقف نس معارضة الثورات العربية، أو لحرف منها، أو التمسك
بـنظام، فإن هذا يحكم عليها بسع من حصص بين الثورات الاجتماعية لاقتصادية
السياسية اشبهه التي تقود إلى مطيح حد بحسب تطير الماركسي، حيث
تتوح الثورات اصراع انطقي حين يلع النقص من علاقات (ساح وقوى
الإنتاج حد، يصح عنه تعبير علاقات الإنتاج (أي علاقه الملكية السائدة)
خمنية تاريخية وأداة هذا التعبير هي ثورة انطقية وس مدخل في مناقشة
احتمية تاريخية هذا، والعلاقة غير امثلة بين هذين لا تنفرد من مطيح إنتاج
إلى آخر من جهة، واثرة من جهة أخرى هذا اسوع من اثورات، بوصفها
ثورات اجتماعية تحدث تغييرات جبرية وسريعه في مجتمع وادولة والسي
الضفة، برالهي أو نحمي حرثاً حردات طبقية من الأدنى، كان أمراً ياد في
التاريخ المعاصر تحدث في معظم اثورات بعد انحراف العسمية الثالثة عدا
الثورة في الصين وروسيا، كـب ما ثور ب وطبة أدب إلى شوء دول، و

Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 33.

[illegible]

تورت سياسية تعبير نظام حكم ونكتفي بالقول إن المقصود بالثورة هي هذا الكتاب هو أقرب إلى ما تفهمه أغلبية الناس وهو الانتفاضة الشعبية المستمرة بترة طويلة نسب (بمعنى أنها ليست حدثًا طارئًا أو فعلًا احتجاجيًا واحدًا)، والتي تطالب بتغيير نظام حكم بآخر، حتى لو لم يتغير نمط الإنتاج وسبق أن عرّفناها في مكان آخر بوصفها تحركًا شعبيًا واسعًا لتغيير نظام الحكم من خارج البنية الدستورية القائمة⁽⁷⁾

الحقيقة أنه لا يتمحصر عن أي من سمات التي يستمد هؤلاء تصوراتهم عن الثورة منها عدم ديمقراطي وهذا واضح في حالات الثورة الروسية والصينية والإيرانية لكنه يصبح أيضًا في حالة ثورة الفرنسية التي قام بها الفلاحون وفقراء المدن (لا النخبوية)، وأعادت حقوق الأسرى والمواطنين وحسدت تصدعات فتت من لفظة لوسطى وشمثيين في أوروبا كنها لحرية فيها طور بعض ثوري ديموقراطية ستقطات بين الأكثر تصرفًا من الثوريين والمحافظين حكيين وكانت النتيجة «مرحلة الإرهاب» وثوراة مصددة وعودة الحكم الملكي مرنس، ولامرطوري مرنس، وثلاث جمهوريات وإصلاحات طوية مدي، مع مرور شعبية سيرت عداثة الفرنسية ووضوح قوتها وتأثيرها حتى في بحث لجيش وحرالات لأمن في ثلاثينيات، إلى أن توسحت في فرنسا بالإصلاح المستدام تحت الديمقراطية التي نسمى في أيام ديمقراطية لبرانية، والتي شددت ساعون إلى الانتقد لديمقراطي في عصر أي به حتى في حالة الثورة الديمقراطية ذاتها، لم يكن ممكنًا الوصول إلى الديمقراطية من دون أن تتولد ثورة موحدة من الإصلاحات الموجهة. وكانت هناك جدلية ضرورية بين ثورة والإصلاح في الحاسين وانعكس كذلك صحيح، فثمة إصلاحات حصرية موجهة شكت الثورة، أي إنها أدت إلى تغيير النظام

إن التحولات الكبرى التي حصلت بعد الثورات الفرنسية والروسية والصينية في نظام لاجتماعي ونظام حكم وحتى في الفهم، ليست نتاج

(7) حرمي يسارة، في الثورة والعبودية للثورة، ط 2 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34

الثورة هي حدث ذاتي من ساح نظام الحكم الذي تلاه، والذي أصبح أداة لتحرير
المجالات الأخرى أما الثورة فهي تحرك شعبي واسع بهدف إسقاط
نظام الحكم هذا هو المشترك الذي يصبح بخصوص ما يسمى ثورات
الاحتجاج، وينطبق أيضًا على الثورات في عدم عربي ثمة فروق في
مدى تنظيم وطبيعة قيادة وأهدافها ووجود حرب قتل من عيها، وثمة
ثورات فشلت وأخرى نجحت لكن الذي يجمع سميتها ثورات هو المشترك
و ليس الفوارق

من نكن هذه جدلية بين لإصلاح والثورة هي الطريق إلى الديمقراطية
وأصبحت تسمى إلى كثيرين عاصروا أو أيدوا ثورات، لكن الأمر واضح هو
حصول انقسام مع الثورات العربية أو صدها، وذلك بموجب الأيديولوجيات
والمصالح السياسية وعدم اليقين الذي يمثل مخوف من طبيعة النظام الذي
نمره لأغلبية الانحائية من يكن هذا دأ نقاش عميق بشأن تعريف مصطلح
الثورة، بل صراعًا سياسيًا

من الضروري التمييز بين مصطلحات ثلاثة هي الثورة والإصلاح
والانقلاب العسكري ولا يخل أهمية عن ذلك تمييز بين مدافعه موضوع
الثورة، وموضوع آخر هو الانتقال إلى الديمقراطية فمن خطأ الجسم الخطأ
سهما، وهو ما جرى عالت في الحجة العربية حين عتقد كثيرون من مؤيدي
الثورات في عامي 2011 و2012 أن التحول من نظام سلطوي يعني الانتقال
إلى الديمقراطية ومن يسمح الموضوع الذي (أي الانتقال الديمقراطي)
الاهتمام اللازم حتى بدأت بوادر الانكسار في مصر فشرط تفجير ثورة
وحسب انتصارها، ليس هي ذاتها شروط الانتقال إلى الديمقراطية هذان أمران
مختلفان يربط بينهما تأثير خط لا سيادة ونمط الحصص منه، وصيغة القوى
الثورية، في مسار الانتقال الديمقراطي، إذا بوشرة فعلاً وكما أسلفنا، من
سحج عن معظم الثورات، منظمة كانت أم عفوية، قيادة ذات برنامج سياسي
أم من دونها، نظام ديمقراطي ينطبق هذا على النموذج الذي عتد ما يستحضر
ثورات أدت إلى الديمقراطية كما في حالة بعض دول أوروبا الشرقية في بداية

تسعييات القرب انما هي والحقيقة أن ما حصل في سبب انقلاب يسر ثورات (بعض النظر عن نوبها) بل إصلاحات من أعلى نلها وعزرها حررك شعبي، أو انقلاب البيئة الإقليمية وندوة الدعمة للنظام نلها حررك شعبي بعدما أصبح واضحاً أن مصير نظام محكوم، وقدرته على برد محدودة، وسواء سُئني هذا الحررك ثورة أم لا، فقد نلها الحررك الشعبي سلسلة حوارات وإصلاحات أيضاً، ولم تُفصل إلى ديمقراطية، لولا الحوارات والمسومات والاتفاق على إجراءات ومؤسست وغيرها بين حزب المعارضة نفسها، وبين المعارضة وأوساط من السلطة الحاكمة

سُئني بعض الحررك الشعبي ثوره، هذا إذا صح حررك في تعبير نظام، أي أن الثورة هي ثورة مدحمة فحسب، أما حررك الشعبي الذي يهدف إلى نسر نظام ويلش، فلا يُسَمَّى ثوره وفي رأيي، هذه محدثات بمصطلح تجعله غير مفيد في تمييز أنماط حررك لشعبي أن أي حررك شعبي واسع ومستمر، منطقاً أكان أم عفوي، يصل إلى مصدرة المذبذبة بغير النظام من خارج نسبة إلى ستورية مدولة هو ثورة، سواء أدى إلى ديمقراطية أم لا، وسواء صح في إسقاط نظام الحكم أم لا إن ما يميزه من انتصارات بحسب العنوية وحركت الاحتجاج هو اتساعه واستمراره، ولهم مصدرة على حررك مذبذبة بغير انعدام فهو لا يتقيد بمطلب عسي محدد من نظام بحيث يتوقف نسبته، أو بعد وعد بحقيقه وقد تبدأ الثورة بصورة انتصبة عصب على لأوضاع الاقتصادية ومعيشية في مناطق المحرومة، وعلى أسس تعمل أجهزة الأمن مثلاً بدأت الثورة التونسية، أو حركة احتجاج واسعة ضد التعذيب وعنف أجهزة الأمن في يوم الشرطة كما بدأت ثوره 25 يناير في مصر وما تميز الحررك من لانقلاب العسكري من جهة، ومن الإصلاح من جهة أخرى، هو أنه حررك شعبي واسع من خارج النظام لانقلاب عسكري تحركت حركته رسمي مدع لندوة، به حصري ويسر شعبياً، ومن داخل النظام لا من خارجه وقد يسمى الانقلاب عسكري نفسه ثورة بعد ذلك، وقد يحدث تحولاً ثورياً فعلاً، والأمثلة على ذلك عديدة.

إن بعض الإصلاحات ينادر إليه استجابة لحراك شعبي، لكن الإصلاح في حد ذاته ليس حراكاً شعبياً، بما عممية تعبير تدريجية بمبادرة الطام ومن داخله، لأنه صدر من غير الممكن الاستمرار بالوسائل القديمة لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو بسبب تعيّر أحياناً بحكام، أو لاحتواء غضب شعبي وربما يؤدي إلى فقدان الطام رغم مصادره سيحة ثروات حراك الشعبي الذي قد ينحصر إلى كره فتح مديحرة بعد تحقيق هذا الإحراز، أو سيحة انقسامات في لائحة الحكمة على الإصلاح؛ ثمه حالات يحافظ فيها الطام على دونه بإصلاحات تحتوي معارضة، كما في حالة النظام المصري في المغرب مثلاً بعد عام 2011، أو تراجع النظام عنها مصادره قوى متشددة داخله خشية من انعواق، أو بروز الظروف التي حمت صانع القرار على حرثها

من تراجع أن تؤدي الإصلاحات مباشرة واستدرة شكل مطم إلى تعبير فعلي في النظام لقائم وفي حالات عديدة (مثل ليبيا وباريس وأوروغوي وغيرها)، تحد تصور الديمقراطية هذا المسعى الذي تحببه حراك شعبي مطسي لكن الانتقال الديمقراطي ذاته لا يبدأ قبل تعاضد محب من معارضة والطام على قوعد نظام الديمقراطية لإحرائية على الأقل

بعض المنصر عن أحكام انقيمه بشأن لحراك الشعبي الذي بدأ في تونس في نهاية عام 2010، ونشر طوب عامي 2011 و2012 في عدم عربي، وما رز نتعجر على شكل موحدة، وبعض ليطر عن الموقف منه، سبب أكاب أم يحياناً، وقد منح في تعبير عدم الحكم أم لا، فقد كست هذه حركات ثورات

صعدت ثورة مصر على طريق الانتقال الديمقراطي، لكن ذلك صعود فشل وتم الانقلاب عليه ونجحت حدة واحدة (تونس)، حيث الديمقراطية في طور الترسيع ونجحت ثورات بسقوط أحكام بكهما نجوت إلى حربين أهليتين (ليبيا وسوريا) وهي سورية، لم تنجح ثورة حتى في إطاحة الحكم، ونجوت إلى حرب أهلية

يكاد لا يسود خلاف في الأدب العربية على كون الانتصارات شعبية هذه ثواب أم لا واعتبر فوكويما نجوت في العالم عربي شينها ثواب

المنوثة في أوكرينا ورومانيا، لأنها اعتمدت على الحراك الشعبي وليس بقود
 ديث بي ديمقراطية بالأسلوب العربي لربما، لكن هكذا حصلت الديمقراطية
 في أوروبا. في القرب ناسع عشر، فالدس لم يحموا الأوصاح أكثر، فعضوا
 وحرروا إلى شوارع وحرروا بحسبهم وأسقطوا أنظمة، ولم يحصل ذلك في
 كثير من دول لموجة لثانية²، حيث بدأت الديمقراطية بإصلاح من أعلى
 ولا يتفق معه ديموند في إسرائيل كان هناك دور كبير للحراك الشعبي، وبصا
 في مصر حيث نشأت في عام 1986 انتفاضة شعبية كسرة، وهي في حقيقة
 ثورة وكان هناك حراك شعبي في كوريا الجنوبية، وحراك شعبي أيضاً في كثير
 من دول أمريكا اللاتينية³ لكن فوكاياما محق في أن الإصلاح في معظم الدول
 بدأ من أعلى

لا توجد قاعدة صحيحة التطور بعد سقوط نظام ثورة، بل نميط لحالات
 مختلفة يشأ فراع عند تغير النظم من أدنى بالقوة، أي بشوكة الشعبية، وقد
 يؤدي ذلك إلى عوده عدو من النظم نفسه إذا لم يحصل حوار ونو فوق، أو
 إذا سادت الفوضى في لعين مثلاً، جرى ملء الفراغ بسرعة باده شعبيين
 حصلوا على شرعية ديمقراطية لكن، لا نجم فراع في حالات لانقلاب من
 أعلى وهي يوميات صبي فراع سداثل حرية فاع، وفي إيران تم ملء الفراغ
 باده رئيس نسب طبعه ثورة بني أفرت باده منظمة من رجال دين كما
 حصلت صراعات من لقوى لمعارضه في حالات كه أيضاً، وفي إيران
 حسر لمعدلون الصراع بمصلحة المستقرين، وهو ما يحصل عده في ديمية
 اشورت الحديثة وفي ليرتعال، وقع صراع بين الكتل العسكرية، بدأ في بداية
 كانه بحسم لمصلحة كسس، لكن في سببه خد العسكر ذاته من حكم،
 وجرى الاستقرار على نظام ديمقراطي أي لم بدأ بصيغة انقلاب عسكري
 تحوّل إلى ديمقراطية أما في حالة العالم العربي فلم يملأ الثوار الفراغ الذي
 شأ مع استقالة للرئيس مبارك ومن أعلى، بل ملأته هي المدة قوى ومؤسسات

2. Amy Diamond et al. «Reconsidering the Transition Paradigm», *Journal of Democracy*, (8
 vol. 25 no. January 2004) p. 92 accessed on 4.3.2020, at <https://doi.org/10.1215/00141801-2004-001>

ibid. pp. 92-93

(9)

وشخصيات من الطام السابق وفي مصر ستم مجلس عسكري صلاحية الرئيس حتى إجراء الانتخابات. وفي تونس نوى الرئاسة رئيس البرلمان قائم فؤاد المزع، ثم جرى توافق بين حزب الطام الجديد منتبهة و لمع صه على عقد انتخابات و بدء في نقب ديمقراطي وفي ليبيا حصل فراع كامل، ولم يتفق أحد من حزب الطام، وجرى انتخابات، لكن لا انتد نعتز بسب عدم النجاح في بناء مؤسسات الدولة وميطرة المصائل المسدحة على المشهد والعارق بين الانتقل في ليبيا من جهة، وتونس ومصر من جهة أخرى، يتعلق طبيعة الطام السابق وصيغة شورة

في الجزائر، التي تدور حوارات ثورتها/إصلاحها في أثناء كتبه هذه السطور، بعد أن سحب عبد العزيز بوتفليقة ترشيحه مرئسه بصعظ من تنفصة شعبية. ملا لحيش شرع، وقص بصعظ اشرع على عدد من رموز الطام السابق المتهمين بفساد لكن شرع جيد أحزاب معدرة ورفض الحوار مع أي قطاع من الطام السابق، وسوف يحكم لحوارات على هذا الموقف هل ل لحيش مصدع سياسة أم لا؟ هل تحرك معقوبة شرع؟ ولحيش أصر على إجراء الانتخابات الرئاسية بينما لم يقرر الحراك قادة على التفاوض والتوصل إلى توافق على مراحبه انتقله، ورفض حوار أحزاب المعدرة مع تيارات في نظام، ولدت يتوصل احرك ويحقق مطالب حركه من دور أهلي واضح، مع أن دولة الجزائر مؤمنة، في رأي، للانتقال إلى ديمقراطية

هل من استثناء عربي سوف يمنع الجرائر وعبره من الانتقل إلى الديمقراطية؟ سوى أن بيت من خلال عرض مقدمات التحديث ودراسات الانتقل إلى الديمقراطية سبب صوره تاريخه ومساراً حتمياً إلى التحديث والنمو والتصنيع، وليس ثمة قاعدة توحد لكيفية الانتقل إلى الديمقراطية ولذلك لا يوجد استثناء عربي لأنه لا يوجد قاعدة أصلاً، بل مجموعة شروط ضرورية، لكنها غير كافية، من حق الديمقراطية عربي أن يتساءل عن ديمومه الأنظمة سطوية العربيه، ومعوقات الطريق إلى الديمقراطية، وهل كان ثمة معوقات مشتركة عربت ولا بد من البحث في ظروف عبه

ومن النصف، في الوقت ذاته، تحدهم تحارب بلدان أخرى، وأدوات دراسات
الانتقال المفاهيمية في تحديد تلك التحارب

السؤال الذي طرحته في كتاب هي المسألة العربية هو لماذا عندما حدثت
إصلاحات من أعلى في العالم العربي لم يفقد الحكم ردهم صدارة، ولم
يشقّ صدام إلى محددين ومتصرفين بشأن الإصلاحات؟ وخير، يشقّ (كما هي
حالة الجزائر في نهاية العقد الأخير من قرن الماضي) تعهت الإصلاحات
الديمقراطية، لكن لم يحدث شيء بين «المعتدلين» من سلطة والمعارضة،
ولم تنظر اسحب الحكمة إلى انقراض مع معارضة معتدلة تطالب بتوسيع
الإصلاحات، فهذه لم تصبح معالمة وحسم المشددون في النظام السلطة
لمصالحهم ضد الإصلاحات أما في مصر وتونس وسوريا ولبنان وسن
والعرب التي شهدت إصلاحات من أعلى في الفترة نفسها تقريباً، فلم يحصل
أي من هذا الأمر، وحينما تطور اندرسي الإصلاحات إلى اسرانية لإدامة
النظام

كان جوابي في حينه، بعد نقى وجود شيء إسلامي، هو وجود معوقات
عربية مشتركة أسمتها «المسألة العربية»، تنحصر في أن عوائق بناء الأمة هي
دتها عوائق الديمقراطية، وينمش ذلك بعبء اسرانية بناء شرعية لدولة
على أنه مواطنة من دون تهميش الهوية العربية بالأغلبية في كل دولة، ما يؤدي
إلى عدم استقرار شرعية الدولة والتعويض عنها بالعنف أو الأيديولوجيا
و/أو برهانية و/أو بولاءات تحت وصلة مثل بطائفة وحشائري (في
صن هذه المسألة العربية تتدخل عزم إغقة مثل دور الجيش والأجهزة
الأمنية والاقتصاد الريعي وغير ذلك وسبب دور هيومية عربية وسحب إلى
أي يولم حد تبريرة للأظمة، أو حين ندخل الأنظمة العربية ربحية وتأثيرها
عبر لاقتصاد الريعي بالمعوقات والإعلام، وما أسميته ثقافة ربحية هي سحب
العامل الإقليمي إلى عدم معوق آخر فقد يتشتر المد الشعبي، فليمن، لكن لا
يحصل موحب قيمية لديمقراطية خلافاً لأفيمه أخرى

ونحن من مصادر إغقة لإجماع على شرعية الدولة العربية في ما يأتي

1 عدم حل إشكالية العلاقة بين القومية والسلطة للأمم

2 فشل الدولة في عميق دمج الشعب على أساس المواطنة، أو عدم وضعها هدفًا أصلاً في غياب إرادة سياسية مفهومة بالمهمة في حالات عديدة

3 التقسيمات الاستعمارية وعشوائية حدود الدول في المشرق العربي، وفي البلدان المغاربية أيضًا، وإن بدرجات أقل

4 وجود حركات سياسية ذات قواعد اجتماعية وتمثل ثقافي واسع نسبي ولاءات فوق وطنية

5 هذه الأنظمة لحاكمه على ولاءات تحت وطأة النظام لحاكم، وحيث هذه الولاءات وتسييسها من طرف بعض الجهات أيضًا

6 خلط النظام بين الولاء له والولاء للدولة، وبين المعارضة والحيانة الوطنية، وتعامل قذافي واسعة من الشعب مع بسطة استبداده باعتباره دولة بل سميتها بالدولة في حالات كثيرة

7 دور الاقتصادات الريعية، فليما

تمسح الدولة العربية بحقوقها الرأسمالية على الرغم من عدم حل إشكالية الأمم والمواطنة، وإن تحت نصيب مفتوحه متعبد بوحده التراب الوطني مثل (الكرد في العراق، وجنوب اليمن، وصحراء في المغرب) تعديها على حالات إقليمية لكن ما يهم في هذا نكتات من عواصم وسواح الدولة والاتفاق على شرعيتها هو أن الحركة الشعبية التي خرجت مطالبة بالإصلاح، أو الديمقراطية كان بها فعل دموي غير مسروق على مستوى هوية الوطنية، وذلك بالنسبة 1 طرح المطالب في إطار مرجعية مواطنة، بمعنى أن مطلب الحقوق هو للشعب بمرادف من موطن في هذه الدولة، وليس من إطار حركي لتحقيقها 2 لمصل عسيف بين النظام والسلطة الوطنية، وهذا يقص بسطه المقصوده بينهم في خطط الأنظمة لحاكمه وحالات الانهيارات شعبه السمنة، كان لعمل المسلح أثر مصادد تمثل في إحياء الشروح الإثنية والعرقية،

لأنه مكسب اقوى ضائمية و جهوية من محاصرة عنصر احواف و لاستعداد في مواجهة الخطر الاتي من الآخر

مع نهاية الحرب الباردة و بعد الاتحاد السوفياتي، ومع بروز أهمية مسألة حقوق الديمقراطية في العالم، وما سُمي بـ «موجة ثالثة»، صدر عام 1995 كتاب نصم حقوقاً لمجموعة من الباحثين يعنون ديمقراطية من دون ديمقراطيين¹. لمعالجة مسألة غياب الديمقراطية في العالم العربي، للإسلامي ومناقشة الفرصيات الثقافية الحضارية التي عادت تفسح المجال للعربي والإسلامي مستشرقون أو محافظون ومشددون وماهضون للديمقراطية

رأي عباس سلامة بحسب أن الانقسام في العالم العربي لم يكن بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، بل هي مواجهة بين قوى غير ديمقراطية ويسبب اقوى بعمامة المدافعة للإسلاميين أكثر ديمقراطية منهم؛ فما شهدته العالم العربي ليس مواجهة بين «الإسلاميين والديمقراطيين»، بل هو صدام وتوطئة بين صور متنوعة من نظمات الشعبوية وهذا هو موقف غير العظمة أيضاً. لكن سلامة أي أن من الممكن إقامة نظام ديمقراطي من دون وجود ديمقراطيين وفي بيئات معادية للديمقراطية، من مطلق بضرورة لا لإرادته، لأن ظروف الشروط الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في العالم العربي تحذر الأنظمة على اتحاد المسدك الديمقراطي سبيلاً وحيداً للاستجابة لتلك الظروف الموضوعية كما يرى سلامة. يتصور سمودح العربي للديمقراطية بعد نهج الاتحاد السوفياتي مثل فرصة لانتشار الديمقراطية المنشده في لعالم باختلاف حصريته وتدفقاته، وإن كان ذلك يعني سيها المؤسسات والممارسات المماثلة للأنظمة الديمقراطية على الأول وبتأثيره، فإن هذا اتوسع الكبير لما أصبح «ممكنة مشكوكه بالإسسية» وليس معروف وحده، بيدد شكوك السرعة الثقافية في

(10) جون دورموي [د. عربول]، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي بحوث المدوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونديسيوني ريسي إيريكو مانبي» بغداد عمان سلامة، ط 2 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)

(11) عباس سلامة، «أين هم الديمقراطيون؟»، في «عربي» [و. حر.]، ص 2

قدره اسودح ديمقراطي العربي على توسع في ابعالم محدوداً الحمايات
الحصارية والثقافية²⁾

من انواصح أن محوري الكتاب وبعض الباحثين تأثروا بمشروع دراسات
الانتقال، ولا سيما شهورسكي وفيله روسو مدين هذه الالتفات بين حب
سياسيه على إجراءات ديمقراطية نحن صرعات مستدامة على عبود من
العوامل وليس بالضرورة أن تكون هذه اسحب ديمقراطية

هذه ام سم يحصل في مصر ونوس، فضلاً عن دول التي سم تحقيق القفزة
إلى الديمقراطية ويتبين أيضاً في جزائر، في أثناء صوغ هذا الكتاب، أن
الالتفات على هدف تحقيق الديمقراطية بين قسم من الحب المعارضة وقسم
من حب السلطة، وبين أعمدة قوى المعارضة في حالات الانتقال الثوري هو
شرط الانتقال وما عاد أحد يحصل بين لإجراءات الديمقراطية وهدف إقامة
نظام ديمقراطي، وما عاد ممكناً سوق سحب إلى لديمقراطية من دول أن تعي
ذلك كما أن لثو هو في حد ذاته يتصلب حد أدنى من الثقافة الديمقراطية
لدى اسحب اسيسيه صالحة في عمليه الانتقال، بما يتضمنه ليس الالتفات على
إجراءات ديمقراطية بحسب، بل رفع الانسجام بها فوق الالتزامات الأخرى أيضاً

إن وقوع انقيادات السياسية المعارضة في فتح جبهات لإرضاء حشود
ما زالت تخرج إلى الشارع تصرح معها من جهة، وعدم قابليتها بمساومة
فما بينها وبينهم سارلاب، وبهذه حيف الأكثر شدد، من أهم عوامل فشل
فائدة المعارضة السياسية في ستمتلات شرعية ثورية بالانتقال بالنظام إلى
الديمقراطية

أكد الباحث إبراهيم السنوي وسهير المقدسي بعد تحيد المتغيرات
الاقتصادية والاجتماعية و تاريخية وكذلك الدين، دور الضغط والصراعات
الإقليمية في تأثير، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إعادة تطور التحول

(12) المرجع نفسه، ص 9-10

لديمقراطي ولا يؤدي الإسلام في رأيهما دوراً مهماً¹ وبحسب رأيهما، يمكن تَمَيُّنُ حدوث صعود لأصوية في المنطقة، في ثلاثة عوالم متداخلة² : مساح الصحف العربية الحاكمة عن القدم بوصلاحت ديمقراطية خوف من فقدان سيطرته ولاسيارات³ استمرار ادعم عربي لإسرائيل في رفضها لاعتراف بالحقوقي العاصمية مشروعة⁴ ادعم عربي بالأنظمة سيطرة لاعتقد عرب أنها تحمي تدفق نقد بالعرب ومصالح إقليمية أخرى⁵ ومن مخصص بعض مقالات والابحث المحففة في الكتب التي حذرنا، تظهر وجود عوائق عينية معيقة بدون عيها، ووجود عوائق عامة بمنطقة همها أولاً، نقد وصرغات الإقليمية والتدخل الخارجي في دعم الأنظمة سيطرة ثانياً، الأسباب السياسية و الاجتماعية⁶ وأشارت عدة نصوص في الكتب إلى تعاون بين الأنظمة العربية والولايات المتحدة من أجل تأمين دعم سياسي وعسكري بالأنظمة لقاء التمرد الحوسوسي و لاقتصادي لأميركي في المنطقة⁷. ويحد في هذا الكتاب نقولاً شتت العلاقة بين الإسلاميين والعمانيين، سبب تغيير في مواقف القوى الإسلامية وقبولها لانتخابات الديمقراطية وتحالفاتها مع القوى العمانية في معارضة، إضافة إلى أن فشل الدول سيطرة في التوحيه مع إسرائيل سبب ضعف في المستفس بالأنظمة سيطرة العربية

لا شك في أن بعض النتائج التي توصلنا إليها شأن لاقتصاد الربعي صحيحة مع أنها ليست جديدة ولا يؤثر الاقتصاد الربعي مباشرة في عملية الانتقال الديمقراطي يساهم في تحرير مدعة قوى لمصداة لتغير قبل الانعقاد،

1. Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi « Introduction » in Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World Explaining the Deficit*, New York: Routledge 2001, pp. 2-3

Ibid. p. 4 (4)

2. Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi « The Democracy Deficit in the Arab World: An Interpretive Synthesis », in Elbadawi & Makdisi (eds.), p. 3-4 (5)

Ibid. p. 3-6 (6)

Ibid. p. 322 (17)

لكن بحرب عربية الأخيرة بعد ثورات أثنت أنه يساهم مباشرة في دعم قوى الثورة المضادة عبر تدخل دول ريعية في دعمه السياسي بعد ثورة

لكن، ليس صحيحاً عدم حصول إصلاحات في المرحلة التي يحدث فيها من حصصنا بطبع، بل أنها لم تؤدّ إلى اشتقاق نظام إلا في حيز كمال الاستقطاب بين قوى السياسية العنصرية والقوى السياسية الدينية المستمرة. ويتوقف، والتفويض بشأنه لم يكن في مكانه. وهنئنا الاستقطاب بين قوى عنصرية وإسلامية لا تقسم على قضايا الديمقراطية، بمعنى أن التزامنا بحزب العنصرية والإسلامية الأول لم يكن معاً بحكم الديمقراطية في مقدس معارضة، مع أن هذا الالتزام مهم للعربية في مرحلة الانتقال. كان الاستقطاب على حساب الالتزام المشترك بإصلاح الديمقراطية من أهم أسباب فشل الحزب الديمقراطي في مصر، وهو شكل شرح حتمية ثقافي واستغله لحش الصمخ إلى العودة إلى حكمه في فرض الحرية على الرئيس مسحب تمهيداً للانقلاب عليه.

دسيسة إلى قضية فلسطين، كان لتأكيد الحصري عليها شاهد زور لمصالحه لأنظمة ضد التحول الديمقراطي، واستخدمته قوى نزعها عنديته لتوقوف إلى جانب الأنظمة بحجة «القضية» ولا أعني أن كانيس قصد ذلك حين أشار إلى قضية فلسطين بوصفها أحد أسباب تهدي القوى لأصوله وأعتهد أن قضية فلسطين كانت عملاً محضاً في مطلع الشان العرب إلى أعدائه والحرية في حملات التصدي التي كانت تتاح في بعض الحالات مع الانتفاضة الفلسطينية، لكنها تتحول إلى عنصر سالب في استعلاء الأنظمة العربية عند اتهام أي معارضة، بعض مصر عن موقفها من قضية فلسطين، بوصفها «أصناف العربي» و«الهمش» قضية الفلسطينية، كما أن الحرص على «أمن إسرائيل» كان من أسباب تحفظ دول عربية ديمقراطية وحشية من التعبير (عدم الاستقرار) في لدول العربية بمحاكية لفلسطين.

طرح شمير سؤال الاستثناء العربي أيضاً وأجاب عنه بالعوامل الأربعة الصاعدة ريعية للدولة، ومع وجود مؤسسات وحركات، وحتواء ما يتشكل منها

كما به يحصل اسعاج للمجتمع المدني على شكل حركة مدني، لكن، حصل ذلك في حيز برعده الاسلاميين وفي رأيه لا علاقة بصعب المجتمع المدني بالعمل الاسلامي، من طسعة حيز مدونة وقدرته على تحكم في مصدر الثروة ويرجع لدخل^{١٧} والأهم من ذلك أن الرئيس في الدولة السلطنة لا يسهل لإصلاح من أعني، من يسهو من أسس، كما أن طسعة الدولة السلطنة لا تسمح بدشفاق بحبه الحاكمة إلى معتدس ومنظرين، فهذه اسحه هي في الحقيقة أتباع رئيس ووصل مايكل براتون وبيكولاس فان دي فاب إلى نتيجة مشابهة في ما يتعلق بالأسسمة نكتاتوريه الأفريضة بي لا نشق لأن جميع عناصره قد توصلت مع الدكتاتور في أمور اسي قد يُحاكمون عندها، من تأمين مصباحهم والفساد وعبره، ويواجهون حساب حسرة كل شيء مع تعبير العدم، ومن يدينهم حيرات، لا اسفه معه في السمية نفسها^{١٨}

كانت لأحداث الحثية في نهاية شميسات ونداية التسعيسات من عرب المدصي متفدته سسياً بشأن ديمقراطيه عربي، لكنها ما لبثت ب انتقلت إلى دراسة سبب مداعة لسلطوية في لسب العربيه وخصسها في وحه التعبير إلى درجه أنه صدر عدد خاص من مجلة *Comparative Politics* في عام 2004 هذا العرض (نقش في هذا الفصل العديد من المقالات المشورة في ذلك العدد) ثم عادت وبحولت الأحدة الحثية بعد عام 2011 وأصبحت تحدث أكثر عن احتمالات الديمقراطية، وعادت مرة أخرى بعد انتكاسة اثورات العربية إلى أجسدة متشائمة من جديد^{١٩} هذا لا يعني في نظري أن ذلك كله عبر مصد، وإنما تساهم روبا اسطر المحسنة في فهم نظم أسباسبية اعربية، وإن كان أي من لا يكفي وحده

Schmitter pp. 32-33

(18)

Michael Bratton & Nicolas van de Walle *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* Cambridge Cambridge University Press 1997) : 86

Rex Bryner et al «New Horizons in Arab Politics», in Rex Bryner et al. eds., *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* Boulder, CO Lynne Rienner Publishers, 2012), pp. 1-13

استُخدم النموذج الحرائري في معارضة دراسات لانغز سحابة لغربية بعد ثورت عام 2011 شيين عدم نعايش جهر الدوبه اندي يحنكر ادوات «قمع مع عناصر مدبهر طمة في النظام المحتفظ الذي شأ بعد إصلاحات الرئيس بن حديد وتحوّل هذا الجهر عمباً إلى الانقلاب العسكري على الإصلاحات وبدلت توقع سنبس و سر أن تنفّر «الأصمة البهحيه» التي نشأت بعد اربع مع اعربي إنا إلى ديمراطيات شما حصل تدريجاً في س رايل بين عامي 1974 و 1989، وما إلى نظام سطوي بالانقلاب العسكري مثلاً²¹ و سر انكنا بين خالني مصر ونوس يمكن نظام السابق فيهما ما يسمياه المجتمع المدني من لعمل، مع ملاحظة أن ثمة حاجة من أجل هذه الديمقراطية، إلى المجتمع السياسي (Political Society) وهو المؤلف من اءاعلى سياسيين المظمين في لأحراب أو غيرها²² والحقيقه أن هدمش حريه عمل ما يسمى مظمات المجتمع المدني كان في مصر قبل ثورة اوسع منه هي نوس هي صل بن عبي وهدا به بُصب التحليل الهدف، مع إصاغه أنه في سلبين كان هدمش اعمل سياسي والجمعاني اوسع من الهدمش في كل من سوربة وبيبة، واصبق مما كان عنه في اليمن

ان إسكبة اسنير د الأكر جاهرة من علوم الاجتماع في العرب تتعنى في طريقة تعامل مع مصطلح لمجتمع المدني دي جب أي سداب جهر وممط في مصطلح مظمات غير حكومه، كانه محرو سمية من دوا تصور دلالة عبر س ربح حتى أصبح مفهوم مهمباً في التحليل وكل من نطع على اشكر الساسي اعربي بذلك أن مفهوم المجتمع المدني صبح في اسبابه في مقاس المجتمع في حابه الطبيعية، أي المجتمع القادر على نظم نفسه في كيا ساسي، بمعنى به شأ منطوق مع المجتمع المظم في دوة، ثم بدأ لتدير التاريخي بين سولة والمجتمع المرجري في اقتصاد اسوق ي ب المجتمع المدني أصبح قادراً

Lang & Stepan, «Democratization Theory and the Arab Spring » p 2.

(21)

ibid. p 23

(22)

عنى إسح نفسه في داخل الدولة وخارج سيطره السلطة بحكمة، ولاحقاً أصبح المجتمع المدني هو مجتمع مدني على أن يعبر عن نفسه في البرلمان، أي سلطة التشريع (أي أن المجتمع المدني لم يكن يوماً من الأيام مفصولاً عن سميته في عصر «المجتمع السياسي») وأخيراً، وصلت إلى مجتمعات ديمقراطية الليبرالية المتطورة المعاصرة التي بدأ انبثاقها فيها يورج حركات الاحتجاجية و لجماعات عبر الحكومة وغيرها من الاتحادات الطوعية اهتماماً خاصاً بتغييرها من 1 الدولة بحكومة وعلاقات القوة 2 اقتصاد سوق القائم وعلاقات ربح والمصالح 3 الأحزاب السياسية و نزع على السلطة السياسية لكن هذا الفصل عن الأحزاب حصل بعد أن اكتمل النظام الديمقراطي وأعد إسح نفسه، وبعد أن أثبتت مسألة بحويه السياسيين المهنيين، وطرحوا مسألة المشاركة والديمقراطية من المائدة و صُدِّر مفهوم المجتمع المدني بصيغته الأخيرة من مرحلة ما بعد الديمقراطية الإسرائيلية إلى بلدان ما زالت في فترة ما قبل الديمقراطية وفي بعض الأحيان قبل أحداثها أيضاً، وأصبح المجتمع المدني فيها مردقاً لمخططات غير حكومية ما أفقده كل صدقته بتفسيره لسحولات الدرعية في لعلاقة بين مجتمع و دولته، و نفوى لسياسية وعمليه الانتقال الديمقراطي بل وُدت ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بمخططات حكومية غير حكومية

شقت تونس طريقها إلى الديمقراطية، وهي تعيش مرحلة الانتخابات الثالثة في أثناء كتابة هذه السطور، وأثبتت أن مسألة شرعية الدولة وسقف الأمة المواطنة ضرورة لا محيد عنها للتعددية التماسية السياسية، وأن الشعب الحاكم إذا لم نشق بالإصلاح فإنها قد نشق بالثورة ولا بد من تحييد الجيش خلال الصراع على الانتقال، ويجب أن يحصل توافق بين الشعب السياسي الرئيسة على نظام ديمقراطي هذا طريق تونس في تحاور «الاستثناء العربي»، وسوف يكون على بلدان أخرى احتراح طرقها الخاصة بها بالاستفادة من التجربة

نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة

خلال الأسابيع لتطبيق نموذج در سات لانتقال ديموقراطي على تحارب عربية، ارتكك حصاراً عتار لانتخابات شعبية التي وقعت في عام 2011 حراكاً شعبياً في إصرار عمدة إصلاح بادر إليها الأنظمة استبقته قبل بدلاع الثورات بعقود، وكألهاء، وفي نموذج در سات الانتفا، حركت شعبية في إطار إصلاحات جارية والإصلاح قد تطبيق قام المعصن بتصميم المرحلة التاريخية وتعقب الحدود مع الإعلام مع نموذج در سات الانتقال، وكألهاء الهدف إثبات صحة النموذج لا فهمه من حركى وهذه العراض منقطت المرحلة الانتفادية في دولة مثل مصر لتشمل إصلاحات لفرق ديمقراطي

كذلك قد صارت العديد من الدراسات عن الإصلاحات في العالم العربي التي حركت منذ منتصف الثمانينيات من ثمانينات القرن الماضي وتشجعها، وأسست استعصاء بحولها إلى عملية انتفا ديمقراطي، وذلك بعد موقعة التفاوض بها

في الأردن، في إثر اضطرابات معد وحوادثها، جرت في عام 1989 أول انتخابات برلمانية شاملة منذ استتبات، وأعيد إحياء البرلمان، وفي اليمن، عُقدت أول انتخابات حرة شاملة في عام 1992 حركى ذلك بين بعد موحدة في أيار مايو 1990، بل في إثر أزمة اقتصادية عيفة بعد طرد اليسيين من السعودية وقطع دول بحسب التمويل سيحة وقوف اليمن إلى جانب العراق في حرب عام 1991 وكانت تجربة اليمن في التحول الديمقراطي الأولى مهمة معادية، إذ كانت لانتخابات حقيقية ولم تؤد إلى انقلاب عسكري خلافاً للحرز، ولم تُرور بمصاحبة بحرب الحاد، حرب المؤتمر الشعبي عام 1991 حصل على 123 مقعداً من أصل 301 وفي الحرب الاشتراكي اليمني 69 مقعداً، وحزب النجمع اليمني للإصلاح 68 مقعداً لكن هذه التجربة تعثر بسبب صرامة التعامل مع الأجواب، ومعارضة حرب الإصلاح بتحالف الجديد مع حرب المؤتمر الشعبي لعدم والحرب الاشتراكي اليمني (انتهى الأمر إلى نوع من المحاصصة، حيث كان رئيس الجمهورية من حرب المؤتمر

اشعبي العام، ورئيس وزراء من حزب الاشتراكي، بينما أصبح عبد الله حسين الأحمر (1933-2007) زعيم حزب الإصلاح رئيساً لمجلس النواب لكن توزيع سيطرة الأحزاب وعيورها كان متطوياً، فأحزاب الشبان قدرت في الشمال، والحزب الاشتراكي في الجنوب، ما شكّل تصدّفاً بين الانقسام السياسي والانقسام العرقي ونهى الأمر كما هو معروف، إلى صراع عسكري وفرضت وحدة على الجنوب بقوة سلاح في عام 1994.²

أما في الجزائر، فعندما أنهى الشاذلي بن جديد حكم الحرب لوحد بعد تطهرات 1988 التي قُتل فيها 400 شخص، شملت إصلاحات جزء الأحزاب حرة، وبرزت جبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات لندته في عام 1990 وحسب 60 في المئة من مقاعد مجلس الولايات، و55 في المئة من مقاعد المجالس الشعبية، وفي الانتخابات البرلمانية، في الجولة الأولى في 26 كانون الأول ديسمبر 1991 التي شارك فيها 50 حزباً، وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أي سيار الإسلامي) بـ 188 مقعداً من أصل 231 مقعداً وحدها في المركز الثاني جبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعداً، ثم حزب جبهة التحرير الوطني لحاكم في المركز الثالث بـ 15 مقعداً، وحلّ رابعاً حزب حركة مجتمع السلم «حمس» وبقي 199 مقعداً غير محسومة لاقتراع عليها في الجولة الثانية التي كانت مفرقة في 16 كانون الثاني يناير 1992 عند ذلك حصل انقلاب حشيش على العمية بدمقرطية بقيادة وزير الدفاع خالد نزار، وأحضر بن جديد على الاستقالة

في سياق موحدة الإصلاحات، وقع في الجزائر تطوراً أن يدكر أن الدراسات الانتقال إلى الديمقراطية 1. شرح في نسخة الحاكمة بين مؤيدي الإصلاح ومعارضيه 2. حراك شعبي يطالب بتوسيع الإصلاحات بعد عام في حبه في الجزائر حراك شعبي احتجاجي بحسن مطالب اجتماعية اسعمل الشرطة سي قدم بها بن جديد ونيا، دخل النظام، وحلّ بتوسيعها وحدث التغيرات الإسلامية

Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (29 London-New York: I.B. Tauris, 2004), p. 41, 43b-437.

(التي لم تكن ديمقراطية الأهداف وبتطلعات) الاحتجاجات وصولاً إلى الاتحاد قبل أن يقب عليها هذه الحشود قبل الانتقال في خرائط، وهذا كونه يسير بحسب نموذج مشروع درسات الانتقال، لأن المعارضة التي استعنت الإصلاحات وحسب توسيعها لم تكن ديمقراطية، ولم نهدف إلى بناء ديمقراطية (ما يؤكده أهمية هذا الموضوع خلاف رأي شيمورسكي وفيه روستو)، ولأنه في سياق الصراع داخل المنحة الحاكمة انتصر الطرف المعارض للإصلاحات، ألا وهو هذه الحشود وبعض قيادات حزب حبه التحرير ونكرت خلال تأليف هذا كتاب ثورة شعبية في البحر لزعيمى نظام بونفيلقة التي كانت انضمت كحركة احتجاجية ضد ترشيح لرئيس لمرضى وانقضاء عهد رئاسية خامسة وتحولت الاحتجاجات إلى ثورة شعبية مطالب شكل واضح بالديمقراطية والخص من مركز اليهود غير المنحة التي نصع القرار ويبدو أن لأطراف جميعها، بما في ذلك جيش، ستفاد من تجربة عشر سنوات من الحرب لأهمية الدائمة التي انتهى إليها إصلاح التسعيات الديمقراطية في عهد حزب الديمقراطية في قيادات المعارضة والسيطرة الحاكمة وعُقدت انتخابات رئاسية بعد تطبيق مطلب الثورة بتعيين لجنة انتخابات مستقلة، لكن من دون المرور بمرحلة مسدومة وتتوافق في أثناء كتابة هذه السطور وهذا يكون من الضروري العودة إليها عند كتابة دستور جديد لسلاد

جرت انتخابات في الكويت مباشرة بعد تحريرها من احتياج آخر في لولمان حُقد شطه في عام 1986 وعرض الحرس في تسعيات انقرون الماضي أيضاً إصلاحات أعدت النبرات سياسية إلى العمل بصورة جمعيات سياسية مسخرة

جرى هذا كله بعد احتجاجات اجتماعية في بعض بلدان في إثر تراجع قدره دور على دعم نسلح لأساسية مع انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر النفط حجم المحني من 37 42 دولاراً أميركياً (114 93 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1980 إلى 14 44 دولاراً أميركياً (33 29 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1986 (يظهر حدود 13 1)

الجدول (13 1)

أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار برميل) في الفترة 1979-1990
(تم تعديل التضخم بأسعار 2019)

السنة	السعر (بالدولار)	السعر (بالدولار) بحسب عام 2019
1979	25 10	86 80
1980	47 42	114 93
1981	35 75	99 19
1982	31 83	83 44
1983	29 08	73 83
1984	28 75	69 97
1985	26 92	63 26
1986	14 44	33 29
1987	17 75	59 49
1988	14 87	51 83
1989	18 33	37 36
1990	23 19	44 71

المصدر: crude Oil Prices - 70 Year Historical Chart, Macromodels, accessed on 28/3/2020. at <http://www.bun.gov.kw>

لا يسعنا ان نطعن، بأثير ترهعات أميركبه متربسة من حداثها، في منطفه بعد نهاية الحرب الباردة واحتلال صدام حسين الكويت، وربط المحافظين الجدد معامرت صدام بعسكرية بطبيعة صدام الاستبدادي، وبداية صدام الديقراطي في أوروبا اشرقه وأثره أيضاً في انراي اعدم في منطفه رفع قداحت ظروف الهمة للبرائية العربية بعد حرب الباردة وتوسع اعومته الاقتصادية والثورة في وسائل الاتصال، وتشبكت في وضع التحديب أمام اسحب الاستطويه وتتيحه بلدت اضطرت الأنظمة استطويه، في حصص لأرمة الاقتصادية، في إدخال تعديلات على بعض مؤسسات الحكم

من دون شرح أسباب الفشل، نصف عربي صدقي، مثير للإصلاحات العربية هي الحقبة 1975-1997 بما يأتي أولاً، على الرغم من سمات وتكرار الأحداث، فإن الحكم الفردي ظل مسطر ثانياً، على الرغم من وجود بعض التفاوضية في بعض حالات، فإن الممسكين بالسلطة بقوا استهائين لي أخير من بتدويعون معه، وعلى على المتدويعات هدف يحدد شركاء محبطين ثالثاً، مع إغناع وعي صحافة معارضة وحربها، فإن أدوات الأنظمة طلت هي السيطرة على السى لأعلامية رابعاً، يقوم حطب الأنظمة ببقاء في الحكم على الإكراه وتهديد، بدلاً من إغناع خامساً، بمؤيد الانحدارية، إلى القس من الاستبداد والإدماج، الهدف بغير هذه الأنظمة في أسطه كما أن راجع الإصلاح في مصر ولحزب وهما بلدان لهما ورا سكتاني وحيوسراتيحي راز حرم بعدم عربي من وجود نموذج ديمقراطي عربي⁴

لم تشمل الأنظمة عربية من لسلطوية إلى الديمقراطية بعد الإصلاحات في تلك المرحلة، لعل انقلب إلى نظام سلطوي من نوع جديد هو لسلطوية استبدادية⁵

لا تطلق مقولة لسلطوية التفسيرية، كما سن أن نقشها، على بلدان العربية التي حرب فيها للإصلاحات، ولا تلك التي شهدت ثورات هي بديها العقد الثاني من هذا القرن وتتميز بمادح سبي يحسبها مدحش المدن طرح فكريه استبدادية التفسيرية، (كرويت وهرت وروسي وبيرو تحت حكم فوجموري وهايتي وألب وأرميا وعب وكيب وميري والمكسيك ورامبيا حتى بسعيب الفرب الماضي)، بما يأتي إلى المؤسسات الديمقراطية شكبه هي وسيلة الوصول إلى سلطة أو إمسك بها، لكن حكام يحاطون إحتوائها وفوقها بسمر ومثارة إلى درجة أن النظام يصحح غير قادر على

(24) العربي صيفي، إعادة التفكير في المعركة العربية انتخابات دون ديمقراطية د حبه

محمد شا (أروب مد 5 راسب الوحدة العربية، 2005، ص 212 - 213) arbi Nadik Rethinking Arab Democratization. Elections without Democracy (New York: Oxford University Press, 2009) pp 3 - 32

توفير الحد الأدنى من معايير الديمقراطية وفي رأيي، ربما يصح اسقط المطروح عموماً بالنسبة إلى حالة الجزائر في عهد بوتفليقة بعد المصالحة واسم لأهبي، وربما يمس أيضاً حيث تكرر تحذير صابح، وسودان (الذي لم يعد فيه بالإصلاحات، بل يتفرد من عدم تعددي ديمقراطي دام فترة وجيزة إلى هذا المودح من خلال انقلاب بشير عسكري يدي تحوّل في الحقيقة إلى دكتاتور ولم يسمح لأحد بمسئله) أب مصر في عهد مبارك فلم يُتَاحَب فيها الرئيس فعلاً، والحالة الوحيدة التي سمح فيها بمرشح هي مقاسمه اسهت إلى اعفاده ونحن لا نعتبر إجراء انتخابات لمرحّل من دور صلاحات حقيقية كذبه لا عتدّر بعدم مسطوي تدفيعاً، فامصّب الممست بالسطة فعلاً (رئيس أكر أم ملك) ليس حصفاً للنفاس، ولا حتى لسفسي شكلي أو مرور

كانت إصلاحات عرب الماضي في الأضمة استظوية العربية، ما عدا الجزائر التي سهت إلى ما سهت إليه، إصلاحات مكتبيكية لاحتواء أزمة داحية ورو مسيطرة وضع دولي وقدر العديد من الكتاب أن سرلة التي حرت في النصف الذي من ثمسبب القرون الماضي وبداية تسعينية في بعض بلدان العربة كان بحمياً لصوة النظام السطوي²⁶ لكن بعض باحثين اعقدوا، تأثراً على ما بدو بتحوّل عو. بتشوف وبعض تحارب ما سمي بالموحة الثالثة²⁷ أن السحة لحكمة قد لا تمكن من اسيطرة على إيقاع الإصلاحات وحدودها، وحتى لو كانت حرة من عمبة تجميل نظام استظوي باستحبة نظام لصعوط اجتماع وقصدية ووفق هذا سقيم لأقل دقة في ما يحصل انجبه اعربة²⁸، قد لا يسطر أي نظام على ستراره إذا ستمرت الصعوط

Steven Levitsky & Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism», *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 2 (April 2002), p. 52 accessed on 9/3/2020, at <http://bit.ly/2NwKagt>

(26) ومنها مقالة ريموند هينون بعنوان «المرحلة من دول ديمقراطية في تطور السطوية ما عدا سجبوية» Raymona Henon «Liberalization without Democratization in Post-populist Authoritarian States» in Nils Bratseth, Lin Davis & Manuel Hassassian, *Corruption and State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2001) pp. 23-43

Steven Heydemann «Upgrading Authoritarianism in the Arab World», The Saban Center (2012)

لنوسع إصلاحات قدم بها أصلاً لأسانه هو وذهب لير أندرسون بحيث،
 فاعربت الإصلاحات لسياسية في بداية عهد بن علي، وأحيث توصي
 التونسي (1988) اندي تضمن نصيب مثل لهوية الوطنية واسطدم سياسي
 والتنمية، بداية بتقل ديمقراطي وشبهت الميثاق الوصي ميثاق موكثوا
 (Monclou) الإسلامي وقد وقّعتة ستة أحزاب من سها تتجمع دستوري
 الديمقراطي يحاكم وحركة النهضة وحركة الديمقراطية الاشتراكيين وحزب
 الشيوعي التونسي وحزب الوحدة الشعبية، بصافةً إلى الاتحاد لعدم تونسي
 لشغل (وقع في عام 1989) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات
 التقليدية، والاتحاد الوطني لملاحين، والاتحاد البرقي للمرأة التونسية،
 والريضة التونسية مدافع عن حقوق الإنسان، وغيرها^{٦٨} لكن ما تلاه هو
 دكتاتورية بن علي

بالسنة. بن الساحت حسن لحداح أحمد، فإن دولاً مثل مصر وتونس
 واليمن التي حصلت فيها ثورات، كانت دخلت مرحلة إصلاحات سياسية هي
 ثماست بقرب ماضي ونعصها قبل ذلك (إذا بدأنا بالسادات في السبعينات)
 أي ب هذه الدول، بمعنى ما، كنت في مراحل تقاسمه^{٦٩} وهي رأي، لم تكن
 تلك مرحلة انتقالية بمفهوم دراسات الانتفا وحتي إذا عتبر أني مرحلة هي
 التراجع مرحلة انتقالية، فهي بالتأكيد لم تكن مرحلة تتقال إلى الديمقراطية
 لقد حرب عديلات في طر نظام سلطوي، وليس إصلاحات حقيقية، سوء

or Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC *Analysis Paper* no. 3, (October 2007, =
 accessed on 9/3/2020 at <https://brook.gs.39wv.3w>

٦٨. لاف أب ساربر سني وضع قائمة الحولات الديمقراطية عبر أن يع أني ما، ناقشه ٢٠٠
 ٢٠٠٩، والتي تشمل فيها أوروبا العربية وأمريكا اللاتينية شملت مصر ١٩٥٥ ٩٥٩ وود العربية
 محمد والأميركس وأسر... وبورجيس، والسادات وفر عام ١٩٩٥ حتى عام ٩٦٩ بحده شمل مصر
 وحزب و... حيث كانت حرب فيها حولات ديمقراطية في نهاية سبعينات، يُنظر Charles L. Ly.
Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. ٩٩

٦٩. Anderson «Political Power, Liberalism and Democracy: The Tunisian National Pact ١٢٨»
 of ١٩٨٨ «Government and Opposition» vol. 26 no. 2 Spring 9١ pp 2٩-75 accessed on 2١/2٢
 at <http://dx.doi.org/10.1017/S0022291600000000>

(2٩) حسن حجاج علي حمدا، امر حل الثورات ثورات عربية مدخل موسي بتفسير، هي
 أطول التاريخ الانتقالي حال الثورات العربية، ص 6٩

أشمنت السجلات أم إن حقه التعبير لعصر وسائل لإعلام تحت سقف محدود من
دور النشر عن صسط الأخيرة الأمانة بها والأهم من ذلك أن الأنظمة الحاكمة
لم تشق في أعفدها، وانتهت في أعفدها. ساحة إلى ترسيخ النظام السلطوي
وفي أي حال لا أرى أن الثورات الإصلاحية (كما سميتها) كانت جزءاً من تدث
المرحلة، بل جاءت من خارج ديامينها، ورائضة لواقع الاجتماعي السياسي
السلطوي الذي تمحصت عنه لم يكن ثمة تدرج هـ، بل قطع مع هذه العملية.
وتطلع إلى معادرة النظام السلطوي عمومًا

حتى في حالات الانتصار الأخيرة من عام 2011، لم تكرر عرباً حاة مثل
حاة الجزائر، أي الشقو السحبة خلال الإصلاح من أعلى ففي مصر وتونس
واليمن شقت سحبة، سحاكمة (إذا اعتبر قيادة السحيش من ضمن السحبة
الحاكمة) بعد ثوره أم في سورية فلم تحصل شقاق كهذا في السحبة الحاكمة
(ويحذر أن تذكر في هذا السهم أن النظام السوري استفاد من تجربة الصباط
الحرثيين في تحمل تكلفة قرارهم ألا وهو مخر الصراع المسلح، وفي حخير
اعدام بين النظام والإرهاب فقد أثبت سحرية لحزنية أنه إذا طرح موضوع
عنى هذا السحوا، فإن يصعد لعلى عنى نظام يراجع)

في حيه، أكد مستشرون بإصلاحات العفدين التاسع و العاشر من عرب
المصري إرداد أهمية جمعيات والمصظمات غير حكومية ونشاهد، والتي
من موقع أن تعبر الحوار السياسي وسماع والبهارات سظيميه والموارد
المتوافرة مموطين لحدي سعه السوه¹² وحُست أدلة مفردة عنى أن
التحور بديمقراطي قد يشأ من تدفد طوبى حدى، وإن كان مقتداً، وأنه
بدت قد ترداد قوة المعارضة وبدخل في تدوحن عنى الديمقراطية مع الحكّم
بعد أن كتب هذه المعارضة ضعيفة عندما أضمت لاسجلات أول مرة
وتورد أمثلة من المكسيك ولسعال¹³ والانتخابات التشريعية التعددية، وفق

Marshall Peepson, 'Postmodernism: A Multi-Party Fiction in the Arab World', *International Journal of Engineering and Innovation Strategies in Comparative International Development* vol. 6, no. 4 (Winter 2002) p. 35 accessed on 9.3.2020 at <http://bu.ly2w83DL>

¹² ibid. p. 16

(31)

مرشحا موسومسي، هي خطوة هادئة إلى أنظمة بيس موضوعها إصلاح نفوذ
بحو الديمقراطية، بما لإحياها من الديمقراطية ومع ذلك، فهي ربط شرعيها
بالانتخابات، نشأت هذه الأنظمة حيثه للشخصين الديمقراطيين بتنافس
والاستعداد تحدث شقوق في النظام دستوري عند استعلائها من صرف
المعارضة³². وقد شئت خطأ هذا لاستتبح عريياً؛ بدتراجعت نزاهة الانتخابات
ولم تعمق، واعتمدت كبات التروير والتخويف وتغيير طريقة الانتخابات وفق
مصلحة النظام

بعد ثورات في عام 2011، فحسب أصبح الانتخابات معني في بعض
الدول، بما فيها تلك سي لم تحصل فيها ثورات، مثل المغرب الذي حصل
فيه حراك شعبي مهم بعد الثورات في تونس ومصر وشئت أن نعبر أهمية
الانتخابات استرجاعه، وحرام بعدم حاكمي في المغرب شائع في إطار
الإصلاح الدستورية التي يادر إليها صحت بعد الحراك فبراير 2011
الاحتجاجي في المغرب منه، هم تعبر موقف يمكن الرجوع عنه في الوقت
الذي يره لمحرر ملائمة من خلال استباكه باستمرار استباكي، وهدرة جهته
الأمية على الصعق على الأحزاب

ظلت السلطة التنفيذية في الدول لعربية بعد إصلاحات القرن الماضي
غير متحركة، أما السلطان التشريعية والفصائية فمقيدان لدعاية، ولا وزن حقيقياً
للسلطة المنتخبة بين مكونات النظام الحاكم ومع ذلك، جرى التلاعب بها من
خلال التروير والتخويف والإغراء ودعم مرشحي النظام وغير ذلك، إدراكاً من
النظام لأهمية أي انتخابات وحظرها إذ أفنت نتائجها من بعده، حتى إذا كانت
انتخابات لهيئة فائدة الصلاحيات، ومن هنا تكون ضرورة ضبطها والتحكم في
نتائجها

في نهاية، لم يحصل تحول ديمقراطي من خلال تعمق الإصلاح
الانتخابي، لا بدسائمه بداحية، ولا تحديه تتفاعل مع مقاطعه الانتخابات،

ولا بالاحتجاج الشعبي، بل وقعت ثورات في بعض هذه الدول من خارج هذه المخطوطة، بعد فترة طويلة ساهمت فيها الإصلاحات الشككية لترسيخ لأزمة استصواب كما وقعت ثورات في دول لم يشهد نظام حكم فيها أي إصلاحات تذكر مثل سورية وليبيا.

أما الدول التي عرفت إصلاحات في نهاية القرن الماضي ولم تنشأ فيها ثورات، مثل الأردن والمغرب، فعادت إلى إصلاحات من جديد حيثه تداعيات الثورات في الدول العربية لأخرى و لارتدادات الاحتجاجية التي وقعت فيها وما لبث أن أحكم قبضتها على سلطة نفوذ بعد تراجع الثورات العربية وتشكل التحريض حاد خاصة، فقد شهدت إصلاحات في القرن الماضي، لكنها تراجعت عن جزء كبير منها وبعد أن حفظ فيها الحرك الثوري في عام 2011 بالتوتر بطائفي وتدخّل سعودي بوزنها قوات درع الحريرة، تراجعت تمامًا عن إصلاح وعادت إلى نظام ملكي استصوابي تقبلي تابع للسعودية

ممكن ملاحظه عذوق في سلوك القوى السياسية خلال اثورات نفسها وبعدها، بين الدول التي عرفت الاستجابات التشريعية المقتيدة وتلك التي لم تعرف أي نوع من الاستجابات، لدرجة التمرس السياسي وثقافة استصوابه والقدره على التنظيم ولم يكن العامل مهم هنا هو تأثير دينامية الإصلاح في الحقبة الحركية، بل تأثير إتاحة هامش سياسي يتعظم وعمل سياسي وقيادي وهامش واسع بالإعلام في المعارضة يصح ديث في حالات مصر وتونس والحرائر واليمن والمغرب و الأردن قبل الثورات

على نمط الخطأ في تطبيق نموذج دراسات لا تتقبل بأي بداية فيه هذا الفصل، لا يعبر صاحب أمم أحمد وحيوفاي كيونتش تحولات عام 2011 في مصر تعبيراً بصريح، وإنما حقيقة أخرى من حركات التحول الديمقراطي في بدأت بالاصلاح السداتي في الفترة 1974 - 1979، وتشمل من صحتها صعوبات السك الدولي وصندوق اسفند الدولي على الحكومه بمصرية بتحديد هدف

الدولة واحصصتها ومأسسة معدنة بحرية وغيرها³⁴ ورأى ساحتس ب
رده فعل الطغمة العامة على سيطرة رحت لأعمال الحمر على انحرط موصي
الديمقراطي، وانضمام عماد إلى مجتمع لمدني، كما يستدنه، أصبح
أساس حركه ثورية في عام 2011³⁴

يذكر هذ الاستنتاج ضمن تحولات الحاطة لإصلاحات عرب
المصري وعلاقتها بالثورة وكان النظام قد تحول في السنوات التي سقت
الثورة إلى اتشدد لأمي في فمع المعارضة، و تشتر الفساد بشكر و سم،
وبدأ النظام التحصير ثوريث انحكم لأبن الرئيس، كما رقر انتحانات مجلس
الشعب في عام 2010 وكان بتزوير شأل رئيس في احتفاد القوى السياسية
المعارضة و حضرت حرك الشعي هرة ثورية بدأب في تونس وأدت إلى تعبر
النظام وانطلقت حركه بدية بوصفها حتجتي ضد مدرسات أجهرة لأمر
ولتعديت في السجون لكن مه ثورة تونس وهرات بن علي كانت إمكانية
إسقاط نظام، وسدفة الرئيس، مدنه في الأذهب لم يكن هدف تعميم ما مداه
السلطات ومذكر، ففصل الثورة كان نظام مبارك قد أصبح أكثر سطوية ومع
دنت لم تهدف الثورة إلى لاسلاء على حكم، بل طاست باستقالة الرئيس
وسحق سسلة مطالب لا تعي لا تطبيق لديمقراطية قد فرغ لحرارك
الثوري حدر انضاء من حارحه، وكأنها ثورة لا تطرح بديلاً من حكمه بن
تعديت لإصلاح الحبري الذي يؤدي إلى ديمقراطيه وهدام أفضده بالثورة
الإصلاحية

أما محور بحث امين أحمد وحبواني كوتشيب امذكور فهو الصدمات
الوقائية التي تُقدم بفتات الحكمة بقصور بالمحور الديمقراطي، وهو بعض

Amel Ahmed & Giovanni Capocasa «The study of Democratization and the Arab» (3) ,
Springer, Middle East Law and Governance vol 6, no 2014 p 20 accessed on 9. 2024 at <http://bit.ly/2wllzbd>

³⁴ Ibid. pp. 26-27

(34)

كان محمال شان مهم في مصر ذات محنة الكوري بالثورة، لكن وزن اعمال المظمين بن
يكن أساسيًا في حركه الثوري في 25 يناير في مصر، وانضم إليه عدد من الشباب لاجد

دراسات لا تقبل وهما بحثان يؤثران على هذه القضايا، ولا ينبغي أن
تحتسب قولهما، تحدد أي منها مؤيدٌ للديمقراطية وأيها غير مؤيدٌ. ومع
ذلك، فإنَّ بحثان يقصدهن بأن الأمر برئاسي بالرئيس مرسى في تشرين الثاني
نوفمبر 2012 بالقصر مع عممية اسحول الديمقراطية؛ إذ شكّل خطرٌ كبيراً على
الديمقراطية³⁵، لأنه يركز على صلاحيات كبيره في يد رئيس كنه هـ عن رئيس
منحبه له بكر في يده إلا صلاحات صلبة، وبـ بكر يحكم في الحقيقة، هـ
كان عمله معرضاً لعدوى مستمرة من أحقره لدولة نيروغراطية ومن أحقره
القضاء المختلفة التي حلت برلمان منتخب، هـ عدد في الدولة أي مؤسسة
منحبه غير الرئيس والخدمة، في أي، أن حضوره خطوة مرسى تحت ليس
من مصموبها، بل من سوء تقديره رده العمل لواسعة عليه حسب صرع على
السبقة بين القوى المعاصرة النظام السابق، وعدم تقديره أهمية الوحدة الوطنية
للمرحية الاستبدادية بين القوى المعارضة بعدم الأساس

أما الانقلاب العسكري في سوريا يوليو 2013، أو ما سميته «الحدوث
الأخير»³⁶، «الانقلاب المدعوم شعبياً» الذي أدى إلى طاحنة أول رئيس مصري
منحبه، فهو من منظور الباحثين تغيير مؤسسي يصعب الحكم عليه، «مع أن
انطربات لخدمته يمكن أن عسره بعبء عوده إلى لسطوية»³⁷ ثم يعنى لبحثان
لهوهم صحيح أن طاحنة رئيس منتخب ديمقرطية أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه على
أسس ديمقرطية (لاحظ تحديدهما للموقف منه على أنه لا يمكن الدفاع عنه
على أسس ديمقرطية)، لكن مثل هذا الموقف في رأيهم لا ينتقط تركب حبه،
ولاسم التحالف عبر المتوقع بين قوى ديمقرطية (أحرار غير ديمقرطية أدب
إلى حد حه مرسى ووفقاً لتقديرهم، قد يكون تقوية م حوى بوصفه مجرد عودة
إلى لسطوية خاطئة، والتجارب المبسري - لمحاظ الذي أضح مرسى يمكن أن
يكون أسس ديمقرطية سياسيه تؤدي إلى ديمقرطية³⁸ أي إيهام بم يدري معنى
الانقلاب العسكري وأهميته حتى بعد أن وقع، حسب موقفهم الأيديولوجي من

Ibid. p. 27

(35)

Ibid. p. 28

(36)

Ibid. p. 29

(37)

الرئيس المنتخب، ما دام الديمقراطية في مصر مستمرة منذ لسادات، بموجب تحليلهما، ولم نقصها إلا أمر مرسي الرئاسي وهكذا يصبح للرئيس المنتخب عائقاً على طريقة الديمقراطية، والاضطرابات العسكرية محرّكاً عميقة سياسية قد تؤدي إلى الديمقراطية ويؤكد أن النظام الديمقراطي المفضل ستتوافر فيه ضمانات وقائية أقوى ستقوى الحيز به ولنقوى المحافظة وسحب النظام التقسيم على حد سواء، وأن ما جرى بعد الانقلاب العسكري ليس حرباً على فصل الديمقراطية، وإنما صراع على من سيحس حول الطاولة ويرسم أن ما يجري في مصر منذ الانقلاب يعود إلى الإجماع السياسي اللازم لاستقرار النظام الديمقراطي⁵ لا حدود لما يمكن عمله في تزيير مواقف سياسية أي يولد حجة بتوصيات المتحدرة وبتقاء الوقائع، وهذا كله تحت غطاء نصوص مفولات من دراسات لا تتقل وعدم السياسة المعمر في غير مكانها

لا توجد حاجة إلى التخصص في العلوم السياسية لأدرك أن لسادات لم تفتح طريق الديمقراطية، بل به أنشأ نظاماً سطوياً ارد فيه ورس حكم الفرد على حساب اشركه مع جيش، وأن الجيش بعد انقلاب 2013 لم يكتف ببعده بتدح النظام القديم، بل ذهب إلى إتاحة نظام أكثر سطوياً، وبروح معية التقدمية تهدف إلى علاقة أعضاء النعم تملك، وخطر أي شرط سياسي خارج النظام يمنع أي تصور شبيه بثورة يناير في المستقبل فالاستعداد بعائد أسوأ من الاستعداد البائد لأنه انتقامي، ولأنه يريد وأد أي إمكانية بشوب ثورة مرة أخرى

لم يعمق الإصلاح السياسي الذي نطق في نهاية القرن الماضي، ولم تبلور حياة سياسية، بل انجذب الأنظمة إلى البيروقراطية لاقتصادية ياقطع المحاولات بمحاصرة بمقرين من النظام مع بحكام بقصة الأمية والسياسية ولم تتحول بثرة الاقتصادية إلى ساس بالإصلاح السياسي، بل إلى إفساد رأس المال مستفيد من الثروة بدعم أكبر من نظام الحكم كونه مصدر بقوة وثروة كما أن الصفقات المبردة منه والمستفيدة منه على حد سواء لم تشكل قاعدة اجتماعية لديمقراطية، بل بنظام قائم

استعارت لأظمة استنصرية لعربية مست من تحريش الإصلاح جعلت
 حجب (استثناء فئة من مثقفها) تدمست حجب استنصم ضد أي إصلاح حوق
 من مدائح شبيهة بهاتين المتحرشتين المتين تحوت، في رأيي، في أدهن ححكم
 إلى منارمين، وهما منارمة عورب شوف ومنارمة بن حيدر لقد أهدب مام
 الإصلاح من أيدي هذين الرعسمين ففي حالة الاتحاد السوفياتي، فقد حارب
 الشيوعي السلطة والنهارب لإمبراطورية وفي حالة الجزائر، كاد الإسلاميون
 يعمرون بالحكم انتحات ولا يحرك لحيش

طرحنا بحارب عربية إذا إنشك ليس ثم تحت عجبنا دراسة شيعور سكي
 ولا دراسة شمير وأودوبيل المسممة من جنوب أوروبا وأميركا بلاتيه
 وتعلق الأوسى بالإصلاح ففي ما عدا حالة الجزائر التي وصلت إلى درجة
 الانتحات قبل انقلاب شق النظام معدي الإصلاحات عيها، ثم يحصل أن
 انشقت السلطة الحاكمة، بل ظل الإصلاح مدرة يد النصام يطرحه ويسحبها
 بحسب الضرر³⁹ السلطة الحاكمة ليست مؤلفة من تيارات محافظة ومعدنة،
 بل من مركبات محيطه مركز استنصم الحاكم الفرد المصنق الصلاحيات، موالبه
 له مباشرة، كما ست وحيي هو وحيد مدعات محافظة وصلاحيه، فإن من
 يحسم هو الحاكم عرد، وشرل السلطة عند قرره وسورية هه حالة بمودحية
 بوصفها بشكل صرح في سفارش بين المصححين المحافظين وسحريرين،
 لكن الحصع كال مصاع يحسم رئيس، ومن ثم يصع به فوزه يقضي بحد
 وكانت هذه حال العراق ومصر أيضاً، وكذلك حال الأنظمة ملكة العربية
 وذلك به تعرج دعوة الإصلاح في عام 2011 من تيار معتد في داخل
 السلطة الحاكمة، بل من انتظارات في شوارع ولمايدين

رأي ستيان ويبر أن لنظم ندي يضمون عيه سميها النظام سيطمي⁴⁰،
 يتمحو حول شخصي واحد يمسك بالسلطة ويصرف كأ سلاذ ملكه

39) هذا الذي عني الاشتقاق بي م حر لا مدح السياسي هو معارصات اليسارية
 واليمينية والاسلامية، في مقابل معاصد سحر الحاكمة بموجب شرح في لأحزاب على حثية دوح
 جعل الديمقراطي أو سبب خواء النظام بفرض القيادات، وغير هذا من الأسباب

الشخصي، فلا يعود لعدة لانتقال الديمقراطية صانحة للاعبين لأربعة، والمقصود هم مستبدون والمعتدلون من صرقي النظام والمعارضة، والتي يتفق موجهي المعتدلين من الطرفين، على إقصاء المتطرفين من الطرفين حين يكشف نظام استبدادي وجود معتدلين في صفوفه يقوم بمصء عنهم ام النظام لأقل سطوته فقد يسمح ببعض الاستقلالية لمحت قطع لأعمال المؤسسة المدنية وحتى الجيش وأظهر نظام مبارك في نهاية حكمه صفات سبعية من خلال مسأله توريث الحكم لاه، لكن مصر لم تكن دولة سطوته فالجيش حافظ على استقلالية مؤسسة بني حيد بعد (مقارنة بسورية وسب واليمن) وكان قادر على حماية مصالحة وإقصاء مبارك عن السلطة⁴⁰ لكنه فعل ذلك من مطلقات متعلقة بعوده، وليس لأنه جيش مهني حاصص لندسور

الفصل الرابع عشر

عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية

في دور العنف في عملية بناء الدولة، وفي تفاوت عناصر الشرعية والعنف في استقرار الدولة، وفي أن الدولة القمعية دولة ضعيفة غالبًا وليس دائمًا، وفي أنها قادرة على ترسيخ ذاتها وبناء قواعد اجتماعية لها في حماية الصرايب بوصفها مؤشرًا على قوة الدولة، وفي التفاوت بين الدول العربية والدول الغربية في مكونات السلطوية العربية الحديثة في ما يتحاور لسلطانية، وفي دور الجيش والأمن والحزب الحاكم وأسرة الرئيس وفي العلاقة بين بنية النظام ودرجة قمعيته للثورات.

سأول في هذا الفصل بلدان التي شنت فيها ثورات عربية في عام 2010 2011 من زاوية قوة الدولة وشرعيتها وسبق أن تناولنا شرط الوحدة الوصية وقوة الدولة في عملية الانتقال الديمقراطي واحترام زاوية النظر هذه لأنها تفسر الفرق بين دوليين (مصر وتونس) بدأت فيهما عملية الانتقال الديمقراطي بعد ثورات تونس ومصر، وثلاث دول أخرى (سورية واليمن وليبيا) تحولت فيها الثورات إلى حروب أهلية ويتناول الفصل قدرة الدولة على حل الشروخ القبلية والطائفية، وهو بحث لا يميز بين الدوليين المذكورين وبلدان الثلاث الأخرى فحسب، بل بين مصر وتونس أيضًا ويشدد الفصل في لبداهة على قوة الدولة العربية بشكل عام من زاوية قدرتها على جمع بصريات مقارنة بالدول بمتصورة، وذلك ليس لتفسير ضعف المواطنة وحقوقها، بل لتبيين الفرق بين قوة النظام وقوة الدولة،

يد قد تأتي سطوة النظم استطوي على خفية ضعف الدولة هذا عندنا عن
أن لحدوث الوارده في هذا الفصل وجميعه حصص لهذا كتاب همة
بذاتها

في أعين الدول العربية، جاء الحديث على نهج المودح الأتومي
الذي عرفه ترك في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، واتحد شكل ثورة
من أعلى ضد ثلاث الأرض ورأس جبال لأحيي (مع بعدلات وتغيرات
كثيرة على مصطلحات مور التي سبق أن صرف إليها لائحة خصوصية
العلاقة بين تلك الأرض والدولة، وهذه الدولة على ترسيخ حكمها،
والعلاقات الدولية وأهمه نمو من انحرافه، ودور الدين في الدولة)، كان
هدف الأنظمة الراديكالية والمحافظة على حد سواء تقوية جهاز الدولة
القمعي، وفرض سادة دولة على الأرض وانسكان، وإجراء إصلاح
زراعي، وتخصيص من رأس المال لأحيي، وضبط ربح الدين، سواء تطلب
ذلك احتواءهم وحسب، أم عبر أيديولوجيا عنصرية، صدق أي ذلك كان
كسر قوة الأعداء الاقتصادية والسياسية شرطاً مسبقاً لإحلاق استراتيجيات
التمية، بانتصيح والإصلاح للرعي وقام الإصلاحيون التحديثيون بتجريد
خصومهم السياسيين من أملاكهم

كما نصّب فرض سيادة الدولة العربية الوليدة على الأرض وانسكان، بما
في ذلك محتملات محبة متنوعة وغير مترابطة، درجة كسره من السطوة
وتفجعت استطوية حسن أصبح في لا يمكن تحويل أحقره الدولة عنصرية بأموال
النفط وكنت بدون جمهورية الراديكالية تُشدّ مبالاً إلى المركزية، وأقل فولاً
بوجود سي وسيطة بين الدولة ومواضع وفترض بعض الحشيش مثل برومبي
أن تكون الأنظمة المحافظة بركة حصص لتطور «رسمانية ديمقراطية» أكثر من
الأنظمة الراديكالية، بسبب مركزية الدولة في عملية نمذج وتفضي قيمة عند

الأخير، أي ضعف اقتصاد سوى بهدف ترسيخ قوة الدولة بكن، هي ما ينبغي الالتفات إلى الديمقراطية، فإن لتحررة أثنت الأظمة الملكية المحافظة سدي مرونة أكثر في الإصلاح وحتوته، من دول أن تؤدي لمرونة إلى الديمقراطية، ومن ثم فهي أقل عرضة لثورات من أجل تغيير، في حين أن الأنظمة سيطرة التديكتية سم تعتبر إلا تدخل من خارج أو ثوره وتوقف نجاح الانحدار إلى الديمقراطية على عوامل أخرى سوف تأتي على ذكرها لاحقاً

طلت منه سيطرة المطلوبة بقوض سيطرة الدولة على المجتمع مرتفعه بسبب فقدان علاقته العضوية بينهم، وصحالة في الدولة لضعف جذورها في المجتمع وظل يحكم في العالم العربي بعد سقوط المرحلة الليبرالية قصيرة بعد الاستعمار بخشون لاحتداد، لأنه ليس لديهم سيطرة فعية على المجتمع ولا رقابة كمنه عليه، وهم غير قادرين على فرض هذه الرقابة فعلاً، وبصعب عليهم توقع نتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية، لأنهم يخافون المخهون² وعندما أصبحوا قادرين على رقابة كتب قد تنورب ضعة النظام استهوية، وتحدثت وصارت أوساط اجتماعية واسعة نسباً برسط سقائه ومن الأدلة على ضعف دولة وعدم فعاليتها في المجتمع على نحو كافٍ عجزها عن حابه الصرائف بصورة شاعة، ووجود قسم كبير من لاقتصاد خارج سيطره لدولة والنقص بالحاص المعروف، والمقصود هو اقتصاد رمادي خارج قطاع الدولة وخارج القانون، ولا يصح للصرائف هذه دول ضعيفة بخوض ضعف سيوي في علاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، بالإجراءات التفسيرية

الحقيقة أنه في دول أفريقيا وآسيا (بما فيها الدول عربية) وأميركا لاتينية بعد الاستقلال مباشرة، وفي بعض حتى الآن، تُسند أهمية دخل جهاز الدولة

ibid. p 402

(2)

Lisa Anderson «Arab Democracy: Jasma Prospects» *World Policy Journal* vol. 8. (1991) no. 3 (Fall 2001) p 55 accessed on 9/3/2020 at <http://bit.ly/2MwXJm>

لأغراض الميراثية من احمرك وصريته بشرء ولقيمة المضافة على انضائع (وهي صريته بنحمل عبء الفقراء)، وكذلك من بيع مسخرجات ثروة الصعية في حال بفره، لكن لس من صريته ادخل، ونحسباً صريته مدخل على لقطع لخاص، وحديتها صعيته حد، ما بدر على صعب مؤسسات الدولة وصعب قدرتها على سدد قوايتها، وعلى قدر تهرب ربح لأعمال من دفع لصريته المستحقه

تظهر قوة الدالة وجاعتها في الحدية في نسبة انصربب امباشرة على الدحل إلى اميراثية، أم الصرائب غير المباشرة فعلى انعم من أنها أقل عدلا من لأوى، فإن حديتها أسهل لأنها لا تجب مباشرة وفمت بعينه مراجعه لوضع حصة انصربب في بعض ائداد عربية نتي بوفرت عنها معطيات، مع العلم أن هذا يس المؤشر الوحيد على صعب الدولة، لكنه مؤشر سهل تكميته وإجراء مقارنات بسول أخرى

نبدأ بسول غير المباشرة على حصة انصرائب على مدخل سجاعة، إلى انصرائب عبر لمباشرة سي يرض على السبع مثل ضريبة بشرء والقيمة المضافة وحمرك وعبره ونسب نتائج بحث هي بيه بصرائب وسنها إلى المبركة في ائداد العربية أن أعنى نسبة لبصرائب هي على لدخل والأرباح، أو ما يسمى عادة «صريته مدخل» ويتن جدول (14-3)، على سس المش، أن نسبة صريته مدخل في تونس بلغت 36.4 في المئة، تليها مصر 24.1 في المئة، ثم المغرب 20 في المئة إلا أنه من مخرج أن جزء من بصرائب الأخرى في حالي مصر ومغرب يتضمن بصرائب أو مساهمات مرتبطة بالدخل. وهذا ما يمكن عكسه من نسبة صرائب الدخل والأرباح في الجدول (4) 4 المعتمد على بيانات سس الدولي الذي جمع صرائب مدخل مع المساهمات الاحمدعية لمرسطة بالدخل بعد مراجعة قوانين المبركة المصرية في الفترة 2014-2018، يتبين أن نسبة بصرائب الدخل على لأجور والأرباح والمكاسب نمش نحو 29.4 في المئة، وهي نسبة منخفضة لبعاء، عندما أن هيكل الصرائب يتضمن ما يأتي

الجدول (14 1)

هيكل الضرائب ونسبتها من الموارد في مصر

نسبة الضرائب من إيرادات الدولة	6 7
ضريبة الدخل والأرباح ^(١)	29 4
ضريبة المبيعات والخدمات	28 5

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموارد العامة للدولة
سنة المالية 2018/2019 القاهرة 2018، سوهل بي 9 9 2020، في <http://bit.ly/2Nt527>

كما أن من جملة هيكل ضرائب المغرب تعكس أيضًا نسبة أعلى من نسبة المسحقة في مبيعات صندوق النقد العربي ومبدأت سنن لوبي وعلى رغم من أن قانون الموارد لا يوضح هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة في المغرب، فإنه يشير إلى أن نحو 31 في المئة من الإيرادات في موارده 2018 هي ضرائب مباشرة مقابل 32 في المئة هي ضرائب غير مباشرة، إضافة إلى الحدوث^٢

تتضمن الضرائب على السلع والخدمات في لبنان عريضة بدين
أساسيين

١ ضرائب القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك

2 ضرائب على مبيعات محددة، مبيعات السلع والكحول، المنتجات
التبوية^٣ وعلى مبيعات المشروبات، كانت رسوم على شبع والكحول، لمبيعات
التبوية مثل نحو 12 في المئة من إيرادات الدولة في مصر في الأعوام
الاحيرة (2015 2019)^٤ وهذا ينطبق على دول أخرى مثل المغرب
والأردن ويونس، وهي نسبة مرتفعة لمعينة

(4) تنص على ضريبة الدخل والأرباح ضرائب دخل الوظائف، ودخل الأفراد، ودخل
والضرائب على الأرباح الرأسمالية والضرائب أرباح شركات الأموال (هبة مشروب، ودية السويس،
وسوا)

(5) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية 2019 (بسان أبريل 2019)،
شهره في 29 4 2020، في <https://bit.ly/3d2c0bd>

(6) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الميزانية العامة، قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموارد
العامه لسنة المالية 2019 على 2019، شهره في 9 2020 في <http://bit.ly/3TlhzSZ>
(7) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، الميزانية العامة للدولة الموارد العامة

الجدول (14 2)

هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر

ضريبة القيمة المضافة المبيعات	14.5% من الإيرادات
ضريبة إضافية على سلع محددة (سلع كحول، سلع)	9.7% من الإيرادات

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة

بمسئله الماليه 2018-2019 (الفقره 8، 20 شوهه في 9-9، 2020، في 27-27-2019) <http://fin.mv.gov.eg>

الجدول (14-3)

هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017

(معدل عام، صندوق النقد العربي)

	الضرائب على المدخل والأرباح	الضرائب على نسلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	السلع والإيرادات الأخرى	المجموع*
تونس	36.4	34.4	6.9	11.0	11.4	100.0
مصر	24	26.7	4.8	11.6	32.8	100.0
مغرب	20.2	35.6	3.9	2.3	17.6	100.0
بحرأثر	19.2	15.7	7.6	1.9	55.6	100.0
لسان	15.4	24.8	14.2	16.4	29.1	100.0
يمن	13.6	9.9	4.7	1.5	70.4	100.0
لأردن	11.5	41.7	4.9	3.2	38.8	100.0
الودان	5.4	46.1	18.3	0.9	29.9	100.0
ليب	4.0	0.4	0.4	1.2	94.0	100.0
سقطه صمد	3.9	0.6	2.6	3.1	89.8	100.0
عراق	2.6	1.0	0.3	0.2	96.0	100.0
الإمارات	2.4	2.0	2.9	2.4	90.3	100.0
نعموبية	1.8	3.8	3.0	1.9	89.6	100.0

بسع

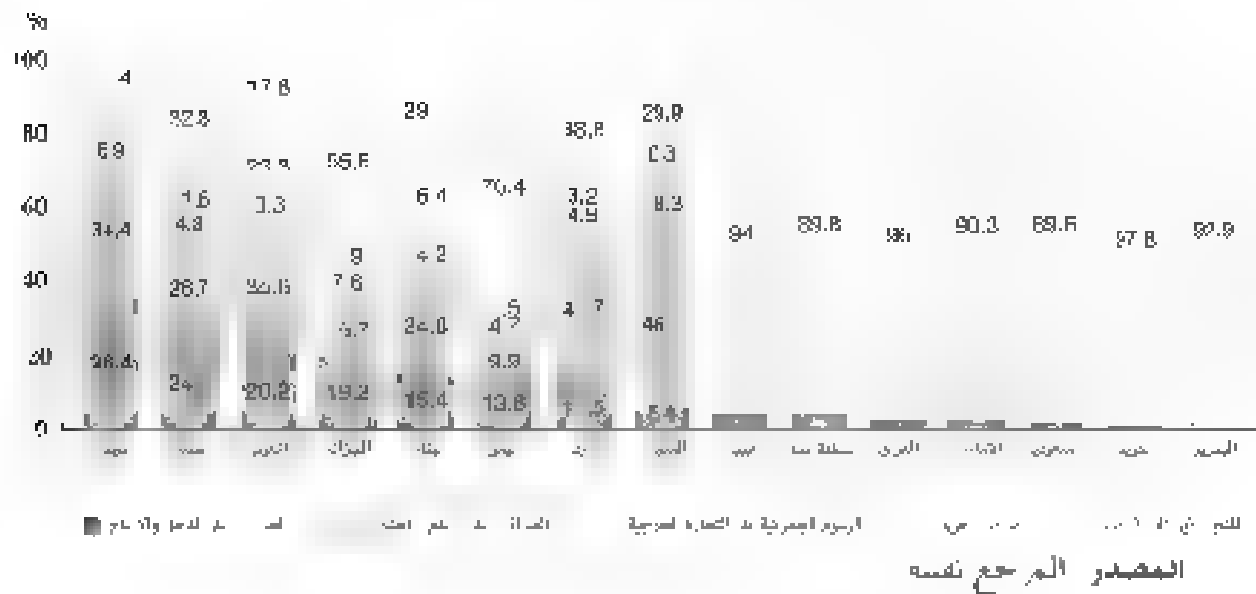
مكويت	07	00	14	0	978	1000
بحرين	00	12	45	14	929	1000

في الإجمالي قد يكون في 100 نسب - مريض النسب

المصدر: اتحاد أصحاب الحدود - علاه بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي - مخطط بيانات لأغوم من 20 وحتى 2018 يصدر صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، شوه في 29 4 20 في <https://bil.y2KJbrKf> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y2K1xUra> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y34RFA> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.yuSydh1> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، شوه في 29 4 2020 في <https://bil.y3d0H3Y0>

الشكل (1-14)

هيكل إيرادات المداخ العربية في الفترة 2012 - 2017 (معدل عام صندوق النقد العربي)



ملاحظ في حدود (14 3)، وفي شكل (14 1)، بعض نسبة المصروفات على الحل والأرباح، وارتفاع نسبة المصروفات على تسع والخدمات التي يدفعها المواطن على نحو غير مباشر حين يشتري لخدمة أو لخدمة كونه يبعدها مباشرة، ويعددها الفقير أكثر من العبي لأنه يدفع المبيع نفسه لذي يدفعه صاحب المدخل المربح، ولأن المبيع الأكثر من دحيه يُفق على تسع للمعيشية

كما نلاحظ وجود سد معونات وإيرادات أخرى تمكن الدولة من إعطية
أجراء مبدئية من الميربية لا يعطيه صرثب وهي تتألف من معونات أحسية،
ومسح وقروض ومعونات عسكرية وغيرها (وإيردت قده السويش في حنة
مصر)، وإيرداب صدير لنعط تي نعي الححة إلى أي صرثب تفرية في
حنة الإمارات والسعودية والكويت والعرق وسب وهذا الربح من أهم سبب
تعزيز قوة نظام الحكم (على الرغم من ضعف سده مدونه) حتى في الدول التي
يعطي فيها خمس الميرانية فقط، لأنه يغطي معثرة ويمسح أنظمة مبدرة على
سواء شركات ولأء وشركات ردية

نلاحظ أيضًا أن الدول التي تصدر قائمة انصرثب مباشرة من حيث
سبب إبي ميربية هي تونس ومصر ولا أعتمد أن ذلك مصادفة فهي الدول
الأقوى من حيث سبة المؤسسات وشرعية مدوله، تبيها المعرب وأعتمد أن
الأمر ينطق على الحرائر لدية سبة حدية، لكن ربوع سبب تقوم في هذه
الحال مدور في تقليل حصة الصرائب من الميرانية

الجدول (4-14)

هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوم مختلفة
(أحرى جمع المساهمات الاحتمالية مع صرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام، البسك الدولي)

المسح و أو الإيرادات الأخرى (ربح المسح)	الصرائب على الدخل والأرباح والمساهمات لاحتماعية	صرائب على السلع والخدمات	الصرائب على التجارة الخارجية (الحمارك والرسوم)	صرائب أخرى	مجموع*
17.9	31.3	28.5	19.0	3.2	100.0
تونس (1972)					
(2012)					

بسع

مغرب ^أ (1990) (2017)	15 4	28 4	43 5	10 9	9	100 0
مصر ^ب 1975 (2015)	39 7	26 4	16 5	12 0	5 8	100 0
بنار ^ج 1997 (2017)	25 1	16 9	36 7	12 7	10 2	100 0
بحرين ^د 1974, (2004)	75 4	13 6	5 0	7 6	0 9	100 0
الأردن ^{هـ} (1990)- (2017)	36 0	11 5	34 7	13 7	4 3	100 0
السودان (1998) (2016)	34 2	7 5	39 2	18 0	1	100 0
الكويت (1972) (2015)	91 2	6 8	2 3	1 6	0 1	100 0

بمع

- (8) لا يوجد معضيات في الأعوام 1995، 2000 و 200 عن جميع الصرائف ولا يوجد معضيات من صرائف التجمعات الاجتماعية
- (9) لا يوجد معضيات في عام 1987 بجميع الصرائف ومن عام 1998 إلى عام 200 لا يوجد معضيات عن التجمعات في التجمعات الاجتماعية من عام 997 إلى عام 200
- (10) لا يوجد معضيات عن صرائف على السبع والتجمعات من عام 999 إلى عام 999
- (11) لا توجد بيانات عن صرائف أخرى من عام 974 إلى عام 977 ولا توجد بيانات عن التجمعات في التجمعات الاجتماعية في عامي 1974 و 975
- (12) لا توجد بيانات عن صرائف على السبع والتجمعات من عام 1990 إلى عام 2002 ولا توجد بيانات عن صرائف أخرى من عام 2010 إلى عام 2014
- (13) لا يوجد بيانات عن صرائف التجمعات من عام 2000 إلى عام 2008 ولا يوجد معضيات عن التجمعات في التجمعات الاجتماعية
- (14) بالنسبة إلى عامي 975 و 1976 لا يوجد معضيات بجميع الصرائف وبالنسبة إلى الأعوام 1967 و 1989 و 1999 و 2000 لا يوجد معضيات بجميع الصرائف وثمة صرائف أخرى لا

الإيرادات ^٦ 1997 (2017)	86.3	5.3	8.3	0.1	0.0	100.0
المرافق 2014 (2016)	95.3	2.8	0.8	1.0	0.2	100.0
المقدمة ^٦ 2010 (2017)	90.8	1.6	3.6	2.4	1.7	100.0

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب

المصدر: The World Bank Grants and other Revenue % of Revenue Data Washington accessed on 19/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/GR> The World Bank Taxes on Income, Profits and Capital % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Taxes on Goods and Services % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Taxes on International Trade % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX> The World Bank Other Taxes % of Revenue Data Washington accessed on 29/4/2020 at <https://data.worldbank.org/TS/TX>

المجدول (14-5)

هيكلي إيرادات لبلدان العربية في أعوام مختلفة (معدل عام البنك الدولي)

المجموع ^٦	الضرائب على التجارة الخارجية والحمارك والرسوم	الضرائب على الدخل والأرباح	المساهمات الاجتماعية	الضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على الدخل والأرباح	الضرائب على الدخل والأرباح	المجموع والإيرادات الأخرى
المغرب	15.4	28.4	0.0	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر	39.7	19.4	7.0	16.5	12.0	9.8	100.0

يبلغ

= توجد عليها بيانات من عام 1972 إلى عام 1989، ومن عام 2012 إلى عام 2015
 (5) لا توجد معطيات لضرائب أخرى وضرائب على الدخل ولا يراج طوال الفترة ازمنة
 محدودة، ولا توجد أي بيانات من عام 2000 إلى عام 2010
 (6) لا توجد معطيات عن الضرائب لأخرى

نونس	17 9	18 0	13 4	28 5	19 0	3 2	100 0
لبنان	25 1	15 9	1 0	36 7	12 7	10 2	100 0
الأردن	36 0	11 0	0 5	34 7	13 7	4 3	100 0
السودان	34 2	7 5	0 0	39 2	18 0	1	100 0
بجرب	75 4	7 3	6 3	3 0	7 6	0 9	100 0
نكوب	91 2	6 8	0 0	2 3	1 6	0 1	100 0
عراق	95 3	2 8	0 0	0 8	1 0	0 2	100 0
بمهورية	90 8	1 6	0 0	3 6	2 4	7	100 0
الإمارات	86 3	0 0	5 3	8 3	0 1	0 0	100 0

* الإجمالي قد يكون + 00 نسب تقريبي للنسب

(b)(1)

المصدر

في أثناء مقارنته نسبة انصرائب على لدخل في ميربية اندون العربية تتدك
العربية يتبين على الفور عارق كبير فهو يراوح بين 50 و 70 في مئة من
الميرابية، ويهبط إلى ما دون 40 في مئة في دول لعدم ثالث عمومًا، بما
في ذلك بهما، وهي دولة ديمقراطية التي سبق أن يثبت أن الديمقراطية فيها
تعتمد على انسحاب والخصومات الوسطى، وأن أغلبية شعب بهما ي يعيش حياته
من جهة إلى المحدث خارج ممارسة الديمقراطية فعليًا أما في اندون العربية
غير اربعة، سبي من المفترض أن يعتمد ميربيها على انصرائب أساسية من
معد نسبة في أعلاها (نونس ومصر) يقل عن 30 في مئة، ويقل عن 15 في
مئة في غيرها وتصل النسبة إلى 11 في مئة في الأردن و 7 5 في مئة في
السودان، وهي نسب ضئيلة جدًا

صحيح أن نسبة انصرائب على سبع والخدمات يرتفع في الدول
الإسكندنافية، لكن يرتفع معها مستوى الخدمات التي تقدم، وشمولتها كما أن
هذه الدول تحظى ارتقاء كبير في حجم منطقة الوسطى، وصيقت المصنوع بين
العبي والعير، وقبب نسبة انصرائب التي تقل معها نسبة المتصربين من صرائب
القيمة المضافة وصرابه الشراء

هيكمل إيرادات لبلدان لغربية في أعوم مختلفة
(حرى جمع المساهمات الاجتماعية مع صرائب الدخل و لأرباح)
(معدل عام اسك الدولي)

المجموع*	صرائب أخرى	الصرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	صرائب على السلع والخدمات	الصرائب على الدخل والأرباح والمساهمات الاجتماعية	المسح و إيرادات الأخرى	
00 0	1 2	1 3	3 9	86 4	7 1	أمريكا ¹ (1972-2017)
100 0	0 4	0 1	23 1	71 7	5 0	ألمانيا ² (1972-2017)
100 0	3 4	0	24 8	66 0	6 3	إيطاليا ³ (1973-2017)
100 0	3 2	0 0	2, 6	62 5	7 8	فرنسا ^(2,3) (1972-2017)
100 0	4 5	1 8	2, 8	58 3	8 7	السويد ² (1972-2017)
100 0	4 3	0 4	40 8	57 3	7 9	بريطانيا ^{2,4} (1972-2017)

سبع

(7) الصرة انرميه (1972 1018)

(8) يوجد انقطاع في بيانات الصرائب الأخرى من عام 1981 إلى عام 2017 ويوجد انقطاع

في بيانات التجارة الخارجية من عام 1989 إلى عام 2017

(9) لا يوجد بيانات لجميع صرائب من عام 1990 إلى عام 1994 ولا يوجد بيانات التجارة

الخارجية من عام 1990 إلى عام 2017

(20) يوجد انقطاع في بيانات سجاد التجارة من عام 1992 إلى عام 1999 ويوجد انقطاع

في بيانات المسح ودخول أخرى من عام 1995 إلى عام 2017

(21) لا يوجد بيانات عن الصرائب الاجتماعية من عام 1972 إلى عام 1993

(22) ثمة انقطاع في بيانات السجاد التجارية من عام 1989 إلى عام 1994 ومن عام 1994 إلى عام

2017

00 0	2 0	2 1	28 5	46 9	20 1	ميونخ ⁽²⁷⁾ (1980 - 2017)
100 0	2 4	4 7	20 2	46 9	24 9	ماليزيا ⁽²⁸⁾ (1992 - 2017)
00 0	0 2	0 0	42 3	46 0	11 5	إسبانيا ⁽²⁹⁾ (1995 - 2017)
00 0	0 7	0 5	33 7	45 4	19 7	سويش ⁽³⁰⁾ (1972 - 2017)
100 0	2 9	0 4	41 1	42 2	13 2	النامارو ⁽³¹⁾ (1972 - 2017)
00 0	4 7	10 7	33 6	42 0	8 9	لأرجنتين ⁽³²⁾ (1990 - 2017)
100 0	5 2	8 4	54 8	37 0	14 6	كوريا الجنوبية (1972 - 2017)
00 0	5 0	6 0	42 5	29 3	17 9	تشيلي ⁽³³⁾ (1972 - 2017)
100 0	0 4	19 2	32 8	27 6	20 0	بهد ⁽³⁴⁾ (1974 - 2017)
00 0	8 4	12 0	42 6	27 5	11 9	بيرو ⁽³⁵⁾ (1972 - 2017)

* لإجمالي قد يكون ± 100 بسب تقريب النسب

- (24) ثمة نقطع في بيانات الصرافات لأخرى، وصرائب غير شمع والسجل التجاري من عام 980 إلى عام 989 ولا يوجد أي بيانات لأي من سنوات في عامي 995 و 996
- (25) ثمة نقطع في بيانات التجارة الباردة الباردة من عام 1998 إلى عام 2017
- (26) لا يوجد بيانات عن الصرافات والصالحين والسجلات من عام 995 إلى عام 2017 ولا يوجد بيانات الصرافات على التجارة الدولية من عام 1991 إلى عام 2017
- (27) ثمة نقطع في بيانات الصرافات لأخرى، وصرائب على شمع في عام 1992
- (28) لا يوجد بيانات عن الصرافات الاجتماعية من عام 1974 إلى عام 1989
- (29) لا يوجد بيانات عن الصرافات على الصرافات الاجتماعية من عام 1972 إلى عام 1990

الجدول (14 7)

هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة
(معدل عام البنك الدولي)

المجموع*	صرائب أخرى	الصبر صب على التجارة الخاصة والرسوم	صرائب على السلع والخدمات	المساهمات الاجتماعية	الضرائب على الدخل والأرباح	المجموع والإيرادات الأخرى	
03 0	4	8	27 8	0 9	57 4	8 7	بنما
130 0	1 2	3	3 9	33 2	53 2	7 1	بوليفيا بمبلة
100 0	2 4	4 7	20 2	0 0	46 9	24 9	ماليزيا
00 0	0 2	0 0	42 3	6 0	40 0	11 5	إسبانيا
00 0	2 9	0 4	4 1	3 3	39 1	13 2	اندانمارك
100 0	4 3	0 4	30 8	19 5	37 8	7 9	بريطانيا
00 0	3 4	0 1	24 8	34 5	31 5	6 3	إيطاليا
100 0	0 4	19 2	32 8	0 1	27 5	20 0	بهد
33 0	5 2	8 4	34 8	9 6	27 4	14 6	كوريا جنوبية
100 0	0	0 5	33 7	22 1	23 2	19 7	سروبيج
00 0	8 4	2 0	42 6	6 3	21 2	11 9	بيرو
103 0	5 0	6 0	42 5	8 5	20 8	17 9	تشيلي
00 0	3 2	0 0	27 6	41 8	20 7	7 8	فرنسا
33 0	2 0	2 1	28 5	27 0	19 9	20	بيرويل
100 0	0 4	0 1	23 1	54 7	17 0	5 0	ألمانيا
00 0	4 7	0 7	33 6	29 1	12 9	8 9	لأرجنتين

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب

bid

المصدر

الموارد و صحته، وتكاد لا تحتاج إلى تعيق ويجدر بنا في هذا السياق
 أن نشير إلى أن مبدأ التنافس (وقصد مبدأ الصغير على مستوى علاقة
 الموظفين بموظفي الدولة ومؤسساتها، وليس مبدأ الكبير على مستوى
 العلاقة بين الدولة والشركات الكبرى المحلية والدولية)، هو نوع من الصرية
 المباشرة التي يدفعها لمواضع لاء خدمات عديدة، أو لقاء عدم علاقة الحصول
 على خدمات الدولة، يستفيد منها الموظف من دون أن تمر بمبررة الدولة

كتب روستو في عام 1967 أن جميع الدول في عالم أصبحت متنافسة
 في وجود مهمات كبيرة يصطلح بها، ووجود جهاز بيروقراطي كبير نسبياً
 و«لغزق الحدي» (كتب في عام 1973) هي قوة الدولة وقوة جهازها ليس
 من معسكر الاشتراكي ومعسكر الرأسمالي، أي ليس بين شرق وغرب،
 بل بين الشمال والجنوب، بمعنى أن لغزق ليس هو في قوة الدولة وفدريتها
 على سعة سيطرتها على الأرض والسكان³⁰

فرصة لأبويي الرئيسة³¹ كما بصوغها في كتابه عن صحيح الدولة
 العربية يقول إن الدولة العربية، على الرغم من امتلاكها بيروقراطيات ضخمة
 هائلة، من حيوش وسجون، فإنها ضعيفة في فصيل حوهرية مثل ح. ح.
 انصراث و«لاتصار في الحروب» واهيمنة الأيديولوجية على المجتمع³²
 وهو يستخدم كلمة «صحيح الدولة» بمعنى الأول هو تصحيحها فعلاً من
 ناحية جهاز بيروقراطي والوطائف والمجالات التي تدخل فيها الدولة، أما
 الثاني فهو المساعدة في صحيح دورها في اسحوث وثقافة اسيسية بما يتحدور
 قوتها بحقيقته أما عن أسباب ضعف الدولة على الرغم من اسسها فهي العف،

Dankwart A. Rustow *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (1967)
 Washington, DC: The Brookings Institution, 1973, 1967, p. 74

Nazih A. Ayub *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (1991)
 London/New York: IB Tauris, 2001

زيد الأبوي، صحيح الدولة العربية والسياسة والمجتمع في الشرق الأوسط - رحمه محمد حسين
 من رحمه صالح عبد نجار (بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة، 2000)

Ayubi, p. 30

(32) الأبوي ص 25

فهي أولاً، افتقدت إلى قوة سيطرة حقيقية التي تمكنها من تتدخل في المجتمع بشكلٍ فعّال من خلال حلبة الصراعات وغيرها. ثانياً، افتقدت إلى الهيمنة الأبديولوجية الذي يُمكنها من تشكيل، ما بسميه ساحة عرّاشي، كتلة اجتماعية «مريحة» تتفلسف شرعية طبقة حاكمة⁽³³⁾ الموضوع الذي يعالجه لأيوبي هو مسألة قوة الدولة وقوة المجتمع ويرى أن الدولة تتوسع من ناحية جغرافية المبروريات في كلا المصطلحين السائدين في العالم العربي لأنظمة القوم والمردمكية والاشعوية وغيرها، والأنظمة التقيدية التي تقوم على علاقات القرابة بكون بدور أصعب مما تبدو في الحالتين، فقدرتها على فرض التقابلات أصعب من قدرتها على تشريع القوانين، وقدرتها على تنفيذ مشروعات التنمية أصعب من قدرتها على وضع هذه الخطط⁽³⁴⁾، ويقتبس لأيوبي في هذا المجال من وصاح شراره⁽³⁵⁾ لكن المؤلفين يبالغون في مسألة هشاشة الدولة باعتبارها سبباً حرجياً في لدولة العربية ضُكلت لنفسها مع الزمن قاعدة اجتماعية عبر الوظائف والقطاع العام والتعليم الرسمي والتوحيد وحتى من خلال ولاء الجماعات المختلفة مثل القبائل والطوائف وغيرها ورأينا أن الدولة لا تنهار في الثورات⁽³⁶⁾، وما حصل في أسوأ الحالات هو انكشاف شروح عميقة وإذا كان المقصود هو النظام السياسي، فقد نسين أن قطاعات اجتماعية معينة تنهار مع النظام السلطوي القائم، فهو ليس عربياً تديماً عن المجتمع اشتركت الأنظمة المحافظة والجمهورية المتعارضة سياسياً في بناء قطاع عام وفي التوسع فيه، ووقع في صوء ديث انتشار وظائفهم في المجتمع واحتراقها له، وتحولت من دولة محدودة الوظائف إلى دولة منشرة الوظائف

سبق أن كتبت ما يأتي «يمكن اعتبار لدولة الأمية البوليسية ولحدود

Ayubi, p. 3 (33)

ibid. p. 447 (34)

ibid., pp. 447-448. (35)

وصاح شراره، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين بين ١٩٥٠ - ١٩٨٠ دار سجادة (١٩٨٠)، ص ٢٢٨

(36) على لأيوبي يس من دول دعه حرجي كبير بحركات بمصالحه ويدخل عسكري مباشر

المواجهة ضد حوطين العربي نوعاً من ردّه فعل على عدم شرعية لدولة، أو رمتها على الأرض، كما يمكن اعتبارها جزءاً من معادله مجتمع عوي والدولة الضعيفة^{٢٧}، انطلقت بسبب هذا موضوع وإلى الأخص في اعتبار دولة الضعيفة والمجتمع القوي مؤشراً مصداً، لديمقراطية، واعتبرته بخص عدم تطور مجتمع مدني^{٢٨} لكن هذا لا يمنع أن يُصنّف عود دولة أمية خلال هذه الصيرورة فحصيل نظام بحكم أمية، لحكم هي الحقيقة عن ضعف مؤسسات الدولة وقصور حدودها عن الامتداد في داخل إلى المجتمع، لا يثبت أن يسي قاعده أمية قوية وشبكة مصالح بونية موالبة للنظام في الدولة

٢٧ عومي ب. في المسألة العربية مقدمة لبيدر ديمقراطي عربي ص 4 الدولة بيروت
مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 240-241 استخدم عباره المجتمع عوي والدولة الضعيفة ناقلاً من *1988 S. Nigdel, Strong societies and Weak States: State and Relations and State capabilities in the Third World* Princeton, N. Princeton University Press, 1988
٢٨ لأيوبي في كتابه تصحيح الدولة العربية بكتب إلى كتاب بيدال Nigdel الذي يقترحه دولة بواجبها في تحقيق أهدافها التسمية (في المقدمة) والتصل لأول وهن يور الأيوبي صاحب كتاب حماة العائد من حضرات واحتمالات الحروب الديمقراطية ويعبر الكاتب إلى هذه العائد الداخلي من حضرات و يده العائدات الخارجية هي عوائق أمام الديمقراطية وسكان صربية بدخل الجزء الأكبر من يور ذات حضرات هي كل من الجزء من المغرب وبوس و مصر واليمن بعد عام ١٩٨٠، وبعد حضرات الدخول هي كل من مصر واليمن ٩٠ في المئة في الأولى ٥٩ في المئة في الثانية، تدفع شركات بشكل مكثف كمالا وبساعات لأيوبي فهد من باب المصادفة بمحصة ١ هذه لأفكار دول السنة أعني بعبارة الدخول إلى اجتماع عرب دولة هي في وقد لأول إلى كونها دول فعنه في عالم العربي مصر، بوسر و مصر، هي في الأول (له هي ح حضرات و يمن) من الأفطار العامة التي عهده استحداث ديمقراطية حضرة في السبب الأحياء ١٩٩٠، يُنظم الأيوبي، ص 883، 890، 893-894 واستخدم ترجمه العربية

٢٨ عومي ب. الدولة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ص 6 الدولة بيروت مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1998]، ص 2-40 صرفت بمقدمة إلى هذا الموضوع، كتاب كنه تطور مفهوم المجتمع المدني تاريخياً بمؤراء تطور الدولة الحديثة وهي معادل مدني منها، وبسبب كمجتمع من دول دولة فمجتمع من دول دولة هو اما مجتمع عسوي تقديدي وما في حالة فوضي وخرب وفوق المجتمع في دولة بلا مركزية، هي طراف لأمر طور به عثمانية مثلاً حيث لا مصر دولة، لا إلى جبهة الحضرات والتجديد لا يعبر ديلا على وجود مجتمعات مدني عهد مصطفى : مفهوم تاريخي آخر من سياق تاريخي مختلف

تحتاج الديمقراطية إلى دولة مستقرة، و«دولة اقوية واستقرطية المستمرة صواب لا يترقان، بعكس ما يتوهم بعضهم وعندما نصعب لدولة أو تفقد شعبه نفسها، فإن أولى صحابه هي الديمقراطية»³⁹ ورأى محمد جابر الأنصاري أن الدولة الاستبدادية التي تدو «قويه» بمر فليس هي صراح، كما بدا الاتحاد السوفيتي، وكما تدو الصين سسًا حتى الآن، هي في وضع الأمر دون صعيقة من الد حل لا تتحمل الحار الديمقراطي⁴⁰ ومع أن كلامه صحيح في المجمال، فإن الصين ليست دولة صعيقة، وإن كانت دكتاتورية صحيح أنها تعسر ديمقراطية خطرًا عيها. لكن هذا لا يعني أنها دولة صعيقة أو هشة فمؤسسات لدولة قوية لبعانة ومحسره عبر جمع بين قاعده حرسه واسعة ومطبات حداثيه والثقافة الوطنية ليست كل دولة دكتاتورية دولة صعيقة وثبت أن الدولة المصريه التي لا تسمح بحرية التعبير وتحشد سست دولة صعيقة بضرورة، بل دولة قوية بأحزمتها وبمصلح الحرتصه بها، ولا يمكن أي حركة شعبية مواجعتها من دون التحالف مع جزء منها، وتغييرها بالتدريج ولا شك في أن الدول ديمقراطيه التي لا نحشى حرية التعبير، والتي تحافظ على تماسكها مع تعبر القوى السياسية التي تحكمها بعد الانتخات هي دولة قوية تجمع مؤسساتها بإجماع شعب وقوى سياسية وهذا يجمع بين الشرعية ولمانية لمؤسسية عبر مو فر حتى في الدول السطوية الر سحة

بعد أن أكد أن السطوية في حد ذاتها ليست ديبلاً على قوة الدولة، بل قد يكون مؤشر ضعف، ينقل إلى لأظمة سطوية في دول ثورات إن ما ينفذ البطر في دول لعربيه الرئيسة التي تعحر فيها ثورات هو بمؤه «مشوّه» في نفقود ثلاثة لأخيرة وصولاً إلى الساء في مركبات السطه الحكمة فيها، وذلك على رغم من التباوت في لأبدولوجيات واختلاف

(39) محمد جابر الأنصاري «الديمقراطية ومعوقات النكوير السياسي العربي»، في عني حيه الكواري [واحرولاً] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سسسه كتب بمسجل عربي 9 ط 2 (بيروت: مركز دراسات نوحه العربيه، 2022)، ص 11
(40) المرجع نفسه، ص 111-112، وانحيمه أن الصين دولة قويه هديها ثم عيه تاريخيه ومؤسسات ماسكه بحكم فعلا وليس كما ظاه سبدا. هو صام صعيق بالاصبه الشمويه الر سحة هي عدياً دول قويه خلاف لأغلب الدول السطويه

الموقع والاضطرابات في إصدار المحاور الدولية وسارعت هذه لصيرورة بعد تعير نظام بعوي وانتهى لمصومة الاشتراكية فقد انتهت جميعها إلى نظام سلطوي بيروقراطي متفرد اقتصادي (الحالات كلاسيكية تونس ومصر وسبباً سورية)، أو نظام سطوي فشل في محاولاته التحول إلى دولة شمولية، كما هي حاشي سورية وسبباً وراجع فيها دور الحرب الحاكم بعد أن اعتمد عنه نظام بوصفه وعدة شرعية نسبة في حاشي سورية وتونس، وجرى تحييد الجيش عن السياسة بعد أن كان يحكم مباشرة كما في حالة مصر، أصبح مثل المؤسسات الأخرى تابعاً بمؤسسة برئاسة التي قربت دلائلها من عائلة الرئيس (كما في سورية والنمسا وبيبا إضافة إلى مصر)، ور د اعتماده هذه مؤسسة على وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وهذا لا يعني أن الجيش فقد قوته وبمقدوره في حالة مصر في مرحلة مبارك مثلاً، بل أثمرت معه سورية تاريخية تمتع بموجبه بإداره دية وإمباراب اقتصادية، لقاء إبقاء الحكر مؤسسة الرئاسة سلطة السياسية وأصبح جميع هذه الأنظمة (بما فيها العراق قبل عام 2003) عبارة عن دكتاتورية فرد تحيط به «أسره حاكمه»، وتنتج له شبكة من الولاءات والعلاقات الرئوسية تمتد إلى دحل نقوات المسلحة و حرب (في حالة وجود حرب حاكم) وهي أوساط رحا الأعمال و حو من منصب الرئاسة تجتمع مركبات النظام السلطوي الأخرى وهي

أولاً، أجهزة الأمن المؤلفة من محارب والجيش، مع تفاوت في مياها في دور و لأهميه فهي ترس مثلاً، اعتر حهر الأمن (الاستخبارات) أقوى من الجيش وأكثر تدحلاً في السياسة (في مصر، كان حهر الأمن أشد فعليه في السياسة الداخلية في نهاية فترة سادات وحلاب فترة مبارك عندما جرى حبيب لجيش بسدريج عن السياسة مد حُسم صراع عبدالصر عامر (من مؤسسة الرئاسة و الجيش) بمصلحه لأول بعد حرب 1967، وأصبح الجيش تابعاً له بعبه مباشرة، لكنه ظل قويً يحسب له رئيس نف حساب وفي سورية، احترقت أجهزة الأمن المتعددة بعبه بعبية والعسكرية كلها، وهي أجهزة تمتع رئيس بجمهورية مباشرة أما في ليبيا، فتودعت رئاسه البوات بحاصه و حهرة لأمن بين أسماء الرئيس الليبي وأبائه إخوته وهي

سورية ويمنع تسع القوت حصص، أي وحدات النجدة، الرئيس أو أحد أو أساء أو أساء إخوانه (اليس) وهي ليب، خيّد الجيش وأقيم بدلاً منه كئيب تابعة مباشرة لقيادة أساء وأساء إخوانه والمقرين منه شخصياً وبقي جهر الأس تانغا الرئيس (سم نسم رئيساً في ليب بل قنلاً) مباشرة من خلال مقرس يديرويه وهو كنه لا يمي وجوده نفس مؤسسي ليب لأجهره لأمية، وصراع يلوذ يسيها ويس اللويات الأخرى حول الرئيس

هذه في واقع هي مكوت النظم الحقيقية، ومن نسيه دستورته التي تشمل مرجحات ومجلس شعب وحكومة وعبرها، والتي قد يفسد من يتنى مقدرته المؤسسية ولا لنصميم مؤسسي» Institut ma Des ga، وعشر البية مؤسسية دستورته حكمة في تحديد مسار التطور اللاحق فيخريظه المعمارية مصنفة، والساء حقيقي مدولة، حيث مركز القوة والسيطة وحيث يصنع القرار ويتم تحوير الصلاحيات دستورته، موقوف في مكان آخر، ومن نشية ساء وفقاً لتصميم جاهر ساء وهذا يعني مثلاً أن بلدًا مثل سورية لا يُصيح تعديل دستورته، فمستور لا يعني بكثرة ما دم مركز قوة مدولة الحصري هو منصب الرئيسة المحاط بالأجهره لأمية ولا بد من تغيير النظام (أو على الأقل برده لمسية، ويعوده) قبل تغيير الدستور، لأن تغيير الدستور بوجود نظم لا يحترم نص و كلمه يصبح مسألة شكليه، لا سم يكن مدورة وتكتيك

ثابتاً، الحرب لسياسي لذي كد في نص الحالات حرباً أيديولوجيًا وقاعدة اجتماعية لنصام كم، في حابة سورية، وهي حابة م بوس، و ليجاب لثورية في لسا⁴ وفي سم كد حرب صالاح عبادة عم ثتلاف مصالاح عشائرية وطمعة وعسكرية (صباط وصباط متفادين)، وفي مصر جرى تأليف رابطة لأصحاب

(4) حرب على عائد القدافي في ليبيا معاده بمؤسسات ثي يندو نص لاسبراد محبرات انحصاره نعريه، فمستور حرب النظام، الوحيد الذي أيج ٤ العبارة ٤ النجاة شعبيه ثورية» ونسب الأخرى في ليبيا في عام 1972، ٤ عن القدافي يعطين جميع الفوائض المحتوى بها سايه في عمليه تصحير كامده بمؤسسات في خطابه بشهير في مدنه ٤ انه في بساب البرية 9 ندي بدأت بعده النجاة الشعبية حميه بهير دميده ليب من نصح صه وانتمهين النجدين

أصبح حول النظام من العمد في الترفيع وحتى موقعي الدولة لكبار ورجال الأعمد في المدن ومثقفين نظام، وشكل نظام من هؤلاء قاعدة اجتماعية ومكانة اجتماعية وفي لحالات جميعها أصبح لحرب انكسار رابطة مصالح وولاءات وبعد أن كان حرب العنث يشمل تيارات متنافسة، بل متصارعة على السلطة، وبعد نهضة مركزية قوية وفاعلة مثل الفداه الفطرية بحرب، تحول إلى ما يمكن تسميته بـ «حرب الرئيس» أما حرب الوطني في مصر قدم بكن من اسدية حرب أديو وحيث، بل كان العظيم السياسي اندي أقامه الرئيس في مصر بشكل قاعدة ولاء له

ثالثاً، طبقة رجال الأعمال المحدد لمرتصون بنظام بولاء والمصلحة، وفي الكثير من الحالات عبر القرابة والمصاهرة مع رجالات نظام وأصبح أبناء مسؤولين وأفرانهم الذين تحولوا إلى رجال أعمال لفظت برئيس دول هذه طبقة وتحالفوا مع من تبقى من رجال الأعمال التقدمي من عائلات العبد في شبكة من المصالح والولاءات تحيط بنظام الحكم، وتقدم بولاء، وشارك السياسيين في الفساد نهائ لهور إعطاءات ومشروعات بناء وخدمات، ورخص سيرد وغير ذلك وهو ما سماه محمود عبدالمصطفى في مصر بـ «رأسمالية المحاسب»⁴²، وسميت في أماكن أخرى برأسمالية «حساب والأفرب» وفي سورية، شجع بشارة الأسد بشوء فئة رجال الأعمال المحدد التي لحأت في محاولة حديها للاستثمارات الحبيحية بعد ارتفاع سعر النفط، إلى محاولة الاندماج بها وبين أبناء مسؤولين وأفرانهم ورأس المال السوري المعرب ورأس المال الخليجي وبميرت شبكة رجال الأعمال المحدد تتعاون الحكومة انام معها

رابعاً، بشوء أسره حذمة، وهذا عنصر مستجد في الجمهوريات العربية، وتعرض نفوذ هذه الأسر بسدريج عبر الاستبداد بطويل المدى حتى كادت تتصدر باقي المكورات من حيث الحكمه والنفوذ عشية الثورات وهي لا

(42) محمدر عبدالمصطفى، رأسمالية المحاسب دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، القاهرة دار

تدار من طقوس الملكية المعروفة ورحلتها و«أنهية»، لكنها ليست أقل منها
 حيث الملكية والشرع والسرف، ولا أقل منها في تقديس شخصية الحاكم ورفعها
 فوق النقد، حتى حين يُتاح للنصحافة والجمهور بعد المسؤولين الآخرين مثل
 الوزراء بعد منحور إعلام النظم حول صناعة صورة رئيس بوصفه مرمو حدة
 البلد ومرجعيه الشعب حتى بعد مؤسسات نظام وشأت بانزمو ببالبة
 حديثة. وهي تختلف عن أبنوه التعبدية هي أنها أقل احترماً لرموزات
 الإحتماعية تعبدية، وأهل «عظف» على الناس، وأكثر استعداداً عن نبي حتمية
 تعبدية وسيطة هي العلاقة بالمجتمع، مثل توجيه وقادة العشائر ورمضاء
 المحسن على أنواعهم، سي كانت توسط يهود في انضمام يديكي وقد حتميه
 أبصاء ولأه وعندهم بحث مثل هذا نظام «سيوانزمو بيالي» سي رعمات
 لكسب ولأه جماعات تعبدية مثل عشيرة والعدثة، فبه ينضب رعمات كهده
 من طرفه، ويفرضها على الجماعات، بحث ستمد رعمتها منه ونقصه، لا من
 سلالته

في هذه نظم لا يفصل بين الدسور والمواطن الفرد حاجزاً اجتماعي
 يشكر حماية الأخير بعد نهشش سي المجتمع التعبدية خلال عملية
 التحديث، يفص يهود وحده أدم دونه برئيس لأمية بقدرتها غير المحدودة
 على قمعهم وقد تقسّر حقوة الأخيرة حد أسباب تميز الإحتجاج ضد الأنظمة
 الجمهورية بحدتها مقربة بالاحتجاج ضد الأنظمة الملكية وهذا يعود إلى
 انشراق هي أسية وعلاقة بالمجتمع بين الأسره بحكمة حكمة من جهة،
 و«أسره الحكمة» لمسجده في الجمهوريات من جهة أخرى فسي تعبدية
 مراع لنصدمات، وتختلف من وضه الجمع كما «تفسر» بقمة والاحتجاج

ثمة تفاوت كبير بين الأنظمة سي تعرض لانحاص شعبية ساحه ورد
 المكوثات المختلفة في معدده بركيب اسسطة، لكن، ثمة تشابه في محورية
 سلطة الحاكم الفرد، وفي وجود المكوثات نفسها وهذا أمر يفترض أن بلغت
 نظر أي بحث؛ إذ يبدو أن ثمة منطقاً في تصور نظام الاستبداد في البلدان عبر
 المتطورة، أو البنية كما تسمى، التي لا تتمكن من إنشاء نظام شمولي، سبب

أ ضعف الدولة اسببي راسدي تعوَّض عنه بالقسوة) من ناحية، وعدم تحاسن المجتمع، بحيث لا تتمكن أيديولوجيا واحدة من النجول فيه، من ناحية أخرى، ب عجز البيروقراطية عن (إحاطة بجميع جوانب حياة و سيطرته عليها خلافًا لنداء الشموي، وعجزها عن تطوير أيديولوجيا شمولية، وذلك على الرغم من توافق الحطاب القومي تحديداً مع مشاعر الشعوب العربية في مرحلة التوق إلى الوحدة و بعد لاسعبار وبعد نكبة فلسطين، إلى سرحه تعبير هذا الحطاب شرعية ثمة الأنظمة وسم يكن تسي الحطاب الإسلامي أوفر حطاً في تطوير أيديولوجيا شمولية بضم يحكم في السوادان منذ السنوات الأخيرة في عهد اسميري، بل أقل حطاً، وذلك بسبب إثارته لانتقادات انطدئية، وتعارضة مع سطر نندين شعبي وأسلوب حياة فث و سعة من ننديين وغير ننديين، والشروح اديسة العمدية، والحرية (بين الحركات الإسلامية نفسها، وبينها و بين الحركات الأخرى)

ندلث، بقيت الأنظمة العربية منصوبة مع محاولات معدودة بنحويها إلى شمولية، وتمحصب عن د. حات مخلفة من رثثة نداء السعوي أو صلاية، ومعها احتمالات تحول النظام سبطوي إلى حكم أسره يتهل بتوريث بعد شخصية النظم السبطوي، في مقدر ترجع قوة حرب الحاكم وترايد قوة الرئيس الذي يحكم بأدراع مختلفة أهمها: الأجهرة الأمية المومنه مباشرة وعندما تشوى المجتمع في نعتهم بتكتاتود، لا يعود ثمة مرشح طبعي لدراسة من بعده، فلا أحد من المحيطين به يفصل غيره وعندها يصح سوريث هو محل الوعيد وكأنه جدالة لعمر الحاكم بعد وفاته، أو اسداد بيويوحي له بالحفظ على حياته

سمح بعض هذه الأنظمة السطرية سريرة قتصادية أعنى وهامش حرية أوسع مما أتاحته أنظمة أخرى ففي تونس، كان ثمة هامش لعمل النقابات، وبعض الأحزاب الشكية التي سُفيت أحزاب الديكور، وعدد من مصمات المجتمع المدني (المصمات غير الحكومية)، وهذا كله كان تحت رقابة أجهرة الأمن المشددة، وسمح بحرب المعارضه، وفي عتب أي تعددية إعلامية فمًا في

مصر فأتيحت درجته من حربه بصحبه في عهد مبارك وبعض البعده الحربه
التفسيديه، وبت سمح بها بالصوره لانحدت إلا بحصص حددده سطره أي
إيه معاده من أجل أب سفي في المعاصره، ولا يَحج بها الوصول إلى حكمه،
الامر الذي أدى إلى حشيت هذه الأخراب وشحوخها بحكوة لفقدان مهمه
السياسيه، ونحوها إلى مؤديه دور مصر النظام يائم في مفاس الأخراب عبر
الفوسه شي تمتعت بشعره أكبر في شارع ككر هه الهشتر فتح المجال
نفس من انشاده في الجمعيات غير الحكوميه وبقارت مع تصويت في درجات
الجمع بحسب هوية بحركه سياسيه فقد تعرضت الحركات الإسلاميه إلى
قمع أكبر من غيرها

في امير، أتيح العمل الحربي، ودم سظم سفظوي بمردي على أساس
الحركات المذكوره سابقاً بكر مع تسوية فيها قدر من المشركه في سسطة بين
المبائل والقوى السياسيه، وبأكب التسوية عبر برمن مع ردياد بقود الرئيس
وأمره لي بظب افرادها على رأس لأحهره لأميه والحرس الجمهوري،
وبهميش باقي أضراف بصفقه باريحه اني أوصدنه إلى احكمه، ولا سيم
حرب الإصلاح وورعيات في تجمع قنائل حاشد، في ترأس مع نعدو اشرح
بين العلم والحوثيين هي اشمال، وبين العلم والمحدثات الجبويه أيعب
فقد بقي اشرح من اشمال والجنوب هائم لأنه بعد قتل اتفاق الواحد لأوب
ببهمه، قامت قوت اشمال عبياً باحتلال بحبوب ببقوة وحرص الواحد،
وتكرست مشاعر بحسب لدى بحوبيين، وتفاقت مع حسبه بحرب والحصوع
لشمال وعبات سياسة السماح حكيمه وحاده

أث في سوريه وبيها هم بكر متحا على الإطلاي أي نوع من العمل
السياسي والمدني والقاضي والروابط أو لاتحاد فهي سوريه، صفي
العمل السفي المصفي، وأعيد ساء المقدرات على أساس اعناد سفايه سياسيه
مقابل المقدره لمصيه سفايه أي إن سظم السفي كك معب، يشه في
الاعلاه الأنظمة اشموله، وإن سم يجح في أب يصح نظام شمولي وأصح
الرأي العام لسيكته (ynical) تحه أيمو بوحب العلم، فلا يؤمن بها حتى وهو

من طقوسها، ويكرر شعاراتها بعمية ساحرة وبقي ضمير شعبي حارح
سيصرت، بل تعتقت بهو به رين الشعب مع الوهب أكثر فأكثر ولست
اصطر هذا النوع من الأنظمة إلى الاعتماد على العنف العمي من ناحية وعلى
الأسرى من ناحية أخرى، وكذلك أمره على ولاءات غير سياسية من
حاج مؤسسات الدولة مثل لصدئة والعشيرة والقبيلة، ناحية (وبعد يحدث
عن سطوته يمكن وصفه شموه رقة، فتعبدت الأهلية الصغيرة ما كنت
لتحظر في بل هتدر أو سنابن أو موسولسي الدين قادوا أنظمة شمولية فعلاً)، ما
أدى إلى اعتراف الأكثرية عن انضمام وتهمه بصدئية أو بندية هذا شأنه بين
بيب وسوريه هو الذي يهتد هددو اسوريين إلى الثورتين سورسيه والمصريه
وتحرقهم على الحروح لتظهر بعد الثورة البسة وأمام صدرة بيب بندية
فرد كان حتى الشعب الذي قد تحرأ، فهذا يعني أن الأمر بمكم وبهتد أيضاً
انطدع السورسي أن انضمام لا يمكن أن سقط من دون دعم أحسي أو حتى
تدخّل عسكري، لأنهم توقعوا أنه سينشأ بحرب على شعبه مثل عددي، ولا
يمكن وقفه من دون تدخل حاوحي عولت بحب سوريه معارضة وسعة على
تدخّل حاوحي مثل تدخل في ليب وسنّي بعض سحاصيين في بحارح،
ومن صمهم شمعون بارروب، صارهم لأوب بالمحسب الوصي، تبنياً بالمحسب
الوصي بيب الذي شكّل عنواناً شرعية جديدة بديله من انضمام يمكنها توير
الداخل بحارحي بمصلحتها

في مقبل هذا يتقارب في تركب بسطة في الأنظمة انحاكمه وتساب
الحارات ولتحرر، هتت مجتمعات تي حكمتها هذه الأنظمة مختلفة
في بيئها لأسباب بيحية، كما أن الأنظمة لم ساهم في عمية بناء الأمة على
أساس الوطنية بما يتجاوز الجماعات الإثنية والعرقية والطائفية، بل لم تشرع
فيها أصلاً ولديوه سوريه بقبت تاح تقسم استعماري لسوريه لجزعرايه
والبريحه بمجتمعات غير متحدة من ناحية الطائفية والجهوية، ومتدونة
انتطور بين المراكز والأرياف وغيرها ولم يسجح نظام حكمه في دمج الأمة،
وإن سجح بديّة في لإصلاح الرورعي ومكافحة الأمية وتعميم التعليم وتوزيع
لثروة يقوم على سح حاجات أساسية، ولم يكن بناء الأمة هدفه أصلاً

ففي شعارات نظام وأيديولوجية معدة لأمة هي الأمة العربية، ولا وجود لأمة سورية، ولا حتى شعب سوري في مصطلحاته، إلا بمعنى المجموعات الحاصلة بحكمه وينطبق هذا على نظام القذافي أيضاً الذي تعامل مع شعبه بوصفه مجموعة عشائر ورعايا، ولم يعترف أصلاً بوجود شعب ليبي

كما لم يحصل في سورية اندماج قصدي حقيقي بين مناطق البلاد المختلفة وحل التوترات الجهوي قذماً، ونوسع التوترات الطيفي بعداً. نشأت طبقة أغنياء من داخل السلطة الحاكمة وحاصلت مع بقايا برجوازية قديمة والأمر الأهم هو أنه على الرغم من الشعارات القومية التي رفعها النظام، ازدادت الانقسامات طائفية في ظل حكمه ووصفت مرعاة الانقسامات الطائفية إلى درجة الإغناء بها في الحرب والمطامير ومجلس الشعب وغيرها من هبات، بما في ذلك وعي النظم لتركيبته الضعيف، على الرغم من تكراره ينطبق هذا أيضاً على الحالة الليبية حيث تُحدد نظام الحكم شكل تحالف عشائري عبائاً عشائرياً لأخرى ضده، ودخل نظام في صراع سياسة مع قوى ماهرة اتحدت شكلاً طائفاً في الشمال، وفي الوقت ذاته تعامل مع جنوب اليمن كأنه منطقة محتلة و نشر بين سكان جنوب اليمن شعور بأن النظام يمثل الشمال

أما تونس، وفي ما عدا التحسن لإشني والديني، نشأت أجهزة دولة بيروقراطية قوية وهوية تونسية على دوله تونسية الحديثة حدوداً تاريخية عميقة سيئاً مثل المصرية وعلى الرغم من الانتماء العربي لجميع المواطنين وقد عليهم التحصين مع هذا الانتماء، فإن أيديولوجيا نظام شهدت عبر تحولات الرسمية و بطقوس الوطنية ومناهج التعليم على هوية تونسية وطنية وولاء للدولة، ما ساهم في توفير الشرط الضروري لنمو كور سلف وهو لإجماع على كيان الدولة كسب هذه عملياً أيديولوجية نظام الحبيب بورقيبة رسمية ومع تجاوز تونس التوترات الجهوي في السمية، بل عتقته التبريد الاقتصادية التي عتقها من علي وكن هذا من أهم أسباب اندلاع ثورة

على الرغم من شبهة من مصر : تونس من حيث تحسن المسكن إنشاء

والسبب بوحده الدولة وشرعيته، فإن التمايز الطائفي في مصر ظل قائماً، وساهم في تعميقه نشاط الحركات الإسلامية خصوصاً السلفية أمّا النظام هشّر فكرة حاحه الأقنية لمسححه الكبرية إسه كي بحميه من لأكثرية، وتعاضى معها سياسياً من خلال مؤسسة الكيسه، من دون أن يجري محاولة حقيقية دمج الأقنية والأكثرية من خلال مؤسسة دستورية والاعتراف بدور لأقنات في استكوين الترخي بمصر، وبأنهم في بحقيقة ليسوا أقنية إلا ديناً، أما وحسب فهم حرء من الأكثرية، كما أن قنادات الحرب الوطني المحلية ولاحوا واندنية سافسوا في بمواقف سدييه من الأقنات بدحيرة على شعبه في المناطق بمخنة من مصر ولا شك في أن عمر بدونه بمصريه عن حل «المسألة القنييه» بدثورة عام 1952، بعد أن حقق انعدام المنكي تقدماً كبيراً في هذا المجال، تول أثراً في احياة اسيدسية، ولا سيما الاستقطاب مع التيار الإسلامي فيها لكن حينما يصل إلى أسباب تعثر الانتداب الديمقراطي في مصر يركز على دور الجيش، وعلى فشل بحس بمعارضه في تأجيل مصروعات بحرية والاتحاد في اتحاد المرحبه الانتقالية، وبصرار الإحوا لمسلمين على حكم مصر بأغلبية صلبة في مرحلة الانتقال، في ظروف معارضة بدوة العميقة للانتداب الديمقراطي، ورفض المعارضة بحكمهم، واستعداد كل طرف لتعاون مع الجيش ضد الآخر

في سياق ردها العيف على اثوار، كان من السهل على الأنظمة الحاكمة في سورية واليمن وحب استحداث جماعات الهوية الطائفية والعشائرية والجهوية في بحويل شوه إلى صراع مسلح، وبحويل الاستقطاب السياسي من لاسداد في مجلس النظام الديمقراطي إلى انقسام ليهواني وسرب على اسقطة سابقة الحفظ على ولاء جماعات صائفة وقبيلة ترى أن تهديد النظام هو تهديد لها، وعلى في سورية بمحنة العلوية وأنواع الطوائف السنية التي بحح لنظام في إشعارها بالتهديد بقى معرراً موقفه باستعلان دعية طائفية وديسة مرمية بشبه المصائل الإسلامية وبصه إلى «تحالف لأفساد» لاحقاً قسم من العلمانيين من شنه والعلويين وسمسحيين وغيرهم الذين يعارضوا مع اثورة في ما به، ثم شعرو بالتهديد بعد صعود الحركات الإسلامية بحضرة

عبر احسنة على لإطلاق روح ثوره 2011 ومطالبها وفي كثير من بلدان العربية، تحول الاستقطاب بين علماني وغير علماني إلى نوع من الهويات الثقافية متعقبة أبط سمط الحداثة، كما في حالة الاستقطاب بين الكاثوليك البروتستانت والعلمانيين الجمهوريين في مرحلة الثورة الفرنسية، واستمرت بعدها مدة طويله

هكذا تحول الصراع في دول ثلاث (سورية وليبيا واليمن) إلى صراع مسلح، على نحو جعل العامل الخارجي في هذه دول أشد تأثيراً منه في تونس ومصر وهو في الحقيقة يدي حسم الصراع على السطوة في حد ذاتها (وبسبب الضرورة مسألة الديمقراطية التي كانت غير مطروحة فعلياً في مرحلة السحور إلى حرب أهلية أهلية ليبيا، حسم تدخل عسكري الخارجي المعركة ضد انقلاب في لأسباب اقتصادية وحيوسراتية وأخرى متعلقة بالعلاقات الخارجية بين دول العربية ونظام انقلابي وفي اليمن، حسم المبادرة لحيوية الصراع لمصلحة تغيير رئيس مؤقت النظام، ومع ذلك بهار السورية واندلاع حرب أهلية، وتحدث إيران بدعم الميشتات الضمنية التي انضمت على محور «وطني» ولا أحد حدث تدخل عسكري حقيقي مباشر من دولتين معاديتين للديمقراطية هما السعودية والإمارات تحت عنوان «تحالف العربي لدعم الشرعية» وفي سورية، حسم التدخل الإيراني والروسي، بشكل واضح وحتمي، بحرب ضد فصائل المعارضة المسلحة التي لم تسر حصاد أو بدمية ديمقراطية، واستمرت بنشاطي والسعر طول فترة الحرب مظاهرة عجزاً عن تمثيل شعب سوريا بوضعها شعباً في مقاس نظام الحكم، وعدم أهلية وعجزاً عن تقديم بديل واقعي من النظام

بعد هذا سمير بين اسئلة لا قسمية التي كانت سائدة قبل ثورات وبعد هذا فكم يكن التدخل العسكري مع الأنظمة وصدها في ليبيا وسورية واليمن بعد الثورات ترحب بهج قائم منذ ما قبل الثورة أو «مؤامرة» منواضه وعموماً بعد الحرب على العراق، أصبح التعامل الإقليمي والدولي معاديين للأنظمة، دسّم دولاً بوجود الفدائي الذي أخذ نظامه يتفرب من ولايات

للمتحده وأوروبا العربية، وحتى إسرائيل، بعد أن حشي مصير النظام العراقي في مرحلة نظام انعطاب الواحد كما جرى التسييم بالنظام السوري بعد عزلته خراء عنيدل رفيق الحريري في عام 2005 وحق النظام بسبب نعتل لمشروع الأميركي في العراق، والتحديات التي واجهها لاختلال، وحاجة ولايات المتحدة إلى استسبق لأمني معه بعد أن سمح بتدفق مسلحين من أرضه إلى العراق وطمع النظام أيضاً في تعاون ساسي وأمنيًا مع الولايات المتحدة، وتعاون معها بالفعل، وكاب شرطه لوحيد أن نقل به، كما هو نظام لحكم سورية، وهو حقق مرامه هذا بعد أن هلك عزلته بدولة التي فُرست عليه بعد اعيب الحريري وداحيًا، شأ في سورية توق إلى الحفاظ على الاستقرار وبعور شعبي من مصير العراق بعد عام 2003 و لانقسام لطائفي فيه، وكذلك بعود من الوضع خطئتي ساسي اسائم اسير على حافة حرب الأهلية، وحل ما تمده شعب اسوي، في تقديره، هو الإصلاح في حل لاستقرار، وبهذا السعي بحمل البعد بده عنه العنفة، بل بحشية، على استعداد درعا وحمص وعوطة دمشق، المسؤوله عن تحويل مصاب الإصلاح إلى ثورة، ثم إلى حرب أهلية ثمة فرق جوهرية ومصيري في نتائج الثورة بس ردة فعل النظامين المصري وتوسعي على الثورة من جهة، وردت أهمل الأنظمة في سورية و يمين و يمين من جهة أخرى، وكذلك ساحة توافر القواعد الاجتماعية التي سببت بينها الأنظمة الثلاثة الأخيرة في رده فعلها تلك

الفصل الخامس عشر

الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن تشيلي ومصر

في أهمية تماسك الجيش وقوى الأمن في مواجهة التغيير، وفي تماسكهما مع النظام واستعدادهما لاستخدام القمع بوصفه من أهم عوامل صمود النظام السلطوي، وفي رفض الجيش قمع الثورة في مصر وتونس حلاً لتعامله في حالات مثل سورية وليبيا وانشقاق الجيش في اليمن، وفي حصول حروب أهلية في الحالة الثانية، وفي الانقلاب العسكري، وفي تشابه حالتي تشيلي ومصر وعهدي أيمندي ومرسي وفي المسؤولية التي تنحملها الأحزاب السياسية المدنية عن الانقلابات العسكرية

بعد موقعة الإصلاحات وتراجعها قبل اشورات بعقدتين، انتقدت إيثا بيبس خمسة تفسيرات رائجة لمشل التحول الديمقراطي في المنطقة: أولاً، ضعف المجتمع المدني ثانياً، سيطرة الدولة على الاقتصاد. ثالثاً، الفقر والامية رابعاً، بُعد نسطفه عن مراكز التحول الديمقراطي خامساً، الثقافة وتحديدًا الإسلام. وفي رأيها أن النمر اندي تقدمه دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس مشل ترسيخ الديمقراطية، إنما فشل أعلى هذه الدول في المادرة أصلاً إلى الانتقال إلى الديمقراطية وهذا تكمن استثنائية المنطقة. ولتتبعها

يجب أنظر إلى ما وراء غشيل في إطار متطلبات الديمقراطية المسبقة، أو شروطها المسبقة، فغياب ليس سبباً، وهو لا يميز الحضارة⁽²⁾، لأن ماضي أخرى شهدت انتهاكاً ديموقراطياً مع أن مثل هذه الشروط غير متوافرة فيها.

يفتح بيدل العودة إلى سكوكوب لتفسير ثمره الانتهاك في مصطفه العربية، وحتى ثمره ثورات على الرغم من انتشار عدم الرضا (لا شئ في أنها أعدت أنظر في موقفها هذا بعد تفحص الثورات في عدة دول عدة منذ نهاية عام 2010، أي بعد مسح مسواب من نشرها تلك لمقالة) ويسع التميل إلى تفسير سكوكوب من اختلاف قدرتها المؤسسية الواقعية عن المهارية بماركسية لثورات في أي لا أنظر إلى الدولة بوصفها أداة في صراع العنفي أو في مواجهة العنف الإلحاح، وإنما هي مؤسسات دائمة بداتها تسببها، أو تحاول أن تسببها، على أرضي وشعب وبذلك على معطل ثورات أن يكتشف بين العلاقات انصقيه وحده، بل العلاقات بين الدول والعلاقات بين الدولة وبطرق المسطرة والمسيطر عليها أيضاً⁽³⁾ وفهناك شرعية لعدم، وفق هذه المهارية، هو المفهوم المفسر الرئيس لثورات لكر في نظر كاسه يمكن أن يكون فهد سرببه لعدم عدلاً وسطاً أما الأسباب برئيسه فحدها البحث في سبب مؤسسات الدولة وكفاءتها التنظيمية، وهذه مراهوة بالنظور أن هي الاقتصاد والسبة انضمية ولتطورات على الساحة الدولية وفي إمكان مؤسسات الدولة أن تنفي راسحة حتى بعد فهدا الشرعية لدى قضا وسعة من الشعب، بد صمدت واستمرت قادرة على لإدارة والتدبير، وفي جهدها مدعي متمسكاً⁽⁴⁾، اختصاراً، فإن قوة الدولة وتمسكها ودعيه جهدها أهمي لا يحسم نجاح ثورة أو فشها فحسب، بل قد يكون مقرر بشأن حدوثها من عدمه، وهذا لا أتفق معه ففحص الثورات المعهية بخرج عن نطاق حكمه، أما لتعامل معها فيوقف

Ibid. p. 42

(2)

Theda Skocpol, *States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 3

Ibid. p. 32

(4)

Bellin, p. 43

(5)

فعلاً على عزم مثل تماسك جهر الفمع وبحش، وعيب ما يقين أندي
 الطم ويصعه من استخدام أقصى اعف وفي رأي، باختصار شديد، وحلاق
 لفمفولة الساسة (عف لا يفع) التي تستخدم ما لتحتدي، أو لحجم عف
 الأنظمة، فإن «عف الفمع» صدم في الحالات التي يكون فيها الصدم قدراً
 على مهارسته على نحو مباشر ومبهي في عيب معوقات محليه ودولية وبقى
 الأسئلة مطروحة في شأن هل كب الصدم قدراً على تحد قرارات قاصعه، وهل
 كب جهر قمع في دولة مويّه على نحو مطلق، ومفدوره الاستمرار في
 استخدام القوة على نحو شامل ومثار

يسر، كل مواطن عربي حالم «يضع الصدم» مسبباً، أب الحوف من قمع
 أحجرة الأمن التي لا ترتدع عن استخدام أقصى الأساليب وأفد ره يعيق العمل
 السياسي في الساب عرية ومن العرب ألا شته عدد عبر قيس من الساحتين
 إلى مسألة وصاه الصمع على الفموس، وحوف من أحجرة الأمن لا يفسر هذه
 الإشكالية عيب العمل فحسب، بل نفس طبيعة شغل حين وقع أيضاً بوصفه
 فعلاً عهوي غير منظم ولا محظوظ؛ إذ يكاد يستحيل تنظيمه والتحصن في صفوف
 الحصور لكي جهر الفمع ولا شك في أن حجم اعف سدي كب أي نظام
 قدراً على استخدامه، وعيب الروادع لأحلاقية واستساسة والفيود اندوسه،
 كب من عوامل فشل أي ثورة ومثاحف في مواجعتها، كما كما عدمين مهمين
 هي حالات أخرى مثل فشل اشوة سلمية ولاستف إلى لعمل بسمح ولا
 محور بنفس من أهمه هب، بحال في بلاد مثل سورية وسب مثلاً (والعري
 قبل حرب 2003) مثلاً نكن هب سمودح به بوقع تحدي فئات شعبية وسعة
 لجهر الفمع في خمس دول عربية على الأقل في عام 2011 حينما ببحرت
 ثورات عثوية، كما به يتوقع استدعاء عف الصدم (في سورية) ردة فعل شعبية
 مسيحة مدعومة من دول عربية بدوافع مختلفة كدت تؤدي به لولا لتدخل
 الأحسي لمصلحته

يمكن بحص ما استتجه صدم لأسد من حاتي طحة من عبي (كوب
 الثاني يناير 2011، ومبارك (شباط فبراير 2011) ه نجيبهم الفسوي

عن منصب «رئاسة» في أن الرئيس المذكورين أحط بالمرجع و سوني عن
 الموجهة الشاملة ومن منظوره هـ ، شجع «صهر نظام الصعقة» الشجع
 على موصلة الاحجاج حتى طاحة الحكم وتوصل إلى قذعة أن سراتيجية
 الصمود واستخدام أقصى القوة المتاحة هي الأصغر لنقد نظام وكانت النتيجة
 إنقاذ نفسه وتدمير الشعب و بدوره يكن «نجاح» حظته به يكن نسب قرار هـ
 من نتيجة نواجر شروط أهمها أولاً، جهل عالمي لاستخدام أقصى درجات
 العنف ضد الشعب، وهي جرائم الحرب وجرائم إبادة ثانياً، وجود معارضة
 سياسية من دول رومح ديمقراطي، وقصائل مسيحية مشتتة لا تتبع لها، رشوة
 التصرف لإسلامي منتقن للرأي العام المحلي والعالمي الذي مكّنه
 من تسي سراتيجية الصراط الحرائير في سوت المحنة الحرائيرة ثالثاً،
 عدم تبلور إرادة الدول المؤيدة لتعبير في سوره و خوفها من تعبير نفسه
 رابعاً، صعود حطط لطائفي لدى مكّن النظام من استئثار الأقليات طائفية
 وأوساط واسعة من المدنيين ضد القصاص بسلحه حاشاء، وخلال
 اعسكرات الإيراني و روسي بعد أن قصرت العاصر الأربعة الأولى عن بقده

لا يتعلق لمر لاستثنائية في البلدان العربية بغاب شروط الديمقراطية، إنما
 بحصور شروط السطوية الباطنة، بما في ذلك لاستعداد لاستخدام أقصى
 القوة، وتعقيدات تداخل العوامل الخارجية والإقليمية فهك، وفق بيدين، دول
 أخرى كل لدى نظام فيها هذه القوة والقدرة على القمع، هي كوريا الجنوبية
 في عام 1987 مثلاً، لكن نظام قرر عدم فعل ذلك أي أن القوة نواجر،
 ولم تتوافر لإرادة عمع حركه الشعبية وقد تتوفر لإادة لا تتوافر القوة
 والحالات في أفريقيا هي جنوب الصحراء بحجم في كثير من الحالات عن
 صعب ندوة وعدم قدرتها على دفع روتب الجيش، ما أدى إلى قصور في
 تماسك جهز القمع لديها في حين حافظت دول عربية على تمويل جهز
 الأمن و جيش ودفع الرواتب حتى في من الأزمات المنيّة، ونواجر لديها
 دائماً القوة الأمية و لا ردة لاستخدامها، هي مصر، قام النظام إلى لأمره

الاقتصادية برفع اميرالية العسكرية 22 في المئة، مع أنه صُطر إلى خفض ميزانية دعم السلع الأساسية 14 في المئة في العام ذاته ومع أن الحرب الأهلية في الجزائر أصرت بالافتصاد صرراً كبيراً، فإن الجيش ظل يتسلم رواتب أفرادَه بسبب استمرار تدفق العار واسطد إن تدفق ربيع في العديد من دور منطقة هو أحد أسباب الحفاظ على جبهة الأمن بعد أن صار بوتليقة في انتخابات عام 2004 بسبب 84 99 في المئة من الأصوات، بعد أن رشحه جيش عملياً برئاسة في عام 1999 واستحب جميع المعارضين من لانتخابات التي اعتبروها نمثية، ستفاد بوتليقة من مصادر الصوة لاحتواء استقلاله العسكري، لكن من دور زيادة للنفوذ الشعبي في السياسة العامة، فهو لا يستخدم أموال الصرائف بل ربيع الصوة وفي أي حال، إذا أصبحت الحرائف دولة ديمقراطية بعد عرله سيكون لخصومات بوتليقة هذه دور موضوعي مهم في شؤونها، فهو رشح مؤسسات مدونه ولا بدري بعد هل سبقي الجيش الذي انخرى في مطالب الشعب برفض ترشيح بوتليقة لولاية خامسة غير صامح إلى الحكم مستقبلاً على نحو مباشر أو غير مباشر

لم تنفع نظامي المصري والتونسي قدرتهما على تمويل أحهرتهما الأمية وحشبهما لأب الجيش ثم يحرم نظام في لحظة الحاسمة وعموماً، عندما وقعت شروح في تماسك بقوة لأمية مع الصدم تراجع الأخير أمام الحراك الشعبي وحيث لم تحصل شروح كهذه تراجع الحراك الشعبي، ووقعت حروب أهلية أو تدخل خارجي ولا يمكن فهم نجاح الثوار في تونس ومصر في لحظة الرئيس من دور أحد عامل رفض الجيش استخدامهم لقمع انثوره في اللحظة الحاسمة في الحسب، علاوة على قوة تنعته شعبية ووحدة القوى الشعبية في الميادين خلال ثورتين

تماسك الجيش مع النظام يحاكم في حالات محتمة حين كانت القوة القمعية ممأسسة تحكمها قواعد، ويمكن التسو بأفدها، وتعتمد الكفاءة، وعدة ما تتوفر لديها طرائق منظمة للتوحيد وشرقية، وتعتمد الترقية على

لأداء وليس على أسبسية وكسك في حده لجهز القمعي اعظم ساء على
لعلات ستموسه الأويه، وادي عت فيه علاوت القرية أو المحسوبة
على قواعد الإحرائية، وُحفظ فيه على لأصاط سنعلال اشروح العائمة
في مجتمع بين الهويات اصائيه و نفسيه وغيره

بعلق سوك مؤسسة عسكرية عوامل مثل قرار الحنة حاكمه،
والحرف من أن يؤدي الإصلاح سعدم كله، بما في ذلك مؤسسة عسكريه
نصي حالي لصين وسورية، على لرعه من عرق كبير في سية لمؤسسة
عسكرية، وسب ولاء هيدته، بحربي في حالة الفس، والصدفي في حده
لسورية، عثر الحش مصيره مرتبطاً سعدم وكن لأحير مقتنعاً بأنه إذا قُست
ي مصاب أو سأت لأصلاحات ستمصي إبي تدميره، لأنه إما أن تكون
سطلته مطلقه وإما لا تكون

إذا عدرن مرحلة لأصلاح والحمود ما هل اشورت، أي مرحلة ه
بعده، أي مرحلة فشل ثورت في بعض لدول، ووحده في طحة رأس
سعدم وطلاق مرحلة انتاب في دول أخرى، فب سحد أن الانتقال الديمقراطي
لا يصح إذا عارصه بالقوة جيش مماسك، وإذا عثر لجيش التحول مصراً به
بوصفه مؤسسة، أو مصاح قياد هذه المؤسسة، إذا كانت به مصلح واسعة
في الدولة و لاقتصاد وهذا يعني أنه لأحاج عمده التحول الديمقراطي إما أن
يحيد الحش عن الصراع وما أن يتحد كله، أو جزء منه على لأف، موقفاً
مؤيداً للانتاب، بحيث يورب لأصاف لمعدي الانتاب فيه فيجتمع عن التحرك،
حدص على وحدة الحش أم في حالة اتحاد لجيش موقفاً و علا ضد التحول
لديمقراطي، فقد يؤدي ذلك إبي سحاة اسعدم اسطوي، أو شوء دكتاتورية
عسكرية، و شوب حرب أهلية بعد تسبح القوى لثوريه، و صبح به لك شروط
لانتاب قرية من شروط بحرب الأهلية التي عاك ما لا تؤدي إلى الديمقراطية

في حمسي من ست حالات حصل فيها تغيير اسعدم بالهزة في دكتاتوريات
مرديه (لاستثناء هو الأرجنتين)، كان موقف عسكري اسبي من اسعدم من
أهم أسباب سقوطه كما أن معارصه بحكومة كان منتشره في جميع هذه

الحالات، قبل أن يحلّى بعسكر عن حكومة و لا إنشاء هو البرتغال حيث
قام بعسكر نفسه بعبير لحكمه فيها وحيث وقف العسكر مع حكم، كما في
سوريا والصين عند قمع الانتفاضات لشعبه، صمد لنظام أم في حالة خروج
الانتفاضات لشعبه في الفلبين وأندونيسيا والشرق الأوسط فتم تضييق وحدات
العسكرية البار على المواطنين⁽⁸⁾، والتبعية معروفة

في سبب كان أحش قد فهم قدراته لعسكرية حتمية ومكانه عدم
شبه ثورة. هذا حلت عميقاً ككتاب القذافي مكانه، وكانت موالبة له في
شخصياً على محور مطلق، وأداة طبعه في يده بقمع بحراك الشعب الذي نستج
لدوره ولم تكن ثمة قيادة مركزية للحراك المسلح، بل نشأت عدة مبادرات
مسلحة، كما في سورية التي لم يتصور عمل المسلح فيها عن حركة مسلحة
كأن قائمة أصلاً قبل الثورة، وبالتالي تشكل قيادة معارضة كما في بعض
دول أميركي بوسطى نشأت بعد قمع الثورات العموية فصائل مسلحة متفرقة،
وبحور قسم منها لاحقاً إلى منشآت ثوذية أمرت حرب وأصبح العمل
الدولي الذي به حل بدعم القوى المسلحة، وذلك لأهمية ليب الاستراتيجية
(وإن كان الرفع المعنوي حمدياً للمدنيين)⁽⁹⁾، عملاً رئيساً في تعزيز القوى
المسلحة لأب دولا مختلفه دعمت مبادرات مختلفة وبنات دعت سببا في
حرب أهلية هزم فيها النظام بتدخل عسكري خارجي، وتلا ذلك عملية انتقام
ديمقراطي غير مستقرة أسفرت عن انتخابات ودستور، وسرعان ما فشل الانتقام
تحت وطأة تحالف بين الفصائل المسلحة والقيادات السياسية المعارضة، وبين
الفصائل المسلحة نفسها، التي تحدثت في أعالية لحالات طبعاً بقيمياً جهوياً،
عدا الانقسام السياسي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين

بممكن نقول إن حالة شبيهة بشأ في سورية التي لم تسع مرحلة الانتقال
الديمقراطي، حيث كان الجيش أداة طبعه بيد النظام، وبعد تردد وزير دفاعه

Samuel P. Huntington. «How Countries Democratize», *Political Science Quarterly*, (8
vol. 106, no. 4 Winter 1991, 1992) p. 604 accessed on 28.12.2020 at <https://doi.org/10.2307/2644242>

(9) لم تدخل هذه القوى ذاتها بحماية المدنيين في سورية

في انقمع، حيث دفع ثمن ذلك إقامته من منصبه، ساهم الجيش، أو بالأحرى
وحدات شغلها نظام بصورة استثنائية من الجيش النظامي بقائهم، ليس هي قمع
التظاهرات لشعبه ودخول المدرس في صيف عام 2017 وحسب، بل هي ش
حرب حقيقية على الانتفاضة السورية أيضاً صحيح أن عددًا كبيرًا من صباط
والحدود بغير بالآلاف غادروا الجيش فردًا و بصموا، إلى ثورة، لكن قيادة
الجيش لم تشق، ولم تعدده فرق أو ألوية كاملة كما لم يُتب قيادة بوحدة أي
ردة فعل على إقالة وزير الدفاع

تسبح حرك شعبي جديدة بتصميم قوى جديدة، ذلك من برص، في
الثورة التي أتت مدية ولم يكن التسبح في هذه الحجة أنص فرار مركزية،
ولم تسبح لقوى المسبحة قيده سياسية أو عسكرية وفشل الجيش السوري
الحزبي في خلق جيش تحرر وطني كنت المبادرة إلى حمل سلاح ذلك محبة
في قرية أو مدينة أو مجموعته قري منشأب قوى محبة تعتمد على نفسها
سلاح حصص، بما في ذلك سادق لصيد المذقة، وكان من غير الممكن حصر
عدد تلك قوى وشعبانها واشتقاقها، وهذا أهم الدلائل على أن لتسبح بدأ
محبة عمويًا يدفع عن النفس قبل المسيح من الحارح إلى عدم قدرتها على
التطعيم هو الدليل الأساسي على أن التسبح لم يكن استراتيجيتها، بل ردة فعل
دفاعية ضد حرب بني شنها نظام على ثورة سورية وثبت بسرعة فائقة
أنه نظام عيب، لكنه عاخر عن فرص لسيطرته على بلاده هكذا تحولت ثورة
السورية إلى حرب أهلية، أصف إلى ذلك عامل الشرح البشري الذي حصل
والذي سبق أن تطرف إليه وفتح صراع المسبح المحال واستفاد له نخل قوى
دولية وإقليمية سبب موقع سورية الاستراتيجي في المشرق العربي وأدوارها
استعددة، وسرعان ما تولى مدويو تلك الدول قيادة عرفت الحملات العسكرية
«جوت» و«جوز» التي لم يكن لها مدوي سوري واحد وكانت برؤية مدوي
القوى الدولية المؤيدة لنظام أو صرح واستراتيجية أكثر حكمة، فالترمت إبعاد
النظام الحاكم، في حين أن جمعت الدول المؤيدة بثوره والتعبير في سورية،
والتي سمحت نفسها تسميات مختلفة، لم يكن لها استراتيجية موحدة ومثلما
لم تجد الدول الداعمة وحدة عسكرية سورية موحدة تدعمها، كذلك لم تفهم

هي محاولة حقيقية بمساعدة الجيش الأحمر في إقامة جيش وطني راسي أمر الدعم الدولي إلى رده شعور و لموصى في الطرف لمعارض لسطم، وصعود قوى إسلامية نكثيرة مرفوعة إقليميًا و دوليًا

في اليمن، انشقت فرقة عن جيش وسادت ثوره اشباب، ونبت الاشتباكات وكان في لإمكان أن تحول سوة إلى حرب أهلية مد يد بها لولا بوصول إلى حل وسط حافظ على الجيش مؤقتًا، بخصم عملية تحول تدريجي عبر حكومه مشتركة بين حرب لمؤتمر احكام والمعارضة مؤرخه من التجمع يمني للإصلاح وأحزاب أخرى في مرحلة يتقابه نحو الاتحادات ولكن التفتت عدت وانفجرت، وكان من أهم مظهره انشقاق الجيش بين أطراف مؤيدة للحوثيين وأطراف مؤيدة بالحكومة الشرعية، وبالحالف للرئيس السابق وأنمواس به مع الحوثيين وندبت، كان خروج الحوثيين عن عمسة النحور الديمقراطي ولحوار موضوعي نوعاً من لانقلاب عسكري المدعوم بميشيا مسيحة، لأن حزة كبير من قادة الجيش وقف إلى جانب الرئيس السابق والحوثيين وهكذا، دخل اليمن في أبول حرب أهلية عميق، ما فخر تفتت أخرى كانت محتلة إلى حد ما وتورط ضمن مباشرة في الصراع السعودي لإدارتي صمد بنون و صمد تمتد بقوده إلى أسبحة يمنية، من خلال تدخل عسكري سعودي إدارتي مباشر بمشركة بعض دول عربية مثل السودان

في الحالة التونسية، كان جيش لأضعف من بين جيوش الجمهوريات العربية، والأقل تسييس والأكثر مهية في الوقت ذاته، وقد حيد نفسه عن الصراع في ثوره 2011 2010، وهي الهبة احد موقفاً إلى جانب قوى التعبير عميق، فرفض خدمة اسطم بإطلاق نار على المعتصدين وقمعهم بقوه وكان لهذا القرار العسكري أعظم لأثر في قرار من علي معدره تونس، وفي تصاعد التطهرات اشعبه في اب بعد انتشار الاضطراب أن الجيش من بطلو النار وهذا ما رفع معنويات الجمهور ووسع المشركه في مظهرت حيث صدر الدس لا يحتشون الصراع مع القوات المسلحة

في المقاس، بذت الصورة في مصر أشد تعقيداً، والحيش مؤسسة كبرى مشاركة في لاقتصاد ولها تريح من المشاركة في حكمه، وتُحدث عنه من خلال صفه مع النظام حصل فيها الحيش على إدارة ذاتية شؤونيه بقبضة وزير الدفاع، وهو عملياً رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة^٥ استغل الحيش انتطهراب نصفيه الحساب مع عملية يورث السطه من موارث إلى انه حصل رندي حورث اسلحة لأصبح أبو رئيس لمصر من خارج المؤسسة العسكرية) حشي الحيش أبو يودي الرئيس الحش الوارث بعتريته ولا سعه قطاعه الإسماعي وسحاري مصبحة قصح رحاب الأعصاب المحيط به، وأبدي أصبح بسيطر على الحرب الوطني، وورث المحتمل كاد يوليبرلًا في ترحهيه لاقتصادييه وكان يرفض الحش مصري فمع لتطهراب شعبيه أثر كبير في توسعها وفي فرد موارث الاستبداد، وبذلك اعتبره كثيرون بقلاب غير دموي، أي إل ثورة المصرية بحب في برحة موارث من خلال قناه لاقلاب عسكري أو صعط العسكري عنه للاستقالة

بعد سن بحش المصري جيشاً مهيباً وأحد اعتارائها امتلاكه سمعه مهيبه معروفة بعلاقاته مع ولايات المتحدة والسريع الوطئة التي يتمتع بها، وعيادته لم تكن مرتبطة بمراه دم مع عائده مارك في رأيها أن المهيبه والشرعية الشعبية انتصرتا على الولاء لمارك² ووقع زاوية لنظر هذه في الحشر عدم تدحرج نفع تتجهرت في ثورة 25 يناير لأن مثل هذه المحظورات تؤثر في شرعته والأصوات الدخلى فيه، وقد تؤدي إلى تمرد أفراد

110. محمد عتيق صفه، *نور في حلي حلي عن النجف* و *سيرة سيدنا*، ص 44، و = حاشية
 «لا بحث في سؤركم فلا تعثوا في شؤوننا»، يؤكد بقوله عشت و *و* *الكتاب هو* «الإعداد: سلسلة»
 ريت ديرمان «The Military» in Jorge Domínguez & Michael Shifter eds., *Countervailing*
Democratic Governance in Latin America 2nd ed. Baltimore: M. J. Friedman by Johns Hopkins
 University Press 2003, p. 44.

Eva Reilin, «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East», *Middle East Brief* no 50, May 2011, pp. 2-7, accessed on 03.2020, at <http://brie38Adyih>

bid. 0 4

(12)

من الجيش ' وهو رأي ويسس سنداً من حقائق، وهو، في رأي، غير صحيح وقد دحضه بحوادث، بدليل أن قيادة الجيش «المهية» طمحة إلى السلطة فلم يكن دافع الجيش الحفاظ على شرعيته ونحى تأثير فمع ثورة هي لأصطاد دخله، بل ستعلاّل انثوره بصعصع على الرئيس كما أن الجيش لم يمثل حداً معتدلاً في حل نظام حل به شقيق بموجب مودح دراسات الانتفاة ولم يسبق في رأي أن تحوّل إلى جيش مهية خارج السياسة، بل ترك القرار السياسي للرئيس بموجب صيغة تاريخية حفوظة على امباراته لقد كان الرئيس، وهو عسكري، مستطو على جيش، من خلال اسرفيات والتعبيات، لم يكن جيش مؤسسة دائمة بدنية مستفده أمام الرئيس وما قوى لجيش بعد انثوره، حوصفه هو، مستفده، هو أن الرئيس المنتخب لم يكن عسكرياً، وقع شرح عميق بين السياسيين لمدنيين أنفسهم على نحو دفع كل طرف إلى صبا التحالف مع الجيش ضد الآخر أما لجيش واستخدم الجميع للوصول إلى الحكم

ربما كان في الإمكان تحييد الجيش في مرحلة الانتفاة، لو كانت قوى المعارضة موحدة وفادرة على ستعلاّل شرعية انثوريه التي شأنت، وانتوصل إلى اتفاق أو عقد تفاهم معه يتضمن قواعد السعة الديمقراطية، وربما بعض المبادئ الدستورية حتى لو لم تتفق معه، رصة حتى على التفاوض مع الجيش على قواعد النظام المقص، بل حاول كل طرف على حدة إحصاءه، واستفده، بدليل، في وجود صيفه به وبين الطرف الآخر

حاول الإخوان المسلمون برصاء الجيش من جهةهم مشاء فعنت المعارضة المدنية ككها لم يتمخ حتى موصلاً من إلى تسوية مع الجيش تضمن عملية الانتفاة وهذا ستفاد الجيش من تقرب كل طرف به في حصص تدفسي وصراع مع طرف الآخر، وتهدت الأضراف لمتصاعدة على استدعائه لتدخل وقيام بدور الحكم ومسح دستور المرحلة الديمقراطية هي مصر من عام 2012 (الذي وضع في ظل حكم الرئيس مرسي) وبوجود أغلبية إسلامية

في مجلس شعب) مؤسسة عسكرية مرأى عديدة فقد نصت المادة 194 على مجلس أعلى بالقوات المسلحة، وبمادة 195 على أن يتولى منصب وزير الدفاع ضابط في خدمة، أي أن يكون عملاً في خدمة، بمعنى أن ورائه اندفاع تشع بحيش ويست هيئة مدنية كما منح بحيش بحسب المادة 197 إمكانية تحديد مبرانيته وأحد رأيه في بحسب في جميع القوي المتعلقة به^١ كانت هذه المادة دستورية تمسك وصفاً دح بحيش بصورة دستورية فصلاً عن تمتعه بصوته الخاص وهو قانون بحيش

بحج الحشر في التحول إلى حكم في العملية السياسية التي بنت ثورة بسب التحولات بين قوى معارضة ووصل الأمر في النهاية إلى توطؤ القوى الاعتمادية مع بحيش في تحديث شارع للمطالبة بدخه ضد رئيس بحسب العصور في جماعة الإخوان المسلمين وبم بكر الحيش محرر طرف محيد ناشده المعارضة للتدخل، بل كان إلى جانب يروقراطية مدونه و جهرتها الأمية معاً ومساهمة في حلو القوصى وعوفه تقديم الحمايات وتحريك الشارع ضد الرئيس المسحب؛ أي في حلو شروط مودحيه الانقلاب عسكري في أحواء من القوصى وبصرح ونوق ساس إلى الأمن والاستقرار وفي النهاية لقد الانقلاب عسكري الذي منه محررة حليفية في حو مؤيدي الرئيس المعتصمير في أحد مبدئين ماهرة في 14 آب أغسطس 2013

لا يمكن فهم الانقلاب العسكري من دون صموح سياسي من قدنه لا تتوقف عند مصح بحش الاقتصادية، بل توعب في توسعها وزيادة امبرته وحكم البلاد أيضاً لأنه الأكثر كفاءة وخوضاً وأفسر على وقف قوصى مرحبه لانتقال ووجد هذ الصموح دعماً قيباً من دول عربية عيه بحشى الانتفاة الديمقراطية ككر، في رأي، لم بكر الانقلاب بعد ثورة سائر ممكناً بولا العوامل لأنه لمتعلقة جميعها بالحك سياسي^٢ شرح بين الحك السياسي وعجز عن التوفق وتحزيل الاستقصات السياسي إلى شرح

^١ ٢٠١٥، حج عبي حمد، المرحل انصار الثورات العربية مدح مؤسسي سياسي^٢ في أطوار التاريخ الانتقالي تلك الثورات العربية (الدوحة بيروت المرحل العربي للأبحاث ودراس سياسيات، 2015)، ص 82

ثقافي هوياتي بين عماليين و إسلاميين 2 بعثة شعبية لا تأخذ في الاعتبار
 حسبية مرحله لا تقبل 3 صراع على السلطة مع بدء انهيار نظام السطوي،
 واعتبار السلطة أولوية على أجندة القوى السياسية المتصارعة، ونقص مساهمة
 الأفراد بالحكم على الالتزام بقاء النظام الديمقراطي الذي قد يتطلب مشاركة
 هي السلطة، أو حتى مشاركتها بمرء احتمالات حصرية مثل بحرب أهلية
 والاضطرابات العسكرية 4 ممرسه إخوانية متعده على قوى سياسية أدت
 الشكوك في محاولة الأفراد بالسلطة

كان من الممكن لو ساد نظام برلماني أن تضطر الأحزاب إلى مساومات
 وسويات في داخله، لكن النظام ثاسي، ووجود رئيس إسلامي ذي صلاحيات
 بضم رئيسي (دسورًا على الأقل) وبرلمان بأغلبية إسلامية أدب إلى حصول
 استقطاب به تجرب محاولات جديدة لحسمه والصفحة بكرة ألهما لاستقطاب
 وقع بوحود جيشات يملك منظومة مصالح ومتببات دته مستقرة،
 وعلاقات دولية مع مؤسسات عسكرية أخرى أميركية وغيرها، وأدى أدواراً
 سياسية هي حاصي، ولم يتحلل عن صموجه سياسي الذي كُتبت في بعده
 مرحلة عبدالناصر وفي مرحلتها السادات ومبارك⁵

بمقارنة، بحسب مثال تشيلي بدي سنو أن ذكره، حيث يقب بحجش
 على رئيسي منتخب بنظام برلماني، مع أنه به تكن بحجش تقب به في الحكم
 والضموح السياسي وعلى برعم من وجود تفاليد ديمهراطيه صوبية هي تشيلي،
 فب هـ سراث به بضمه أمام حالة الاستقطاب السياسي حين فشل مركز
 الحريضة السياسية هي احتوائه وحسمه. وأكدت حدة تشيلي، وهو فالرويل،
 أن سلوك القوى المتطرفة من اليسار واليمين ليس هو المسؤول عن بهار

5 (مر المديد به بذكر هـ به في بديه لانتها الديمقراطية بيب برعاز واليومان المودح
 به ناسي مع حكومه بجاح بي به البرعاز بي السودج الفرنسي المرفق بكر انبه بعل عادت وعادت
 دسور في عام 1982 ونقص صلاحيات الرئيس، وكندت بعل بيبا في عام 1985 بي اصبحت
 نظاميين بديين، يُظر حوي عاصي، نظريات الانتخاب إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديعم التحول
 م أنه بومسه بسلطيه بمرسه الديموقراطية مؤلف، 106، ص 104

الديمقراطية¹¹، بل عجز القوى المركزية من ديمقراطيين من الطرفين، اليسار واليمين، عن رؤية منطق التصعيد في الأمة وثباته¹². والحركات المتطرفة، من يسار ويمين، عالت في تأثير في سلوك حركات المركزية شتتت في المرونة في استهداف حواف على هذه الأصوات وهو ما سبق أن بيته عند معالجة فشل الانتفا في مصر، وتمثل ذلك بين اليساريين والإخوان المسلمين، وحرر اليساريين بالإخوان المسلمين بذلك إلى موقف أكثر تشدداً حوافاً من استقطاب يساريين فو عدهم الاجتماعي و تنهاتهم في سياق العلاقات الخارجية متوردة بينهم وبين الإخوان، والناشطين أيضاً بين القوى المدنية في موقعها من الإخوان المسلمين¹³ (مع تدكير أن حرب مور تسلي توطأ مع الانقلاب العسكري في نهاية من محاولة الحفاظ على مكانه فحسب، بل لتتخلص من الإخوان)

تميز النظام السياسي الحربي في شيلي بالحيوية والاستقطاب، وما حصل بين عامي 1970 و 1979 هو استقطاب حقيقي أيديولوجي منعنى النظام الاقتصادي الاجتماعي وقد هدف اسار في نسلي إلى تعير حقيقي في طسعه النظام برأسمالي، وإن كان يراه الرئيس بركر في إجراء هذا تعير من خلال الصدام السيفرطي بالاحتجاجات بركر حتى عام 1970 لم يشك أن أي حرب يساري أو يميني، أعنية في حد ذاته ومن ثم، لم يشكل هذا الاستقطاب خطر دهم على السيفرطية، خلافاً لإيطاليا أو إسبانيا عشية وصول الفاشيين إلى الحكم فكانت الأحزاب في شيلي نصطر إلى تحركات و حراء مساهمت في ما بينها داخل البرلمان الذي شكّل حله تقويض وتسود وتقاسم أوطائف والسطات والمص¹⁴ وتميزت بتعددية الحربة برجسية ناشطة في هذا

Juan Lin. *The Breakdown of Democratic Regimes* (New Brunswick and 116, Reorganization Baltimore, MD: London: Johns Hopkins University Press, 978).

Arturo Valenzuela. *The Breakdown of Democratic Regimes* (New Brunswick, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 978) p. xii

(18) يُنظر عومي شارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2، اندوخ بيرت الم ك

عربي للأبحاث، ترجمه سياسات، 2016، ص 5 2

Valenzuela, pp 7-9

(19)

السياسي بالمرئيات، يسود تقسيم المدافع على شكل مكافآت مقابل دعم وحصص في الوظائف والتعبئة يكتسبها الحرب من قدرته على المساومة في داخل البرلمان منحها لأعضائه²⁰ وهو، في أي حال، نظام دائم في كثير من الدول ذات أنظمة برلمانية التي يحكمها تعددية حزبية شديدة، كما في حالة إسرائيل المشهورة بالصفقات الحزبية البرلمانية حيث ظهر المجلس، والتي لا تعرف حدودًا، وتذكر مقولات شومسر وغيره أن لا علاقة بممارسات الحزب السياسية بما يسمى «حكم الأغلبية»، وأن البيئة البرلمانية في النظام الديمقراطي ليس معها تمثيل رأي معين بل اكتساب الشرعية بحكم مدة محددة ولم تشكل السلطة التشريعية في تشيلي قوة موازنة وصيغة سلطات الرئيس والسلطة التنفيذية وحسب، وإنما مساحة مهمة جدًا ومهيدة في نفس الاحتفاء وحل الصراعات في إطار النظام القائم، وقد دامت صلاحيتها ما يرون على قرب

نصير أيسدي لمرشحين من حيث عدد الأصوات، ومع ذلك بقي أقدمة في الوقت ذاته، وأصبح محبة ممكنًا بعد دعم الديمقراطية المسيحية له في السبعينات لكن مع تعمق فاعة فئات واسعة من اليسار الثوري أنها فرصه لتحويل دولة إلى الاشتراكية، ردادت قوة اليسار الراديكالي في دول الحرب الاشتراكية من جهة، مثلما ردادت قوة التيارات البعيدة المحافظة في داخل الحرب بديمقراطي المسيحي والتسريح نشأ في مركز خريطة السياسية يارون بفصل الموقف الأيديولوجي والدفاع عنه على قواعد الدعاية الديمقراطية، ويلتزم الأيديولوجي أكثر من التزامهم بديمقراطيه وقد تأثرت قيادات الأحزاب بوجود قواعده شعبية معاً²¹

مثل أيسدي في هذا سياق يارون يامل اوصوله إلى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي لكن من دون عنف، أي بمرئيات ديمقراطية، في حين كانت تيار

ibid. p. 8. (20)

ibid. p. 7. (21)

ibid. pp. 46-47. (22)

بسريرة ثورية أخرى لا تؤمن لا بسسح منطقة بعامة وقلب مؤسسات لنظام
واسمح لاقتصادي المائمه بقوة²³ وهذا ما يدكر معروف قوى إسلامية برعب
في الوصوب إلى احكم على بحر تدرجي يأخذ في الاعتد التطورات بحرية
في لمجمع والدوية، بوجود بير ب إسلامية منطوقه يرى أن ديث يجب ب
بم بقوة، ودث في مقابل قوى عثمانية بعضها يسعى إلى طام ديمقرطي،
وبعضها لأحر يعارض الاستقلال لأنه يحشى على طمع بدولة من حكم الأعنية
إذا فارت الحركة الإسلامية

أدت زيادة الاستعطاب في نشيبي إلى طرح أمة صبة اقترحا بعض
دستوري في شسط فبراير 1972 أنصحح الدستور، بحيث تفيد مسطت
الحكومة في الاقتصاد ووجهت تشيبي أمة دستورية عميقة، حين رفض
الرئيس هه التعديل²⁴ وأدت أسباسة الاقتصادية تي تصبّت رفع روت
العمد إلى تصحّم مدي في روت مدي خطيب فيه ميستات تأميم المباحم
والصاعدت لكبرى نبيد شعبي، فتعمق شرح لاجتماعي والسياسي ركن
ك، احرفاء الاشتراكي وديمقرطي المسحي يتوصلان إلى سوية ما، كات
القوى المتطرفة في داخل الحريين ترفضها وتغرقها، ويحدث في حرب
الديمقرطيين مسحيين الذين اعتقدوا ب في الإمكان إطاحة تشيبي في
الاتحادات المقنة وبحوت الأرمه إلى تحييد جمهيري من الأحزاب في
مظاهرات ومظاهرات مصدة²⁵

أدت الأزمة والاسداد لحربي إلى تكرار نحوه الطرفين إلى ما يمكن
اعتباره مؤسسات محايدة حربيا مثل السلطات القضائية والحش (وهذا يشبه
ما حصل في مصر من تكرار تتوجه إلى القضاء قرارات البرلمان والرئيس
المسحب في نمرجه الانتباهي) وكثرت الشكاوى القضائية على محاور
الرئيس والأحزاب احكمه لدستور، صفة إلى عدم ونوبه الخطوات التي

ibid. p 48

(23)

ibid. p 73

(24)

ibid. pp. 76-78

(25)

يقومون به، ولا سيما في المجال الاقتصادي وكان قصة برصهم قري
محفصة احتجاً يمينياً إلى رأي المعارضة اليمينية فعلى أيدي جريزاً
لدى ثمة في عام 1972 كما أن لطرفين أحداً يتملص لحش ويمتدحه
في خطاهما سياسية²⁶، تصاد كما في الحانة المعصرة؛ أي إلى الأحزاب
السياسية نفسها كتب بوره الحش في صراعها ضد بعضها

ثم تغير الاتحاد البرجاني في عام 1973 انصوره والأخوة، وفقدت
الاستقصاء، لكن محملاً قوة معدومة كد يفوق قوة الائتلاف الحكم
وداعميه ولم تساهم الاتحاد البرلمانية في حل الاستقطاب، بل مهدت
في تعميقه، وارتفعت أصوات أغنى في داخل يسار اشوي من خارج حزب
البعثة إلى تسليح أعمال دعت عن الإجراءات بطفة العامة هي هذه
وأثارت هذه اندعوات مندوبى ذات واسعة في داخل الحش، كما أن حش
الحل الأوسط من قوى المركزية في مواجهة انتظاف من اليمين ويسار
واحداً بحش جريز وتحته تدريجاً عن فكره الجديد حشر لطريق للثقل
العسكري

جرت مفاوضات بعد للاتحاد البرجاني ستوصل إلى حل، وسعى
أيندي بالفعل إلى قبول معظم اقتراحات الديمقراطيين المسيحيين، لكن
مساعيه لم تقبل بالمثل ويبدو أنه في هذه المرحلة صبت بدعم الأميركي
موقف الديمقراطيين المسيحيين ضد الرئيس، ويبدو أيضاً أن بدعم الأميركي
المالي سوى سبب عميق في نشي ساهم في زيادة تعنتهم بعد رفض
الديمقراطيين المسيحيين اسودت، توجه أيندي إلى حش بمسرحه وحده
بمساهمة معه في تأليف حكومة أمن وطني، ما ساهم في شرعنة دور حش
السياسي وفعلاً، تولى ثلاثة قادة عسكريين من حش مذهب ورجال دفع
والمدية والأشغال العامة، من فيهم قائد الحش المسموم دستوراً واعتقد
أيندي أنه بذلك يضمن دعم حش أو على الأقل حياده، في حين رأى

²⁶ Ibid. p. 82

(26)

²⁷ Ibid. pp. 93-94

(27)

الديمقراطيون مسيحيون أن جيش سعد انقلاب من أحدهم، أي ب. جيش سينحصر من، لأشركيين ويعبد ديمقراطيين المسيحيين في الحكم²⁸، مثلما أمل ناصر نظام القديم والمعارضة العلمانية في مصر أن يعيدهم جيش إلى الحكم بعد منحصر من الإخوان، كأ أن جيش سوف ينقلب على الرئيس المنتخب من أجل أن يحكموا هم

في هذه المرحلة، رددت عناصر غير منظمة بالدور في الجيش، تأثير الحرب الديمقراطي مسيحي في قتال واسعة النطاق، وتأثير الأميركيين في غيره بداية متود وزير الخارجية، الأميركي هنري كيسنجر (1979-1977) وصعود أصوات من اليسار تطالب بتسليح مصر²⁹، وحين عرّض أيسدي على جيش تأليف حكومة أمن وطني، فقد بدت تأييد أوساط واسعة من الاشتراكيين، وازدادت معارضة الديمقراطيين لمسيحيين له في الوقت ذاته³⁰، وأحد صباط من جيش يضعطون على صدام ورأه في الحكومة بالاستثناء، وفي نهاية استقالوا فعلياً³¹، ووقع لانقلاب الدموي الذي بدت أيضاً لانقلاب في مصر واعتزل أيسدي في أيلول سبتمبر 1973، وادعى الانقلابيون أنه اشترى ويمكن أي في. ن. به أن يستخلص الشبهة و لاختلاف بين لجانين

حرب معظم الانقلابات عسكرية بعد اشتباكات في لحظة بمدينة وعدم الهدنة على إداره تتوافق أو جماع أو قبول حكم الأغلبية بين الحزب المدينة العربية، وذلك في حالة سورية لانقلاب حسبي برعيم (1949) الذي دشّن الانقلاب لأول في سورية، وفي حالة لانقلاب العسكري في مصر أو «ثورة 23 يونيو 1952» من حكم ملك ورؤى بني كات هوى منه تدعمه وهي الإخوان من جهة والشبوعيون من جهة أخرى ولمثل الأمر هو الانقلابات المتتالية في السودان في أزمة الحكم لديمقراطي، والتي عتبتا من بين

²⁸ Ibid., p. 98 (28)

²⁹ Ibid., p. 100. (29)

³⁰ Ibid., p. 104. (30)

³¹ Ibid., p. 104. (31)

حرب سياسي فأول انقلاب عسكري في اسودان بعد استقلاله قام به الجنرال إبراهيم عبود في عام 1958 ضد الحكومة المدنية منتحها حديثاً، وكان حرب الأمة دعماً،^{١٤٠} و انقلاب مشير جعفر النميري في عام 1969 دعمه حرب الشيوعي السوداني والناصريون. وكان انقلاب هريق الشير في عام 1989 بمبادرة اللجنة الإسلامية القومية برعاية حسن انريبي والجمعية أنه في كل تاريخ الانقلابات العسكرية العربية لم يحدث قط أن وقع انقلاب عسكري من دون استدعاء سياسي له من حرب أو أكثر.

كتب أودوبيل وشميتز في بلخبيهما لمشروع الانتقال من الحكم النسخوي إلى انتقاله السياسي بستان أني فُحصت في هذا مشروع نُكتب، ومرايت نُكتب، سياسة مدنيين برعصوب لايقسية العملية الديمقراطية، ويدجأون إلى انقوت المسحة، ويسترون مصحهم الفردية والجماعية حيث دعاءات المصدحة وظيفه لم يتدخل عسكري في أي مكان من دور دعم مدني واضح^(١٢٢) إن أحد أهم أسئلة الانتق هو تعبير الصورة الدالة السائدة بنقوات المسحة بوصفها المحتلص، ومع السياسيين المدنيين من اعثت بها، وترافق هذه المعصية قضية الديمقراطية في مرحلة الترسيع أيضاً^(١٢٣) وهذه هي حان الانقلاب العسكري في مصر الذي ما كان يمكن أن يحصل بعد ثورة يناير ولا مقلبه المعاصرة السياسية، ولولا نعتة ملايين المدنيين لمخروح إلى الشارع، مطالب تدخل الجيش ضد حكم مرسي

بعد أودوبيل وشميتز كتبت بين كراب أن الانقلابات العسكرية تحصل عادة بسبب لحالات بين لأحزاب سياسية وعدم قدرة الأحزاب على إدارة أزمة اقتصادية، أو نشاء قوى معادية بنظم نحشد لعمال أو الملاحين أو المقرء، وتكون بقوى التقيدية الحاكمة عاجزة عن سيطرة عليها وقد تحرك الانقلابات احتمالات استدحل الحارحي أو تهدد المصالح حيوية للمؤسسة

Gilberto O'Donnell & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarianism* (1986) *Five tentative conclusions about uncertain democracies* vol 4 Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press. 1986, p. 31.

Ibid

(١٢٣)

العسكرية نفسها، هكذا تنحصر لين كار. دوافع الانقلابات^{٢٩} ومن ثم، فإن مهمتين أساسيتين توحيان من يقوم بعملية التدخل في أميرك اللاتينية هما: الوصول إلى جماع حول قواعد اللعبة كما هي ذلك اشكيبات المؤسسة وحمية لأفبات بحيث لا تقوم بحه مهمه ذات وزن بدعوه عسكري إلى الانقلاب لحماية مصالح الحيوية^{٢٠} تصميم ستر بحيث واعية لتأسيس علاوات مدسة عسكرية في النظام انديمقرسي وقد يكون هذا لأمر أسهل في المناطق الأكثر تطور في أمريكا، بحسب الكسه، في نفس لأهل تطوراً حيث م ر ب عسكري يثقون بقرينهم على إدارة الاقتصاد

طبق ذلك، وفق بيني ويرمو، على معظم الارتدادات عن الديمقراطية في القرون العشرين، فهي بموجب تقديراتهما سم تنجم عن تعبئة شعبية، إما عن اشفاق نسحة الحكمة أو عجزها، ووحمة عن الأحصاء سي رتكسها، ومنها القيم بتحركات انقلابية. وتصيف بيرميو^{٣١} اوكست أحصاؤهم متشابهة بما يدعوا إلى الشهشة، وعلى الرغم من انوع كبير في الحالات فقد شكرا دواء بحالمت انقلابية تشمل تحت عسكرية^{٣٢} لم تكن هذه هي لحار في مصر، لكن المصنق واحد فقد جرى هو طو حربي وإعلامي وإقليمي لإحداث الفوضى، ثم تعبئة شعبية على فصب حيوية بداية، وأخيراً استعلت سبباً من قوى مصمة المصطله تحت الحش و، مع، حرج الملايين إلى شوارع مصطسه مدخل الحش وهو الذي حكم في مهديه من دواب تحركات

٢٩ Lynne Kar, «Dynamics of Democratization in Latin America», *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 2, accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2P5LrF3>

٣٠ p. 39 Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004)

الفصل السادس عشر

التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس

في تفسير الفرق بين مصر وتونس في نتائج عملية الانتقال، وفي أن مقاربات التحديث تعشل في تفسير الفرق. في أن الفرق في النتائج على الرغم من تشابه الحالات قد يصلح هي التأسيس النظري لبعض قواعد الانتقال عربيًا في الفرق في دور الجيش وعيادته وفي ثقافة النخب السياسية وتوجهاتها في مخاطر العموية ومخاطر انحرار قادة المعارضة إلى الشعبوية في مرحلة الانتقال ومسؤولياتها الحسمة، وفي أهمية وحدة قوى التغيير في مرحلة الشرعية الثورية، ومخاطر الحكم بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال قبل ترسيخ النظام الديمقراطي. في ضرورة أن تحسم الحركة الإسلامية التي ترعب في المشاركة في النظام الديمقراطي مسألة أولوية إبحاح الديمقراطية على الرنامح السياسي في الفرق في الوزن الجيوسياسي للبلدين والدور السببي للعوامل الخارجية في مصر.

إن أول ما يحظر في ما الحائر في نجاح الانتقال في تونس وعشره، ثم فشله المأساوي في مصر، هو التفسير السيوي المتعلق بشروط التحديث في البلدين؛ إذ يشأ الانطباع أول وهبة عن أن تونس كانت، مع بدء عمله الانتقال الديمقراطي أكثر تقدماً من مصر بمعايير بضربات التحديث مثل معدل دخل الفرد، والمدى ومستوى التعليم وحجم الطبقة الوسطى، على نحو قد يدفع لاستخدام شروط بضربة التحديث في تفسير نجاح الانتقال في تونس وعشره في مصر. لكن التدقيق في الأمر يظهر أن الفوراق ليست بحجم يبرز استحد مها لتفسير الفرق في نتائج عممة الانتقال في ضوء مفاهيم مدرسة التحديث وكانت الدولتان مرشحتين لانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما ران حاريًا في تونس

تُظهر الجدول (16) و(16 2) و(16 3) أن لفرق في مؤشرات التحديث بين البلدين صئيل

الجدول (16 1)

عدد المقراء الحاليين عدد خطوط الفقر الوطنية (النسبة إلى محمل عدد السكان)

مصر	تونس	
6 7	-	1999
	25 4	2000
3 6		2004
	23 1	2005
21 6		2008
29 2	20 5	2010
26 9		2012
27 8	15 1	2015

المصدر: The World Bank Poverty Handbook, Ratio of National Poverty Line (% of المصدر
Population, Egypt Arab Rep. Tunisia Data (Washington accessed on 11/2020 at <http://data.worldbank.org>

الجدول (16 2)

الفرق بين حجم المنطقة الوسطى في مصر وتونس

حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	حصة الدخل لأعلى 20 في المئة
مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس
	49 6		21 0		4 2		9 6		5 5
4 1	46 3	2 4	22 1	16 3	5 1	12 5	10 4	8 7	5 9

سج

(1) فجوة أكبر عدد خطوط فقر الوطنية في تونس من خطوط فقر مصر مع عيار غير
غير فقر + يسكنون نفس صغر + نسبة موزع من خطوط فقر ويعكس هذا الفرق + عيار فقر
مضافة إلى مدى حدته

The Daily Death to name Sherry Hays to Lenny 108: Emma Rose (last name) = 8

[illegible]

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

Payroll

1

50.6	46.4	1995
49.0	-	1999
-	46.7	2000
49.6	-	2004
	48.9	2005
50.0		2008
49.8	4.3	2010
50		2012
49.4	5.3	2015

المصدر: الأمم المتحدة، *النحو الاقتصادي، والاجتماعي جري سبب الطبقة الوسطى في البلدان*

العربية قيسها ودورها في التطور (بيروت 4 120 ص 27، *نظر أستاذ* William Easterly، «The Middle Class Consensus and Economic Development» *Journal of Economic Growth* vol 6 no 4 December 2001، pp 37-335

حتى و اعترف أن سببه طبقه اوسطى هي حاصل جمع *خُمسين الثاني* والكثير فقط من دور الرابع، *فإن ذلك لا يشكل فرقاً كبيراً*

الشكل (16) 1

معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018)



المصدر: The World Bank, *GNI per capita PPP (current international \$)* Tunisia, Egypt, Arab Rep. Data (Washington), accessed on 3 2020, at <http://bit.ly/2n7gld>

الشكل (16 2)

نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس (1971-2016)³



المصدر: "The World Bank School Enrollment, Primary (% gross) Tunisia Egypt Arab Rep." Data (Washington), accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/3s6MOh3>

الشكل (16 3)

نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس (1971-2016)⁴



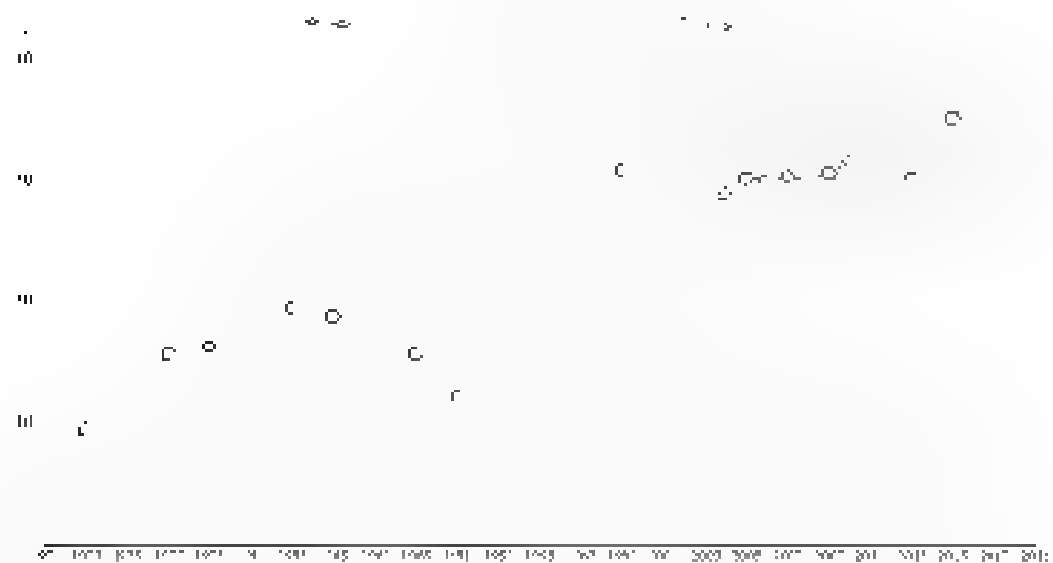
المصدر: "The World Bank School Enrollment, Sec. enrollment (% gross) Tunisia Egypt Arab Rep." Data (Washington), accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/3z2vPM3>

3- النسبة من إجمالي السكان في العمر الرسمي (ابتدائي يمكن أن تكون نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة حسب فئة "الأطفال" الذين يحتفلو بالمرور بمرورهم في المدارس الابتدائية، الذين هم يتبعون التعليم الرسمي في سن متأخرة و متكررة أو بسبب عائلاتهم الصغار

4- إجمالي انصلاص بمتحقيق بالانضمام الثانوي، بصرف النظر عن السن، معترف عنه كسببه موزيه من إجمالي السك في سن الرسمية بالالتحاق بالانضمام الثانوي ويمكن أن يكون نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة بسبب فئة الأطفال الذين يحتفلو بالمرور بمرورهم في المدارس الابتدائية، الذين هم يتبعون التعليم الرسمي في سن متأخرة أو متكررة أو بسبب عائلاتهم الصغار

الشكل (16-4)

نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017)^{١٤}



Source: The World Bank, *World Development Indicators* (% gross enrollment, Egypt, Arab Rep.

المصدر: البنك الدولي، *البيانات التنموية العالمية* (% الالتحاق بالتعليم العالي، مصر، الجمهورية العربية السورية)، accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/30LbJ8T>

الشكل (16-5)

مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس في الفترة 1990-2018



Source: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Indicators*.

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، *مؤشرات التنمية البشرية*، accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/2vBd3uJ>. United Nations Development Programme (UNDP), *Egypt Human Development Indicators*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/3eTnVA>

^{١٤} إجمالي الطلاب المسجلين بالتعليم العالي بصرف النظر عن السن معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية المسجلة في جولة التعليم الثانوي

نبت في حالي مصر وتونس دولتان راسحتان بأحدهما بـروقراطية عريقة وهوية وصبغة قوية، أي سماء وصفي متمسكت عمل على تكريسها النظام مصطلحات مثل الأمة والعمومية وفي سلبين، أسقط الرئيس بعد ثورة شعبية لم يتعاون خلالها الجيش مع عصم وكانت دولتان مرشحتين لأنفس ديكتاتوري، لكنه فشل في مصر وما زال جاري في تونس لكن المورق في مؤشرات نظريات تحديث صعبة جداً، ولا تفسر هذا التناقض كما أظهرت يجب البحث في مكان آخر إذ

أعتقد أن التفاوت بين تونس ومصر على المستويات الآتية يعسر الكثير في ما يتعلق بساح حرية الانتقال في تونس وفشلها في مصر 1 دور الجيش ومدى تسييسه 2 الثقافة السياسية عند السحب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك مدى التزامها النظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرح اجتماعي 3. التفاوت في الورن الحيوستراتيحي للسلبين

سم تكسب الانقلاب العسكري في مصر بإعادة إنجاح المؤسسات القديمة وربما وسع، في رأيي، نطاق السبويه متجذراً دستور ما بعد ثورة في كثير من الإجراءات التي اتحدف لكن الأمر الأساس هو إحصاء بقصة الأسية على البلاد بموقفه برسم حري تنحبه في انتخابات صورية بعد قمع لمعارضة، أو ما يمكن أن يسمى "برلمان الرئيس" أنه في تونس فقد نشأت مؤسسات جديدة، ولم يسته المرحلة الانتقالية تشكيل مؤسسات القديمة مع التحولات (بعضها تكلف بالفعل مع واقع ما بعد ثورة) ومرحلة لا تتبدل تحت مؤسسات جديدة

في تونس، أحد الجيش موقف رافض لمع حركات الثوري بقوة، و حذر عميقاً من الشعب، ما اضطر الرئيس إلى لاعتماد على لأجهزة الأسية وحده وفي النهاية، اضطر إلى ترك البلاد والفرار من العدالة بصفحة حرسه الجمهوري كما سدد وفي مصر أيضاً، تحدد الجيش موقف معارض بقمع لحرك ثوري بالسلاح في 25 كانون شفي يناير 2011، لكنه لم يجرى من الشعب بل حذر

إلى داته، لأن الفارق بينه وبين نجيش انوسسي أنه عرف أدوراً أفضية وسياسية سابقة، واحتفظ بتموجات سياسية كما يبدو، كما يمكن للحكم مباشرة، فعلى الأقل نسمع تويث منصب برثاسه الذي كان محصلاً به في نظام انوسري. وكذلك للحفاظ على انبساطه لأقتصادية كثيرة من محاصر السرة لأقتصادية وسطقة رحاب الأعمال اسي اردد نفوده في فترة صرث وأحاطت باسمه وورثه انمحمل بعد الم يكتب نجيش بعدة لاتصاع لأو مر صرث، إيمان فم بصدار سسبه يربط موجهة إلى الشعب وكانت هذه الخطوط تعني الخروج عن طاعه نظام الحكم قبل الانقلاب عليه⁶، ما جعل نظام المصادرة في يد نجيش وليس في يد الشعب سببسية بحاكمه أو المعارضه وقد استعده في إدارة

(6) صرث نجيش ياد في 31 كانون الثاني يناير 2011 تعهد فيه لشعب بأن القواب المسفحة اسم ورجل لا سحدم القوة ضد الشعب العظيم، وفي 0 شباط فبراير 2011، أصدرت القواب مسفحة الاسم رقم 1 الذي أعلن فيه انضمام الجيش إلى ثورة الشعب وأن المحسن الأعلى للقواب المسفحة في حالة تصادم قائم وبموجب هذه بيان الذي يمكن حذره بأن العلاقات بين الخطر عملاً بحكم اتهامات منظمة الدولة مسافرة إلى المادة 30 من الدستور التي نصت على أن القواب المسفحة مسورة على مر البلاد وحمايتها وهذا يعني أنها تستطيع بالتفعل برصاص لا صور قبل سحفي صرث عر حكم بيوم واحد ثم سبباً قبله ثورة الصدار في 11 شباط فبراير 2011 فدوة قلوبها أصبح في حكم الواقع وهو أن سيطرة السياسية بيد سبب الجيش، مع الاشارة إلى سحفي صرث على أنه شهود البلاد هي بيال رهو 2 الذي صدر قبل سحفي صرث ساعات، على سحفي الأعلى بعهد بصدار سحفي المطالبات الوطنية بمسروعه بدمشق هزين ياد في ذلك لإخراجه الانديلات بشرعية بلارمه ورجل بصدار سبب حرم ومريه [] حتى سم لانتذان انوسسي بسلطة صرث لا سحفي صرث بدمشق على سحفي سحفي سبب سبب الشعب كذا أصدر الساس رقم بعد دقائق من سحفي صرث، وأكد فيه أن المحسن عسكري ليس سبباً عن الشاعه في برتصيه شعباً وصدر الاسم رقم 4 في 2 شباط فبراير 2011 مؤيدة البرام لقواب المسفحة بدار مسفحة وأن حكمه أحمد شفيق مسير سبب سبب سبب قائم بحكومة جديدة، وأن المحسن لأعبر بتمتع بر صرث سيطرة سبباً في هذا نظام بدمشق على سحفي سيطرة بدمشق مسفحة وفي اليوم التالي، أي 13 شباط فبراير 2011، أصدر سحفي الأعلى إعلاناً دستورياً حل فيه محسني الشعب وشوياً، فتر عظيم العمل بدمشق وبدمشق وبرم حجاب مطالب شعب بدمشق ولا سحفي سبب بدمشق بشكل بدمشق على وأنه سبب البلاد طوال ستة شهور حتى حر 6 بحجاب عاده كذا هذه قرارات قياده صرث بالسلطة السياسية فيان سحفي صرث قبل سيطرة بدمشق البلاد على حد بدمشق إلى حد هم بكونت النظام بدمشق في الجيش، بعد غربي بشدة ثورة صرث من الثورة إلى لانقلاب، ج 2 (الدوحة/بيروت) المركز بحري بالبحر ودمشق السياسية، 2016)، ص 1 5 سبباً إلى هذه نكتات بدمشق صرث في مخرجين في سبباً لا يربط على الثورة انوسريه

أخيراً لا بد من ملاحظة الانتقائية على الأقل من جيش البوسني، فم
يحدود أصلاً إدارة مرحية لانفسيه، ولم يصدر بيانات انقلابية، كما عدد
إلى الشكايات بعد هرب الرئيس زاميا الكرة في ملعب الحب السياسية المدنية
الحكمة والمعرفة وهي أحواء من لشرعة ثورية غير المسووفة، ملأت
البرع انرثاسي و بحكومي موقف شخصيات من نظام من عني وتحت ضغط
الشعب تحولت عن حكم، وأحرقت انتخابات ورت فيها القوى المتعددة بعد
حل حزب تتجمع دستوري لديمقراطي لحكم وتشكل من الأعين انقلاباً
موافق على إخراج لمرحلة الانتقالية وعلى إقامة نظام ديمقراطي في البلاد

في مصر، اضطر لجيش إلى تسليم السلطة للمدنيين بتحديد مواعيد
الانتخابات البرلمانية و برلمانية بعد أن حاول الحفاظ على مبادئه غير صريحة
للاستثناء في وثيقة أسفطها حرك شعبي وبين أن تتنافس من قوى
المعارضة دفعها إلى رفض سوية، وهو مؤقتة، مع لجيش تحفظ له مبادئه (مع
أن كلاً منها على حدة كان يمثل مثل هذه التسيبات في ظل دعم جيش له
في السلطة) ورأى جيش أنه المؤسسه وحيدة قادرة على ضمان الاستقرار
في بلاد بوحود حركة احتجاج طلبة بتغيير لحكم، ولم يصرح بدلاً منظم
لاستلام بحكم هوذا إصاحه مبارك¹⁸

١٨ في ٥ تشرين الأول أكتوبر 2011 دعا نائب رئيس مجلس الوزراء شؤون السمية
ساسة والجنوب ديمقراطي، عني سمي، لأحزاب والقوى ساسة ي. ه. قسه الوثيقة إعلان
مبادئ الأساسية ب سور نبوية الحديثه ومبادئ حصار أعضاء الجمعية الأساسية ووضع نهج
حزب البلاد، أطلق عليه (الحق الوثيقة سمي) ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية
والحقوقية هذه الوثيقة احتجاجاً على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة لقرار المساحة في شؤون
داخلية، ولا سيما وصف «المدني فوق المسؤولية» ادعى القوى المعارضة الوثيقة. فلولها
يعمل القرب المساحة. ه. ه. وصفي على دعوة المصرية ودعي في 8 تشرين الثاني نوفمبر 2011
هو بظاهرة مبنية بمطالبة بحزب العسكري تسليم السلطة للمدنيين. و سقاط الوثيقة وثيقة السمي
وسيد يوم سمي مواجها دامية بن قوات الأمن والمظاهرين في شارع محمد محمود سرت عر
سقوط كثير من القنصل والخرجو ١ سرت المواجهاات حتى 25 تشرين الثاني نوفمبر 2011 وهي
بر لا حجاب. بحدوث مو عيد من السلطة من مجلس عسكري يُعظم بشارة ثورة مصر. ح 2
ص 192 202

(8) يرى الجيش المصري نفسه به «أبو الجمهورية» وهو يستمد قوته هذه من تاريخه ويميز

ثمة إشكالية أساسية متعلقة بالحوار و بمسؤولية والاتفاق بين الشعب بعد
البدء في عملية التحول الديمقراطي، فما السبب؟

1 ضعف الثقافة الديمقراطية لديه لسحب، وضعف تراثها الانتخابي إلى نظام
ديمقراطي. فقد ثبت أن حسابات المصالح وحدها لا تكفي من دور الترام
الهدف

2. إن الأسلوب الذي تم به إسقاط الحكم أو قبول نظام بلعبير تأثير هي
سبوت الشعب، ولا سيما إذا كانت ضعيفة قليلة بتجربة السياسية، ولم تكن
ثقافة ديمقراطية يضاف إلى ذلك شعور دفين، هي حالة التعبير بالثورة، بأن
لا فصل لها في امتثال سحره الحاكم بتعبير، من الفصل كنه لنشاع اندي
يا كره بذلك باستمرار. وحالات ثورات شعبية تنشأ أجواء امتداح العفوية
وفصائلها والفتائل من المصالح السياسية، ودم تقادات المنظمة، وانتشكك
في أي محاولة تشكيل فيده، وسطيح فكره المساواة وديمقراطية شعبي
ليصبح معاه أنه من حق أحد أن يوجه أحد، أو يفوده ويخلق هذا المراح
الشعوي المعادي لسياسه في النهاية أجواء من عدم الثقة بالسياسيين، وعدم
المسير بين الديمقراطي وغير الديمقراطي من بينهم

3. إن حصول القوى السياسية على يدات قو عدها المنحرفة في الأجواء
الثورية يؤدي إلى الوقوع في فخ شعوية رارنكب لأحده في حسابات،
ودلت برقص تقديم أي نزلات بالأطراف الأخرى، أو عتدد أحد الأطراف
أه قادر على إداره ليد وحده بمحرد حصونه على أعسة صنية، منوهق أنه
يحور التصرف في مرحه الانتخاب كما هو أنه يتصرف في ديمقراطية سحره،

= نفسه هو من حكومات الأخرى بنظام سياسي كما أن ثقافة... أنه عند سحره هو بالمتسحه
بمظهر الأخرى، سحر من شأنه... منسبين بدونه ويرى بالانجيشر الشد حرمات منها، بعد على
ويه من سحر ومصاحبه وفي ظل عباد فهو سياسي بصك المنصه شرعية ثوره، كان انجيشر
مباسبه إليه حيدته القائمة من العهد السابق، وبقادره على توحيد البلاد في سحره لايتجديه يُظم
سحر جمع نفسه، ح 2، ص 55، 9، 82 ونحقيقه أنه حافظ على مياره من أي بدور. يصبح نظام
و حفظ رمام بمباريه السياسية لأي سحر من

كأن يثق بأنه قادر على أن يحكم، بأغلبية ٩ في المئة، بعد أن تُعسر قصده بمثل هذا التعقيد، في ظروف وجود معضلة قهويه من أوساط منظمة بقديم وجهه دولة سببي أو معادي للتعبير

في المرحلة التي تلت استقالة هارث، كانت شرعية ثورية ألوى من شرعية جيش، وبشأن حرك حقيقي ضد حكم المسكر⁹ وعندما عُصبت الانحداد برلمانية، فاز مجموع الحركات الإسلامية في الانحداد بالأغلبية^{١٠} أما الإحزاب المسلمون وحدهم فلم يحصلوا على الأغلبية (لا هي مصر ولا هي أي دولة حرة فيها أحداث)، مع أنهم كانوا في أوج قوتهم في مرحلة بين فيها أن الأحزاب المعارضة الأخرى كانت ضعيفة معدية وحالاتاً لحالة تونس، ثم تشكل ائتلاف برلمانية فالرئيس في مصر يُستحب مدشره من الشعب، والنظام رئاسي شكلاً وحوماً

في تونس، اضطرت حركة النهضة، التي تصدرت القبول السياسية من دور أن تصور أكثرية مقاعد، إلى ائتلاف مع قوى علمانية من معارضة نفسها، يمكن اعتبارها قوى ديموقراطية علمانية، لكن، ليس لها قواعد جماهيرية قوية، ولا بسند إلى أحزاب بعيدة، بما هي عبارة عن أحزاب شهدت طعنه خلال الحراك الثوري وهذا ائتلاف كان، على الأقل، تحالف بين قوى دسة وعدمانيه متفقه على إنشاء عدم ديموقراطي أما في مصر، فلم يبق تحالف من هذا النوع، وإنما انحدر الإحزاب المسلمون مواقف أكثر نشدًا تحده القوى الاجتماعية مقدنة بسوكهم بوحده في ميدان التحرير، وحالات تأليف قائمهم البرلمانية التي شملت قوى علمانية ومستقلين، فوحي، لإحزاب كما يبدو بقوة اشتراب لسلطة الإسلامية التي وصلت إلى البرلمان، واحتاربت التدهس مع

٩ يُعسر مرجع نفسه، ج 2، ص 84-85، 1٦٣، 192، 202، 2٠٣

١٠ لم يحصل حزب الحرية والعدالة على أغلبية المقاعد في البرلمان بعد دور 44 في حده من المقاعد، بل أنه حزب هو يصف هذه السنة أي أن تحريرين حار سوية بشي مقاعد البرلمان، في حين لم تتجاوز حصه لأخرى البرلمانية وبتداه 25 في المئة، كان يوجد وحده ثلثها، أي 8 في المئة من المقاعد، أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فمبيت بحسده (أفنه) ولم يمكن من تنظيم نفسها وخلق قاعدة شعبية اجتماعية حقيقية بها خارج ميدان التحرير

في حطه الإسلامي خشية حسره قو عده لاجعية بدلاً من الحالف مع السياسيين الذين عارضوا لتمام وشاركوه ميدان التحرير كما تلكت في دحل صنفهم بالتدريج البير الذي يرى ضرورة متعلال الفرصة التي لاحت لحكم البلاد ورافق انحرث السياسي و لاجعي تحشيداً للإسلامس حلف شعرات إسلاميه، ما أثر مخوف فثت جماعيه وسعه كما رفضت القوى عمنه القومية والليبراليه المنصمه انشاركه في الحكومه

انحد نظور فكر جماعه لإخوان سياسي منحى تني بعض مبادئ الديمقراطيه ضمن مفاهيمه ومصطلحاته من دون انتحني عن أيديولوجيا الجماعة، فتصوّرت تحتها وتكثفت مفرداتها بتقريب من مصطلحات استقرطية وظهرت حث في انحالف سياسي الاجعي مع قوى مدية عمنية في قواسم مشتركة، أو على لائحة تلك القوى في سحبات مجلس اشعب لمصري، وفي تكريس لصالق مع بحره انظام خاص، وعظيعة مع لسطيمات الرديكية جهدية الإسلامية مثل جماعه الجهاد والجماعه الإسلامية، واكتشاف مراب العمل البدي والخدمي الاجتماعي، وكرست هذا المنحى لوثائق الإصلاحية والرمع لسياسة و لانتخابية التي أصفقتها الجماعة، ولا سيما في عام 1994 و بقاء ببرنامج حرب بحرية والعدالة في عام 2011 فهي در مارس 1994، أعنت جماعه لإخوان المسلم ببرنامج إصلاح ضمن اشرفها لدوله مدنية «مرجعيتها» الإسلام (وهي مصطلحات بيئت اسجارت عموصها: ذا صبح التعبير لكن الجديد فيها انصاحت الدلالي على مفهوم المدنية) وأكدت هي هذا الإعلان خرمها مبدأ تناوب السلطة ولتعددية سياسية وحرية لري و لاعتقاد و مواطنة و نواحي حقوق المرأة بالمشاركة لسياسة ونوبي موصف لعمه (بعد دراسة مدولة، وهذه دلالة مهمه على رفض مساواة المرأة بالرجل)، وحتها في سبسم

في عام 2011، بعد سخي مارت، أعنت جماعه لإخوان المسلم عن تأسيس حرب بحرية و عدية باعتبارها حرباً سياسياً ذا مرجعية إسلامية يكون مفتوحاً لجميع المصريين، مسلمين ومسيحيين، ويعتمد الثوري والديمقراطية

والدول السمي لسلطة كما تسي حرية لاعتقاد والوحدة بوصية واحترام حقوق الإنسان وشرك الحرب في أول تحديات برلمانية في مصر بعد ثورة 25 يناير وأعلن أنه لا يطمح إلى 'حضور على أعدية برلمانية والهيمنة على مجلس الشعب، وذلك بتزويد شعار «مشاركة لا معاملة»، ويرد ذلك بأن المرحلة المقبلة تقتضي تعاون الأحزاب والقوى لواء مصر الجديدة، ولذلك عمد إلى تكوين تحالف سياسي وتحتوي أسماء «التحالف الديمقراطي» ضم عددًا من القوى السياسية العنصرية كما أكدت الجماعة أنها لن تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية أو الحد من الحقوق والحريات الفردية التي كانت قد أكدتها سابقًا في بيانها في عام 1994 وقررت الحركة التدفد على نحو نصف مقاعد البرلمان ' لكن التحشيد في الصراع على الحكم بعد الثورة، ولا سيما التدفد مع السلفيين وتدارع معهم على الشرعية الإسلامية، رافقه تهميش الحداث الديمقراطي للإسلاميين بمصلحة شعاراتهم لقديمه بما في ذلك تكفير الحضور إذا لم الأمر.

بعد الانتخابات البرلمانية، تدفد الإخوان مع السلفيين بالتشدد الديني تسي السلفيون خططًا صريحة في رفض مدد النظام الديمقراطي، وأعلن الإخوان أنهم لن يدفدوا على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة نكهم عبروا موقفهم وقرروا في 7 سبب أبريل 2012 الترشح، ولا سيما بعد أن ترشح إسلاميون حرون مدفدوا، منهم من كان في الجماعة سابقًا (مثل الإصلاحى عبد سمعم أبو الفتوح)، فحشو أن يحسروا قواعدهم الأساحية لمصلحة إسلاميين آخرين مرشحين إذا لم شاركوا في الانتخابات ودر مرشحهم محمد مرسي في الدورة الثانية بأغلبية صنية وقرروا التحكم بهذه لأغلبية الصنية، مكرسين في نظر حضورهم ستعجالهم «لنتمكس»، وستحدم ديمقراطية أدت بدت

هذا أحد الدروس المهمة بلعية التي قدمتها الحدة المصرية، والفائل

لديمية؛ إذ لا يمكن أن يُحكم بلد لا تتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة يُحترم بموجبها حكم ممثلي الأغلبية ولو كانت ضئيلة، إذا لم يكن حُمار الدولة دعمًا هذه الحكومة أما إذ اجتمع ضد المستحسين بالأغلبية كل من حُمار الدولة والقوى السياسية التي تشكل أقلية كبيرة ذات وزن اجتماعي واقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تحكم بأدوات ديمقراطية، إما أن تحكم بالقوة، أو نسقط، أو نقيم انتلافًا واسعًا وكل من نجح في الاحتفاظ بالحكم من دور انتلاف كهذا فعل ذلك بأدوات غير ديمقراطية، فصلى الحصوصم و«طهر» حُمار الدولة، وأقام نظامًا سلطويًا حديدًا أما إذا كان الهدف هو ترسيخ الديمقراطية في مثل هذه الظروف، فلا بد من وحدة وطنية واسعة تعرض شرعيتها وتهدف إلى إبحاح الانتقال الديمقراطي إلى أن يتم تعبير حُمار الدولة، وكذلك ثقافة الحيش وأجهزة الأمن بالتدريج، وتعود إجراءات الديمقراطية بما فيها تبادل السلطة سلميًا

لم يبحث الرئيس المنتخب وحركة الإخوان من حلقه عن وسائل لتحالف مع القوى الليبرالية و سوريه وانهضه، كما أن هذه القوى سرّعت أيضًا في الاستعداد، فشأ سرعة تحالف بينها بعمل صمد ما أسميه حكم لإخوان وسرعت ما فُشرت كل خطوة يتخذها الرئيس بوصفها خطوة لـ «أخويه دولة» ولجأت معارضه إلى عصء حلق البرلمان، وإلى عرونة خطوات الرئيس وكان الفصاء منقسمًا بين قوى مولية للنظام السابق وأخرى غير مولية بحشي، مع ذلك، أثر حكم الإخوان في استقلالية لقضاء

لم توقف المعارضة عمامية يومًا وخذًا عن محاولة بحشيد شرع صمد

(2) أصدر مرسى في 22 شرب الكبي نوفمبر 2012 إعلان دستورى مكملًا لغير موجه (إعلان دستوري الصادر في 27 حزيران يونيو 2012) الذي حصر أعضاء مجلس الأعلى لغير، جسدته من غير، غير أي غير في شككه هذا المجلس ومعه سلطة تشريع في البلاد وحاول مرسى بموجب هذا الإعلان أن يضع بحكمه الدستور في مجلس الجمعية التأسيسية (مذكته على عداد الدستور، الأمر الذي كان يحق بالمثل في بحكمه، وحل مجلس السبى بعد حل مجلس شعب، على نهج محصرتها ببيانات المسحبه وث الإعلان خدلاً سبى وانتقادات بعدد من موده وبوده، في ثر لإعلان دستورى عيب لأحزاب العنانية وشخصيات سياسية، نذابه محبته، في يوم نفسه، عن رفضه وشكك كيانًا حامد بحب مسمى حبه لأعدا توصي

الرئيس وحمل تعاون في إخراج بحرية، ويرى لاحقا إلى سسيق مع جيش
لقديم - انقلاب عسكري آمنة أن يكون على سخط لانتقال لدى لا ثورة يدبر،
فيسلم السلطة للمدنيين بعد الأسحب، لكن من دون الإحوان، أي، كمناب
أخرى، أن بسلمهم لسلطة بعد وقوع في وهم أن فيده د ب صموح سياسي
مثل قياده الجيش بمصري يمكن أن نظم انقلابا كي يحكم غيره، وكأنه
يمكن حد وعد قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي بأنه س يرشح نفسه في
انتخابات³¹

أصبحت كل حصوه يقوم بها ما يمكن اغماره «جهر الدولة العميقة» في
عرقلة حكم الرئيس المنتخب مرشحاً بها لدى معارضة، وإن كان مصفها
عرقلة النحور الديمقراطي وإعادة نظم القديم قد شأ تحالف صممي بين
هذه قوى علمية معارضة وجهر بدولة صممي في محاربة مؤسسات
المنتحة، مع أن بعض الشخصيات وحتى الأحزاب العلمانية وصفت إى
المرلمن على قائمة لإحوان نفسها بـ أكثر من ذلك، نظور تدفيس بين
الإحوان المسممين والحركات العلمانية معارضة على كسب الجيش إى
صفها، ما أعدد إى الجيش شرعه سسسه التي اقتنوها في فترة م سمي
بـ «حكم العسكري» وبدأت أشريعة الثورية تتصامم وتراجع في مقابل شرعية
الجيش

تعددت المسؤولية مشتركة في إخراج بحرية الانتقال وأنتج صرع سته
من الفوضى لسياسة وتعطيل خدمات دولة حرة هـ في مرحلة رنح
توقعت ساس من الديمقراطية، ولا سيما أن لاحتجاج صم عدم الساق كان
مدفوعاً بمطالب اجتماعية لقد اجتماع الخوف من عدم لاستقرار مع حبة أمل
من عدم التحقق السريع بعض مطالب أساس معيشه على الأقل وكنت

31 () انظر بـ السبى السم بأنه مباشر صمخ بي م حـ ولا عه في حكم مصر وبكر،
سبوق³¹ «يوتيوب»، 27 14، شوهه في 1 3 2020 في <http://bit.ly/2uicZuK> «المحدث
عسكري» سبى س يرشح برناسة : التوقعات مشاعر شعبية لا يمكن معها - المصري اليوم،
22 9 2013، شوهه في 1 3 2020، في <http://bit.ly/74iMP2z>

حجة عدم الاستقرار هذه شاع الأوب لبراي العام حين دعم جزء كبير من الشعب المصري انقلاب بحيش في عام 2013 وطن مصمم الأمسي الماشع بعد الانقلاب وإعلامه يُذكر لمصريين بالقوصى والعدم لأمان، يستخدم مودجي ليب وسوريه تصوير م كان يمكن أن تؤول إله الأمور، والقوصى وعدم الاستقرار قد يكون أسوأ أنواع لاستعداد سسه إلى المواطن العادي

لا يحور عاهل ناثير نوع حر من عدم الاستقرار، وهو معوي بحم عن عدم نغود ساس السفس والتعديده، وهو ما كان به تأثير في مصر وما ال له تأثير خطير في التجربة اتوسيه ولأحزاب لا تأخذ حداثة الساس بالتعددية السيمية في لحسان حين ترشوا نهم الفساد وتآمر وعبره، وتشر الشذعات عن عصبه، أو عندما سقل اسيسوب من حرب إلى آخر ومن قائمة إلى أخرى (سياسة حرسة) بحسب المصنعه وسدهم، (إعلام سدي يستخدم حرية التعبير سبي اتعبد به في نهج غير مهني وغير مسؤول لأعرض مثل الشهير و لاث ه، وفي تصحيح حالة عدم الاستقرار، وسهم إعلامير النظام القريم، وسهم مدفعوع، بتمويل قوى سيمية معدية سيمه طية تحت مظلة حرية التعبير التي أصبحت «المقدسة» بعد ثورة وشأ هو سكر من اعمسة الديمر طبه ومن الأحزاب شكن حاص سدي فئات واسعة، ويشأ مرح مؤده أن لا أحد أفصل من أحد، وأن اساسيين حمنأ يسو أفصل من النظام سادو ويبدو بحيش «قوة بطيعة» في مثل هذه الاحلاب لأنه ليس ضمن السفس، ولأن الإعلام يحرض على عدم العرض له

في تونس، حكم انتخيف ثلاثي المؤلف من حركة النهضة وحررين عديميين السلال وبدأ سشكر الائلاف قوى عيمية معارصه بقيب حارح الائلاف لإفشال حكم الجديد، وكذالك بقبا بحرب بحكم وسحب سفسه التي سحست من بن عبي، لكنها لم تححص من لاث البوقبي، فهذه القوى لم نفشع بهد سنجيف الديني عيماني الذي طلأت حارحه، وأحدث تحذر من خطر سيطرة حركة النهضة وأسسه سلال وعبر طسعة ندوه وانمجمع وسط لحاة هه (الأشد عيمية على بحر لا يفر من مصر) وسه تكن الأحزاب

الحبيشة حركة النهضة ذات قوعد شعبية واسعة مُقنعة بالأوساط عمانية فقد كانت حركة النهضة الأقوى هي داخل هذا المحيط وصادقت الأمانة مع انتشار الأحبار عن محاولات شطب السفين (ولا سيما في الجمعيات) فرض إملاءات متعقبة بالاحتياط من الحسنيين في المجال العام وتطور التصرف والإرهاب في أطراف المجتمع التونسي، وحدثت عمليتا اعتياد لم تُكشف حلقاتهما لعددين حريين عُمانيين هما شكري سعد ومحمد البراهمي⁽⁴⁾، وبشأن خروا وسع كان من الممكن أن يؤدي إلى فوضى أو تشتت حركة النهضة بالحكم بالاعساسة، كما هي حالة الإخوان في مصر، أو حتى انقلاب عسكري لو كان يحجب التوسعي طموح سياسي وبرزت أهميته وجود قوى اجتماعية منظمة وسعة من العهد السابق مثل لاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان قادر على جمع قوى سياسية حرضاً على استقرار البلاد وعدم عودة النظام القديم وبرزت أهميته وعي بحب معارضة سابق (النهضة) وبحب نظام سابقاً (حزب بقاء تونس)، واستعدادهم بمسؤولية وانحسار إلى حلول وسط، وحدث لأ حركة النهضة تفصل نظاماً ديمقراطياً تكون فيه خارج السجون على المحاصرة بالعودة إلى نظام الاستبداد، ولأنها أدركت أن الأعساسة البرعانية لا تكفي وحدها لإعلام مُعدي، وبالأحزاب الاقتصادية وسياسية، ولا تأييد في داخل جهاز الدولة لكن لحب سياسي التونسي أدركت بشكل عام أن الديمقراطية هي بديل وحيد من النظام القديم وشنت حركة النهضة حملة إعلامية بنقح مجتمع بوسع تأني لثغرات نظام حاشه ديمقراطية، ونها لث

(4) كانت بداية الاعتقالات ضد شكري سعد في 6 شباط فبراير 2019 وبلغه هو أحد مؤسسين السرايين والأمن العام بحزب الوطنيين بديمقراطيين بمرحله، وأحد الوجوه البارزة بجهة شعبه هي أهم بكتلة حزبية معارضة في تونس بعد الثورة وكان اعتدائه سبباً في تطورات معساسة عامه، ومنذ في سنة ط حكومة حمادي بحادي ومع أن بسبب اعتدائه في 27 من أغسطس 2019 عن بوط بصره البرعانية هي لأعيا، بظن البجهة شعبيه نهج حركة النهضة وكسب كان لأمر بالنسبة إلى أعيا محمد البراهمي، النائب في المجلس التأسيسي ومؤسس بحزب الشعب الشعبي بدي بسبح عن حركة الشعب، انضم إلى بجهة شعبيه ثم بكيده لأعيا في 25 بمرور بيو 2013 بوم عيد بجمهورية التونسية، ودي عيانة إلى عصب شعبي مجدداً، وبرشق بسببهم التوجه بصفوف ضد حركة النهضة، ونهى ببط باستجالة عبي الغريص، ويزيد الدحيبة وأحد مبدعي النهضة

تستخدم الدعاية للإملاء مدني وهذا ما سمعنا عنه الإحवाल في مصر مدني أظهر
حصانهم في محال عدم عكس ذلك^٥

يقس دي بالما مقولة لأحد قادة الحرب الاشتراكي لإسباني في إقداع
فواعده بتقدمه من أجل الديمقراطية بقوله « الديمقراطية وتقدمها
أولاً، قبل برنامج السياسية » [لأنهم لإسباني أظهر أنه قادر على العيش
شكل ممتاز في كل أنظمة الأوتوقراطية والديمقراطية، في حين أن اليسار
يمكنه أن يعيش في إطار الديمقراطية]^٦ هذه هي القضية الجوهرية في
ما يتعلق بسوء الأحوال عمومًا، في المرحله الانتقالية، ربما أن الأوب أن نعبر
الحركات الإسلامية والديمقراطية على نفس هذا السور كما طرحه اليسار الإسباني
وحركة النهضة هل لأولية للديمقراطية أم للديمقراطية؟

بعد سقوط الرئيس موسي لأسبق من عبيد كانت تحت نظام اسبق في
تونس مستعدة للتوصل إلى حوار وسط إلى حين تسليم السلطة بعد انتخابات
عامة وكانت المعارضة أيضًا مستعدة للتوصل إلى حوار وسط، وإلى إحصاع
حلفائها الدخيل قضية إقرار الدستور الديمقراطي، فتداد خلافاتها في ما
بعد في كل هذا الدستور أما في مصر فم تكن المعارضة، بعد انشوره، حاضرة
للقبول بأي إصلاح تدريجي من جهة، ولا بإحصاع خلافاتها بمصلحة الانتداب
إلى النظام الديمقراطي من جهة أخرى، بحيث تتوحد في مواجهة النظام القديم
الذي ظل مسيطرًا على مؤسسات الدولة وأجهزتها ولم يدفع عجز أي منها عن
حسم الصراع إلى اتو هو، بل إلى انحدار عن تحالف مع جيش وبقايا النظام

(5) نظري الأندلي توسع إلى مسألة الثقة بين الجماعات السياسية والقوى من جهة عدم
تفهم الخصومة بين الديمقراطية وأنه لا من يجب على المواطنين غير التوصل إلى صراع مماثل
منه، قد تكون مبادئ التوصل الحركات الإسلامية الكبرى إلى صراع من جهة كبرى من
والمجروح والسعي، يُنظر عند هؤلاء الأندلي، « الديمقراطية انتقالية نحو الديمقراطية
بمالات في مالات ثورات عربية وهي نظريات لا يمكن الديمقراطية، في أطر التاريخ الانتقالي ما
الثورات العربية لاند حروب نموذج العلم في الانتداب ود منه السياسات، ١٩٦٥، ١٢٠، ص ١٥٩

(6) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* Berkeley, CA: University of California Press 1990) p 60

القديم حول من أن يستمر طرف الآخر بالحكم ونهت أعداد الشرعية بتحشيش
والنظام القديم

لاحظ سنيان وليبر أهمية توصل الإسلاميين والعمدانيين إلى حل وسط
في تونس وعجزهم عن ذلك في مصر وفشرا ذلك بوجود تحربة سابقة
لتحالف إسلامي عماني ضد حكم بن علي و مقصود، من دون تصريح
بذلك، هو لهيته 18 أكتوبر 2005 ويبدو أن الكتائب لم يتعمق في دراسة
الحرب بما فيه الكفاية و عوى التي حدثت في تلك الهبة المعارضة بعدم بن
علي ليست تلك التي توصف بنى مسودات وبوافقات مع الهبة بعد ثورة
والاستقلال الديمقراطي، بل كانت في معصية لقوى يسارية ولعلمانية لرفضة
لتوصل إلى أي حلول وسط مع الهبة هي لائتلافات التي حكمت تونس بعد
الثورة فقد تحالف مع الهبة حزب ثورتي في الائتلاف الأول، هما حزب
المؤتمر من أجل جمهورية وانتكس الديمقراطي من أجل العمل وحرية،
ثم اتتف معها بعد الأمام الحكومة والائتلافات الثلاثة حزب بدء تونس
الذي أسسه شخصيات محسوبة تاريخياً على حزب الحاكم ولا شك في أن
العمل شخصي كان له شأن في ذلك، كما في حالة اساحي قبل اسسي الذي
كان من أركان نظام بورفييه، وعضو سياسي في عهد بن علي

لم يكن اتعود بين الإسلاميين وقوى عمانية خلال وجوده في المعارضة
محصولاً في التحربة الموسمية فقد تعود للإسلاميون لمصريون مع بعض
القوميين واليساريين في أضر متعددة قبل ثورة مثل «حركة التعبير» ولحال
التصميم مع العراق وفسطاط وغيرهما ويبدو لي أن العلاقات بين هذه القوى
في مرحلة معارضة نظام الاستبداد تختلف عنها في مرحلة التدفد في ما بينها
على لحكم ويست مصادفه أن معارضة العمانية لأيدولوجية لم تتوفق
مع الهبة على لشرك في حكم تونس. وبعد أزمة الحكومة الستة الأولى
اتفقت معها معارضة المؤامره من حزب النظام القديم، فهذه كانت المشاركة هي
الحكم وليس انقاء في المعارضة سواء أيدى وحيه وهد م مبرها من القوى
العمانية الأخرى لمعارضة وتمكن التوصل إلى حلول وسط تمثلت في الهدنة

بحكومة تكوثرًا، ثم في خلاف حاكم بعد لانتخابات اثنائية بين ثقة
 احزاب ولفوض وانبسومة لبر عمانيه التي تتحدى الدحور هي عدة حصصها
 صغر، وتفصيل لمشاركة في لسلطة عوص احبار بين ربح كل شيء وحسرة
 كل شيء، هذا ما مير عقبه بحب نظام عديم التي تلت مع بخصه (ولا أقول
 بجانب) لإجراح لمرحلة الانصية، وهذا موافق مع تصورات دراسات الانتصار

طون فترة سافس ونصرح بين لقوى العدمية معارضة والبرويك
 احكمة، ثم بتوقف البرمانيون انوسون من كوه لأحزاب عن العمل مع
 على اندسور، على الرغم من الاحلاف، خلاف مصر التي قطعت فيها بعض
 القوى لعدة عمية صوغ الدستور المصري بسبب نوتر حربي، مع أن كناية
 الدستور حرت بشك ديمقراطي ومن خلال حوارات مفتوحة ومضوء وأجر
 اسرحان انوسي دستوراً ديمقراطياً لبرانيه مودحياً به عرب مثله دول العربية
 بسبب هذا التعديلات على الرغم من التصديرات المعاصرة بحكومة في ايجراح

أخير، تأتي إلى العمل لثالث وهو لتفاوت في الأهمية ايجيو سراتيحية
 بين مصر ونوس، ولدي سبق أن نظرنا به في فصل العمل لدارجي
 في الانفس الديمقراطية ه هورب نوس الحيو سراتيحي أقل كثيراً من وورب
 مصر، والاهتمام الإقليمي والعالمي بحريتها أقل من مصر لكن كما يقول
 اسباب نقراني «وعسى أن تكرر هو شيئاً وهو خير لكم» (البقرة 216)، فإن
 صاكة نورد حيو سراتيحي لنوس، مقاربة بمصر، وفرت عليها تدخل قوى
 إقليميه معدنه مديمه طبة لعرقه لانتقل فقد رأت قوى الإسميه بر حيه
 التي تحشى التحور الديمقرطي في لإقليم، حصراً كبيراً في نهال مصر إلى

(بحسب شينو سكي قول انساومه بين طراف من الصدم عديم و معارضة يصح
 ضرورية في مصر بقوى السياسية بعد وقوع منه بمر النظم انصام و إصلاح شبهة في منظرهم
 ومعدنين مبرك البعدين من النظم و معارضة عدم يمكن خدشها من هزيمة لآخر و انظريين في
 بوب دانه، وتؤدي الجسومه إلى اسوقو على السور حذرًا تكسك. بختهم بحسرة، مصعده،
 فريصون حصصه من السلطة وحق الوصو. جوتي انتخابات عقبه وليس من مصر جوتي جبال
 مديمه صه Adam Przeworski « Democracy as a contingent outcome of conflict » in Jon Elster &
 Rune Slagstad eds. Constitutionalism and Democracy Cambridge Cambridge University Press
 1988, pp. 59-80

تونس عن ساحة مواجهة مع إسرائيل ساهم في استقرار عملية الديمقراطية، وفشل من دعم الدوي لمن يريد الانقلاب عليها. فإسرائيل نفسها وبدون العربية الدعم بها تحشى من أي تطور عبر محسوب ولا يمكن التنبؤ به في مصر بشأن تفاقدت سلام مع إسرائيل وثمة تفصيل أميركي مصر في بعض الحالات، وبعض نصوص في غيرها، يحكم لرحل قوي في مصر وغيرها من الدول القريبة من إسرائيل، والذي يمكن ندحون معه في صمقات مع صمد احترامها. وما زال المسؤولون الإسرائيليون يشدون واحترام النظم السوري لاتفاقيات فصل عوات ووقف إطلاق النار في أحوال منذ حرب 1973، لأن سورية بحكمها رحل قوي صاحب قرر أم في حالة نجاح دوية حرة ونزيفة فلا تُصمم طبيعة قوى سي يصل إلى حكم وهذا كله من منظور إسرائيل وبعض الدول العربية الدعمة بها، خصوصاً الولايات المتحدة وإضافة إلى اعتبار أمن إسرائيل معياراً للمقاربة أي تطور في دول العربية، انتقل العرب من عند الإرهاب متولد من الاستبداد، وشداد الديمقراطية بوصفها حلاً لمسألة الإرهاب في مرحلة المحافظين الجدد، إلى التحالف مع الاستبداد ضد الإرهاب باعتبار القصة الأولى التي تهتم العرب

تكمس التواريخ الأساسية بين تونس ومصر في موقف جيش، ووعي اسحب سياسية ودورها، ووحده الوصية لإسحاق لانتقال، وموقع اسحبو سراتيحي، ما يقود إلى الاستحداث الضرورية لآلية 1 لا يسبح الاستعداد الديمقراطي إذا عرصة الجيش أو إذا كان جيش طامخ للحكم، وإذا راهت قوى سياسية رئيسة على جيش بوجود مثل هذا عظموح 2 من الضروري أن تنرم القوى سياسية الرئيسية لإجراء الديمقراطية وإحصاء خلافها لمهمة إسحاق المرحلة الانتقالية 3 لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأعباء صئبه بوجود معارضة قوية ومؤسسات دوية من النظم تقديم تعارض الانتقال أو لا تتعدون مع الحكم محتجين حدد 4 كلف راد ورن دولة الحيوستراتيحي زاد وزن عوامل الإقليمية والحرارية، وإذا كانت هذه العوامل معدية بديمقراطية، فهذا يعني إرديد التأثير لسليبي للعامل الحارحي

خلاصة

بوجز هذا، على نحو مقتضب، نعرض لاستنتاجات التي توصل إليها هذا الكتاب، ونقسمها إلى جزأين، بحيث نرد الاستنتاجات النظرية من تحيين حالات الانتقد العربية، نجدها أو فشيها، في الجزء الثاني من لخالصة

أولاً:

أ. 1. ب. لسباق اتريحي مدرسات تحديث هو غير صيو لاقتدل الديمقراطية، فقد ربطت عدنا بمرحلة انصراع مع الشيوعية ومواجهتها في الدول الدمية وحين تعبق الأمر تحديث نظام الديمقراطية، كمن التحدثي في ترسيخ الديمقراطية القائمة في مواجهة خطر الأنظمة استحوئية ولاسيما بعد بهير الديمقراطية في أمدب ويطاب وقصور تفسير مؤسسي لهذا العشل كما أن بصريات التحديث تعدمت مع بدور لدمية من مطلق الثقة بأن التحديث، إذا توفرت شروطه، يقود إلى أنظمة سياسية شبيهة بتلك القائمة في ولايات المتحدة وأوروبا وأدت بمقدورات التحديثية تشوؤن شأن ديمقراطية في الدول التي لا تتوفر فيها هذه الشروط، ولاسيما النمو الاقتصادي ونشر التعليم 2 تعرضت نظريات تحديث إلى نقد من اتجاهات عدة وإلى نقد من دحيها أيضاً وقد تبقى انقد للمحافظ واليساري بهذه المقدرات عدد نقطة وحوود تلام (مخرج لهذه المقدرات) بين تحديث وشوؤ أنظمة السطوية في بدور دمية بوصفها لأجمع في اتحاد الحظوت تلامه لشميه المحتمعات، مع اختلاف على تفسير لأسباب التي أدت إلى ذلك وشدد

استد محافظ على ضروره سوء نظام سياسي في مواجهة انحوس لهدامة
في عممية التحديث وللمثلة خصوصاً في المعثة اشعة بعد فقد لسي
التفسيه

ب 1 ان روج مثابف تحديث في محار دراسات التحول
الديمقراطي له علاقة بوسط التجربة عربية اندرجية وتتحج على الدول
الامية على أساس إهمال مديات الديمقراطية حصريه في دول مثلاً و لبي
لم تتوافر فيها ب نعدّه مقدرات التحديث شروط مسقة بشوء الديمقراطية
في القسم معصره، وتجاهل تاريخها الإقصي والموسع بالدرج
2 لتحديث في القسم ثاب تاريخ متفصه؛ إذ أدى ذلك لي التكنولوجيا
وليس إلى الديمقراطية صحيح أن الديمقراطية لا تدو ممكنه تحقيق من
دول حد أدنى من التحديث، غير أن هذا الحد الأدنى لا يشمل بالضرورة
المتطلبات التي نطرحها مقربة التحديث عند الانتقال من نظام استوي
إلى النظام الديمقراطي فمتطلبات تحديث، ولا سيما العليم والسمية لشرية
عموماً، تصبح أشد أهمية في مرحلة ترسيخ ديمقراطية د هذ يعني أن من
غير الجائر تجاهل استنتاج بحريه تحديث بشأن دول بعالم ثاب ممان،
فثمة قصبي متعطفه بسمر واتسمه لا بد من أحدها في الحسيان 4 لم يكن
نقد مقدرات التحديث من منظور مقاربات التبعية (أو نظرية التبعية) مقوفاً
بفكرة الديمقراطية، و لم يقدم حمولاً لمسألة الانتقال الديمقراطي أما دراسات
الانتقال الديمقراطي، ولا سيما في ثماييات القرب الماصي، فنصفت من نقد
مقدرات تحديث وسعية على حد سوء، وسعت إلى إدخال عصر الإرادة
البشريه أو ناعل لإسبي في معادل سيويه مقدرات تحديث ووظيفيتها

ح 1 إن عممة بشوء الديمقراطية ال نحة متعددة الوجوه، وفردة
مربطة بطرف كل بلد فحدة إنكثرتي شأ فيها لنظام بالدرج عبر الصراع
بين الأرستقراطية والرجولية والمثك، والمثك والمثك، وبعدة دح نواب
حديث بين هذه لقوى بعد كل أزمة، ورسملة العلاقات في ترب والملاحس،
هي حالة فريدة لم نكره، ولن نكرر بحكم تعريف الفردة وحال بولايات

المتحدة وفربس كذلك ولا شك في أن سرحوارية (المعنى واسع بكلمة) أدت دورًا مهمًا في شوء سمووح من خلال الصرع مع مثيرات الطبقات القديمة، لكن من الخطأ اعتبار الديمقراطية نظامًا سياسيًا يعبر عن الرأسمالية، وكأنه متطابق مع اقتصاد السوق. فمصلحة رأس المال قد تقتضي دعم الديمقراطية، وحصل ذلك في حالات كثيرة 2 مع أن من الصعب تصور نظام سياسي ديمقراطي نسالي في ظل حتمك ندوة للاقتصاد، أو في ظروف عدم فصل الاقتصاد عن السياسة، إلا أن التعددية الديمقراطية وندفس مريه بتطس نورع مصادر قوه واساثير، ومن صميم المورد لاقتصادية واسين أن هذه هي حال جميع لدون الديمقراطية اليسارية العائمة كما أظهرت الأنظمة الهجيه م بعد الشيوعية أن الدولة المفهولة عيدة تقوم على مجمع بين السيطرة على لاقتصاد والدولة، والسياسة والإثراء، ونهيمس فيها شكك يعود ربوية بجمع ثروته إلى يعود السياسي. 3 إن الثورة التي قادت إلى النظام الديمقراطي في حالة سمووح عرسي، لم تكن ثورة سرحوارية كما بصوره اسردت انثريجه الكسرى، وم تؤد إلى ديمقراطية اليسارية الراسحة مباشرة، بل إلى ما يقرب من الإصلاحات ولأرما والانتخابات الشعبية ولانداد إلى استنوية وملكية الدستورية ولإمرطورية 4 نشأت الديمقراطية اليسارية انثريجه ب تصور تسريجي بضم نسالي نسفي، وتوسيع حق لاقرار بصل وبغيره أم الانقلاب بمعاصره فهي تتفلات مباشرة من أنظمة استنوية 5 لكن سمووح الديمقراطية اليساري نشا وأصبح محزب وله مؤسسات (وإن لم يشأ إجماع على مسفته وبطريته ويمكن نسي أنماط حاهرة منه بوصفه نظام حكم يجمع امشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم، واسحاب بحكام غرب محددة، ومع تعسف سلطات وحماية الحقوق والحريات 6 تطورت الديمقراطية سربحه ساندريج من خلال توسيع امشاركة السياسية في أنظمة ليبرية قائمة أم موضوع دراسات الانتقد فهو دراسة لا تتدل من نظام استنوي إلى ديمقراطية دفعة واحدة. ومن هه تعديدات لعمدة الانتقالية فتفكيك الاستبداد لا يعني شوء الديمقراطية، بل قد نشأ أنظمة هجيه، استنوية نسفيه أو لاند إلى الاستبداد

أو غيرها وحتى لو شأ نظام ديمقراطي فإن الحفاظ عليه مهمة معقدة في ظروف انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى التعليم وصالحه انخفاض بشيء ثقافة ديمقراطية عامة في ظل النقص السلطوي

د ١ يبدأ الانتصار من صدء السلطوي بحسب دراسات بمانيات غرب الماضي يشفق عدم الحاكم بعد إصلاحات سرأية تتجه بعدم نحو الانفتاح سياسي في مجالات مثل حرية التعبير وحق التجمع وغيرها ونشأ أزمة في دخل النظام قد تنهي إلى انتصار القوى المحافظة والارباب عن الإصلاحات، أو نحو القوى الإصلاحية «معتدلة» إلى التفاهم مع القوى المعتدلة في المعارضة و توافق على الانتقال إلى نظام جديد وقد يصبح ذلك حراك شعبي و مع بسعل الانتاح بمطالبة تعميق الإصلاحات، قد قد سبهم في دعمها فعلاً أو يؤدي إلى رده فعل محافظة عيفة، أو محاصرة المحافظين (الأمر يتوقف على موارد القوى في دخل النظام وفرة المعتدلين من لطرفين على محاصرة المحافظين بالتحالف مع الحراك الشعبي) قد يؤدي التحريات الاستراتيجية بمعارضين سياسيين دوراً رئيساً، فحينئذ نعو من السيولة إلى حد بعيد، كما نهتمش قوى المتطرفة ومن سمودح «الكلاسيكي» عند إجراء الاتفاق لأولي على الانتصار، ويتاح لها أن تشارك في توافق و أو في محاولة في إصدار النظام الديمقراطي نفسه بعد أن عدل مواقفها، فصحص لأندريو وحب بي سهاها بالاسرام بالآخرء ب ديمقراطية، حتى لو طمت تمتسك بهذه الأيديولوجيا 2 يسهل التعريف الإحراي ديمقراطية الذي يسه بعض مطري الانتصار بدلاً عن شومبيت، فصل عملية الانتقال بحد دها عن عملية بناء النظام ديمقراطي وبرسبحة هذا الفصل بسهل دراسة عملية الانتصار باتجاه مافصل بالوعة الانتصارية مقدرة الحديث، لأنه يصبح في الإمكان فصل الانتقال على التوافق بين سحب معتدلة من النظام والمعارضة على الآخرء ب لأسباب محتدلة لا علاقة لها بالاتفاق على مبادئ الديمقراطية 3 المشكلة الأولى بي موحه هذا سوع من سظير أن نعو من السوية والثقافة التي حينها استطير تعود إلى حلال بكنه مهمة في عملية بناء المؤسسات ورسبج ديمقراطية ونحسبها في مفهوم المواطنة وممارستها

ويمكنها أن تُفسر ترسخ الديمقراطية، أو أن تساهم في شوء أنظمة هجينة أم
المشكلة الدنية فهي عوده خلاف على مدى الديمقراطية إلى البرر إذ سم
يجر الاتفاق عنها بلحد الأدنى

هـ 1 إن شرط وجود إجماع على الكيان الوطني قائم هو شرط مبدئي
لأي نوع ديمقراطي، يضاف إليه وجود حزب سياسية قوية للمساومة وتقديم
تدريبات تعرض لاتفاق على إجراءات النظام الديمقراطي، وحاضرة للالتزام
بها وإسحاق عمده الانتقال 2 أثبت التجربة في شرق أوروبا والعالم العربي
وعيرهما، أهمية لعمل الحارحي، وأثبتت اتحربه بعرة وغيرها أهمية دور
الحبس وبحيده في عملية الاتفاق وهو دور مدت الاتفاق هتين المسألتين
أهمية كفية كما هو توب أهمية كفية لبحربه شق النظام بحاكم وإطلاق عملية
الإصلاح بعد ثورة

و 1 قصر بعض مطري الاتفاق من فكرة قائمة إن الديمقراطية بحاجة
عن عدم القدرة على حسم الصراع في داخل وحدة سياسية متفق عليها
هي مدونة والوصول إلى اتفاق، وب هذه عملية حثرة (contingen) وليست
خمنة ولا قنحه على شروط سيوبه، إلى الاستح أن لا تقل لا بتطلب وجود
ديمقراطيين وثمة إشكال في مقولة حوار واللاحتمة المعينة بأن العمل
الرئيس في الاتفاق إلى ديمقراطيه هو زيادة عناصر استسيين من جهة،
ومعونه عدم الحاجة إلى ديمقراطيين من جهة أخرى ومعدون يتحركون مع
الإرادة، ويستثنى منها إرادة ديمقراطية، إذ يكفي أن يتحد الفاعلون قرارهم
بموجب حسمات مصدحة سياسية أبه أو بروب أمزحه وهذا لا يسح نظام
ديمقراطي في المدى البعيد، لأن الديمقراطية هذا لا تقوم على تورن حصاح
وعدم القدرة على حسم الصراع بحسب 2 عبادك النظام الديمقراطي غير
ممك في رأي من دور فرض وجود بصورت منحمة للمصدحة العامة،
ويس للمصدحة الخاصة بكل طرف سياسي وهي حالة الانتقال لديمقراطي
يجب أن تتوافر إرادة مشتركة في إنجحه، ما يتطلب على الأقل الالتزام
بالإجراءات وحصاع المصدحة الآتية لها 3 في دور بامه حيث سم

تشر ثقافة سياسية ديمقراطية في غياب عملية تعويد طويلة المدى على هذه
المواعد والإجراءات، بحيث أن يكون في أوساط النخبة ديمقراطيون يشعرون
الديمقراطية بوصفها عبء يجب دونه، لا سيما في مرحلة بناء المؤسسات

ر 1 ب. سدرج في شوء النظام الديمقراطي السيرامي من النظم الليبرالية
الانفصالية لإقصائية طوائف من طرف على الأقل، بما في ذلك من قلائق
وتورات لم تحل من العنف، سمح بالعود على حريات الممارسة السياسية،
كما عمن الثقافة الديمقراطية عبر الأزمات وحلها وأصبحت بعض نتائج هذه
العملية المتديدة تبدو كأنها من شروط قيام نظام ديمقراطي، وقد نظرنا
إلى بعضها نكن نشير هنا إلى ثقافة سياسية ديمقراطية التي نالت تُصرح
كأنها شرط مسبق مع أنها نتيجة 2 لا يمكن أن تنشأ ثقافة سياسية ديمقراطية
عمدة في ظل الأنظمة الاستبائية 3 لا أساس سليم لدساتير أو ثقافات شعوب
كامنة بعيدا بوصفها مؤتية لشوء ديمقراطية قبل نشوئها عن أخرى متعارضة
في جوهرها مع النظام الديمقراطي 4 إن دحض فكره ضروره بواقع ثقافته
ديمقراطية عمدة بوصفها شرط مسبق، ووجه عكسه لأحر وهو وجود ثقافات
ودساتير متعارضة مع الثقافة السياسية الديمقراطية، لا يعني أن لا أهمية ثقافة
الحزب السياسية الديمقراطية في مرحلة الانتقال، وذلك تحدياً في ظروف
عدت ثقافته ديمقراطية سياسية عمدة. 5 لا يجوز إهمال ثقافة الجماهير السياسية
في ظروف حاد لاقتراع انعدام بعد فترة طويلة من العيش في ظل حكم سلطوي

ح 1 تنقضي لأووية في عمقه الانتقال يدعو من اله الحيه (ع)، ولا سيما
إذا لم يقع تدخل أحسبي عسكري مباشر 2 يصعب على العامل الدولي إحداث
الانتقال الديمقراطي في حالة ثورة شعبية، إذ ساد توافد عليه بين سحب
السياسية 3 ثمة فرق بين فعل العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وفعله
في ترسيخ الديمقراطية 4 قد يكون العامل الخارجي حاسماً في حالة انهيار
الاستبداد في لدول لدعة 5 لم يصح الولابات المتحدة دعمه ديمقراطية
والانتقالات الديمقراطية بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أول أكثر حماية
حلفائها لسلطويين 6 في حالة المنطفة العربية طبت هو عد الحرب باردة

قائمة بي حد بعيد في السياسات الأميركية 7 تُعني بدور الحرية مسألة تدفق النفط وبيع الهخرة وحملة أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، ولم نسمع بعد بأهمية الديمقراطية في هذا السياق، نظرًا إلى مخاوفها من نتائج صناديق الاستعداد بحرة على مصالحها تلك 8 تزداد فرص الدولة العربية التي يمر بتحول ديمقراطي في تحييد عرقية من الحارح كما كانت مدونة غير متحيزة بنفط وعبادة عن إسرائيل 9 مع استعداده رومب والعصين ذويهم في العالم، فإن تأثيرهم يتجه إلى تفصيل أنظمة لاستعداد وفي عداد مودح بتصدر مدتهم، تستخدم هبات الدول حصة، يتقاطع مع ثقله البمين الشعبي في الدول الديمقراطية أو تلك المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية

ط يمكن الاستعدادة، على مستوى منهج، من دراسات الانتقار (تي بعدى مثل جميع علوم الاجتماعية، دراسات إقليمية، أو دراسات مناطق باستنتاجات كونه) في تحليل الانتقار إلى الديمقراطية في بلاد وأوليم أخرى، شرط عدم التعامل مع استنتاجاتها كأنها براديم أو قووس حاضرة لتنطبق على بلاد أخرى 1 ليس الحبار درست الانتقار إلى الديمقراطية عندئذ أهم موضوعيتها لعدم إمكانية استخدام بحثون ديمقراطيون في العالم العربي من تحليل بحثين ديمقراطيين في مناطق ومداد أخرى في خدمة الانتقار إلى الديمقراطية 2 فقد نظريه تحديث في مقاربه لا يتعال إلى الديمقراطية لا يعني عدم الاستعدادة منها في مرحلة تحرير الديمقراطية

ثانيًا في ما يأتي استنتاجات نظرية عامة من دراسات حالات عربية وهي أيضًا ليست قوانين، ولا تؤلف بر دانيًا

أ 1 معنى مسأله شرعية مدونة وعدم التشكك فيها بوصفها كيانًا منفصلًا عن النظام مطلق مسبق الانتقار الديمقراطية 2 إذ كتب أحخرة جمع والحش متمسكة وحده لاستخدام أقصى قوة في خدمة لطعم، ولم توضع، دوليًا أو محليًا، قيود أو حدود لقدرته على استخدام القوة، سيكون من الصعب التخلص من لطعم لسلطوي 3 في حالة وجود شروح اجتماعية وسببية

عميقة مثل طائفية والقيسية ونُطريق الأكثر أماناً هو الإصلاح التدريجي فثمة محاصرة بالانتقال بواسطة الثورة التي قد تؤدي إلى حياء الشروح العميقة، كما تتحول مخاوف جمعيات إلى أذه في يد هذه لسلطوي في التصدي لثورة 4. عصر الأنظمة لسلطوية ترى أب أي نوع من الإصلاح بشكل حصرًا على وجودها، ومن ثم فهي تعلق اعتماد بتعبير سمدرج أما ثورة فعالمًا ما تشب عموماً بعد خطر أي نوع من التطلم، وتشتأ معها محاصر التفكك لإثني و قسبي والعدائي في بعض مدون وحتى حين لا يتحقق حصر كهذا، ومن بحث النعمل معها بوصفها استر تحية تعبير معكر بها في الطريق إلى أهداف محسونة لأنها عقوية ومهمة تحويها إلى استر بيجية تعبير منظم هي التحدى صعب 5. عيب مؤسسات وهشاشتها فلا يحصر عمله الانتقال الديمقراطي بعد التخلص من النظام السلطوي

ب 1. وجود طموح سياسي منحكم لدى الحبش يُفضل الانتقال، ولا يمكن مواجته من دون وحدة وطنية للقرى المعارضة لبحكم العسكري و أو التوصل إلى تسويات موقفة معه ريثما سارل تدريجاً عن امبارنه 2. ثمة أهمية قصوى بوعي الحب سياسي وثقافتها في مرحلة تحول إلى الثقافة الديمقراطية للحب السياسية، أو على الأقل ولبتها للمساومة والتوصل إلى حلول وسط، هي عو من حاسمة في الانتقال 3. لا يمكن حكم دولة في مرحله الانتقال بأفية صئية إذا كان جهاز الدولة مدهصاً لتحوّل الديمقراطية، مع وجود قطعت اجتماعية وإليه معاديه لهذه الأغصية بعددية يحكمه هب تصح الوحدة والشرارة هي الحكم ضرورية لإسحاح الانتقال 4. ب تحول استقطب بين قوى سياسية وأندبوجية (بين معسكر ديبى وآخر علماني مثلاً) هي محل الاستقطب بين اقوى مؤيدة للديمقراطية من جهة، ومعارضة بها من جهة أخرى، هو تطور معرقل للانتقال الديمقراطي 5. استهداف بين قوى سياسيه معارضة ودت أيديولوجيات مختلفة ممكن في ظل الحكم السلطوي أما بعد التخصص منه فيصح استهداف بين اقوى البر عداية يحكم اسلاد أكثر احتمالاً 6. ب حدلال توقعات أساس مرتفعه وحالة لموصى واختلاف غير المستبعد تؤدي كلها إلى تصور لدس من حدة الانتقال، بما فيها من تعددية

وتدفع وبعثة شعبيه، وبني النوى إلى الاستقرار الذي ساقص التعددية بموجب
هذا المرح 7 في ظروف لأقصد ربعي والمشاركات لتعاقبة لإسمية
يكون لعدم لإقليمي مهمًا لتعبئة في عرقنة عممية الديمقراطية أو مسددي
8 كلما قلّت أهمية الدولة الجيوسياسية فنت أهمية عامل الخارجي في
عرقنة التحول الديمقراطي

المراجع

1 - العربية

أرسطوطوليس السياسة ترجمه عن الإغريقية حول بارتلمي - سانت هيدبر.
تعريب أحمد لطفي السيد الدوحة بيروت. المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات، 2016.

أطوار التاريخ الانتقالي. مآل الثورات العربية الدوحة بيروت المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا المنطقة الوسطى في
البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير (بيروت 2014)

أمير، سمير «قضية الديمقراطية في العالم ثالث» الفكر الديمقراطي
العدد 11 (1990)

الأيوبي، براهيم. تصحيح الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.
ترجمة أمجد حسين مراجعة وليد عبد الجادر بيروت المنظمة العربية
للترجمة، 2010

شدره، عزمي المحمّد المدني. دراسة نقدية ط 6. الدوحة/ بيروت. المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996]

_____ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ح 1 الدين والتدين لدوحة/
بيروت المركز العربي للأبحاث، 2013

_____ في الثورة والثألية للثورة ط 2 الدوحة، بيروت مركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

_____ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ح 2، مج 2 العلمية ونظريات
العلمنة الدوحة، بيروت مركز عربي للأبحاث ودراسة السياسات،
2015

_____ ثورة مصر من جمهوريه يوليو إلى ثورة يناير ح 1 الدوحة، بيروت
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

_____ ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ح 2 الدوحة، بيروت مركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

_____ الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ومصادح عربية الدوحة/ بيروت
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017

_____ الطائفة، لطائفية، لطوائف المتحيلة الدوحة، بيروت المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2018

_____ في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ط 4 الدوحة
بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007]

_____ في الإجابة عن سؤال ما لشعبوية؟ الدوحة، بيروت مركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2019

_____ تورين، ياب مُحدّث النحور الديمقراطي تفسير تعبّر أنظمة الحكم في العالم
(1972-2006) رحمه حبل حياح صالح سلسلة ترجمات الدوحة
بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019

_____ جمهورية مصر العربية، وراثة الماسح البيان التحليلي عن مشروع المورثة
العامة بلدرلة لسنة المالية 2018-2019 (بماهرة 2018) في

<http://bit.ly/2T8S27>

_____ الحصري، مدّاح ماهي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث
والنظريات مسسه التراث القومي لأعمال قومه مدّاح الحصري
13 ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985

- الحوري، فؤاد إسحق الذهبية العربية العرب سيد الأحكام بيروت سدن دار الساقى، 1993
- سورس، غيورج الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمور في عالم متغير ترجمة عفاف الطييه سمدنه ترجمت السوچه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
- شرابي، هشام النقد الحصارى للمجتمع العربى في نهاية القرن العشرين بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
- شرارة، وصاح حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين بيروت دار لحدثة، 1980
- صديقي، عروى إعادة التفكير في الديمقراطية العربية نجاحات بدون ديمقراطية ترجمة محمد شيب بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
- صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2014 في <https://bit.ly/2KJbrKf>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2015 في <https://bit.ly/2KCxQ1A>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2016 في <https://bit.ly/3f4RfAj>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2017 في <https://bit.ly/3aSy6iH>
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2018 في <https://bit.ly/3J0H3Y0>
- عاصى، حوى بطريات لانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديعم التحول رام أنه المؤسسة الفلسطينية بدراسة لديمقراطية موصى، 2006
- عبد الفصيل، محمود رأسمالية المحاسيب دراسة في الاقتصاد الاجتماعى القاهرة دار العين، 2011
- العيسوى، براهيم العدالة الاجتماعية والماذح الشموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها السوچه بيروت مركز عربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

الكوري، عبي حبة [واخرون] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي
سلسلة كتب المستقبل العربي 19 ط 2 بيروت مركز دراسات الوحدة
العربية، 2002

المملكة الأردنية الهاشمية، دثره 'مؤامرة' عامة قانون رقم (1) لسنة 2019
قانون الموارد العامة للسنة المالية 2019 (عمان 2019) في
<http://bit.ly/21Diz5Z>

المملكة العربية، وزيره الاقتصاد و حبة قانون المالية 2019 (بمسار أبريل
2019) في <https://bit.ly/3dzzZ0hd>

ووتروري، حور [واخرون] ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح
في العالم العربي الإسلامي بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد
الإيطالي «فونداسيوني إيني إيريكو ماتيني» إعداد عصب سلامة ط 2
بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

بعقوب، محمد حافظ العطب والدلالة في الثقافة ولانسداد الديمقراطي
م من المؤسسة المصرية لدراسة الديمقراطية مواضع، 1997

2 - الأجنبية

A History of the Foreign in Canada Ottawa: Chief Electoral Officer of Canada 2007 at:
<http://bit.ly/2P6r95C>

Ahemethy, David «Education and Politics in a Developing Society: The Nigerian Experience» PhD Dissertation Harvard University Cambridge MA 1965

Acemoglu, Daron & James A. Robinson *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*, Cambridge MA: Cambridge University Press, 2006

Agh, Attila «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization» *Communist and Post-Communist Studies* vol. 32 no. 3 (September 1999) at:
<https://bit.ly/25dQ1ZK>

Ahmed, Amer & Giovanni Capocera «The study of Democratization and the Arab Spring» *Middle East Law and Governance* vol. 6, no. 1 (2014) at <http://bit.ly/2w0zb5d>

- Al-Anan, Khalil. *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, 2016.
- Almond, Gabriel A. & James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.
- & Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989.
- Ambrusto, Thomas. *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*. London/New York: Routledge, 2009.
- Anderson, Lisa. «Political Parties, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988.» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (Spring 1991), at <http://bit.ly/2YU4Mkx>.
- «Arab Democracy: Distant Prospects.» *World Policy Journal*, vol. 18, no. 3 (Fall 2001), at <http://bit.ly/2MJJX0n>.
- «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East.» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006), at <http://bit.ly/2wc7SD>.
- Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London/Brooklyn, NY: Verso, 1979.
- Apter, David E. «Insurrectionism Reconsidered.» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3, August 1991, at <http://bit.ly/2vHp9ao>.
- Annony, Ariel C. *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.
- Ashour, Omar. *Coalition to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt*. Brookings (John March 2015), at <https://brookings2R.3pn4>.
- Atkinson, Neil. «Parliament and the People: Towards Universal Male Suffrage in 19th Century New Zealand.» *New Zealand Journal of Public and International Law*, vol. 3, no. 1, June 2005, at <http://bit.ly/2s7gTcI>.
- Australian Electoral Commission. *History of the Indigenous Vote*. Kingston ACT: 2006.
- Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab Issue: Politics and Society in the Middle East*. London-New York: I. B. Tauris, 2001.
- Banfield, Edward C. *The Moral Basis of a Backward Society*. New York: Free Press, 1967 [1958].
- Barma, Naazneen & F. V. Korten. «China's Liberal Challenge: The Reactions Posed by China's New Economic Model and its Ideological.» *Democracy: A Journal of Ideas*, no. 2 (Fall 2006), at <http://bit.ly/2KhhkKM>.
- Bauman, Zygmunt. *Modernität and the Holocaust*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

- Beitzinger, Mark & Crawford Young (eds.) *Beyond State Crisis? Post-Colonial Africa and Post-Soviet Eurasia: A Comparative Perspective*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002.
- Beigh, Robert V. «Civil Religion in America» *Daedalus* vol. 96, no. 4 (Winter 1967) at <http://bit.ly/2M1xCo6>
- The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial*. New York: Seabury Press, 1975.
- Bell, m. Eva. «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East?» *Middle East Brief* no. 50 (May 2011) at <http://bit.ly/18Aqyth>
- «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective» *Comparative Politics* vol. 36, no. 2 (January 2004) at <http://bit.ly/2xBF5zH>
- Benda, Reinhard. «Tradition and Modernity, Reconsidered» *Comparative Studies in Society and History* vol. 9, no. 3 (April 1967) at <http://bit.ly/2x1Bzif>
- Berger, Morroe. *The Arab World today*. New York: Doubleday, 1964.
- Berg-Schlosser, Dirk (ed.) *Democratization: The State of the Art*. Opaden, Leverkusen: Barbara Budrich Publishers, 2007.
- Berman, Nancy. «Rethinking Regime Change» *Comparative Politics* vol. 22, no. 3 (April 1990) at <http://bit.ly/2nxw9kw>
- «Sacrifice, Sequence, and Strength in Successful Dual Transitions: Lessons from Spain» *The Journal of Politics* vol. 56, no. 3 (August 1994) at <http://bit.ly/2LOSORH>
- Ordinary People in Extraordinary Times: The Civilian and the Breakdown of Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.
- Bernstein, H. (ed.) *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973.
- Binder, Leonard et al. *Crisis and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
- Black, Lynn E. (ed.) *Comparative Modernization: A Reader*. New York: Free Press, 1976.
- Box, Carol. *Democracy and Redistribution*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003.
- Bollen, Kenneth A. «Political Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review* vol. 44, no. 4 (August 1979) at <http://bit.ly/33GAYvQ>
- «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence» *American Sociological Review* vol. 48, no. 4 (August 1983) at <http://bit.ly/30CpDdY>

- & Robert W. Jackman «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's» *Research in Political Sociology* no. 1, 1985.
- Bormann, Nils-Christian, Manuel Vogt & Lars Erik Cederman «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of Comparative and International Studies (CIS) 2011 *Zürich Working Paper* no. 52 (February 2012) at <https://bit.ly/3ae8SdX>
- Bratton, Michael & Nicholas van de Walle *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* Cambridge: Cambridge University Press, 1997
- Bryner, Rex et al (eds) *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012
- Burne, Peter J. «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation» *Journal of Politics and Law* vol. 3 no. 2 (2010) at <http://bit.ly/2Q0kni8>
- Butenschøn, Nils, Uri Davis & Manal Hassassan *Citizenship and State in the Middle East: Approaches and Applications* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000
- Caramani, Daniele *The Societies of Europe: Elections in Western Europe since 1845: Electoral Results by Constituencies* Basingstoke/Oxford: Macmillan Reference Ltd, 2000
- Cardoso, Fernando Henrique & Enzo Eulateo *Dependency and Development in Latin America* Marjory Mattingly (trans.) Berkeley, CA: University of California Press, 1979
- Carothers, Thomas «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* vol. 13 no. 1 (January 2002) at <https://bit.ly/2vz2Zn5>
- *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009
- & Richard Youngs «Democracy is Not Dying» *Foreign Affairs* 11/4/2017 at <https://bit.ly/2GutZyZ>
- & Christopher Carothers «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Topping Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics» *Foreign Affairs* 24/7/2018 at <https://bit.ly/2mKlqfn>
- Chase-Dunn, Christopher «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study» *American Sociological Review* vol. 40 no. 6 (December 1975) at <http://bit.ly/2O1Cz11>
- Chobot, Daniel *Social Change in the Twentieth Century* New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977
- Chomsky, Noam *Deterring Democracy* New York: Hill and Wang, 1992
- Clinton, Hillary Rodham *Hard Choices* New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014

- Coleman, James S. *Education and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.
- Colester, David (ed.) *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Coleman, Stefan, Donald W. White & John Burrow. *That Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*. Jonathan Barnes (ed.). Benjamin Jowett trans., vol. 2. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.
- «Constitutional History of India » *Constitution Net* at <https://bit.ly/2S4Sc37>
- Convers, Danielle. «Demoskepticism and Genocide » *Political Studies Review* vol. 4, no. 3 (September 2006), at <https://bit.ly/3dvFvN>
- Cowling, Mark & James Martin (eds.), *Marx's Eighteenth Brumaire: (Post-) Modern Interpretations*. London: Pluto Press, 2002.
- Crick, Bernard. *In Defense of Politics*. London: Penguin Books, 1964.
- Croissant, A. (ed.), Gabriele Bruns & Marek Jönns (eds.) *Directorial Politics in Southeast and East Asia*. Singapore: Friedrich Ebert Foundation, 2002.
- «Crude Oil Prices: 70 Year Historical Chart » *Macrotrends* at <http://bit.ly/2XPaaWx>
- Cright, Phillips. «National Political Development: Measurement and Analysis » *American Sociological Review* vol. 28, no. 2 (April 1963) at <http://bit.ly/2KOUJJ>
- _____ & James A. Wey. «Modernization and Political Representation, 1927-1966 » *Studies in Comparative International Development* vol. 5, no. 2 (1969).
- Dahl, Robert A. *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven, CT: Yale University Press, 1967.
- _____. *Pluralism: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
- _____. *Democracy and Its Critics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.
- _____. *In Democracy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1998.
- _____. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press, 2006 [1956].
- Dahlgren, Aron, John Emerich Edward (Baron) Acton. *Essays on Freedom and Power*. London: Charles and Hudson, 1956.
- «Defence Expenditure of NATO Countries (2011-2018) » Press release, NATO Public Diplomacy Division, 10.7.2018 at <http://bit.ly/2014C16>
- Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.
- Diamond, Larry (ed.) *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.
- _____ & Marc F. Plattner (eds.) *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996.

Marc F. Plattner & Philip I. Costopoulos (eds.) *Debates on Democratization* Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 2010 [2002]

et al. «Reconsidering the Transition Paradigm» *Journal of Democracy*, vol. 25, no 1 (January 2014) at <https://bit.ly/2UuQeN>

et al. (eds.) *Democracy in Developing Countries Latin America* 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999

Dominguez Jorge I. & Michael Shifter (eds.) *Constructing Democratic Governance in Latin America* 2nd ed. Baltimore, MD/London: The John Hopkins University Press, 2003

Downing, Brian M. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992

Easterly, William. «The Middle Class Consensus and Economic Development» *Journal of Economic Growth*, vol. 6, no 4, December 2001

Eisenstadt, Shmuel Noah. «Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics» *The British Journal of Sociology*, vol. 32, no 2 (June 1981)

Elhadawi Ibrahim & Samir Makdisi (eds.) *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* New York: Routledge, 2011

«Electoral Milestones for Women» *Australian Electoral Commission* Elections, 14/4/2015 at <https://bit.ly/2LwCp9i>

Lister, Jon & Rune Slagstad (eds.) *Constitutionalism and Democracy* Cambridge: Cambridge University Press, 1988

Immerich, Norberto. «Access to Electoral Rights: Argentina» *FUDD Citizenship Observations*, European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2016), at <https://bit.ly/2JXRvya>

Incarnacion, Omar C. «The Politics of Dual Transitions» *Comparative Politics*, vol. 28, no 4 (July 1996), at <http://bit.ly/2PR0Xxn>

Escobar, Cristina. «Access to Electoral Rights: Colombia» *FUDD Citizenship Observations*, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (March 2015), at <https://bit.ly/2JZgv9q>

Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979

Festinger Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance* Stanford, CA: Stanford University Press, 1955 [1957]

Foa, Roberto Stefan & Yaseen Mounk. «The Signs of Deconsolidation» *Journal of Democracy*, vol. 28, no 1 (January 2017) at <https://bit.ly/2YfCvcC>

Frank, Andre Gunder *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press, 1967.

_____. *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1969.

«Freedom in the World Data and Resources, Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2018». Excerpted *Freedom House* at <http://bit.ly/2MxxsX>.

Lukyanova, Francis. «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?» *Foreign Affairs* vol. 91, no. 1 (January-February 2012) at <http://bit.ly/2YQAsDt>.

Mans-Morse, Jordan. «Searching for Transnationalists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm.» *Post-Soviet Affairs* vol. 20, no. 4 (2004) at <http://bit.ly/2KLLdLs>.

Mates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Meddes, Barbara. «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?» *Annual Review of Political Science* vol. 2 (1999) at <http://bit.ly/2zblM1f>.

Ge'liner, Ernest. «Civil Society in Historical Context.» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 3, August 1991 at <http://bit.ly/2xHr9ar>.

_____. *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University, 1983.

McL, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Grlespie, Charles Guy. *Negotiating Democracy: Politicians and Generals in Uruguay*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Monclberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine.» *The Atlantic* (Apr. 2016) at <http://bit.ly/2DbyDgY>.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notes*. Quentin Hoare & Geoffrey Nowell Smith (eds. & trans.). New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1971].

Guha, Ramachandra. *India After Gandhi: The History of the World's Largest Democracy*. Chhpendale: Pan Macmillan, 2017.

Guo, Sujian. «Democratic Transition: A Critical Overview.» *Issues & Studies* vol. 35, no. 4 (1999), at <http://bit.ly/2zBdzz>.

Habermas, Jurgen. *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory*. C. Cronin & P. Cronin (eds.). Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998.

Laggard, Stephan & Robert E. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

_____. & _____. «The Political Economy of Democratic Transitions.» *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow* vol. 29, no. 3 (Apr. 1997) at <http://bit.ly/2lWt74s>.

& Steven B. Webb (eds.) *Young for Reform: Democracy, Political Liberalization and Economic Adjustment*. Washington, DC: The World Bank, 1994.

Haliday, Fred & Hamza Alavi (eds.) *State and Ideology in the Middle East and Pakistan*. London: Macmillan Education, 1988.

Harburger, Joseph. «James M. Folsom: Universal Suffrage and the Middle Class.» *The Journal of Politics* vol. 24, no. 1 (February 1962) at <http://bit.ly/2V7G4KE>.

Lara, Abubakar L. «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia.» *Contemporary Southeast Asia* vol. 23, no. 2, August 2001, at <http://bit.ly/2pgMGhr>.

Lied, David (ed.) *Prospects for Democracy: North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press, 1993.

Herbst, Jeffrey. «Political Liberalization in Africa after Ten Years.» *Comparative Politics* vol. 33, no. 3 (2001).

Hermassi, Libani. «Changing Patterns in Research on the Third World.» *Annual Review of Sociology* vol. 4 (August 1978) at <http://bit.ly/2RVWekg>.

Haydermann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» The Sabar Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC. *Analysis Paper* no. 13 (October 2007) at <https://brookings.edu/wp/13a>.

Hirschman, Albert. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

Lojmes, Stephen. *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Hudson, Rex A. *Chile: A Country Study*. Washington, DC: Library of Congress, 1994.

_____, & Sandra W. Meditz. *Uruguay: A Country Study*. Washington, DC: United States Government Publishing Office, 1992.

Huntington, Samuel P. «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly* vol. 99, no. 2 (Summer 1984) at <http://bit.ly/2BT2BFg>.

_____. «Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy* vol. 2, no. 2 (Spring 1991) at <http://bit.ly/2MeshLm>.

_____. «How Countries Democratize.» *Political Science Quarterly* vol. 106, no. 4 (Winter 1991, 1992) at <https://bit.ly/2y4hzkr>.

_____. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* vol. 4. Norman, OK: University of Oklahoma, 1999.

_____. *Political Order in Changing Societies*, with a new foreword by Francis Fukuyama. New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968].

ed.) *Changing Patterns of Military Politics*. New York: The Free Press of Glencoe, 1962.

Inkeles, Alex & David H. Smith. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974.

Jassaw, Charles. *An Economic History of the Middle East and North Africa*. London: Methuen, 1982.

Jennings, Sir Ivor. *The Approach to Self-Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011 (1958).

Kagan, Robert. *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Alfred A. Knopf, 2008.

Kan, K. T. & Donald C. Hodges (eds.) *Reading in the U.S. Imperialism*. Boston: Extending Horizons, 197.

Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics* vol. 23, no. 1 (October 1990) at <http://br.ly/2P5G13i>.

_____ & Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991).

Kazancigil, Ali. «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective.» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991).

Kelsen, Hans. «Foundations of Democracy.» *Ethics* vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955) at <http://bit.ly/2XhCtH>.

Kennan, George. *Clouds of Danger: Current Realities of American Foreign Policy*. Boston, MA: Little Brown, 1977.

Ketchley, Neil. *Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2009.

Kornhauser, William. *The Politics of Mass Society*. Glencoe, IL: The Free Press, 1959.

Kautzhammer, Charles. *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World*. Washington, DC: The AEI Press, 2004 at <http://br.ly/2PQ25Av>.

The Kremlin Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin, Moscow, 8.3.2014, at <https://bit.ly/1U4FWps>.

La Palombara, Joseph. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

_____ & Myron Weiner (eds.) *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Taksonaka Evar A. «The Curious Case of Indonesia's Democracy» • *Foreign Policy* 712, 2009 at <http://bit.ly/2WhXFT0>

Lawson, Mallan L. & Susan Lipsheim. «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance» Congressional Research Service Report 41709 at <http://bit.ly/2v3FiY2>

Lechner, Norberto. «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America» *International Social Science Journal* vol. 43 no. 3 August 1991) at <http://bit.ly/2y1lp9ao>

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* Garden City, IL: The Free Press, 1958

Levitsky, Steven. «Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness» *Journal of Democracy* vol. 29 no. 4 October 2008) at <http://bit.ly/21Bb4bY>

& Lucan A. Way. «Elections without Democracy: the Risk of Competitive Authoritarianism» *Journal of Democracy* vol. 3 no. 2 April 2002 at <http://bit.ly/24wKazt>

& . «International Linkage and Democratization» *Journal of Democracy* vol. 16, no. 3 (July 2005) at <http://bit.ly/2yzQ52D>

& . *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010

Lewis, Bernard. «Islam and Liberal Democracy» *The Atlantic* vol. 271, no. 2 1993, at <http://bit.ly/2NWeodz>

Lewis, Jone Johnson. «International Woman Suffrage Timeline» *ThoughtCo* 1972019 at <http://bit.ly/35510kz>

Lipman, Arend. *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* Berkeley, CA: University of California Press, 1968

1972 Juan J. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1978

«State Building and Nation Building» *European Review* vol. 1 no. 4 (1993) at <http://bit.ly/2H9L9Vc>

& Alfred Stepan. «Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia» *Daedalus* vol. 121 no. 3 The Exit from Communism (Spring 1992) at <http://bit.ly/2Yff11c>

& . *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996

& «Democratization Theory and the Arab Spring» *Journal of Democracy* vol. 24 no. 2 (2013) at <https://bit.ly/2JkLsZ2>

Lipset Seymour Martin «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959) at <http://bit.ly/2Ml0Lnp>

Political Man: The Social Bases of Politics New York Doubleday, 1960

«The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address» *American Sociological Review* vol. 59 no. 1 (February 1994) at <http://bit.ly/2PRLubz>

Kyoung Ryung Seong & John Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy» *International Social Science Journal* vol. 45 no. 2 (May 1993)

Leideman John B. & Ke J. T. Poole «Does High Income Promote Democracy?» *World Politics* vol. 49 no. 4 (October 1996) at <http://bit.ly/2Pbymi1>

Lucia Giacomo De «Strategic Registration of Voters: The Chilean Case» Working Paper no. 08-17 Centre for Economic Development and Institutions (CEDI) Bruegel University June 2008) at <http://bit.ly/2YUJef0>

Madison James «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments» *The Federalist Papers: The New York Packet* no. 51 8.2 788 at <http://bit.ly/2qyBI77>

Magyar Bálint (ed.) *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post-Communist Regimes* Budapest, New York CEU Press, 2019

& J. Ilia Vasarhelyi (eds.) *Twenty Five Sides of a Post-Communist Mafia State* Budapest, New York CEU Press and Noran Libro, 2017

Mahoney James «Path Dependence in Historical Sociology» *Theory and Society* vol. 29 no. 4 (August 2000) at <http://bit.ly/2NzFO9H>

«Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective» *Studies in Comparative International Development* vol. 36, no. 1 (March 2001) at <http://bit.ly/2xIgIqp>

Mann Michael «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing» *New Left Review* vol. 1235 (May-June 1999) at <http://bit.ly/2NTCUg9>

The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing Cambridge Cambridge University Press, 2005

Mannheim Karl *Man and Society in an Age of Reconstruction* Edward Shils (trans.) London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940

Margheritis Ana «Access to Electoral Rights: Uruguay» *ETD/ Citizenship Observatory* Robert Schuman Centre for Advanced Studies June 2015) at <https://bit.ly/2StNCJp>

- Marsh Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research* vol. 1, no. 2 (1979)
- Marshall T. H. *Class, Citizenship and Social Development* Garden City F.Doubleday, 1965
- Marshall Monty C. & Donna Ramsey Marshall. «Coups and Events, 1946-2013» Center for Systemic Peace (2016)
- Marx Engels Werke* vol. 1 Berlin Dietz Verlag, 1988.
- Marx Engels Werke* vol. 4 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 17 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 19 Berlin Dietz Verlag, 1987
- McCloskey Herbert «Consensus and Ideology in American Politics» *American Political Science Review* vol. 58, no. 2 (June 1964)
- McGriffert Carol a. ed. *Chinese Soft Power and its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World* CSIS Report Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009 at <http://bit.ly/2QsYcrd>
- McGowan Patrick «African Military Coups d'Etat, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution» *The Journal of Modern African Studies* vol. 41, no. 3 (2003)
- Meltzer Allan J. & Scott Richard «A Rational Theory of the Size of Government» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 5 (October 98) at <http://bit.ly/2Y5ORQx>
- Migdal Joe S. *Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988
- Mill John Stuart *Three Essays* Richard Wollheim trans., London/New York: Oxford University Press, 1975
- The Collected Works of John Stuart Mill* vol. XIX: Essays on Politics and Society Part 2 London/New York: Routledge, 1977
- The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh* vol. 3 London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1854
- Moore Jr. Barrington *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott Boston MA: Beacon Press, 1993 (1966)
- Monroe Wilbert & Robert M. Cook (eds.) *Readings on Social Change* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967
- Mounk, Yascha & Robert Stefan Foa. «The End of the Democratic Century: Authoritarians' Global Ascendancy» *Foreign Affairs* vol. 97, no. 3 (May/June 2018) at <https://amag.2wq4mQw>
- Moyndan, Dan Patrick «The American Experiment» *The Public Interest* no. 41 (Fall 1975)

- Müller, Edward N. «Dependent Economic Development And Dependence on the United States, and Democratic Broadening in the Third World» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 4, December 1985, at <http://bit.ly/34bVrl>
- Müller, Jan-Werner. «On the Origins of Constitutional Patriotism» *Contemporary Political Theory*, vol. 5, no. 3 (2006), at <http://bit.ly/2ZmpBpX>
- Munck, Gerardo L. «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2, June 2011, at <http://bit.ly/2WGWkcc>
- _____. «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2, June 2011, at <http://bit.ly/31o33B9>
- Neumann, Sigismund. *Die Deutschen Parteien: Wesen und Wandel nach dem Kriege*. 2nd ed. Berlin: Junker und Dunhaupt, 1932
- Noll, China. «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2014), at <https://bit.ly/2Ljpdcb>
- O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973
- _____. «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State» *Latin American Research Review*, vol. 13, no. 1 (1978), at <http://bit.ly/27eCgQV>
- _____. *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent*. Oxford, New York: Oxford University Press, 2010
- _____. «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010)
- _____. Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe*, vol. 1. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- _____. & _____ *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*, vol. 2. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- _____. & _____ *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986
- _____. & Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986
- Oson, Maurice. «Rapid Growth as a Destabilizing Force» *The Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4 (December 1963)

- Palmer Robert Roswell *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800* 2 vols Princeton, NJ Princeton University Press, 1959, 1964
- Panetta Grace & Olivia Reaney «The Evolution of American Voting Rights in 242 Years Shows How Far We've Come – and How Far We Still Have to Go» *Business Insider* at <https://bit.ly/2Y7JXCF>
- Parsons, Talcott *The Social System* New York: The Free Press of Glencoe 1964 [1951]
- Pattner Marc F. «From Liberalism to Liberal Democracy» *Journal of Democracy* vol. 10, no. 3 (July 1999).
- Posadasney Marsha Pripstein «Multi-Party Elections in the Arab World: Legislative Engineering and Oppositional Strategies» *Studies in Comparative International Development* vol. 36 no. 4 (Winter 2002) at <http://bit.ly/2w83DL>
- Prichard, Geoffrey (ed.). *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* New York: St Martin's, 1999
- Prothro James W. & Charles M. Grigg «Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement» *The Journal of Politics* vol. 22, no. 2 (May 1961) at <https://bit.ly/3azKC8b>
- Pizeworski Adam «Capitalism, Development, and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy* vol. 24 no. 4 (October-December 2004) at <http://bit.ly/2o34pQx>
- «The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?» *European Journal of Sociology* vol. 45 no. 2 (2004) at <http://bit.ly/2Zd14bo>
- «Self-enforcing Democracy» The New York University Department of Politics 28/6/2005 at <http://bit.ly/340kazg>
- & Fernando Limong «Modernization: Theories and Facts» *World Politics* vol. 49 no. 2 (January 1997) at <http://bit.ly/2Gph1ak>
- Pye Lucian W. «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review* vol. 84 no. 1 (March 1990) at <http://bit.ly/2weoght>
- (ed.). *Communications and Political Development* Princeton, NJ Princeton University Press, 1963
- & Sidney Verba (eds.). *Political Culture and Political Development* Princeton, NJ Princeton University Press, 1965
- Ramanathan, Swati & Ramesh Ramanathan «The Impact of Instant Universal Suffrage» *Journal of Democracy* vol. 28, no. 3 (July 2017) at <http://bit.ly/2DYrFD>
- Rapoport, David C. «Praetorianism: Government without Consensus» Ph.D. Dissertation, University of California Berkeley, 1960

- Rhodes, Ben. *The World as It Is – A Memoir of the Obama White House*. New York: Random House, 2018.
- Rosenberg, Arthur. *Demokratie und Sozialismus. Zur Politischen Geschichte der letzten 50 Jahre*. Frankfurt am Main: Europäische Verlagsanstalt, 1962.
- Roskin, Michael. «Spain Loses Democracy Again» *Political Science Quarterly* vol. 93, no. 4 (Winter 1978-1979) at <http://bit.ly/274tZv5>
- Rueschmeyer, Dietrich, Evelyn Huber Stephens & John D. Stephens. *Capitalism, Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.
- Russett, Bruce M. *Trends in World Politics*. New York: Macmillan, 1965.
- Russett, Dankwar A. «Democracy, Consensus, and the New States» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels, September 1967.
- «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» *Comparative Politics* vol. 2, no. 3 (April 1970) at <http://bit.ly/2nxFe7W>
- «World of Nations: Problems of Political Modernization» Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967].
- Sadik, Tarb. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. New York: Oxford University Press, 2009.
- Sartor, Giovanni. «Rethinking Democracy: Bad Politics and Bad Politics» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 3 (August 99) at <http://bit.ly/2yHIp9ao>
- Schnitzer, Philippe C. «Is It Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University (c. 1995) at <https://aws3aGwREJ>
- Schock, Karl. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Non-democracies*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.
- Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London, New York: Routledge, 1996 [1942].
- Schwartz, Karl A. *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities*. New York: Free Press, 1964.
- Shapiro, Ian. *The State of Democratic Theory*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003.
- & Casan, Hacker-Cordon, eds. *Democracy's Value*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Sils, David L., ed. *International Encyclopedia of the Social Science* vol. 10. New York: Macmillan, 1968.
- Simánd, Iren. «Attempts to Extend the Suffrage in Wartime Hungary 1914-1918» *Central European Papers* vol. 2, no. 2 (2014) at <http://bit.ly/2s5Seft>

Skocpol Theda «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy» *Politics & Society* vol. 4 no. 1 (Fall 1971)

States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China Cambridge: Cambridge University Press, 1979

et al. (eds.) *Democracy, Revolution, and History* Ithaca & London: Cornell University Press, 1998

Snyder Richard & James Mahoney «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change» *Comparative Politics* vol. 31 no. 1 (October 1999) at <http://bit.ly/2M1ptsp>

Sol. Arvin Y. *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World-System Theories* Sage Library of Social Research vol. 78 Newbury Park, CA London, New Delhi: Sage Publications, 1990

Stepar Alfred «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a State-Nation Model as well as a Nation-State Model?» *Government and Opposition* vol. 43 no. 1 (Winter 2008) at <http://bit.ly/2KtJL7Z>

(ed.) *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future* New Haven, CT: Yale University Press, 1973

(ed.) *Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation* New York: Oxford University Press, 1989

& Craeme B. Robertson «An Arab more than a Muslim? Electoral Gap» *Journal of Democracy* vol. 34 no. 3 (July 2003) at <https://bit.ly/3eWeb4v>

Stephan Maria J. & Erica Chenoweth «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict» *International Security* vol. 33 no. 1 (Summer 2008) at <https://bit.ly/2CXK5q>

Teorell Jan *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* Cambridge: Cambridge University Press, 2011

Tocqueville Alexis de *Democracy in America* vol. 1 New York: Schocken Books, 1963

The Ancien Regime and the French Revolution Jon Elster (ed.), Arthur Goldhamer trans. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2011

Democracy in America Eduardo Nolla (ed.), James I. Scheffer (trans.) vol. 1 Indianapolis: Liberty Fund, 2012

Todorov Tzvetan *The Inner Enemies of Democracy* Cambridge: Polity Press, 2014

Tsuji Yachiyo «Vote Value Disparity and Judicial Review in Japan» *Revista de Investigações Constitucionais* vol. 5 no. 2 (2018) at <http://bit.ly/2PwG4qQ>

United Nations Development Programme (UNDP) *Education Index* Human Development Reports at <http://bit.ly/2Q72WtM>

Egypt Human Development Indicators Human Development Reports at <http://bit.ly/3ic7nYA>

Human Development Index (HDI) Human Development Reports at <http://bit.ly/2phwxdz>

Tunisia Human Development Indicators Human Development Reports at <http://bit.ly/2VBd3uj>

Valbjørn Mørten. «Reflections in Self-reflections - On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics & Democratization» vol. 12 no. 2, 2015 at <http://bit.ly/2T6GBQy>

Valelouis, Arturo. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Chide Baltimore, MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1978

vathiotis, panayiotis. *Istanbul: the State*. London: Croom Helm, 1988

voiten, Peter (ed.) *Bound to Change: Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for EastWest Studies, 1992

«Voting in South Australia» *State Library South Australia Electoral Rolls History of Voting Eligibility* 4/7/2019 at <https://bit.ly/2LXzUgM>

Weber Max. «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland.» *Beilage Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 12 no. 1 (1906)

Essay in Sociology. H. H. Gerb & Wright M. S. (trans. eds. and tr.) New York: Oxford University Press, 1946

Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Guenther Roth & Klaus Wittich (eds.) Berkeley, CA: University of California Press, 1978

Weber: Political Writings. Peter Lasman & Ronald Speers (eds.) Cambridge: Cambridge University Press, 1994

The Russian Revolutions. Gordon C. Wells & Peter Bachr (eds. & trans.) Ithaca NY: Cornell University Press Cambridge NY: Pol. y Press, 1995

The vocation lectures: Science as a Vocation, Politics as a vocation. David Owen & Tracy B. Strong (eds.) Rodney Livingstone (trans.) Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004

Weyffert Francisco C. «New Democracies, Which Democracies?» The Woodrow Wilson Center Latin American Program *Working Paper* no. 198 (1992)

Weiner Myron & Samuel P. Huntington (eds.) *Understanding Political Development: An Analytic Study*. Boston: Little Brown, 1987

Weingast Larry R. & Donald A. Wittman (eds.) *The Oxford Handbook of Political Economy*. New York: Oxford University Press, 2006

Weyland, Kurt. «Institutional Inertia: The Promotion of Regime Change in Latin America» *Journal of Politics in Latin America* vol. 0, no. 3 (2018) at <https://bit.ly/2xkXLlK>

The White House: President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East
*Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment
for Democracy*. Archives of President George W. Bush to 2003 at <http://bit.ly/2C1CqA>

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford, NY: Oxford University Press, 2001.

Windsor, Jennifer L. «Promoting Democracy Can Combat Terrorism.» *The Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003).

The World Bank: *GNI per capita, PPP (Current International \$ - Tunisia, Egypt, Arab Rep. Data* (Washington) at <http://bit.ly/2nigrNd>

GNI per capita, PPP (Current International \$ - Data (Washington) at <http://bit.ly/2LAKLnb>

Grants and Other Revenue (% of Revenue) Data (Washington) at <https://bit.ly/2KNRwty>

Income Share Held by Fourth 20% - Egypt, Arab Rep. Data (Washington) at <https://bit.ly/2YbcjAk>

Income Share Held by Fourth 20% - Tunisia Data (Washington) at <https://bit.ly/330wqR>

Income Share Held by Highest 20% - Tunisia Data (Washington) at <https://bit.ly/2Qq6FII>

Income Share Held by Highest 20% - Egypt, Arab Rep. Data (Washington) at <https://bit.ly/2JXFTRe>

Income Share Held by Lowest 20% - Egypt, Arab Rep. Data (Washington) at <https://bit.ly/317GBLF>

Income Share Held by Lowest 20% - Tunisia Data (Washington) at <https://bit.ly/2KsYngt>

Income Share Held by Second 20% - Egypt, Arab Rep. Data (Washington) at <https://bit.ly/2K9Yrwv>

Income Share Held by Second 20% - Tunisia Data (Washington) at <https://bit.ly/2YWDrd>

Income Share Held by Third 20% - Egypt, Arab Rep. Data (Washington) at <https://bit.ly/2Cxbqjb>

Income Share Held by Third 20% - Tunisia Data (Washington) at <https://bit.ly/2IJ110>

Military Expenditure (% of GDP) Data (Washington) at <http://bit.ly/2MUKORb>

Gn. Rents (% of GDP). Data (Washington) at <http://bit.ly/2CtTXxN>

Other Taxes (% of Revenue). Data (Washington) at <https://bit.ly/2VNejpl>

Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population). Egypt Arab Rep., Tunisia Data (Washington) at <http://bit.ly/2B6eozl>

School Enrollment Primary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep. Data (Washington) at <http://bit.ly/336MOhW>

School Enrollment Secondary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep. Data (Washington) at <http://bit.ly/332vPNB>

School Enrollment Tertiary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep. Data (Washington) at <http://bit.ly/30IhJRT>

Social Contributions (% of Revenue). Data (Washington) at <https://bit.ly/2KTXbRe>

Taxes on Goods and Services (% of Revenue). Data (Washington) at <https://bit.ly/2VNS8W3>

Taxes on Income, Profits and Capital Gains (% of Revenue). Data (Washington) at <https://bit.ly/3eZ3yql>

Taxes on International Trade (% of Revenue). Data (Washington) at <https://bit.ly/3hWwNQw>

Wright Robin «Islam and Democracy» *Foreign Affairs* vol. 71, no 3 1992 at <https://iaaia.g2wLNdob>.

Zakaria Fareed *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York-London: W. W. Norton & Company Inc., 2003

فهرس عام

- أ-
 أسيب 177-178، 221، 245، 292، 357
 310، 317، 318، 382، 383
 481، 405
 أسيب النصري 355
 أسيب الوسيطى وسط أسيب 221، 323،
 401، 3، 9، 357
 أع، أنسلا 377، 375
 أسند، 181
 لآبادة سجماعيه 352، 356، 358، 359،
 512، 380
 الأار بهاب (جرب أمريق) 905
 أشر، ديفيد، 49
 الاتحاد الأوروبي 62، 322، 364، 372،
 375، 376، 379، 380، 402
 اتفاق الصائف بصر وثيقة لرمحق الوطني
 اللساني (1989) الصائف)
 مدقة حقوق الطفل (1989) 214
 لاتفاقية مدوبة بمصاء على جمع أشكال
 النمير، مصوري (1965) 214
 بفايه مصاصه التعديت (1984) 214
 لآتب بقومة 327
 إتيوبيا 357
 لإجماع على الدولة 30، 172، 243،
 280، 286، 329، 336، 339
 345، 405، 504، 555
 لاحتجاجات 78، 154، 302، 304،
 466
 لاحتجاجات شعبية 237، 238، 268،
 291، 444، 446، 466، 473
 حتجاجات الطقة الوسطى (كوري،
 1987) 77
 حكار الاستخدم الشرعي للعب 326،
 327، 357
 حكار بحكومة مصدر انقوة 136
 حتكر مدولة للاقصد 133، 553
 حكار انسيطه 90
 حكار وسائل اسعابه 20
 لاحتلال لأجسي 112، 296، 338، 378
 لاحتلال الأمريكي لأمانسان (2001)
 378
 لاحتلال لأمركي لعرو (2003) 187
 287، 341، 359، 378، 381
 395، 398، 50،

368، 388، 391، 392، 395،
397، 398، 406، 449، 471،
545، 550، 557

أيسرا 357

بسات 61، 62، 88، 92، 94، 107،
179، 181، 211، 219، 23،
220، 240، 244، 263، 24،
276، 289، 292، 297، 300،
331، 344، 348، 351، 372،
373، 444، 452، 522

لاسيدياد 15، 18، 19، 28، 31، 35،
61، 82، 86، 90، 96، 100،
106، 129-130، 156، 161،
180، 203-204، 210، 224،
241، 247، 258، 270، 286،
345، 378، 395، 400، 403،
405، 407، 410، 419، 418-
419، 436-435، 446،
447، 450، 476، 499، 505،
544، 550، 553، 556

سبيدالاسيروهر طيه 52

لاسيدياد 293

لاسيدياد من أسير 301، 293

اسيرالب 81، 121، 225، 351، 556

مستطاع اعمرالع عبي 151

لاستعمار 19-20، 35، 37-38، 51،
78، 113، 119، 121-122، 130،
167، 173، 175-176، 182،
192، 221، 286، 340، 356،
365، 447، 481، 501

لاستعمار الاستيطاني 81

لاحتلال لبريطاني سبيد 181

لاحتلال الصهيوني فلسطين 3 1

الاحتلال العسكري 262

لاحتلال عرسسي بحر اتر (1830) 55 -
156

لاحتلال المباشر 341، 254

الأحزاب لعديرة لبقوميات 348

أحمد، حسن نجاح عبي 229

لأحمد، عبد الله حسين 465

أدرمجان 14

لأرثودكسة 123

لأرحشيين 115، 118، 181، 197، 237،
244، 251، 266، 267، 292-
294، 299، 300، 314، 357،
444، 514

لأردن 121، 289، 293، 388، 392-
393، 446، 455، 464، 473،
483، 489

لأرسنر طيه لإقصعية 131

لأرسنر طيه الزراعية 163

لأرسنر طيه لسياسية 130

لأرسنر طيه النطقه الأرسنر طيه 108،
130، 144، 146، 149، 151،
192، 194، 196، 199، 413،
562

أسطو 59-60، 89، 117، 142، 231

أرمب 314، 318، 321، 401، 402،
468

لإرهاب/مكافحة الإرهاب الحرب عبي

الإرهاب 26، 157، 205، 324

لإسلام السياسي 404، 441، 499،
540، 509

لاشتركه 126، 172، 234، 353
324، 338، 377، 430، 523

لإصلاح لاجتماعي 201

لإصلاح الإداري 368

لإصلاح الاقتصادي 80، 229، 231،
241، 370، 446

لإصلاح الاجتماعي 370، 380، 472

لإصلاح سريحي 110، 147، 446،
546، 558

لإصلاح البروي 393

لإصلاح الحفوي 368

لإصلاح الدستوري 592، 472

لإصلاح الديمقراطية 372، 391، 393،
435، 439، 461، 464، 466

لإصلاح الديني 55، 393

لإصلاح التراضي 152، 160-161،
25، 178، 201، 480، 503

لإصلاح لسبي 172، 180، 231،
356، 446، 470، 476

لإصلاح النصائي 313، 380

لإصلاح المقطع لأمي 364

لإصلاح المستدام 449

لإصلاح من أعني 21، 30-31، 62،
76، 243، 245، 248، 265

268، 289، 29، 293، 301

302، 366، 374، 451، 453،
471، 455

لإصلاح الموجه 449

لاستعمار البريطاني 81، 121، 158،
233

لاستعمار الفرنسي 161

استقرار الديمقراطية 51، 54، 99، 112،
183، 194، 213، 216، 227

252، 253، 423، 426، 427

الاستعداد لأيدويوحي - سياسي 51،
272، 522، 528

الاستعداد الديني / علماني (مدي
الإسلامي) 204، 274، 460، 506

الاستعداد السياسي 94، 247، 277،
505، 520، 521

الاستعداد لطفي 57

الاستعداد المصطفى / الإقليمي 192

لاستغلايه بيرة قراطية 53

استغلايه أسوله 102، 233

لاستغلايه لسياسة 53

استغلايه القصاء 542

لاستغلايه لمهنة 53

لاستغلايه المؤسسة 294، 478

إستوب 324، 339

لأسب مشر 133، 298، 367، 446،
499، 511

لأسب حاصد 283، 292، 294

إسرائيل لدولة الصهيونية 81، 83، 113،
173، 338، 389، 391 -

396، 403، 459، 460، 507

523، 550، 557

لإسلام 14، 26، 31، 120، 123، 183،
260

- إصلاح المؤسسات 224-225
 لإعلام البصري 388
 إعلانات حقوق الإنسان و للمواطنة (1789)
 449
 لإعلان المولي الحاصل بحقوق الشعوب
 الأصلية 214
 لإعلان العنصري بحقوق الإنسان (1948)
 214
 إميليا جيمس حاشقجي (استطوب، 2 شهر من
 الأول أكتوبر 8 20 403
 عشار رفيق الحريري (بيروت، 14 نسط
 فبراير 2005) 507
 عتبات سفور أيسني (شيبي، ايبو
 سبتمبر 1973) 526
 أفتربر، ليوناردو 289
 أفريقي جنوب الصحراء 310-311، 314،
 512، 783
 لأفندي عدانوهاب 433-434
 لأقط 05
 لأفصد الربيعي 26، 29، 455، 456،
 559، 459
 أفصد سوق 28، 61، 106، 132
 133، 136، 153، 154، 63،
 235، 240، 266، 462-463،
 553، 481
 لإفصد النظام الإفصدي 27-28، 129،
 133، 136، 150-152، 154،
 156، 157، 159، 184، 192
 لأفبات الانسية 282، 357
 لأفبات لدية 95-96
 لأفبات حاصبه 512
 لأفبات قومه 258، 331، 332، 377
 لأفبه الروسيه هي، مسوب 324
 لأفبه انكرديه هي العراق 341
 - في سوربه 341
 لأفبه المسيحيه في مصر 05
 أكتوب، حول دسرع (اسود) 100
 لإكيروس 130، 154
 أكيو، سيو سيغوب 309
 أكيو، كور روب 304
 أنجيا 312، 318، 321، 468
 أنومير، لوي سير 102
 إنسلادور 160-161، 244
 ألفرادو، جوان فيلاسكو 299
 ألفين سو 36
 أحيب 92، 94، 112، 114، 118، 134،
 148، 157، 159، 161، 164،
 181، 226، 253، 254، 291،
 331، 335، 337، 351، 352،
 393، 396، 425، 551
 ألمات لاتحادية (العرب) 353، 359
 ألمات الشرقيه 181، 245، 245، 378،
 515
 ألويد، عابريين 37، 64، 222، 420
 لإمبرطورية لسططة بدولة عثمانية
 129، 130، 152، 159، 161،
 163، 257، 336، 338، 359
 امواظو به النشر 390
 لإمبرطوريه المساويه 257

أميرك الوسيط 160، 245، 318، 370	لأمة لإسلامية 347
515، 371	لأمة لعربة 345، 304
أمير، سمير 189، 199، 201	لأمة بقومه 103
أمير، عيدي 296	لأمة قريه ساكنة 333
لانتخابات البرلمانية في الأردن (1989)	الأمم المتحدة القوميات الإثنيات 103،
464	334-333
لانتخابات البرلمانية في شيلي (1973)	لأمة الموصية 258، 341، 343-344،
525	346، 347، 356، 455، 463
لانتخابات البرلمانية في الجزائر (1991)	لأمم المتحدة 56، 191، 337، 346
465، 301	لأمم المتحدة 234، 235
لانتخابات البرلمانية في مصر 537، 539،	من إسرائيل 389، 392، 393، 395،
541	460، 550، 557
لانتخابات البرلمانية في المغرب 472	لأمم المتحدة 57
لانتخابات البرلمانية في اليمن 1992،	الأمم المتحدة 199
464	الأمم المتحدة 294، 297
لانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006،	أميرك 118، 132، 137، 155
388	أميرك الحوية 122، 129، 244، 266،
لانتخابات الرئاسية في إسرائيل 1974،	318، 369
264	أميرك الشامية 82، 109، 166، 167،
لانتخابات الرئاسية في الفلبين 1986،	331
304	أميرك اللاتينية 29، 56، 62، 63، 80،
لانتخابات السلطة الفلسطينية 396	110، 122، 124، 126، 177
لانتخابات ضد الاستعمار الصهيوني	8، 18، 186، 191، 193، 195،
لانتخابات فلسطينية 113، 460	203، 209، 211، 213، 218،
لانتخابات في جنوب أفريقيا (1984)	220، 223، 237، 244، 246،
305 (1985)	251، 253، 269، 276، 279،
نقصه 1968-1975 (إسبانيا) 348	289، 292، 296، 302، 310،
نقصه لخير (لحرانية) (مصر) 1977	313، 316، 344، 349، 369-
445	30، 33، 379، 383، 387،
لانتخابات شعبة في ألمانيا الشرقية	425، 444، 453، 477، 481، 528
245 (1952)	

لأنظمة البرلمانية 15، 23، 96، 24،
413، 421، 429
لأنظمة البعثية 342
لأنظمة تعددية 60، 105، 106، 110،
112، 114، 115، 118، 160،
366، 469
لأنظمة التعددية لاساقية 60، 82، 99
أنظمة التعددية الحزبية 314
لأنظمة الجمهورية 116، 494، 500
أنظمة بحرب الواحد 23، 174، 289،
292، 295، 296
أنظمة الحزب الواحد والنصف 23، 174
أنظمة لحكم الفردي 296
لأنظمة الدستورية 87
لأنظمة الديمقراطية 2، 1، 156، 176،
202، 232، 246، 289، 298،
391، 461
لأنظمة الديمقراطية الوطنية 398
لأنظمة الراديكالية 480، 494
لأنظمة النصوص 15، 18-25، 33، 45،
60، 63، 64، 68، 76، 80، 86،
94، 95، 97، 99، 105، 107،
109، 112، 119، 120، 124،
130، 133، 135، 137، 142،
166-167، 172-173، 177،
180، 183، 193، 195، 197،
200-201، 204-205، 209،
211، 214، 218، 219، 222،
227، 230، 232، 236، 241،
243، 245، 247، 249، 255،
260، 262، 264، 267، 270،

لأنظمة الشعبية في بوسنة (1955) 245
لأنظمة شعبه في تشيكوسلوفاك
(1968) 245
لأنظمة شعبية في صغارب (1956) 245
لأنظمة معن (الأردن، 1989) 392، 464
لأنظمة حسب 154، 305
لأنظمة إلى الأمة 92، 333
لأنظمة إلى جماعه 16، 52، 356
لأنظمة إلى بدوله 92، 258، 345، 350
لأنظمة إلى الوطن 46
لأنظمة ووجوب 26
أندرس، سديت 189، 330
أندرسون، بيرى 151
أندرسون، ليرا 25-26، 339، 394، 470
إندونيسيا 76، 168، 294
لأنظمة في النجبة بحاكمه/ انقسام النجبة
الحاكمه 78، 89، 217، 232،
243، 277، 289، 290، 296،
300، 302، 303، 311، 441،
444، 452، 461، 464، 471،
528، 554
لأنظمة، محمد حابر 496
أنظمة الأسسداد 21، 24، 90، 96، 285،
311، 364، 367، 368، 373،
378، 391، 393، 402، 404-
406، 410، 430، 424، 435،
467، 469، 500، 545، 547،
549، 557
لأنظمة لاشتراكية 200، 219، 358
لأنظمة الأوتوكراتيه 162، 215، 281،
321، 546

لأنظمة العاشية 88، 158، 291، 358، 475	273، 282، 285، 289، 291، 293، 295، 304، 311، 314، 316، 318، 323، 328، 334، 337، 338، 343، 344، 346، 351، 364، 368، 369، 377، 389، 391، 395، 398، 399، 401، 403، 404، 409، 410، 415، 418، 419، 424، 428، 441، 442، 445، 447، 450، 459، 462، 464، 467، 469، 473، 476، 477، 480، 481، 494، 496، 497، 501، 502، 509، 514، 521، 542، 551، 554، 556، 558
لأنظمة هي حاة لانتص 211 أنظمة لقوة المستطرة 314 لأنظمة القوم 494 لأنظمة البيرالة 35، 65، 68، 100، 141، 173، 251، 253، 256، أنظمة بمحاصصه الصائفيه 19 لأنظمة المحافظه 460، 461، 494 لأنظمة المخصصه 315 لأنظمة المحيطه شبه السطوية 107 لأنظمة المنكيه 25، 87، 88، 90، 108، 148، 153، 173، 178، 392، 433، 452، 472-473، 500، 505، 549	لأنظمة سسطوية انتصفيه 319، 321، 468-469، 553 لأنظمة لسطوية العربيه 20، 21، 17، 287، 339، 443، 445، 454، 459، 469، 477، 501 لأنظمة السطويه بتعدد الأحراب 297 لأنظمة السطويه المعده 321 لأنظمة الشعريه 19، 191، 201، 358، 494 لأنظمة الشمويه 95، 179، 289، 291، 322، 324، 333، 390، 415، 500، 503، 551 لأنظمة الشيوعه 51، 125-126، 138، 145، 169، 172-173، 229، 322، 373 لأنظمة عسكريه 148، 161، 174، 176، 193، 289، 292، 293، 295، 299، 444
لأنظمة المنكيه لأويه 46 لأنظمة المنكيه التقيدية 90، 152، 293 لأنظمة المنكيه بعريه 477 لأنظمة ساريه 48، 145، 291 لأنظمة الهحيه 6، 3، 317، 323، 404، 442، 462، 550، 555 إسعر، فريدريث 137، 326 لأنقسام الجغرافي 465 لأنقسام السياسي 465، 515 لأنقسام لعدثي 29، 341، 501، 504، 507 لأنقسام السلي 29 لأنقسام الهوياتي 505 نقلاب 25 نيسان أبريل 1974 (انرتعال، ثورة الفرح) 62، 267، 290	

- انقلاب جعفر النميري (السودان، 1969) 527
- أودوبيل، عيرمو 62، 63، 179، 180، 193، 197، 213، 215، 227، 236، 245، 249، 260، 261، 276، 280، 299-300، 309-310، 314-316، 328-329، 427، 444، 527
- أوروبا 28، 35، 55، 65، 83، 92، 95، 103، 120، 167، 178، 211، 255، 269، 278، 311، 335، 372، 376، 397، 405، 423، 453، 449، 551
- أوروبا شرعية شرق أوروبا 23، 62، 68، 79، 126، 135، 21، 29، 221، 223، 237، 240، 245، 246، 254، 276، 283، 287، 295، 302، 309-310، 316، 318، 324، 331، 333، 335، 357، 373، 380، 383، 389، 398، 405، 443، 467، 555
- أوروبا العربية 276، 324، 507
- جنوب أوروبا 29، 124، 125، 209، 211، 213، 219-220، 244، 246، 267، 276-277، 286، 313، 344، 372، 373، 379، 477
- شمال غرب أوروبا 65، 110، 120-121، 134، 166، 328
- وسط أوروبا 316، 333، 335، 383
- الأوغندي 237-238، 244، 294، 301، 425، 444، 452
- أوريكسان 320
- أوغندا 127، 318
- انقلاب حسني براهيم سور، 949 526
- انقلاب سوهارتو (إندونيسيا، 1967) 168
- لانقلاب العسكري (مصر، 2013) 21، 24، 301، 319، 396، 425، 476، 520، 526-527، 535، 543-544
- لانقلاب العسكري لثابت (تركيا، أيتور ستمبر 1980) 199
- لانقلاب العسكري في تشيلي (1973) 248، 292، 526
- نقلاب عمر حسن البشير (السودان، 1989) 96، 292، 469، 527
- نقلاب محمد بقدر في ليبيا (1969، ثورة الشعب) 292
- أنماط بتدين 123-124
- لتدين الشعبي 501
- لتدين الكلفي 123
- أنهار نهكت لاتحاد سوفياتي (991) 170، 173، 283، 322، 355، 360، 377، 397، 403، 457
- أوب، برنت 389
- لاوتو فراطيه 23، 174، 281، 317، 400
- أوبونومب الإنسان العود (استقلالية) 46 123

- أوكراين 227، 314، 318، 321، 323، إيرلند 330، 336
- 453، 402-401، 399، 179
- لأولغاركي 59، 60، 89، 122، 266
- أورمانيد، حوار كارموس 299
- لأيديولوجيا الإسلاموية 342
- لأيديولوجيا الإسلاميه 340
- لأيديولوجيا الإسلاميه لسياسية 103
- لأيديولوجيا لأورسية 23
- لأيديولوجيا الترييرة 165، 341، 435، 455
- لأيديولوجيا شورية 448
- أندو وحب مدعقراطية 113
- لأيديولوجيا الدينية 103
- لأيديولوجيا المصنفه 02، 86
- لأيديولوجيا العرسه 340
- لأيديولوجيا العمليه 480
- لأيديولوجيا العمليه 103، 185، 331، 333، 340، 341، 345
- لأيديولوجيا القوميه العربيه 342
- لأيديولوجيا القوميه 173
- لأيديولوجيا القوميه 34
- لأيديولوجيات حديثه 38
- لأيديولوجيات امريكانيه 113
- لأيديولوجيات الشمويه 46، 96، 98، 501، 324
- لأيديولوجيات امريكانيه 178
- ايدولوجيه بصفه العمليه 234
- ايرس 37، 192، 197، 330، 342، 367
- 399، 448، 453، 506، 517
- يصلب 88، 92، 112، 114، 18، 169، 178، 181، 253، 262، 291، 331، 335، 425، 522، 551
- لأيوبي، نزيه 101، 493-494
- أبيدي، سعادور 248، 509، 523-526
- ب
- لدموبالية 500
- ب. صور، بانكوت 42
- ب.ك. شوع هي (رئيس كورن لحويه) 167
- ب.كر، إرست. 252
- ل.سك (ب.سك) 344، 349
- ب.كستب 245
- ب.م. روبرت، روبرت 109
- ب.ي. بوسان 119، 126-127، 409
- لبحرين 289، 392، 446، 455، 466، 473
- ب.ي. ب.هم 458
- ب.نوف، مانكن 461
- ب.ر. دايم الانغال (ب.م.و.ح. لانغال) 281، 309، 310، 313، 14
- لبرازس 56، 115، 194-195، 197-198
- 198، 244، 263، 264، 267
- 276، 294، 298، 299، 351
- 371، 444، 452-453، 462
- ب.م.ع. الإصلاح بيهكي 221، 446
- لبرناب 62، 107، 179، 211، 213
- 220، 244، 262، 263، 267
- 271، 290، 292، 297، 330
- 372، 373، 444، 453، 515

- البرجوازية الطمعة البرجوازية 94، 108، 116، 129، 131، 135، 136، 140، 141، 144، 147، 149، 151، 153، 155، 156، 159، 162، 164، 96، 232، 260، 264، 269، 276، 285، 430، 435، 449، 452، 453-553
- البرجوازية سحرية 154
- البرجوازية الصغيرة 158
- البرجوازية الصناعية 51، 149، 154، 196
- البرجوازية بضميمة 180
- البرجوازية الوطنية 196، 285، 365
- البرفرط 46، 46
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 0، 1، 2، 3
- البروتستان 235
- البروتستانتية 123، 231
- بروترو، جيمس 437
- البروتستانت 140، 355
- برومبي، سيمون 480
- بريدس، إمكشر 22، 43، 90-92، 108، 110، 112، 116، 121، 142، 147، 149، 155، 157، 169، 171، 171، 225، 251، 252، 253، 274، 284، 331، 347، 368، 421، 433، 442، 452
- بريدس، أوفوف 336
- لشبير، عمر حسن 292، 295، 469، 527
- بلانر، مارك 204، 405
- بججك 118، 161، 333، 335، 337، 337، 337
- بدا، المعادية 336، 456
- بدا، د. 219، 257، 331، 352، 375، 377-378
- ب. حديد، الحادلي 297، 301، 462، 465، 477
- ب. حني، ب. لعندي 297، 367، 447، 453، 462، 470، 474، 504
- 511، 512، 537، 544، 546-547
- بعلابيش 245، 314
- بيث النوبي 221، 473، 482، 483، 486، 490، 492
- بيتا، بيتر ويسم 304
- بوتسوا 318
- بوتسوا، عبد العزيز 278، 321، 454، 466، 469، 513
- بوتسوا، غلابير 23، 376، 391، 398-404، 399
- بورما 176، 188، 292، 301، 515
- ب. بيل، بيتر 40
- بوسونسي، مارش 472
- بوش (الاس)، جورج 386
- بوش (الاس)، جورج 383، 384، 390، 395
- بوش، كاد 231-232
- بوكس، جان بيدل 296
- بوكس، كاث 218
- بولانزاس، بيكوس 102

- نويوس 118، 149، 219، 240، 241، 245-246، 276-277، 283، 289، 295، 301، 305، 324، 330، 331، 377، 378
- نويوس، كينيث أ 80، 196، 197، 235
- سجھوت، و سر 252
- سرحر، مو. و 94
- سرك، رديب ند 18
- سرميو، ناسي 241، 246، 528
- سورو 199، 244، 253، 263، 267، 294، 299، 316، 318، 426، 468
- سورور، اعليه 36، 37، 52-53، 126، 129، 134، 150، 161، 169، 175، 179، 209، 226، 328، 442، 501
- السيرقراطية لامية ولعسكرية 446، 53
- سورور طيه السوه 45، 63، 135، 151، 157، 178، 327، 430، 443، 504، 520
- السيرقراطية المشماية 150
- سورستر ويك (عده السءا) 125، 221، 373
- سسعر، عارك 221
- سلاروسب 318، 321-322، 401
- سورو، كامينو (كرست كاهور) 333، 336
- سوشيه، أو عسو 292، 297، 299
- سبر 318
- ت
- تالاند 176، 303، 330
- تيلر، جون 116
- نيوس 76، 167، 168، 181، 197، 245، 249، 300، 311، 318
- نحارب لانتلس 21، 29-30، 54، 97، 135، 143
- نحربه أميرك بلاتيه 233، 246، 277
- نحرمة أوروب لحوسة 246، 277
- نحربه أوروب الشرقه 135، 246، 302
- النحربه بتوسيه 24، 29، 535، 544، 547
- لنحربه العربيه 29، 217، 286، 302، 555
- النحربه لمصريه 24، 29، 275، 535
- نجمع قائل حامد (يمن) 502
- نحوف الأيدوبوحي 374
- نحالف عربي لدعم الشرعة 506
- لنحديث لاختصاعي 167
- لنحديث الإداري 250
- نحدث لاقتصادي 167
- لنحديث تعليمي 250
- لنحديث لثقافي 167
- لنحدث السياسي 166، 167، 172، 174
- لنحديث لصاعي 51
- لنحديث لعبر بقوميات 186
- لنحدث لعلمي 51
- لنحدث لمكر 429
- لنحديث المتأخر 86، 151، 174، 187، 188

لحديث المتدريج 47

لحديث المتدريج 47

لحديث المتدريج 47

لحديث من أعلى، 156، 158، 185،
202، 188

لحديث مطرقة مقاربه 17، 20، 29-

31، 35، 50، 56، 57، 59، 61

65، 69، 70، 77، 79، 82، 84

85، 88، 90، 105، 4، 119،

123، 124، 126، 127، 132

133، 144-146، 149-150،

152، 156، 157، 160، 163،

165، 168، 170، 172، 193،

195-198، 200، 202، 204،

209، 210، 213، 215، 219،

222-223، 228، 233، 243،

246، 247، 250، 252، 271،

280، 294، 312، 316، 326،

353، 354، 408، 409، 412،

422، 434، 435، 454، 480،

500، 529-530، 535، 551

552، 554، 557

لتحرك الشعبي 447، 449، 450

لتحركات اشعة في الأرجنتين (1969)

267

لتحركات لشعبيه في فرويلا (1998)

267

لتدخل البحري 17، 23، 155، 222،

341، 378، 404، 449، 503،

527، 523

لرصيد، دواء، 376، 380-381، 387،

403، 405

لرب، 3، 26، 83، 152، 199، 250،

لروحيو، رفائيل 96ء

لش. بر لشي (سب) 147

لشاولشسكو، ميكولاي 292

لشيد لديي 541

لشومسكي، بوعم 371

لشيانع شيع كز (رئيس تيوان) 68

لشكوسلوفكا 245، 283، 295، 301،

336، 337، 377، 379

لشبي 122، 67، 168، 194، 240،

248، 251، 268، 279، 297،

299، 370، 371، 425، 444،

509، 521، 525

لصدير لأوتوقراطية 363، 398ء

لصدير الديمقراطية 358، 359، 381،

390، 395، 436

لصنيع 36، 41، 44، 54، 56، 57، 61،

63، 82، 108، 146، 157، 158،

161، 175، 191، 197، 202،

232، 247، 326، 454، 480

لنطعم مع سرائل 391

لنصهير الإثني / العربي 257، 286، 355،

336، 357، 380

لنصهير الطائفي 286، 354

لنصهير المبني 286

لنظور الاجتماعي 61، 81، 84، 106،

129، 145، 202، 287، 299

لنظور لإداري 141

لنظور لأقتصادي 46، 54، 59، 61، 64،

81، 82، 84، 106، 167، 182،

لعددیه الشفیه السیاسیه 463، 336، 64	184، 197، 198، 218، 233
لعددیه لثقافه 97، 99، 101، 118، 324	5، 2، 299، 311، 510
لعددیه الجماعات 100	لتطور الثقفي 409، 141
لعددیه الحربه 52، 97، 474، 502، 522، 523	لتطور الدستوري 261
لعددیه الديرع صیه 85	لتطور الرأسمالي/تطور لرأسماله 68، 123، 134، 147، 149، 154، 193، 194، 264
لعددیه النيبه 97	لتطور رأسماله بصاعه 132، 134، 150، 181
لعددیه السیاسیه 80، 94، 107، 286، 311، 314، 337، 341، 359، 433، 540، 544	لتطور السیاسي. 166-167، 169، 218
لعددیه الصناعه انطبعات السیاسه 96، 342	لتطور الصاعی، تطور الاقتصاد الصاعی 141، 158
لعددیه الفکریه 414	لتطور لعلمي 141
لعددیه القومیه 351	لتطور لمکري 102
لعددیه المقدمه 445	لتطور قوى الإنتاج 63، 175، 180
لعلوم لیسراني 152	لتطور بلامتكافئ 200
لتعبير بالاصلاح 298	لتطور وسائل الاتصال 198
لتعبير بالشریع 326	لتطور وسائل النقل 134
لتعبير بالثوره 293، 298، 306، 558	لعبه لایه یوه حبه 173
لتعبير 2، 44، 200	لعبته السیاسیه 80، 165، 166، 168، 169، 188
لتمديد 35، 38-41، 44، 49، 54، 56-57، 64، 103، 174، 185، 454، 529	لعبته الشعبه/الجماعه لیه 21، 111، 174، 178، 185، 252، 263
لنفسه 194، 174، 106-105	لعبه 264، 266، 297، 302، 503، 513، 521، 528، 552، 559
لترب 3، 8، 121	لعبته صد الآخر 348، 358
لسمیه لاقتصادیه 30، 35، 44، 63، 82، 124، 171، 184، 200، 222، 297، 316	لعددیه الإثبه لسوع الإثني 96، 97، 101، 174، 233، 33، 357
لسمیه لشریه 30، 63، 188، 552	لعددیه الإعلامیه 501
	لعددیه لسیاسیه 61، 105-106، 116، 325

سيرة مدون الهامش 200

نسمة جهورية 135

نسمة سياسية. 80، 227، 281 و

سمة انحصارات 551

نسمة مستدامة 172

نسمة مستقلة 195، 198-199

نسمة لاجتماعي 201

نسمة بقصة المستطمة 460

لوسني (اقية في رواندا) 357

لورا 120

تور هو، ان روسو حاك 153

توريس، جون شارل 19٠

توزيع مدخل 201، 461

توكفيل، ألكسيس دو 105، 116، 15٥،

184، 213، 407، 412، 416، 417

ويس 9، 21، 22، 133، 135، 175،

202-204، 238، 267، 290،

297، 364، 367، 389، 396،

446، 447، 452، 454-455،

458، 462، 463، 470، 474،

479، 482، 483، 486، 489،

497، 498، 501، 504، 506،

509، 515، 517، 529، 53٥،

539، 544، 546، 550

تومير، فرديساد 35

البراب الريبية المتطرفة 90

سلي، تشاد مر 528

بيوريل، باب 198، 222، 223، 228،

231، 232، 245، 247

ث

ثقافة الإنسية لولة 356

ثقافة لاستهلاكية 399، 46

ثقافة لتصام الأهمية المحلية 23

ثقافة بتسدية 157، 187

ثقافة بجمهورية بدهة الجمهور 187،

407، 409، 424، 426، 428

لثقافة بجمهورية لديمقراطية 407، 425

ثقافة الجمهور اسباسبية 422، 427، 556

ثقافة لحرار 548

لثقافة أديمقراطية 22، 23، 30، 31،

130، 164، 265، 285، 409،

418، 421، 425، 427، 430

431، 433، 435، 438، 538،

554، 556، 558

ثقافة بديسة 123-124

ثقافة لرعبه 291، 455

لثقافة الباشة 92، 253، 409، 415،

418

لثقافة السياسية 30، 31، 37، 68، 81،

84، 90، 91، 105، 114، 119،

152، 222-223، 252، 278،

285، 316، 399، 407، 410،

416، 418، 420، 424، 429

430، 436، 473، 493، 535

ثقافة اسباسبية بديمقراطية 409، 419،

434، 556

لثقافة السياسية ببحب 29، 54، 93،

105، 307، 407، 419، 421،

423-424، 426-427، 529،

556

ثورة الشعب 418، 365، 346، 86
ثقله العدد 410
ثقله بطله بعامه 234
ثقله ثعلبه 413، 411
ثقله ثعلبه 87
ثقله ثقله 332
ثقله ثقله 164
ثقله الثقله 347، 158
ثقله الثقله 420، 285
ثقله الثقله 424، 419، 407، 365، 31
ثقله 42،
ثقله ثقله 58
ثقله الثقله 496، 158، 20
ثقله ثقله 557
ثقله ثقله - الثقله 433
ثقله ثقله الإصلاح 31
ثقله الثقله 450، 448 200
ثقله الثقله لثقله الثقله
الثقله 448
ثقله الثقله 31، 32، 292، 441،
474، 471، 446
ثقله الثقله 110، 35، 389،
449، 391
ثقله الثقله 449
ثقله الثقله 21، 366، 391، 444،
556، 538، 453
ثقله الثقله المعصره 47
ثقله الثقله (2011) 14، 19، 21،
246، 202، 202، 178، 122، 25

ثقله الثقله 293، 297، 341، 346، 398،
400، 442، 447-448، 450،
460، 462، 464، 472، 473،
479، 505، 506، 510، 511
ثقله الثقله (2019) 246، 19
ثقله الثقله 510، 11، 515
ثقله الثقله 158-156، 146، 129
ثقله الثقله 449، 368، 155، 110،
460
ثقله الثقله 453، 398
ثقله الثقله 448، 112
ثقله الثقله 1830 (ثقله) 155
ثقله الثقله 1905 (ثقله) 162
ثقله الثقله 1948 (ثقله) 109
ثقله الثقله 23 ثقله 1952 (ثقله) 90،
176، 505، 526
ثقله الثقله 14 ثقله 1958 (ثقله) 90
ثقله الثقله 25 ثقله 2011 (ثقله) 301،
367، 368، 396، 451، 452،
454، 474، 476، 503، 507،
509، 513، 518-520، 527،
543، 541
ثقله الثقله (1979) 388،
447، 448، 453
ثقله الثقله 91، 48
ثقله الثقله 48
ثقله الثقله 147، 154، 158، 553
ثقله الثقله (1917) 449، 447
ثقله الثقله (ثقله) 1654، 91،
158

جبهة لإصلاح والثورة 40، 21	الثورة التونسية (2010-2011) 291،
جبهة تدوية، مجمع 282	368، 389، 451-452، 454،
جرائر 19، 24، 156، 192، 246، 277،	474، 503، 504، 507، 509،
284، 289، 290، 297، 301،	517، 513
321، 446، 454، 455، 458،	الثورة الديمقراطية لثوار جبهة 129، 162،
460-461، 465، 466، 468-	الثورة الرأسمالية 154
469، 471، 477، 486، 513،	الثورة السوفيتية 511
لجماعات الإسلامية 58، 306، 312، 503،	الثورة السورية (2011) 66، 367،
لجماعات سكانية لأصنة 331	398، 452، 503، 505-507،
لجماعات الطائفة 58، 258، 494،	509، 515، 516
503، 505	الثورة الصينية 448، 449
لجماعات بقية 505	الثورة الطائفية 448
لجماعات المصالح 240، 244، 428،	الثورة لعمدة و صناعة 35، 36، 39،
لجماعات يهودية 46، 329، 59،	47، 60، 326
لجماعات الهوية النحوية 505	الثورة الفرنسية (1789) 48، 88، 91،
لجماعات الهوية الطائفية 505	112، 136، 138، 147، 151،
لجماعات الهوية العشائرية 505	153، 156، 158، 184، 335،
لجماعة الإسلامية (مصر) 540	431، 447، 449، 506
لجماعة لأصنة 46، 134، 411،	الثورة الكويتية 371
لجماعة لجماعات بسية 25، 353،	الو د بسية (2011) 397، 454، 503،
لجماعة لجماعات لسياسية 59، 256،	507، 509، 515
258، 339	الثورة من أعين 146، 158، 480،
لجماعة لجماعات المنحبة لإثنية	الثورة النيمية (2011) 509، 517،
187، 327، 330، 357،	ح
لجماعة الجهاد الإسلامي 540،	حاكمات، روبرت 80
لجماعة حركة لإحزاب المسلمين 97،	الحبهة الإسلامية القومية (السودان) 527
188، 387، 396، 443، 505،	الحبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر) 465
519، 520، 522، 526، 539،	الحبهة الديمقراطية الموحدة (جنوب
543، 545، 546	أفريقا) 304
لجماعة السنية 342	حبهة القوى الاشتراكية (الجزائر) 465

الحمد لله الشيعي 342	محنة المشوكة 20
الحمد لله القومي 330، 332، 338، 353، 509، 546	مركب الاحتجاجي 19، 41، 174، 76، 183
الحمد لله الممثلة 188	مركب الاحتجاجي 8
الحمد لله الوطنية 190	مركب الثوري 347، 446، 473-474، 539، 535
جمهورية فايمار (1919-1933) 48، 112، 225، 359	مركب الثوري (الحرائر، 2019) 24، 246، 278، 290، 454، 466
دسور جمهورية دسور 48	مركب الثوري سودان، 2018-2019، 24، 246، 349
دسور، محمد علي 333	مركب الثوري (عراق، 2019) 19، 24، 246، 340
دسور سب 253	مركب الثوري (سب، 2019) 19، 24، 246
دسور شرق سب 383	مركب الثوري (سب، 2019) 19، 24، 246
الجهاز السبوقراطي / لأجهزة السبوقراطية 45، 51، 53، 70، 153، 168، 170، 180، 326، 328، 493، 535، 504، 494	مركب الثوري (سب، 2019) 19، 24، 246
جهاز أجهزة الجمع 110، 237، 480، 510، 512، 514، 557	مركب الثوري العربي 340
الجهوية 24، 188، 346	مركب السبوقراطي 285، 340
جورجيا 70، 314، 318، 401، 402	مركب السبوقراطي 540
جورجيا، كين 422	مركب شعبي 78، 141، 237، 268، 282، 284، 303، 444، 451، 453، 464-465، 474، 513، 515، 516، 537، 554
جورجيا، ماريا 218، 295	مركب الشعبي (سب، 1980) 246
جورجيا، يوستو مكدون 298	مركب الشعبي (سب، 1986) 403
جورجيا، توماس 116	مركب الطيفي 41
جورجيا، إيغور 359	مركب مصر 2011 (الجمهورية) 472
ح	مركب المسدح 15
الحداثة 27، 3-36، 38، 40-46، 86، 157، 172، 174، 185-186، 191، 326، 327، 332، 353، 354، 359، 412، 418، 434، 435، 463	مركب أمريكا على أفغانستان (2001) 386
	مركب أمريكا على العراق (2003) 287، 384، 386، 389-390، 511، 506

الحرب الأهلية اللبنانية (1936-1939)	الحرب العالمية الثانية (1939-1945)
95, 61	19, 20, 61, 66, 95, 145, 170
الحرب الأهلية لأمريكا (1861-1865)	448, 191-390, 181, 149
416-415, 158, 132, 91	الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)
الحرب الأهلية للإكسيري (1642-1651)	192, 168
27, 147, 91	الحرب العربية - الإسرائيلية (1948-1949)
الحرب الأهلية في الجزائر العشرية السوداء،	الحرب لحرية - إسرائيلية (1967)
513, 466, 278 (2002-1991)	497, 141
الحرب الأهلية في سورية 452, 506	الحرب العربية - الإسرائيلية (1973-1975)
516	الحرب البوقية 390
الحرب الأهلية في ليبيا 452, 506, 515	حركة أرض المسك (بيت) 348
الحرب الأهلية في اليمن 452, 506, 517	الحركة الإسلامية (لأردن) 388
الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)	حركة الإصلاح بدبي 55
266	حركة "نصف من" (بوسد) 283
الحرب الب د د 49, 51, 82, 175, 181	حركة الديمقراطية لاشتراكيين (توس)
21, 316, 317, 321, 322	470
369, 372, 373, 378	الحركة نشادية 48
379, 381, 382, 387, 388	الحركة بصهيونية 113
392, 393, 395, 397, 400	حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
429-430, 457, 467, 556	(مستطبي) 88
الحرب جرجر لملوكلايد (1982) 262	حركة الهسه (بوس) 470, 439, 544-
444, 300, 267	948
الحرب الخليج (1990-1991) 287	الحروب الأهلية 19, 21, 91, 99, 114
464, 386	126, 174, 271, 277, 284
احتلال العراق لكويت 467	286, 303, 337, 343, 355
الحرب الروسية اليابانية (1904-1905)	356, 359, 367, 377-378
162	391, 397, 479, 507, 509
الحرب العالمية الأولى (1914-1918)	513, 514, 521
20, 68, 90, 161, 225, 251	حروب سمان 355
336, 335	الحروب انطائفة 378, 355
	الحروب النضالية 378

الحريات لجمعية 18	حرب المجتمع الدستوري الديمقراطي
الحريات الخاصة و عامة 96-95	تونس 470 537
الحريات السياسية 58، 120، 202، 274،	حرب المجتمع اليمني للإصلاح (يمين)
443، 434	464-465، 502
الحريات الفردية 18، 89، 138، 140،	حرب لنكتل الديمقراطي من أجل العمل
441، 422	والحريات (تونس) 547
الحريات لمديه 15، 19، 30، 63، 96،	حرب جهة التحرير لوطي الحوائية
181، 202، 205، 274، 286،	465 466
320، 358، 400، 419، 434، 443،	لحرب الجمهوري الأمريكي 382
حرية لاحت 65	حرب حركة مجتمع السلم (احسن)
حرية لاعتقاد 540 541	الحرائر) 465
حرية لتحدة 195	حرب بحرية والحداد (مصر) 543
حرية التعبير 65، 78، 319، 410، 496،	لحرب الديمقراطي الأميركي 382 389
534، 544	لحرب الديمقراطي المسحي (شلي)
حرية لتنظيم 442	523 524
حرية للرأي 410، 540	لحرب السوري القومي الاجتماعي 97
حرية لسوق 163	لحرب الشيوعي التونسي 305
حرية الصحافة لإعلام 736، 278، 319،	لحرب الشيوعي التونسي 470
502، 375	لحرب الشيوعي السوداني 527
حرية لعادة 7 4	لحرب الشيوعي الموفياتي 374، 477
حرية لمعتقدات 109	لحرب الشيوعي انصبي 300
لحرب الاشتراكي الإنساني 274، 546	حرب عمال بريصان، 274
لحرب لاشتراكي هي شيبي 523-524،	حرب المؤتمر الشعبي العام (يمن) 464
526	465، 498، 517
لحرب الاشتراكي يمني 464 465	حرب المؤتمر من أجل الجمهورية (تونس)
حرب لأمة (السودان) 527	547
حرب البعث العربي الاشتراكي (سورية)،	حرب بقاء تونس 545، 547
135، 341، 499	حرب سور (مصر) 522
حرب البعث العربي الاشتراكي (العراق)	حرب بوحدة لشعبية (تونس) 470
341	

- لحرب لوصي، لوصي، لوصي (مصر) 474، 518، 505، 499
- لحرب الوطني (سريلانكا) 175
- لحرب الوفد (مصر) 161
- حسين، صدم 467، 292
- حسين، طه 454
- لخصري، م. ص 345، 333
- حضر، حبه 314
- حسن الاقترع 82، 68، 66، 65، 52، 30، 88، 89، 105، 109، 117، 112، 129، 130، 136، 140، 146، 148، 157، 164، 166، 214، 25، 255، 257، 260، 305، 324، 354، 358، 407، 418، 424، 426، 553، 556
- لحقوق لاجتماعية 432، 141، 137
- حقوق لأغريب 375، 337، 258، 96، 432، 371
- حقوق الإنسان 214، 205، 204، 199، 282، 369، 368-370، 375-376، 376، 380، 382، 384، 388، 394، 396، 403، 411، 470، 537، 541
- حقوق لاجتماعية 100، 376، 271
- لحقوق سياسي 69، 63، 30، 18، 15، 73، 96، 137، 20-202، 248، 432، 415، 41، 400، 393
- لحقوق شعب الفسطيني 459، 392
- حقوق لعمال 284
- لحقوق الفرد لحقوق الفردية 154، 100، 408، 357، 271
- لحقوق السيد 321، 248، 69، 63، 393، 396، 411، 415، 429-430، 432، 435
- لحقوق المرأة السياسية حقوق النساء 139، 40، 284
- لحقوق لسياسة 269، 225، 139
- لحقوق مواطنين والمواطنة 65، 21، 18، 99، 100، 76، 205، 352، 344، 442، 434، 432، 411، 394
- لحكمه 383، 224
- لحكومة فشي (فرنسا، 1940-1944) 88
- لحوادث 11 أيلول / سبتمبر 2001 393
- لحوثيون (في اليمن) 517، 502، 399
- ح
- لحصصة 474، 435، 358، 203
- لحصصة لاقتصاد 240
- لحصصة الاقتصاد الاسياني (1982) 240
- لحصصة الرعية 160
- لحصصة لقر الديني 124، 46
- لحصصة ال بحه 328
- لحصصة الثقافة 415، 376
- لخطاب السياسي لأبيدوحي 190
- لخطب شيوعه 393، 57، 51
- لخمير الأحمر (كمبوديا) 200-199
- د
- دل، روبرت 88، 82-81، 60، 17-16، 99، 101، 102، 107، 109، 110

244، 263، 268، 270، 271،
273، 275، 282، 287، 298،
315-316، 321، 339-340،
349، 352، 354، 356، 372،
375، 379، 393، 401، 444،
46، 471، 476، 512، 528

بوركهيم، إميل 35 36

الدول، لإثنية 337

الدول لاسبيدادييه 218، 496

الدول لإسكندرياسيه 253، 347، 489

الدول لاشيراكيه 126، 200، 219

دول، لاشيراكيه، سمححه 200

الدول لأفريقيه 257، 4، 3، 318

الدول لأوروبيه 129، 157، 335، 351،
375، 397

الدول، أنسداد العرسه 13، 14، 19، 25

27، 29، 31، 33، 53، 90، 95، 130،

152، 161، 168، 238، 250،

257، 274، 275، 287، 295،

338، 339، 346، 347، 375،

387، 394، 397، 434، 445،

446، 456، 460-461، 468-

469، 472، 473، 479، 486،

488، 489، 493، 494، 496،

506، 510-512، 517، 520،

548، 550، 55

الدول، أنسداد بغيره 75-76، 82، 124،

167، 182، 280،

الدول، أنسداد لمتححه 63، 205،

الدول، أنسداد مستقدمه 70، 167، 191،

204، 266

112، 119، 125، 133، 142

144، 213، 249، 291، 316، 426

دوسع، نوباب 148

دوسوب، لاري 280، 426، 453

لدستويه لإفريقيه 148 149

لدكتوريه / لدكتوريات 28، 62، 63،

76، 95، 109، 118، 129، 118،

140، 144-145، 148، 165،

167-168، 172، 175، 179،

181-183، 193، 198، 202،

231-232، 240، 256، 272،

276، 284، 287، 294، 297،

299، 309، 321، 357، 363،

365، 369، 370، 381، 390،

395، 430، 496، 552

لحدثه 131

لقديمه 79

دكتانوريه البرجويه 430

دكتانوريه البروليتريا 129، 137، 138،

140

لدكتانوريه شحديثيه 167، 176، 252

لدكتانوريه الحريره 289

لدكتانوريه الشحويه 197، 226

لدكتانوريه الشحويه العسكريه 251

لدكتانوريه الشيعيه 177

لدكتانوريه العسكريه 179، 514

لدكتانوريه المردبه 289-290، 292،

294، 296، 298، 497، 514

لدمقرطه 18، 68، 77، 80، 97، 109،

111، 155، 161، 171، 236،

لدون السبعة 181 182، 291	لدون سدين لمانية 13، 30، 58، 63
لدون غير الديمقراطي 16، 50، 69، 71، 120	65، 68، 83، 133، 134، 170، 172، 174، 180، 183، 189
لدون غير مصاعية 69، 82، 134	191، 196، 199، 202، 211
لدون غير المنظور 4، 210	215، 224، 230، 239، 247
لدون الخامسة 177	250، 253، 255، 294، 411
لدون الصبغة 28، 229، 336	500، 551، 552-555
لدون المنظورة 68، 69، 75، 76، 179	دول لمطبق 324
479، 436، 209، 205	لدون بحرية 44، 79، 81، 82، 182
لدون المتعدده للإتات 358	336
لدون المتعددة القوميات 325، 334-	الدون الجمهورية لرادكانية 480
350، 348، 337، 335	دول لحروب 365
351، 360	دول الحقيق العربية دون محسن العادون
دول المحاصصة الصائفة 324	189، 293، 367، 464، 549
دول المركز 192، 194، 196، 197	لدون امكتانورية 51، 167، 357
202	لدون الرأسمائية 132، 144، 195، 202، 235
دول معسكر لاشتراكي 311	لدون المنظورية 61، 69، 70، 107
لدون الملكية سبوعية 178	177، 181، 299، 3، 8، 391
دول سموحة البث 453	401، 430، 434، 435، 459، 496
دول لفظ / اسوله لفظية / المصدر لفظ	الدون السبوعية متعددة للإتات 337
58، 128، 401	دول لشرق الأوسط وشمال أفريقيا 909
دول بهامش 191، 192، 194، 196	دول شمال 205
200	لدون الشوعية 497
لدون الإسلامية 151	لدون الشيوعية 65، 223
لدونة - الأمة أو أمة انموه 259، 325-	لدون مصاعية 103، 191
326، 334، 337، 346، 348	لدون لعربية 169، 191، 219، 310
350، 351، 456	319، 322، 363، 378، 380
دولة الأمة أو الدولة العومبة 259، 325	392، 397، 460، 479، 489
351، 350، 348، 329، 327	490، 506، 550، 557
لدون لأميه البوليسيه 494، 495	

ديمعوجب 59، 60، 78، 175، 324،
 347، 404، 429
 ديمعوجيون 59-60، 138
 ديمعوطيات التريجة 30، 64، 108،
 110، 144، 166، 209، 413،
 552، 553
 ديمعوطيات الحديثة 65
 ديمعوطيات الشعبه 23
 ديمعوطيات انصاعده 253
 ديمعوطيات المبكرة 64، 81، 88، 90،
 122
 ديمعوطيات ساشة 124، 425
 ديمعوطية لاجتماعية 18، 19
 ديمعوطية الإحرائيه 419، 429
 ديمعوطية لإسرائلية 113
 ديمعوطية الأعبيية 355
 ديمعوطية الأميركه 213، 417
 ديمعوطية لاسحامة 306
 ديمعوطية لإنخبرية بيرطدية 146
 147، 155
 ديمعوطية الرحواليزه 164، 430
 ديمعوطية البرسمانية 146، 147، 158،
 300
 ديمعوطية ششبي 248
 ديمعوطية التمشديه 427
 ديمعوطية سداسيه 323
 ديمعوطية التواحدة 211، 266، 306،
 342، 376
 ديمعوطية سداسه 59-60
 ديمعوطية سحميه 140

لدولة السريوية 177
 لدولة أليرو فراطه 430
 لدولة السبعه 193
 لدولة الحديثه 45، 132، 252، 325،
 328، 353، 357، 409-410، 415
 دولة نرفه 142، 226
 الدولة الرابعه 69، 70، 460
 لدولة السلطانية 461، 478
 لدولة انصاعفه 306، 316، 342-343،
 375، 479، 481، 495، 496
 لدولة السعفه 53، 443، 505، 543
 دولة فصل المصري 83
 لدولة القمعيه 479، 480
 لدولة انقوميه 152، 331، 333، 336،
 337، 346، 50، 53
 لدولة خريه 76، 354، 355، 496
 دولة لماني 123، 553
 لدولة السمدية 540
 لدولة الممركه 68، 332، 356
 لدولة بوطه 36، 176، 338، 444،
 551
 لدولة الوطنيه المتحدده يهودت 344
 لدوبسبك 267، 296، 318، 426
 دي سامه، حورسي 108، 109، 261،
 546
 دي شاميه، كارب 68
 دي كيرل، فرديث ويسم 304، 305
 ديينه السديه 50، 91
 ديينه السديه 91

برائعه تنويع مدافع عن حقوق الإنسان	لديمقراطية ندسوي به 137
470	الديمقراطية النرويجية 136، 140
رأسمالية/صفقة الرأسمالية 27، 28،	لديمقراطية برسمية 147
129، 131-132، 134-136،	لديمقراطية لرعية 47
139، 141، 145، 147، 149،	لديمقراطية انسياسية 83، 139-140،
154، 156، 158، 163، 164،	8، 1، 235، 270، 272، 430
179، 209، 264، 281، 326-	لديمقراطية بصحية 147
127، 405، 433، 553	لديمقراطية في ألمانيا 551
برأسمالية الأميركية 132	لديمقراطية في إيطاليا 551
برأسمالية للإنكبيبة 132	لديمقراطية في إسرائيل 298-299
برأسمالية لناعه 28	لديمقراطية في بعالم عربي 557
برأسمالية التجارية 131، 150	لديمقراطية في عواتملا 370
رأسمالية الدولة 28، 430	لديمقراطية لعديمة 182
برأسمالية لديمقراطية 480	الديمقراطية لكلاسيكية الأثيه 269
برأسمالية للصحية 13-132، 149-	لديمقراطية نكوربورنة 06
81، 162، 150	لديمقراطية الديرليه 8، 25، 30، 61،
برأسمالية لفرسه 132	68، 90، 91، 99، 100، 108،
برأسمالية نكوربورنة 28	126، 132، 55، 286، 353
برأسمالية المالية 1، 162	354، 357، 372، 400، 404
برأسمالية المنكره 59	405، 414، 430، 449، 463، 553
برأسمالية المنظمه 28، 92، 144	لديمقراطية لمتطرفه 59
أسمالية بمحسب 28، 113، 180،	لديمقراطية لمحبة المباشره 415
203، 365، 499	لديمقراطية المشاركة (أو لشركيه) 18
برأسمالية المتجدد 28، 365	19
برأسمالية لوسيطه 365	لديمقراطية لبحويه 06-
برأسمالية لوطيه 28	لديمقراطية النهديه 158، 181، 423
رسميه لروس 60	لديمقراطية الوافعه 106، 115
روسوب حفس 232	لديمقراطية ليهانيه 112
روسوب، دكورب 17، 45-46، 50،	-ر-
64، 6، 81، 93، 94، 119، 124،	رابطه اسول لمستعمده 318، 403
244، 250، 253، 255، 256،	

ر.ك.ب.، فريد 171، 167
 لم عيم الوصي أو لحيامي Patron 323
 رمسوي 401 322، 318، 202
 رهو، ربيع (أمين عدم لحرب شيعي
 النصي) 101 100
 رمل، حو ح 35
 رس
 لسادات، أوبر 294، 297، 393، 445،
 470، 474، 476، 497، 521
 سرتوري، حيواني 203، 213
 سالارار، أنطويو 292
 سانب، حو ف 292، 336، 503
 سنبان، ألفرد 101، 236، 246، 249،
 299، 298، 315، 334، 338،
 344، 349، 442، 462، 477، 547
 سربانكا 175، 188، 197، 253
 لسعوديه 197، 293، 320، 342، 374،
 375، 393، 399، 400، 403،
 464، 473، 486، 506، 549
 سكوكيو، نيدا 145، 163، 510
 سلامه عمال 457
 سبطويه 30، 61-63، 68، 76، 106،
 11، 137، 169، 179-180،
 196، 211، 212، 214، 216،
 218، 247، 258، 261، 266،
 309، 315، 324، 338، 340،
 343، 360، 400، 404، 405،
 408، 415، 425، 429، 461،
 468، 475، 480، 481، 496،
 503، 512، 535، 553

259 250، 265، 271 273،
 282، 286-287، 3 3، 316،
 339، 344، 421، 424، 435،
 458، 466، 493
 روسكن، مايكل 61
 روسو، جان جاك 140
 روسيا 23، 56، 69، 70، 120، 134،
 46، 153، 157-159، 162-
 163، 221، 245، 295، 316،
 318، 321، 324، 331، 357،
 367، 376، 379، 383، 398،
 399، 401-403، 405، 468،
 557
 روسر، جون 273
 روسن 220-221، 292، 318، 322،
 357، 453، 515
 روودي وو (رئيس مدين، كورن الحويه
 297
 روشمير، دسوش 163، 164،
 232 255
 ريش، د. سكوب 252
 ريم، ر.د. (رولاتب المتحدة لأميركيه،
 نس) 304، 370، 374، 382،
 390
 ريكاردو، يييد 739
 ر
 رامي 318، 468
 ربوبية ارب ثنة شكت علاقات
 الربوبية 25، 75، 178، 203،
 266، 285، 291، 324، 435،
 455، 486، 495، 497، 553

سقطوية لبروقراطية 62، 63، 158، 193، 197، 246	سعيد 64، 92، 112، 116، 149، 252، 253، 260، 331، 396، 421
سقطويه لساكنه 309، 37، 320، 468، لسقطوية الشموية المنطرة 199 لسقطوية الحرية الحديثة 479 السقطويه المعينه 320 سوفاك 318، 377 سميث، آدم 153 سميث، ديفيد 58 سعدورة 69-70، 167-168، 181، 197 لسعد 318، 471 سوارير، أدورغو 300 نسودال 19، 24، 96، 246، 287، 338، 349، 469، 489، 501، 517 526، 527 سوجيان جيو 222 سورسن، غيورغ 244، 342 سوريه 20، 23، 122، 133، 135، 175، 177، 192، 202، 203، 277 278، 283، 287، 298، 331، 338، 341، 342، 343، 367، 379، 380، 393، 397، 398، 400، 445، 446، 452، 462، 47، 473، 477، 479، 497 499، 502، 507، 509، 511 512، 514-516، 526، 544، 550 لسوي لأوروبية مشتركة 199، 272 سوهدرتو، جاي محمد 168، 294، 391	سويسر 118، 330، 333، 337، 344، 351 سياسات الإثنية 405 سياسات لثقافويه 405 لسياسات القوميه 113، 135 سياسات يهويه 58، 78، 96-97، 343، 405 لسياسة الاقتصادية 199، 231، 232، 236، 524 لسياسة الاميركة الحاجه 25، 170، 295، 342، 368-369، 376، 391، 394، 396، 398، 557 سياسه الانصاح 502 سياسه الانصاح 374 سياسه الانصاح المصريه 445 لسياسة الأوروبية الخارجيه 368، 376، 381، 382، 386، 396 سياسه تشايسه 60، 107، 109، 116 سياسه الحصانه العنويه 193 سياسه اندولته 404 سياسه اندوسيه/ اندارجيه 379، 391 لسياسه السويديه 260 لسياسه يعريه 394، 397 لسياسه امخيه 412، 423 سياسه نشر أن بمرابطه 364، 391 سبيد، حمد طلي 434

- السيبي، عبد الفتاح 22، 168، 203،
394، 400، 443
- ش
- شربسي، هشام 4-414
- شور، م.، وضع 494
- شريعة الثورية 80، 458، 9، 29، 5،
537، 539، 543
- شريعة الجيش 547، 543، 559
- شريعة الحكم بعدم الحكم 54، 78، 85،
101، 102
- شريعة الدولة 26، 45، 217، 258، 291،
325، 329، 339-340، 352،
463، 486، 495، 557
- شريعة الله به 390، 402
- شريعة الديمقراطية شرعية النظم
الديمقراطي 55، 76، 85، 87-88،
90، 92، 101، 118، 124، 190،
426، 427، 453، 455
- شريعة السادسة 44، 83، 543
- شريعة الشعبية 353، 518
- شريعة تطبيقه لحاكمية 494
- شريعة العقلانية ماثوسه 86
- شريعة لمؤسسات المنتجة 55
- شريعة النظم السياسي 169، 170، 217،
شريعة الوطنية 518
- شرق سيا 126، 167، 218، 311، 373،
الشرقي الأوسط 25، 37، 41، 259، 310،
373، 383، 392، 398، 409
- شركات الكبرى متعددة لعميات 226
- لشورية 18، 42، 142، 226، 358،
405، 426، 429، 538
- شميتز، فيليب 5، 2، 218، 227، 236،
245، 248، 249، 260، 261،
264، 276، 280، 282-284،
286، 287، 299، 300، 306،
309، 373، 444، 460، 477، 527
- لشوري 540
- شومستر، جوف 51-54، 96، 213،
27، 223، 554
- شيمو، سكي، آدم 5، 41، 6، 8، 131،
18، 183، 185، 198، 218،
224، 26، 27، 273، 274،
276، 277، 286، 290، 300،
458، 466، 477
- لشوعة (أحزاب، أنظمة) 20، 48، 49،
9، 137، 140، 146، 56، 158،
163، 172، 183، 240، 279،
342، 354، 370، 398، 430، 55
- شيوعية الصينيه 158
- ص
- صالح، علي عبد الله 295، 298، 469،
498
- لصراع لاجتماعي 214، 239
- لصراع لآيسيربرحي 94، 96، 102
- لصراع لإيراني السعودي 399
- لصراع بين اليسار واليمين 270، 271،
276
- لصراع السعودي - لإيراني ضد إيران
517

نصر ع سبسي 53، 145، 163، 169، 214، 255، 259، 450، 504	نصر ع نصائب حبة / مسسات 14، 20، 70، 76، 131، 142، 147، 149، 151، 152، 156، 163، 2، 4، 425، 479، 481-485، 493-494، 513
نصر ع الطقي 51، 57، 163-164، 222، 223، 448، 510	نصريه لتصعديه 141، 232
نصر ع لطوائف 359	نصريه المدحل 482، 485، 486، 489، 490
نصر ع مصري لإسرائي 338، 393، 396	نصريه لقسمه لمصافة 482-483، 489، ط
نصر ع على اسوله 189	نصافته العبريه 505
نصر ع على الديمر طة 253	نصافيه 161، 168، 338، 346، 347، 503، 508
نصر ع على لسنطه 164، 323، 357، 463، 475، 506، 521	نصافيه لسياسه 187، 189، 340، 342، 347
نصر ع مسيح 297، 471، 505، 506، 516	نصافيه سحر 117، 372
نصر ع لهوريت 344، 359	نصافيه لانتصاده 28، 103، 14، 164، 306، 312
نصر ع اب الإثنيه 258، 344	نصافيه بحكمه 137، 138، 234، 311، 459، 494
نصر ع اب ثقافيه 118	نصافيه بعامله 57، 89، 102، 109، 108، 130، 137، 140، 147، 163، 164، 18، 232-234، 474، 524، 525
نصر ع اب لغويه 344	نصافيه رحل الأعمال انجدد 499، 536
نصر ع 118، 356، 379، 380، 389، 468	نصافيه ملاك لأرض 147، 149، 156، 232
نصافه اسيمصراطيه 108، 261	نصافيه متوسطي 57، 61، 65، 76، 77، 81، 83، 94-95، 113، 130- 131، 134، 135، 141، 156
نصافوي القند لدوي 221، 379، 446، 473	
نصافوي نقد العربي 483، 485	
النصافوي الوطني لنديمقراطيه (الولايات المحده) 382، 385، 386	
نصافويه 113	
نصين 69-70، 75، 132، 146، 153، 157، 159، 163، 172، 173، 197، 229، 295، 500، 320، 373، 398، 403، 405، 448، 496، 514، 515، 557	

437, 486, 477, 464, 456	157, 161, 163, 164, 166
507-506, 51, 547	173, 175-176, 179-180
عرب فلسطين 83	184, 219, 251, 237, 264
العشر المتحديه 28	312, 335, 354, 409, 416
العشرية 346, 455	425, 426, 449, 489, 529, 532
العشرية سيده 187	طوائف المسيحيه 189, 283
عشق، مشر 333	ح
العلايه 45, 86, 174, 186, 1, 4	عرب، عبد الرحمن 295
4 4	عرب، عبد السلام 294
العلايه برسماليه 200	عاصم أرعمر، دويو 232
العلايه سمعريه 186	العالم بنائب / سداد دول 20, 23, 27
العلايه، لاجتماعيه 46, 408	36, 37, 43, 44, 57, 63, 68
العلايه الاسرانيه ولأمية 306	110, 126, 1, 0, 165, 172-
العلايه لاجتماعيه 235, 196	13, 175, 179, 191, 192
العلايه الإفطريه 57	194, 200-201, 243, 250
علايه لإنتاج 448	252, 286, 353, 431, 433
العلايه لاجتماعيه لاجتماعيه 514	447, 489, 552
العلايه لاجتماعيه 48, 142-143, 144, 254	عبد المصطفى، محمود 499
283, 365	عبد المصطفى، حمد 168, 294, 297
علايه سعيه 47, 195, 96	521, 497
العلايه بحريه 365, 400, 403	لعبديه 28, 132, 416
علايه اجتماعيه 47	لعباده 13, 48, 170, 460, 535, 540
علايه اجتماعيه 233	لعباده لاجتماعيه 18, 43, 240, 369
العلايه الاجتماعيه 194, 369, 382, 480	3, 2
521	لعباده لاجتماعيه 264, 265
العلايه لاجتماعيه 146, 149, 154	لعباده 19, 24, 90, 121, 168, 173
157	175, 177, 187, 192, 225
العلايه لاجتماعيه 144, 145, 151, 154	246, 254, 287, 321, 324
446	338, 340, 343, 355, 378
446	380, 384, 386, 389, 391
446	393, 395, 397, 399, 446

علم الانتقـ 24، 29، 62، 209، 211،
443، 244

علم السـسة المقاربـ 24، 47، 193، 213،
215، 222، 280، 306، 444، 476

علم النفس الاجتماعي 421

علمانيـ 46، 95، 260، 442، 443

علمهـ 36، 44، 46، 90، 123-124،
266

علوم الأجـماعيـ 26، 28، 31، 145،
209، 212، 216، 310، 331،
416، 462، 55

علوم السـاسيـ 24، 26، 35، 37، 48،
49، 51، 169، 179، 2-2، 213،
215، 223، 476

عنف 47، 8، 85، 88، 91، 106،
146، 150، 170، 174، 180،
277، 278، 284، 318، 326،
327، 348، 353، 357، 367،
373، 399، 413، 442، 455،
479، 493، 503، 511، 512،
523، 556

عنف الاجتماعي 357

عنف أحـهـرـ لأمـ 451

عنف لأصـهـ 21، 511

عنف لسـاسي 357

عنف الشرعي 45، 326، 32، 33،
عونهـ 198

عونهـ لاقتصادـ 467

عونهـ سـمـصـصـ 48

عونهـ وسـائل الاتصال 20، 69

علاقات لسـبيـ 108، 263، 407، 410

علاقات سـاسـ 77، 79

علاقات انطـقيـ 50

علاقات العربيـ السـيـ 397

علاقات السـسـة والـسـة 25-26

علاقات لقوة 233، 463

علاقات لـمـبيـ لـمـكريـ 364، 528

علاقـهـ بـسـرائـ 394

علاقـهـ بـيـن لـإـسلام و بـدمقـراـصـيـ 120

علاقـهـ بـن لـإـسلامـن و بـدمـبيـن 459

علاقـهـ بـن الأمـة والـدولـة 339

علاقـهـ بـيـن لـبرجـوريـه و لـديمقـراـصـيـ 140

علاقـهـ بـن الحـمـاعـة و بـدولـة 35

علاقـهـ بـيـن لـحاكمـ و لـمـحكـوم 409

علاقـهـ بـيـن الدين والـدولـة 123

علاقـهـ بـيـن الرأـسـائـة والـديمقـراطـة 129،
13، 209

علاقـهـ بـيـن لـسلطـويـة والـتـعـبـ 165

علاقـهـ بـن النـومـة و بـدولـة والـدولـة لأمـه
353، 476

علاقـهـ بـن لـمـخـمـع و لـدولـة 463

علاقـهـ بـيـن لـنظام سـياسـي و بـجـيش 307

علاقـهـ الحـمـاعـات بـدولـة 329

علاقـهـ الدين بالـديمقـراطـة 123

علاقـة لـمـركـز بالأطـراف لـهـمـش والمـركـز
191، 194، 195، 202

علم الأجـماع 26، 36-47، 46

علم لاجتمـاع لسـياسـي 37

لعش الحشرت 16، 329، 334

ح

نعاون 18، 321

عاريماشي، حوري 336

عاسيري، ليونولد 300

عاسيم (إسبانيا) 349

عاب 5، 1، 318، 468

عادي، انديرا 126، 292

عز مشي، أنطونيو 101، 102، 234، 494

عربخ، تشارلز 431

علا سوسب (علايه) 125، 221

عو تيملا 160، 161، 244، 314، 370

عورباشوف، ميخائيل 125، 299-300،

374، 469، 477

غوياب 318، 322

لغة 411

غيبر، ريسب 55، 103، 332

عب الحديد 245

ف

لشبه 20، 48، 49، 91، 146، 156-

158، 164، 183، 354، 358، 5، 4

فالرو بلا، أورو 248، 425، 521

فان دي فان، نيكولاس 461

فرانك، أسيريه غومر 200

فرانكو، فرانسيסקو 6، 62، 40، 292،

300، 348، 450

لهردييه بروتسمانيه 313

لهردييه أنليس ليه 158، 404

فريدام، جيفري 374

فريدم هومس 70، 71، 73، 75، 223،

400

فسير، بيو 421

فلسطين 113، 121، 388، 393، 447،

460، 447

فينا 206

فرحوري، أليو 199، 468

فرصى اليريه 324

فركويا، فرانسيس 46، 167، 171،

422، 452

فبير، ماكس 36، 36، 51، 85، 96، 101،

123، 162، 326

فبر، سيني 222، 420

فيشنه، يوهان غوتليب 333

فجيريدو، جواو 298

فيلاند، كورت 372

فيلبي 119، 237-238، 245، 292،

297، 303، 304، 453، 515

فيولا، روبرتو دوردو 300

ق-

قاسم، عبد الكريم 294

قصة 24، 188، 503

قندي، معمر 283، 292، 295، 297،

340، 396، 397، 503، 504

536، 510

قصة المستعصيه 76، 191، 393، 460،

قوب درع الحريره 473

قور 22، 357، 379

قومات الشهاده 332

لقومية 29، 39، 49، 92، 103، 185،

قسم لموطه 420،400	225 226، 228، 325، 329
-١-	336، 342، 345، 346، 348،
كوشيب، خيرفاني 473 474	359، 398، 456
كوتيت، هندسر 234، 163 233، 232	لقوميه لإنسة 258 259، 325، 332،
كوثيكيه 29	342، 355، 357، 411، 535
كارنوا، حيمي 391، 381، 369	لقوميه الإسبانية 339
كاردوسو، فرانسو 194-195، 197،	لقوميه لألمانية 335 336
200	لقوميه لألمانية 333
ك.ب. بيرج بين 193، 218، 236، 278-	لقوميه ألمركبة 334
528 527، 370، 306، 279	لقوميه ألمركبة 390، 92
كادوثري، توماس 1 2، 310-316	لقوميه ألمركبة 352
كارخسان 320، 314	لقوميه ألمركبة 341 342، 45
كك مروب 318، 321	455، 34
ككوت (مساكن) 219، 344، 349	لقوميه ألمركبة 341
لكمة لتاريخية لكمة لاجتماعية	لقوميه ألمركبة 97، 38
لاريجيه 01، 494	لقوميه ألمركبة 404
كروث، نسرر 388، 390	لقوميه ألمركبة 398
كروث 318، 356، 2، 468	لقوميه ألمركبة 410
كروث، نسرر 422	لقوميه ألمركبة 411، 4، 5
ككيتو قرطبة 323	لقوميه ألمركبة 432، 430
ككيتو، نسرر 383 389	لقوميه ألمركبة 425
ككيتو، هيلاري 389	لقوميه ألمركبة 44، 174، 185
ككيتو، مصطفى (أبو نك) 334	لقوميه ألمركبة 55-56، 424-425،
ككيتو، نسرر 318، 321	427، 435، 437
كك 81، 116، 118، 122، 225، 229،	لقوميه ألمركبة 188
350، 351، 356	لقوميه ألمركبة 398
لكيسة 184، 412، 303	لقوميه ألمركبة 398
لكيسة الكاثوليكية 94، 304-305	لقوميه ألمركبة 357-358، 398
كوب 172، 295، 320 373	لقوميه ألمركبة 404

كوريا الجنوبية 76، 77، 118، 167،

239، 241، 441، 445، 476،

501، 504، 536

175-6، 1، 197، 202، 217،

لجنة الإصلاح 270

238، 245، 247، 301، 311،

سيرة التدريب 155

379، 453، 52

سيرة الحقوق الفردية والجماعية 27

كوبا الشمالية 118، 199، 202، 295

سيرة مدونة 130

كوستاريكا 103، 160، 167، 267،

سيرة برنامج 446

425، 278

لجنة السياسية 110، 209، 239، 240،

كوفمان، روبرت 218، 231، 235، 236،

441، 311

244، 238

لجنة مزدوجة (سيرة السياسية

كوفمان، جيمس 43، 44، 64

والاقتصادية) 209، 239

لكومونشييه 123

سيرة من أعلى 289، 349

كوبور، دوك 33-332

سبان 19، 24، 83، 122، 246، 250،

كينيو، مارسيلو 292

253، 266، 321، 324، 338،

كيمسحر، هيري 426

446، 400، 393، 355

كيرب، هاس 170، 32

لوفتال، براهيم 215

كيب، جورج 120، 121

لوسديغان، جون 218

لكيرنه 195

لويس، برنارد 120-121

كيب، 12، 318، 321، 468

بي سغ 30

كيبدي، جون 381، 390

بي كوبو 68

كيونغ، ريونغ سيونغ 195

لجنة مدعاه الكونونالية 126

س

سيرانيه 18، 23، 60، 88، 99، 105،

لاني جوبور، ماريون جاي 43

129، 134، 140، 156، 166،

للامركزية الاقتصادية 179

179، 353، 358، 376، 405،

للامساواة 82، 137، 144، 176

540، 434، 425

للامساواة الاقتصادية 106

سيرة الإنكسيرة 151

سيرة 18، 111، 130، 229، 243،

لبيريه تشنسيه 106

261، 264، 268، 271، 287،

لبيريه لدمستوريه 162

290، 298، 303، 314، 393،

سيرانيه الديمقراطي 269، 358

444، 446، 465، 469، 476

لبيريه السياسية 18، 132

لجنة لافقتصادية 135، 203، 209،

لماركسية، 28، 55، 102، 103، 129	لشريعة العبرة لمحدود 398
لماركسية السرفياتيه 28	لشريعة لفردسة 162
لماركسية معانم انشائي 191	لشريعة لفرقة 154
لماركوس، فرديناند، 83، 238، 292، 297،	لشريعة سمور مارس 49-52، 54، 60،
303، 304، 391	64، 69، 75، 79، 80، 82، 83،
لماكسويل، كيث 262	87، 90، 94، 96، 98، 99، 119،
لماكشوش، حسي 138	120، 122، 125، 178، 179،
لماوي 318	82، 183، 185، 195، 213،
لماي 318، 280	215، 222، 223، 249، 250،
لماري 168، 18، 322، 408	252، 253، 271
لماتيللا، بيسون 304، 305	للمهرت، أوب 100، 101
لماتيهيب، كارب 77	ليبيا 20، 23، 178، 203، 283، 287،
لمبادرة الشعبية في اليمن 399، 606	297، 312-314، 364، 366-
لمبادرة الديمقراطية (الولايات المتحدة،	367، 397، 400، 452، 454،
1990) 383	462، 47، 478-479، 486،
لمادرو لسلام العربية (2002) 393	497، 498، 502، 503، 505،
لمارث، حسي 22، 294، 297، 320،	507، 509، 511، 515، 544،
367، 389، 391، 443، 453،	ليبيا، دانيال 33، 42، 47، 50، 57، 69،
469، 474، 478، 497، 502،	27
511، 518، 521، 536، 537،	لشريعة، مونيرو 186، 187، 189، 190،
547، 539	لشريعة، ستين 317، 318، 322،
لمجتمع الأسوي 58	لشريعة، فريسنو 75، 78، 182، 183،
لمجتمع الإسلامي 58	85
لمجتمع الاشتراكي 58	لشريعة، حوان 101، 227، 236، 246-
لمجتمع الأفريقي 58	249، 259، 261، 291، 293،
لمجتمع الألماني 90	344، 348، 349، 442، 462،
لمجتمع الأميركي انور عي 105-106	477، 477
لمجتمع الإنكليزي 91	-م-
لمجتمع الأوروبي 58	لمديسونا، حسي 158، 171،
	لمركس، كارب 28، 35، 36، 57، 103،
	29، 136، 14، 149، 275،
	326

مجتمع مسيحي العابر للحدود 282	مجتمع بروجوري 462
مجتمع المستوطنين 83، 81	مجتمع النصارى الأمريكيين 432
مجتمع لمشرك 40-41، 50	المجتمع القبطي 27، 35-36، 40، 42، 46
مجتمع لمهاجرين 82	46، 47، 136، 174، 26، 177، 186، 188، 191، 198
مجتمع انطاكي لمتناسك 342	لمجتمع نوتسي 545
مجتمع النورث 181	مجتمع حداثي / حديث 27، 35، 39
مجموعات لاستهلاك بحري المجمع	39، 40، 42، 43، 56، 77، 81، 86، 177، 185، 219
لاستهلاكي 405، 142، 60	لمجتمع الديمقراطية / مجموعات
لمجتمعات الأهلية 100	الديمر طلبة النيلير له 7، 463
مجموعات اميركا لانيه 186	لمجتمع لرأسه لي 37، 58
مجموعات ثوره بصاعيه المجمع	لمجتمع سوداني 170
الصناعي 166، 142، 60	لمجتمع لئاسي 462، 442، 463
مجموعات الجنوب 431	لمجتمع بعضوي 97
لمجموعات برعيه انوراعيه الحره	لمجتمع عساي 98
173، 117، 186	لمجتمع العيني 227، 230
لمجموعات العربيه 21، 22، 173، 186	لمجتمع بوسني 88
187، 347، 411، 413، 44	لمجتمع لفروي 412
لمجتمعات غير الحديثه 43	لمجتمع لهومي انتركي 259
لمجتمعات غير المنجاسه 503، 343	لمجتمع لفروي 495
لمجتمعات لمجاسه 99، 100	لمجتمع مافيل بصاعي 81، 82
لمجتمعات المتعدده الثقافات 101	لمجتمع لمخالف 187، 188، 412
لمجتمعات المتقدمه 412	لمجتمع المتعدد الجماعات التعددي
لمجتمعات المحبة 480	100
لمجتمعات المدينه الصناعيه 106	لمجتمع لمسي 223، 233، 282-284
لمجتمعات المركبة 58	365، 384، 415، 441، 442
مجلس أوروبا 375	444-445، 461-463، 474
مخاضيه صناعيه 19، 24، 246، 266	499، 509
287، 324، 367	لمجتمع لمسي السوري 283
مدغشقر 318، 321	

مركز دراسات الوحدة العربية 434
 مركز البحوث الطبية والحكماء مكتب 384
 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 14
 مسألة عدم دولة 15
 مسألة دولة 24، 161، 331، 344، 494
 مسألة الدولة الحديثة 132
 المسألة الديمقراطية الديمقراطية 13، 161،
 183، 195، 2، 3، 344، 499،
 5، 463، 408
 المسألة التراجعية/علاجية 113، 145-
 146، 152، 158، 173، 393، 447
 مسألة تشريعية شرعية الدولة 93، 463،
 557
 المسألة العربية، مسألة الدولة العربية 29،
 291، 348، 399، 446، 455
 المسألة القسرية 505
 المسألة القومية 152، 330
 مسألة انهوية بوطيس 85، 113
 مسألة وحدة الدولة 344
 المساواة 5، 43، 60، 106، 109، 130،
 136، 137، 142، 144، 171،
 174، 176، 210، 214، 226،
 2، 280، 347، 348، 414،
 429، 431، 538
 المساواة الاجتماعية 137، 351
 المساواة الأخلاقية 429
 المساواة الاقتصادية 295، 430
 المساواة الحرفية 137
 المساواة السياسية 233، 222

مساواة المرحض 43
 لمساواة في الدخل 239
 مسألة الديمقراطية 43، 6، 4
 لمسألة الحديثة 250
 مساواة المرأة بالرجل 130، 540
 مشاركة سياسية 15، 17، 38، 40، 65،
 77، 80، 81، 91، 93، 96، 106،
 110-111، 129، 166، 174،
 177، 213، 217، 354، 358،
 410، 423، 425، 540، 553
 مشاركة شعبية 43، 64، 111، 130،
 140، 175، 352، 353، 357
 558
 مشاركة في السلطة 142، 271، 279،
 502، 548
 مشاركة في إنشاء العمومي 168، 169،
 207
 مشاركة بملكية 167، 299
 مصر 21، 24، 56، 90، 18، 122-
 123، 133، 135، 61، 68،
 175-176، 178، 188، 92،
 202-204، 238، 259، 267،
 289، 293، 297، 30، 319،
 320، 338، 349، 364، 36
 368، 387، 89، 392، 39،
 445-446، 450-451، 454
 455، 458، 460، 462، 464،
 468، 473، 476، 479، 482،
 483، 486، 489، 497، 499،
 502، 504، 506، 509، 512،
 513، 518، 519، 522، 524،

- 526، 529، 535، 53، 339،
541، 544-550
- مدير كوسه عن الانضمام إلى الاتحاد
الأوروبي (حريز يونيو 1993)
376
- معهد المروحة لدراسات علي 14
لمقدسي، سمير 458
مقبوب 319 322
مكلو سكي، هريوت. 426
لمكسيك 181، 250، 300، 311، 318،
426، 468، 471
مل، جون، سيورب 100، 329 330،
357
مل، حمس 139
ملاوي 92
مسي انعام كاث. 200
لمنظمات لدوية 122، 198، 282،
309، 380، 411
لمنظمات غير لحكومة 282، 309،
384، 441، 462، 471، 501
منظمات المجتمع المدني 462، 501
منظمة الامن والتعاون في أوروبا 575،
401
منظمة حلف شمال لأطلسي (ناتو) 398
منظمة تجارة لعالمية 202
منظمة الدول الأميركية 199، 387
منظمة شعهاي لتعاون 403
مغوبا 245، 312
لمو ثيق المنعقة مسو ه المره (1979-
1999) 214
- لمواطنة الديمقراطية 16، 400، 411
لمواطنة المتساوية 338، 505
لمواطنة المشركه 340
لمواطنة المعاصرة 16
لمواطنة المنفحة 190
لمواطنة الموطنة 16، 29، 30، 43،
91، 92، 100، 159، 174، 176،
257، 258، 260، 266، 270،
286، 325، 326، 333، 334،
340، 343، 345، 347، 348،
351، 352، 356، 404، 419
420، 429، 456، 479، 503،
540، 554
مؤتمر فرسي (1919) 359
مؤتمر مدومي شعب الاتحاد السوفياتي
(1989) 349
مؤتمر الوحي الأفريقي (حرب، حوب
أفريقيا) 304 305
لمو حة الثالثة بديمقراطية 220 221،
227، 293، 297، 298، 312،
444، 453، 457، 469
مور باربعون 28، 91، 129، 132،
144-146، 148-149، 151،
153، 157، 160، 162، 164،
184، 185، 215، 222، 234،
277، 415-418، 480
موريني 378، 421
لمؤسسات الاجتماعية 14، 225، 328،
408
لمؤسسات الاقتصادية 143، 224، 321
لمؤسسات الترقية 127، 263

المؤسسات المتنبئة 425، 264	موسيهال، دانيال باتريث 126
المؤسسات الدستورية 260، 87	ميثاق العمل الوطني (لبحوب، 2001)
المؤسسات الديمقراطية 25، 46، 48، 119، 122، 167، 224، 227، 240، 263، 271، 273، 275، 31، 39، 320، 324، 348، 351، 376، 382، 387، 404، 409، 412، 419-420، 423، 427، 431، 468	ميثاق مونكنو (إسبانيا) 470 ميثاق الوطني (تونس، 1988) 470 لميثاقية 236، 243، 260 ميدان تيانانمن (الصين) 301 ميدوتشي، ألبرتو 283
المؤسعات الحديثة 321	ب
المؤسسات الدستورية 22	بابيون بونابرت 335
المؤسسات السياسية 64، 143، 169، 170، 229، 351، 408، 420	بانديون لثالث 139 بادي، و. كا. توس ريس 300
المؤسسات العسكرية 321، 521	لبحاس، مصطفى 61
المؤسسات القانونية 224	لحب لأحلافية 411
المؤسسة الحديثة/ القديمة 25، 47-49، 169، 219، 222، 228، 230، 248	لحب للإسلامية 460 لحب الأحرار 196 لحب الحرية 158 لحب لشدة 414 لحب براذنيكاليه 13 لحب السطة 458
المؤسسيو المجدد بعدى 48، 224-227	لحب لسطوية 467
موسو نبي بييتو 503	لحب انسياسيه 17، 18، 23، 24، 30، 45، 52، 54، 58، 62، 77، 79، 81، 84، 93، 105، 107، 108، 117، 119، 122، 129-130، 243-244، 247، 249، 251، 255، 259، 2، 277، 282، 283، 286، 303، 307، 323، 341، 349
مؤشر التعيم 75، 73، 75	
مؤشر مؤشرات لسمية لشرية 70، 71، 73، 75، 534	
مؤشر الحريات والحقوقي السياسية 73	
مؤشر الديمقراطية 115، 56	
المؤشر بحري 14	
مؤشر ب لتحديث 56، 530، 535	
مولداف 402، 378	

النجبة المدنية: 526	366-367، 369، 374، 407
النجوبة: 306، 358	411، 414، 418-420، 423-
النرويج: 116، 181، 331	428، 458، 463، 520، 523
الترعة الانفصالية: 151	529، 536-537، 545، 550
الترعة القومية الإقصائية: 336	555-556، 558
الترعة القومية الانفصالية: 258	النجب الصناعية: 158
الترعة الوحشية القومية: 258، 335	النجب العسكرية/ الجيش: 247، 449
النصوص الدينية المسيحية: 120	528
النظام الأبوي: 413	النجب العلمانية: 460
النظام الاجتماعي: 82، 130، 449	نجب المركز: 196
النظام الاجتماعي الاقتصادي: 106، 274	نجب المعارضة: 30، 78، 219، 261
523-522	267، 271، 451-452، 458
النظام الاقتصادي: 87، 93، 193، 200	505، 536-537، 545
221	نجب النظام القديم: 219-220، 454
نظام الإمارات العربية المتحدة: 399	545-548، 476
النظام الإمبراطوري العثماني: 150	النجب اليسارية: 394
نظام الامتيازات: 129، 153	النجبة الاقتصادية/ الاجتماعية: 82، 404
النظام الأوتوقراطي القيصري (روسيا): 162	545
النظام البولياريكي: 106، 114-115، 118	النجبة الأمنية: 404
النظام التسلسلي: 111، 133	النجبة البيروقراطية: 54، 149، 247
النظام التونسي: 507، 513	النجبة الحاكمة: 30، 48، 175، 209
النظام الثوري: 295	217، 237، 243، 260-261
نظام الحزبين: 99	267، 271، 277-279، 290-
نظام الحكم الإسلامي: 95	291، 296، 300، 302-303
النظام الدولي: 379، 497	311-312، 319، 377، 424
النظام الرأسمالي: 129، 131-132	441، 444-445، 452، 455
141-142، 155، 158، 163	461، 463-466، 469، 471
186، 190، 276، 326، 522	473، 477، 514، 528، 533-538
النظام الرئاسي: 15، 25، 521، 539	النجبة الديمقراطية: 429، 433، 435
	458، 466
	النجب القومية: 394

- النظام الريعي: 20
النظام السعودي: 399، 393
النظام السلطاني: 443-442، 478-477
النظام السوري: 199، 303، 367، 397، 402، 445، 471، 507، 550
النظام السوفياتي: 125، 254
نظام العبودية: 416
النظام العراقي: 178، 507
النظام في روسيا: 398
النظام في الصين: 398
نظام القطب الواحد: 507
نظام القطبين: 378
النظام الليبي: 367، 396-397
النظام المافوي: 324
النظام المصري: 368، 393، 400، 442-441، 443، 507، 513، 536
النظام الملكي في المغرب: 452، 472
النظام الناصري: 342
النظام النيوفاثرمونيالي: 500
نظرية التبعية: 165، 190-193، 195، 198، 203، 228، 552
النظرية الليبرالية الكلاسيكية: 100
نظرية الليبرالية الديمقراطية: 269
نظرية النظام العالمي: 198
نكبة فلسطين: 295، 501
النمسا: 92، 118، 181، 351
النمو الاجتماعي: 84
النمو الاقتصادي: 49، 54-57، 61-62، 64-65، 68، 75-77، 79-80
84، 86-87، 93، 126، 165، 167، 173، 181-183، 197-
198، 202، 224، 278، 285، 329، 364، 374، 423، 447، 551، 554
النمو الاقتصادي السريع: 183، 185
النمو الرأسمالي: 163
نمو الصناعة: 40، 132
التمور الآسيوية: 197-198
النميري، جعفر: 295، 501، 527
نوريغ، مانويل: 297
نويمان، سيغمووند: 98
نبيال: 245، 303، 314
نيكاراغوا: 244، 318
نيوزيلندا: 81، 116، 225، 356
النيوليبرالية: 358
النيوليبرالية الاقتصادية: 476
-ج-
هاغرد، ستيفان: 218، 231، 235-236، 244، 238
هايتي: 118، 197، 318، 370، 468
هيرماس، يورغن: 283
هتلر، أدولف: 503
الهجرة الريفية إلى المدن: 161، 184
الهجرة غير الشرعية: 205، 397
هنتنغتون، صامويل: 46، 63-65، 82، 115، 125، 165-172، 174، 177، 179، 181، 183-184، 188-189، 220-221، 236، 249، 292-295، 297-
299

- الهوية القومية: 44، 92، 103، 258، 260،
337، 342، 345، 347، 356
- الهوية القومية الإثنية: 337
- الهوية القومية العربية: 345
- الهوية القومية الفرنسية: 92
- الهوية الكردية: 260
- الهوية اللغوية: 330
- هوية المستعمر: 121-122
- الهوية المشتركة: 252، 343
- الهوية المواطنة: 103، 347
- الهوية الوطنية: 19، 85، 91-92، 103،
113، 256، 262، 287، 295،
337-338، 340، 342، 344،
432، 456، 470، 535
- هيرست، جيفري: 318
- هيرنانديز، خوان أورلاندو: 387
- هيجل، غيورغ فيلهلم فريدريش: 140، 408
- الهيمنة: 85-86، 101-102
- هيمنة الأبوية: 414
- الهيمنة الاجتماعية: 146
- الهيمنة الإعلامية: 388
- الهيمنة الأيديولوجية: 493-494
- الهيمنة الثقافية: 102-103، 146، 234
- الهيمنة السياسية: 195
- الهيمنة الليبرالية الغربية: 467
- هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات (تونس):
547
- و-
- الواقعية الديمقراطية/ الديمقراطية الواقعية:
106، 115، 386، 388-389
- 298، 301-302، 304-305،
315، 317، 370، 412
- الهند: 56، 83، 118-119، 121، 126،
153، 158-159، 172، 181،
197، 250، 292، 297، 333،
337، 350-351، 423، 489
- هنتاريا: 219، 245، 298، 300، 324،
330، 335، 357، 376-377، 379
- الهوتو (مجموعة عرقية في رواندا): 357
- الهوية الإثنية: 98، 258، 260، 346، 356
- الهوية الإثنية التركية: 260
- الهوية الإثنية القومية: 341، 356
- الهوية الإنكليزية/ البريطانية: 92
- الهوية التاريخية: 342
- الهوية التونسية: 504
- الهوية الثقافية: 96، 341-342، 506
- الهوية الجغرافية: 252
- الهوية الجماعية: 329
- الهوية الجهوية: 505
- هوية الدولة: 348-349
- هوية الدين: 124
- الهوية السياسية: 262، 338
- الهوية الطائفية: 98، 337، 342، 505،
514
- الهوية الطائفية السياسية: 342
- الهوية الطبقية: 103
- الهوية العربية: 341، 455
- الهوية العرقية: 330، 342
- الهوية العشائرية/ القبلية: 505، 514

193-194، 225، 229، 253،
255، 284، 303، 305، 310،
322، 338-339، 347، 351،
356، 363، 367، 369-372،
376، 378-379، 381-383،
387-388، 390، 391-398،
405، 416، 431، 433، 442-
443، 459، 506-507، 518،
550-551، 556

ولاية الليبرالية: 435

ولاية الفقيه: 435

ويلسون، وودرو: 390

-ي-

اليابان: 83، 112، 118، 157، 162-
164، 254، 317، 330، 359، 390

يلتسين، بوريس: 300

اليمين: 20، 23، 118، 178، 287، 298،
338، 364، 366-367، 392،
399-400، 446، 452، 455،
462، 464، 469-471، 473،
478-479، 497-498، 502،
505-507، 509، 517

يوغوسلافيا: 257، 287، 336-337،
349-350، 355-357

اليونان: 107، 179، 211، 244، 263،
271، 293-294، 335، 339،
372-373، 444، 453

يونغ، كروغورد: 221

الواقعية السياسية: 389

واي، لوكان: 317-318، 372

وايلي، جيمس: 234

وايتهيد، لورانس: 245، 260-261، 300،
379

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (1989):
الطائف: 266

الوحدة الإسلامية: 338

الوحدة الألمانية: 147

وحدة الأمة: 337

وحدة الأمة والقومية: 346

وحدة التراب الوطني: 345، 456

وحدة الدولة: 334، 344، 505

الوحدة السياسية: 94، 286، 358، 421

الوحدة العربية: 295، 338

الوحدة القومية: 174، 258، 286، 346

وحدة الكيان السياسي: 344

الوحدة الوطنية: 97، 255-258، 260،
286، 344، 352، 475، 479

541-542، 550، 558

الوحدة اليمنية: 464-465

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: 381-386

الولايات المتحدة الأميركية: 28، 35، 37،
51، 57، 64-65، 81، 90-92،

108-110، 116، 121-122،

132، 134، 143، 145، 157،

166، 169-172، 177، 191،